

مختصر المعان

٢٤٦٣

للفاضل الليب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٥٧٩٢ هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الثاني

علم البدیع

طبعه جريدة صحیحہ ملونہ

مکتبہ الشیخ

کراچی - پاکستان

مُحْصَرُ الْجَانِبِ

٧٤١٩٢

٧٢٢

للفاضل الليبي مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٥٧٩٢ - ٧٢٢

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٣٣٩ - ١٢٦٨ هـ

المجلد الثاني

طبعة مديرية صحافة مارونة



مختصر المعانى (المجلد الثانى)

اسم الكتاب :

352

عدد الصفحات :

150/- روبية

السعر :

١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م

الطبعة الأولى :



اسم الناشر :

جمعية شودهري محمد على الخيرية. (مسحّلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوز جلستان جوهر، کراتشي، باکستان.

+92-21-7740738

الهاتف :

+92-21-4023113

الفاكس :

al-bushra@cyber.net.pk

البريد الإلكتروني :

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الإنترنت :

مكتبة البشرى، کراچى - 92-321-2196170

يطلب من :

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور - 92-321-4399313

المصباح، ۱۴ اردو بازار لاہور - 7223210 - 042-7124656

بک لینڈ، شی پلازا کالج روڈ، راولپنڈی - 051-5773341 - 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوائی بازار پشاور - 091-2567539

مکتبہ رسیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ - 0333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

الفن الثاني علم البيان

[تعريفه]

قدممه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة، وتعلق البديع بالتتابع، وهو علم أي ملكرة يقتدر بها على إدراكات جزئية أو أصول وقواعد معلومة يعرف به إيراد المعنى

تتابع البلاغة
عطف على ملكرة كافية راسخة في النفس

الواحد أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضحة الدلالة عليه، وبعضها أوضح، والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضاع، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء.

الفن الثاني: الفن عبارة عن ألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب: "ورتبته على مقدمة إلخ". فإن جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتاج إلى تقدير مضاد، أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان، وإن جعل علم البيان عبارة عن الملكرة أو الإدراك احتاج لتقدير مضاد آخر وهو متعلق. [الدسوقي: ٢٥٦/٣]

قدممه على البديع: أي أتى به مقدماً عليه؛ لأنـه كان مؤخراً عنه ثم قدمـه. (الدسوقي)

نفس البلاغة: لأنـ البيان يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي، وهو شرط في الفصاحة، وهي شرط في البلاغة. [التجريد: ٢٩٦] **أو أصول إلخ:** عطف على ملكرة، إشارة إلى أنـ المراد بالعلم هـنا: إما الملكرة أو الأصول. معنى القواعد المعلومـة؛ لأنـ بها يـعرف إـيراد المعـانـي بـطرق مـختـلـفة في الـوضـوح والـخفـاء، وإنـما قـيدـ القـوـاعـدـ بـالمـعـلـومـةـ؛ لأنـ لا يـطلقـ عـلـيـهاـ عـلـمـ بـدـوـنـ كـوـنـهاـ مـعـلـومـةـ مـنـ الدـلـائـلـ، وإنـماـ كـانـ المرـادـ بـالـعـلـمـ هـنـاـ أـحـدـ الـأـمـرـيـنـ المـذـكـورـيـنـ؛ لأنـ العـلـمـ مـقـولـ بـالـاشـتـراكـ عـلـىـ هـذـيـنـ الـمـعـنـيـنـ، فـيـجـوزـ إـرـادـةـ كـلـ مـنـهـمـ. [الدـسوـقـيـ: ٢٥٧/٣]

إـيرـادـ الـمـعـنـيـ الـواـحـدـ إـلـخـ: [الـلامـ فـيـهـ لـلاـسـتـغـرـاقـ الـعـرـقـيـ، أيـ إـيرـادـ كـلـ معـنـيـ وـاحـدـ يـدـخـلـ فـيـ قـصـدـ الـمـتـكـلـمـ، وـإـرـادـتـهـ بـتـرـاكـيـبـ يـكـونـ بـعـضـهاـ أـوـضـحـ دـلـالـةـ مـنـ بـعـضـ. (الـطـوـلـ)] تـقـيـيـدـ الـمـعـنـيـ بـالـواـحـدـ لـدـلـالـةـ عـلـىـ أـنـهـ لـوـ أـورـدـ مـعـانـيـ مـتـعـدـدـ بـطـرـقـ مـخـتـلـفـ لـمـ يـكـنـ ذـلـكـ مـنـ الـبـيـانـ فـيـ شـيـءـ. [الـتجـرـيدـ: ٢٩٧] **أـيـ المـدلـولـ عـلـيـهـ إـلـخـ:** فـيـ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ اعتـبارـ الـبـيـانـ بـعـدـ اعتـبارـ الـمـعـانـيـ، وـأـنـ هـذـاـ مـنـ ذـلـكـ بـمـنـزـلـةـ الـمـرـكـبـ مـنـ الـمـفـرـدـ. (الـتجـرـيدـ)

بـطـرـقـ إـلـخـ: سـوـاءـ كـانـتـ تـلـكـ طـرـقـ مـنـ قـبـيلـ الـكـنـاـيـةـ أـوـ الـخـازـ أـوـ التـشـيـيـهـ. (الـدـسوـقـيـ) **وضـوحـ الدـلـالـةـ:** أيـ الدـلـالـةـ العـقـلـيـةـ؛ لأنـهاـ مـخـتـلـفـةـ فـيـ ذـلـكـ. (الـتجـرـيدـ) **فـلـاـ حـاجـةـ إـلـخـ:** وـذـلـكـ لـأـنـ الاـخـتـلـافـ فـيـ الـوضـوحـ تـقـيـيـدـ أـنـ بـعـضـهاـ أـوـضـحـ مـنـ بـعـضـ مـعـ وـجـودـ الـوضـوحـ فـيـ كـلـ، وـمـنـ الـمـعـلـومـ أـنـ الـواـضـحـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ أـوـضـحـ خـفـاءـ، فـالـخـتـلـافـ فـيـ الـوضـوحـ يـسـتـلـمـ الـخـفـاءـ، فـلـاـ حـاجـةـ إـلـىـ ذـكـرـ الـخـفـاءـ. (الـدـسوـقـيـ)

وتقيد الاختلاف بالوضوح؛ ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في **اللفظ**
غير عن حد البيان مبتدأ
 والعبرة، واللام في "المعنى الواحد" للاستغراف العربي، أي كل معنى واحد يدخل تحت
 قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف واحد إيراد معنى قوله: "زيد جواد" بطرق مختلفة،
من ليس له تلك الملكة في الوضوح
 لم يكن مجرد ذلك عالماً بالبيان، ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً للوضوح والخفاء، أراد
 أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود هنا.
في هذا الفن

[الدلالة]

[تعريفه وتقسيمه]

فقال: **ودلالة اللفظ** يعني دلالته الوضعية،

ليخرج معرفة إلخ: أي ليخرجها عن كونها مشتملة لعلم البيان وجزءاً من مسماه، وإلا فالمعرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلاً؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعانٍ الداخلية تحت القصد والإرادة.
[الدسوقي: ٢٦٠/٣] إيراد المعنى إلخ: حاصله أن تقيد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة خارج معرفة إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح، وذلك بأن يكون اختلافها باللفاظ متراوحة كالتعبير عن كرم زيد بقولنا: "زيد كريم" و"زيد جواد"، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغصين، فمعرفة إيراد المعنى الواحد باللفاظ متراوحة ليست من البيان في شيء. (الدسوقي)

اللفظ: مع كونها متماثلة في الوضوح. **الاستغراف العربي:** لأن قوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعانٍ. (الدسوقي) **أي كل معنى:** فإن لكل معنى لوازماً، بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة، فيمكن إيراده بعبارات مختلفة في الوضوح. (عبد الحكيم) **المتكلم:** تفريع على كون اللام للاستغراف.

فلو عرف واحد: بل لو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسلقة لم يكن عالماً بعلم البيان. (التجريد) **مجرد ذلك:** أي بل لا بد من معرفة إيراد كل معنى دخل تحت قصده بعد حصول الملكة المذكورة. [الدسوقي: ٢٦١/٣] **قابلاً:** بل منها ما لا يكون إلا واضحاً كالوضوعية، ومنها ما لا يكون قابلاً للوضوح أو الخفاء وهو العقليّة. (الدسوقي) **ودلالة اللفظ إلخ:** احترز بإضافة الدلالة إلى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية، عقلية كانت أو وضعية أو طبيعية، وبقيد الوضوعية في الشرح خرج دلالة اللفظية العقلية واللفظية الطبيعية؛ لأنها لا ينقسم شيء منها سوى الدلالة اللفظية الوضوعية إلى الأقسام الآتية. (الدسوقي)

وذلك لأن الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول: بيان ذلك
ب Malone وباء للملائكة
الشيء الأول
هو الدال، والثاني: المدلول، ثم الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية
كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات، ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع
أمثلة للدلالة الوضعية الغير لفظية
العلامة المنصوبة على الشيء
مدخل فيها أو لا، فال الأولى هي المقصودة بالنظر هنا، وهي كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه، وهذه الدلالة إما على تمام ما وضع
إطلاق اللفظ عن القراءن
اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق أو على جزءه كدلالة الإنسان على
الأول: والناطق
الحيوان أو الناطق أو على خارج عنه كدلالة الإنسان على الصاحك، وتسمى الأولى
فقط
أي الدلالة على تمام ما وضع لها **وضعية**: لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى،
لا لجزئه ولا للازمته
وتسمى كل من الآخرين أي الدلالة على الجزء والخارج **عقلية**: لأن دلالة اللفظ على
الجزء والخارج

من العلم به: المراد بالعلم مطلق الإدراك، تصوريا كان الإدراك أو تصديقيا، يقينيا كان أو غير يقيني، وليس المراد
بالنرور بالمعنى الأخص بل النرور في الجملة؛ لأن العلم هنا أعم من البديهي والنظري، جليا كان النظري
أو خفيا كما أنه أعم من التصوري والتتصديقي فتأمل. (ملخصا) **لفظية**: وهي عقلية وطبعية ووضعية.
غير لفظية: وهي أيضا عقلية وطبعية ووضعية. **للوضع مدخل فيها**: [وهي لفظية الوضعية] بأن كان سببا تماما فيها،
كما في المطابقة أو جزء سبب كما في التضمنية والالتزامية. [الدسولي: ٢٦٣/٣] **أو لا**: بأن كانت باقتضاء
العقل، وهي لفظية العقلية أو باقتضاء الطبع، وهي لفظية الطبيعية كدلالة اللفظ على وجود لافظه، دلالة "أح"
على الواقع. (الدسولي) **المقصودة بالنظر**: أي من حيث تقسيمها إلى مطابقة وتضمنية والالتزامية كما يأتي،
وهذا لا ينافي أن المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا
يتناقض بالوضعية كما يأتي في قول المصنف. (الدسولي)

كون اللفظ: حسن في التعريف، خرج عنه الدلالة الغير لفظية بأقسامها الثلاثة. **العالم بوضعه**: خرج بهذا القيد الدلالة
اللفظية العقلية، وكذا لفظية الطبيعية، فإنما يحصلان للعلم بالوضع ولغيره؛ لعدم توقفهما على العلم بوضعه.
(الدسولي) **هذه الدلالة**: اللفظية التي للوضع مدخل فيها. **على تمام إدخال**: أي على مجموع ما وضع لها، والمراد
بالمجموع ما قابل الجزء، فتدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب. (الدسولي)

إنما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل والملازم يستلزم حصول الجزء أو اللازم، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلان فيها ويخصون أكثرهم العقلية بما تقابل الوضعية والطبعية كدلالة الدخان على النار، **وتقييد الأولى** من العقلية كانت أو غير لفظية مثال للعقلية لفظية كانت أو غير لفظية **الدلالات الثلاث** **بالمطابقة** لتطابق اللفظ والمعنى **والثانية بالتضمن**؛ تكون الجزء في توافقهما ضمن المعنى الموضوع له، **والثالثة بالالتزام**؛ تكون الخارج لازماً للموضوع له، فيفهم عند فهمه

إنما هي: هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيهما، وليس كذلك؛ إذ هو جزء سبب؛ لأن كلا من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين: إحداها وضعية، والأخرى عقلية، وكلاهما فهم اللفظ فهم معناه، وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه، يتبين أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه، والمقدمة الأولى متوقفة على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع، والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء ومن الملزم إلى اللازم، فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمي التضمنية والالتزامية وضعبيتين كالمناطقة، ومن نظر للثانية سماها عقليتين كالبيانين، وأحivist: بأن هذا حصر إضافي، أي إنما هي من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده للجزاء أو اللازم، فلا ينافي أنه من جهة العقل، والوضع معاً. [الدسوقي: ٢٦٥/٣]

لا من جهة الوضع وحده للجزء أو اللازم، فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معاً. [الدسوقي: ٢٦٥/٣]
أن للوضع إلخ: أي سواء كان دخوله قريباً كما في المطابقية؛ لأنّه سبب تام فيها، أو كان بعيداً كما في الأخيرتين؛ لأنّه جزء سبب فيها؛ لأنّ كل واحدة منها متوقفة على أمرین، فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل، وعلى انتقال العقل من الكل للجزء، والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم، وعلى انتقال العقل من الملزوم إلى اللازم، فقد اعتبروا في تسميتها وضعيتين السبب البعيد، وهو مدخلية الوضع.

الوضعية والطبعية: سواء كانتا لفظيتين أو لا. **الأولى من الدلالات إلخ:** المراد من الدلالة الدلالة المقصودة المستعملة، فإن كان اللفظ مستعملاً في المدلول المطابقي فالدلالة مطابقة، وإن استعمل في المدلول التضمني كانت تضمنية، وإن استعمل في الخارج اللازم فالالتزامية، هذا عند علماء البيان، وأما أهل الميزان فإن عندهم كل لفظ أريد به معناه الحقيقي أو المجازي، فدلاته عليه مطابقي، والتضمني والالتزامي تبع للمطابقي ومفهومان في فهمه. (ملخصاً)
بالطابقة: فيقال: دلالة مطابقة بالإضافة.

لكون الجزء إيج: اعلم أهتم اختلفوا هل في التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم مطلقاً - أي سواء كان في ضمن الكل أو المزوم، أو استقلالاً بأن أطلق اسم الكل والملزم على الجزء واللازم - أو لا مطلقاً، بل بشرط كونه في ضمن الكل أو المزوم، والمشهور هو الثاني، وعليه فهم الجزء واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وإن كان مجازاً؛ لأن دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعي؛ إذ الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي. (الدسوقي)

فإن قيل: إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه **كلفظ الشمس المشترك** مثلاً بين

اشتقاكا لفظيا

الجمل والشعاع وبمجموعهما، فإذا أطلق على المجموع مطابقة، واعتبر دلالته على الجرم تضمنا،
القرص الضوء لفظ شمس
باعتبار الوضع للمجموع

والشعاع التزاماً، فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللظ على تمام الموضوع
باعتبار الوضع للجرم فقط جواب "إذا" الثانية

له، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له
نظراً لوضع الشمس المجموع
أو لازمه، وحيثند يتقدض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخرين، والجواب أن قيد الحيثية
بالدلائلتين الآخرين
الإضافة بيانية
نظرالوضع للجرم

**مأخذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات، حتى أن المطابقة هي الدلالة على تمام
متغير**

ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له، والتضمن: الدلالة على جزء ما وضع له من حيث
إنه جزء ما وضع له، والالتزام: الدلالة على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له، وكثيراً ما
يتكون هذا القيد اعتماداً على شهرة ذلك وانسياق الذهن إليه **وشرطه**.....

فإن قيل إخ: الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعريف الثلاثة المذكورة بأنها غير مانعة لدخول فرد من أفراد كل منها في الآخر. [الدسوقي: ٢٦٧/٣] **كلفظ الشمس:** فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه؛ إذ الكل هو المجموع والشعاع غير لازم له، بل للجرم، وأجيب: بأنه إذا كان لازماً للجرم كان لازماً للمجموع قطعاً، ومبني هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع، وهو غير متعين؛ إذ يصبح رجوعه إلى الجزء وعليه فلا إشكال. (الدسوقي) **المشترك مثلاً:** أي إن فرض أن لفظ "شمس" موضوع بمجموع القرص والشعاع بوضع، وللقرص الذي هو أحد الجزئين بوضع، وللشعاع الذي هو أحد الجزئين ولازمه للقرص بوضع.

والشعاع التزاماً: أي لا باعتبار هذا الوضع يعني الوضع للمجموع؛ إذ هو باعتباره جزء لا لازم، بل باعتبار وضع آخر، وهو وضع الشمس للجرم فقط. (الدسوقي) **الموضوع له:** فيكون تعريف المطابقة غير مانع.

صدق عليها: أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على الشعاع مطابقة. (الدسوقي)

أو لازمه: أي فيكون تعريفاً للتضمن والالتزام غير مانعين. **الأمور التي تختلف:** وذلك كالدلائل الثلاث؛ فإنها تختلف بالنسبة والإضافة للكل أو الجزء أو اللازم، فدلالة الشمس على الشعاع يقال: مطابقة، وتضمنية، والالتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو جزء له أو لازمه. [الدسوقي: ٢٦٨]

حتى أن إخ: حتى تفريعية، أي وحيث كان قيد الحيثية متغيراً في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلائل، فتعرف المطابقة بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له، أي لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه، فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها، وقس على ذلك تعريف التضمنية والالتزامية. (الدسوقي)

أي الالتزام اللزوم الذهني أي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى
الخارج عن معنى اللفظ
الموضوع له في الذهن حصوله فيه إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن والأamarات،
الواسطط
وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعلم المدلول الالتزامي عن تعلم المسمى في الذهن
عند البينانيين
أصلاً، أعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقين، وإلا خرج كثير من معانٍ المجازات
الأخص أو الأعم في الالتزام
والكلنائيات عن أن تكون مدلولات التزامية، ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة
الالتزام أيضاً، وتقيد اللزوم بالذهن إشارة إلى أنه لا يشترط.....

أي الالتزام: أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير في "شرطه" لذكر لفظ الالتزام وإن كان معناه مؤثراً، أي الدلالة. [الدسوقي: ٢٧٠/٣] **اللزوم الذهني:** أعلم أن اللزوم إما ذهني وخارجي كلزوم الزوجية للأربعة أو ذهني فقط كلزوم البصر للمعنى أو خارجي فقط، والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البينانيين والمنطقة اللزوم الذهني، صاحبه لزوم خارجي أو لا، ولذا قال المصنف: وشرطه اللزوم الذهني، والمراد باللزوم الذهني عند البينانيين ما يشمل اللزوم غير البين، وهو ما لا يكفي في جزم العقل به تصور اللازم والملزم، بل يتوقف على وسائل كلزوم كثرة الرماد للكرم، وما يشمل اللزوم البين بقسيمه، أعني البين بالمعنى الأخص والبين بالمعنى الأعم خلافاً للمنطقة. (الدسوقي)

حيث يلزم إلخ: مثل لزوم الضحك للإنسان؛ فإنه يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له للحيوان الناطق في الذهن حصول الضحك فيه. (الدسوقي) **يلزم من حصول المعنى:** فإنه لو لا اللزوم لكانت نسبة الخارج إلى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات إليه، فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحاً بلا مرجع. (المطول)
على الفور: وذلك في اللزوم البين بقسيمه. (الدسوقي) **بعد التأمل:** وذلك في اللزوم الغير البين.

وإلا خرج: مع أن القوم أدخلوها في مدلولات التزامية. **كثير من معانٍ إلخ:** قيل: إن كلام الشارح يقتضي أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالالتزام، وهو مخالف لما صرحت به الشارح في "شرح الشمسية" من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالتطابقة، وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصي والتوعي حتى يدخل المجاز والمركبات، وقد يجحاب بأن المراد بقوله: عن أن تكون مدلولات التزامية أي بحسب الوضع الأصلي، فلا ينافي أنها بحسب الوضع الأصلي، فلا ينافي أنها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة. [الدسوقي: ٢٧١/٣]

ولما تأتى الاختلاف إلخ: وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك، فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزم، فيكون كل واحد من لوازن الشيء مساوياً للآخر في الوضوح والخلفاء؛ لأن كل واحد من اللوازن لا ينفك عن الملزم بهذا المعنى. [التجريد: ٣٠٠] **الالتزام أيضاً:** أي كما لم يتأت الاختلاف في الدلالة المطابقة. (الدسوقي)

لا يشترط: أي في دلالة الالتزام لا استقلالاً ولا تضمناً للذهني. (الدسوقي)

اللزوم الخارجي كالعمي؛ فإنه يدل على البصر التزاماً؛ لأنّه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع التنافي بينهما في الخارج، ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني فـكأنّه أراد باللزوم اللزوم البين، بمعنى عدم انفكاك تعلقه عن تعقل المسمى، والمصنف بالمعنى الأخص أشار إلى أن ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين المعتبر عند المنطقين بقوله: **ولو** لاعتقاد المخاطب **عرف** أي ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام؛ إذ هو المفهوم من إطلاق العرف أو غيره يعني لعرف الخاص كالشرع وأصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك.

لأنّه عدم البصر: يعني فهو عدم مقيد بالإضافة للبصر؛ لأنّ البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالته على البصر تضمنية. [الدسوقي: ٢٧٢/٣] **مع التنافي بينهما إلخ:** يعني فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجي لخرج هذا عن كونه مدلولاً التزاماً مع أنّ القصد دخوله. (الدسوقي) **فكأنّه أراد:** حاصله: أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهني المنفي اشتراطه في دلالة الالتزام خصوص الذهني البين بالمعنى الأخص، وهذا لا ينافي اشتراط اللزوم الذهني مطلقاً، فاللزوم الذهني لابد منه في الالتزامية بلا نزاع. (الدسوقي)

باللزوم: المنفي اشتراطه في دلالة الالتزام **اللزوم البين:** أي فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين. (الدسوقي)
عرف: أي بأمر معروف فيما بين الجمّهور كما بين الأسد والجراءة. [التجريد: ٣٠٠]
عرف عام: هو مالم يتعين واضعه والخاص ما تعين واضعه كأهل الشرع والنحو.

إذ هو المفهوم إلخ: تعيل لحمل العرف في كلام المصنف على العرف العام، وهو ما لم يتعين فيه التأقلم، فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله: "أو غيره" فائدة؛ لدخول العام والخاص في قوله: "عرف" حتى يفترض بأنه لو عمّ في العرف لكان قوله: "أو غيره" إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة. (التجريد)

أو غيره إلخ: ومنه ما قد سبق في بحث الفصل والوصل من الجامع العقلي والوهبي والخيالي؛ فإنّها من أسباب الجمع في الفهم، فعند فهم أحدهم يفهم الآخر ولو بعد التأمل، فيكون دلالة أحدهما على الآخر من اللزوم الذهني بالمعنى الذي ذكر، فتأمل. (ملخصاً) **يعني لعرف الخاص:** مثل اللزوم الذي بين التسلسل والبطلان؛ فإنّ هذا اللزوم يعرفه أهل الكلام؛ فإنّهم يقولون: إن التسلسل يستلزم البطلان، فإذا قلت لإنسان: يلزم على كلامك الدور أو التسلسل، وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل، وكلزوم الرفع للفاعل فإنّه خاص بالنحو. [الدسوقي: ٢٧٣/٣]
وغير ذلك: عطف على العرف الخاص، وذلك كدلالة المقام والتأمل في القرينة. (الدسوقي)

والإيراد المذكور أي إيراد المعن الوارد بطرق مختلفة في الوضع لا يتأتي بالوضعية، أي بالدلالة المطابقية؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها بوضع كل واحد منها الواحد. أوضح دلالة عليه من بعض وإلا أي وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه؛ لتوقف الفهم على العلم بالوضع، مثلاً إذا قلنا: خده يشبه الورد، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة الترکيبية امتنع أن يكون حواراً وإن يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم، وإن لم يتحقق الفهم، وإنما قال: لم يكن كل واحد دالاً؛ لأن قولنا: "هو عالم بوضع الألفاظ" معناه أنه عالم بوضع كل لفظ،
فيكون إيجاباً كلياً

المطابقية: ما كان بطريق الحقيقة فقط. [الدسوقي: ٢٧٤/٣] لأن السامع إخ: هذا الدليل إنما يفيد عدم تأثيره بين الدلالات المطابقية لا بينها وبين غيرها، وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقاً.

أوضح: أي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها في العلم بالوضع المقتضي لفهم المعانى عند سماع الموضوع، وإذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف في دلالتها وضوها وخفاء. [الدسوقي]

دالاً عليه: وإذا انتفت الدلالة فلا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحاً. **توقف الفهم:** أورد أنه يلزم الدور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى، والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعانين، وأحاجى عنه الشيخ في "الشفاء": بأن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقاً. [التحرید: ٣٠١]

بوضع المفردات: بأن علم أن الخد موضوع للوجنة والورد موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه بمثال.

والهيئة إخ: مفادها ثبوت الشبه بين الخد والورد. **أوضح أو أخفى:** صفة لدلالة أي أوضح من قوله: "خد يشبه الورد" أو أخفى منه، فقد حذف المفضل عليه. [الدسوقي: ٢٧٥/٣] ما يرادفه: كأن يقال: وجنة تماثل الورد.

فلا تفاوت في الفهم: بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهمه من الكلام الأول، والمراد بالفهم الدلالة. [الدسوقي]

ولما لم يتحقق إخ: أي وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديدة المرادفة للألفاظ الأولى موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيئاً أصلاً، فعلى كلا التقديرتين لم يكن تفاوت في الدلالة وضوها وخفاء. [الدسوقي] لم يكن إخ: يعني مما يدل على السلب الجزئي دون أن يقول: لم يكن واحد منهما مما يدل على السلب الكلى. [الدسوقي]

فنقضه المشار إليه بقوله: *وإلا يكون سلباً جزئياً، أي إن لم يكن عالماً بوضع كل لفظ*
الجملة غير المبتدأ
فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالاً؛ لاحتمال أن
يكون عالماً بوضع البعض، ولقائل أن يقول: لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على
تقدير العلم بالوضع، بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في
كاسد
الخيال بأدنى التفاوت؛ لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها، بخلاف البعض؛ فإنه
بعضنفر
بالألفاظ
يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع،
وهذا مما نجد من أنفسنا. **والجواب:** *أن التفاوت إنما هو من جهة عدم تذكر الوضع، ...*
في الفهم

فنقضه: مبتدأ، وقوله: "يكون" أي ذلك النقيض، وقوله: "سلباً جزئياً" خبر "يكون"، وجملة "يكون" خبر المبتدأ.
[الدسولي: ٢٧٦/٣] **سلباً جزئياً:** إنما كان نقضه سلباً جزئياً؛ لما تقرر في المنطق من أن الإيجاب الكلي إنما ينافقه السلب الجزئي لا الكلي، ولذا لم يقل: لم يكن أحد منها دالاً على السلب الكلي، ثم من المعلوم: أن السلب الجزئي أعم من السلب الكلي؛ لصدقه معه ومع الإيجاب الكلي. (الدسولي وغيره)

فيكون اللازم: أي إن لم يكن السامع عالماً بوضع كل لفظ، فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه، وهذا اللازم - أعني عدم دلالة كل لفظ عليه - صادر لأن لا يكون لفظ منها دلالة أصلاً، وصادق بأن يكون بعض منها دلالة.
(الدسولي) هذا على مذهب من يقول: إن المستند إليه المسور بـ"كل" إذا أخر من أدلة النفي يفيد سلب العموم، وأما على مذهب الشيخ عبد القاهر من أنه إذا أخر عن أدلة النفي وما في معناه يفيد النفي عن الكل معبقاء أصل الفعل، فلا يصح جعله أعم من السلب الكلي، بل يتباينان. (عبد الحكيم)

ويحتمل أن لا يكون للفظ منها دلالة. **لأنسلم إلخ:** هذا وارد على قول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض. (الدسولي) **لكثرة الممارسة:** ففهم المعنى من أسد وسبع أقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربع، وذلك لكثره استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين. (الدسولي)

فإنه يحتاج إلخ: يعني فحيثند قد وجد الوضوح والخلفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع، فقول المصنف: "لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض" لا يسلم. (الدسولي)

والجواب إلخ: حاصله: أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخلفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة، ودلالة الالتزام كذلك؛ لأنما من حيث إنها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة، وقد تكون خفية كما في اللوازم بعيدة، بخلاف المطابقة؛ فإن فهم المعنى المطابقى واجب قطعاً عند العلم بالوضع، والتفاوت في سرعة الحضور وبطشه إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطشه. [التجريد: ٣٠١]

وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري، ويتأتي الإيراد المذكور
بالعقلية من الدلالات؛ لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح، أي مراتب لزوم
التضمن والالتزام
الأجزاء للكل في التضمن، ومراتب لزوم اللوازم للملزم في الالتزام، وهذا في
الالتزام ظاهر؛ فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازماً متعددة، بعضها أقرب إليه من بعض
اللوازم
وأسرع انتقالاً منه إليه؛ لقلة الوسائل، فيمكن تأدبة الملزم بالألفاظ الموضوعة لهذه
اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاءً، وكذا يجوز أن يكون للازم ملزمات،
المراد بالقلة ما يشمل العدم
من ذلك الشيء

وبعد تحقق العلم إلخ: قيل فيه: إن العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة، فالأولى أن يقال:
المراد: الاختلاف في الوضوح بالنظر إلى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة،
والبعض الآخر بالعكس. [التجريدي: ٣٠١] **[بالعقلية إلخ:** المراد بما تقدم، وهي دلالة التضمن والالتزام، فاللام
عهدية. [الدسوقي: ٢٧٧/٣] **مراتب اللزوم:** أراد باللزوم ما يشمل لزوم الجزء للكل في التضمن، ولزوم اللازم
لللزم في الالتزام، ولذلك لم يقل: مراتب اللازم؛ لولا يكون قاصراً على دلالة الالتزام. [الدسوقي]
مراتب لزوم إلخ: كالحيوان والجسم والجواهر، فكلها أجزاء للإنسان، لكن بعضها بواسطه وبعضها بلا واسطة،
فاحتلت في الوضوح والخلفاء. [الدسوقي] **ومراتب لزوم اللوازم:** أي التي هي المدلول الالتزامي مثلًا: الوصف
بالكرم له لوازم كالوصف بكثرة الأضيف وبكثرة الرماد وبجزال الكلب وبجزال الفصيل، وبعض هذه اللوازم واضح
وبعضها خفي. [الدسوقي: ٢٧٩/٣] **وهذا:** اختلاف مراتب اللزوم في الوضوح. [الدسوقي]

لقلة الوسائل إلخ: فإن له لوازم كثرة الرماد وهزال الفصيل وجبن الكلب، فيمكن تأدبة الكرم بالألفاظ
الموضوعة لهذه اللوازم بأن يقال: "زيد كثير الرماد" أو "هزيل الفصيل" أو "جبان الكلب"، ولا شك أن هذه اللوازم
مختلفة في الدلالة على الكرم وضوحاً وخفاءً؛ فإن الانتقال من كثرة الرماد إلى الكرم أسرعها لكثرة الاستعمال ولو
كثرت وسائله؛ فإن لكثرة الاستعمال وظهور القرينة مدخلاً عظيماً في سرعة الانتقال منه إلى المراد، فالمراد بقوله:
"لقلة الوسائل" فلتتها مع كثرة الاستعمال وظهور القرينة. [الدسوقي]

فيتمكن تأدبة الملزم: أي المعنى الملزم كالكرم بالألفاظ الموضوعة لللوازم المختلفة الدلالة بأن يقال: زيد "كثير الضيفان"
أو "كثير إحراق الحطب" أو "كثير الرماد"؛ ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان إلى الكرم أسرع من انتقاله من
كثرة إحراق الحطب إلى الكرم؛ لعدم الواسطة في الأول، وانتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم أسرع من انتقاله من
كثرة الرماد إلى الكرم؛ لأن بين الكرم وكثرة الإحراق واسطة، وبينه وبين كثرة الرماد واسطتان.

لللازم ملزمات: [كالشمس والنار والحركة] هذا إذا استعمل لفظ الملزم ليتقبل منه إلى اللازم كما في المجاز وكما في
الكتابية على مذهب المصنف. [الدسوقي: ٢٨٠/٣]

لزومه بعضها أوضح منه للبعض الآخر، فيمكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعة من اللزوم للملزومات المختلفة وضوها وخفاء، وأما في التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من كاجسام كالحيوان كالإنسان شيء وجزءاً الجزء من شيء آخر، فدلاله الشيء الذي يكون ذلك المعنى جزءاً منه على ذلك المعنى أوضح من دلاله الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلاً: دلاله الحيوان مثال للجزء المعمول على الجسم أوضح من دلاله الإنسان عليه، دلاله الجدار على التراب أوضح من لكونه بلا واسطة لأنها بواسطة الحيوان لأنها بواسطة الحيوان دلاله البيت عليه، فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل، وكثيراً ما قلت: نعم، ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل، وبالتضمن

لزومه بعضها إلخ: فإنه يعلم ظاهراً أن لزوم الحرارة للنار أوضح من لزومها للشمس والحركة. [الدسولي: ٢٨٠/٣] **فيمكن تأدية إلخ:** أي بأن يقال: زيد حرقة النار أو الشمس أو في جسمه نار أو شمس أو حركة شديدة. [الدسولي] **وأما في التضمن:** [معادل لقوله: "وهذا في الالتزام ظاهر"] أي أما اختلاف مراتب اللزوم وضوها في التضمن، وجواب "أما" محنوف أي غير ظاهر ومحتج إلى البيان فنقول له إلخ. [الدسولي] **ودلاله الجدار:** وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت، فتكون دلاله الجدار على التراب أوضح من دلاله البيت عليه؛ لأن الأول بلا واسطة والثاني بواسطة. [الدسولي] **فإن فهم الجزء إلخ:** فالمفهوم من الإنسان أولاً هو الجسم، ثم الحيوان، ثم الإنسان، وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب، والجواب اعتبار حال التحليل؛ فإنه عند التركيب يفهم جزء الجزء، ثم الكل، وعند التحليل على العكس. [التجريد: ٣٠٢] **نعم ولكن المراد إلخ:** [فهم الجزء سابق على فهم الكل] أي نعم، الأمر بالعكس من أن دلاله الشيء على جزء جزء واضح من دلالته على جزء له كما ذكرت؛ لأن الجزء سابق على الكل في الوجود دالاً بطلب الجزئية، لكن الذي حملنا على ما قلناه سابقاً ما صرحت به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة في الوجود، فيكون المقصود في دلاله التضمن انتقال الذهن إلى الجزء، وملاحظته على حدة بعد فهم الكل.

فالإنسان إذا سمع لفظاً وكان عارفاً بوضعه، وفهماً بجميع أجزاء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له فقط إجمالاً، ثم ينتقل الفهم إلى جزء ذلك المعنى على حدة إن كان له جزء، ثم إن كان لذلك الجزء جزء؛ ينتقل إليه على حدة، وهلم جرا، فصح ما ذكرنا من أن دلاله لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء؛ لتأخره عن فهم الجزء. [الدسولي: ٢٨٢/٣] **وكثيراً ما إلخ:** حاصله أنا لانسالم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقاً على فهم الكل؛ إذ قد يخطر الكل بالبال، ولا يخطر جزء فيه أصلاً، وحيثند فلا يكون فهم الجزء سابقاً على فهم الكل، فتم ما ذكره. [الدسولي]

يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في "الشفاء": أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال، ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.

الذي هو جزء من النوع
إنما

[تعريف المجاز والكناية]

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخلاً كما في التضمن أو خارجاً
في عدم التضمن والالتزام

كما في الالتزام، إن قامت قرينة على عدم إرادته أي إرادة ما وضع له فمجاز وإلا
فيهذا ذلك اللفظ مجازاً

فكناية، فعند المصنف الانتقال في المجاز والكناية كليهما من المزوم إلى اللازم؛ إذ

لا دلالة للازم من حيث إنه لازم على المزوم إلا أن إرادة الموضوع له جائزة في
لحواظ كونه أعم من المزوم

الكناية دون المجاز، وقدم المجاز عليها أي على الكناية؛ لأن معناه المجاز كجزء معناها
في البحث والتفصيم

أي الكناية؛ لأن معنى المجاز هو اللازم فقط، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم

.....

والمزوم جميعاً،
والمقصود الأصلي هو اللازم

ثم: أشار بكلمة "ثم" إلى الانتقال من بحث إلى آخر، فإنه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف إلى تعين ما يبحث عنه في الفن. [التجريد: ٣٠٣] **المراد به لازم:** أي إرادة جارية على قانون اللغة، وإنما كل لازم يراد باللفظ؛ إذ لا يصح إطلاق لفظ الأب على الابن والعكس. [الدسوقي: ٢٨٣/٣]

إلا: أي وإن لم تقع قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللازم، وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على إرادة اللازم إلا أنها لم تمنع من إرادة المزوم، وهو المعنى الموضوع له، وليس المراد عدم وجود القرينة أصلاً، وإن كان كلام المصنف صادقاً بذلك؛ لأن الكناية لابد فيها من قرينة. [الدسوقي: ٢٨٦/٣]

فكناية: مأخوذ من كنى عنه بكذا إذا لم يصرح باسمه؛ لأنه لم يصرح باسم اللازم مع إرادته كقولك: "زيد طويل النجاد" مريداً به طول القامة؛ فإنه كناية؛ إذ لا قرينة تمنع من إرادة طول النجاد مع طول القامة. (الدسوقي)

فعند المصنف: وعند السكاكي: الانتقال في الكناية من اللازم إلى المزوم. (التجريد)

من المزوم إلى اللازم: والفرق بينهما عنده وجود القرينة الصارفة عن إرادة المزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية. (الدسوقي) **إذ لا دلالة للازم:** [رد على السكاكي] علة مخدوف أي لا من اللازم إلى المزوم كما يقول السكاكي؛ فإن اللازم قد يكون أعم وإشعار له بأخص معين، فكيف يتغلب منه إليه؟ وقد تقدم ما يفيد الجواب عن السكاكي، وهو أن المراد باللازم التابع ومن المزوم المتبع، وأن الانتقال منه إلى المتبع؛ لأنه مزوم في المعنى. [الدسوقي: ٢٨٧/٣]

والجزء مقدم على الكل طبعا، فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا، وإنما قال: "كجزء معناها"؛ لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة؛ فإن معنى الكناية ليس هو مجموع على الجزم ^{على الجزم} اللازم والملزم، بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزم. ثم منه أي من المجاز ما يتنبئ على التشبّيـه: وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبّيـه، فتعين التعرض له أي للتشبيـه أيضا قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبّيـه، ولما كان في التشبّيـه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، بل جعل مقصدا كثيرة برأسه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة: التشبّيـه والمجاز والكناية.

طبعا: أي يحتاج إليه الكل في الوجود مع أنه ليس بصلة تامة للكل. [التجريد: ٣٠٣] **فيقدم:** أي فالمناسـب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا؛ لأجل محاكاة وموافقة الوضع للطبع. [الدسوقي: ٢٨٨/٣] **كجزء معناها:** أي ولم يقل: لأن معناه جزء معناها جزء ما. (الدسوقي) **بل هو اللازم إلخ:** أي فالجذور به فيها إنما هو إرادة اللازم، وأما الملزم فيجوز أن يراد وأن لا يراد قطعا. (الدسوقي) **جواز إلخ:** فنزل الجواز بمنزلة الواقع، فصار كالجزء.

على التشبّيـه: ومنه مالا يتنبئ وهو المجاز المرسل. (الدسوقي) **التي كان أصلها:** فذكر المشبه به وأريد به المشبه، فصار استعارة. (التجريد) **للتشبيـه:** أي مثل التعرض للمجاز والكناية. **قبل التعرض للمجاز إلخ:** يعني أن تقدم التشبّيـه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها على التشبّيـه، ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل؛ لأن اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا، ووجه تقديم التشبّيـه على الكناية: أن المجاز مقدم عليها. [التجريد: ٤]

ولما كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قضية كون التشبّيـه بين عليه أحد أقسام المجاز أن لا يكون من مقاصـد الفن بل من وسائلـه، فكيف عـدـ بابـا من الفن و لم يجعل مقدمة للمجاز. [الدسوقي: ٢٩٠/٣]

لم يجعل مقدمة إلخ: يعني فجعلـه بـابـا تشبـيـها له بالقصد من حيث كثرة الأبحـاثـ، وإنـ كانـ هوـ مقدمةـ فيـ المعـنىـ، وـيمـكنـ أنـ يـقالـ: إنهـ بـابـ مستـقلـ لـذـاتهـ؛ لأنـ الاختـلافـ فيـ وـضـوحـ الدـلـالـةـ وـخـفـائـهاـ موجودـ فيـ كـمـاـ تـقـدمـ، فهوـ منـ هـذـاـ الفـنـ قـصـداـ، وإنـ تـوقـفـ عـلـيـهـ بـعـضـ أـبـوـابـ؛ لأنـ تـوقـفـ بـعـضـ الـأـبـوـابـ عـلـيـهـ بـعـضـ لاـ يـوجـبـ كـوـنـ التـوقـفـ عـلـيـهـ مـقـدـمةـ لـلـفـنـ. (الدسوقي) **فيـ الثلاثـةـ:** أوردـ علىـ الحـصـرـ فـيـهاـ الـاسـتـعـارـةـ بـالـكـنـاـيـةـ عـلـىـ مـذـهـبـ الـمـصـنـفـ؛ فـيـهـاـ لـاـ تـدـخـلـ فـيـ الـمـرـادـ بـالـتـشـبـيـهـ هـنـاـ وـلـيـسـ بـمـجاـزاـ وـلـاـ كـنـاـيـةـ. (الدسوقي)

[التشبيه]

[تعريف التشبيه]

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة **التشبيه أي مطلق التشبيه.....**

وهو التشبيه اللغوي

فاللام في التشبيه للعهد

التشبيه إلخ: والتفصيل أن اللفظ إما أن يكون مستعملاً في معناه الموضوع له أم لا، فإن كان مستعملاً فهو حقيقة، وإن لم يكن مستعملاً فيه، بل كان مستعملاً في المعنى الغير الموضوع له، فلا يخلو: إما أن تكون القرينة قائمة في الكلام على عدم إرادة ما وضع له فمحاجز، ولابد فيه من علاقة ومناسبة بين المعنى الحقيقي والمحاجزي كالتشبيه وغيره نحو رأيت يتكلم، فـ"يتكلم" قرينة على عدم إرادة المعنى الموضوع له للأسد، وهو الحيوان المفترس، أو لا تكون فكاكية كطويل النجاد، فإنه يجوز منه إرادة المعنى الموضوع له كلازم، أعني "طويل القامة".

ثم المحاجز قد يقسم بأن العلاقة المصححة إن كانت غير التشبيه كالسيبية والحالية وغيرها من العلاقات فمحاجز مرسل، وإلا فاستعارة، وقد يقسم الاستعارة باعتبار أركانها (التشبيه) والخواص والملائمات إلى أقسام: منها استعارة مصريحة، ويسمى استعارة حقيقة أيضاً، وهي تشبيه شيء بشيء في النفس بحيث لم يذكر من الأركان التشبيهية إلا المشبه به نحو: رأيتأسداً يرمي أو يتكلم، فإنه شبه الرجل الشجاع بالأسد في النفس، ولم يذكر في الكلام إلا الأسد الذي هو المشبه به، ومنها استعارة بالكتابية ويسمى استعارة مكتبة عنها أيضاً، وهي تشبيه شيء بشيء في النفس، ولم يذكر من أركان التشبيه إلا المشبه كما في قول المذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل ثمينة لا تنفع

فإن شبه المنية بالسبع ولم يذكر إلا المشبه أعني "المية" في الكلام، ومنها استعارة تخيلية، وهي إثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه كما في قول المذلي المذكور، فإنه أثبت الأظفار التي هي مختصة بالسبع للمنية، ومنها استعارة ترشيحية، وهي ذكر ملائم المشبه به في الكلام كما في المثال المذكور من قول المذلي، فإنه ذكر الإنشاب الذي من ملائمات السبع الذي هو المشبه به.

فإن قيل: كما أن الأظفار من مختصات المشبه به فكذلك الإنشاب، فما وجه جعل إثبات الأول تخيلياً وإثبات الثاني ترشيحياً؟ يقال: إذا اجتمع في الكلام مختصان للمشبه به، فأيهما أقوى اختصاصاً وتعلقاً به فإثباته تخيل وأيهما دونه فإثباته ترشيح، ولا شك أن الأظفار أقوى اختصاصاً وتعلقاً به بالنسبة إلى الإنشاب، فيكون إثباته تخيلياً وإثبات الإنشاب ترشيحياً. [عين القضاة على الميدني: ٤]

أي هذا: فالتشبيه خبر مبتدأ محذوف مع حذف مضارف. **أي مطلق التشبيه:** إما تعرض المصنف لتعريف مطلق التشبيه الذي هو التشبيه اللغوي مع أن الذي من مقاصد علم البيان إنما هو الاصطلاحي لينجر الكلام منه إلى تحقيق تشبيه المصطلح عليه، فتتم الفائدة بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما. [الدسوقي: ٢٩١/٣]

أعم من أن يكون على وجه الاستعارة، أو على وجه يتبين عليه الاستعارة أو غير

ذلك، فلم يأت بالضمير؛ لثلا يعود إلى التشبيه المذكور الذي هو أخص، وما يقال:
كتاب التحرير
من مطلق التشبيه
اعتراض على ما تقدم

إن المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى فليس على إطلاقه، يعني أن معنى التشبيه في بل أكري بلغتها الأول الذي هو مصدر شبه

اللغة الدلالة هو مصدر قولك: دللت فلانا على كذا، إذا هديته له على مشاركة أمر هو المشبه

الأمر آخر في معنى، وهذا شامل لمثل: "قاتل زيد عمراً" أو "جاعني زيد وعمرو"، والمراد المشبه به هو وجه الشبه تعريف التشبيه اللغوي

بالتشبيه المصطلح عليه **هنا** أي في علم البيان ما لم تكن أي الدلالة على مشاركة أمر **نفسه** لما

..... لأمر آخر في معنى بحيث لا تكون الدلالة على وجه الاستعارة التحقيقية، تفسير لقوله: لم تكن

على وجه الاستعارة: أي بالفعل بأن حذفت منه الأداة والمشبه كما في قوله: رأيتأسدا في الحمام أو رأيتأسدا

كالأسد، وهذا هو المقصود، ووجه بنائتها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداة التشبيه وأقيمت قرينة على المراد صار استعارة يرمي. [اسموني. ١١١] أو حتى وجه بعـ. أي بـسـوة، وـسوـ استـسيـةـ المـذـكـورـ فيـهـ الـصـرـفـ وـأـدـاهـ حـوـ. زـيدـ

أو غير ذلك: بأن كان التشبيه ضمنياً كما في التحرير مثل: لقيت من زيد أسدًا. (الدسولي)
لئلا يعود أخ: أي كما هو الظاهر المتداول، وعدها المطلة الذي، في ضم: المقى خلاف الظاهر، والحمل على الاستخدام بالفعل. (الدسولي)

أيضاً خالف الظاهر. [التجريد: ٣٠٤] **الذي هو أخص**: فعلم أن اللام في التشبيه الأول المذكور في الترجمة للعهد، وفي

أعيدت معرفة كانت عين الأولى، فلا يتم التوجيه السابق، فأجاب بأن هذا أكبر لا كلي. [الدسوقي: ٢٩٢/٣]

وهذا شامل: أي تعريف التشبيه اللغوي المذكور شامل مثل "قاتل زيد عمراً"؛ فإنه يدل على مشاركة زيد لعمرو في

اشتراكهما في الفضل، أي مع أن هذا كله ليس تشبيهاً لغويًا، فكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوها لفظاً أو تقديرًا

لإخراج مثل هذا، وإدخال "زيد أسد" ونحوه، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي، كذا، وإن مفاد كلام الملاaque المأذن لخلاف المقالة يعنى أن الملاaque لا يأذن بالاعتراض على التصنيف.

وقد يجعّل ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعم، وهو شائع عند أهل اللغة، أو يقال: مراد المصنف الدلالة

الصريحة، فخرج ما ذكر من الأمثلة؛ فإن الدلالة فيها على المشاركة غير صريحة. [الدسوقي: ٢٩٣/٣]

وجه الاستعارة: فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بـان طوي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على إرادة المشبه، فذلك اللفظ لم يكن تشبيها في الاصطلاح. (الدسوفي)

نحو: رأيت أسدًا في الحمام، ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو: أنشبت المنية أظفارها، ولا على وجه التجرييد الذي يذكر في العلم البديع من نحو: لقيتُ بزيد أسدًا ولقيني منه أسدًا، فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مع أن شيئاً لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً، وإنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية؛ لأن الاستعارة التخييلية كإثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر على رأي المصنف؛ إذ المراد بالأظفار معناه الحقيقي على ما سيجيء.

عندہ

ولا على وجه التجرييد: كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك بالكاف ونحوها ليخرج نحو: قاتل زيد عمراً، وجاءني زيد وعمرو، إلا أن يقال: أراد بالدلالة الواقعية في التعريف الدلالة الصريحة المقصودة، فخرج ما ذكر من المثالين؛ لأن الدلالة على المشاركة فيما ليست صريحة. [الدسوقي: ٢٩٤/٣]

الذي يذكر إنّ: والتجرييد المذكور في البديع ما كان المجرد غير المجرد منه كما مثل الشارح، وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه فليس داخلاً في الدلالة حتى يخرج، وتوضيح ذلك أن التجرييد قسمان: الأول: أن يتترع من الشيء شيء آخر مساو له في صفاتيه للمبالغة في ذلك الشيء، حتى صار بحيث يتترع منه شيء آخر مساو له في صفاتيه كقوله تعالى: **﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخَلْدُون﴾** [فصلت: ٢٨]، فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم، وهي عين دار الخلد لا شبيهة لها، وهذا ليس فيه مشاركة أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه.

والثاني: أن يتترع المشبه به من المشبه للمبالغة في التشبيه، حتى صارت المشبه بحيث يكون أصلاً يتترع منه المشبه به، نحو: لقيت بزيد أسدًا، فإنه لتجريد أسد من زيد، وأسد مشبه به لزيد لا عينه، ففيه تشبيه مضمر في النفس، فهذا الذي لإخراجه قيد الشارح التجرييد بقوله: "الذي يذكر في العلم البديع"، وإخراج التجرييد المذكور مبني على أنه لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً، وهو الأقرب. (الدسوقي)

لا يسمى: خلافاً لصاحب المفتاح في التجرييد. (المطول) **إنما قيد إنّ:** حاصله أنه إنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكفي عنها، واكتفى بذكرهما ولم يخرج التخييلية؛ لأنها حقيقة عند المصنف، فلفظ الأظفار مثلاً عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي، وليس مجازاً أصلاً، وإنما فالتجوز في إثباتها للمنية على ما يأتي، فلا دلالة فيها على مشاركة أمر آخر، فلا حاجة لإخراجها؛ لأنها لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة.

من الدلالة: فلا حاجة إلى إخراجها؛ لأنها غير داخلة. **إذ المراد:** أي عند المصنف، وحيثئذ فالتجوز إنما هو في الإسناد، فالتجسيمية على رأيه مجاز عقلي، ولذا لم يخرجها، أما عند السكاكي: فالتجوز في نفس الأظفار فهي داخلة في الجنس وهو الدلالة المذكورة، فيحتاج إلى إخراجها. [الدسوقي: ٢٩٥/٣] **سيجيء:** من الخلاف بين السكاكي وغيره.

فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، لا على وجه عند المصنف الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكلامية والتجريد، **فدخل فيه نحو قولنا: زيد أسد بمحض أدأة التشبيه ونحو قوله تعالى: ﴿صُمْ بِكُمْ عُمَيْ﴾** (البقرة: ١٨) بمحض الأداة والمشبه جميعاً أي هم كصم؛ فإن المحققين على أنه تشبيه بل يليغ لا استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يُطوى ذكر المستعار له بالكلمية، ويجعل الكلام خلوا عنه صالحًا؛ لأن يراد الكلام المشبه لفظاً وتقديرًا حالياً المشبة القرينة الحالية المشبة به القرينة المقالية به المنقول عنه والمنقول إليه، **لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام.**

[أركان التشبيه]

والنظر هنا في أركانه

فالتشبيه الاصطلاحي إخ: أعاده لأجل إيضاح ربط قوله: "فدخل إلخ" بما قبله، وكان يكتفيه أن يقول: فالتشبيه الاصطلاحي ما من فدخل إلخ. **والتجريد:** وينبغي أن يزداد فيه قولنا: "بالكاف ونحوه لفظاً أو تقديرًا" ليخرج عنه نحو: قاتل زيد عمراً، وجاءني زيد وعمرو. (المطول)

فدخل فيه: أي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيهاً بلا خلاف، وهو ما ذكر فيه أدأة التشبيه نحو: زيد كالأسد أو كالأسد بمحض زيد لقيام القرينة، وما يسمى تشبيهاً على القول المختار، وهو ما حذف فيه أدأة التشبيه، وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر، سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه، فالأول نحو قولنا: زيد أسد، والثاني نحو قوله تعالى: **﴿صُمْ بِكُمْ عُمَيْ﴾** (البقرة: ١٨) بمحض المبتدأ، أي هم صم، فإن المحققين على أنه يسمى تشبيهاً بل يليغ لا استعارة. (الدسولي: ٢٩٦/٣) **فإن المحققين:** علة لدخول المثالين في التشبيه.

بل يليغ: وخالفهم غيرهم فجعلوه استعارة. **المستعار له:** هو المشبه، وهذا في الاستعارة التصريحية؛ إذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه، بخلاف المكنية كما يأتي، فإنه لا يطوى فيها إلا ذكر المشبه به، وأما المشبه فيذكر فيها، وإنما اقتصر هنا على ذلك؛ لأن ما في الآية بتقدير كونه استعارة إنما يكون استعارة تصريحية لا مكنية.

خلوا عنه: عن ذكر المستعار له، أي والمشبه يعني المستعار له في المثال الأول مذكور وفي الآية مقدر؛ لأنه خبر لابد له من مبتدأ، والمقدر بمنزلة الملفوظ، فلم يطوى ذكره بالكلمية فيهما. **دلالة الحال:** وهي القرينة الحالية، فإذا قلت: "رأيتأسداً الآن" في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحًا لأن يراد بالأسد فيه المعنى الحقيقي، وهو الحيوان المفترس المشبه به وأن يراد به المشبه وهو الرجل الشجاع. (الدسولي: ٢٩٨/٣)

فحوى الكلام: المراد به القرينة المقالية، فإذا قلت: "رأيتأسداً في يده سيف" كان هذا الكلام لولا في يده سيف صالحًا لأن يراد بالأسد فيه الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع. **والنظر هنا:** هو توجيه العقل إلى أحوال المنظور فيه.

أي البحث في هذا المقصود عن أركان التشبيه المصطلح، وهي أربعة: طرفة المشبه به
باب التشبيه

والمشبه ووجهه وأداته، وفي الغرض منه وفي أقسامه، وإطلاق الأركان على الأربعة
عطف على قوله: في أركانه

المذكورة إما باعتبار أنها مأحوذة في تعريفه، أعني الدلالة على مشاركة أمر لأمر في
هي الطرفان وجهه وأداته

معنى بالكاف ونحوه، وإما باعتبار أن التشبيه كثيراً يطلق على الكلام الدال على
معناه وهو جهة التشبيه وهو أداته كمثل و كان لفظ التشبيه

ال المشاركة المذكورة **قولنا**: زيد كالأسد في الشجاعة، ولما كان الطرفان هما الأصل
والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائماً بهما، والأدلة آلة في ذلك قدّم بحثهما.

[تقسيم التشبيه]

فقال: **طرفة** أي المشبه والمشبه به **إما حسين كالخد والورد** في البصريات، **والصوت الضعيف**
حيث يشبه الأول بالثاني

والهمس أي الصوت الذي هو أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات،
وسط الفم

أي البحث: [هو إثبات المحمولات للموضوعات] أشار الشارح لهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل
الجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزم. [الدسولي: ٣٠٤/٣] **وفي أقسامه**: أي أقسام التشبيه الحاصلة
باعتبار الطرفين، وباعتبار الغرض، وباعتبار الأداة. (الدسولي) **وإطلاق إلخ**: جواب عما يقال: إن التشبيه هو الدلالة
على مشاركة أمر لآخر في معنى فهو فعل الفاعل، وكل واحد من هذه الأربعة ليس جزءاً له، وحيثئذ فلا وجه جعلها
أركاناً له؛ لأن ركن الشيء ما كان جزءاً لحقيقة، وحصل هذا الجواب: أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وإن
لم يكن داخلاً في حقيقته، وهذه الأربعة لما أخذت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفاً عليها. (الدسولي)

وإما باعتبار إلخ: حاصله أن الأمور الأربعة أركان للتشبيه بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على
المشاركة، ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثاني يطلق اصطلاحاً على الأول بكثرة، ولا شك أن الأمور الأربعة
أجزاء للكلام. [الدسولي: ٣٠٥/٣] **مشاركة**: هذان الأمران هما الطرفان. **قولنا**: فالآمور الأربعة مذكورة فيه.

لكون الوجه: [علة لأصالتهما بالنظر للوجه] يعني فيكون الوجه عارضاً للطرفين، والمعروض أقوى وأصل بالنسبة
للعارض؛ لأنه موصوف والوصف تابع له. **الأداة آلة**: علة لأصالحة الطرفين بالنظر إلى الأداة.

طرفة: وأما نفس التشبيه فلا يمكن كونه حسيناً؛ لأنه تصدق. (الدسولي) **إما حسين**: أي مدركان بإحدى
الحواس الخمس الظاهرة، وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس. **كالخد والورد**: أي الجزيئين؛ إذ الكليان غير
حسين، فإذا جعل التشبيه من تشبيه الكلي بالكتلي كان في جميع ما ذكر تسامح. [التجريد: ٣٠٦]

والنكهة وهي ريح الفم، **والعنبر** في المشومات، **والريق والخمر** في المذوقات، **والجلد الناعم والحرير** في الملبوسات، وفي أكثر ذلك تسامح؛ لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون الخد والورد، وبالشم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الأجسام، لكن اشتهر في العرف أن يقال: أبصرت الورد، وشممت العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحرير، **أو عقليان كالعلم والحياة**، ووجه الشبه مقابل لقوله: إما حسيان
بأن يقال: العلم كالحياة بينهما كونهما جهتي إدراك، كذا في "المفتاح" و"الإيضاح"، فالمراد ه هنا بالعلم الملكة التي تقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك، ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة، عطف تفسير الملكة وقيل: وجه الشبه بينهما الإدراك؛ إذ العلم نوع من الإدراك،

والنكهة إلخ: أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقول: نكهة زيد كالعنبر في ميل النفس. [الدسولي: ٣٠٧/٣] **وفي أكثر ذلك إلخ:** [في التمثيل للمحسوسات بأكثر ذلك] إشارة إلى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والمسمى فإنما مسموعان حقيقة، وكالنكهة فإنما مشموم حقيقة. [التجريد: ٣٠٧] **لأن المدرك إلخ:** علة لثبت التسامح، ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف، أي لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وملامسة الجلد، وقس. **لكن اشتهر:** أي فكلام المصنف مبني على العرف فلا تسامح، ولسائل أن يقول: ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف، بل الاعتذار عن ارتکاب هذا التسامح بأن العرف جرى به. (الدسولي والتجريد) **وشممت:** بالكسر ومضارعه بالفتح، ويقال: شمت بالفتح والمضارع بالضم، والأول أفصح. (كذا في الدسوقي والتجريد) **أو عقليان:** أي إن الطرفين إما حسيان كما تقدم، وإما عقليان بأن لا يدرك واحد منها بالحس بل بالعقل. [الدسولي: ٣٠٩] **جهتي إدراك:** أي طرفي إدراك، وإن كان العلم معنى الملكة سبيا والحياة شرطا له كما في المطول. (التجريد) **المراد:** تفريع على ما ذكر من وجه الشبه. **الملكة:** هي حالة بسيطة تحصل من ممارسته فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن وإحضار أحكامها عند ورودها. **لا نفس الإدراك:** عطف على الملكة، وإنما لم يكن المراد بالعلم في قوله: "العلم كالحياة" الإدراك الذي هو الصورة الحاصلة؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه: إنه جهة إدراك أي طريق له؛ لثلا يلزم أن يكون الشيء طريقا إلى نفسه؛ لأن المراد به مطلق الإدراك لا الإدراك الذي هو العلوم المخصوصة، فكل إدراك مندرج تحته حتى يكون سبيلا له. **نوع من الإدراك:** لأن الإدراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين، وعلى هذا فالمراد بالعلم الإدراك لا الملكة. [الدسولي: ٣٠٩]

والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك، وفساده ظاهر؛ لأن كون الحياة ذلك القيل مقتضية للحس لا يوجب اشتراكتها في الإدراك على ما هو شرط في وجه الشبه، وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا: "العلم كالحياة والجهل كالموت" أن العلم غير ليس إدراك كما أن الحياة معها إدراك، بل ليس في ذلك كثير فائدة كما في قولنا: العلم فالجامعة مطلق الإدراك تشبيه في نفي كثرة الفائدة كالحس في كونهما إدراكا أو مختلفان فلا يتحقق مطلب الإدراك بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا **كالمية**

والسبع فإن المنية أعني الموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة عمما من شأنه أن يكون حيا والسبع حسي أو بالعكس، **وذلك مثل العطر** الذي هو محسوس ومشموم **وخلق كريم** وهو عقلي؛ لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة، **والوجه** في تشبيه راسخة في النفس برفق بسبيها الطريق

ظاهر: أي الأمرين بينهما الشارح بقوله: "لأن إلخ"، وأيضا "لا يخفى إلخ". [الدسولي: ٣٠٩/٣] **لا يوجب**: أي اشتراك العلم والحياة في الإدراك؛ لأن الحال قائم بالعلم، وهو كونه إدراكا لم يقم بالحياة وإنما وجد معها، فما كان يجب اشتراكتها في الإدراك، إلا لو كانت الحياة نفسها نوعا من الإدراك كالعلم. **شرط**: فإن شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين. **ليس المقصود إلخ**: أي إن كون العلم إدراكا كما أن الحياة معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا: العلم كالحياة، بل المقصود من ذلك القول: أن العلم كالحياة من حيث أن كلا سبب في الإدراك؛ لأن الغرض من هذا التشبيه إظهار شرف العلم، وهو حاصل على هذا الوجه دون الأول. [الدسولي: ٣١٠/٣] **بل ليس إلخ**: وذلك لأنه يقتضي أن وجه الشبه بين العلم والحياة الملابسة لمطلق الإدراك لا شرف فيه؛ لوجوده في البهائم، فلا يثبت شرف العلم مع كونه مقصودا من التشبيه. (الدسولي) **كالمية**: بأن يقال: المنية كسبع في اغتيال النفوس. **السبع**: بفتح الباء وضمها وسكونها. **عدم الحياة**: وعدم أمر عقلي ليس بمحسوس.

أن يكون: وقيل: عدم الحياة عن اتصف بها، وهو الأظهر. **بالعكس**: بأن يكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا. **وخلق كريم**: أي خلق رجل كريم، وهو مركب إضافي، فيتشبه الأول بالثاني، ويقال: "العطر كخلق شخص كريم" بجامع أن كلا منشأ لشيء حسن أو استطابة النفس بكل، ثم إن المشبه إن كان ذات العطر كان محسوسا بمحاسة البصر، وإن كان رائحة كان محسوسا بالشم، وهذا مراد الشارح بقوله: "مشموم"، فهو يشير إلى أن المشبه رائحة العطر لا ذاته. [الدسولي: ٣١١/٣] **بسهولة**: والحاصل أن الصفة نفسانية لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راسخة، وكان ينشأ لسببها الأفعال المدوحة وكان صدورها بسهولة من غير تكلف. (الدسولي) **والوجه**: جواب عن السؤال الذي أشار إليه بقوله الآتي: "إلا فالمحسوس أصل للمعقول" وحاصله: أن ما يقتضيه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول م نوع؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول، وتشبيه الأقوى بالأضعف لا يجوز. [التحرید: ٣٠٨] [الدسولي]

المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوساً، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس منتهية إليها، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلاً لفرع أصلاً والأصل فرعاً، وذلك لا يجوز.

المحسوس كالمطر المحسوس كخلق كريم محسوساً كذا في أكثر النسخ للشرع

ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس، أعني الحس الظاهر مثل الخيالات والوهميات والوجdanيات، أراد أن يجعل الحسي والعقلاني بحيث يشملانها؟

الأقسام الثلاثة في باب التشبيه تسهيلاً للضبط بتقليل الأقسام، فقال: **المراد بـ "الحسي" المدرك هو أو مادته**

بأحدى الحواس الخمس الظاهرة، أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس، فدخل متعلق بـ "المدرك" بالحواس الظاهرة فيه أي في الحسي بسبب زيادة قولنا: "أو مادته" **الخيالي**: وهو المعدوم الذي فرض كالمشبه به في قوله موجودة في الخارج

محتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس، **كما في قوله: وكان حمر الشقيق**، هو من باب جرد قطيفة، والشقيق ورد أحمر، في وسطه سواد، تنبت في الجبال،

محسوساً: فيكون التشبيه بين المحسوسين تقديرًا. **إلا إن**: أي وإن يكن الطريق ما ذكر، فلا يصلح التشبيه؛ لأن المحسوس أصل والمعقول فرع. **ما لا يدرك إن**: فيه ميل لمذهب الحكماء، وإنما لا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة، وليس الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين. **الخيالات**: يجيء تفسير الخيالي والوهمي في الشرح قريباً. **والوجدانيات**: جمع وجдан، وهو الأمر الذي يدرك بالوجدان أي القوى الباطنية، كالشبع والجوع واللذة والألم. **بتقليل**: بسبب تقليل أقسام طرق التشبيه.

أو مادته: أي ألم يدرك هو بنفسه، ولكن أدرك مادته أي جميع أجزائه التي ترتكب منها وتحققت بها حقيقته التركيبة، فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهما. [الدسولي: ٣١٤/٣] **وهو**: أي في هذا المقام بخلاف الخيالي المتقدم في الجامع الخيالي؛ فإن المراد به الصورة المنطبعة في الخيال بعد انتباعها في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري. (الدسولي) **فرض إن**: حاصله أن المراد بالخيالي المركب المعدوم الذي أجزاؤه موجودة في الخارج، وإنما سمي ذلك المركب خيالياً؛ لكون صور أجزائه مرسمة في الخيال، أو لكون المركب له القوة المخلية المفكرة.

من باب: أي من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي من إضافة الأعم إلى الأخص؛ لأن حمراً أعم من الشقيق كما أن الجرد أعم من القطيفة. [التجريد: ٣٠٩] **ورد أحمر**: ويقال له: شقائق النعمان، واحده وجمعه سواء، فرده إلى المفرد في البيت لضرورة الشعر وإضافته إلى النعمان؛ لأنه كثيراً ما ينبع في الأرض التي يحميها النعمان. (الدسولي)

إذا تصوب أي مال إلى السفل أو تصعد أي مال إلى العلو أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فإن كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس، لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس؛ لأنه ليس موجود، والحس لا يدرك إلا ما هو موجود في المادة، حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة، **والمراد بـ"العقلاني"** ما عدا ذلك أي ما لا يكون هو ولا مادته مدركًا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه، **أي ما هو غير مدرك بها** أي بإحدى الحواس المذكورة، ولكن بحيث لو أدرك لكان مدركًا بها، وبهذا القيد يتميز من العقلي كما في قوله: **أيقتلني والمشري مضاجعي ومسنونة زُرق كأنيات اغوال** أي أيقتلني ذلك الرجل الذي يُوعدني في حب سلمي، والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن، وسهام محددة النصال صافية مجلوبة، وأنيات الأغوال مما لا يدركه الحس؛
تفصير لقوله: مسنونة السيف المشري ملائم حال الاستطاع

أعلام: الأعلام جمع علم، وهي الراية، وإضافة الأعلام للياقوت على معن "من". [الدسوقي: ٣١٥/٣]
ولا مادته: أي ولا جميع مادته مدركًا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وهذا صادق بما إذا كان بعض أجزاءه مدركًا بإحدى الحواس المذكورة كما في أنيات الأغوال، فإن الناب مدرك بإحدى الحواس دون الغول، وصادق بما ليس كذلك. [الدسوقي] **لا يكون:** أي بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس، فليس متزعا - أي مركبا - من أمور موجودة محسوسة كالخيالي، وإنما هو شيء من مخترعات المتخيلة، مرسم فيها من غير وجود له ولا لأجزائه في الخارج. [الدسوقي: ٣١٦/٣] **مدركًا بها:** لكونه من قبيل الصور لا المعان.

وبهذا القيد: أي وهو قوله: "بحيث إلخ" وقوله: "يتميز عن العقلي" أي عن العقلي الصرف كالعلم والحياة، فلا ينافي أن الوهمي من أفراد العقلي لكن غير الصرف. [الدسوقي] **أيقتلني:** أي ذلك الرجل الذي يُوعدني في حب سلمي، وهو زوجها، والاستفهام للاستبعاد. **ومسنونة إلخ:** عطف على "المشرفي" أي وسهام أو رماح مسنونة أي حادة النصال. [الدسوقي: ٣١٧/٣] **كأنيات:** الأناب جمع ناب، وهو السن خلف الرباعية، والأغوال جمع غول، وهي ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس. [التجريد: ٣٠٩] **مشارف:** هي بلاد باليمن قرية للري سميت بذلك لإشرافها عليه. [الدسوقي]

لعدم تتحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر، وما يجب أن يعلم في هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيلة وتفكيرة، ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واحتراع أشياء لا حقيقة لها، فالمراد بـ "الخيالي" والخيالي والوهمي وجودها في الخارج لا بالعقل وجدت قوة تسمى والمدعوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة، وبـ "الوهمي" بواسطة الوهم ما اخترعه المتخيلة من عند نفسها، كما إذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبعين فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واحتراع ناب لها كما للسبعين، **وَمَا يَدْرِكُ** عطف لازم على ملزوم **بِالوْجْدَانِ** أي دخل أيضاً في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة،

وَمَا يَجْبَ إِلَّا: هذا توطئة لقوله: "المراد بالخيالي إلخ"، وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم لما فيه من زيادة تتحقق. **[الدسوقي: ٣١٧/٣] من قوى الإدراك**: أي القوى التي يتم بها أمر الإدراك، فلا يقال: هذا يقتضي أن المفكرة مدركة، والمقرر خلافه. **[التجريد: ٣٠٩] متخيلة وتفكيرة**: أي قوة واحدة تسمى "متخيلة" إذا استعملتها النفس بمعونة الوهم، و"تفكيرة" إذا استعملتها بمعونة العقل، ولو مع الوهم. **[التجريد: ٣١٠] تركيب الصور**: أي التي في الخيال، أي تركيب بعضها مع بعض، مثل تركيب إنسان له جناحان أو رأسان. **(الدسوقي) والمعنى**: أي المرتسمة في الحافظة أي تركيب بعضها مع بعض بأن تركب عداوة مع محبة أو حلاوة مع مرارة، أو تركب بعض الصور مع بعض المعاني بأن تصور أن هذا الحجر يحب أو يبغض فلانا. **(الدسوقي) وتفاصيلها**: أي تخليلها كتصور الإنسان بلا رأس. **[الدسوقي: ٣١٨/٣] واحتراع إلخ**: كإنسان له جناحان، أو رأسان، أو لا رأس له. **(التجريد) ما اخترعته**: بواسطة الوهم على صورة المحسوس.

من عند نفسها: أي ولم تأخذ أجزاء من الخيال كأنيات الأغوال، والحاصل: أن الوهمي لا وجود لهيته ولا لجميع مادته، والخيالي جميع مادته موجودة دون هيئته. **(الدسوقي) كما إذا سمع إلخ**: مثال للوهمي؛ لأن أنيات الأغوال لا يدركها، ولا يدرك مادتها الحس؛ لأن مادتها الأنبياء والأغوال، فالأنبياء وإن كانت موجودة لكن الأغوال ليست موجودة، فلا يخرج - لوجود بعض مادته - عن أن يكون وهميا، نعم لو كان مادتها بجميع أجزائها موجودة لخرج عن الوهمي ودخل في الخيالي. **في تصويرها**: من إضافة المصدر إلى المفعول، والضمير لـ "غول"؛ إذ هو مؤنث، ويصبح أن يكون من إضافة المصدر لفاعله، والضمير لـ "المتخيلة"، والمفعول مذوف أي تصويرها الغول. **(الدسوقي) وما يدرك**: أي دخل في العقلي الأمور التي تدركها النفس بسبب الوجдан، وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس، مثل القوة التي يدرك بها الشبع، والتي يدرك بها الجوع، والتي يدرك بها الخوف، والتي يدرك بها الحزن، وهذه الأشياء كلها وجدانيات، وتسمى تلك القوى وجданا. **(الدسوقي)**

ويسمى وحدانيات كاللذة وهي إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك، والألم وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشرّ من حيث هو كذلك، كمال وخير

و لا يخفى أن إدراك هذين المعنين ليس بشيء من الحواس الظاهرة، وليس أيضاً من العقليات الصرفية؛ لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس، بل من الوحدانيات حتى يدخلان في الحس والآلة حتى يدخلان في العقليات الباطنة المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك، والمراد هنا اللذة والألم الحسيان، وإلا فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفية، الناشئان على الحس وليس من الوحدانيات

ووجهه أي وجه التشبيه ما يشتراك فيه أي في المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه، وذلك لأن زيداً وأسد يشتراكان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيئاً منها ليس وجه الشبه، وذلك الاشتراك يكون تحقيقاً كالحالات بدون القصد المذكور

أو تخيلاً، والمراد بـ "التخيل" أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأنويل،
العطف تفسيري

ويسمى: أي ما يدرك بتلك القوى الباطنة. **لما هو:** أي لأمر لائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوة الذاتية بالحلاوة. [الدسولي: ٣١٨/٣] **عند المدرك:** إنما قيد بذلك؛ لأن المعتبر كمالته وخيريته بالقياس إلى المدرك لا في نفس الأمر؛ لأنه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شيء، فيلتزد به وإن لم يكونا فيه، وقد لا يعتقداها فيما تتحققتا فيه فلا يلتزد به. [التجريدي: ٣١٠] **من حيث إلخ:** إنما قال ذلك؛ لأن الشيء كالمسلك قد يكون كمالاً وخيراً من وجه كماله دون وجه كالذوق، والالتزاز به إنما يكون من ذلك الوجه دون هذا. (التجريدي)

الظاهر: لأن الحواس الظاهرة لا تدرك المعنى. **الجزئيات:** والعقليات الصرفية هي المعانى الكلية. **الحسيان:** قال الفنري: محل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس، والمدرك بالفتح مما يتعلق بالحواس، وأما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالأدراك. (التجريدي)

قصد اشتراك: أي لا يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد، كما هو ظاهر قول المصنف. (الدسولي) **وذلك:** أي بيان ذلك التقييد بقولنا: الذي قصد إلخ. **وجه الشبه:** فلابد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه؛ لتحرير هذه المذكورات. [التجريدي: ٣١١] **يكون إلخ:** أشار الشارح إلى أن "تحقيقاً وتخيلاً" منصوبان على الخبرية، لـ "يكون" المخدودة مع اسمها، وليس ذلك بعد "أن ولو"، والأظهر أنهما مصدران مؤكدان. (التجريدي)

نحو ما في قوله: وَكَأْنَ النَّجُومَ بَيْنَ دُجَاهٍ: جمع دُجْيَة، وهي الظلمة، والضمير لـ "اللَّيل" وزنا معنى مذكور فيما قبل، وروي "دجاهها"، والضمير لـ "النَّجُوم" سنن لاح بينهن ابتداع، فإن وجه الشبه فيه أي والأضافة لأدنى ملابسة ظهر **في هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم الواقع في البيت** مضدية جمع أيض **أسود، فهي أي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به أعني السنن بين الابتداع إلا على طريق التخييل، وهو السنن، وذلك أي وجودها في المشبه به على طريق التخييل أنه** بيان ذلك **الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة يعني ارتكابه جهل** **فلا يهتدي للطريق ولا يؤمن من أن ينال مكرورها، شبّهت البدعة بها أي بالظلمة، ولزم** **بطريق العكس إذا أريد التشبيه أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور؛ لأن السنة** المقابلة للبدعة المقابل لكل ما هو جهل المقابل للظلمة **والعلم يقابل البدعة والجهل، كما أن النور يقابل الظلمة، وشاء ذلك أي كون السنة والعلم كالنور، والبدعة والجهل كالظلمة، حتى تخيل أن الثاني أي السنة وكل ما هو علم مما له بياض وإشراق، نحو: أَتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفِيَّةِ الْبَيْضَاءِ، وَالْأُولُوا لَعْلَى خَلَافِ ذَلِكَ أي** من الأحرام قوله تعالى **ويتخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام،**

نحو ما: أي مثل وجه الشبه الكائن في قول القاضي التنوخي بتخفيف النون المضمة. [الدسولي: ٣٢٢/٣]

لاح إلخ: أي ظهر بينهن ابتداع أي بذلة، فالمتشبه "النَّجُوم" بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل، والمشبه به "السنن" المقيدة بكونها لاحت بين الابتداع، فهو تشبيه مفرد بمفرد، ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول، فيقدر أن السنن محسوسة، ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة. (الدسولي)

الهيئة: لأن الإشراق والظلمة من أوصاف الأجسام، والسنة والبدعة من المعان. **غير موجودة:** لأن السنن ليست أحراضاً حتى تكون مشرقة، وكذلك البدعة ليست أحراضاً حتى تكون مظلمة. (الدسولي) **أعني:** أتي بـ "العنابة" إشارة إلى أن في البيت قبله، وسيصرح به. [الدسولي: ٣٢٣/٣]

وشاء ذلك: أي على ألسنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيله الوهم. [التجريد: ٣١١] **أن الثاني:** أي في كلام المصنف، وقدمه على تخيل الأول؛ إشارة إلى أنه المقصود هنا. [الدسولي: ٣٢٥/٣] **نحو: أَتَيْتُكُمْ**: هذا تنظير فيما يخيل أن الشيء له بياض. (الدسولي) **بالحنيفية:** هو صفة لخنزف، أي بالملة أو الشريعة الحنفية، نسبة إلى الحنف، وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق، وعنى به إبراهيم عليه السلام. (الدسولي) **والأول:** في كلام المصنف، وهو البدعة.

كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبين فلان، فصار بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق، والأول مما له سواد وإظلام، تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابداع **كتشبيهها** أي النجوم بياض الشيب في سواد الشباب أي أبىضه في أسوده أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الخضراء حتى يضرب إلى السواد، وبهذا التأويل - أعني تخيل ما ليس بمتلوّن متلونا - ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابداع في كون كل منهما شيئاً ذا بياض بين شيء ذي سواد، ولا يخفى أن قوله: "لاح بينهن ابداع" من باب القلب، أي سنن لاحت بين الابداع، فعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فساد جعله أي وجه التشبيه في قول القائل: "النحو في الكلام كالملح في الطعام" كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً؛ لأن المشبه ما زاد على الحاجة لما وجد فيه أعني النحو - لا يشترك في هذا المعنى؛ لأن النحو لا يتحمل القلة والكثرة؛ إذ لا يخفى أن المراد به هنا رعاية قواعده واستعمال أحکامه، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول، ...

كقولك: هذا تنظر فيما تخيل أن الشيء مما له سواد. [الدسوقي: ٣٢٥/٣] **من جبين فلان:** الجبين ما بين العين والأذن إلى جهة الرأس، ولكل إنسان جبين يكتفان الجبهة، وخص الجبين بالذكر؛ لأن الجبين يظهر فيه علامات صلاح الشخص وفساده. (الدسوقي) **كتشبيهها:** أي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلي صحيحًا، كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق، كما في تشبيه النجوم بين الدجى بياض الشيب إلخ. [التحرید: ٣٢٦]

ولا يخفى: أي من قولنا السابق أعني: "السنن بين الابداع" وقولنا: "ظهر اشتراك النجوم إلخ". [الدسوقي: ٣٢٧/٣]

من باب القلب: والنكتة في ذلك القلب الإشارة إلى كثرة السنن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة إليها، حتى كان البدعة هي التي تلمع وتظهر من بينها، ولأجل هذه النكتة أفرد البدعة، وإن كان مقتضى مقابلتها للدجى أن يجمعها. (الدسوقي)

فعلم إلخ: هذا تفريع على قوله سابقاً: "ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخليلاً" أي فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقاً أو تخليلاً، فإذا لم يوجد في الطرفين تحقيقاً ولا تخليلاً كان جعله وجه شبهه فاسداً، فعلم بذلك فساد ... إلخ.

[الدسوقي: ٣٢٨/٣] **مصلحاً:** لما وجد فيه أي القدر المحتاج إليه. **لا يشترك:** أي لا يشترك مع الملح في هذا المعنى، بل هذا المعنى - أعني الكونية المذكورة - خاصة بالملح، ولا وجود لها في النحو. [الدسوقي: ٣٢٩/٣]

وهذه إن وجدت في الكلام بكمالها صار صالحًا لفهم المراد، وإن لم توجد بقي فاسدة
المذكورات
كلاً أو بعضاً

ولم ينتفع به، **بخلاف الملح** فإنه يتحمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح
في فهم المراد
الواحد

منه أو أقل أو أكثر، بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالهما والفساد بإهمالهما، **وهو أي**
النحو والمثلج

وجه التشبيه **إما غير خارج عن حقيقتهما** أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما أو
جزءاً منها **كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما**، كما يقال: هذا
هو الجنس أو الفصل

القميص مثل ذلك في كونهما كثاناً أو ثوباً أو من القطن، **أو خارج** عن حقيقة الطرفين
مثال للتشبيه في النوع مثال للجنس مثال للتشبيه في الفصل

صفة أي معنى قائم بهما ضرورة اشتراكتهما فيه، وتلك الصفة **إما حقيقة** أي هيئه
ممكنة في الذات متقررة فيها **وهي إما حسية** أي مدركة بإحدى الحواس **الكيفيات**
أي الصفة الحقيقة
الظاهرة

الحسمية أي المختصة بالأجسام **ما يدرك بالبصر** وهي قوة مترتبة في العصبين

بيان للكيفيات الحسنية
منتهية

ولم ينتفع به: فإن قلت: قد يفهم المعنى من الكلام الملحون، قلت: المنفي الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من
الملحون إن وجد فهو باسطة القرآن، وقيل: لم ينتفع به على وجه الكمال؛ للتحير. [الدسوقي: ٣٢٩/٣]

بل وجه الشبه: إضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً في
كل. (الدسوقي) **باعمالهما:** أي بإعمال النحو والملح على الوجه اللائق، والفساد بإهمالهما، فعلى هذا معنى قولهم:
"النحو في الكلام كملح في الطعام" أن الكلام لا تحصل منافعه في الدلالة على المقاصد إلا بمراعاة القواعد النحوية،
كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه على وجه الكمال إلا بالملح. [الدسوقي: ٣٣٠/٣]

إما غير خارج: لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه كما قسم الطرفين فيما مر إلى أربعة أقسام، فقسمه إلى ستة
أقسام، وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهم، وغير الخارج ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون
تمام ماهيتهما، أو جزءاً منها مشتركاً بينهما وبين ماهية أخرى، أو جزءاً منها ميزاً لها عن غيرها من الماهيات، والأول
النوع، والثاني الجنس، والثالث الفصل، والخارج عنهم: إما أن يكون صفة حقيقة وإما إضافية، والحقيقة إما حسية أو
عقلية، وقدم الكلام على غير الخارج؛ لأنه الأصل في وجه الشبه، ولم يقل: "وهو إما داخل أو خارج" ليشمل النوع؛ لأنه
كما أنه غير خارج غير داخل؛ لكونه تمام الماهية، والشيء لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها. (الدسوقي)

أو فصلهما: أو في الجنس والفصل معاً، وأو هذه مانعة خلو. [التجريد: ٣١٣] **متقررة فيها:** أي ثابتة في الذات بحيث
لا يكون حصولها في الذات بالقياس إلى غيرها، واحترز بذلك عن الإضافات، فإنها لا توصف بالتمكن ولا بالتلerner، بل
حصولها بالقياس لغيرها. [الدسوقي: ٣٣٢/٣] **العصبين:** أي العرقين، وحملهما مقدم الدماغ، وهو الجبهة. (الدسوقي)

المحوفتين اللتين تتلاقيان إلى العينين من الألوان والأشكال، والشكل: هيئة إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والربع وغير ذلك، **والمقادير** جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات، كالخط والسطح والحركات، **وكالخمس المنسد** عرض يقبل التجزى لذاته **والجسم التعليمي** مثال لذى النهايتين **والحركة:** هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج، وفي جعل المقادير عند الحكماء **وأي الحركات من الكيفيات تسامح، وما يتصل بها**

تلاقيان: قيل: إن العصبين اللتين أودعت فيهما قوة البصر وضعهما كدالين ملصق ظهر إحداهما بظاهر الأخرى، وقيل: إنهما مقاطعتان تقاطعاً صليبياً، ويصح حمل كلام الشارح على كلا القولين. [الدسوقي: ٣٣٢/٣]

من الألوان: فيقال مثلاً عند التشبيه في اللون: خده كالورد في الحمرة، ويقال عند التشبيه في الشكل: رأسه كالبطيخة الشامية في الشكل، وإنما ذكر المصنف الألوان وما معها، ولم يذكر الأضواء مع أنها من المبصرات بالذات أيضاً، فكانه جعلها من الألوان كما زعمه بعضهم. [الدسوقي: ٣٣٣/٣] **والشكل إلخ:** بالإضافة على معنى "من"، أي الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر. (الدسوقي)

كالدائرة: أي كشكل الدائرة مثال لذى النهاية الواحدة. [التجريد: ٣١٤] **متصل:** أي لأجزاءه حد مشترك تلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لأحد الأجزاء وبداية لآخر، مثلاً الخط إذا قسم إلى ثلاثة أجزاء كان خطين نهاية أحدهما مبدأ لآخر، والحد المشترك هي النقطة الوسطى؛ لأنها نهاية أحد الخطين وبداية لآخر، واحترز بقوله: "متصل" عن العدد، فإنه وإن كان عرضاً إلا أنه غير متصل؛ لأنه إذا قسم نصفين لم يكن نهاية أحدهما مبدأ لآخر. [الدسوقي: ٣٣٥/٣]

قار الذات: أي ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة في الخارج، وخرج بهذا القيد الزمان فإنه وإن كان كما متصل، لأنه يمكن أن يكون له جزء - هو الآن - يكون نهاية للماضي وهو بعينه بداية للمستقبل، إلا أنه غير قار الذات. (الدسوقي) **هي الخروج إلخ:** هذا عند الحكماء، وعند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر، وهذا مختص بالحركة الألبانية؛ لأن الحركة مخصوصة بالألبانية عند المتكلمين، فهي المبادرة في استعمالات أهل اللغة، وهو المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحي، فإذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى، قلت: كأن فلاناً في ذهابه السريع، وإن أردت التشبيه بالمعنى الذي قاله الحكماء قلت: كأن الإنسان في حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر في حركة من الخضرة إلى البيوسة. (الدسوقي والتجريد)

سبيل التدرج: أي وقتاً فوقتاً خرج به الكون والفساد. **تسامح:** لأن المقادير من مقوله الكم، والحركات من مقوله الألبين ومن الأعراض النسبية، نعم عند البعض من مقوله الكيف، وهذا كاف في التمثيل. (التجريد) **وأي يتصل بها:** أي يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر. (التجريد)

أي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة، أو **بالسمع** عطف على قوله: "بالبصر"، والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات، **من الأصوات القوية والضعيفة والتي بين بين**، والصوت يحصل من التمويج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف، والقلع الذي هو تفريق يعني تحرك الهواء الناشئ بين المفصلين شديد بشرط مقاومة المقووع للقارع والمقلوع للقالع، ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها، أو **بالذوق** وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان ساارية يدرك بها الطعم من **الطعم** كالحلواة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك، أو **بالشم** وهي قوة متربة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحملتي الثدي **من الروائح**، أو **باللمس** وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملمسات من الحرارة والبرودة والرطوبة والجفون، بيان لما يدرك بالذوق بيان لما يدرك بالشم لم يقل منبثة تقينا

هي مجموع: أي هيئة حاصلة من مجموع ذلك، وحاصله أنه إذا قارن الشكل اللون، واجتمعنا حصلت كيفية يقال لها: الخلقة. [الدسوقي: ٣٣٦/٣] **على سطح إلخ**: أي رتبت في العصب المفروش كجلد الطبل على سطح باطن الصماخين أي ثقب الأذنين. [الدسوقي] يدرك بها: خرج بهذا القيد القوة المرتبة في ذلك العصب التي لا يدرك بها الأصوات بل الحرارة والبرودة فلا تسمى تلك القوة سمعاً بل لمساً، وهذا القيد معتر في جميع القوى، وإن تركه الشارح في بعضها. [الدسوقي: ٣٣٧/٣]

بشرط إلخ: أي مساواه في القوة والصلابة، وإنما شرط المقاومة في القوة والصلابة بين المقووع والقارع أي الملاقي بالفتح، والملاقي بالكسر؛ لأنه لو كان أحدهما ضعيفاً غير صلب، كالصوف المندولف المترافق يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت. [الدسوقي: ٣٣٨/٣]

في زائدتي إلخ: فهما بالنسبة لمجموع الدماغ كالمحتلين بالنسبة إلى الثديين، كل واحدة منها تقابل ثقبة من ثقبتي الأنف، وعلى هذا فلا إدراك في الأنف وإنما هو واسطة؛ لأن القوة الشمية قائمة ببينك الزائدتين. [الدسوقي: ٣٤٠/٣]

من الروائح: لاحصر لأنواع الروائح، وليس لهذه الأنواع أسماء في أنفسها إلا من جهة الملائمة للشامة، فيقال: رائحة طيبة أو متنعة، أو من جهة الإضافة إلى الغير كرائحة المسك. (الدسوقي)

هذه الأربعة هي أوائل الملموسات بها والأوليان منها فعليتان والأخريان انفعاليتان، لأنهما يقتضيان الجمع والتفرق والخشونة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع، والملاسة وهي كيفية حاصلة عن استواء وضع الأجزاء، واللين: وهي كيفية بها يقتضي قبول الغمز إلى الباطن، ويكون للشيء بها قوام غير سعال، والصلابة: وهي الفنون والدخول كالعجين فوة وتماسك تقابل اللين، والخلفة: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى الصوب المحيط لو لم يعقه جهة العلو هو الفلك النافع تقابل التضاد عائق، والثقل: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه إلى جهة السفل عائق، وما يتصل بها أي بالمذكورات كالبللة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطفافة

الملموسات: لأنها تدرك أولاً وبالذات بقوة اللمس، بخلاف غيرها مما يأتي؛ فإنه يدرك بتوسطها، وقيل: إنما سميت أوائل؛ لحصولها في الأجسام العنصرية البسيطة التي هي أوائل المركبات. [الدسوقي: ٣٤١/٣] **فعليتان:** قال السيد: لما كان الفعل في الأولين أظهر من الانفعال، والانفعال في الآخرين أظهر من الفعل، سميت الأوليان فعليتين والأخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الأجسام العنصرية، وانكسار صورة كيفياتها الأربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها. [التجريد: ٣١٦]

انفعاليتان: لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكّل والتفرّق والاتصال كما في العجين، والبيوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك كما في الحجر والخشب. [الدسوقي] **قوام:** احترز بهذه عن الماء، فهو ليس متصفًا باللين بل بالصلابة. [الدسوقي] **تقابل اللين:** أي تقابل التضاد، فهو كيفية تقتضي عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضي الغمز، لكن لا يكون للموصوف معها قوام وتماسك، وذلك كما في الحجر والماء. [الدسوقي: ٣٤٢/٣]

ما يتصل: يتحقق بها في كونه مدركاً باللمس. [الدسوقي] **كالبلة:** هي هنا كيفية تقتضي سهولة الاتصال، وتطلق على الرطوبة الحرارية على سطوح الأجسام المبتلة، لكنه بهذا المعنى جوهر لا كيفية، فليس عراد هنا، والجفاف يقابلها، فهو كيفية تقتضي سهولة التفرّق وعسر الاتصال. [الدسوقي والتجريد] **واللزوجة:** من اللزوج وهو الملزوم، واللزوجة: كيفية تقتضي الامتداد عند قصد الانفراق وتقتضي سهولة التشكّل وعسر التفرّق كما في اللبان والعلك، والهشاشة تقابلها فهي كيفية تقتضي سهولة التفرّق وعسر الاتصال بعد التفرّق كاللحبز المعجون بالسمن. [الدسوقي: ٣٤٣/٣]

واللطفافة: هي رقة القوام كما في الماء، وقيل: هي كون الشيء شفافاً بحيث لا تمحّب، والكتافة ضدّها فهو غلط القوام أو حجب الجسم ماوراءه، ولكن المعنى الثاني فيما لا يناسب الإدراك بمحاسة اللمس، وحيثئذ فالمراد منهما المعنى الأول. [الدسوقي)

والكثافة وغير ذلك، أو عقلية عطف على قوله: "حسية"، كالكيفيات النفسانية أي مدركة بالعقل
المختصة بذوات الأنفس من الذكاء: وهي شدة قوة للنفس معدّة لاكتساب الآراء، بيان للكيفيات النفسانية

والعلم: وهو الإدراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل، وقد يقال على معانٍ عند الحكماء

أخر، والغضب: وهي حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام، والحلم: وهو أن تكون سبباً

النفس مطمئنة بحيث لا يحرّكها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكرور، بسهولة

وسائل الغرائز جمع غريزة، وهي الطبيعة أعني ملكرة يصدر عنها صفات ذاتية، مثل فعلية بمعنى مفعولة بالغريزة

الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك، وإما إضافية عطف على قوله: "إما حقيقة"، كاضاً دادها

ويعني بـ "الإضافية" ما لا يكون هيئته متقررة في الذات،

أو عقلية: اعلم أن تقسيم "الخارج من وجه الشبه" إلى الحسي والعقلي لمزيد اهتمام به، وإنما غير الخارج منه أيضاً قد يكون حسياً وقد يكون عقلياً؛ إذ المراد بالحسي ما تكون أفراده مدركة بالحس، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيراً تدور عليه الاستعارة، لم يتعلّق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه وتفصيله، وأيضاً تقسيمه إلى الحسي والعقلي عائد إلى حسيّة الطرف وعقليّته، بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين. [التجريد: ٣١٦]

أي المختصة: أي المختصة بالأجسام ذات الأنفس الناطقة، ولا توجد في النباتات والجمادات والحيوانات العجم.

[الدسوقي: ٣٤٣/٣] **قوة للنفس:** أي قوة شديدة للنفس، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف. (الدسوقي)
معدّة إلخ: بكسر "العين" على صيغة اسم الفاعل أي مهيئة النفس لاكتساب الآراء، ويصح فتح "عين" معدّة على أنه اسم مفعول أي هيأها الله تعالى سبباً لاكتساب النفس الآراء. (التجريد) **على معان:** هي الاعتقاد الجازم المطابق للثابت، وإدراك الكل أو المركب في مقابلة المعرفة، بمعنى إدراك الجزئي أو البسيط والملكة، وهذه الثلاثة أيضاً يصح إرادتها هنا؛ لأنّها كيفيات نفسانية، وتخصيص الإدراك بالذكر؛ لأنّه أشهر، والأصول والقواعد وهذه لا يصح إرادتها هنا؛ لأنّها ليست كيفية نفسانية. [التجريد: ٣١٧]

جمع غريزة: سميت بالغريزة؛ لأنّها ملزمة للشخص فكأنّها معروضة فيه. [الدسوقي: ٣٤٥/٣] **صفات ذاتية:** كأنّه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير، وإنّ تعلّق بذلك الغير تعلّقاً كتعلّق الإضافيات. (الدسوقي) **مثل الكرم:** هو كيفية يصدر عنه بذل المال والجاه. (الدسوقي) **القدرة:** كيفية يصدر عنها الأفعال الاختيارية. (الدسوقي)

الشجاعة: كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة. **في الذات:** أي ذات الطرفين المشبه والمشبه به. (الدسوقي)

بل يكون معنى متعلقا بشيئين كإزاله الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس؛ فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة أو الشمس، ولا في ذات الحجاب، وقد يقال "الحقيقي"

على ما يقابل الاعتباري الذي لا تتحقق له إلا بحسب اعتبار العقل، وفي "المفتاح" إشارة وهو الاعتباري الوهمي

إلى أنه مراد هنا، حيث قال: الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات الإطلاق الثاني في مقام تقسيم الصفة مثل العلم والذكاء

النفسانية وبين اعتبري ونبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند عرض بين اعتبري نبي مثال للنبي إذا كان مرغوبا إذا كان مكرورا

النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهي محض، مثال لاعتباري المحض كمحاب المحبة

بل يكون: أي يتوقف تعقله على تعقلها كالأبوبة والبنوة؛ فإنه ليس شيء منهما متقررا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس إلى الغير، وكإزاله الحجاب؛ فإنها إنما تتصور متعلقه بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجنة.

[الدسوقي: ٣٤٦/٣] **ولا في ذات إلخ:** الأولى حذفها؛ لأن الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين، والحجاب ليس واحدا منهما، وإنما هو متعلق الإزالة، والحاصل أنك إذا قلت: هذه الحجة كالشمس، كان وجه الشبه بينهما إزالة الحجاب عمما من شأنه أن يخفى، إلا أن الشمس مزيلة عن المحسوسات حجة مزيلة عن المعقولات، وإذا زال الحجاب ظهر المزال عنه، والوجه المذكور ليس صفة متقررة في الحجة ولا في الشمس، بل أمر نبي يتوقف تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزيل. (الدسوقي)

وقد يقال إلخ: وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقي شاملا للإضافيات، فيراد به الأمر الذي له ثبوت في نفسه، سواء كان متتصفا بالوجود الخارجي أو لا، فال حقيقي على هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف، حيث أريد بال حقيقي منه ما له وجود خارجي، كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسبي والعقلي، فالإضافي من قبل الحقيقي على الإطلاق الثاني وغير حقيقي على إطلاق المصنف. (الدسوقي) **وفي "المفتاح":** المفهوم من كلامه: أنه حمل الاعتباري الواقع في كلام صاحب المفتاح على الاعتباري المحض، والنبي على الاعتباري النبي، فيكون تقدير قوله: "وين اعتبري ونبي" أي بين اعتبري محض واعتباري نبي. [التجريدي: ٣١٧]

إشارة: إنما قال: "إشارة؟ لأن قوله: "ونبي" يحتمل أن يكون معطوفا على "اعتباري" أي وبين اعتبري غير نبي ونبي اعتبري، فيكون الوصف العقلي قسمين فقط، ويحتمل أن يكون قوله: "ونبي" عطفا على " حقيقي"، فتكون الأقسام ثلاثة حينئذ فلا دليل فيه. (الدسوقي) **كاتصاف الشيء إلخ:** أي إذا كان مرغوبا فيه محبوبا للطالب، وهذا المعنى - أعني كون الشيء مطلوبا - أمر نبي يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب. [الدسوقي: ٣٤٧/٣] **العدم:** أي كون الشيء مطلوب العدم، يعني إذا كان مكرورا مرغوبا عنه. **محض:** أي حاصل من الثبوت خارج الأذهان. (الدسوقي)

وأيضاً لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه **إما واحد وإما بمنزلة الواحد؛ لكونه مركباً**
وجه التشبيه
من متعدد تركيباً حقيقياً بأن يكون وجه الشبه حقيقة ملائمة من أمور مختلفة، أو
حقيقة الإنسان
 اعتبارياً بأن يكون هيئة انتزاعها العقل من عدة أمور، **وكل منها** أي من الواحد
 وما هو بمنزلته **حسي أو عقلي**، **وإما متعدد** عطف على قوله: "إما واحد وإما بمنزلة
 الواحد"، والمراد بـ"المتعدد": أن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل
اثنين فاكثر
 واحد منها؛ **ليكون** كل منها وجه الشبه، بخلاف المركب المنزلي منزلة الواحد؛ فإنه
 لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة المتنزع عنها أو في الحقيقة
هذا في التركيب الاعتباري
 المتنائمة منها، **كذلك** أي المتعدد أيضاً إما حسي أو عقلي **أو مختلف** بعضه حسي
 وبعضه عقلي،

إما واحد: المراد بـ"الواحد" ما يعد في العرف واحداً، لا الذي لا جزء له أصلاً. [الدسولي: ٣٤٧/٣]
تركيباً حقيقياً: أعلم أن ما ذكره الشارح من التعميم في المركب من متعدد هو ظاهر قول المصنف، ويشعر به ظاهر
 كلام "المفتاح"، لكن اعترض عليه في "المطول": بأن في هذا التعميم نظراً لأن المركب تركيباً حقيقياً كالحقيقة الإنسانية
 من قبيل الواحد لا من قبيل ما هو بمنزلة الواحد، فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيباً اعتبارياً.
أمور مختلفة: صار مجموعها حقيقة واحدة. **انتزاعها:** كما في قوله: كأن مثار النفع.
 من عدة أمور: وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة، بخلاف أمور التركيب الحقيقى. [التجريد: ٣١٨]
ليكون إلخ: وهذا إما يكون إذا كان التشبيه في أمور كثيرة لا تقييد ببعضها ببعض، بل كل واحد منها منفرد
 بنفسه، بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يختزل التشبيه، كقولنا: "هذه الفاكهة مثل هذه الفاكهة في
 شكلها ولونها وحلوها". [الدسولي: ٣٤٩/٣]

في الحقيقة: هذا في التركيب الحقيقى نحو: "زيد كعمرو في الإنسانية". **كذلك:** خبر لمبدأ محنوف، أي وهو
 كذلك أي مثل المذكور من الواحد، وما بمنزلته في التقسيم إلى حسي وعقلي. (التجريد) **أو مختلف:** عطف على
 ما تضمنه قوله: "كذلك" والتقدير: أن المتعدد إما حسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي فهو
 مرتبط بالمتعدد، وهذا يقتضي أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين مع أنه يتأتى في الثاني، وهو المركب المنزلي
 منزلة الواحد باعتبار الأجزاء التي انتزعت منها الهيئة إلا أن يقال: لما كان وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب - وهو
 إما حسي فقط أو عقلي فقط - لم يلتفت إلى تقسيمه، وأيضاً المركب من الحسي والعقلي عقلي. (الدسولي)

والحسي من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسياً أو ببعضه طرفاً حسيان لا غير أي وجه الشبه الحسي
لا يجوز أن يكون كلاماً أو أحدهما عقلياً؛ لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي
شيء؟ فإن وجه التشبيه أمر مأحوذ من الطرفين موجود فيهما، والموجود في العقلي إنما يدرك بالعقل دون الحس؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسماً أو قائماً بالجسم،
والعقلي من وجه الشبه **أعم** من الحسي، يعني يجوز أن يكون طرفاً حسيان أو عقليين صرفين أو مركبين
أو أحدهما حسياً والآخر عقلياً؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء؟ إذ لا امتناع
علة لقوله: أعم كقيام العلم بزيده
في قيام المعمول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوس شيئاً، ولذلك يقال: "التشبيه بالوجه العقلي أعم" من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى

حسياً: واحداً كان أو مركباً أو متعددًا. [الدسوفي: ٣٤٩/٣] **أو ببعضه**: بأن كان بعضه حسياً، وذلك بأن كان متعدداً مختلفاً، واحد منه حسي والآخر عقلي، وفيه تبنته على أن الحسي هنا مأحوذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما قبل؛ لأنـه فيما قبل يقابل المختلف بخلافـه هنا. [الدسوفي] **حسيان**: لابد أن يراد "بحسيـة الطرفـين" أعم من الحسيـة الحـقيقـية أو التـنزـيلـية؛ ليشمل نحوـ قوله: "وكان النـجـوم إلـخ"؛ فإنـ وجهـ الشـبـهـ حـسـيـ معـ أنـ السـنـنـ وـالـابـتـادـاعـ لـيـسـ حـسـيـةـ، لـكـنـهاـ نـزـلتـ مـنـزـلـةـ الحـسـيـ. (الأطول)

لا يجوز إلـخ: أما إذا كان وجهـ الشـبـهـ بـتـمـامـهـ حـسـيـ فـظـاهـرـ؛ لأنـ الحـسـيـ لـاـ يـقـدـمـ إـلـاـ بـالـحـسـيـ، وأـمـاـ إـذـ كـانـ مـتـعـدـداـ مـخـتـلـفـاـ؛ فـلـأـنـهـ لـابـدـ مـنـ اـنـتـرـاعـ كـلـ وـاـحـدـ مـنـ الـطـرـفـينـ، وـيـمـتـنـعـ اـنـتـرـاعـ الـذـيـ هـوـ حـسـيـ مـنـ الـعـقـلـيـ، بـخـلـافـ وـجـهـ الشـبـهـ مـرـكـبـ مـنـ حـسـيـ وـعـقـلـيـ فـإـنـهـ عـقـلـيـ، وـإـنـ كـانـ بـعـضـ أـجـزـائـهـ حـسـيـ، فـيـجـوـزـ أـنـ يـكـوـنـ طـرـفـاـ حـسـيـ أـوـ أـحـدـهـاـ عـقـلـيـ مـرـكـبـ مـنـ حـسـيـ وـعـقـلـيـ. [الدسوفي: ٣٥٠/٣] **إـلـاـ جـسـماـ إـلـخـ**: هذا بناء على قول أهلـ السـنـةـ، وـقـوـلـهـ: "أـوـ قـائـماـ بـالـجـسـمـ" بناء على قولـ الحـكـماءـ؛ إنـ الـحـوـاسـ لـاـ تـدـرـكـ الـأـجـسـامـ بـلـ الـأـعـرـاضـ الـقـائـمـةـ بـهـاـ، فــ"أـوـ" فيـ كـلـامـهـ لـتـنوـيـعـ الـخـلـافـ، وـيـفـهـمـ مـنـهـ أـنـ الـجـوـهـرـ الفـرـدـ لـاـ يـدـرـكـ بـالـحـسـيـ. (الدسوفي)

والعقلي: سواء كان عقلياً صرفاً أو بعض أجزائه عقلياً وبعضها حسياً. **أعم**: أي أوسع مجالاً وأكثر أفراداً، وليس المراد الأعمية الاصطلاحية؛ لعدم صحتها؛ إذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباهيهما، ويتحمل أن الكلام على حذف مضاد أي طرفاً العقلي أعم من طرفي الحسي. [التجريد: ٣١٩] **ولذلك**: أي لكون الوجه العقلي أعم.

معنى إلـخـ: أـشـارـ بـهـذاـ إـلـىـ أـنـ الـعـمـومـ باـعـتـارـ التـحـقـيقـ دـوـنـ الـمـعـنـىـ الـمـنـطـقـيـ.

أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس، **فإن**
بان يكون الطرفان حسين
قيل: هو أي وجه التشبيه مشترك فيه ضرورة اشتراك الطرفين فيه، فهو كلي ضرورة أن
محكم عليه بالاشتراك في
الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه، والحسي ليس بكلي قطعاً ضرورة أن كل حسي فهو
موجود في المادة حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلا جزئياً ضرورة، فوجه
الجسم
التشبيه لا يكون حسياً قطعياً، قلنا: المراد يكون وجه التشبيه حسياً **أي** جزئياته
على وجه التسامح
مدركة بالحس، كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في الماء، فالحاصل: أن
وجه التشبيه إما واحد أو مركب أو متعدد، فكل من الأولين إما حسي أو عقلي،
الواحد والمركب
وأقصى أربعة
والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف، فيصير سبعة، والثلاثة العقلية طرفاً إما حسيان
المتعدد

من غير عكس: أي بالمعنى اللغوي، وأما العكس المنطقي فصحيح. [الدسوقي: ٣٥١/٣] **فإن قيل:** هنا وارد على قوله: "وكل منهما حسي أو عقلي"، وتقرير السؤال أن نقول: كل وجه شبه فهو مشترك فيه، وكل مشترك فيه فهو كلي، يتبع كل وجه شبه فهو كلي، ثم تضم إليها كيري القياس الثاني، وتقول: ولا شيء من الحسي بكل، يتبع لا شيء من وجه الشبه بحسي، وهو المطلوب. (الدسوقي) **موجود إلخ:** أي موجود في الجزئيات المادية أي أن كل ما يدرك بإحدى الحواس موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالحمرة القائمة بالخلد. [الدسوقي: ٣٥٢/٣]
قلنا إلخ: حاصله جواب بالتسليم، أي سلمنا ما قلت، وهو أن وجه الشبه لا يكون حسي، ولكن إطلاقنا عليه "حسياً" تسامح نظراً لكون جزئياته حسية، لا أنه في ذاته حسي، بل هو عقلي؛ لكنه كلياً. (الدسوقي) **في الماء:** أي في الأجسام المادية المعينة كحمرة هذا الخد وهذا الورد؛ فإنها مدركة بالحس، وأما الحمرة الكلية من حيث هي حمرة فغير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس؛ لأن الماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه، وإنما يدرك بالعقل. (الدسوقي)
أو مركب: وهو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد. [التجريد: ٣١٩] **إما حسي إلخ:** أي يتمام جزئياته، أو عقلي بجميع جزئياته، أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي. (الدسوقي)
فيصير سبعة: حاصلة من مجموع الأربعة الأولى والثلاثة الأخيرة. (الدسوقي) **والثلاثة العقلية:** وهي: الواحد العقلي، والمركب العقلي، والمتعدد العقلي، واحترز بـ "العقلية" عن الحسية؛ لوجوب كون الطرفين فيها حسينين، وعن المختلف أيضاً؛ لأنه يقتضي حسية الطرف بال تمام. (الدسوقي) **إما حسيان:** أي فإذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الأربع صارت اثنتي عشر، ويضاف إلى ذلك الأربعة الباقية من السبعة: وهي وجه الشبه الواحد الحسي، والمركب الحسي، والمتعدد الحسي، والمتعدد المختلف، بعضه حسي وبعضه عقلي، وهذه الأربعة لا يكون طرفاً إلها حسينين كما تقدم، فصار المجموع ستة عشر كما ذكره الشارح. (الدسوقي أيضاً)

أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس، صارتستة عشر قسماً، **الواحد الحسي كالحمرة** من المبصرات، **والخفاء** يعني خفاء الصوت من المسموعات، **وطيب الرائحة** من المشمومات، **ولذة الطعام** من المذوقات، **ولين الملمس** من الملموسات فيما

مر أي في تشبيه الخد بالورود، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق في الحمرة في الخفاء في طيب الرائحة

بالحمر، والجلد الناعم بالحرير، وفي كون الخفاء من المسموعات، والطيب من المشمومات، في لين الملمس في لذة الطعام

وللذة من المذوقات تسامح، والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة على وزن المخلو

الجرعة أي الشجاعة، وقد يقال: جراء الرجل جراءة بالمد، **والهداية أي الدلالة على طريق** بضم الجيم كراهة

يوصل إلى المطلوب، **واستطابة النفس في تشبيه وجود شيء العدم النفع بعدهه فيما متعلق بتشبيه**

طرفاه عقليان؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية، **وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد** يتعلق بـ "الجرعة"

طرفاه حسيان **وتشبيه العلم بالنور** فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي، فالعلم يوصل إلى ينصرف إلى المداية

المطلوب ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء، بحيز

الواحد الحسي: أي وجه الشبه الواحد الحسي، وهذا شروع في تمثيل الأقسام المذكورة، وقد علمت أن الواحد الحسي لا يكون طرفا إلا مفردين، وحيثئذ فمقتضاه أن يقتصر في التمثيل له على مثال واحد، لكن المصنف مثل له بأمثلة خمسة نظراً للتعدد الحواس وكوئها خمسة. [الدسولي: ٣٥٤/٣] **تسامح:** وجهه أن الخفاء والطيب والذلة أمور عقلية غير مدركة بالحواس، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفي لا الخفاء، وبالشتم رائحة الطيب لا الطيب، وبالذوق طعم الحمر لا للذته، فقد أثبتت ما للموصوف للصفة أو غير باسم اللازم عن المزروم، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفي، وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة، ولذة الطعام عن الطعام اللذيد. (الدسولي)

والواحد العقلي: أي وجه الشبه الواحد العقلي، وتحته أربعة؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو عكسه، فلذا مثل له المصنف بأمثلة أربعة. (الدسولي) **أي الدلالة:** فسره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاككي، وأنه الأنسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلاً إلى شيء. (المولوي عبد الحكيم)

واستطابة النفس: من إضافة المصدر إلى الفاعل، يقال: استطاب الشيء أي وجده طيبا. [التجريد: ٣٢٠]

في تشبيه: هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خيراً عن "الواحد العقلي" يعني العراء عن الفائدة. (التجريد)

فوجه التشبيه بينهما المداية، وتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي والمشبه
يتجه إلى استطابة النفس
 به عقلي، ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض الأمثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا، والمركب الحسي من وجه الشبه طرفاً إما مفردان أو مركبان، أو أحدهما مفرد والأخر مركب، ومعنى "التركيب" هنا أن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتنتزع عنها هيئة وتحلها مشبهاً أو مشبهها به، وهذا صرح "صاحب المفتاح" في تشبيه المركب بأن كلاً من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، وكذا المراد بـ"المركب" هنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة

في الطرفين والوجه

خلق شخص كريم: حمل الشارح التركيب على الإضافي مع احتماله للوصفي؛ لعدم احتياجه إلى التحوز، بخلاف حمله على الوصفي؛ لأنَّه حينئذٍ من باب عيشة راضية. [التحرید: ٣٢٠] **العراء إلخ:** أي واستطابة النفس، وذلك لما فيها من شائبة التركيب لتقييد الأول أي "العراء" بمعنى قوله: "عن الفائدة"، وتقييد الثاني يعني "الاستطابة" بالمضاف إليه، وفي دعوى الشارح التسامح نظر؛ لأنَّ المراد بـ"الواحد" ما ليس هيئة منتزع عن عدة أمور، ولم يكن أموراً كل واحد منها وجه شبه ما ليس فيه تركيب أصلاً، وحينئذٍ فالقييد بأمر لا يقتضي التركيب، ولا بخرج المقيد عن كونه شيئاً واحداً. [الدسوقي: ٣٥٤/٣] [التحرید: ٣٢١]

والمركب الحسي: قد علمت مما سبق أنَّ وجه الشبه متى كان حسياً، سواءً كان واحداً أو مركباً أو متعددًا، لا يكون طرفاً إلا حسين، فلذا قسم الشارح الطرفين هنا إلى المفرد والمركب، ولم يقسمها إلى الحسي والعقلي؛ إذ لا يكونان إلا حسينين كما تقدم. [الدسوقي: ٣٥٦/٣] **هنا:** أي في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركباً. [التحرید: ٣٢١]
أن يقصد إلخ: والحاصل: أنَّ المراد بالمركب هنا أي في تقسيم الطرفين أخص منه فيما سبق أي التركيب في وجه الشبه؛ لأنَّه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتبسة وما كان هيئة منتزعة، والمراد هنا الثاني. (الدسوقي)
هيئة: أي وهي لا وجود لها خارجاً، وحينئذٍ فمعنى كون الطرفين اللذين هما المثبتان محسوستين أن تكون الهيئة منتزعة من أمور محسوسة. [الدسوقي: ٣٥٧/٣] **وهذا:** أي لأجل أنَّ المراد بالتركيب ما ذكر أنَّ **تعمد**: بيان للمراد بتركيب وجه الشبه. **ما يكون إلخ:** أي كحقيقة زيد الحسية، وهي ذاته، فإذاً مركبة من أجزاء مختلفة وهي أعضاؤه، أو العقلية وهي ماهية، فإذاً مركبة من أجزاء مختلفة، وهي الحيوانية والناطقية. (الدسوقي)

بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا: "زيد كالأسد" مفردين لا مركبين، ووجه الشبه في قولنا: "زيد كعمرو في الإنسانية" واحدا لا منزلا منزلة الواحد، والمركب الحسي فيما أي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله: وقد لاح في **الصبح الثريا كما ترى عنقود ملاحية** - بضم الميم وتشديد اللام - عنب أبيض في **الصبح الثريا كما ترى عنقود ملاحية** - بضم الميم وتشديد اللام - عنب أبيض في حبه طول، **وتحفيف اللام أكثر**، حين نورا أي يفتح نوره من الهيئة بيان لـ "ما" في قوله: "كما" **الحاصلة من تقارن الصور البيضاء المستديرة الصغار المقادير في المرآى** وإن لأنه ليس في الحقيقة كذلك كانت كبارا في الواقع حال كونها على **الكيفية المخصوصة** أي لا مجتمعة اجتماع تفسر للكيفية المخصوصة التضام والتلاصق، ولا شديدة الافتراق منضمة إلى **المقدار المخصوص** من الطول والعرض، فقد نظر إلى عدة أشياء وقصد إلى هيئة حاصلة منها، والطرفان مفردان؛ في وجه الشبه **بيان لـ "ما"** لأن المشبه هو الثريا، والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية

مفردین لا مرکبین: مع أن زيدا فيه حيوانية وناطقية وتشخيص، والأسد فيه الحيوانية والافتراض، فلو أردت بالمركب ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة، ما ساغ جعل هذين مفردین. [الدسوقي: ٣٥٧/٣] **قوله**: أحيحة بن الجراح، وقيل: لأبي قيس بن الأسلت. **كما ترى**: "الكاف" في مثله ليس للتشبيه بل مجرد التقى، والمراد أن اتصف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه، ولو كان قوله: "كما ترى" متاخرا عن قوله: "عنقود ملاحية"، لكان أظهر في إفاده المعنى. [التجريد: ٣٢١] **وتحفيف اللام أكثر**: وإن كانت الرواية في البيت التشدید، قال ابن قتيبة: لا أعلم هل التشدید فيه ضرورة أو لغة فيه. [الدسوقي: ٣٥٨/٣] **بيان لـ "ما"**: فالهيئة المذكورة هي وجه الشبه المركب الحسي؛ لارتفاع تلك الهيئة من محسوس، وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردین كما يأتي. (الدسوقي) **المستديرة**: فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنبر الملاحي فيه طول، وأجيب: بأن الطول يحدث فيه بعد طبيه، وأما في حال صغره فهو مستدير. [الدسوقي: ٣٥٩/٣] **منضمة إلخ**: حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعة من الطول والعرض، ولا يقال: لا حاجة إلى هذا مع قوله أولا: "الصغر المقادير"؛ لأن ذلك باعتبار كل جهة وكل نجمة، والمراد ه هنا المقدار القائم بالمجموع. [الدسوقي: ٣٦٠/٣] **عدة أشياء**: وهي الصفات القائمة بالثريا والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر. (الدسوقي أيضا) **مقيدا**: كما أن المشبه مقيد بكونه في الصبح. (الدسوقي)

في حال إخراج النور، والتقييد لا ينافي الأفراد، كما سيجيء إن شاء الله تعالى، وفيما أي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مرکبان، كما في قول بشار: **كأن مثار النقع من أثار الغبار: هيجه فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه أي**
اسم مفعول
 يتتساقط بعضها إثر بعض، والأصل "تهاوى" حذفت إحدى التاءين، من الهيئة **الحاصلة من هو بفتح الهاء، أي سقوط أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار وكسرواوا وتشدید الباء** متفرقة في جوانب شيء مظلم، فوجه الشبه مركب كما ترى، وكذا الطرفان؛ لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب،

في حال إلخ: أقول بعد تحقيق معنى المركب: دخول عين النور في المشبه به أيضا لا يوجب التركيب؛ إذ لا معنى للتركيب إلا انتزاع الهيئة من عدة أمور. [التحرید: ٣٢٢] **لا ينافي الأفراد:** لأن المراد بـ "الفرد" هنا ما ليس هيئة متزرعة من متعدد، فيصدق حتى على جموع المقيد والقيد. [الدسوقي: ٣٦٠/٣]

والمركب الحسي: أي وجه الشبه المركب الحسي. (الدسوقي) **كأن مثار إلخ:** من إضافة الصفة للموصوف، أي كان الغبار المثار المتحرك من أسفل إلى أعلى بمحافر الخيل، قوله: "فوق رؤوسنا" أي المنعقد فوق رؤوسنا، وأنشد ابن جني: "فوق رؤوسهم"، وهو الأحسن والأظهر، ولو جعل "كأن" للتشبيه لم يكن المعنون من أركان التشبيه إلا الوجه، وإن جعل للظن كانت أدلة التشبيه أيضا محنونة، ويكون كقوفهم: "أظن زيداً أسدًا" فيكون أبلغ، وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة "كأن". [الدسوقي: ٣٦١/٣] **من الهيئة:** بيان لـ "ما" في قوله: "كما في قول بشار" الواقعية على وجه الشبه.

[الدسوقي: ٣٦٢/٣] **أجرام مشرقة:** هي السيوف والنجوم، فإن كلاً منها مشرق بالبياض. (الدسوقي)

مستطيلة: الاستطالة حقيقة في السيوف وتخيلاً في النجوم، فإنه يتحيل فيها الاستطالة عند هوبيها. (التحرید)

متناسبة المقدار: أي السيوف فيما بينها والنجوم فيما بينها، فلا يتوجه أن الطول في النجوم أكثر منه في السيوف فيما يظهر على أنه يكفي في التشبيه التناسب في الجملة. (الدسوقي) **في جوانب شيء:** أي فالسيوف في ظلمة الغبار والنجوم في ظلمة الليل. (التحرید) **وكذا الطرفان:** لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه في البيت مرکباً، ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مرکبين تعرض الشارح له. (الدسوقي)

لم يقصد: فيه قلب، وكان حق العبارة أن يقال: "لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب"، ويمكن أن يقال: إن الباء في قوله: "بالنقع" وفي قوله: "بالسيوف" يعني "مع". (الدسوقي أيضاً)

بل عمد إلى تشبيه هيئة السيف، وقد سلت من أغماضها، وهي تعلو وترسب وتجيء من ضرب آخرت ترتفع تنزل

وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة، وعلى أحوال تنقسم إلى الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم والتلاحم، وكذا في جانب المشبه به؛ فإن للكواكب في هماويها تواقعوا وتدخلا واستطالة لأشكالها، **والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد والآخر مركب،**

وجه الشبه المركب الحسي

كما مر في تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة

الحمر

بيان لوجه الشبه

من نشر أجرام حمر مرسومة علىرؤوس أجرام حضر مستطيلة، فالمشبب مفرد وهو **ومقيد أيضا**

الشقيق، والمشبب به مركب وهو ظاهر،

بل عمد إلى: كلامه يعطي أن التشبيه بين هيئة السيف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل، وصریح البيت خلافه، ويمكن دفع المنافاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيف إلخ، قوله: "وكذا في جانب المشبه به فإن للكواكب" إلخ أي التي اشتغلت عليها هيئة المشبه به. [الدسوقي: ٣٦٣/٣، والتجريدي: ٣٢٢]

أغماضها: جمع عمد وهو غلاف السيف. (الدسوقي) **تعلو:** إنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ، وإن فليس في هماوي النجوم استعلاء. (الدسوقي) **وعلى أحوال إلخ:** أي إنما لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانية التي يينها بقوله: "الاعوجاج والاستقامة إلخ"، والمراد بالاعوجاج: الذهاب يمنة ويسرة وخلفا، والمراد بالاستقامة: الذهاب أماما. (الدسوقي)

وكذا في إلخ: أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به، فإن للكواكب في هماويها في الليل تواقعوا أي تدافعا وتدخلا واستطالة لأشكالها عند السقوط، فانتزع من الليل والكواكب التي على هذه الصفات هيئة وشبه بها. (الدسوقي)

في تشبيه إلخ: أي في ضمن تشبيه، وإنما قدرنا "ضمن"؛ لأن وجه الشبه لم يذكر في المتن سابقا في هذا التشبيه. [الدسوقي: ٣٦٤/٣] **فالمشبه:** أي حمر الشقيق مفرد؛ لأنه اسم المسمى واحد وأجزاءه التي اعتبر اجتماعها كاليد من زيد. (الدسوقي) **وهو الشقيق:** قال في "الأطول": وه هنا بحث، وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق، لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق الحمرة على ساقاته الخضر، والظاهر من قوله: "إذا تصوب أو تصعد" أن النظر في المشبه والمشبب به إلى الحركات أيضا. **مركب:** لأن القصد إلى التشبيه بالهيئة الحاصلة من جموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية، وليس للأعلام قصد ذاتي حتى يكون مفردا. (الدسوقي)

وعكسه تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر كما سيجيء، ومن بديع
النهار المشمس الذي خالطه زهر الربا، فهو مركب، والتشبيه به هو الليل المقمر، فهو مفرد مقيد. [الدسوقي: ٣٦٣/٣] **تشبيه نهار إلخ:** فالمتشبه هو الهيئة الحاصلة من
المركب الحسي ما أي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة أي يكون
توجد مع الحركة [الدسوقي: ٣٦٤/٣]
وجه الشبه الذي يجيء في تلك الهيئات على وجهين: أحدهما أن يقتنن بالحركة غيرها
تركيب، ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين [الدسوقي: ٣٦٥/٣] **التي تقع:** أي هيئة الجسم عند حركته، حاصله: أن من بديع المركب الحسي وجه الشبه الذي يجيء إلخ.
من أوصاف الجسم كالشكل واللون، والأوضاع عبارة "أسرار البلاغة": اعلم أن مما

وعكسه: المتشبه مركب والمتشبه به مفرد. [الدسوقي: ٣٦٣/٣] **تشبيه نهار إلخ:** فالمتشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذي خالطه زهر الربا، فهو مركب، والمشبه به هو الليل المقمر، فهو مفرد مقيد. [الدسوقي: ٣٦٤/٣]
ومن بديع إلخ: حاصل المعنى أن من وجه الشبه المركب الحسي ما بلغ غاية الشرف والبلاغة ما يجيء إلخ.
[الدسوقي: ٣٦٥/٣] التي تقع: أي هيئة الجسم عند حركته، حاصله: أن من بديع المركب الحسي وجه الشبه الذي هو هيئة متزرعة من حركات فقط، وهي قسمان: هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط، كما في حركة المصحف؛ فإنه لم يتعبر عنها شيء من صفات المصحف، وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم، كالشكل واللون كما في المرأة في يد الأشل. [الدسوقي] [التجريد: ٣٢٣]

أي يكون إلخ: أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة، وأن ظرفيته فيها في كلام المصنف من ظرفية العام في الخاص، كما يقال: الحيوان يجيء في الإنسان. [الدسوقي والتجريد] **على وجهين:** حاصل الأول منهما: أن وجه الشبه هيئه مركبة من حركة وغيرها، وحاصل الثاني: أنه هيئه مركبة من حركات مختلفة فقط. [الدسوقي]
غيرها: أن يقتنن بالحركة غيرها أي الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة بغيرها. [الدسوقي: ٣٦٦/٣]

الشكل: وهو الهيئة الحاصلة من إحاطة حد واحد أو حدود به. [الدسوقي] **والأوضاع:** وجه الأوضاعية أن المعمول وجه الشبه هو الهيئة، وتنقسم إلى الهيئة المقرونة بالحركة وغيرها، وإلى هيئة الحركة المجردة، وعبارة "أسرار البلاغة" أظهر في ذلك من عبارة المصنف؛ لإيهامها أن الهيئة متحققة في نفسها ووقعت عليها الحركة مع أن الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة، وإنما قال: "أوضح"؛ لإمكان أن يجاذب عن المصنف بأنه عن يجيء العام في الخاص كما مر. [الدسوقي]

اعلم إلخ: يعني فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسرور وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة، أعني كون طرفه أو وجهه هيئه، بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه، وأيضاً كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقارن بغيرها وتارة لا تقارن، وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها ومن غيرها، فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف، تأمل. [الدسوقي]
أن مما: ليس المراد من لفظ "ما" وجه الشبه ليلزم ما لزم المصنف.

يزداد به التشبيه دقة وسحراً أن يحييء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئات
المقصودة في التشبيه على وجهين: أحدهما: أن تقترب الحركة بغيرها من الأوصاف،
لإطافة ^{التشبيه} لا يزيد عليها غيرها

والثاني: أن تجحد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها، فال الأول كما مر في قوله: والشمس
 عند طلوعها من أوصاف الجسم
 كالمراة في كف الأشل، من الهيئة بيان لـ "ما" في قوله: كما الحاصلة من الاستدارة مع
 الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع توج الإشراق، حتى يرى الشعاع كأنه يهمّ بأن
 المتابعة مع الحركة

ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يندو له يقال: بدا له إذا ندم، والمعنى ظهر له
 تفسير النطف بحسب اللغة
 بيان لمعنى المراد
 رأي غير الأول فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى انتباذه، كأنه يرجع من الجوانب إلى
 للشعاع
 الوسط، فإن الشمس إذا أحدى الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدتها مؤدية لهذه الهيئة،
 ليعلم
 وسط الدائرة

و كذلك المرأة في كف الاشل، **والوجه الثاني:** ان مجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف مودية لهذه الهيئة **فهناك أيضا** يعني كما لابد في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف، يزداد به في الوجه الثاني

أن يقترب إلخ: حاصله أن هيئة الحركة تارة تقتربن في الاعتبار بأوصاف الجسم و يجعل المجموع وجه شبه أو طرفا، وتارة تبعد عن غيرها و تجعل وحدتها وجه شبه أو طرفا. [الدسوقي: ٣٦٧/٣] **والشمس إلخ:** قائله ابن المعتر أو أبو التحمل، و تمامه: لما رأيتها بدت فوق الجبل. (الدسوقي) **الأسل:** الشلل هو بيس اليد أو ذهابها، والمراد هنا المرتعش؛ لأن علمن اليد أو يأسها لا يكون في كفه مرآة، ولأن المرأة إنما تؤدي الهيئة المقصودة في كف المرتعش. (الدسوقي)

فإن الشمس: بيان لكون تلك الهيئة جاماًعاً حاصلاً في الطرفين، وأشار بقوله: "إذا أحد إلخ" إلى أن الهيئة إنما تظهر في الشمس بعد إحداث النظر إليها، بخلاف المرأة؛ فإنما تظهر فيها في بادي الرأي، فكذا جعلت الشمس مشبهاً والمرأة مشبهاً بها. (**الأطول**) **وجدها مؤدية إلخ:** لأن حرم الشمس مستديرة، وفيه حركة سريعة خيالية، وفي شعاعها أيضاً حركة خيالية، وإنما قلنا: "خيالية"؛ لأننا نقطع بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هي من الجنوب إلى الشمال على سبيل التمهيل. [الدسقى: ٣٦٨/٣]

أن تجبرد إلخ: يعني تنزع الهيئة من الحركات فقط، ولا يقترب بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون كما كان في الوجه الأول. [الدسولي: ٣٦٩/٣] **أيضاً:** معنى قوله: "أيضاً" على ما قال الشارح مطلق التركيب لا خصوص التركيب من الحركات مع الصفات؛ لأن الثاني إنما فيه تركيب من الحركات المختلفة فقط، بخلاف الأول؛ فإن التركيب فيه من الحركة والصفات، وفي "الأطول": أن معنى قوله: "أيضاً" أي كما أنه لابد في هذا الثاني من حركات، لابد من كونهما إلى جهات مختلفة، وهذا أظهر من تفسير الشارح. (الدسولي)

التشبّيـه دقة وسـحراً أن يجـيء فيـ المـهـيـاتـ الـتـيـ تـقـعـ عـلـيـهاـ الـحـرـكـاتـ، فـكـذـاـ فـيـ الثـانـيـ لـابـدـ مـنـ
 لـطـافـةـ التـشـبـيـهـ

احتـلاـطـ حـرـكـاتـ كـثـيرـةـ لـلـجـسـمـ إـلـىـ جـهـاتـ مـخـلـفـةـ لـهـ، كـأـنـ يـتـحـركـ بـعـضـهـ إـلـىـ الـيمـينـ
 اـحـسـاءـ

وـبـعـضـهـ إـلـىـ الشـمـالـ، وـبـعـضـهـ إـلـىـ الـعـلـوـ وـبـعـضـهـ إـلـىـ السـفـلـ، ليـتـحـقـقـ التـرـكـيبـ، وـإـلـاـ لـكـانـ
 عـلـةـ لـقـولـهـ: لـابـدـ

وـجـهـ الشـبـهـ مـفـرـداـ - وـهـوـ الـحـرـكـةـ - لـاـ مـرـكـباـ، فـحـرـكـةـ الرـحـىـ وـالـدـوـلـابـ وـالـسـهـمـ لـاـ

تـرـكـيبـ فـيـهـاـ؛ لـاتـحـادـهـاـ، بـخـلـافـ حـرـكـةـ المـصـحـفـ فـيـ قـوـلـهـ: وـكـأـنـ الـبرـقـ مـصـحـفـ قـارـ

قـوـلـ القـاتـلـ وـهـوـ اـبـنـ الـمـعـتـزـ

بـحـذـفـ الـهـمـزةـ أـيـ قـارـئـ، فـانـطـبـاقـ مـرـةـ وـانـفـتـاحـ أـيـ فـيـنـطـبـقـ اـنـطـبـاقـاـ مـرـةـ وـيـنـفـتـحـ اـنـفـتـاحـاـ

أـخـرـىـ؛ فـإـنـ فـيـهـاـ تـرـكـيـبـاـ؛ لـأـنـ المـصـحـفـ يـتـحـرـكـ فـيـ حـالـيـ الـانـطـبـاقـ وـالـانـفـتـاحـ إـلـىـ
 طـرـفـاهـ

عـلـةـ لـقـولـهـ: بـخـلـافـ حـرـكـةـ المـصـحـفـ

جـهـتـيـنـ، فـيـ كـلـ حـالـةـ إـلـىـ جـهـةـ، وـقـدـ يـقـعـ التـرـكـيبـ فـيـ هـيـةـ السـكـونـ،
 الـبـدـيـعـ

كـثـيرـةـ: أـخـذـ الـكـثـرـةـ مـنـ تـنـوـيـنـ حـرـكـاتـ، وـاعـتـبـارـ الـكـثـرـةـ إـنـاـ هوـ لـازـديـادـ الدـقـةـ، وـإـلـاـ فـمـحـرـدـ التـعـدـدـ كـافـ فيـ وـجـودـ تـرـكـيبـ
 الـمـهـيـةـ الـتـيـ هـيـ مـنـاطـ الدـقـةـ. [الـدـسوـقـيـ: ٣٦٩/٣] **إـلـىـ جـهـاتـ إـلـخـ**: إـنـماـ شـرـطـ اـخـتـلاـفـ جـهـاتـ؛ لـأـنـ الـكـلامـ فـيـ
 الـوـجـهـ الـمـرـكـبـ، وـلـوـ اـعـتـبـرـ جـهـةـ الـحـرـكـةـ وـاـحـدـةـ كـحـرـكـةـ الـدـوـلـابـ وـالـسـهـمـ كـانـ وـجـهـ الشـبـهـ مـفـرـداـ وـالـكـلامـ فـيـ الـمـرـكـبـ.

(مـلـحـصـاـ) وـبـعـضـهـ إـلـخـ: قـالـ فـيـ "الأـطـلـوـ": أوـ يـتـحـرـكـ تـارـةـ إـلـىـ الـيـمـينـ وـتـارـةـ إـلـىـ الشـمـالـ مـثـلاـ. [الـتـجـرـيدـ: ٣٢٤]

إـلـاـ لـكـانـ إـلـخـ: أـيـ وـإـلـاـ تـكـنـ الـحـرـكـاتـ الـمـخـلـطـةـ إـلـىـ جـهـاتـ مـخـلـفـةـ بـأـنـ كـانـ الـحـرـكـاتـ الـمـخـلـطـةـ كـلـهـاـ لـجـهـةـ وـاحـدـةـ.

(الـدـسوـقـيـ) وـهـوـ الـحـرـكـةـ: بـدـوـنـ اـخـتـلاـفـ وـاـخـتـلاـفـ جـهـاتـ. **لـاتـحـادـهـاـ**: لـأـنـ حـرـكـةـ كـلـ مـنـهـاـ إـلـىـ جـهـةـ وـاحـدـةـ.

بـحـذـفـ الـهـمـزةـ: أـيـ بـعـدـ قـلـبـهاـ يـاءـ، فـالـأـصـلـ قـارـئـ فـأـبـدـلـتـ الـهـمـزةـ يـاءـ، ثـمـ أـعـلـ إـعـلـالـ "قـاضـ". [الـدـسوـقـيـ: ٣٧٠/٣]

فـانـطـبـاقـ إـلـخـ: الـفـاءـ لـتـعـلـيلـ التـشـبـيـهـ الـمـسـتـفـادـ مـنـ "كـأنـ"، أـوـ اـعـتـرـاضـيـةـ؛ لـبـيـانـ وـجـهـ الشـبـهـ بـيـنـ الـبـرـقـ وـالـمـصـحـفـ، وـحـاـصـلـ
 مـاـ يـفـيـدـهـ أـنـ وـجـهـ الشـبـهـ هـوـ الـمـهـيـةـ الـخـاصـلـةـ مـنـ تـقـارـنـ هـذـهـ الـحـرـكـاتـ الـمـخـلـطـةـ بـحـسـبـ جـهـاتـ معـ تـكـرـرـهـ. (الـدـسوـقـيـ)

فـيـ كـلـ حـالـةـ إـلـخـ: فـفـيـ حـالـةـ الـانـطـبـاقـ يـتـحـرـكـ إـلـىـ جـهـةـ الـعـلـوـ، وـفـيـ حـالـةـ الـانـفـتـاحـ يـتـحـرـكـ إـلـىـ جـهـةـ السـفـلـ، وـلـمـ يـنـظـرـ
 إـلـىـ جـهـةـ الـيـمـينـ وـالـشـمـالـ، وـإـلـاـ يـقـالـ: فـيـ كـلـ حـالـةـ إـلـىـ ثـلـاثـ جـهـاتـ، وـتـوـضـيـعـ ذـلـكـ: أـنـ الـمـصـحـفـ فـيـ كـلـ مـنـ حـالـيـ
 الـانـطـبـاقـ وـالـانـفـتـاحـ مـتـحـرـكـ بـعـضـهـ إـلـىـ الـيـمـينـ وـبـعـضـهـ إـلـىـ الشـمـالـ، وـجـمـعـوـهـ مـتـحـرـكـ إـلـىـ الـعـلـوـ فـيـ حـالـ الـانـطـبـاقـ وـإـلـىـ
 السـفـلـ فـيـ حـالـ الـانـفـتـاحـ، وـحـيـثـيـدـ يـكـوـنـ تـحـرـكـهـ فـيـ حـالـ الـانـطـبـاقـ إـلـىـ ثـلـاثـ جـهـاتـ: جـهـةـ الـيـمـينـ، وـجـهـةـ الـيـسـارـ

بـاعـتـبـارـ أـبـعـاضـهـ، وـجـهـةـ الـعـلـوـ باـعـتـبـارـ جـمـعـوـهـ، وـيـتـحـرـكـ فـيـ حـالـ الـانـفـتـاحـ إـلـىـ ثـلـاثـ جـهـاتـ أـيـضاـ: جـهـةـ الـيـمـينـ، وـجـهـةـ

الـيـسـارـ باـعـتـبـارـ أـبـعـاضـهـ، وـجـهـةـ السـفـلـ باـعـتـبـارـ جـمـعـوـهـ. [الـدـسوـقـيـ: ٣٧١/٣]

وـقـدـ يـقـعـ: وأـشـارـ الـمـصـنـفـ بـ"قـدـ" إـلـىـ قـلـةـ ذـلـكـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ وـقـعـ التـرـكـيبـ فـيـ هـيـةـ الـحـرـكـاتـ، وـاعـلـمـ أـنـ هـيـةـ السـكـونـ
 عـلـىـ وـجـهـيـنـ أـيـضاـ: أـحـدـهـاـ أـنـ تـكـوـنـ الـمـهـيـةـ الـتـرـكـيـبـيـةـ مـتـرـزـعـةـ مـنـ السـكـونـ وـحـدهـ، بـمـرـدـاـعـنـ غـيـرـهـ مـنـ أـوـضـافـ الـجـسـمـ، =

كما في قوله في صفة كلب: يقعى أي يجلس على أليته جلوس البدوى المصطلى من المتنى ذلك الكلب من الإقعاء استناداً بما اصطلى بالنار من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه أي من الكلب في إقعايه، فإنه يكون بكل عضو منه في الإقعاء موقع خاص، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك هيئة حال الإقعاء هي المشبه به الوقائعات والمركب العقلى من وجه الشبه كحرمان الانتفاع إضافة المصدر إلى مفعوله

= ولابد أيضاً من تعدد أفراد السكون، والثاني أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره، ولا يشترط في هذا تعدد أفراد السكون، وقد مثل المصنف للوجه الأول، ومثال الثاني قول بعضهم بصف مصلوباً: كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها، واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت؛ لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق. [الدسولي: ٣٧٢/٣]

يقعى: فالهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في إقعايه هي المشبه، والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه في جلوسه هي المشبه به، والغرض من المشبه الكلب في حال إقعايه بحالة البدوى المصطلى مدح الكلب بشدة الحراسة؛ لأن جلوسه على هذه الحالة في الغالب إنما هو وقت الحراسة. (الدسولي)
جلوس إلخ: منصوب بـ "يقعى" لموافقته له في المعنى، كـ "قعدت" جلوساً، أي يجلس كجلوس، أو يحتمل أن يقال: إن التقدير "ويجلس جلوساً كجلوس" فحذف المشبه وأداة التشبيه؛ للدلالة عليهما، وبقي المشبه به، وشخص البدوى بالذكر؛ لغبة الاصطلاح بالنار منه. [الدسولي: ٣٧٣/٣] **من موقع:** أي وقوعه وسكونه في موضعه حال الإقعاء، وليس الموضع اسم مكان. **وللمجموع إلخ:** أي تجمُّع الأعضاء، وقوله: "مؤلفة من تلك الواقع" أي الوقائعات والسكنات، وهذا محل الشاهد، فإنه الهيئة قد تركت من سكونات. (الدسولي)

وكذلك: أي فإنما مركبة من سكونات، وإن لكل عضو منه في حال اصطلاحه وقوعاً خاصاً، وتجمُّع أعضائه هيئة مؤلفة من تلك الواقعات. (الدسولي) **المركب العقلى:** هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني، وهو المركب المنزَّل منزلة الواحد، وقد تقدم أنه إنما حسي وقد تقدم الكلام عليه، وإنما عقلي وهو ما ذكره هنا. (الدسولي)
كحرمان الانتفاع: الحال: أنه شبه في هذه الآية مثل اليهود الذين حملوا التوراة أي حالتهم - وهي الهيئة المسترعة من حملهم التوراة وكون محمولم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول - بمثل الحمار الذي يحمل الكتب الكبار أي بحالته - وهي الهيئة المسترعة من حمله الكتب وكون محموله وعاء للعلم - وعدم انتفاعه بذلك المحمول والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه. [الدسولي: ٣٧٤/٣]

بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى: **﴿مَثُلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ كَفَرُوا بِهَا﴾** صفة التعب المثل القصة المعيبة كلفوا العمل بما فيها لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً (الجمة: ٥) جمع سفر بكسر السين وهو وسكنون الفاء لم يعلموا بما فيها الكتاب، فإنه أمر عقلي منتزع عن عدة أمور؛ لأنه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الكبير الحرمان المتشبه به الحمل، وأن يكون الحمول أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل لما فيها، وكذا في جانب المشبه، **واعلم أنه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر اليهود** من ذلك المتعدد، **كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله: كما أبرقت**

قوما عطاشا، في "الأساس": أبرقت لي فلانة، إذا تحسنت لك وتعرضت، فالكلام هنا **كتاب للمراغشي في اللغة** تزينت ظهرت على حذف الجار وإيصال الفعل أي أبرقت لقوم عطاشا، جمع عطشان غمامه، فلما **رأوها أقشعوا وتحلت** أي تفرقت وانكشفت، فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله:

واعلم: أشار به إلى أن وجه الشبه قد يقتضي تمام التشبيه أو حسن انتزاعه من مجموعة أشياء بحيث يكون هيئة منتزعه روعي فيها جميع تلك الأشياء، فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموعة تلك الأشياء. [التجريد: ٣٢٥]

كما أبرقت: "الكاف" للتتشبيه، و"ما" مصدرية و"أبرقت" يعني ظهرت وتعرضت أي حال هؤلاء القوم المذكورون في الآيات السابقة كحال إبراق أي ظهور غمامه بقوم عطاش. [الدسوقي: ٣٧٦/٣] **فالكلام**: جعل في "الأطول" نصب "قوما"؛ لتضمين معنى الإطماء، وأما ما ذكره الشارح فيه أن الحذف والإيصال سماعي لا يتحقق بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع. (التجريد)

رأوها: أي وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه فحوى الكلام. (الدسوقي) **أقشعوا إخ**: الفعل لازم، وهمزة للصيغة أي صارت منقشعة، والفعل المتعدد قشع يقال: "قشع الريح السحاب" فهو نظير كبه فأكب، والمراد من "أقشعوا وتحلت": اضمحلت وذهبت، فهما مرادفان، وقال البعض: إن "تفرقت" تفسير كـ"أقشعوا"، وقوله: "انكشفت" تفسير لـ"تحلت" فيكون لفافا ونشراما رببا. (الدسوقي، التجريد)

فانتزاع: الحاصل أن الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت، وهي حال من "ظهر له شيء" وهو في غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أو جب الإياس مما يرجيه بحال قوم تعرضت لهم غمامه، وهم في غاية الاحتياج إلى ما فيها من الماء؛ لشدة عطشهم وعمرهم ما تهيئوا للشرب منها تفرقت وذهبت، فإذا سمع السامع قول الشاعر: كما أبرقت قوما عطاشا غمامه، توهم أن ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه، كان ذلك خطأ. [الدسوقي: ٣٧٧/٣] **وجه الشبه**: وكذا جعل المتشبه به مجرد ذلك.

"كما أبرقت قوما عطاشا غمامه" خطأ؛ لوجوب انتزاعه من الجميع أي جميع البيت، فإن المراد: التشبيه أي تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بحالة ظهور غمامه للقوم العطاش، ثم تفرقها وانكشفها بقاوئهم متحيرين باتصال أي باعتبار اتصال، فالباء هنا مثلها في قولهم: "التشبيه بالوجه العقلي"؛ إذ الأمر المشترك فيه هو اتصال ابتداء مطعم أهل هذا الفن بانتهاء مؤيس، وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا: زيد كالأسد والسيف في الشجاعة في الإضاعة وبالبحر؛ فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة، حتى لو حذفت ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في إفاده معناه، بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور، **المتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى**،

الحالة المذكورة: وهي كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء وهو غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهاباً أو جب الإياس مما رجا منه. [التجريد: ٣٢٥] **أي باعتبار**: أشار الشارح بقوله: "أي باعتبار" إلح إلى أن "الباء" في قوله: "باتصال" للآلية، مثلها في قوله: "خررت بالقدوم" أي بواسطته، وحيث إن فهي داخلة في كلام المصنف على وجه الشبه، لا أنها صلة التشبيه وإلا لاقتضى أن اتصال ابتداء المطعم بانتهاء المؤيس مشبه به مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامه للقوم العطاش. [الدسوقي: ٣٧٧/٣]

بالوجه العقلي: [يعني الباء داخلة على وجه الشبه وهي للآلية] أي بسبب اعتبار الوجه العقلي وب بواسطته. (الدسوقي والتجريد) **ابتداء مطعم**: وهذا مأخذ من الشطر الأول، و قوله: "باتهاء مؤيس" هذا مأخذ من الشطر الثاني، فحيث إن موجب انتزاع وجه الشبه عن مجموع البيت، ويكون انتزاعه من الشطر الأول خطأ؛ لأنه لا يفيد ذلك المعنى تماماً، وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشارة إلى السرعة وقصر ما بينهما. (الدسوقي والتجريد)

وهذا: [التشبيه المركب المذكور] حاصل ما ذكره من الفرق بينهما أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر وإلا اختل المعنى، ولا تقدم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثاني. [الدسوقي: ٣٧٨/٣]

والمتعدد: أي وجه الشبه المتعدد الحسي، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثة أقسام: واحد، ومركب، ومتعدد، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث، وهو إما حسي أو عقلي أو مختلف. [الدسوقي: ٣٨٠/٣]

في تشبيه: أي كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة، وكتشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر، ولا شك أنها إنما تدرك بالحواس، فاللون بالبصر، والطعم بالذوق، والرائحة بالشم. (الدسوقي)

والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد أي نزو الذكر على هو الاحتراس من العدو
الأئشى في تشبيه طائر بالغراب، والمتعدد المختلف أي الذي بعضه حسي وبعضه عقلي في
كحسن الطلعة الذي هو حسي، **ونباهة الشأن** أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في الوجه
تشبيه إنسان بالشمس، ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الأمور المذكورة،
 ولا يعمد إلى انتزاع هيئة منها تشتراك هي فيها، **واعلم أنه الضمير للشأن قد يتزع**
الحال والشأن
الشبيه أي التماثل، يقال: بينهما شبه بالتحريك أي تشابه، والمراد ههنا ما به التشابه،
تماثل
 أعني وجه التشبيه **من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه**

كحدة النظر: أي الموجبة لإدراك الخفيات؛ لأنها قوتها أو سرعتها أو جودتها، وعلى كل حال فهي أمر عقلي.
 [الدسوقي: ٣٨٠ / ٣] **وكمال الحذر:** كمال حذره مشهور، حتى يقال: إن الغراب قال لابنه: إذا رأيت إنساناً
 أهوى إلى الأرض فطُر؛ إذ لعله يأخذ حجراً فيضربك به، فقال له ابنه: بل أطير إذا رأيته مقبلاً؛ إذ ربما يكون أتي
 بالحجر معه، وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالحذر. [التحرييد: ٣٢٦]

وإخفاء السفاد: وقيل: إنه لم ير عليها قط، وفي المثل "أخفى سفاداً من الغراب"، حتى قيل: إنه لا سفاد له معتاد،
 وإنما له إدخال منقاره في منقار الأئشى. (الدسوقي) **تشبيه طائر:** وإنما قال: "طائر" ولم يقل: "إنسان"؛ لأن الإنسان
 أخفى منه سفاداً، كذا قيل، وفيه بعد؛ لأن الإنسان قد يرى في تلك الحالة، والغراب قيل: لم ير أحد ذلك منه، حتى
 قيل: إنه لسفاد له، إنما أمره مع أنثاه بالطاعة، وهو إدخال منقاره في منقارها. (موهاب)

حسبي: لأن الحسن بمجموع الشكل واللون وهو حسي؛ لأنهما مدركان بالبصر، فكذلك الحسن الذي هو بمجموعهما.
أي شرفه واشتهاره: بمجموعهما تفسير "نباهة"، ولا شك أن الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغیره من
 الحواس، وإنما يدركان بالعقل، وإن كان سبب كل منهما قد يكون حسياً. (التحرييد والدسوقي)

أي التماثل: أشار به إلى أن الشبيه - بفتح الشين والباء - اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل. [الدسوقي: ٣٨١ / ٣]
بالتحريك: وأما الشبيه كالعلم فهو الشبيه أي المثل. (التحرييد) **من نفس التضاد:** أي من ذي التضاد من غير ملاحظة
 أمر سوى التضاد، بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه شبه، لا أنه يتعبر ما يتعلق بالتضاد، كما تعتبر الهيئة
 المنتزعة من أشياء فيما تقدم؛ لأن هذا لا يصح هنا، والمراد بالتضاد: التنافي سواء كان تضاداً أو تناقضاً أو شبه
 تضاد. (الدسوقي) **لاشتراك:** أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضي
 للتشبيه في غير الضدين. (التحرييد)

أي في التضاد؛ لكون كل منهما مصادراً للأخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطه تملح أي إتيان بما فيه ملاحة وظرافة، يقال: "ملح الشاعر" إذا أتى بشيء مليح، وقال الإمام المرزوقي في قول الحماسي:

أتاني من أبي أنس وعيدي فسل لغيبة الضحاك جسمى
ذاب اسم أبي أنس

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزء والتلميح، وأما الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر فإنما هو "التلميح" بتقديم اللام على الميم، وسيجيء ذكره في الخاتمة، والتسوية بينهما إنما بين التلميح والتلميح وقعت من جهة العلامة الشيرازي، وهو سهو، أو تهكم أي سخرية واستهزاء، فيقال به للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: إنه حاتم، كل من المثالين صالح للتلميح والتهكم.

ثم ينزل: عطف على قوله: "يتزعع"، فيكون "ثم" للترتيب الذكري وإلا فالتنزيل قبل الانتزاع، إلا أن يقال: إن المعنى "قد يقصد الانتزاع، ثم ينزل" أي وبعد التنزيل يتزعع بالفعل. [التجريد: ٣٢٦]

بواسطة: يعني إنما ينزل التضاد منزلة التناسب؛ لقصد التلميح أو التهكم ليزول السامة عن السامع ويجلب الانشراح له. (الدسوقي والتجريد) **ملح الشاعر:** بتشديد اللام، مصدره التلميح. **وقال الإمام:** القصد من نقل كلامه شيئاً: الأول الإشارة إلى أن "أو" في قول المصنف: "بواسطة تملح أو تهكم" لمنع الخلو، فيحوز الجمع بينهما، والثاني: أن المقابل للهزء والتهكم هو التلميح - بتقديم الميم - لا التلميح الذي هو الإشارة إلى قصة أو غيرها، فتكون تسوية العلامة الشيرازي بينهما فاسدة. [الدسوقي: ٣٨٢/٣]

أتاني إلخ: البيت للشقيق بن سليم الأستدي، و"الوعيد": التخويف، و"سل" على صيغة المبني للمجهول، و"جسمى" نائب الفاعل، أي ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص، و"الغيظ" الغضب الكامن، وفي نسخة: فسل تغير الضحاك، وعليه "فسل" على زنة المعلوم، و"الضحاك" اسم أبي أنس، وقيل: إن الضحاك اسم ملك معروف من الملوك الماضية، قتله أفريدون، أطلق على أبي أنس زيادة في التهكم، كما لا يخفى. (الدسوقي)

قصد بها إلخ: أي الاستهزاء بأبي أنس وإضحاك السامعين وإزالة الملل عنهم حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم، وعلم أن "أو" في قول المصنف: "أو تهكم" مانعة خلو، فيحوز الجمع. (الدسوقي، والتجريد)

إنما وقعت: حيث قال: إن التلميح هو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر نادر، وقال: إن قولنا: "هو حاتم" مثال لتلميح لا للتهكم، فهو غلط؛ لأن ذلك إنما هو تلميح بتقديم اللام على الميم لا تلميح وليس في قولنا: "هو حاتم" إشارة إلى شيء من قصة أو مثل. (المطول)

وإنما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كان القصد إلى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتمليح، **وإلا فنهكم**، قد سبق إلى بعض الأوهام نظراً إلى ظاهر **اللفظ** أن وجه الشبه في قولنا للجبان: "هو أسد"، وللبخيل: "هو حاتم" ^{غير أن} هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار **الوصفين** المتضادين، وفيه نظر؛ لأننا إذا قلنا: الجبان كالأسد في التضاد أي في كون كل منهما مضاداً للأخر، لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء، كما إذا قلنا: ^{نظير بما قبله} "السود كالبياض في اللونية أو في التقابل"، ومعلوم أنا إذا أردنا التصریح بوجه الشبه في قولنا للجبان: "هو أسد" تمليحاً أو تهكماً، لم يأت لنا إلا أن نقول: "في الشجاعة"، لكن **الحاصل** في الجبان إنما هو ضد الشجاعة، فنزلنا تضادهما منزلة التناصب، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء، **وأداته** أي أدلة التشبيه **الكاف**، و**"كان"**

وإلا فنهكم: أي بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة أو قصد الجميع، والأولى قصره على الصورة الأولى فقط؛ ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم، فتدبر. [التجريد: ٣٢٧] **إلى ظاهر اللفظ**: أي لفظ المصنف، وهو قوله: "لاشتراك الضدين فيه". [الدسوقي: ٣٨٣/٣] **اعتبار الوصفين**: وهو الجبن والشجاعة والكرم والبخل، لا باعتبار حقيقتي الموصوفين. (الدسوقي)

لا يكون هذا: ولا حاجة حينئذ إلى قوله: "ثم ينزل منزلة التناصب"، بل لا معنى له أصلاً؛ لأنه خلاف الواقع، وأيضاً وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه، فلا معنى لقوله: "قد ينتزع الشبه من نفس التضاد"؛ لاتحاد المترزع والمترزع منه. (الدسوقي) **ومعلوم**: هذا وجه آخر في رد ما سبق إلى بعض الأوهام، حاصله أن وجه التشبيه يصح التصریح به، والتضاد لا يصح التصریح به في قوله: "تمليحاً أو تهكماً" للجبان: "هو كالأسد"؛ إذ لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التمليح والتهكم، وإنما تقول في مقامهما في الشجاعة. (الدسوقي، والتجريد) **لكن الحاصل**: هذا دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان، والجبن ليس بشجاع فلا اشتراك، فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه؟ وحاصل الدفع أنها نزلنا تضادهما منزلة التناصب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة، فالجبان شجاع تنزيلاً، فجاء الاشتراك، فاحفظه. (الدسوقي) **وأداته**: أي آله، والأداة في اللغة الآلة، سمي بما ما يتوصل به إلى التشبيه اسمها كان أو فعلأ أو حرفاً. (التجريد) **الكاف**: قدمها؛ لأنها الأصل لبساطتها اتفاقاً. [الدسوقي: ٣٨٥/٣] **وكان**: قيل: هي بسيطة، وقيل: مرکبة من "الكاف" ومن "أن" المشددة. (الدسوقي)

وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو: "كأن زيداً أخوك"، و"كأنه قدم"، و"مثل" وما في معناه مما يشتق من المماثلة والتشبيه وما يؤدي هذا المعنى، **والأصل في نحو الكاف أي في الكاف ونحوها**
ظن المتكلم كثير الحال
 أو مثال ومتال ومتال
 كلفظة "نحو" و"مثل" و"شبه" بخلاف "كأن" و"تماثل" و"تشابه" **أن يليه المشبه به لفظاً**
 نحو: "زيد كالأسد"، أو تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ (البقرة: ١٩)
 على تقدير "أو كمثل ذوي صيب" وقد يليه أي نحو الكاف غيره أي غير المشبه به
نحو: ﴿وَاضْرُبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءً أَنْزَلْنَاهُ﴾ (الكهف: ٤٥)؛
بين علم حال

وقد تستعمل: "قد" هنا للتقليل النسيي؛ لأن استعمالها للتشبيه، وإن كان كثيراً في نفسه. [الدسولي: ٣٨٥/٣]
سواء كان: وذكر في "المطول" أنه الحق، واستعماله للظن مطلقاً كثيراً في كلام المولدين، وقال الزجاج: إنها للتشبيه إن كان الخبر جامداً نحو: كأن زيداًأسد، ولذلك إن كان الخبر مشتقاً نحو: كأن زيداً قائم، وذلك لأن خبرها المشبه به في المعنى هو المشبه، والشيء لا يشبه بنفسه. (الدسولي)

والتشبيه: عطف على المماثلة أي ما يشتق من المشاهدة، إما كان أو فعلاً، نحو: تشابه زيد وعمرو، وشايه زيد عمراء وزيد مشابه لعمرو، وزيد يشبه عمراء. [التجريد: ٣٢٧] [الدسولي] **وما يؤدي:** عطف على المماثلة أي وما يشتق مما يؤدي هذا المعنى أي التشبيه، وذلك كالمشتقة من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة. [الدسولي: ٣٨٦/٣]
في الكاف: يريد أن الكلام على طريق الكنایة، كما تقرر في قوله: "مثلك لا يدخل"، لا أن في الكلام مقدراً.
(التجريد) ونحوها: المراد بنحو الكاف ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه، وهو ما يكون الداخلي عليه مجروراً لا غير، واحترز به عن نحو: "كأن ويشبه ويشابه"؛ فإنما لا يلي المشبه به بل المشبه، بخلاف الكاف ونحوها. (التجريد)
كمثل ذوي صيب: يعني فالمتشبه به - وهو مثل ذوي صيب - قد ولي الكاف، والحال أنه مقدر، وإنما قدر ذوي الصيب؛ لأن الضمائر في قوله: ﴿يَحْكُلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩] لابد لها من المرجع، وليس موجوداً في اللفظ. [الدسولي: ٣٨٧/٣]

غير المشبه به: أي مما يكون له دخل في المشبه به، وذلك إذا كان المشبه به هيئة متزرعة، وذكر بعد الكاف بعض ما تتزعزع منه الهيئة، ولا خفاء في كثرته، فالتجليل المستفاد من "قد" لابد أن يكون إضافياً. (الدسولي والتجريد)
واضرب إلخ: أي بين لهم حال الحياة الدنيا، فـ"مثل" مفعول "اضرب" وقوله: "كماء" خبر مبتدأ مذوف أي هي كماء، وقيل: إن "اضرب" يعني اجعل وصيير، فله مفعولان ثانينهما قوله: "كماء" أي صيير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء أنزلناه إلخ. [الدسولي: ٣٨٨/٣]

إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بفرد آخر يتمثل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في بحثتها ونضارتها وما يتعقبها من ال�لاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضراً، ثم يبيس فيطيره الرياح كأن لم يكن، ولا حاجة إلى تقدير كالنبات يتكلف شديد الخضراء كمثل ماء؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف، مجموع الكلام الحال واعتبارها مستغنٍ عن هذا التقدير، ومن زعم أن التقدير "كمثل ماء" وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به، بناء على أنه مخدوف، فقد سها سهوا بينا؛ لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظاً، وقد يكون مخدوفاً على ما صرخ به في "الإيضاح" ...

بالماء: أي حتى يكون مما يلي الكاف المشبه به لفظاً. [الدسوقي: ٣٨٨/٣] **ولا بفرد آخر:** بحيث يقال: إن الأصل **نبات ماء** حتى يكون مما يلي الكاف المشبه به تقديراً. (الدسوقي) **يتمثل تقديره:** لأن تكلف التقدير إنما يرتكب لمحب، بحيث وجد في الكلام ما يعني عنه فلا يقدر، ومنها الحالة المفهومة من مجموع اللفظ أغنت عن التقدير، وهي كون النبات بعد نزول الماء من السماء شديد الأخضرار والتضارة إلخ ووجه الشبه وجود التلف والهلاك بأثر الإعجاب والاستحسان والاتفاع، فالعامل ينبغي له أن لا يغتر بما كان هذا حاله. (المواهب)

بحال النبات: أي صفتة، ولا شك أنه غير وال للكاف لفظاً ولا تقديراً، قوله: "أحضر" حال من "النبات"، قوله: "ثم يبيس" "تفسير لـ هشيمًا" في الآية، قوله: "فيطيره" "تفسير لـ تذروه" فيها. (الدسوقي) **ولا حاجة:** أي حتى يكون المشبه به واليا يعني متصلة للكاف تقديراً. (الدسوقي والتجريد) **مضمون الكلام:** أي مجموع الكلام، وهو النبات الناشئ من الماء والأخضراره، ثم يوسيته، ثم تطير الرياح له. (الدسوقي)

مستغنٌ: أي لفهمها من ذلك المضمون، فوجود التقدير وعدمه سيان. (الدسوقي) **وأن هذا:** يعني أن المشبه به هو "مثل الماء" والوالي للكاف نفس الماء، والحاصل: أن هذا الزاعم فهم أن المراد يقول المصنف: "والاصل في الكاف ونحوه أن يليه المشبه به" أي في اللفظ، قوله: "وقد يليه غيره" أي في اللفظ، وإن كان واليا له في التقدير، وجعل الآية من هذا القبيل فقدر فيها "مثل" وجعله المشبه به، وحيثُ فهو وال للكاف في التقدير لا في اللفظ. (الدسوقي)

فقد سها: أي من وجهين: الأول: أنا لانسلم أن المشبه به "مثل الماء وصفته"، بل مثل النبات الناشئ من الماء، والثاني: أتنا إذا سلمنا أن المشبه به "مثل الماء" كما قال هذا الزاعم، فلا نسلم أن الكاف في هذه الآية قد ولها غير المشبه به، بل الوالي لها على كلامه هو المشبه به، لأن المقدر عندهم كالملفوظ، وحيثُ فالمشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظاً وقد يكون مقدراً، والشارح قد اقتصر في بيان السهو على الوجه الثاني. [الدسوقي: ٣٨٩/٣]

وقد يذكر فعل ينبي عنه أي عن التشبيه، كما في "علمت زيداً أسدًا" إن قرب التشبيه
وادعى كمال المشابهة؛ لما في "علمت" من معنى التحقيق، وحسبت زيداً أسدًا إن بعد
التقى
التشبيه بأدبي بعيد؛ لما في الحسبان من الإشعار بعدم التتحقق والتيقن، وفي كون مثل هذه
الأفعال منبئاً عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر أن الفعل ينبي عن حال التشبيه في القرب
دون نفس التشبيه
علم وحسبت
والبعد، والغرض منه أي من التشبيه في الأغلب يعود إلى المشبه، وهو أي الغرض العائد إلى
الاستعمال
المشبه **بيان إمكانه** أي المشبه، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه،

فعل ينبي عنه: أي يدل على التشبيه من غير ذكر أداته، فيكون الفعل قائماً مقامها، والمراد فعل غير الأفعال المضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه كالأفعال المشتقة من المماثلة والمشابهة. [الدسوقي: ٣٨٩/٣] **وادعى:** عطف تفسير على قوله: "قرب"، والمراد ادعى على وجه التيقن. (الدسوقي) **إن بعد:** أريد إفاده بعده وضعفه بأن تكون مشابهة المشبه للمشبه به ضعيفة؛ لكون وجه الشبه خفياً عن الإدراك. [الدسوقي: ٣٩٠/٣] **بعدم التحقق:** لأن الحسبان إنما يدل على الظن والرجحان دون التتحقق والتيقن. (الدسوقي)

وفي كون إلخ: هذا اعتراض وارد على قول المصنف: "وقد يذكر فعل ينبي عنه" حاصله: أنا لانسلم أن "علمت" في "علمت زيداً أسدًا" و"حسبت" في "حسبت زيداً أسدًا" ينبي عن التشبيه؛ للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه، بل المنبي عنه عدم صحة الحمل؛ لأننا نخرب أن الأسد لا يصح حمله على زيد، وأنه إنما يكون على تقدير إراده التشبيه، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، كما في قولنا: زيد أسد. (الدسوقي بتوضيح)

والأظهر: إنما قال ذلك؛ لأنه يمكن أن يجاب عن المصنف بأن في كلامه حذف مضاد أي ينبي عن حال التشبيه، كما هو المبادر من قولنا: إنما فلان عن فلان، فإن المبادر منه أنه أظهر حالاً من أحواله، لا أنه أفاد تصوره. (الدسوقي والتجريد) **في الأغلب:** أي أغلب الاستعمال، وإنما قال ذلك؛ لأنه سيأتي من أن الغرض قد يعود إلى المشبه به، فإن قلت: فيما سيأتي ما يدل على أنه قليل، قوله: "في الأغلب" يدل على أنه غالب، قلت: القلة بالإضافة لا تنافي الغلبة. [التجريد: ٣٢٨]

إلى المشبه: يعني الغرض في أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه؛ لأن التشبيه مبنزلة القياس في اثناء شيء على آخر، والمشبه كالمقيس، ولذا كان عوده إليه أغلب. **بيان إمكانه:** [أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه، فالاقتصر على بيان الإمكان من ضيق البيان. (التجريد)] وذلك إذا ادعى حالة غريبة خاف أن يخالف فيها بادعاء استحالته، فيشبهها بحالة مسلمة الإمكان، فيسلم لذلك إمكان المدعى؛ إذ لو استحال ما شبه به، وعدم استحالته مسلم. (ملخصاً)
امتناعه: أي امتناعه الوقوعي من أجل غرابةه، فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته. [الدسوقي: ٣٩٥/٣]

كما في قوله:
المعنى

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

مجلة حالية بحسب الأصل

فإنه لما ادعى أن المدوح قد فاق الناس حتى صار أصلاً برأسه وجنسه بنفسه، وكان
الشاعر ماذكر في الظاهر كالممتنع احتاج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال
المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي
لا توجد في الدم، وهذا التشبيه ضمني، وممكن عنه لا صريح، أو حالة عطف على
إمكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أيّ وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب
بآخر في السواد، إذا علم السامع لون المشبه به دون لون المشبه، أو مقدارها أي بيان
كميتها أو في غيره مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيهه أي في تشبيه
الثوب الأسود بالغراب في شدته أي شدة السواد، أو تقريرها مرفوع

فإن المسك: ليس جواباً للشرط الذي هو قوله: "فإن تفق الأنام" لعدم الارتباط المعنى، وإنما هو علة الجواب
المحذوف المقابل هي مقامه، تقديره فلا استبعاد فيه. [الدسوقي: ٣٩٥/٣، التحرير: ٣٢٩] **[فإن]:** هذا علة لصحة
التمثيل باليت؛ لكون الغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه. (الدسوقي) **شبه إلخ:** أي الهيئة المأخوذة من فوقان
المدوح جميع الناس، حتى صار كأنه أصل برأسه قوله: بحال المسك، أي بالهيئة المأخوذة من فوقانه لجميع الدماء التي
في الغزال، فهو من تشبيه المركب. [الدسوقي: ٣٩٦/٣]

ضمني: أي مدلول عليه باللازم؛ لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه، أعني التفوق على الأمثال، وأراد
الملزم وهو التشبيه. [الدسوقي: ٣٩٧/٣] **على أي وصف:** أي هل هو متصل بالبياض أو السواد أو الحمرة مثلاً،
وهو متعلق بـ"بيان" أي بيان حاله بجواب أنه على أي وصف. (الدسوقي) **كما في تشبيه:** صلاة الله تعالى على
سيدنا إبراهيم عليه السلام كالأنموذج الذي عرفت حاله، فيكون هذا التشبيه لبيان الحال لا لبيان المقدار، وهذا التشبيه إنما
يقتضي كون المشبه به أعرف لا كونه أتم وأقوى، وسيأتي في بيان الشرح. (ملخص)

أو مقدارها: أي إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه، وإنما ترك هذا القيد لظهوره مما ذكره أولاً. (الدسوقي)
مرفوع: أي لا مجرور عطفاً على مدخل "البيان" وهو الإمكان، لأن التقرير أخص من مطلق البيان؛ إذ هو بيان على
وجه التمكّن، فلو جر لكان المعنى: أو بيان البيان الخاص، ولا يخفى ما في ذلك من العجرفة. [الدسوقي: ٣٩٨/٣]

عطفا على "بيان إمكانه" أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وقوية شأنه، **كما في**
تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل من يرقم على الماء، فإنك تحد فيه من تقرير عدم
الفائدة وقوية شأنه ما لا تحد في غيره؛ لأن الفكر بالحسينيات أتم منه بالعقليات؛ لتقدّم
الحسينيات وفرط إلف النفس بها، وهذه الأغراض الأربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في
المشبه به أتم، وهو به أشهر أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف، فظاهر
العبارة أن كلا من الأربعة تقتضي الأئمية والأشهرية، لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان
الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في
الثاني، وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأئمية، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار
المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه، وأما تقرير الحال فيقتضي
الأمرين جميعاً؛ لأن النفس إلى الأئم الأشهر أميل، فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية أجدر
وأليق، أو تزيينه مرفوع عطفا على "بيان إمكانه" أي تزيين المشبه في عين السامع،

كما في: وذلك كأن يقال: "فلان في سعيه كالرقم على الماء" بجماع عدم حصول الفائدة في كل، فهذا التشبيه قرر وثبت حال "فلان"، وهو عدم الفائدة في ذهن السامع. [الدسوقي: ٣٩٨/٣] **لتقدم الحسينيات**: علة للأئمية أي لتقدّم الحسينيات في الحصول عند النفس على العقليات. [الدسوقي: ٣٩٩/٣] **الأربعة**: أي بيان الإمكان وال الحال والمقدار والتقرير. (الدسوقي) **فظاهر العبارة إلخ**: ويمكن الجواب بأن المراد أن جموع الأغراض الأربعة يقتضي الأمرين ويرتكب التوزيع، فترجع الأشهرية لما يقتضيها وهو الجميع، وترجع الأئمية لما يقتضيها وهو التقرير، وليس المراد أن كل واحد من الأغراض الأربعة تقتضي الأئمية والأشهرية معاً، كما هو مبني الاعتراض. [الدسوقي: ٤٠٠/٣]

على حد إلخ: أي نهاية مقدار المشبه يعني يكون مساوياً للمشبه في وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص، ولو قال الشارح: "على حد إلخ وأن يكون أشهر" لكان أحسن، ليتضاعف به قوله: "ليتعين مقدار المشبه" كل الاتضاح، ولি�وافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده. (الدسوقي) **أو تزيينه**: أي جعله ذا زينة بأن يصوّره للسامع بما يزيّنه ويحسنه، فيتخيل السامع حيثئذٍ حسن المشبه، فإذا تخيله كذلك كان ذلك داعياً لرغبتـه فيه. [الدسوقي: ٤٠٢/٣]

مرفوع: أي لا مجرور عطفا على "إمكانه". (الدسوقي)

كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي أو تشويهه أي تقييده كما في تشبيه وجه مجدور الذي عليه آثار الحدرى
بسلاحة جامدة قد نقرتها الديكة جمع ديك، أو استطرافه أي عد المشبه طريفاً حدثاً
عذرة يابسة نقبتها بالملقار
بديعاً كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه، أي إنما
استطراف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه في صورة الممتنع عادة، وإن كان ممكناً
مع كونه مبتداً
عقلاء، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب، وللاستطراف وجه آخر غير
الإبراز في صورة الممتنع عادة، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن، إما
مطلقاً كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد،

مقلة الظبي: أي التي سوادها مستحسن طبعاً، فصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الأصمعي: أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسود بعد الموت، وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها. [التجريد: ٣٣٠]
تقبيحه: أي تقييع المشبه في عين السامع؛ لأجل أن ينفر المخاطب عنه. [الدسوقي: ٤٠٢/٣] **جمر موقد:** في القاموس: الجمر النار الموقدة، وحيثئذ فلا حاجة إلى قوله: موقدة، والمراد تشبيه فحم سرت فيه النار سرياناً يتوهם منه الاستطراب كاضطراب الموج. [الدسوقي: ٤٠٣/٣]

بحر من المسك: أي الذائب، وقوله: "موجه الذهب" أي الذائب، وإنما قلنا: المسك الذائب والذهب الذائب؛ لأن البحر لا يتصور بصورة الجامد، ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط شيء أسود. (الدسوقي) **في صورة الممتنع:** وهو البحر من المسك الذي موجه الذهب، وما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً تافهاً مختصرأً أظهر في صورة شيء رفيع ممتنع عادة. (الدسوقي والتجريد)

مكنا عقلاً: بأن يندوب المسك مع كثرته جداً حتى يعد بحراً، ويندوب الذهب ويكون موجاً له. (الدسوقي)
وللاستطراف: أي المطلق، لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور، ولذا لم يأت بالضمير؛ لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف في المثال المذكور، والحاصل: أن الاستطراف من حيث هو له وجهاً: الأول إبراز المشبه في صورة الممتنع في الخارج، والثاني إبرازه في صورة النادر الحضور في الذهن، وهو مفهومان مختلفان، والثاني أعم فيلزم من كون شيء ممتنع الحصول في الخارج ندرة حضوره في الذهن دون العكس، فكلما أبرز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف. [الدسوقي: ٤٠٤/٣]

إما مطلقاً: أي ندوراً مطلقاً من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الذهن، أي عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه. (الدسوقي) **كما مر:** منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهة: إبرازه في صورة الممتنع، وإبرازه في صورة النادر الحضور؛ إذ لا منافاة بينهما، كما لا يخفى. (التجريد)

وإما عند حضور المشبه كما في قوله: **ولازورديه يعني البنفسج تزهو** قال الجوهري في "الصحاح": زهي الرجل فهو مزهو، إذا تكبر، وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد: زها يزهو زها بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعني الأزهار والشقائق الحمر **كأنها**
أي العناية لا حوزء بوزن سفرجل تكبر شقائق النعمان جمع ياقوت جمع أحمر الازورد
فوق قامات ضعفن بها أوائل النار في أطراف الكبريت، فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج، فيستطرف بمشاهدة عنق بين صورتين متباudتين، وقد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به،

وإما عند: أي وإما أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقاً؛ لكون المشبه به مشاهداً معتاداً، لكن مواطنه غير مواطن المشبه؛ لكون كل منهما من واد غير وادي الآخر، فيبعد حضور أحدهما في الذهن عند حضور الآخر. [الدسوقي: ٤٠٤/٣] **حضور المشبه**: أي لندرة استحضار المشبه به حال استحضار المشبه، فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن، إنما يندر حضورها عند حضور صور البنفسج، فإذا أحضر مع صحة التشبيه استطرف. [العروس: ٤٠٤/٣]

ولازوردية: الواو واو "رب"، ولا" جزء من الكلمة ليس بنافية، وهو بكسر الراء المعجمة، وقيل: بالفتح والواو مفتوح والراء ساكنة، واللازوردية صفة لمحذف، أي رب أزهار من البنفسج لازوردية، نسبها الشاعر للحجر المعروف باللازورد؛ لكونها على لونه فهي نسبة تشبيهية. [الدسوقي: ٤٠٥/٣] **قال الجوهري**: أشار بهذا إلى أن "زهي" من الأفعال الملزمة للبناء للمفعول، وإن كان المعنى للبناء للفاعل، فيقال: زهي الرجل، كما يقال: جن الرجل. (الدسوقي)
لغة أخرى: حاصلها: أنه يجوز استعمال "زها" مبنياً للفاعل لفظاً، وما في البيت وارد على هذه اللغة، إذ لو كان وارداً على اللغة الأولى لقول: "ترهى" بضم أوله وفتح ثالثه، إذ هو مضارع "زهي" المبني للمجهول. (الدسوقي)
على حمر اليواقيت: صلة لـ"ترهو" من إضافة الصفة للموصوف. (الدسوقي) **والشقائق الحمر**: أشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر كالورد والشقائق، والمعنى أنها تزهو تكبر على الأزهار الحمر الشبيهة بالليواقيت الحمر. (الدسوقي) **ضعفن بها**: أي ضعفن عن تحملها؛ لأن ساقها في غاية الضعف واللين. (الدسوقي)
أوائل النار: خبر، كأنها أي النار المتصلة بال الكبريت التي تضرب إلى الزرقة لا الشعلة المرتفعة، وإنما قيد بـ"أوائل"؛ لأن النار متى طال مقامها في الكبريت واشتعلت احمرت وصفت وزال زرقتها. (الدسوقي) **لكن يندر**: لأن الإنسان إذا خطط البنفسج بيده لا تخطر بيده النار، لا سيما في أطراف الكبريت؛ لما بينهما من غاية البعد. [الدسوقي: ٤٠٦/٣]
متباudتين: وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت.

وهو ضربان: أحدهما **إيهام** أنه أتم من المشبه في وجه الشبه، وذلك في تشبيه المقلوب وهو الكثير الشائع الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل **كتقوله**: وبدا الصباح **كأن** محمد بن وهيب ظهر الصبح في نفس الأمر غرّته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، استعيرت لبياض الصبح، **وجه الخليفة** حين يمتدح، فإنه **قصد إيهام** أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء، وفي قوله: "حين يمتدح" دلالة على اتصف المدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند **هو هارون الرشيد** الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم، حيث يتصرف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح، **والضرب الثاني** من الغرض العائد إلى المشبه به بيان الاهتمام به أي المشبه به **كتتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف**، متعلق بـ"تشبيه" إضافة المصدر للفاعل معنده ويسمى هذا التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض **إظهار المطلوب**، هذا أي الذي ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به إنما يكون **إذا أريد إلحاق الناقص** بيان الاهتمام في وجه الشبه **حقيقة** كما في الغرض العائد، أو ادعاء **كما في الغرض العائد**

إيهام: أي إيقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه مع أنه ليس كذلك في الواقع.
[الدسوقي: ٤٠٧/٣] **فانه قصد**: أي قصد بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبها به؛ لأن جعله مشبها به يوهم أنه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيده التشبيه بالإصالة من كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه. **[الدسوقي: ٤٠٨/٣]**

حيث: حاصل ما ذكره الشارح: أن تقييد الشاعر إشراق وجه المدوح على وجه يقتضي أكمليته على الصباح بحين الامتداح يدل على معرفته لحق المادح وعلى كرمه، وذلك لأن إشراق الوجه حال الامتداح يدل على شيئين: أحدهما قبول المدح، وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه، والثاني: كون المدوح كريما، فإنه لو كان ليه لعيس وجهه.
[الدسوقي: ٤٠٩/٣] **بالرغيف**: أي فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذي هو المناسب إلى تشبيهه بالرغيف يدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه بجوعه، وأنه لم يزل عن خاطره. **[الدسوقي: ٤١٠/٣]**
الغرض العائد: إلى المشبه به، وقد تقدم أن الغرض العائد إلى المشبه بيان إمكانه، أو حالة، أو مقداره، أو تقريره، أو تزيينه، أو تشويهه، أو استطرافه، والعائد إلى المشبه به إيهام أنه أتم أو بيان الاهتمام. **[الدسوقي: ٤١١/٣]**

إلى المشبه به **بالرائد** في وجه الشبه، **فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر من الأمور من غير قصد** إلى كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً، سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد، في أحدهما في الآخر فالأحسن ترك التشبيه **إلى الحكم بالتشابه** ليكون كل واحد من الشيئين مشبهاً ومشبهها ذهب إلى الحكم **به، احترازاً من ترجيح أحد المتساوين** في وجه الشبه، **كقوله:**

تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب
في الحمرة وقت حربانه حمرى
فوالله ما أدرى بالخمر أسبلت حفوبي الحقيقة **يقال:** أسبل الدمع والمطر،.....

بالرائد: متعلق بـ"الحاق"، ومراده بالرائد حقيقة أو ادعاء كما علم من وصفه الناقص. [الدسوقي: ٤١١/٣]
فإن أريد: يعني فإن لم يرد إلحاد الناقص بالكامل وأريد الجمع بين الشيئين إلخ. (الدسوقي) **في أمر:** أي سواء كان مفرداً أو مركباً حسياً أو عقلياً واحداً أو متعدداً. [الدسوقي: ٤١٢/٣] **من غير قصد:** أي بل قصد استواهُما في ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذي زاد به أحدهما على الآخر، إن كان في أحدهما زيادة في الواقع، إما لاقتضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوي، وإما لأن الغرض إفاده أصل الاشتراك فيلغى الزائد إن كان. (الدسوقي)

إلى الحكم: متعلق بمخدوف، حال من الفاعل، وكان الأولى للمصنف أن يقول: "إلى إفاده التشابة" ليدل على الحكم بالتشابه، لكنه يتنتمل قوله: "أ تشابة دمعي ومدامتي" بالاستفهام، فإن هذا لا حكم فيه، وينبغي أن يلحق بلفظ "التشابة" ما وزنه من التماثل والتشاكل والتتساوي والتضارع وكلاهما سواء، لا ما كان له فاعل ومفعول مثل "شابة وساوى وضارع"، فإن فيه إلحاد الناقص بالرائد. (الدسوقي) **ليكون:** أي في المعنى، وهذا علة للحكم بالتشابه. [الدسوقي: ٤١٣/٣] **احترازاً:** علة لترك التشبيه أو للأحسنة. [التجريدي: ٣٣٢] [الدسوقي]

المتساوين: أي بحسب القصد وإن لم يتتساويا في الواقع. (التجريدي) **كقوله:** أي قول أي إسحاق إبراهيم الصابري اليهودي، كان يحفظ القرآن حفظاً جيداً، ولم يشرح الله صدره للإسلام. (الدسوقي)

فو الله: أي ما أدرى أسبلت حفوبي بالخمر الحقيقي، وفي العبارة حذف "كنت شربت منه"؛ ليكون مقابلاً لقوله: "أ من عربت كنت أشرب، كما أن قوله: "أ من عربت كنت" إلخ فيه حذف، والأصل: "أ م أسبلت حفوبي بالدموع فكنت أشرب منه"؛ ليكون مقابلاً لقوله الأول: "أسبلت حفوبي بالخمر"، ففي البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر.

وحاصله: أنه لما رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمر شبيه للخمر في الحمرة أظهر احتلاطه عليه بأنه لا يدرى هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر أو كان يشرب من غيره فعيناه تسكب دمعاً، وهذا من تجاهل العارف؛ إذ هو يعلم قطعاً أنه يشرب حمراً وأن الذي تسكب عيناه دمع أحمر. (الدسوقي) **يقال:** الغرض من هذا بيان أن "أسبل" فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وحيثئذ فالباء في قوله: "بالخمر" للتعددية لا زائدة. [الدسوقي: ٤١٤/٣]

إذا هطل وأسبلت السماء، فالباء في قوله: "أبالخمر" للتعدية وليس بزائدة كما توهם سال كثيراً بالططر

بعضهم أم من عبرت كنت أشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى بالفتح الدمع وبالكسر الاعتبار في الحمرة

التشابه، ويجوز عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه أيضاً لأنهما وإن تساويا في وجه الشبه والمتشبه به هو وجه الشبه كما يجوز التشابه مقابل لقوله: فالأنحسن

وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما متشبهها والأخر متشبهها به لغرض من الأغراض وبسبب من الأسباب، مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه،

كتشبته غرة الفرس بالصبح وعكسه أي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور

منير في مظلم أكثر منه أي من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة كالغرفة والباب للصبح كالليل والفرس متعلق بـ "أريد"

الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلاؤ ونحو ذلك؛ إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة المبالغة شدة اللمعان الاتساع

مشبها والصبح مشبها به، وهو أي التشبيه باعتبار الطرفين المشبه والمتشبه به أربعة أقسام؛ إفراداً وتركيباً

كما توهם بعضهم: فيه أنه ورد استعماله متعدياً بنفسه واستعماله لازماً، ففي القاموس: أسبل الدمع بمعنى أرسله، وفي الصحاح: أسبل الدمع بمعنى هطل، فعلى الأول الباء الواقعة في حيزه زائدة، وعلى الثاني للتعدية، فجعل الشارح الزيادة وهماً وهم منه. [الدسوقي: ٤١٤/٣] **ويجوز**: الجواز مستفاد من قوله: فالأنحسن، وكأنه تعرض له؛ ليوضحه بالتمثيل.

[التجريد: ٣٣٢] **وإن تساوياً**: أن وجه الشبه إن كان مساوياً في اثنين، فالأنحسن التشابه، والتشبيه خلاف الأصل، وإن كان متفاوتاً، فإن لم يقصد التفاوت حاز التشابه وإن قصد التفاوت تعين التشبيه. [العروس: ٤١٥/٣]

كتشبته: يعني فيما يقتضي الحال تقديمها وجعلها مشبهاً؛ لكون الكلام انحر إليها أو للاهتمام بها. [الدسوقي: ٤١٥/٣]

وعكسه: يعني تشبيه الصبح بالغرة بمثل ما ذكر من كون الكلام انحر إليه أو للاهتمام به. [الدسوقي: ٤١٦/٣]

متى أريد: راجع لقوله: كتبته غرة الفرس بالصبح وعكسه، والحاصل: أنه متى قصد أن وجه إفادة الشبه ما ذكره حاز أن تشبه الغرة بالصبح والصبح بالغرة. (الدسوقي) **من غير قصد**: بل إنما قصد المتكلم مجرد إفادة ظهور منير في مظلم أكثر منه مع ملاحظة التساوي. (الدسوقي) **إذ لو قصد**: يعني لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح؛ لأجل المبالغة في الضياء والتلاؤ لا لأجل إفادة ظهور منير في مظلم، فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه، ويتعين جعل الغرة مشبهاً والصبح مشبهاً به. (الدسوقي)

قصد ذلك: ولم يرد قلب التشبيه لوجب جعل الغرة مشبهاً إيجاداً؛ إذ لو أريد القلب وجوب العكس، ولو صرحت بذلك لكن أوضح. (التجريد) **وهو**: لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه، وهو إما باعتبار الطرفين أو الوجه أو الأداة أو الغرض، وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب. [الدسوقي: ٤١٧/٣]

لأنه إما تشبيه مفرد بمفرد، وهم أي المفردان غير مقيددين كتشبيه الخ بالورد، أو مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل: هو كالراقم على الماء، فالمتشبه هو مقيد له دخل في التشبيه يقيد له دخل في التشبيه فائدة الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمتشبه به هو الرقم المقيد بكون رقمه على الماء؛ لأن وجه المتشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقف على وجه الشبه المذكور اعتبار هذين القيدتين، أو مختلفان أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله: ابن معن أو أبي الحسن

والشمس كالمرأة في كف الأشل

حال من السابق

فالمتشبه به أعني المرأة مقيد بكونه في كف الأشل بخلاف المتشبه أعني الشمس، وعكسه أي تشبيه المرأة في كف الأشل بالشمس، فالمتشبه مقيد دون المتشبه به، وإما تشبيه على عكس الأول الثاني مركب بمركب بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامنت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً، كما في بيت بشار:

صارت
كأن مثار النقع فوق رؤوسنا

وهما: أي الحال أهـما غير مقيدـين بمحـرر أو إضافـة أو مفعـول أو وصفـ أو حالـ أو غير ذلكـ ما يـكون له تـعلقـ بوجهـ الشـبهـ، فـما يـذكرـ منـ الـقيـودـ لأـحدـ الـطـرفـينـ لـكـنـ لاـ تـعلـقـ لـهـ بـوجـهـ الشـبهـ لـأـيـكـونـ الـطـرفـ فـيـ مـقـيـداـ. [الـدـسوـقـيـ: ٤١٧]

لأنـ: عـلـةـ لـكـونـ كـلـ مـنـ الـطـرفـينـ مـقـيـداـ، وـالـأـوـلـيـ أـنـ يـقـالـ: "الـاسـتوـاءـ" بـدـلـ التـسـوـيـةـ؛ لـأـنـ التـسـوـيـةـ وـصـفـ لـلـفـاعـلـ لـلـطـرفـينـ. [الـدـسوـقـيـ: ٤١٩/٣] **أـعـنـيـ الشـمـسـ:** أيـ فإـنهـ لـأـقـيـدـ فـيـهـ، فـإـنـ قـلـتـ: المـشـبـهـ هـوـ الشـمـسـ لـأـ مـطـلـقاـ بـلـ حـالـ حـرـكـتهاـ فـيـكـونـ مـقـيـداـ، قـلـتـ: الـحـرـكـةـ لـمـاـ كـانـ لـازـمـةـ لـلـشـمـسـ غـيرـ مـنـفـكـةـ عـنـهـ أـبـداـ كـانـ كـأـنـاـ جـزـءـ مـنـ مـفـهـومـهـاـ، وـلـيـسـ بـقـيـدـ خـارـجـ. [الـدـسوـقـيـ: ٤٢٠/٣]

وـعـكـسـهـ: عـطـفـ عـلـىـ "قولـهـ": فـيـ "كـفـهـ". (الـدـسوـقـيـ) **بيـتـ بـشـارـ:** الإـضـافـةـ لـلـعـهـدـ أـشـيـرـ هـاـ لـمـاـ تـقـدـمـ. [الـدـسوـقـيـ: ٤٢١/٣]

كـانـ مـثـارـ: بـدـلـ مـنـ بـيـتـ بـشـارـ، فـقـدـ شـبـهـ الـهـيـةـ الـمـتـرـعـةـ مـنـ السـيـوفـ الـمـسـلـوـةـ المـقـاتـلـ هـاـ مـعـ انـقـادـ الغـارـ فـوـقـ رـؤـوسـهـمـ بـالـهـيـةـ الـمـتـرـعـةـ مـنـ النـحـومـ وـتسـاقـطـهـاـ فـيـ اللـيلـ إـلـىـ جـهـاتـ مـتـعـدـدةـ. (الـدـسوـقـيـ)

فـوـقـ رـؤـوسـنـاـ: قالـ المـصـنـفـ فـيـ "الـإـضـاحـ": وهذاـ القـسـمـ ضـرـبـانـ، الـأـوـلـ: ماـ يـصـحـ تـشـبـهـ كـلـ جـزـءـ مـنـ أـحـدـ طـرفـهـ بـمـاـ يـقـابـلـهـ مـنـ الـطـرفـ الـآـخـرـ، وـالـثـانـيـ: ماـ يـصـحـ تـشـبـهـ كـلـ جـزـءـ مـنـ أـحـدـ طـرفـهـ بـمـاـ يـقـابـلـهـ مـنـ الـآـخـرـ غـيرـ أـنـ المـقصـودـ يـتـغـيرـ، فـيـكـونـ بـيـتـ بـشـارـ مـنـ الـقـسـمـ الـثـانـيـ. [الـعـرـوـسـ: ٤٢١/٣]

على ما سبق تحقيقه، **وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق** - وهو مفرد - بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، وهو مركب من عدة أمور، والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل، فكثيراً ما يقع الالتباس، **وإما تشبيه مركب بمفرد كقوله: يا صاحبي! تقضيَا نظريِّكما في "الأساس"**: تقضيته أي بلغت أقصاه، أي اجتهدا في النظر وأبلغا أقصى نظريِّكما، **تريا وجوه الأرض كيف تصور** أي "تصور" فحذف "التاء"، يقال: صوره الله صورة حسنة فتصور، **تريا هارا مشمسا** ذا شمس لم يستره غيم، قد شابه أي خالطه **زهر الربى**، خصها لأنها أنضر أمر من التفصي بالذكر من غيرها **سحاب** وأشد خضررة، أو لأنها المقصود بالنظر، **فكأنما هو** أي ذلك النهار المشمس الموصوف **مقمر**، أي ليل ذو قمر؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس،.....

والفرق: أي التمييز بين المفرد المقيد والمركب في التركيب المخصوص، أي بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب، وليس المراد الفرق من حيث التصور بسهولة؛ لأن المركب هيئه متعددة، والمفرد المقيد ما كان مقيداً بقيده، ففي المركب يكون المقصود بالذات الهيئة، والأجزاء المتترع منها يكون تبعاً، بخلاف المقيد فإن أحد الأجزاء مقصود بالذات والباقي بالتبع، والحاصل: أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللغطي؛ لاستواه فيما غالباً، وإنما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والأجزاء تبع، أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء والربطُ بغيره تبع، ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القرىحة. [الدسوقي: ٤٢٢/٣]

ك قوله: أي تمام في مدح المعنوم. في **الأساس**: إشارة إلى أنه يتعدى بنفسه. [الدسوقي: ٤٢٤/٣]
اجتهدا: إشارة إلى أن التفصي يدل على التتكلف. (**الدسوقي**) **تريا وجوه**: من رؤية البصر مجرزوم، جواب للأمر، و"وجوه الأرض" الأماكن البدائية منها كالوجه، وتقدير الكلام: فإذا تقضيتما في نظريِّكما تريا إلخ. (**الدسوقي**) **كيف تصور:** مقوله لقول محنوف، أي قائلين تعجبوا: كيف تصور؟ أي كيف تبدو صورتها أو كيف تصير صورتها حسنة بأزهار الرياح، فهو من الصورة لا من التصور، وهو بفتح التاء لا بضمها؛ لأنه لازم فلا يبني للمجهول إلا بصلة ولا صلة هنا. (**الحواشي**)

تصور: فقبل الصورة وبدت صورته في الوجود. [الدسوقي: ٤٢٥/٣] **تريا هارا:** بدل من تريا أو عطف بيان. (**الدسوقي**) **زهر الربى:** الزهر بفتح الزاء والهاء وقد تسكن هاؤه، والربا جمع ربوة بضم أوله وفتحه: المكان المرتفع. (**الدسوقي**) **لأن الأزهار:** دليل واضح على أن المراد بالزهر النبات مطلقاً، أطلق عليه زهراً مجازاً. (**الدسوقي**)

حتى صار يضرب إلى السواد، فالمتشبه مركب والمتشبه به مفرد وهو المقر، **وأيضاً**
يعيل
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين، وهو أنه **إن تعدد طرفاً فهو إما ملفوف** وهو أن
يؤتي أولاً بالمشبهات على طريق العطف أو غيره، ثم بالمشبه بها كذلك، **كقوله في**
كما في البيت الآتي
على طريق العطف وغيره أمرى القيس
صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور: **كأن قلوب الطير رطباً بعضها ويابساً بعضها**
مشبه آخر
الي صادها العقاب
لدى وكرها العناب والخشف هو أرداً التمر البالي،
مشبه به الثاني
مشبه به الثالث
صفة الخسف

فالتشبيه: وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الري، أي الهيئة المنتزعة من ذلك مركب. [الدسوقي: ٤٢٥/٣]
وهو المقر: أي الليل المقر، ولا يخلو التمثيل لتشبيه المركب بالمفرد بهذا المثل عن تسامح؛ لأن قوله: "مقر" بتقدير
 ليل مقر حينئذ، ففي المشبه به تعدد وشائبة تركيب، والجواب: أن الوصف والإضافة لا تمنع الإفراد؛ لما سبق أن المراد
 بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة أشياء، والمتشبه به هنا ليس كذلك، بل مفرد مقيد، فلا تسامح. (الدسوقي)
وأيضاً: أي ونعود أيضاً إلى تقسيم آخر لمطلق التشبيه، وهذا التشبيه لا يناسب التقسيمات الأخرى؛ لأنها كانت تقسيمات
 لتشبيه واحد، وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة؛ إذ يتعدد طرفاً تشبيه واحد، فلا معنى بجعله قسيماً له، وأيضاً هذه الأمور
 المنقسم إليها التشبيه - أعني اللف والتفرق والجمع والتسوية - الأقرب فيها أنها من البديع، وكأن وجه التعرض لها
 وسياقها في التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها - وهو الملفوف - يشبه تشبيه المركب بالمركب، وبعضها - وهو
 التسوية - يشبه تشبيه المركب بالمفرد، وبعضها - وهو الجمع - يشبه تشبيه المفرد بالمركب. [الدسوقي: ٤٢٦/٣]

للتشبيه: أعلم أن في تسمية هذا القسم "تشبيهاً تعدد طرفاً" نظر؛ لأن هذه تشبيهات متعددة لا تشبيه واحد متعدد
 الأطراف. [العروس: ٤٢٦/٣] **باعتبار الطرفين**: باعتبار وجود التعدد فيما أو في أحد هما. (الدسوقي)
إن تعدد: أي تعدد كل من الطرفين المشبه والمتشبه به بحيث صارت تشبيهات لا تشبيهاً واحداً.
 (الدسوقي) **ملفوظ**: للف المشبهات فيه وضمنها. (الدسوقي) **بالمتشبهات**: أراد بالجمع ما فوق الواحد.
 (الدسوقي) **أو غيره**: كأنه أراد به مثل قولنا: كالقمرین زید وعمرو، إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس
 والأخر بالقمر بقرينة. [التجريد: ٣٣٤]

رطباً: "رطباً ويابساً" حالان من القلوب، والعامل فيها "كأن"، والرطوبة واليبرة لما كانتا لا تجتمعان في محل واحد علم
 أن كل واحد منها وصف لغير ما ثبت له الآخر، فلزم كونهما حالين على التوزيع. [الدسوقي: ٤٢٧/٣]
لدى وكرها: أي وكر العقاب، والوكر: عش الطائر وإن لم يكن فيه. (الدسوقي) **العناب**: كـ"رمآن"، هذا هو الأول من
 المشبه بهما، وهو المقابل للقلب الرطب؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل، و"الخشف" بزنة فرس هو الثاني من المشبه بهما،
 وهو المقابل للقلب اليابس؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل، و"البالي" تأكيد؛ لأنه وصف كاشف. (الدسوقي)

شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي؛ إذ

ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أولاً المشبهين،
ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أولاً المشبهين،
بستحسنها النون

ثم المشبه بهما على الترتيب، أو **مفروق** وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر
العناب والحفش

قوله: النشر الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير وأطراف الأكف وروي أطراف
المسك الأصابع

البنان عنم هو شجر أحمر لين، وإن تعدد طرفه الأول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه
المتشبه به

التسوية قوله:

رشيد الدين الوطواط

صدغ الحبيب وحال

في السواد

وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الأول فتشبيه الجمع قوله:
المتشبه بالجذري

بات نديعا لي حتى الصباح أعيد بجدول مكان الوشاح
لين البدن

إذ ليس: تعليل مخدوف، أي وليس هذا من المركب المتعدد؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يقصد ذكره، ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالي هيئة حق يكون من تشبيه المركب. [الدسولي: ٤٢٨/٣]

أو مفروق: أي أو تشبيه مفروق، سمي مفروقاً؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بما وفرق بين المشبهات بما بالمشبهات. (الدسولي) **والوجه:** أي وجوههن دنانير، أي كالدنانير في الاستدارة والاستئارة مع مخالطة الصفرة؛ لأن الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء، و"الدنانير" في البيت مصروفة للضرورة. [الدسولي: ٤٢٩/٣]

نعم: أي كـ"نعم" يقرأ بالسكون؛ لأن روبي القصيدة ساكن، والحاصل: أن في هذا البيت ثلاثة تشبيهات، كل منها مستقل بنفسه؛ لأنه شبه نشرهن برائحة المسك، ووجوههن بالدنانير، وأطراف الأكف أي الأصابع بالعنم الذي هو شجر لين الأغصان أحمر يشبه أصابع الجواري المحضرية. (الدسولي) **فتحبيه التسوية:** لأن المتكلم سوى بين شيئاً أو أكثر في التشبيه. (الدسولي) **صدغ الحبيب:** بضم الصاد، وهو ما بين الأذن والعين، وبطريق على الشعر المتدل من رأسه على هذا الموضع، وهو المراد هنا. (الدسولي)

فتحبيه الجمع: سمي به لما فيه من جمع الأمور المتعددة في تشبيه أمر واحد. (الحوashi) **بات نديعا:** الندم هو المنادم حالة شرب الخمر، لكن المراد هنا المؤنس بالليل، وأعيد اسم "بات"， و"نديعا" خبره المقدم، قوله: "جدول مكان الوشاح" بإضافة جدول إلى ما بعده، والمجدول في الأصل المطوي، أي ضامر الخاضرين والبطن؛ لأن ذلك موضع الوشاح، والوشاح: جلد عريض يرصع بالجواهر ونحوها، يشد في الوسط أو يجعل على المنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن للتزيين. [الدسولي: ٤٣٠/٣]

كأنما يسم ذلك الأغيد أي الناعم البدن عن لولو منضد منظم أو برد هو حب الغمام
يكشف عن ثغر كلولو في الخطيب

أو أقاح جمع أقحوان وهو ورد له نور، شبه ثغره بثلاثة أشياء، وباعتبار وجهه عطف
على قوله: "باعتبار الطرفين"، إما تمثيل وهو ما أي التشبيه الذي وجهه وصف متزوج
من متعدد أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الشريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف
وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وغير ذلك، وقيده أي المتزوج من متعدد
السكاكين بكونه غير حقيقي، حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي
وكان متزوجا من عدة أمور خص باسم التمثيل،
الوصف المتزوج من متعدد

شـهـةـ ثـغـرـهـ: أي أسنانه بثلاثة أشياء، إلا أنه أورد كلمة "أو" تبيها على أن كلاً مشبه به على حدة، وكلمة "أو" للتسوية لا للإيهام حتى يرد أنه ينبغي الواو. [التجريدي: ٣٣٥] **وباعتبار وجهه:** يعني باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الأول: تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل، والثاني: تقسيمه إلى مجمل ومفصل، والثالث: تقسيمه إلى قريب وبعيد. [الدسوقي: ٤٣٢/٣]

اما تمثيل: لا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه؛ لأنه مشترك بين مطلق التشبيه، وأخص منه، وما هو نفس المقسم المعن الأعم، والقسم ما هو أخص، فلا إشكال. (التحرید) **أمرین أو أمرور:** فيه إشارة إلى نكتة اختيار متعدد دون أمرور. (الدسولي) **تشبيه الشريا:** اعلم أن وجه الشبه في كلها متذبذب من أمرور متعددة، حسي في بعضها وعقولي في بعضها، والطرفان في بعضها مفردان، وفي بعضها مركبان، وفي بعضها أحدهما مفرد والآخر

مركب، وقد مر من فصيحة. (عبد الحليم) **وسيبة مدار إبح**. بتأليل أبي شهادى توابه. (الدسوسى)
غير ذلك: كتشبيه المرأة في كف الأشل بالشمس. [الدسوسى: ٤٣٣/٣] **وقيده:** [وكان المصنف لا يرى هذا القيد، بل يكون عنده تمثيلا، سواء كان الوجه حقيقاً أو لا، فتشبيه مثل اليهود. مثل الحمار تمثيل عندهما؛ لأن وجهه وهو حرمان الانتفاع إلخ - أمر غير حقيقي؛ لأنه ليس له تقرر في ذات الموصوف، بل هو أمر تصوري منتزع من أمور متعددة، وقد مر. (العروس: ٤٣٢/٣)] الحال: أن التمثيل عند الجمهرة: هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركباً، سواء كان حسياً أو عقلياً أو اعتبارياً وهما، وقد تقدمت أمثلته مفصلاً، وذهب الشيخ إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسياً، والسكاكى إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسياً ولا عقلياً، فينحصر التمثيل عند في المركب الاعتباري الوهمي. (التجريدي)

غير حقيقي: أي غير متحقق حسًا ولا عقلاً، بل كان اعتبارياً وهماً، فيحصر التمثيل عنده في التشبيه الذي وجده مركب اعتباري وهماً، فالتمثيل عند السكاكي أخص منه بتفسير الجمهور. (الدسوقي)

كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار، فإن وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ والتعب في استصحابه، فهو وصف مركب من متعدد عائد إلى التوهم، **وإما** الاعتبار **غير تمثيل وهو بخلاف التمثيل**، يعني ما لا يكون وجهه متزعاً عن متعدد، عند الجمهور بل كان مفرداً **وعند السكاكي: ما لا يكون متزعاً من متعدد، أو لا يكون وهما واعتبارياً بل يكون** وإن كان وهما وإن كان متزعاً من متعدد **حقيقياً**، فتشبيه الشريا بالعنقود المنور **تمثيل** عند الجمهور دون السكاكي، **وأيضاً** تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه **إما محمل وهو ما لم يذكر وجهه**، فمنه أي فمن **المحمل ما هو ظاهر وجهه**، أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر **يفهمه كل أحد** من ذلك الوجه له مدخل في ذلك نحو: زيد كالأسد، ومنه: خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم في الشجاعة لا مطلقاً ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بني المهلب للحجاج،
وهو كعب بن معدان

ملا يكون: أي بأن كان مفرداً، قوله: أو لا يكون إلخ أي أو كان متزعاً من متعدد، لكنه ليس وهما ولا اعتبارياً، بل كان وصفاً حقيقياً بأن كان حسياً أو عقلياً. [الدسولي: ٤٣٤/٣] **تمثيل**: لأن وجه الشبه فيه متزعاً من متعدد حسي لا وهما، فيكون تمثيلاً على رأي الجمهور؛ لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقياً بخلاف السكاكي؛ لأن التمثيل عنده مشروط بكونه وهما غير حقيقي، فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور ولا عكس، فيبين المذهبين عموماً وخصوصاً مطلقاً باعتبار الصدق. (الدسولي)
إما محمل: ومقابله قوله الآتي: وإما مفصل، وما بينهما أقسام المحمل، قدم المحمل وإن كان ذيله طويلاً ومفهومه عدمياً؛ لرعاية الترتيب الطبيعي؛ لأن المحمل مقدم على المفصل، فلا يرد ما أورد. (الحواشي) **ما لم يذكر**: أي ولا يستتبعه؛ ولابد من هذا لما سيأتي أن المفصل منه ما لا يذكر وجهه استغناء عنه بذكر ما يستتبعه، فافهم. (الدسولي)
أو فمن الوجه: حاصل المقام: أن الضمير في "منه" إما راجع إلى "المحمل" كما صرحت أولاً، لكن في إسناد الظهور إليه تسامح؛ إذ المتصف بالظهور وجهه لا نفس التشبيه، وإما راجع إلى "الوجه" كما صرحت به ثانياً، فلا تسامح حينئذ في إسناد الظهور إليه، لكنه خروج عن سوق الكلام؛ لأن المقام مقام تقسيم التشبيه دون تقسيم الوجه، لكننا نقول: إن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه. (الحواشي)
في ذلك: أي في فهم غير المذكور أو في استعمال التشبيه. (الحواشي) **خفى**: لا يخفى أن المراد بالخفى الخفي في حد ذاته، فلا يخرجه عن الخفاء عروضاً ما يوجب ظهوره، كما في هذا الكلام، فإن وصف الحلقة أظهر وجه الشبه ولم يخرجه عن الخفي. [التجريدي: ٣٣٦] **ذكر الشيخ**: المقصود منه بيان ذلك البعض.

لما سأله عنهم، وذكر جار الله أنه قول الأنمارية فاطمة بنت الخرشب، وذلك أنها نسبة إلى أمّار قبيلة بدل من الأنمارية سب ذلك القول سُئلت عن بناتها: أيّهم أفضّل؟ فقالت: عمارة لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلم أيّهم أفضّلهم، هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرافها، أيّهم مُقدّم بالموت متناسبون في الشرف يمتنع تعين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضّل منه، كما أنها أي الحلقة المفرغة متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعين بعضها طرفا وبعضها وسطا؛ لكونها مفرغة مصمّمة الجوانب كالدائرة، وأيضا منه أي من المحمل، وقوله: "منه" دون أن يقول: "وأيضا إما كذا وإما كذا" إشعار بأن هذا من تقسيمات المحمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه، أي ومن المحمل ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين،
بحذف الكلمة "منه" المشبه والمشبه به

وذكر جار الله: لا تناقض بين ما ذكره وما ذكره الشيخ، بل هما يجتمعان على الصدق توارداً أو بطريق أحد المتأخر عن المتقدم. [التحرید: ٣٣٦] **عن بناتها:** أي الأربعه الذين رزقت بهم من زوجها زياد العبسي: وهو ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس. [الدسوقي: ٤٣٥/٣] **قالت عمارة:** لما ذكرت أولاً عمارة معتقدة أنه أفضّلهم، ثم ظهر لها أنه ليس أفضّل أضرّت عنه، وهكذا يقال فيما بعد. (الدسوقي)
المفرغة: هي التي أذيب أصلها من ذهب أو فضة أو نحـو ذلك، وأفرغت في القالب فلا يظهر لها طرف، بل تكون مصمّمة الجوانب أي لا انفراج فيها. [الدسوقي: ٤٣٦/٣] **كما أنها:** فوجه الشبه بينهما التناسـب الذي يمتنع معه التفاوت، إلا أنه في المشبه في الشرف وفي المشبه به في الصورة، ولا يخفى أن هذا الوجه لا يدركه إلا الخواص. (الخواشي)
وأيضا منه: هذا عطف على قوله: "منه ظاهر ومنه خفي" وفائدة ذكر "أيضا" إفادـة أنه استثنـاف تقسيـم للمحمل، وليس تقسيـما للخـفي؛ إذ ذكر الوصف المـشعر بوجه الشـبه أنسـب بالخـفي. [الدسوقي: ٤٣٧/٣]
إشعار: ويقوى هذا الإشعار تأثيرـ مقابل "إما محمل" عن قوله: و"أيضا منه"، فلو كان تقسيـما مطلقـ التشـبيـه لأخرـه عن قوله الآتي: "إما مفصل" الذي هو مقابلـ لقولـه: "إما محمل". (الدسوقي)
من تقسيـمات المـحمل: يعني تقسيـمه أولاً إلى ظـاهر وخفـي، وهذا تقسيـم ثـان لهـ، والحاصلـ أنه لو حـذفـ الكلـمة "أيضا" لـتوهمـ أنـ هذا تقسيـمـ للـخـفيـ، ولوـ حـذفـ الكلـمةـ "منـهـ" لـتوهمـ أنـهـ تقسيـمـ لـمـطلقـ التـشـبيـهـ، فـجـمعـ بينـهـماـ لـلـإـشـعارـ بأنـ هذاـ تقسيـمـ لـلمـحملـ لـلـخـفيـ وـلـمـطلقـ التـشـبيـهـ. (الدسوقي) **ما لمـ يـذـكـرـ:** إنـماـ قـدـمـ العـدـمـيـ عـلـىـ ماـ هـوـ وـجـودـيـ فـيـ الجـملـةـ، وـقـدـمـ ماـ هـوـ وـجـودـيـ فـيـ الجـملـةـ عـلـىـ الـوـجـودـيـ الـصـرـفـ، مـعـ أـنـ حـسـنـ التـرـتـيبـ يـقـضـيـ عـكـسـ حـفـظـاـ لـلـأـقـسـامـ عـنـ وـقـوعـ فـاـصـلـ بـيـنـهـاـ وـلـوـ بـالـمـثـالـ. [التحرـيدـ: ٣٣٧]

يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو: زيد أسد، ومنه ما ذكر فيه وصف
الجمل **تمثيل لـ "ما لم يذكر"**

المتشبه به وحده أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين
فاطمة الأغاية

طرفاها، ومنه ما ذكر فيه وصفهما أي المشبه والمشبه به كليهما قوله: صدقت عنه أي
الحمل أبي تمام

**أعرضت ولم تصدق مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخرب كالغيث إن جهته وافاك أي أراك
المطر الواسع مقابل لقوله: وعاوده لاقاك رجع**

ريقه يقال: فعله في روق شبابه وريقه أي أوله، وأصابه ريق المطر، وريق كل شيء أحسته أصله "ريوق"

أفضله وإن ترحل عنه لج في الطلب، وصف المشبه - أعني المدوح - بأن عطایا
بالغ في طلبك فررت منه مقابل صيغت عنه

فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف المشبه به - أعني الغيث - بأنه يصيبك هو معنى صدفته عنه هو معنى وعاوده ظني

جئته أو ترحلت عنه، والوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإفاضة حالي الطلب الذي يشترك فيه الطرفان

وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه، وإنما مفصل عطف على "إما محمل" وهو
بالنسبة إلى المدحوج

ما ذكر وجهه كقوله: وَتَغْرِهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّالِي،
عَطَفَ عَلَيْهِ خَبْرٌ مُبِينًا

يعني الوصف: إنما أتى الشارح بالعنابة إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الوصف، بل المراد به وصف يدل على وجاهة، فنحو ج هندا القيد "زيد العالم أسد"؛ إذ لا ينبع في "العالم" إلى وجه الشبه - أي الجرأة - بخلاف زيد الجريء

أسد. [التجريد: ٣٣٧] **كالحلقة المفرغة:** [فإن قوهـا: المفرغـة إلـى مشـعـر بـوـجه الشـبـه كـمـا مـرـ. (التجـريـد)]

فإن وصف الحلقة بكوحاً مفرغة غير معلوم الطرفيين مشعر بوجه الشبه، ومنه قول النابغة:
فإناء، شمس، والملائكة كواكب، إذا طلعت لم يد مني: كوكب [المطهى]: ٥٥٥

ما ذكر: ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط، ولعله لعدم الظفر به بمثال في كلامهم، ومثاله: فلان كثرت أيداديه

لدي، ووصلت مواهبه إلى طلبت منه أو لم أطلب كالغيث، وكما في قوله: إن الشمس التي إذا طلعت لم يد كوكب مثلك. [الدسقري: ٤٣٨/٣] **أي أعرضت:** أي تحررها بشأنه أو خطأ مني وفأه بحقه. [الدسقري: ٤٣٩/٣]

ولم تصدق: من حد ضرب أي لم تقطع. **الوصفان:** أي الخاصان، وهو كون عطایا المدح فائضة أعرضت عنه

أولاً، وكون الغيث يصيّب جثته أو ترحلت عنه. [الدسوقي: ٤٤٠/٣] **ما ذكر وجهه:** أعم من أن يكون المذكور وجه الشبه كما في البيت المذكور، أو يكون المذكور ملزوم وجه الشبه، فيطلق على ذلك الملزوم أنه وجه الشبه

فـ صـفـاء: هـ وـحـه الشـهـ، أـمـ، دـعـلـه أـنـ وـصـفـ الدـمـعـ بـالـصـفـاءـ لـأـيـدـاـ عـلـىـ الـحـنـ، إـنـما التـمـدـهـ فـيـ الدـمـعـ المـشـبـعـ = تـسـاحـماـ، وـإـنـ كـانـ وـجـهـ الشـبـهـ حـقـيقـةـ هوـ الـلـازـمـ الذـيـ لـمـ يـذـكـرـ كـمـاـ أـشـارـ إـلـيـهـ بـقـوـلـهـ: "وـقـدـ يـتـسـامـحـ إـلـخـ. (الـدـسوـقـيـ)"

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه، أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمـه أي وجه الشـبه

يكون وجه الشـبه تابعاً له لازماً في الجملـة كقولـمـ: **الكلـام الفـصـيح:** هو كالعـسل في في شـان الكلـام أو البـلـغ

الحـلاـوة، فإنـ الجـامـعـ فيهـ لـازـمـهاـ أي وجه الشـبه في هذا التشـبـيه لازـمـ الحـلاـوةـ، وهوـ مـيلـ وجه الشـبه

الـطـبعـ؛ لأنـهـ المشـترـكـ بينـ العـسلـ وـالـكلـامـ، لاـ الحـلاـوةـ الـتـيـ هيـ منـ خـواـصـ المـطـعـومـاتـ.

أـيـضاـ تقـسيـمـ ثـالـثـ لـلـتـشـبـيهـ باـعـتـبارـ وجـهـهـ، وـهـوـ أـنـهـ إـمـاـ قـرـيبـ مـبـتـذـلـ؛ وـهـوـ مـاـ يـنـتـقـلـ فـيـ التـشـبـيهـ

منـ المشـبـهـ إـلـىـ المشـبـهـ بـهـ مـنـ غـيرـ تـدـقـيقـ نـظـرـ؛ لـظـهـورـ وجـهـهـ فيـ بـادـيـ الرـأـيـ أيـ فيـ ظـاهـرـهـ عـلـةـ لـلـاتـقـالـ

إـذـ جـعلـتـهـ مـنـ بـدـاـ الـأـمـرـ يـبـدوـ أيـ ظـهـرـ، وـإـنـ جـعلـتـهـ مـهـمـوزـاـ مـنـ "بـدـأـ" فـمـعـنـاهـ فيـ أـوـلـ

الـرـأـيـ، وـظـهـورـ وجـهـهـ فيـ بـادـيـ الرـأـيـ يـكـونـ لـأـمـرـيـنـ: إـمـاـ لـكـونـهـ أـمـرـاـ جـهـلـيـاـ لـاـ تـفـصـيلـ فـيـهـ

فـإـنـ الجـملـةـ أـسـبـقـ إـلـىـ النـفـسـ مـعـلـمـ مـعـلـمـ عـلـةـ العـلـةـ منـ التـفـصـيلـ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـ إـدـرـاكـ إـلـاـنـسـانـ مـنـ حـيـثـ إـنـهـ شـيـءـ

= بالـدـمـ، وـأـجـبـ أـنـ الصـفـاءـ يـدـلـ عـلـىـ كـثـرـ الـبـكـاءـ؛ لأنـهـ إـذـاـ كـثـرـ جـريـانـ الدـمـوعـ يـصـفوـ عـنـ الـكـدرـ؛ لأنـهـ يـغـسلـ المـبـعـ وـيـدـفعـ عـنـهـ الـكـدـورـاتـ. (الـحـواـشـيـ)

وقد يتسامح: أي يتـسـاهـلـ فيـ ذـكـرـ وجـهـ الشـبـهـ، فـيـسـتـغـنـ عـنـهـ بـسـبـبـ ذـكـرـ مـلـزـومـ يـسـتـبـعـهـ أيـ يـسـتـلزمـهـ. [الـدـسوـقـيـ: ٤٤١/٣]

فيـ الجـملـةـ: أيـ وـلـوـ فيـ الجـملـةـ بـأـنـ يـكـونـ التـلـازـمـ عـادـيـاـ، وـلـاـ يـشـرـطـ أـنـ يـكـونـ عـقـليـاـ. (الـدـسوـقـيـ) **الـعـسـلـ**: وـكـلـمـاءـ فيـ السـلـاسـلـ وـكـالـنـسـيمـ فيـ الرـقـةـ، وـالـجـامـعـ فيـ الـحـقـيقـةـ لـازـمـ الـحـلاـوةـ، وـهـوـ مـيـلـ الـطـبعـ إـلـيـهـ، وـلـازـمـ السـلـامـةـ وـالـرـقـةـ وـهـوـ إـفـادـةـ النـشـاطـ وـالـرـوـحـ لـلـنـفـسـ. (الـدـسوـقـيـ) **لـاـ الـحـلاـوةـ**: اـعـلـمـ أـنـهـ لـاـ يـبـعـدـ أـنـ يـجـعـلـ وجـهـ الشـبـهـ نـفـسـ الـحـلاـوةـ دـوـنـ لـازـمـهـ، وـيـجـعـلـ ثـبـوتـ الـحـلاـوةـ لـلـكـلـامـ عـلـىـ سـبـيلـ التـخـيـلـ، كـمـاـ فيـ تـشـبـيهـ السـنـةـ بـالـنـجـمـ وـالـبـدـعـةـ بـالـظـلـمـةـ. (الـحـواـشـيـ)

مـنـ خـواـصـ الـمـطـعـومـاتـ: أيـ فـحـيـثـنـذـ لـاـ يـكـونـ الـحـلاـوةـ مـوـجـودـةـ فيـ الـكـلـامـ؛ لأنـهـ لـيـسـ مـنـ الـمـطـعـومـاتـ، وـلـابـدـ فيـ الجـامـعـ أـنـ يـكـونـ مـتـحـقـقاـ فيـ الـطـرـفـينـ. [الـدـسوـقـيـ: ٤٤٢/٣] **إـمـاـ قـرـيبـ**: أيـ مـسـتـعـمـلـ لـلـعـامـةـ وـلـغـيـرـهـ، وـقـولـهـ: "مـبـتـذـلـ" أيـ مـتـداـولـ بـيـنـ النـاسـ، تـفـسـيرـ لـهـ، وـالـبـتـذـالـ فيـ الـأـصـلـ: الـامـتـهـانـ أـرـيدـ بـهـ التـداـولـ وـكـثـرـ الـاستـعـمالـ. (الـدـسوـقـيـ)

أـمـرـاـ جـهـلـيـاـ: بـسـكـونـ الـمـيـمـ نـسـبـتـهـ إـلـىـ الجـملـةـ، أيـ لـكـونـهـ أـمـرـاـ جـهـلـيـاـ، وـالـجـمـلـ يـطـلـقـ عـلـىـ مـاـ لـمـ يـتـضـعـ مـعـنـاهـ وـعـلـىـ الـمـرـكـبـ، وـعـلـىـ مـاـ لـاـ تـفـصـيلـ فـيـهـ، فـعـيـنـ الشـارـحـ بـقـولـهـ: "لـاـ تـفـصـيلـ فـيـهـ" أـحـدـ مـعـانـيـهـ الـمـرـادـ هـنـاـ. [الـدـسوـقـيـ: ٤٤٤/٣]

مـنـ حـيـثـ إـنـهـ شـيـءـ: هـذـهـ الـثـلـاثـةـ كـلـهاـ جـمـلـةـ، لـكـنـهاـ مـتـفـاـوـتـةـ الـرـتـبـ فيـ الـإـجـمـالـ، فـالـشـيـءـ أـعـمـ مـنـ الـجـسـمـ، وـالـجـسـمـ أـعـمـ مـنـ الـحـيـوانـ. [الـتـجـرـيـدـ: ٣٣٨]

أو جسم أو حيوان أسهله وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم نام حساس متحرك
بالإرادة ناطق أو تكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن

حال من قليل
مدرك بالحواس

اما عند حضور المشبه؛ لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع
المتشبه به

ما يناسبه أسهله حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار

المشبه فيسهل الانتقال من الشيء

والشكل، فإنه قد اعتبر في وجه التشبيه تفصيل ما - أعني المقدار والشكل - إلا أن
الكوز غالباً الحضور عند حضور الجرة، أو مطلقاً عطف على قوله: "عند حضور
في الذهن

المشبه" ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً يكون تكرره أي تكرر المشبه به على
الحس؛ فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهله حضورا

أسهله وأقيم: أما كونه أسهله؛ فلأنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذلك، وأما كونه أقدم؛ فلأن التفصيل بتحليل أمر
مجمل أو بجمع أمور مجملة، وأيا ما كان فالجملة أسبق. [التجريد: ٣٣٨] **أو تكون:** هذا معطوف على قوله: "اما
لكونه أمراً جميلاً"، وهو العلة الثانية لظهور الوجه، يعني أن ظهور الوجه إما لكونه أمراً جميلاً، وإما لكونه ليس أمراً
جميلاً بل فيه تفصيل ولكنه قليل. [الدسوقي: ٤٤٥/٣] **عند حضور المشبه:** ظرف لغلبة حضور المشبه به، وقوله:
"لقرب المناسبة" علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه. (الدسوقي)

أسهله حضورا: لأنهما إذا كانا متناسفين اقترنا في الخيال، فيسهل الانتقال في التشبيه لظهور الوجه غالباً مما يحضر
كثيراً في الخيال، فالجامع خيالي. **كتشبيه إلخ:** أي أن التشبيه المبتدأ لظهور وجه الشبه؛ تكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل.
[الدسوقي: ٤٤٦/٣] **والشكل:** لأن كلاً منهما كروي مع استطاله. (الدسوقي)

عطف على: فيكون المعنى حينئذ أو تكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحباً لغلبة حضور المشبه به في الذهن غلبة
مطلقة أي غير مقيدة بحضور المشبه، واعتراض على المصنف بأن هذه المقابلة لا يحسن؛ لأن غلبة حضور المشبه به
عند حضور المشبه تجتمع غلبة حضور المشبه به مطلقاً، وأجيب بأن "أو" لمنع الخلو لمنع الجمع. (الدسوقي)

تكرره: علة لغلبة حضور المشبه به مطلقاً كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله: ثم غلبة إلخ. (الدسوقي)
أسهله حضورا: أي عند سماع لفظ قمر؛ لأن النفس إنما تنتقل بسرعة للمأثور المعتمد مع أن لفظ "قمر" اسم
لذلك الجرم في حالته، فإذا يقال: وجه زيد كالقمر تحضر في الذهن صورته غير منخسف لا منخسفاً.
[التجريد: ٣٣٨، الدسوقي: ٤٤٧/٣]

ما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس أي كتشيه الشمس **بالمراة**

المخلوقة في الاستدارة والاستنارة، فإن في وجه الشبه تفصيلاً ما، لكن المشبه به أعني المرأة **الصادفة** في الشكل في الكيف وهو الاستدارة والاستنارة

غالب الحضور في الذهن مطلقاً؛ **معارضة كل منقرب والتكرار التفصيل**، أي وإنما كان **قرب المناسبة** على الحس **لكرة مشاهدتها**

قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على متعلق بغلبة في الصورة الأولى

الحس سبباً لظهوره المؤدى إلى الابتدال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة؛ لأن قرب **وجه الشبه ولو قليلاً**

المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل في الغلبة المطلقة بغير "أن"

بواسطة اقتضائها سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه فيصير سبباً للابتدال، **وإما بعيد غريب** عطف على "إما قريب مبتدل" **وهو بخلافه** أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر؛ **عدم الظهور** أي لخفاء وجهه في بادي الرأي، وذلك أعني عدم الظهور **فيه.....**

علة لمحالفة القريب

أي وإنما: أشار الشارح لهذا إلى أن قول المصنف: "المعارضة" إلح علة لمحنوف، وهو جواب عما يقال: كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه مع أن التفصيل في ذاته يقتضي عدم الظهور؟ وحاصل الجواب: أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضي الظهور، وهو قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الصورة الثانية، فكأن التفصيل غير موجود، فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا تعارض واحد منها مع التفصيل القليل بأن وجد معه في محل واحد فإنه يسقط مقتضاه، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغرابة. [الدسولي: ٤٤٨/٣] **[لأن]**: علة لكون قلة التفصيل أو سبب لظهور وجه الشبه.

الصورة الأولى: الغلبة المقيدة بقيد عند حضور المشبه. **وإما بعيد غريب**: [مقابل لقوله سابقاً: "إما قريب"، قوله: غريب، تفسير لما قبله، لا للاحتراز، وهو في مقابلة قوله سابقاً: مبتدل. (الدسولي)] معطوف على قوله: "إما قريب"، وهو بخلاف ما سبق، فالقريب ما يحصل من غير تدقيق ونظر، والبعيد ما كان كثير التفصيل أو قليلاً إلا أن المشبه فيه غير غالب الحضور، قوله: "غريب"، مقابل لقوله: "مبتدل"، والمراد بالغرابة قلة الاستعمال. [العروس: ٤٤٨/٣]

وهو بخلافه: أي ملتبس بخلاف القريب في المفهوم، فالباء للملاسة، متعلقة بمحنوف، أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم، قوله: "بخلافه" متعلق بـ "يعرف" المفهوم من المقام. (الدسولي) **أعني**: يعني عدم الظهور يكون لأمرتين: إما لكثره التفصيل في أجزاء وجه الشبه، ولو مع غلبة حضور المشبه به في الذهن. [الدسولي: ٤٤٩/٣]

إما لكتة التفصيل كقوله: والشمس كالمرأة في كف الأشل؛ فإن وجه التشبيه فيه من التفصيل ما قد سبق، ولذا لا يقع في نفس الرأي للمرأة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملاً، ويكون في نظره متمهلاً، أو ^{الوجه}ندور أي أو لندور حضور المشبه به إما عند بعث حضور المشبه بعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت، وإنما مطلقاً وندور حضور المشبه به مطلقاً يكون **لكونه وهما كأنىاب الأغوال أو مركباً خيالياً كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، أو **مركباً عقلياً** كمثل الحمار يحمل أسفاراً كما مر إشارة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفاً، أو **لقلة تكرره** أي المشبه به على الحس كقوله: ... فربما**

قد سبق: وهو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الإشراق، فكانه يهم إلخ، فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل. **[الدسوقي: ٤٤٩/٣ ولذا لا يقع]**: أي لأجل كثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرأة لايقع، أي لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق. **(الدسوقي) الدائمة الاضطراب:** إنما قيد بذلك؛ لأن وجه الشبه المذكور سابقاً لا يتأنى إلا مع دوام الحركة. **(الدسوقي) إلا بعد إلخ:** ولو قال: "إلا بعد أن يتأمل لا مجرد نظره إليها" لكان أوضح. **[الدسوقي: ٤٥٠/٣ لندور]**: أشار بذلك إلى أن قوله: "أو ندور" عطف على كثرة، أي أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به، وهذا محترز الغلبة فيما تقدم. **(الدسوقي)**

إما عند إلخ: أي فقط، قوله: بعد المناسبة، أي بين المشبه والمشبه به، وحيثند فلا يحصل الانتقال بسرعة. **(الدسوقي) من تشبيه:** [في نسخة: في تشبيه] فإن نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن، لكنها تندر عند ظهور البنفسج. **(الدسوقي) وإنما مطلقاً:** أي وإنما أن يكون ندوره مطلقاً يعني سواء كان المشبه حاضراً في الذهن أو غير حاضر فيه. **(الدسوقي) وهما:** أي الذي يدركه الإنسان بوهمه لا بإحدى الحواس الظاهرة؛ لكونه هو ومادته غير موجودين في الخارج، بخلاف الخيالي؛ فإنه المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها يدرك بالحواس. **[الدسوقي: ٤٥١/٣ كأنىاب]**: في تشبيه السهام المسنونة الزرق بها. **(الدسوقي)**

كأعلام: في تشبيه حمر الشقيق بها. **كمثل الحمار:** [أي كصفة الحمار، وإنما ندر حضورها مطلقاً؛ لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص، فلا يحصل الانتقال إلا نادراً فيكون التشبيه غريباً. **(الدسوقي)**] فإن المراد تشبيه الصفة بالصفة، والصفة تعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملاً لشيء وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمثابة، وهذه الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية وإن كان متعلقها حسياً. **(الدسوقي) لقلة تكرره:** عطف على قوله: لكونه وهما، أي من أسباب ندور حضور المشبه به في الذهن قلة تكرره على الحس، ودخل فيها ما لا يتعلق به الحس كالعرش والكرسي على الأولى لعلية الندور مطلقاً، ولكن أن تجعل قلة التكرر كنایة عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملاً للجميع. **[التجريد: ٣٤٠]**

والشمس كالمرأة في كف الأشل؛ فإن الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة في كف الأشل، فالغرابة فيه أي في تشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل من وجهين: أحدهما: كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني: قلة التكرار على الحس، فإن قلت: كيف يكون ندرة حضور المشبه به سبباً لعدم ظهور وجه الشبه؟ قلت: لأنه فرع آخر "كان" مع أنها متغيرة الطرفين، والجامع المشترك الذي بينهما إنما يتطلب بعد حضور الطرفين، فإذا ندر حضور هما فعلهه بعد تعلقهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما ويصلح سبباً للتشبيه بينهما، **والمراد**

بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر مع أنه يتأمل في وجه الشبه **أو في موصوف** **الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض، وجودها كلها**

ولا يتفق: وعلى تقدير الرؤية لا يتكرر، وعلى تقدير التكرار لا يكثير. [الدسوقي: ٤٥٢/٣]
فإن قلت: حاصله أن وجه الشبه يغاير المشبه به، فندور أحدهما لا يقتضي ندور الآخر، وكذا ظهور أحدهما يقتضي ظهور الآخر. (الدسوقي) **قلت:** حاصل الجواب أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عنهم، فلا يتعقل إلا بعد تعلقهما، ومنهما ينتقل إليه؛ لكونه المشترك والجامع بينهما، فلابد وأن يخطر الظرفان أولاً، ثم يتطلب ما يشتهر كان فيه وإذا كان أحد الطرفين نادراً كان الوجه نادراً. (الدسوقي)

لأنه فرع إلخ: فإن قلت: فلم لم يعلوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه به؟ قلت: لأن المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين ظهور وجه الشبه وعدمه إنما يسند إليه. [التحرید: ٣٤٠]
فإذا ندر حضورهما: أو حضور المشبه به بل هو المدعى وأماماً ندور حضور الطرفين فأمر زائد على المدعى. (الدسوقي) **أن ينظر:** أي أن يعتبر أكثر من وصف واحد، إنما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض، كل من تلك الحالات الثلاثة ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، فالصور اثنتا عشرة صورة. [الدسوقي: ٤٥٣/٣]

أو أكثر: أي لأكثر من موصوف واحد، فتدخل تحت الأكثر ثلاثة صور: ما إذا كان الأكثر من وصف واحد ثابتاً لموصوفين، أو ثلاثة، أو لأكثر. (الدسوقي) **أن يعبر:** تفسير لقوله: أن ينظر إلخ. **وجودها:** أي وجود الأوصاف جميعاً كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنورة في التضام وتشكل الأجزاء واللون ومقدار المجموع أو عدمها جميعاً كتشبيه الشخص العدم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع أو وجود البعض وعدم البعض كتشبيه سنان الرمح بسن لهب لم يتصل بدخان كما سيأتي. (من الحواشي)

كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر؛ فلذا قال: **ويعق أي التفصيل على الأحوال الثلاثة المذكورة وجوه كثيرة، أعرفها أن تأخذ بعضاً من الأوصاف وتدع بعضاً**، أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها، **كما في قوله: حملت ردينيا** يعني رحماً منسوباً إلى ردينة كان سنانه سناً أمرى القيس **للب لم يتصل بدخان، فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان**، وترك الاتصال المعروفى الزرقة الصافية **بالدخان ونفاه، وأن تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا بالعنقود الملأية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك، وكلما كان التركيب خيالياً كان أو عقلياً من أمور خير كان** ما مصدرية ظرفية في وجه الشبه **أكثر كان التشبيه أبعد؛ لكون تفاصيله أكثر، والتشبّيـه البليـغ ما كان من هذا الضرب،** فيبعد تناوله لغير الأذكياء عن الابتداـل

فلذا قال: أي لأجل اعتبار أحوال الأوصاف المذكورة. **وجوه:** أي أثنا عشرة حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الأربع. **أعرفها:** أي أشهر الوجوه التي يقع التفصيل عليها وجهان: أحدهما أن يعتبر وجود بعض الأوصاف وعدم البعض، والآخر أن يعتبر وجود الجميع ولم يتعرض لغير الأعراف. (الحواشي) **وعدم بعضها:** أي تعتبر عدم بعضها، وهذا تفسير عدم المصنف: "وتدع بعضها"، إشارة إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض لا عدم اعتباره، وإن كان كلام المصنف صادقاً بذلك؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر في التشبيه. [الدسوقي: ٤٥٤/٣] **ردية:** امرأة كانت تحسن صنع الرماح، وهي امرأة السمبر وكان أيضاً يحسن ذلك. [التجريد: ٣٤٠] **سنا لهب:** أي ضوء لهب، من إضافة الصفة للموصوف ليصبح التشبيه، واللهب: النار، والمعنى كأن سنانه نار مضيئة ومشرقة، وقوله: "لم يتصل"، أي ذلك اللهب بدخان، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان. (الدسوقي) **فاعتبر في اللهب:** يعني هو موصوف واحد قد اعتبر أوصافها وجوداً وعدماً، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب دون سنانه، كما أن المشبه سنان الرمح، فحيثئذ قوله: "سنا لهب" يعني لهب ذوسنا، فإذاً فإن إضافة سناً إلى لهب من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتشبّيـه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسوداد. [الدسوقي: ٤٥٥/٣] **وأن تعتبر الجميع:** أي وجود جميع الأوصاف، وهو عطف على قوله: أن تأخذ بعضاً إلخ، فهذا من جملة الأعراف، إن قلت: إن جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها في التشبيه، قلت: ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشـد منها شيء، بل المراد اعتبار جميع الأوصاف الملحوظة في وجه الشـبه من حيث الوجود والإثبات. [التجـريـد: ٣٤١] **غير ذلك:** أي كالاتـمامـعـها على مسافة مخصوصـة من القرـبـ، وكـالـوضـعـ لأـجزـائـهاـ منـ كـوـنـ الـحـمـوـعـ عـلـىـ مـقـدـارـ مـخـصـصـ كـمـاـ تـقـدـمـ. (الدسوقي) **ما كان:** الحاصل: أن بلاغة التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيداً غريباً، سواء كان وجه الشـبهـ فيه تركـيبـ منـ أـمـورـ كـثـيرـةـ أوـ لـاـ، وـسوـاءـ ذـكـرـتـ الأـدـاءـ أوـ حـذـفـتـ. [الدسوقي: ٤٥٧/٣]

أي من بعيد الغريب دون القريب المبتدل؛ **لغابته** أي لكون هذا الضرب غريباً غير مبتدل،
ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد حصل له من حصوله بلا طلب وفوعة موقعه من النفس ألطاف، وإنما يكون بعيد الغريب بليغاً
 حسناً إذا كان سببه لطف المعنى ودقته، أو ترتيب بعض المعاني على البعض، وبناء ثان
لا سوء النظم والترتيب على أول، ورد تال إلى سابق فيحتاج إلى تأمل ونظر، وقد يتصرف في التشبيه القريب

المبتدل بما يجعله غريباً بتصرف ويخرجه عن الابتذال **قوله:**

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ووجه المدحوج **إلا بوجه ليس فيه حياء**

فتشبيه الوجه بالشمس مبتدل إلا أن حديث الحياة وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه من
غير "إن" وجه المدحوج
 الابتذال إلى الغرابة، قوله: "لم تلق" إن كان من "لقيته" بمعنى أبصرته، فالتشبيه مكتفي
 غير مصريح، وإن كان من "لقيته" بمعنى قابلته وعارضته، فهو فعل ينبع عن التشبيه، ...
مائلة فيكون التشبيه مصراً

لغابته: علة لتسمية هذا الضرب بليغاً. [الدسوقي: ٤٥٨/٣] **إذا كان سببه:** جواب عما يقال: إن الغرابة وعدم
 الظهور موجب للتعقيد ومخال بالبلاغة كما تقدم في أول الكتاب، فكيف قلت: إن الغرابة علة لبلاغة التشبيه؟ وحاصل
 الجواب: أن الخفاء وعدم الظهور تارة ينشأ عن لطف المأخذ ودقة المعنى، وهذا محقق للبلاغة وهو المراد هنا، وتارة ينشأ
 عن سوء الترتيب وإخلال الانتقال، وهذا هو الحق للتعقيد المخل بالفصاحة والبلاغة. [الدسوقي: ٤٥٩/٣]

إلى تأمل: في الانتقال من المشبه إلى المشبه به. **بما يجعله:** أي يتصرف يجعله غريباً، وذلك بأن يشترط في تمام التشبيه
 وجود وصف لم يكن موجوداً، أو انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادعاء. [الدسوقي: ٤٦١/٣]
لم تلق: "هذا الوجه" مفعول، و"شمس نهارنا" فاعل، والمراد بهذا الوجه وجه المدحوج أي لم تلق هذا الوجه شمس
 نهارنا في حال من الأحوال إلا متلبسة بوجه لا حياء فيه، قوله: "إلا بوجه" استثناء مفرغ من الحال، تقديره: لم يلق
 هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشيء إلا متلبسة بوجه ليس فيه حياء. (الدسوقي)

مبتدل: أي كثير السمع، معروف بجريان العادة به، فإن قلت: إن المفاد من البيت أن الوجه أعظم من الشمس في
 الإشراق والضياء، فلا تشبيه في البيت، قلت: إن التشبيه ضمي كما أشار إليه الشارح؛ وذلك لأن وجه المدحوج
 إذا كان أعظم من الشمس في الإشراق يستلزم اشتراكهما في الأصل، فيثبت التشبيه ضمناً. (الدسوقي)

إلا أن إخ: أي ذكر نفي الحياة عن وجه الشمس في لقبيها وجه المحبوب. [الدسوقي: ٤٦٢/٣]
معنى أبصرته: فالمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا. (الدسوقي) **مكتفي:** لأن قوله: "ليس فيه حياء" يدل على أن وجه
 المدحوج أعظم منها إشراقاً، وهذا يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق، فيثبت التشبيه ضمناً لا صريحاً. (الدسوقي)

أي لم تقابله في الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياء، **وقوله: عزّ ماته مثل النجوم**
يعني لم تماطله رشيد الدين الوطواط

ثواباً أي لوامعاً **لو لم يكن للثاقبات أقول**، فتشبيه العزم بالنجم مبتذل إلا أن اشتراط
حال من النجوم الإرادة أغرب

عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة، **ويسمى مثل هذا التشبيه التشبّيـه المـشـروـط؛ لتـقيـيـدـ**
المـشـبـهـ أوـ المـشـبـهـ بـهـ أوـ كـلـيـهـمـاـ بـشـرـطـ وـجـودـيـ وـعـدـمـيـ يـدـلـ عـلـيـهـ صـرـيـحـ الـلـفـظـ وـسـبـاقـ
الـكـلـامـ، وـبـاعـتـبـارـ أيـ وـالـتـشـبـيـهـ باـعـتـبـارـ أـدـاتـهـ إـمـاـ مـؤـكـدـ: وـهـوـ مـاـ حـذـفـ أـدـاتـهـ مـثـلـ قـوـلـهـ

تعالى: **﴿وَهـيـ تـمـرـ مـرـ السـحـابـ﴾** (النمل: ٨٨) أي مثل مر السحاب، **وـمـنـهـ** أي من المؤكد
ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة نحو: الريح تعبت بالغصون أي تميلها
وتقديم المشبه به على المشبه

إلى الأطراف والجوانب وقد جرى ذهب الأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب،
يعد من الأوقات الطيبة كالسحر، ويوصف بالصفرة كقوله:
ذلك الوقت ظهر للأصيل

عزماته: أي إرادة المتعلقة بمعالي الأمور، فهو جمع عزمه وهي المرة من العزم، وهي إرادة الفعل مع القطع. [الدسوقي:
٤٦٣/٣] هذا في المعنى جواب "لو"، كأنه قال: لو لم يكن للثاقبات أقول لكان عزماته كالثاقبات، وجواب "لو"
ممتنع فكأنه قال: ليست عزماته كالثاقبات، وهذا ليس بمبدئي. [العروس: ٤٦٣/٣]

ثوابقا: النواخذة في الظلمات بضيائها. **لو لم يكن:** جواب لو مخدوف، أي: لتم التشبيه لكن لها أقول فلم يتم التشبيه؛
لكون المشبه به أنفق. (الدسوقي) **مثل هذا التشبيه:** أي المتصرف فيه بما يصيده غربا. (الدسوقي)

بشرط وجودي: كقولك: هذه القبة كالفالك لو كان الفلك في الأرض؛ فإن هذا الشرط أمر وجودي، ومثال
العدمي ما سبق في البيتين؛ فإن قوله: "ليس فيه حياء" وقوله: "لو لم يكن للثاقبات أقول" كل منهما عدمي.
(الدسوقي) سباق الكلام: كما في الوجه ليس فيه حياء. **وباعتبار:** لما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
والوجه، شرع في تقسيمه باعتبار الأداة، فقال: وباعتبار إلخ. (الحواشي)

ما أضيف: إن قلت: كيف يكون هذا من التشبيه المؤكّد مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين
المشبه به لا يتأتى هنا، أي فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه، قلت: يجعل الإضافة فيه بيانية، وهي تقضي الاتحاد في
المفهوم. (الدسوقي) **تعيت:** أي تلعب، يعني تحرك الأغصان تحريكاً كفعل اللاعب العاشر، وإن فالريح لاتعقل.
[الدسوقي: ٤٦٥/٣] ذهب الأصيل: أي صفرته التي كالذهب. (الدسوقي) **بعد:** لاعتداله بين الحرارة والبرودة،
ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات خص وقت الأصيل تكون عبث الرياح للغضون فيه. (الدسوقي)
قوله: استشهاد لوصفه بالصفرة، والمعنى أن لون الأصيل ولوئي وقت الفراق سيأن في الصفرة. (الحواشي)

ورب نهار للفرق أصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب
في الصفرة

فذهب الأصيل صفرته وشعاع الشمس فيه على **لجين الماء** أي ماء كاللجين، أي الفضة
في الصفاء والبياض، فهذا تشبيه مؤكّد، ومن الناس من لم يميز بين **لجين الكلام** ولجينه
في بيان لوجه الشبه

و لم يعرف هجانه من هجينة، حتى ذهب بعضهم إلى أن اللجين إنما هو بفتح اللام
عليه هو الحال حالياً ردينه فخالف في اللجين

وكسر الجيم - يعني الورق الذي يسقط من الشجر - وقد شبه به وجه الماء، وبعضهم
إلى أن الأصيل هو الشجر الذي له أصل وعرق، وذهب ورقه الذي اصفر ببرد الخريف
وسقط منه على وجه الماء، وفساد هذين الوجهين غني عن البيان، أو مرسل عطف
على "إما مؤكّد"، وهو بخلافه أي ما ذكر أداته، فصار مرسلاً من التأكيد المستفاد من
حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما مر من الأمثلة

المذكورة فيها أدلة التشبيه، والتتشبيه باعتبار الغرض إما مقبول

.....
هذا التقسيم باعتبار الغرض

وعن شعاع الشمس: [فالذهب مستعار لشعاع الشمس] إما عطف تفسيري، إشارة إلى أن صفرته هي شعاع الشمس
الملقى فيه، أو جملة حالية أي الحال أن شعاع الشمس واقع فيه؛ لأن اصفرار شعاعها في هذا الوقت يجب اصفراره.

[التجريد: ٣٤٢] **مؤكّد:** أي مقوّى يجعل المشبه عين المشبه به بواسطة جعل الإضافة بيانية. [الدسوقي: ٤٦٦/٣]
لجين الكلام: بضم الأول وفتح الثاني: الكلام الحسن، وبفتح الأول وكسر الثاني: الكلام القبيح، وهجان كتاب
الكلام العالى، وهجين الكلام: ردينه. (الواهب) **وقد:** أي فالمعنى على هذا: وقد جرى ذهب الأصيل وصفرته على
وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر. (الدسوقي)

وبعضهم: هو الزوري ومخالفته في الأصيل وذهب، وحاصل المعنى على كلامه: وقد جرى ورق الشجر الذي له أصل
وعرق المصفر ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضة في الصفاء والبياض. (الدسوقي) **غنى:** أما الأول: فلأنه
لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر، وأما الثاني: فلأنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف
بالشجر الذي له أصل وعرق، فلا وجه لإضافة الذهب إلى الأصيل حينئذ على الشجر غير معروف لغة وعرفا، وأما ما
ذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير، أعني الجمع بين الذهب والفضة. (التجريد والدسوقي)

إما مقبول: التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح، وإنما فقد فيه شرط من شروط
التشبيه باعتبار الوجه أو الأطراف فمردود وإنما فهو مقبول. [الدسوقي: ٤٦٧/٣]

وهو الواقي بإفادته أي إفادة الغرض كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه في مضاف إلى المفعول بيان الحال أو كأن يكون المشبه به أتم شيء فيه، أي في وجه التشبيه في إلحاد الناقص متعلق بـ "أتم" أخرى بالكامل، أو كأن يكون المشبه به مسلم الحكم فيه أي في وجه التشبيه معروفة عند المخاطب في بيان الإمكان، أو مردود عطف على "مقبول"، وهو بخلافه أي ما يكون قاصراً عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق.

عن التشبيه

[خاتمة في تقسيم التشبيه]

خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان
 متعلق بـ "تقسيم" كلها وقد سبق أن الأركان أربعة، بعضها

أعرف شيء: الأولى أعرف الطرفين بوجه الشبه؛ لأن الشرط الأعرفي بالنسبة للم المشبه فقط، والمراد أعرف عند السادس لا عند كل أحد. [الدسوقي: ٤٦٧/٣] **بيان الحال:** أي بيان حال المشبه بأنه على أيّ وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب باحر في السوداء إذا علم السادس لون المشبه به دون المشبه. (الحواشي)

إلحاد: مثل بيان حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السوداء. (الحواشي) **مسلم الحكم:** أي أن يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه الشبه يعني أن وجود وجه الشبه في المشبه به مسلم. [الدسوقي: ٤٦٨/٣] **معروفة:** أي ويكون المشبه به معروفاً بذلك الحكم عند المخاطب لا عند كل أحد. [الدسوقي: ٤٦٩/٣] **بيان الإمكان:** أي في التشبيه الذي أريد به بيان إمكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه، كقوله:

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال
 كما مر تفصيله. (الدسوقي) **لا يكون:** أي بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه. [التجريد: ٣٤٣]
كما سبق: يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله:

كما أبرقت قوماً عطاشاً غماماً فلما رأوها أقشعوا وبختوا

من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من الشطر الأول فقط؛ لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود. (التجريد)
خاتمة: واعلم أن عادة العلماء أعلم إذا فرغوا من فن من أنواع مصنفاتهم يوردون خاتمة؛ ليكون تتميماً للكلام وتحسيناً للمرام. (الشرح) **في تقسيم إلحاد:** الأولى أن يقول: بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عباره المصنف صريحاً. (الدسوقي) **بحسب:** جعل هذا التقسيم منفرداً عن سائر التقسيمات؛ لأنه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والأداة والمجموع. (الأطول) **الأركان:** أي أركان التشبيه أربعة: المشبه والمشبه به ووجه الشبه وأداة التشبيه.

والتشبيه به مذكور قطعاً، فالمتشبه إما مذكور أو مخدوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه
إما مذكور أو مخدوف، وعلى **التقادير** فالأدلة إما مذكورة أو مخدوفة **تصير ثانية**
حذف المشبه وذكرة

إما مذكور أو مخدوف، وعلى **التقادير** فالأدلة إما مذكورة أو مخدوفة **تصير ثانية**
الأربعة الأقسام

وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة إذا كان اختلاف المراتب وتعددتها باعتبار ذكر
متبايناً مبتداً متعلقاً بـ "أعلى"

أركانه أي أركان التشبيه كلها أو بعضها أي بعض الأركان، قوله: "باعتبار" متعلق
"بالاختلاف" الدال عليه سوق الكلام؛ لأن أعلى مراتب التشبيه إنما يكون بالنظر إلى
كلام المان

لا بـ "قوة المبالغة" كلام المان

عدة مراتب مختلفة، وإنما قيد بذلك؛ لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه
باعتبار ذكر أركانه إلخ قوة وضفافاً

به، نحو: زيد كالأسد، وزيد كالذئب في الشجاعة، وقد يكون باختلاف الأداء نحو:
الأول أبلغ من الثاني

زيد كالأسد وكأن زيداً الأسد، وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها،
هذا هو المقصود من الخاتمة

بأنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداء **فأعلاها**،
لأقوة فيها أصلاً

متعلقاً بـ "يكون" متعلق بـ "يكون" لـ "ذكر المشبه أم لا"

مذكور قطعاً: لأن المحاطب بالخبر التشبيهي يتصور المشبه به أولاً، ثم يطلب من يتنسب إليه ويشبه هو به، فهو
كمثبت الأحكام القياسية لا يمكنه ذلك إلا بذكر الأصل المقيس عليه، وأما قوله: "زيد" في حواب القائل: من
يشبه الأسد؟ فنادر لايتفت إلية. [الدسولي: ٤٧٠/٣] **وعلى التقادير**: أي الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين - أعني
ذكر المشبه وحذفه - في اثنين، أعني ذكر وجه الشبه وحذفه. (الدسولي) **تصير ثانية**: ولذلك في ضبط المراتب الثمانية
أن تقول: إن الوجه والأداء إما مذكوران معاً، أو مخدوفان معاً، أو المذكور وجه فقط، أو الأداء فقط، وعلى
التقادير الأربع إما أن يذكر المشبه أو لا. [التجريدي: ٣٤٣]

وأعلى إلخ: أي أقواها وهو مبتداً، خبره "حذف وجهه" إلخ. (الدسولي) **قوله**: هذا تفريع على ما تقدم من قوله:
"إذا كان اختلاف المراتب"، وهو حجاب عما يقال: إن المت Insider أنه متعلق بقوله: "في قوة المبالغة"، وحيثئذ فيفيد أنه
إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوة مع أنه لا مبالغة فيه فضلاً عن قوتها. [الدسولي: ٤٧١/٣] **متعلق**: أراد أنه
متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله: أعلى المراتب، والظرف يكتفي رائحة الفعل، لا أنها مقدرة في النظم، فهو ظرف
لغو. (الدسولي) **لأن**: علة لقوله: الدال عليه سوق الكلام. (الدسولي)

لأن اختلاف: أي اختلاف مراتب التشبيه بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به، وقد يكون باختلاف
الأداء، لكن هذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة؛ لاستواء العامة والخاصة فيها، والمقصود بما إنما هو اختلافها باعتبار
ذكر الأركان كلاً أو بعضاً، فلذا قيد بقوله: باعتبار إلخ. [الدسولي: ٤٧٢/٣] **فأعلاها**: أي فأعلى مراتب التشبيه،
أي أقواها لاجتماع موجب القوتين فيها، أعني عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به. (الدسولي)

وإلا فمتوسط، وقد توهם بعضهم أن قوله: "باعتبار" متعلق بـ"قوة المبالغة"، فاعتراض بين الأعلى والأدنى المخلع على **حذف وجهه وأداته** عليه بأنه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الأركان، فالأعلى على **حذف وجهه وأداته** الخلع على
فقط، أي بدون حذف المشبه نحو: زيد أسد، أو مع **حذف المشبه** نحو: "أسد" في مقام الإخبار عن زيد، ثم **الأعلى** بعد هذه المرتبة **حذف أحدهما** أي وجهه وأداته **كذلك** أي فقط أو مع **حذف المشبه** نحو: "زيد كالأسد" ونحو: "كالأسد" عند الإخبار عن زيد، حذف في الوجه فقط
ونحو: "زيد أسد في الشجاعة" ونحو: "أسد في الشجاعة" عند الإخبار عن زيد، **ولا** **قوة لغيرهما** بالاثنين الباقيين **وهما الاثنان الباقيان**، أعني ذكر الأداة والوجه جمِيعاً إما مع ذكر المشبه أو بدونه، نحو: "زيد كالأسد في الشجاعة" ونحو: "كالأسد في الشجاعة" خبراً عن زيد،

وإلا فمتوسط: أي وإلا يحذف الوجه والأداة معاً، أي بأن حذف أحدهما، فالنبي راجع لحذف الوجه والأداة معاً فقط، لا جميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداة. [الدسولي: ٤٧٢/٣] **متعلق**: فيكون معنى الكلام أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها، وهو كما ترى. (الدسولي)
فالأعلى: إنما قدر الشارح قوله: فالأعلى؛ للإشارة إلى أن قول المصنف: حذف إلخ، خير عن قوله: وأعلى مراتب إلخ.
(الدسولي) حذف إلخ: [تركمهما بالكلية، لا أنهما مقدران. (الدسولي)] إذ بحذف الأداة يصدق المشبه به على المشبه باعتبار الظاهر، فيتقوى الاتحاد، وحذف الوجه يفيد بحسب الظاهر أن الاشتراك في كل وصف، إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض، وذلك يقوى الاتحاد. (الملاخص) **مقام الإخبار**: أي كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذكرة في زيد مثلاً، كأن تقول: ما حال زيد؟ فيجيب لك: أسد، أي زيد أسد. [الدسولي: ٤٧٣/٣]
ثم الأعلى: [المتصف بالعلو فالأعلى مجرد عن التفضيل إذ لا علو فيما بعده]. فـ"ثم" للتراخي في المرتبة، لا في الزمان ولا مجرد العطف، قوله: "بعد هذه المرتبة" أي حذف الوجه والأداة معاً، سواء ذكر الطرفان أو المشبه به فقط.
(الدسولي) أي فقط أو إلخ: هذا يستعمل على أربع مراتب، وأشار إلى بيانها بقوله: نحو زيد كالأسد إلخ. (الدسولي)
زيد إلخ: حذف فيه الأداة فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه. **أسد إلخ**: حذف فيه الأداة والمشبه وذكر وجه الشبه.
لغيرها: أي لغير الصور ست المذكورة، وفي بعض النسخ: "لغيرهما" أي غير حذف الوجه والأداة معاً بصوريته وحذف أحدهما فقط بصوره الأربع، وفي نسخة: "لغيره" أي لغيرما ذكر. [التجريدي: ٣٤٤] **الباقيان**: أي تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق. [الدسولي: ٤٧٥/٣] **بدونه**: من الطرفين ووجه الشبه والأداة.
زيد كالأسد: مثال لما ذكر الجميع من الطرفين ووجه الشبه والأداة. **نحو**: مثال لما حذف فيه المشبه وذكر ماعداه.

وبيان ذلك أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهراً، أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه ظاهرًا هو هو، فما اشتمل على الوجهين جمِيعاً فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما فلا قوة له،
تحتَه صورتان حذف الوجه والاتحاد
 وما اشتمل على أحد هما فقط فهو متوسط، والله أعلم.
تحتَه أيضاً صورتان وفيه أربع صور

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصود الثاني من مقاصد علم البيان، أي هذا بحث الحقيقة والمجاز، والمقصود من هذا البحث الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتَّأْتَى اختلاف الطرق دون الحقيقة، إلا
يحصل في الوضوح والخلفاء
 أنها لما كانت كالأصل للمجاز؛

وبيان ذلك: أي بيان أن الأعلى حذف الوجه والأداة ثم حذف أحدهما، وأنه لا قوة لغيرهما. [الدسولي: ٤٧٥/٣]
إما بعموم: ذلك يحصل بحذف وجه الشبه؛ لأنه إذا حذف الوجه تذهب النفس إلى كل وجه، وأفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاد كل وصف؛ إذ لا ترجيح لبعض الأوصاف على بعض في الإلحاد عند الحذف، وذلك يقوي الاتحاد، بخلاف ما إذا ذكر الوجه، فإنه يتعين وجه الإلحاد، فيبعد الاتحاد. (الدسولي) **ظاهرة:** أي في ظاهر الحال، وأما في نفس الأمر فالوجه هو الصفة الخاصة التي قصد اشتراكتها في الطرفين، فإذا قلت: زيد كأسد أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاد كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وغيرها، وفي نفس الأمر هو صفة خاصة. (الدسولي)
أو بحمل: وذلك يحصل بحذف الأداة؛ لأن ذكر الأداة يدل على المبادئ بين الملحق والمحلق به، وحذفها يشعر بحسب الظاهر على الحمل والاتحاد. (الدسولي) **الحقيقة والمجاز:** قد تقدم أن فن البيان اعتبرت فيه ثلاثة مقاصد: باب التشبيه، وباب المجاز، وباب الكناية، وهذا باب المجاز، والمقصود فيه بالذكر إنما هو المجاز، لكنه احتاج إلى ذكر الحقيقة؛ لأن المجاز فرع ما وضع للحقيقة، فذكر الحقيقة في هذا العلم تبع للمجاز، ولذلك يقال: المجاز ألم البيان. (الحوashi) **هذا هو:** والمقصد الأول التشبيه، والمقصد الثالث الكناية. [الدسولي: ٢/٤] **أي هذا بحث:** إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر، وأقيم المضاف إليه مقامه. [التحرید: ٣٤٤]
دون الحقيقة: يعني بالمجاز يمكن اختلاف الطرق في الخفاء والجلاء لا بالحقيقة؛ لعدم تفاوت الطرق فيها؛ لأنها وضعت لشيء بعينه، فإن كان الساعي عالماً بالوضع فلا تفاوت، وإلا فلا يفهم شيئاً أصلاً، وفي قوله: "دون الحقيقة" إشارة إلى أن حصر "يتَّأْتَى اختلاف الطرق في المجاز" نسي، فلا ينافي أن الكناية يتَّأْتَى بها اختلاف الطرق أيضاً. [الدسولي: ٤/٣] **إلا أنها:** جواب عما يقال: حيث كان المقصود الأصلي من هذا البحث بالنظر لعلم البيان إنما هو المجاز، فما وُجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه. (الدسولي) **كالأصل:** أشار بالكاف إلى أنه ليست بأصل حقيقة؛ لأنَّه ليس لكل مجاز حقيقة على التحقيق على ما سبق بيانه في "أقدمني بذلك حق لي عندك". (أبو القاسم)

إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له، جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً، وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما طرف للبحث الحقيقة والمجاز في الإسناد، والأكثر ترك هذا التقييد لثلا يتوهم أنه مقابل للشرعى والعرفي.

[تعريف الحقيقة]

الحقيقة في الأصل "فَعِيلٌ" بمعنى فاعل، من "حق الشيء" إذا ثبت، أو بمعنى مفعول من "حققته" إذا ثبته، ثم نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها باعتبار الأول على الثاني مخففة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وهي في الاصطلاح: **الكلمة المستعملة فيما** أي في معنى كالذريعة اصطلاح علم البيان لا للتأنيث وضفت تلك الكلمة له في اصطلاح التخاطب، أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة، فالظرف - أعني "في اصطلاح" - متعلق بقوله: "وضفت"، وتعلقه بـ"المستعملة" على ما توهمه البعض

فرع: ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع أولاً، وليس كذلك، فينبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الأعم الأغلب. (الحاشية) **باللغويين:** يقال: الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي. **والأكثر:** لفظ "قد" في المتن للتقليل. [الدسوقي: ٤/٣] أنه: أي المقيد بقيد اللغة مقابل للشرعى والعرفي، أي فيخرجان بالتقيد مع أن القصد إدخالهما. (الدسوقي) **الأصل:** يعني أن "حقيقة" في اللغة وصف بزنة فعل، إما بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، فعلى الأول يكون مأخوذا من "حق الشيء". بمعنى ثبت من اللازم، وعلى الثاني يكون مأخوذا من "حققت الشيء". بمعنى ثبته من المتعدي، فمعنى الحقيقة على الأول الثابت، وعلى الثاني المثبت. [الدسوقي: ٤/٤] **للنقل:** معنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ إذا صار بنفسه اسمًا لغة الاستعمال بعد ما كان وصفاً كانت اسميته فرعاً لوصفته. [التجريد: ٤٥/٣٤] **الكلمة:** لا يستعمل التعريف للحقيقة المركبة كـ"قام زيد"، إلا أن تؤول الكلمة بأن يراد بها ما يشمل الكلمة ولو حكماً، ولو قسم الحقيقة إلى مفردة ومركبة، وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في المجاز لكان أحسن. (التجريد) **في اصطلاح:** واستعمال الاصطلاح يوجب إخلال التعريف؛ إذ لا يطلق الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص، فالأولى: "في وضع به التخاطب" وإنما قال: "أولى؟" لجواز أن يراد بالاصطلاح: العرف. (التجريد) **التخاطب:** المراد بالتخاطب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة. [الدسوقي: ٤/٥]

ما لا معنى له، فاحترز بـ"المستعملة" عن الكلمة قبل الاستعمال، فإنها لا تسمى حقيقة ^{بعد الوضع}
 ولا مجازاً، وبقوله: "فيما وضعت له" عن الغلط نحو: "خذ هذا الفرس" مشيراً إلى الكتاب،
 وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالأسد في
المستعمل في الرجل
 الرجل الشجاع؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق
دل على غير "أن"
 الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق، واحترز بقوله: "في اصطلاح به التخاطب" عن المجاز
 المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به وقع التخاطب،
 كالصلة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازاً؛ لاستعمالها
الصلة بمعنى الدعاء
المتكلم

لا معنى له: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، أما من جهة المعنى، فلأنه لا يجوز تعلق حرفي جر متعددي اللفظ
 والمعنى بعامل واحد، وأما من جهة المعنى؛ فلأن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الأول ويراد
 ذلك الثاني، وظاهر أنه تطلق الكلمة المستعملة ويراد به اصطلاح به التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولاً
 لكونه مستعملاً فيه، على أنه يلزم عليه التناقض؛ لأن قوله: "أولاً فيما وضعت" لا يفيد أن المدلول هو المعنى
 الموضوع له، وقوله: "في اصطلاح" يفيد أن المدلول هو اصطلاح. [الدسوقي: ٦/٤]

عن الغلط: فإن اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له، ألا ترى أن لفظ "فرس" في المثال المذكور لم يوضع
 لـ"كتاب"، فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً بحقيقة كما أنه ليس بمحاجز لعدم العلاقة. [الدسوقي: ٧/٤]
وعن المجاز: حاصله أنه احترز بقوله: "فيما وضعت له" عن شيئاً: الأول: ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً، فليس
 بحقيقة كما أنه ليس بمحاجز، والثاني: المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له في سائر الاصطلاحات، أعني اصطلاح اللغرين
 والشرعرين وأهل العرف، وذلك كالأسد في الرجل الشجاع، فإنه وضع للرجل الشجاع باعتبار اصطلاح يقع به التخاطب
 ولا باعتبار غيره، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتي. (الدسوقي)

لأن الاستعارة: جواب عما يقال: إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة، وسيأتي أنها موضوعة
 بالتأويل، وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع؟ والتأويل - كما يأتي - ادعاء دخول المشبه في جنس
 المشبه به يجعل أفراده قسمين: متعارفاً، وغير متعارف. (الدسوقي) **بالتحقق:** الذي لا تأويل فيه فخرج به الاستعارة.

لاستعمالها: الحاصل أن الصور يكون أربعاً: استعمال اللغوي الصلاة في الدعاء، واستعمال الشرعي لها في الأركان،
 وهاتان حقيقتان داخلتان في التعريف بقوله: "في اصطلاح به التخاطب"، واستعمال اللغوي لها في الأركان،
 واستعمال الشرعي لها في الدعاء، وهو مجازاً خرجا بقوله: "في اصطلاح به التخاطب". [الدسوقي: ٨/٤]

في غير ما وضعت له في الشرع، يعني الأركان المخصوصة وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في اللغة، **والوضع أي وضع اللفظ تعين اللدالة على معنى بنفسه** أي ولو لفظاً كمدلول الكلمة

ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه، ومعنى "الدلالة بنفسه" أن يكون العلم بالتعيين كافياً
تعين اللفظ لذلك المعنى
بنفس اللفظ

في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، وهذا شامل للحروف أيضاً؛ لأننا نفهم معاني الحروف
من ذلك اللفظ
كالابتداء والانتهاء

عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها، إلا أن معانيها ليست تامة في نفسها بل تحتاج إلى
المعنى المستعملة فيها
ليست مستقلة

الغير، بخلاف الاسم والفعل، نعم لا يكون هذا شاملاً لوضع الحروف عند من
هو ابن الحاج
تعريف الوضع

والوضع: عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمحاجز على معرفته، وكان الأولى تقديمها. [التجريد: ٣٤٥]

أي وضع اللفظ: يعني لا مطلق، وإلا كان تعريفه تعريفاً بالأخص؛ لأن الوضع المطلق تعين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظاً كان أو غيره، كالخط والعقد والإشارة والتنصب. (التجريد) **تعين اللفظ:** أي ولو بالقوية؛ لتدخل الصياغ المستترة، والمراد بتعين اللفظ أن يخصص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص. [الدسوفي: ٩/٤]

للدلالة: لا يقال: الأولى: "الدلالة على شيء"؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين والوضع، فطرفاً الوضع: اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى؛ لأننا نقول: نعم، لكن طرفاً الدلالة المترتبة على الوضع: اللفظ والمعنى. [التجريد: ٣٤٦]

ليدل بنفسه: أشار إلى أن قوله: "ليدل بنفسه" متعلق بقوله: "الدلالة" كما يدل عليه قول المصنف في المحاجز: "لأن دلالته بقرينة" وليس متعلقاً بالتعيين، وإلا لقدمه على قوله: "الدلالة" دفعاً للالتباس. (الدسوفي)

لا بقرينة: محصلة للدلالة على المعنى المحاجزي، وهذا صادر بأن لا يكون هناك قرينة أصلاً أو يكون هناك قرينة غير محصلة للدلالة على المعنى، بل معينة للمعنى المراد عند مزاحمة المعانى المدلولة كما في المشترك. (الدسوفي)

إطلاق اللفظ: أي عند ذكره مطلقاً عن القرآن. **وهذا:** التعريف المذكور لوضع اللفظ. (الدسوفي)

شامل للحروف: كما يشمل وضع الاسم والفعل. (الدسوفي) **بل تحتاج:** والحاصل أن الحروف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلي، ولا يستعمل إلا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم الكلي، فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم، وذكر المتعلق لفهم الجزئي الذي يستعمل فيه. [الدسوفي: ١٠/٤]

بخلاف: يعني أن كل واحد من الاسم والفعل الذي يستعمل فيه تام في نفسه، لا يحتاج إلى انتظام الغير. (الدسوفي)

لوضع الحروف: فيكون وضع الحروف وارداً على هذا القول. **عند من:** حاصل ذلك أن ابن الحاج جعل لفظ "في" في قوله: "الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها للسببية"، أي بسبب غيرها وهو المتعلق، فعنه دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه، وحيثئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافياً في فهم معناه منه، بل لا بد من ذكر المتعلق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذي ذكره المصنف شاملاً لوضع الحرف. [الدسوفي: ١١/٤]

يجعل معنى قولهم: "الحرف ما دل على معنى في غيره" أنه مشروط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر متعلقه، **فخرج المجاز** عن أن يكون موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازي؛ لأن دلالته على ذلك المعنى إنما تكون بقرينة لا بنفسه دون المشترك فإنه حال من المجاز لم يخرج؛ لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك، فالقراء مثلاً عين مرة للدلالة على الظهور بنفسه، ^{على أنه مراد مبتدأ} ^{غير التعيين} ^{متلبساً بالتعيين} ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه، **فيكون** موضوعاً،

أنه مشروط: الحصول أن الحرف فيه مذهبان: أحدهما: أنه يدل بنفسه، والثاني: أنه لا يدل إلا بضم ضعيمية، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملًا لوضع الحرف لا على الثاني، ومن هنا هذا الخلاف قول النحاة: "الحرف ما دل على معنى في غيره"، فقال الرضي: إن "في" للظرفية، وإن "المعنى" ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره، فالحرف دال على المعنى بنفسه إجمالاً، ولكن ذلك المعنى لا يتعين ولا يتم إلا ذكر المتعلق لقيامه به.

وقال ابن الحاجب: إن "في" للسببية، وإن "المعنى" ما دل على معنى بسبب غيره، فهو لا يدل على المعنى بذاته، بل حتى يذكر المتعلق، فلفظة "من" مثلاً يفهم منها الابتداء ولكن لا يعلم تعينه إلا ذكر السير والبصرة مثلاً على الأول، وعلى الثاني الدال على الابتداء "من" بشرط ذكر السير والبصرة مثلاً. [الدسوقي: ١١/٤] ولا يخفى أن هذا المعنى خلاف ما يتadar من قولهم، والمتأذر منه أن الحرف ما دل بنفسه على معنى لا يعقل إلا متعلقاً بغيره، بخلاف المجاز فإنه لا يدل بنفسه على معناه، بل دلالته عليه إنما هو بالقرينة، هذا هو المعروف، فيشمل تعريف الوضع للحرف دون المجاز. (ملخصاً)

على معناه الإفرادي: [كدلالة "من" على الابتداء] قيد المعنى بـ"الإفرادي"؛ لأن اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركمي مشترك بين الحرف والاسم، فإن دلاله "زيد" في قوله: "جاعي زيد" على الفاعلية بواسطة "جاعي"، والمعنى التركمي هو الذي يدل عليه اللفظ بسبب التركيب. [التحرید: ٣٤٣] **فخرج المجاز:** هذا مفرع على التقييد بقوله: "بنفسه"، يعني باعتبار هذا القيد حرج اللفظ المجازي عن كونه موضوعاً بالنسبة لمعناه المجازي، أي وإن كان موضوعاً بالنسبة لمعناه الحقيقي. (الدسوقي) **دون المشترك**: أي إن المشترك لم يخرج من تعريف الوضع.

قد عين: أي لفهم المعنيين منه بدون القرينة، وحيثند فالقرينة في المشترك إنما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه، بخلاف المجاز فإن القرينة فيه تحتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي. [الدسوقي: ١٢/٤]

فيكون: أي فيكون المشترك موضوعاً لكل منهما بوضعين على وجه الاستقلال، فإذا استعمل في أحدهما واحتياج إلى القرينة المعينة للمراد لم يضر ذلك في كونه حقيقة؛ لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين المراد، لا لأجل وجود أصل الدلالة على المراد. (الدسوقي)

وفي كثير من النسخ بدل قوله: "دون المشترك" "دون الكناية" وهو سهو؛ لأنه إن أريد أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعة فكذا المجاز؛ ضرورة أن الأسد في قوله: "رأيتأسدا يرمي" موضوع للحيوان المفترس وإن لم يستعمل فيه، وإن أريد أنها موضوعة بالنسبة إلى معنى الكناية - أعني لازم المعنى الأصلي - ففساده ظاهر؛ لأنها موضوعة طول القامة مثلاً كالمجاز لا يقال: معن قوله: "بنفسه" أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية، فعلى هذا يخرج من جواب أول ما ذكر من الجوابين رد للجواب الثاني

الوضع المجاز دون الكناية؛ لأننا نقول:أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور، وكذا حصر القرينة في اللفظي؟

رد للجواب الثاني

فكذا المجاز: فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعاً دون الكناية. [الدسولي: ٤/١٣] لأنه: أي لأنه لو كانت الكناية موضوعة للازم المذكور وكانت الكناية خارجة عن فن البيان؛ لأن دلالتها حينئذ لا يكون عقلية بل وضعية. (الدسولي) لا يقال: أي في دفع السهو، وحاصله جوابان: تقرير الأول أن يقال: نختار الاحتمال الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد، ومعنى قوله: "بنفسه" في تعريف الوضع أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وليس معناه من غير قرينة مطلقاً كما تقدم، فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز فيه تعين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له.

وأما الكناية فيها تعين اللفظ؛ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة؛ لأن القرينة فيها ليست مانعة عن إرادة الموضوع له، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى، وتقرير الثاني أن يقال: نختار الثاني ولا نسلم ما ذكر من الفساد، ومعنى قوله في تعريف الوضع: "بنفسه" أي من غير قرينة لفظية، فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز قرينته لفظية والكناية قريتها معنوية. (الدسولي)

دون الكناية: لأن قرينة الكناية ليست مانعة عن إرادة الموضوع له وأن قريتها معنوية، بخلاف المجاز فإن قرينته مانعة لفظية، فظهور خروج المجاز من الوضع دون الكناية. (الحواشي) **أخذ الموضوع:** أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع. [الدسولي: ٤/١٤] **للزوم الدور:** لتوقف معرفة الوضع على الموضوع له، والموضوع له على الوضع، فحيث أخذ الموضوع له في تعريف الوضع لزم الدور. (الحواشي)

وكذا: حاصله أن الجواب الثاني يستلزم انحصر قرينة المجاز في اللفظية، والمحصار قرينة الكناية في غير اللفظية، وكل منها من نوع، فقد تكون قرينة المجاز معنوية، فيكون داخلاً في التعريف، فلا يصح إخراجه حينئذ منه، وقد تكون قرينة الكناية لفظية، فتكون خارجة من التعريف، فلا يصح إدخالها حينئذ فيه. (الدسولي)

لأن المحاجز قد يكون له قرينة معنوية، لا يقال: معنى الكلام أنه خرج عن تعريف كلام المصنف على نسخة الحقيقة المحاجز دون الكناية، فإنها أيضاً حقيقة على ما صرحت به صاحب المفتاح؛ لأننا نقول: هذا فاسد على رأي المصنف؛ لأن الكناية لم تستعمل عنده فيما وضعت له، بل إنما صحيح على رأي السكاكي استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الممزوم، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق، الموضوع له في باب الكناية والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد يعني ذهب بعضهم إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته، فذهب المصنف وجحيم الحققين إلى أن هذا القول فاسد ما دام محمولاً على ما يفهم منه ظاهراً؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة على ما يفهم كل واحد معنى كل لفظ؛
اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ؛
 جواب "لو"
 لازم ثان

لا يقال: حاصل هذا التوجيه أن معناه: فخرج المحاجز عن تعريف الحقيقة دون الكناية، فإنها لم تخرج من تعريفها؛ لأنها من أفراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي. [الدسولي: ٤/٤] (ملخص)
حقيقة: لاستعمالها في الموضوع له؛ لأنه يقول: الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم ذلك المعنى، وأما عند المصنف فالكناية واسطة بين الحقيقة والمحاجز عند السكاكي. (الدسولي) **والقول:** لما عرف المصنف الوضع بـ"تعين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه" واقتضى ذلك إثبات الوضع وينافي ذلك ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته؛ لأنه يلغى الوضع بل تعريفه بتعين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل، عقبه بقوله: "والقول بدلالة اللفظ يلغى"، أعلم أن دلالة اللفظ على معنى دون مانع لابد لها من مخصوص لتساوي نسبة إلى جميع المعانى، فذهب المحققون إلى أن المخصوص هو إرادة الواقع، وأول الواقع هو الله، فإنه خلق الإنسان، علمه البيان، وعلم آدم الأسماء كلها.
 [الدسولي: ٤/٦] **ما يفهم:** وهو عدم الاحتياج إلى الوضع؛ لأن اللفظ دال على معناه لذاته. (الدسولي)
على اللافظ: أي على وجوده وحياته، فإن هذه الدلالة لذات اللفظ؛ لأنها عقلية لا تنفك أصلاً. (الدسولي)
لوجب: أي أن لا يختلف اللغات في معنى اللفظ الواحد؛ لأن ما بالذات لا يختلف، لكن اللازم باطل، فبطل الممزوم، وبيان بطلان اللازم أن لفظ "سوء" معناه بالتركية: ماء، وبفارسية "جانب"، وبالعربية "قبح"، فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعاني مناسبة ذاتية تغنى عن وضعه لما اختلفت اللغات في معناه، بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة. (الدسولي) **وأن يفهم:** عطف على قوله: "أن لا تختلف"، أي لوجب أن يفهم كل واحد معنى كل لفظ، ولا يتعد عليه فهمه، ولا يحتاج إلى سؤال الترك والحبش مثلاً، لكن اللازم باطل، فبطل الممزوم. [الدسولي: ٤/١٧]

لعدم انفكاك المدلول عن الدليل، ولامتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير، ولامتنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثاني، وقد تأوله أي القول بدلالة اللفظ لذاته **السكاكى أي صرفه عن ظاهره، وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاد والتصريف من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك، وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل.....**

لعدم انفكاك: بيان للملازمة التي في الشرطية. **لامتنع:** يعني أن لفظ المجاز مع القرينة يمتنع فهم المعنى الحقيقي منه، فإن "أسدا" مع "يرمي" لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلاً، فلو كان اللفظ دالاً بذاته فلا يكون أسد دالاً إلا على المعنى الحقيقي. [الدسولي: ٤/١٧] **لامتنع نقله:** لأنه يدل على معناه بذاته وطبعيته، وما بالذات لا يزول، فإن "جعفراً" مثلاً معناه الذاتي: النهر الصغير، فإن نقل إلى معنى آخر - أعني العلمية - لا يمتنع أن يفهم منه المعنى الذاتي عند الإطلاق؛ لأن دلالته على المعنى الأول بالذات وعلى الثاني بالغير. (الحاشية)

حيث: كما في الأعلام المنقلة وغيرها من المقولات الشرعية والعرفية، فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لامتنع نقل لفظ "زيد" من المصدرية إلى العلمية، ونقل لفظ صلاة من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصة، ونقل لفظ دابة من كل ما دبَّ على الأرض لذوات القوائم الأربع. (الدسولي) **الاشتقاق والتصريف:** هذا يدل على أن كلاً منها علم مستقل وهو الحق؛ لامتياز موضوع كل منها عن موضوع الآخر بالحقيقة المعتبرة في موضوعات العلوم، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث صورها وهياكلها، وعلم الاشتقاد يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصلية والفرعية، وفيه بحث، وله جواب. [التجريد وغيره: ٣٤٧]

للحروف: بيان لما عليه أئمة الاشتقاد. **الجهر:** وهو خروج الحرف بصوت قوي، و"الهمس" خروج الحرف بصوت غير قوي، و"الشدة" أن ينحصر صوت الحرف عند إسكانه في مخرج حرفه أخصاماً فلا يجري، و"الرخاوة" أن يجري الصوت جرياناً تاماً، و"التوسط" أن لا يتم الأختصار والجربي. [التجريد: ٣٤٨]

وغير ذلك: كالاستلاء والاستفال والتصحيح والإعلال. [الدسولي: ٤/١٨] **لا يهمل:** أي لا يهمل التناسب بين الحروف والمعنى، فيوضع مثلاً لفظ المبدوء بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة، كالقسم - بالفاء الذي فيه رخاوة - فإنه قد وضع لكسر الشيء بلا بينونة وانفصال؛ لأنه أسهل مما فيه بينونة، ويوضع لفظ المبدوء بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالقسم - بالكاف الذي هو حرف شديد - فإنه قد وضع لكسر الشيء مع بينونة؛ =

التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالقسم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من بين الحرف والمعنى بالإضافة ببائية غير أن يبين، والقسم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين، وأن هيئات تركيب الحروف أيضا خواص كال فعلان والفعلى بالتحرير لما فيه حركة، كالنزوان والجذى، وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية الازمة.

عطف على قوله: كال فعلان
وضع الأفعال

[تعريف المجاز وتقسيمه]

والجاز في الأصل "مفعول" من جاز المكان يجوزه، إذا تعداد، نقل إلى الكلمة الجائزة أي لفظ المجاز المتعدية مكانتها الأصلي، أو الكلمة المجوز بها على معنى أنها جازوا بها وعدوها مكانتها الأصلي، كذا ذكر الشيخ في "أسرار البلاغة"
فيكون معنى اسم المفعول الباء للتعدية عبد القاهر

= لأن الكسر مع البيونة أشد من الكسر بلا بيونة، وعلى هذا القياس. [الدسوقي: ١٩/٤] لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبيات يتأنى في بعض الكلمات كما ذكره، وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعدد، فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات؟ [التجريد: ٣٤٨]

حتى يبين: وهو أشد وأقوى من الكسر الذي لا بيونة فيه. (الدسوقي) **وأن هيئات**: [بيان لما عليه أئمة التصريف]

عطف على قوله: "أن للحروف في نفسها خواص"، قوله: "أيضاً" أي كما أن للحروف في نفسها خواص.

(الدسوقي) **النزوان**: أي فإنه مشتمل على هيئة حركات متواالية، فيناسب ما فيه حرفة، ولذلك وضع لضراب الذكر ونزوه على الأنثى، وهو من جنس الحرفة، جعلت حرفة اللفظ دليلاً على المسمى. (الدسوقي)

والجذى: وضع للحمار الذي له نشاط في حركاته وخفته، حتى أنه إذا رأى ظله ظنه حماراً حاد منه لنشاطه وفر منه ليس به، والجذى صفة مشتقة من حاد أي مال. (التجريد، وغيره) **للأفعال**: وذلك لأن الضم لقوته تناسب أن يوضع لأفعال الطابع الازمة، وقيل: الضم يحتاج إلى اضمام الشفتين، فناسب أن يكون مدلوله مضموماً مع الشخص أي لازماً له. (التجريد) **مفعول**: أي مصدر ميمي، فأصله مجوز، قلبت واوه ألفاً بعد نقل حركتها إلى الجيم؛ لأن المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والإعلام. (التجريد وغيره) **من جاز المكان**: أي مأخوذ من هذا الاستعمال للعرب، فلا يلزم ترجيح مذهب الكوفيين من أصله الفعل في الاشتقاء. (الحوashi)

نقل: حاصله أن لفظ "المجاز" في الأصل مصدر، معناه: المجاز والتعدية، ثم نقل في الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانتها الأصلي، فيكون اسم فاعل أو باعتبار أنها مجوز لها ومتعدى بها مكانتها الأصلي، فيكون اسم مفعول. [الدسوقي: ٢٠/٤] **الكلمة الجائزة**: فيكون المصدر معنى اسم الفاعل.

وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قوله: "جعلت كذا مجازا إلى حاجتي" أي طريقا على
 لفظ المجاز ماحوذ من قوله
 في الإيضاح
 أن معنى جاز المكان: سلكه، **فإن المجاز طريق إلى تصور معناه، فالمجاز مفرد ومركب**
 لأن يعني تعناه
 وهو مختلفان فعرفوا كلا على حدة، **أما المفرد فهو الكلمة المستعملة احترز بها عن**
أيما كانت أو فعلا أو حرفا
الكلمة قبل الاستعمال، فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة، في غير ما وضعت له احترز به
إليه وضعت ولم تستعمل
عن الحقيقة مرتجلا أو غيرهما، قوله: في اصطلاح التخاطب متعلق

وذكر المصنف: حاصله أن لفظ المجاز في الأصل مصدر ميمي يعني مكان الجواز والسلوك أي نفس الطريق، ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا إلى تصور المعنى المراد هنا.
 [الدسوقي: ٤/٢٠] **فإن المجاز:** علة مخدوف، أي ثم نقل للكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له؛ لأن المجاز يعني الكلمة المذكورة طريق إلخ، فهذا إشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه، والحاصل أنه على قول المصنف لم يعتبر في الكلمة المنقول إليها كونها حائزة أو مجوزا بها، بل كونها محلا للجواز، بخلاف القول الأول، وهذا وجه ظهور قول المصنف. [الدسوقي] **مختلفان:** أي حقيقة كل منها تخالف حقيقة الآخر، فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد، فلذا عرف كلا على حدة. [التجريد: ٣٤٨]

على حدة: لأن الحقائق المتباعدة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصه، وأما على سبيل الإجمال فيمكن، كأن يقال في تعريف الإنسان والفرس: الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة. [الدسوقي: ٤/٢٢] **قبل الاستعمال:** أي وبعد الوضع كما احترز بها عن الكلمة المهملة التي لم توضع أصلا حتى أنها تستعمل. [الدسوقي] **في غير:** يرد على تعريف المجاز اللفظ المشترك إذا استعمل في أحد معانيه، كالعين مثلا إذا استعملت في البصرة كان معناها مغافراً لمعناها إذا استعملت في عين الشمس، فيصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، اللهم إلا أن يحمل ما في التعريف على العموم، والمعنى حينئذ: المستعملة في مغافر كل ما وضعت له أي في معنى مغافر للمعنى الذي وضعت الكلمة له، فضمير "وضعت" ليس راجعا إلى "ما"، فكان الواجب إبراز الضمير؛ جريان الصلة على غير من هي له. [الدسوقي]

مرتجلا: المربجل ما نقل إلى المعنى الثاني بلا مناسبة للمعنى الأول، كجعفر علما بعد وضعه للنهر. [التجريد]
أو منقولا: وهو ما نقل لمناسبة، والمشترك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر. [التجريد]
أو غيرهما: أي غير المربجل والمنقول كالمشترك والمشتقات، فإنها حقائق. [الدسوقي] **متعلق:** [وليكن تعلقه بالغير لاشتماله على معنى المغافرة وبالمستعملة أيضا] ليس المراد من تعلقه بـ"وضعت" أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح، وإلا لزم أن لا يكون لفظ الأسد الذي وضع في اللغة للحيوان المفترس، وأقر ذلك بوضع في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله التحوي أو غيره من أهل الاصطلاحات حقيقة، بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح، سواء حدث الوضع في ذلك أو لا. [الدسوقي: ٤/٢٣]

بقوله: "وضعت"، وقد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً، فإنه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة، فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب - أعني الشرع - وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر، كلفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة، فإنه يصدق عليه أنه علة الخروج الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة، لا بحسب اصطلاح به التخاطب وهو الشرع على وجه يصح متعلق بـ"المستعملة" مع قرينة

الدعاء مجازاً: متعلق بـ"استعمل"، والحاصل أن لفظ الصلاة إذا استعمل بعرف الشرع في الدعاء يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى معاير لما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، فيكون مجازاً. [الدسوقي: ٢٣/٤]

فيما: أي في بعض الاصطلاحات وهي اللغة. **فليس بمستعمل:** يعني فيكون مجازاً شرعاً بمقتضى اصطلاح الشرع وإن كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح أهل اللغة. [الدسوقي: ٢٤/٤]

وليخرج: عطف على قوله: "ليدخل" أي وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذي هومن أفراد الحقيقة، فصلة "يخرج" مذووف، وقوله: "من الحقيقة" بيان لما بعدها وهو قوله: ما يكون إلخ، والحاصل أن المصنف زاد في تعريف المجاز المفرد قوله: "في اصطلاح به التخاطب" لأجل أن يدخل في التعريف بعض أفراد المجاز، ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لكن ليس غيراً في اصطلاح به التخاطب، وإنما هو غير باصطلاح آخر. (الدسوقي) **لا بحسب:** يعني فلا تكون الصلاة المستعملة في الأركان بحسب الشرع من المجاز؛ إذ لا يصدق عليه تعريفه. (الدسوقي)

على وجه يصح: يؤخذ منه أنه لابد للمجاز من ملاحظة العلاقة؛ لأن صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها، ولذا صح تفريع قوله بعد: "فلا بد إلخ" عليه. (الدسوقي) **متعلق:** يعني أن الجار والمحرر متعلق بقوله: "المستعملة" لأن يكون فيه علاقة متبرة نوعها عند الوضع بين المعنى الحقيقي والمجازي كالسببية والشرطية؛ لأنه لو لم يكن بينهما تلك العلاقة فكان اللفظ بالنسبة إلى المعنى المجازي مشتركاً، أو مرتاحاً، لا مجازاً الكون الثاني وضعاً جديداً. (الحواشى)

مع قرينة: أي حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع له، فقرينة المجاز مانعة من إرادة الأصل، واشترط القرينة المذكورة في المجاز وإخراج الكتابية لها فيما يأتي إنما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبيانيين، أما من جوزه للأصوليين فلا يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي. [الدسوقي: ٢٥/٤]

عدم إرادته أي إرادة الموضوع له، فلابد للمجاز من العلاقة ليتحقق الاستعمال على وجه يصح، وإنما قيد بكونه "على وجه يصح" واشتراط العلاقة **ليخرج الغلط** من تعريف المجاز، كقولنا: "خذ هذا الفرس" مشيرا إلى الكتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه تفصيل قوله: قيد لعدم ملاحظة العلاقة بينهما يصح، وإنما قيد بقوله: "مع قرينة عدم إرادته" **ليخرج الكنية**؛ لأنها مستعملة في غير ما الموضوع له وضعت له مع جواز إرادة ما وضعت له.

[تقسيم الحقيقة والمجاز]

وكل منها أي من الحقيقة والمجاز لغوی وشرعی وعری خاص وهو ما يتعين ناقله كالنحوی والصری وغیر ذلك، أو عربی عام وهو ما لا يتعين ناقله، وهذه النسبة كانت تُكلّم في الحقيقة بالقياس إلى الواقع، فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية، حقيقة لغوية

من العلاقة: المراد بها هنا: الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمجازي، والانتقال من الأول إلى الثاني كالسببية والمبشبة، وقوله: "فلابد من العلاقة"، أي من ملاحظتها، فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها، فالمصحح لاستعمال النطق في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها، والمعتبر من العلاقة نوعها لا جزئيتها. [الدسولي: ٢٥/٤]

ليخرج الغلط: يعني أن يراد به الخطأ قصدًا؛ لأن الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد يعني أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز؛ لأنه إنما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له وجه صحيح في اعتقاده، فمن أشار إلى كتاب بـ"هذا الفرس" لاعتقاده أنه فرس، وإنما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وإن أخطأ في اعتقاده، ومن أشار إلى كتاب بـ"هذا أسد" لاعتقاده أنه رجل شجاع، فإنما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة، فيكون مجازا وإن أخطأ في اعتقاده، وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كما في بدل الغلط. [التجريد: ٣٤٩]

ليخرج: بناء على أنها واسطة لا حقيقة لاستعمالها في غير ما وضعت له، ولا مجاز لعدم منع قرينته عن إرادة المعنى الحقيقي. (التجريد) **مع جواز:** كما في "فلان طويل النجاد" أريد به طول القامة مع جواز إرادة طول نجادة.

يتعين: أي ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة مخصوصة كالصرف والنحو، وينبغي أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقام.

لا يتعين: أي لا يعلم أن ناقله صرفي فقط أو نحوي، إلا أن يكون ناقله جميع الناس، فإنه ممتنع. (التجريد)

وهذه النسبة: أي في لغوی وشرعی وعری، وقوله: "في الحقيقة" أي الكائنة في الحقيقة بأن يقال: لغوية أو حقيقة شرعية خاصة أو عامة. [الدسولي: ٢٧/٤]

وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس، وفي المجاز باعتبار **الاصطلاح** الذي وقع
عقل على: في الحقيقة
 الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغة
 فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعبي، وإلا فعرفي عام، أو خاص، **كأسد**
للسبع المخصوص والرجل الشجاع، فإنه حقيقة لغوية في السبع، وبمحاج لغوي في الرجل
وهو الحيوان المفترس
الشجاع، وصلة للعبادة المخصوصة والدعاء، فإنها حقيقة شرعية في العبادة مجاز
المخصوصة
 شرعبي في الدعاء، **وفعل للفظ المخصوص** - أعني ما دل على معنى في نفسه مقترب
لفظ " فعل"
 بأحد الأزمنة الثلاثة - **والحدث**، فإنه حقيقة عرفية خاصة - أعني نحوية - في اللفظ،
معنى المصري
مجاج نحوي في الحدث، ودابة لذى الأربع والإنسان، فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول
الدابة
لهان
لذى الأربع
 مجاج عرجي عام في الثاني.
الإنسان

[المجاز المرسل والاستعارة]

والمجاز مرسل إن كانت العلاقة

علاقة المقصودة

الاصطلاح: فإنه لا وضع ولا واضع في المجاز. **حقيقة:** هذا إذا كان الذي استعمله في الأول من أهل الشرع، وأما إذا كان من أهل اللغة كان مجاجاً لغويًا في الأول أي العبادة، حقيقة لغوية في الثاني أي الدعاء. [الدسوفي: ٢٨/٤]
لفظ المخصوص: والحدث، يعني أن لفظ "فعل" إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص، وهو ما دل على معنى في نفسه واقترب بزمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية، وإن استعمله في الحدث كان مجاجاً لغويًا. (الدسوفي)
في الحدث: أي الذي هو جزئي من جزئيات مدلوله لغة؛ لأن لفظ "فعل" مدلوله لغة: الأمر والشأن، والحاصل أن الفعل بالكسر في اللغة اسم بمعنى الأمر والشأن، نقل في النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه، فإذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه - أعني الحدث - كان مجاجاً لغويًا، وليس الفعل حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهם. (الدسوفي)
لذى الأربع: أي لذى القوائم الأربع المعهود، وهو الحمار والبغال والفرس، قوله: "والإنسان" أي المahan، فيكون العلاقة بينهما قلة التمييز. (الدسوفي) **فإنها:** أي أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ "دابة" في ذى القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامة إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع، وأما لو استعمله في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدب على الأرض مثلاً كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم؛ لبقائها في الاستعمال على موضوعها. (الدسوفي)
والمجاز مرسل: تقسيم للمجاز المنقسم إلى اللغوي والشرعي والعرفي إلى قسمين المرسل والاستعارة، وسمى مرسلًا؛ =

المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي وال حقيقي، **وala فاستعارة**، فعلى هذا الاستعارة
 توظيفه لقوله: **وكثيراً ما**
هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا: **رأيتأسدا**
 فيكون الاستعارة **معنى المستعار**
يرمي، وكثيراً ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم أعني على استعمال اسم المشبه به في
 المعنى المصدري **في العرق**
المشبه، فعلى هذا يكون **معنى المصدر ويصح منه الاشتقاء، فهما أي المشبه به والمشبه**
مستعار منه ومستعار له، وللفظ أي لفظ المشبه به مستعار؛ لأنه بمنزلة اللباس الذي
 المعنى الأصلي **لعن المشبه** **كلفظ الأسد**
استعير من أحد فأليس غيره، والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد
 هو معنى المشبه به **معنى المشبه** **مجاز مرسل**

= لأن الإرسال في اللغة الإطلاق، والمحاز الاستعاري مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق عن هذا القيد، وقيل: إنما سمي مرسلاً لإرساله عن التقيد بعلاقة مخصوصة، بل ردد بين علاقات، بخلاف المحاز الاستعاري فإنه مقيد بعلاقة واحدة وهي المشابهة. [الدسوقي: ٢٩/٤] **المصححة**: أي لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له. (الدسوقي)
وala: أي إن لم تكن العلاقة بينها كذلك بل كانت نفس المشابهة فاستعارة. (الحاشية)

هي اللفظ: لأن المقسم محاز وهو لفظ، واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المحاز وقسيمة للمرسل منه، هذا اصطلاح البانيين، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل محاز، فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في العنت إذا رأيت محازاً مرسلاً أطلق عليه الاستعارة. [الدسوقي: ٣٠/٤]

اللفظ المستعمل: فإذا أطلقنا الاستعارة على اللفظ فلا يشتق منه لكونه اسم للفظ لا للحدث، وسيجيء إطلاقه على المعنى المصدري، فيشتق منه كما يشتق من المصادر. [العروس: ٤٣٠/٤]

رأيتأسدا يرمي: كأنه قال: رأيت رجلاً يشبه الأسد يرمي بالنشاب، فقد استعمل لفظ "أسد" في الرجل الشجاع، والعلاقة هي المشابهة في الشجاعة، والقرينة هي قوله: "يرمي"، وأصل الإطلاق: التجوز، ثم صار حقيقة عرفية. (الدسوقي) **اسم المشبه به**: أي لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف، فمراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف. (الدسوقي) **فعلى هذا**: أي إطلاقها **معنى المصدر دون اللفظ**.

ويصح: أي ويصح الاشتقاء من لفظ الاستعارة على إطلاقها بالمعنى المصدري كما هو شأن كل مصدر، فيقال: المتكلم مستعير، والمشبه به مستعار منه، والمشبه مستعار له، وللفظ المشبه به مستعار، بخلاف إطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار، فإنه لا يصح منه الاشتقاء؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه. [الدسوقي: ٣١/٤]

أي المشبه به: وهو معنى الأسد مثلاً، والمشبه وهو معنى الرجل مثلاً، وقوله: "لفظ المشبه به" كلفظ الأسد مثلاً، وقوله: "مستعار" أي **معنى المشبه**. (الدسوقي) **كاليد**: [أي اليد **معنى الجارحة لا **معنى اللفظ****] أي كلفظ اليد إذا استعمل في النعمة مثل: كثرت أيادي فلان وجلت يده، فإذا طلاق اليد على النعمة **مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على المسبب**; لأن اليد سبب في صدور النعمة ووصولها إلى الشخص المقصود بها. [الدسوقي: ٣٢/٤]

الموضوعة للجارة المخصوصة إذا استعملت في النعمة لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة؛ لأن النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود، **وكاليد في القدرة**؛ لأن النعمة المستعملة في القدرة على **أكثـر ما يظهر سلطـان القدرة يـكون في الـيد، وبـها يـكون الأـفعال الدـالة عـلى الـقدرة** "ما" مصدرـية سـلطـتها وغـلبـتها من البطش والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك، **والراوية** التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل **المـزادـة** إذا استعملت في **المـزادـة** أي المزود الذي يجعل فيه الزاد أي أو البـغل أو الحـمار الطعام المتـخذ للـسفر، والعـلاقـة كـونـ البعـيرـ حـامـلاـ لهاـ وبـمنـزلـةـ العـلةـ المـاديـةـ، ولـما أـشارـ بالـمـثالـ إـلـىـ بـعـضـ أـنوـاعـ العـلاقـةـ أـخـذـ فـيـ التـصـريـحـ
بـقولـهـ: كالـيدـ وـالـراـويـةـ

بـمنـزلـةـ: أي لكون العطاء صدر منها؛ وإنما لم تكن علة فاعلية حقيقة؛ لأن العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطى واليد آلة للإعطاء. [الدسوقي: ٤/٣٣] **وكـالـيدـ إـلـيـ**: أي وكاليد إذا استعملت في القدرة، كما في قولك: "للأمير يد" أي قدرة، فإنما بمحاز مرسل؛ لأن آثار القدرة تظهر باليد غالباً، مثل: الضرب والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع، فينتقل من اليـدـ إـلـىـ الآـثارـ الظـاهـرـةـ هـاـ، وـمـنـ الآـثارـ إـلـىـ الـقـدـرـةـ الـتـيـ هيـ أـصـلـهـ، فـهـيـ بـمحـازـ عـنـ الـآـثارـ مـنـ إـطـلاقـ اـسـمـ السـبـبـ عـلـىـ السـبـبـ. (الدسوقي)
يـكونـ فـيـ الـيدـ: أي باليـدـ، فـيـكـونـ الـيدـ بـمـنـزلـةـ عـلـةـ صـورـيـةـ لـالـقـدـرـةـ، فـإـنـ الـمـركـبـ إـنـماـ يـظـهـرـ بـالـصـورـةـ؛ لـأـنـماـ الـجـزـءـ الـأـخـيـرـ مـنـهـ، وـأـلـأـظـهـرـ أـنـ يـجـعـلـ بـمـنـزلـةـ مـادـةـ قـابـلـةـ، وـالـقـدـرـةـ بـمـنـزلـةـ صـورـةـ لـهـ حـالـةـ فـيـهـاـ. (الـحـاشـيـةـ) **وـهـاـ إـلـيـ**: هذا عطف تفسير لما قبله، وـحـاـصـلـهـ: أـنـ الـأـفـعـالـ الدـالـةـ عـلـىـ الـقـدـرـةـ لـمـ كـانـتـ لـاـ تـظـهـرـ إـلـاـ بـالـيـدـ صـارـتـ الـقـدـرـةـ وـأـثـارـهـاـ كـلـ مـنـهـاـ لـاـ يـظـهـرـ إـلـاـ بـالـيـدـ، فـصـارـتـ الـيـدـ كـالـعـلـةـ الصـورـيـةـ هـاـ، وـهـذـاـ كـلـهـ بـنـاءـ عـلـىـ أـنـ الـمـرـادـ بـالـقـدـرـةـ الصـفـةـ الـتـيـ تـؤـثـرـ فـيـ الشـيـءـ، وـأـمـاـ إـذـ أـرـيدـ هـاـ أـثـارـهـاـ، فـالـعـلـاقـةـ حـيـثـنـذـ الـمـسـبـبـ؛ إـذـ أـطـلـقـ اـسـمـ السـبـبـ وـهـوـ الـيـدـ، وـأـرـيدـ الـمـسـبـبـ وـهـوـ الـآـثـارـ الصـادـرـةـ عـنـهـاـ. (الـدـسوـقـيـ)

المـزادـةـ: فـتـحـ الـمـيـمـ وـالـجـمـعـ مـزـاـيدـ، وـالـمـرـادـ بـهـاـ ظـرفـ الـمـاءـ الـذـيـ يـسـتـقـيـ بـهـ عـلـىـ الـدـاـبـةـ الـتـيـ تـسـمـيـ رـاوـيـةـ، وـأـمـاـ الـمـزـوـدـ بـكـسـرـ الـمـيـمـ فـهـوـ الـظـرفـ الـذـيـ يـجـعـلـ فـيـ الـزـادـ أـيـ الـطـعـامـ المتـذـخـدـ لـلـسـفـرـ، وـجـمـعـهـ مـزاـيدـ، وـالـراـويـةـ الـذـيـ هوـ اـسـمـ لـلـدـاـبـةـ الـحـامـلـةـ لـلـمـاءـ إـنـماـ يـسـتـعـمـلـ عـرـفـاـ فـيـ الـمـزادـةـ لـاـ فـيـ الـمـزـوـدـ، فـإـذـاـ عـلـمـتـ تـغـيـرـ الـمـزادـةـ لـلـمـزـوـدـ، تـلـمـ أـنـ تـفـسـيـرـ الشـارـحـ الـمـزادـةـ بـالـمـزـوـدـ غـيرـ صـحـيـحـ. (الـدـسوـقـيـ) **حـامـلاـ هـاـ**: أي بـجاـواـرـاـ هـاـ عـنـدـ الـحـمـلـ، فـسـمـيـتـ الـمـزادـةـ رـاوـيـةـ لـلـمـجاـواـرـةـ. (الـدـسوـقـيـ)

وـبـمـنـزلـةـ إـلـيـ: عـطـفـ عـلـىـ قـولـهـ: حـامـلاـ هـاـ، أـيـ وـالـعـلاقـةـ كـونـ الـبـعـيرـ حـامـلاـ هـاـ، وـكـونـهـ بـمـنـزلـةـ العـلـةـ المـاديـةـ هـاـ، فـهـذـاـ إـشـارـةـ إـلـىـ عـلـاقـةـ أـخـرىـ، وـوـجـهـهـ أـنـ الـرـاوـيـةـ إـنـماـ يـطـلـقـ عـلـىـ الـمـزادـةـ؛ لـأـنـهـ لـاـ وـجـودـ لـهـ بـوـصـفـ كـوـنـهـ مـزادـةـ فـيـ الـعـرـفـ، إـلـاـ بـحـمـلـ الـبـعـيرـ هـاـ، فـكـأـنـاـ مـتـقدـمـ بـالـبـعـيرـ كـمـاـ أـنـ الشـيـءـ مـتـقدـمـ بـعـادـتـهـ. (مـنـ الـحـواـشـيـ)

بالبعض الآخر من أنواع العلاقة، فقال:

[تقسيم المرسل]

ومنه أي من المرسل تسمية الشيء باسم جزئه، في هذه العبارة نوع تسامح، والمعنى أن في الكل المراد من هذه العبارة
هذه التسمية بمحازا مرسلا، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الريبيئة وهي الشخص الرقيق والعين
الباصرة
الخاصوس
الجزء
جزء منه، ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء
مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، مثلا لا يجوز إطلاق اليدين أو الإصبع على
الكلين هنا
الريبيئة، وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء
تفسير للعكس
أي الجزء

بالبعض الآخر إلخ: وفيه أن السببية مما سيأتي صريحاً، وقد تقدمت الإشارة إليها بالتمثيل باليد في النعمة والقدرة، ويمكن دفعه بأن المتقدمة هي السببية التنزيلية والآتي هو السببية الحقيقة. [التجريد: ٣٥١]
نوع تسامح: لأن المحاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته، لكن لما كانت التسمية سبباً لكونه محازاً معتبراً يجوز في جعل التسمية من المحاز. [التجريد: أَنْ فِي إلخ:] "في معنى مع"، فالمحاز المرسل مصاحب لتلك التسمية لا أنه واقع فيها، كما هو ظاهر قول الشارح، ولا أنه نفس التسمية كما هو ظاهر قول المصنف، ويمكن أن يوجه كلام الماتن أيضاً بحذف المضاف أي ومن وجوه المحاز المرسل وطريقه تسمية الشيء إلخ. [الدسوقي: ٣٥/٤]
وهو اللفظ: أي المحاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع إلخ. [الدسوقي]
في الريبيئة: أي فإنها تستعمل بمحازاً مرسلاً في الريبيئة مأخوذه من "رباً" إذا أشرف أي أطلع من مكان عالي. [الدسوقي]
والعين إلخ: أي فقد أطلق اسم جزئه عليه لعلاقة الجزئية. [الدسوقي]
الذي يطلق إلخ: وأما إطلاق اسم الكل على الجزء فلا يتشرط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابة. [الدسوقي]
تسمية الشيء: (تبنيه) تكلم المصنف على استعمال اسم الكل في الجزء، وسكت عن اسم الكلي إذا استعمل في الجزئي هل يكون بمحازاً أم لا، فذهب البعض إلى أنه حقيقة مطلقاً، وعلّمه بأن اللام في قوله في تعريف الحقيقة: "الكلمة المستعملة فيما وضعت لها لامُ التعليل، ولا شك أن اسم الكلي إنما وضع لأجل استعماله في الجزئي، وعلّمه البعض بأن المحاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت لها أولاً، والجزئي ليس غير الكلي كما أنه ليس عينه، وذهب البعض إلى التفصيل، وحاصله: أن اسم الكلي في الجزئي إن كان من حيث اشتتماله على الكلي فهو حقيقة، وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته، كان بمحازاً. [الدسوقي: ٣٦/٤]

باسم كله كالأصابع المستعملة في الأنامل التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى: **﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾** (البقرة: ١٩)، وتسميتها أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو: **﴿رَعَيْنَا الْغَيْثَ أَيِ النَّبَاتِ الَّذِي سَبَبَهُ الْغَيْثُ﴾**، أو تسمية الشيء باسم مسببه نحو: أمطرت السماء نباتاً أي غيثاً لكون النبات مسبباً عنه، وأورد في "الإيضاح" في أمثلة تسمية السبب عن الغيث باسم المسبب قوله: **فَلَانْ أَكَلَ الدَّمْ أَيِ الدِّيَةَ الْمُسَبِّبَةَ عَنِ الدَّمِ**، وهو سهو، بل هو من قبيل تسمية المسبب باسم السبب، أو ما كان عليه أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي يبرأ المصتف **﴿وَأَتَوْا إِلَيْنَا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾** (النساء: ٢) **كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن، نحو:** **﴿وَأَتَوْا إِلَيْنَا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾** (النساء: ٢)

أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك؛ إذ لا يتم بعد البلوغ، أو تسمية الشيء باسم ما يؤول قبل دفع المال

يجعلون أصابعهم: أي أناملهم، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة، وفيه مزيد مبالغة، كأنه جعل جميع الأصابع في الآذان، ويجوز أن يكون التجوز في الإسناد، وأن يكون على حذف مضاد أي أنملة أصابعهم. **[الدسوقي: ٣٧/٤] الذي سببه الغيث:** جعله الغيث سبباً في النبات بالنظر للحملة، وإلا فالسبب في الحقيقة الماء مطلقاً وإن لم يكن مطراً. **[الدسوقي: ٣٨/٤] وأورد:** من الورود وهو الذكر أي ذكر. (الدسوقي)
بل هو: فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها، وقد أطلقنا السبب الذي هو الدم على مسببه وهو الديمة، فصار المراد من الدم في قوله: "فلان أكل الدم" أي أكل مسببه وهو الديمة، ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الديمة علة حاملة على القتل، حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل، فهي سبب في الإقدام على الدم، فأطلق الدم الذي هو المسبب عليها، ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف. [الدسوقي: ٣٩/٤]
أي تسمية إلخ: واعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولاً مجاز، هو مذهب الجمهور خلافاً لمن قال: إن الإطلاق المذكور حقيقي استصحاباً بالإطلاق حال وجود المعنى، فوجود المعنى فيما مضى كاف في الإطلاق الحقيقي عنده، وقيل: بالوقف، فيه ثلاثة أقوال. [الدسوقي: ٤٠/٤]
وآتوا اليتامي: اليتيم في الإنسان: من لا أب له ما لم يبلغ الحلم، وفي البهائم: ما فقد الأم قبل استغنائه عنها، وفي الطيور: فاقد الأبوين، وفي الحمادات: ما لا نظير له. [التجرييد: ٣٥١] **قبل ذلك:** أي قبل دفع المال إليهم؛ لأن إيتاء المال إليهم إنما هو بعد البلوغ، وبعد البلوغ لا يكونون يتامى؛ إذ لا يتم بعد البلوغ، وحيثند إطلاق اليتامي على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذي كانوا عليه قبل البلوغ. (الدسوقي) **باسم ما يؤول إلخ:** أي تحقيقاً كما في "إنك ميت"، أو ظننا كما في أيلولة العصير للخمر، لا احتمالاً كأيلولة العبد للحرية، فلا يقال لعبد: هذا حر، والمراد: الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله في نفسه. (الدسوقي)

ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل، نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: ٣٦) أي عصيراً يؤول إلى الخمر، أو تسمية الشيء باسم محله نحو: ﴿فَلَيْدُغُ نَادِيَهُ﴾ (العلق: ١٧) أي أهل نادي الحال فيه، والنادي: المجلس، أو تسمية الشيء باسم حالة أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اِيْضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٠٧) أي في الجنة التي تحل فيها الرحمة، أو تسمية الشيء باسم آله نحو: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ (الشعراء: ٨٤) أي ذكراً حسناً، وللسان اسم لآل الذكر، ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرخ به في الكتاب، فإن قيل: قد ذكر في مقدمة هذا الفن ...

في مجازية الآخرين

أي عصراً إلخ: [فيه نوع خفاء، فإن العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر. (التجريد ملخصاً: ٣٥٢)] هذا تفسير للخمر، والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي؛ لأن العصير حالة العصر لا يخامر العقل، وإنما يخامره بعد مدة، لكن كان الأولى للشارح أن يقول: أي علينا يؤول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصير لا يعصر. [الدسولي: ٤١/٤]

محله: أي باسم المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء. **فليدُغُ إلخ:** يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالقصاص على حذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] إلا أنه لا يضر التمثيل. **(التجريد) والنادي إلخ:** أي النادي: اسم لمكان الاجتماع ولمجلس القوم، وقد أطلق على أهله الذين يملون فيه، والمعنى فليدُغُ أهل ناديه، أي أهل مجلسه لينصروه. (الدسولي) **في الجنة:** لأن الرحمة لا تصلح أن يكون طرفاً حقيقياً. **التي تحل فيها الرحمة:** لأن الرحمة لا تصلح أن يكون طرفاً حقيقياً] أي الأمور المنعم بها، لأنها هي التي تحل في الجنة، وإطلاق الرحمة على الأمور المنعم بها مجاز على مجاز. [الدسولي: ٤٢/٤]

آله: فرق بعضهم بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله، والسبب ما به وجود الشيء، فاللسان آلة للذكر لا سبب له، وأدخل بعضهم الآلة في السبب فجعلها من جملة أفراده. (الدسولي) **ذكراً حسناً:** ويحتمل أن يكون المراد: واجعل لي كلامه صادقاً باقياً في الآخرين، لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرّك. (التجريد، الدسوقي)

واللسان إلخ: أي فأطلق اللسان على الذكر لكونه آلة له، فالعلاقة آلة، والمراد بالآخرين: المتأخر عنده من الأنبياء ~~الخليل~~ والأمم، واستصحابه المولى دعاهم صارت كل أمة بعده تنسب إليه. (الدسولي) **ولما كان:** حواب عما يقال: لأي شيء ذكر المصنف المعنى المجازي في المثالين الآخرين دون ما عداهما من الأمثلة. (الدسولي)

نوع خفاء: لأن المعنى المجازي لا يظهر فيما ظهره في الأمثلة السابقة؛ لأن استعمال "الرحمة" في الجنة و"اللسان" في الذكر ليس من المجاز العربي العام. [الدسولي: ٤٣/٤] **فإن قيل إلخ:** حاصله أن اعتبار العلاقة إنما هو ليتنقل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، والانتقال فرع اللزوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة، =

أن مبني المجاز: الانتقال من المزوم إلى اللازم، وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد
اللزوم، قلنا: ليس معنى اللزوم هنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل تلاصق
واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان، وهذا متتحقق
في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط.

[الاستعارة وتقسيمه]

والاستعارة وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة، فإذا
أطلق المشفر على شفة الإنسان، فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة،
وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق،.....

= وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصول المعنى المجازي إما على الفور أو بعد التأمل. [الدسوقي: ٤٣/٤]

بل أكثرها: كالิตامي والعصير والنادي والرجمة واللسان، فإن معانيها الحقيقة لا تستلزم معانيها المجازية. (الحاشية)
قلنا إلخ: حاصله أنه ليس المراد باللزوم الحقيقي أعني امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل المراد به الاتصال ولو في الجملة، فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر، وهذا متتحقق في جميع أنواع العلاقة. [الدسوقي: ٤٤/٤]
والاستعارة: مبتدأ وقوله: "قد تقييد" خبره، والمراد بالاستعارة في كلام المصنف الاستعارة التصريحية، وهي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه، وأما المكنية: وهي التي لا يذكر فيها إلا المشبه، ويأتي حكمه ذلك. [الدسوقي: ٤٥/٤]
أي قصد إلخ: إشارة إلى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد أن الإطلاق بسببيها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تتحققها أيضاً. [التجريدي: ٣٥٢] **في الغلط إلخ:** ولا يخفى أنك إذا رأيت مشفر زيد وقد صدرت الاستعارة وليس مشفره غليظاً فهو حكم كاذب، بخلاف ما إذا كان مجازاً لأن المراد أن شفة الإنسان من أفراد مطلق الشفة. (الأطول)

وان أريد إلخ: توضيح المقام أن المشفر إذا أطلق أي جرد عن قيده وهو إضافته إلى البعير واستعمل في شفة الإنسان من حيث إنها فرد من أفراد مطلق شفة، كان مجازاً مرسلًا بعرتبة، وإن أطلق المشفر عن قيده ثم قيد بالإنسان كان مجازاً مرسلًا بعرتبتين: التقييد ثم الإطلاق؛ لاستعمال المقيد أولاً في المطلق، ثم استعمل ثانياً المطلق في مقيد آخر. (الدسوقي)
على المطلق: وهو شفة الإنسان باعتبار ما تتحقق فيها من مطلق شفة، لا من حيث كونها شفة مقيدة بالإنسان، وإنما كان من إطلاق المقيد على المقيد. (الدسوقي)

إطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل، فاللفظ الواحد جواب "إن أريد" مشفر مثلاً بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازاً مرسلاً.

والاستعارة قد تقييد بالتحقيقية؛ لتمييز عن التخييلية والمكين عنها؛ لتحقق معناها أي ما عني بها واستعملت هي فيه، **حساً أو عقاً** لأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن سبب أن يكون المعنى المجازي أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية فالحسبي **كتابه: لدى أسد.....**

إطلاق المرسن: مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقاً، ومكان الرسن هو الأنف؛ لأن الرسن عبارة عن جبل يجعل في أنف البعير، فالمersen في الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده واستعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازاً مرسلاً، وإذا استعمل في أنف الإنسان للإشارة كأن استعارة، وكلام الشارح يوهم أن إطلاق الرسن على الأنف يعني أن يكون من المجاز المرسل، وليس كذلك. [الدسوقي: ٤٦/٤، التحرير: ٣٥٢]

على الأنف: أي أنف الإنسان مثلاً، لا بقييد كونه أنف الإنسان، بل من حيث كونه من مطلق أنف، سواء كان موضع رسن أو لا. (التحرير) **اللفظ الواحد**: يعني أن اللفظ الواحد إذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الإطلاق بطريق الاستعارة، وأن يكون بطريق المجاز المرسل، فلا يزيد أن المشفر مجاز مرسل بالنسبة إلى مطلق مفهوم الشفة، واستعارة بالنسبة إلى خصوصية شفة الإنسان، ولاشك في تغاير المعنين وتعددهما. (التحرير)

إلى المعنى الواحد: هو هبنا شفة الإنسان، وله اعتباران: أحدهما خصوص كونه شفة الإنسان، والآخر عموم كونه شفة، فالاستعارة باعتبار الأول، والمجاز المرسل باعتبار الثاني. (التحرير)

قد تقييد: يعني الأكثر أن الاستعارة مطلقة ولا يقييد بشيء، وقد يقييد بالتحقيقية. **لتمييز إيه**: لأن معنى التحقيقية محققة المعنى، فتخرج التخييلية؛ لأنها عند المصنف ليست لفظاً، فلا تكون محققة المعنى، وكذا الاستعارة بالكتابية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس، فلا تكون محققة المعنى. (التحرير) **ما عنيها**: وجه التفسير أن المبادر من المعنى عند الإطلاق هو الحقيقى، والمراد هنا المعنى المجازى، فالتفسير لدفع ذلك. (الحاشية)

حساً أو عقاً: منصوبان بمنزع الخاضع أو على الظرفية المجازية. [الدسوقي: ٤٧/٤] حساً لأن يكون مدركاً بإحدى الحواس أو عقاً لأن لا يكون مدركاً بها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الأمر والحكم ببطلانه، فخرجت الأمور الوهمية، فإن العقل ينفيها. [التحرير: ٣٥٣] **ويشار إليه إشارة حسية**: أي لكونه مدركاً بإحدى الحواس الخمس. [الدسوقي: ٤٨/٤] **أو عقلية**: أي لكونه له ثبوت في نفسه وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالعقل. (الدسوقي) **كتابه**: أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وسكون اللام و تمام البيت: له بد أظفاره لم تقل. (الدسوقي) **لدى أسد**: أي أنا عند أسد أي رجل شجاع، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وادعى أنه فرد من أفراده، استعير اسم المشبه به للإشارة على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حساً. (الدسوقي)

شاكي السلاح أي تام السلاح، **مقدف أي رجل شجاع** قذف به كثيراً إلى الواقع،
صفة أسد
فالتفصيل للنكتة

و^وقيل: قذف باللحم ورمي به فصار له جسمة ونبالة، فالأسد هنا مستعار للرجل
صار لحمه كثيراً باللحم سمن في البيت

الشجاع، وهو أمر متحقق حسناً، قوله أي والعقل يكقوله تعالى: **(اهدنا الصراط المستقيم)**

(الفاتحة: ٦) **أي الدين الحق** وهو ملة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلاً، قال
تصفية لصراط تفسير للمستقيم ملة الإسلام

المصنف: فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له، المراد بـ"معناه" ما يعني
في الإيضاح مطلقاً لفظ مجازي المجازي

باللفظ واستعمل اللفظ فيه، فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة

شاكي السلاح: مأخذ من الشوكة، فأصله "شاوك" قلب قلباً مكانياً، فصار "شاوك" فقلبت الواو ياء لوقعها متطرفة بعد كسرة، وـ"شاكي" صفة مشبهة أي تام صلاحه، فإذا صفت لفظية لانفيت تعريفاً، فلذا وقع صفة للنكرة. (الدسولي)

مقدف: هو اسم مفعول من قذفه أي رمي به، وهو يحمل المعنى: أحدهما أنه قذف به في الحروب ورمي به فيها كثيراً حتى صار عارفاً بها فلا تهوله، وثانيهما أنه قذف باللحم ورمي به أي زيد في لحمه وجسمته. [الدسولي: ٤/٤٨]

اهدى إخ: أي فالصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذي لا اعوجاج فيه، استغير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة تصريحية تحقيقية، ووجه الشبه: التوصل إلى المطلوب، وإنما كانت تحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الدين الحق محقق عقلاً. [الدسولي: ٤/٤٩] **وهو ملة**: من إضافة الأعم إلى الأخص.

متتحقق عقلاً إخ: ذكر في "الإيضاح": وأما العقل فيقولك: "أبديت نوراً" وأنت تريد حجة، فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير واسطة حس؛ إذ المفهوم من الألفاظ هو الذي ينور القلب ويكشف عن الحق، لا الألفاظ نفسها وعليه قوله تعالى: **(اهدنا الصراط المستقيم)** [الفاتحة: ٦] (الإيضاح)

قال المصنف: أي في "الإيضاح": والقصد من نقله إفاده أن المصنف يجعل "زيد أسد" تشبهاً بليغاً لا استعارة؛ لأن حد الاستعارة لا يصدق عليه، والاعتراض عليه بما سيأتي بقوله: "وفي بحث". (الدسولي) **ما تضمن إخ**: أي لفظ تضمن تشبيه معناه المجازي المراد منه معناه الحقيقي الذي وضع هو له، فالضمير في "وضع" راجع لـ"ما" الأولى لا الثانية، والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشيء إفاده ذلك التشبيه بواسطة القرينة، وقد أفاد هذا التعريف للاستعارة الذي ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وإن كان مشهوراً فيه لمعنى مجازي آخر؛ لأن المعنى المجازي لم يوضع له اللفظ. [الدسولي: ٤/٥٠] **واستعمل إخ**: أي الآن وهو المعنى المجازي أو الموضوع له.

فعلى هذا إخ: هذا تفريع على التعريف وإشارة إلى إبطال قول من قال: الاستعارة إجراء المشبه به على المشبه إطلاقاً أو حملها بحذف الأداة، وليس بتفريع على قوله: "والمراد معناه ما يعني باللفظ"، حتى يتوهם ركاكته؛ لدلالة على أنه لو لا إرادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعاً على كل حال. [التجريد: ٣٥٣]

نحو: زيد أسد، ورأيت زيداً أسدًا، ومررت بزيد أسدًا **ما يكون اللفظ مستعملاً فيما وضع له وإن تضمن تشبيه شيء به؛ وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له**
 يبيان للنحو معناه الموضوع له الشأن معنى الأسد في الأمثلة ذلك اللفظ

لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن "ما" في قوله: "ما تضمن" عبارة عن المحاجز بقرينة تقسيم المحاجز إلى الاستعارة وغيرها، و"أسد" في الأمثلة المذكورة ليس بمحاجز؛ لكونه مستعملاً فيما وضع له، وفيه بحث؛ لأننا لا نسلم لفظ الأسد الثلاثة

أنه مستعمل فيما وضع له، بل في معنى الشجاع فيكون مجازاً واستعارة،
لاستعماله في غير الموضوع له الحيوان المفترس

نحو زيد أسد: الأمثلة الثلاثة ليست استعارة، بل تشبيه بلغى بحذف الأداة.
يكون اللفظ إلخ: كالأسد في الأمثلة الثلاثة فإنه مستعمل في الحيوان المفترس، وهو ما وضع له. (الحاشية)
وإن تضمن إلخ: ولا شك أن لفظ الأسد في الأمثلة السابقة مستعمل في المعنى الذي وضع هو له، وهو الحيوان المفترس، وإن تضمن تشبيه شيء - وهو زيد - به، لكن ذلك الشيء ليس مراداً بذلك اللفظ، فلا يكون ذلك اللفظ مجازاً، فلا يكون استعارة. [الدسولي: ٤٥٠] **وذلك:** أي بيان خروج لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة عن حد الاستعارة. (الحاشية) **الموضوع له:** أي الحيوان المفترس لا المعنى المجازي. (الدسولي)
لم يصح إلخ: أي لا يصح أن يقال فيه: شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له؛ لما فيه من تشبيه الشيء بنفسه وهو محال، والحاصل أن قولنا: "تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له"، يقتضي أن هذا معنى استعمل فيه اللفظ، آخر وضع له، شبه أحدهما الآخر، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتحد المشبه والمتشبه به، وهذا فاسد، فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو الأسد في الأمثلة المذكورة خارج عن حد الاستعارة داخل في التشبيه البلغى. [الدسولي: ٤٥١] **على أن "ما" إلخ:** هذه العبارة من تتمة كلام المصنف في "الإيضاح" ومقوية لما ذهب إليه من إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة يعني أنه لا حاجة إلى القول باستحالة تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تطويل، بل يكفي في الخروج عن التعريف أن يقال: "أن ما إلخ". (الدسولي)
ليس بمحاجز: بل هو تشبيه بلغى بحذف الأداة. **و فيه بحث:** أي في كلام المصنف بحث من حيث إخراجه الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة. (الدسولي) **أنه:** أي لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة مستعمل: أي وجودها كما يزعم القوم. **بل في معنى الشجاع:** [أي بل المختار أنه مستعمل في معنى الشجاع]. أي ذات المشبه بالأسد، فالمراد من الشجاع ذات مما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشجاع؛ إذ لو استعمل في مفهوم الشجاع مطلقاً لم يكن استعارة؛ إذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالأسد، بل مجازاً مرسلاً. (الحاشية)
استعارة: لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد بالمعنى الذي وضع له.

كما في "رأيت أسدًا يرمي" بقرينة حمله على زيد، ولا دليل لهم على أن هذا على حذف الأداة التشبيه، وأن التقدير: زيد كالأسد، واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد، ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدًا، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصداً إلى المبالغة فاسدة؛ لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان "أسد" مستعملاً في معناه الحقيقي، وأما إذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح، ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمحرور كقوله:

أسد على وفي الحروب نعامة

بقرية حمله: متعلق بـ"مستعمل" القدر في قوله: "بل في معنى الشجاع بقرينة حمله"، ويصبح أن يكون متعلقاً بقوله: "فيكون مجازاً"، وحيثئذ يكون جواباً عمما يقال: المحاجز مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة هنا، وحاصل الجواب أنا لا نسلم عدم القرينة هناك، بل هنا قرينة وهي حمله على زيد. [الدسولي: ٥٢/٤]

ولا دليل لهم: أي للقوم التابع لهم المصنف أي لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن أسدًا في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة، فلا منافاة بين قوله: "ولا دليل لهم" وبين قوله بعد: " واستدلالهم إلخ". [الدسولي]

وأن التقدير: حتى يكون "أسد" مستعملاً في ما وضع له. **و واستدلالهم إلخ:** مبتدأ خبره "فاسد" الآتي، وقوله: "على ذلك" أي على ما ذكر من أن "أسداً" ونحوه في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة، وأنه محمول على حذف أداة التشبيه. [الدسولي: ٥٣/٤]

قصداً: علة للحذف أي وإنما حذفت الأداة لأجل قصد المبالغة في تشبيه زيد بإيهام أنه عين الأسد. [الدسولي] **مجازاً إلخ:** وتحقيق ذلك أنا إذا قلنا في نحو "رأيت أسدًا يرمي": إن أسدًا استعارة فلا يعني أنه استعارة عن زيد؛ إذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه، وإنما يعني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة، فقولنا: "زيد أسد" أصله زيد رجل شجاع كالأسد، فخذلنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه، فيكون استعارة. (المطول)

صحيح: لأن المعنى: زيد رجل شجاع. [الدسولي] **ما ذكرنا:** من أن أسدًا مستعمل في الرجل الشجاع لا في الحيوان المفترس. **في مثل هذا المقام:** أي في هذا المقام وما ماثله من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصورة ولم تذكر الأداة. [الدسولي: ٤/٤] **يتعلق به:** وتعلق الجار والمحرور به دليل على أنه مؤول. مشتق كشجاع وبمترئ ولو كان المشبه به مستعملاً في معناه الحقيقي ما تعلق به الجار والمحرور؛ لكونه جامداً. [الدسولي]

كتقوله إلخ: أي كقول عمران بن قحطان مفتي الخوارج خطاباً للحجاج توبخاه أنه أنت أسد علىٰ وأنت نعامة في الحروب، فـ"عليٰ" متعلق بـ"أسد"؛ لكونه يعني بمترئ صالح، وـ"في الحروب" متعلق بـ"نعامة"؛ لكونه يعني جبان؛ لأن النعامة من أجنين الحيوانات، وتمام البيت: فتحاء تنفر من صفير الصافر. [الدسولي]

أي مجترئ صائل علىّ، وكقوله: **والطير** أغربة عليه أي باكية، وقد استوفينا ذلك في الشرح. واعلم أنهم اختلفوا في أن الاستعارة **مجاز لغوي أو عقلي**، فالجمهور على أنها **مجاز لغوي** بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لغير المشاهدة، **ودليل أنها** أي الاستعارة **مجاز لغوي** كونها موضوعة للمتشبه به لا للمتشبه ولا للأعم منهما أي من المتشبه والمتشبه به، فأسد في قولنا: "رأيتأسدا يرمي" **موضوع للسبعين المخصوص** للفظ أسد كالأسد للسبعين المخصوص كالرجل الشجاع لا للرجل الشجاع، ولا معنى أعم من الرجل والسبعين كالحيوان المجترئ مثلاً ليكون إطلاقه عليهم حقيقة، **إطلاق الحيوان** على الأسد والرجل الشجاع، وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً، **إطلاقه** على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له، فيكون **مجازاً لغويَا**، وهي يرمي مثلاً الاستعارة لا عقلانياً

أي مجترئ: تفسير للمعنى المجازي المتشبه بالأسد. [الدسولي: ٤/٥٥] **والطير إلخ:** هذا بعض بيت، وتمام البيت يأسرها: فتح السرة وساكنات تصاف، والشاهد في قوله: و"الطير أغربة عليه"، فإنه ليس المراد بالأغربة الطير المعروف، بل المراد الطير باكية عليه، فـ"عليه" متعلق بـ"أغربة"، وهي في الأصل جامد لا يصلح تعلق الجار به، فاستعمله الشاعر في الباكية فصح تعلق الجار به. [الدسولي] **باكية:** إنما نقل لفظ الأغربة إلى معنى الباكية؛ لأن الغراب يشبه به الباكي الحزين، وإذا سقط واحد منهم اجتمعت تصح عليه، فالمعنى أن كل الطير في الحزن على ذلك المرثى والبكاء عليه مثل الأغربة الباكية. **واعلم إلخ:** أشار به إلى أن كلام المصنف مرتب على مخذوف. [الدسولي]

مجاز لغوي: غير عقلي سواء كان عرفياً أو شرعياً أو لغوياً. [التجريد: ٣٥٣] **[يعني:** أي بهذه العناية دفعاً لتوهم أن المراد باللغوي ما قابل الشرعي والعرفي والعقلي، فأفاد بما أن المراد باللغوي ما قابل العقلي فقط. [الدسولي: ٤/٥٦]

دليل أنها إلخ: حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول: الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة، وكل ما هو كذلك فهو **مجاز لغوي**، فالاستعارة **مجاز لغوي**. [الدسولي] **ولا للأعم منهما:** وهو الشجاع مطلقاً رجلاً كان أوأسدا. [الدسولي] **موضوع إلخ:** والقرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له كـ"يرمي" في المثال لا تمنع من الوضع له، وإنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له. [الدسولي: ٤/٥٧]

ليكون إلخ: علة للمنفي أعني الوضع للمعنى الأعم. [الدسولي] **إطلاق الحيوان:** فإنه موضوع للمعنى الأعم من الأسد والرجل أعني الجسم النامي. [الدسولي] **وهذا:** كون الأسد موضوعاً للسبعين المخصوص، وليس موضوعاً للرجل الشجاع ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع. [الدسولي: ٤/٥٨] **إطلاقه:** أي الأسد في قولنا: "رأيتأسدا يرمي". [الدسولي]

وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه، فهو ليس من المجاز في شيء، كما إذا لقيت زيدا فقلت: لقيت رجلاً أو إنساناً أو حيواناً، بل هو حقيقة؛ إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له، وقيل: إنما أي الاستعارة **مجاز عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لما لم تطلق**

الادعاء المذكور

على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله أي دخول المشبه في جنس المشبه به بأن جعل الرجل كالرجل الشجاع

باء للسببية

الشجاع فرداً من أفراد الأسد كان استعمالها أي الاستعارة في المشبه استعمالاً في ما مفعول مطلق

وضعت له، وإنما قلنا: إنما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به؛ على لسان المصنف

هذا الكلام: أي قول المصنف: "ولا للأعم منهما". [الدسوقي: ٤/٥٨] **باعتبار عمومه:** أي تحقق العام فيه وأنه فرد من أفراده. (الدسوقي) **ليس من إلخ:** وأما لو أطلق لفظ "العام" عليه باعتبار خصوصه كان مجازاً، فإذا قلت: "رأيت إنساناً" وأردت زيداً من حيث إنه إنسان لا من حيث إنه زيد أي شخص مسمى بهذا الاسم، فإنه يكون حقيقة لا مجازاً. (الدسوقي) **بل هو حقيقة إلخ:** وكذا إذا قال قائل: "أكرمت زيداً وأطعنته وكسوته" فقلت: "نعم ما فعلت" لم يكن لفظ " فعلت" مجازاً وكذا لفظ "الحيوان" في قوله: الإنسان حيوان ناطق. (المطول)

معنى أن إلخ: أشار المصنف بهذه الغاية إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلي هنالك: إسناد الشيء لغير من هو له؛ لأنه إنما يكون في الكلام المركب المحتوي على إسناد، وهو غير متحقق هنا، بل المراد هنا بالمجاز العقلي: التصرف في أمر عقلي أي يدرك بالعقل وهو المعانى العقلية والتصرف فيها بادعاء أن بعضها وهو المشبه داخل في البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملاً له على وجه التقدير ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر، وعلم مما ذكرنا أن المجاز العقلي يطلق على أمرين: أحدهما: إسناد الشيء إلى غير من هو له، والثاني: التصرف في المعانى العقلية على خلاف ما في الواقع. (الدسوقي)

في أمر عقلي: وهو جعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الأسد الحقيقي. [الدسوقي: ٤/٥٩]

لا لغوي: أي لا في أمر لغوي، وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه، وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعانى وصيير بعضها نفس غيرها، وبعد تصوير المعنى معنى آخر جيء باللفظ وأطلق على معناه بالجعل، وإن لم يكن معناه في الأصل. (الدسوقي) **إنما إلخ:** [أي الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ "أسد"] دليل لكون الاستعارة ليست مجازاً لغويًا، وحاصله: أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء، وكل ما هو كذلك لا يكون مجازاً لغويًا، فينتج أن الاستعارة ليست مجازاً لغويًا بل عقلياً، وسند الصغرى قوله: "إنما لما لم تطلق إلخ". (الدسوقي)

في ما وضعت له: أي لأن العقل صير المشبه من أفراد المشبه به الذي وضع اللفظ المستعار لحقيقةتها، فتصير الاستعارة حيثئذ مستعملة فيما وضعت له، لا فيما لم توضع له، وقد تقدم أن المجاز اللغوي هو ما استعمل في غير ما وضع له، =

لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة؛ لأن مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة ل كانت الأعلام المنقوله استعارة، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، **ولما صح أن يقال ممن قال:** "رأيتأسدا" وأراد **عن الادعاء** **الحقيقة** **لازم ثالث** **بالأسد** **زيداً** **إنه جعلهأسدا** كما لا يقال ممن سمي ولدهأسدا؛ إنه جعلهأسدا؛ لأن "جعل" **صيروه** **مقول قوله** **يقال** إذا كان متعديا إلى مفعولين كان بمعنى "صير" ويفيد إثبات صفة لشيء حتى لا يقال:

= فلا تكون الاستعارة بمحاجزا لغويها، بل يكون على هذا التقدير حقيقة لغوية؛ لاستعمالها في ما وضعت له بعد الادعاء والإدخال في جنس المشبه به. [الدسوقي: ٦٠/٤]

كذلك: أي مطلقة على المشبه بعد الادعاء، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور، وهذا الدليل الذي أشار إليه بقوله: "لأنها إلخ" من قبيل دليل الخلف، وهو المثبت للمدعى بإبطال نقشه، واللوازم التي ذكرها الشارح ثلاثة، وقوله: "لما كانت استعارة" لازم أول، وهو باطل فكذا المزوم، وكذا يقال في اللوازم الآتية. (الدسوقي)
لما كانت استعارة: لأن حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار، لا نقل مجرد اللفظ حاليا عن المعنى. [الدسوقي: ٦١/٤]
مجرد: أي مجردًا عن المبالغة والادعاء. (الدسوقي) **ل كانت إلخ:** أي كرید مسمى به رجل بعد تسمية آخر به، يكون استعارة بمجرد وجود النقل فيه، ولا قائل به. (الدسوقي) **أبلغ:** أي لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة، بل تكون مساويا لها مع أفهم حازمون بذلك. (الدسوقي ملخصا) **إذ لا مبالغة إلخ:** المعنى أن الاسم إذا نقل إلى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلي في ذلك المعنى المنقول إليه لم يكن في إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول إليه مبالغة، فإنه لما لم يصحبها معناه الأصلي انتفت المبالغة في إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير. (الدسوقي)

ولما صح إلخ: يعني يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به في الاستعارة أن من قال: "رأيتأسدا يرمي" وأراد بالأسد زيدا بدون الادعاء المذكور لا يقال فيه: "إنه جعلهأسدا"، كما لا يقال ممن سمي ولدهأسدا؛ إنه جعلهأسدا؛ لاستواء الإطلاقين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع أن من قال: "رأيتأسدا يرمي" وأراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعارة لقال فيه: "إنه جعل زيداأسدا قطعا"، وما ذلك إلا باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به، فثبت المدعى، وهو أن الاستعارة لم تطلق إلا بعد دخول المشبه في جنس المشبه به ادعاء مجاجزا عقليا. (الدسوقي)

إنه جعلهأسدا: إنما كان لا يقال ممن قال ذلك: "إنه جعل زيداأسدا؛ لأن "جعل" إذا كان بمعنى "صير" كما هنا تعدى إلى المفعولين، ويفيد إثبات صفة الشيء، فيكون مدلول قوله: "فلان جعل زيداأسدا" أنه أثبت الأسدية له، ولا شك أن مجرد نقل لفظ الأسد لزيد وإطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس فيه إثباتأسديه له. [الدسوقي: ٦٢/٤]

جعله أميرا، إلا وقد أثبتت فيه صفة الإمارة، وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه تابعاً
كالأسد كرجل شجاع

لنقل معناه إليه بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء، ثم أطلق عليه اسم الأسد،
إلى المشبه شأن للم المشبه على المشبه

كان الأسد مستعملاً فيما وضع له، فلا يكون مجازاً لغويًا بل عقلياً. بمعنى أن العقل جعل
حواب "إذا كان" فيكون حقيقة لغوية ادعاء نظراً إلى هذه الادعاء

الرجل الشجاع من جنس الأسد، وجعل ما ليس في الواقع واقعاً مجازاً عقلياً، وهذا أي
مبتداً بخره

ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به

صح التعجب في قوله: قامت تظللي أي توقع الظل على من الشمس نفس أعز على
ابن العميد من حرها

من نفسي، قامت تظللي، ومن عجب شمس أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء
يرجع ضميره إلى "النفس" بخر مقدم مبتدأ مؤخر

تظللي من الشمس، فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً
صفة للشمس

وقد أثبت: ومن سمي ولده أسدًا لم يثبت فيه الأسدية. [الدسولي: ٦٢/٤] **وإذا كان:** هذا مرتبط بتبيّن الدليل السابق، حاصله: أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازם، وكل منها باطل، فيكون ملزومها - وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة - باطلاً، فيثبت نفيه وهو اعتبار الادعاء المذكور في الاستعارة وإذا كان الادعاء المذكور معتبراً فيها، فيكون اسم المشبه به إنما نقل للم المشبه تبعاً لنقل معناه إليه، وإذا كان إلخ. (الدسولي)

يعني أنه إلخ: أي لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فرداً من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلي - وهو الحيوان المفترس - متحققاً فيه، فحيثئذ يكون نقل لفظ الأسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له، فيكون استعمال اسم الأسد في الرجل الشجاع استعمالاً في ما وضع له. (الدسولي) **كان الأسد إلخ:** ويكون سراية الحكم إلى الرجل الشجاع كسراءة الحكم إلى أفراد الحقيقة، والقرينة تدلّ على نقل معنى الأسد إليه وادعائه له. (عبد الحكيم)

في قوله: أي قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظلله من حر الشمس. [الدسولي: ٦٣/٤]

نفس: فاعل "قامت"، ولذلك اتصلت به تاء الثانية وإن كان القائم غلاماً. (الدسولي) **أعز على:** صفة "نفس" وجملة "تظللي" في محل النصب على الحال، والتقدير: قامت نفس هي أعز على من نفسي مظللة لي من الشمس. (الدسولي)

قامت: فاعله ضمير يعود على "النفس"، والجملة مؤكدة لما قبلها، وقوله: "من عجب" بخر مقدم، و"شمس" مبتدأ مؤخر، والجملة حال، والتقدير: قامت تلك النفس مظللة لي، وشمس مظللة من الشمس من العجب. (الدسولي)

أي غلام: يعني فقد شبه الغلام بالشمس وادعى أنه فرد من أفرادها ثم استعار له اسمها. **تظللي إلخ:** فالتعجب من كون الشمس تقع عليه ظلاً مع أنها موجبة لنفيه لا لثبوته، ومع كون الشمس تحول بين إنسان وشمس أخرى، فسبب التعجب اثنان، وكل ذلك إنما هو لجعل الغلام عين الشمس ادعاء. (الملاخص)

على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى؛ إذ لا تعجب في أن يضلل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر، والنهي عنه أي وهذا صح النهي عن التعجب في قوله: لا تعجبوا من بلـي **غلالته** هي شعار تلبـس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا، قد زـر أزراره على القمر، يقول: "زـرت القميـص عليه أزرـه" إذا شـدت أزرـاره عليهـ، فـولا أنه جـعله قـمرا ^{شد على صاحب القميـص}
حقـيقـيا لما كان للـنهـي عنـ التعـجـبـ معـنىـ؛ لأنـ الكـتانـ إنـماـ يـسـرعـ إـلـيـ الـبـلـىـ بـسـبـبـ مـلـابـسـةـ الـقـمـرـ الـحـقـيقـيـ لـاـ بـمـلـابـسـةـ إـنـسـانـ كـالـقـمـرـ فـيـ الـحـسـنـ،ـ لـاـ يـقـالـ:ـ الـقـمـرـ فـيـ الـبـيـتـ لـيـسـ باـسـتعـارـةـ؛ـ لأنـ الـمـشـبـهـ مـذـكـورـ،ـ وـهـوـ الـضـمـيرـ فـيـ "ـغـلـالـتـهـ"ـ وـ"ـأـزـرـارـهـ"ـ؛ـ لأنـاـ نـقـولـ
لاـ نـسـلـمـ أـنـ الـذـكـرـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ يـنـافـيـ الـاسـتـعـارـةـ،ـ كـمـاـ فـيـ قـوـلـنـاـ:ـ سـيفـ زـيدـ فـيـ يـدـ
أـسـدـ،ـ فـإـنـ تـعـرـيـفـ الـاسـتـعـارـةـ صـادـقـ عـلـىـ ذـلـكـ،ـ وـرـدـ هـذـاـ الدـلـيلـ بـأـنـ الـادـعـاءـ أـيـ اـدـعـاءـ
دـخـولـ الـمـشـبـهـ فـيـ جـنـسـ الـمـشـبـهـ بـهـ لـاـ يـقـضـيـ كـوـنـهـ أـيـ الـاسـتـعـارـةـ مـسـتـعـمـلـةـ فـيـ ماـ وـضـعـتـ
لـهـ؛ـ لـلـعـلـمـ الـضـرـوريـ بـأـنـ أـسـداـ فـيـ قـوـلـنـاـ:ـ
^{وـذـكـرـهـ يـنـافـيـ الـاسـتـعـارـةـ}
^{الـذـيـ لـيـنـيـ عـنـ التـشـبـيـهـ}
^{وـلـوـ ذـكـرـ الـمـشـبـهـ فـيـ}

إـذـ لـاـ تـعـجـبـ إـلـخـ:ـ أيـ لـعـدـ الغـرـابـ،ـ بـخـلـافـ تـظـلـيلـ الشـمـسـ الـحـقـيقـيـ إـنـسـانـاـ مـنـ الشـمـسـ،ـ فـإـنـهـ مـسـتـغـرـبـ؛ـ لـاستـغـرـابـ
كونـ الشـمـسـ الـتـيـ مـنـ شـأـنـهـ طـيـ الـظـلـ وـإـذـاهـبـهـ تـوجـبـ ظـلـاـ عـلـىـ تـقـدـيرـ حـيـلـولـهـ بـيـنـ الشـمـسـ وـبـيـنـ إـلـيـانـ
المـظـلـلـ.ـ [ـالـدـسوـقـيـ:ـ ٦٣ـ/ـ٤ـ]ـ **وـهـذـاـ:**ـ يـعـنيـ لـأـنـ إـطـلاقـ اـسـمـ الـمـشـبـهـ بـهـ عـلـىـ الـمـشـبـهـ إـنـماـ يـكـونـ بـعـدـ اـدـعـاءـ دـخـولـهـ فـيـ جـنـسـ
الـمـشـبـهـ بـهـ.ـ (ـالـحـاشـيـةـ)ـ **فـيـ قـوـلـهـ:**ـ أيـ قـوـلـ أـيـ الـحـسـنـ بـنـ طـبـاطـبـاـ الـمـلـوـيـ فـيـ غـلامـ لـاـبـسـ الـكـانـ.ـ (ـالـحـاشـيـةـ)
بـلـىـ:ـ الـبـلـىـ بـكـسـرـ الـبـاءـ مـقـصـورـاـ مـنـ بـلـىـ الـثـوـبـ يـلـىـ إـذـاـ فـسـدـ.ـ [ـالـدـسوـقـيـ:ـ ٦٤ـ/ـ٤ـ]ـ **غـلـالـتـهـ:**ـ هيـ شـعـارـ وـثـوـبـ صـغـيرـ
ضـيقـ الـكـمـينـ كـالـقـمـيـصـ يـلـاقـيـ الـبـدـنـ،ـ يـلـبـسـ تـحـتـ الـثـيـابـ الـوـاسـعـةـ وـيـلـبـسـ أـيـضـاـ تـحـتـ الدرـعـ؛ـ سـيـ شـعـارـ لـأـنـهـ يـلـىـ
الـشـعـرـ.ـ (ـالـدـسوـقـيـ)ـ **قـدـ زـرـ إـلـخـ:**ـ جـوابـ "ـلـاـ تـعـجـبـواـ"ـ أـوـ مـنـ قـالـ:ـ "ـلـمـ لـاـ تـعـجـبـ"ـ،ـ وـقـرـئـ بـالـبـنـاءـ لـلـفـاعـلـ وـالـمـفـعـولـ،ـ
وـأـزـرـارـهـ فـيـ الصـورـةـ الـأـوـلـىـ مـنـصـوـبـ لـلـفـاعـلـيـةـ،ـ وـفـيـ الـثـانـىـ مـرـفـوعـ؛ـ لـكـونـهـ نـائـبـ فـاعـلـ.ـ (ـالـحـاوـشـيـ)
لـاـ نـسـلـمـ إـلـخـ:ـ لـأـنـهـ لـيـنـيـ عـنـ التـشـبـيـهـ،ـ وـالـمـنـافـيـ لـلـاسـتـعـارـةـ إـنـماـ هوـ الـذـكـرـ عـلـىـ وـجـهـ يـنـيـعـ عـنـ التـشـبـيـهـ.ـ (ـالـدـسوـقـيـ)
كـمـاـ فـيـ قـوـلـنـاـ إـلـخـ:ـ فـ"ـأـسـدـ"ـ اـسـتـعـارـةـ مـعـ أـنـ الـمـشـبـهـ الـذـيـ هـوـ "ـزـيدـ"ـ مـذـكـورـ،ـ لـكـنـ عـلـىـ وـجـهـ لـيـنـيـعـ عـنـ التـشـبـيـهـ.ـ [ـالـتـجـرـيدـ:ـ ٣٥٦ـ]
وـرـدـ إـلـخـ:ـ حـاـصـلـهـ مـنـعـ الصـغـرـىـ الـقـائـلـةـ:ـ الـاسـتـعـارـةـ لـفـظـ مـسـتـعـمـلـ فـيـ ماـ وـضـعـ لـهـ بـعـدـ اـدـعـاءـ أـيـ لـاـ نـسـلـمـ ذـلـكـ،ـ وـهـذـاـ
الـادـعـاءـ لـاـ يـخـرـجـ الـلـفـظـ عـنـ كـوـنـهـ مـسـتـعـمـلـاـ فـيـ غـيرـ مـاـ وـضـعـ لـهـ.ـ [ـالـدـسوـقـيـ:ـ ٦٥ـ/ـ٤ـ]

"رأيت أسدًا يرمي" مستعمل في الرجل الشجاع، والموضوع له هو السبع المخصوص، وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد عدم الاقضاء المذكور بطريق التأويل قسمين: أحدهما: المتعارف: وهو الذي له غاية الجرأة في مثل تلك الجثة المودع في مثل إلخ المخصوصة والهيكل المخصوص، والثاني: غير المتعارف: وهو الذي له تلك الجرأة لكن القسم الثاني لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف، لا عن إرادة الجنس بقسميه فيتعين المعنى الغير المتعارف، وبهذا يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية بيان من القرينة القائل صاحب المفتاح للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص،.....

مستعمل إلخ: أي وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به؛ إذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضي كونه إياه حقيقة. [الدسوقي: ٦٥/٤] **وتحقيق ذلك:** أي تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، وحاصل ما ذكره في التحقيق: أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ إذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة، حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له، والتلحوز في أمر عقلي، وهو جعل غير المشبه به مشبهًا، بل معناه جعل المشبه **مؤولاً** بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف، وأن أفراده قسمان: متعارف، وغير متعارف، ولا خفاء في أن الدخول بهذا المعنى يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لأن الموضوع له هو الفرد المتعارف، والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف. (الدسوقي)

طريق التأرييل: [بأن يجعل الأسد موضوعاً لمطلق الشجاعة، سواء كان متعارفاً أو غيره] وإن قلت: إن الذي بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين، وهو غير المتعارف، وأما الآخر بطريق التحقيق، فكيف يقول الشارح: جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل؟ قلت: جعل الأفراد قسمين مبني على كون الأسد موضوعاً للقدر المشترك بينهما وهو مجرئ، وكونه موضوعاً لذلك ليس إلا بطريق التأويل، وأما بطريق التحقيق فهو منحصر في قسم واحد وهو المتعارف. [الدسوقي بتغيير: ٦٦/٤] **في غير ما وضع له:** فلا يكون استعمالها فيما وضعت له، ف تكون مجازاً لغويًا لا عقلياً.

و بهذا يندفع إلخ: أي بيان أن القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين غير متعارف، فيندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل ينافي القرينة المانعة من إرادة الأسدية، ووجه الاندفاع: أن الإصرار على دعوى الأسدية بالمعنى الغير المتعارف، ونصب القرينة لا يمنع إلا عن إرادة المعنى المتعارف، فلا منافاة. (الدسوقي) [التجريد: ٣٥٦]

وأما التعجب والنهي عنه كما في البيتين المذكورين **فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق**
جواب سؤال من المثبت بناء الاستعارة

المبالغة دلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى أن كل ما يترتب على
عطف تفسيري

المشبب به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضا، **والاستعارة: تفارق**

الكذب بوجهين: **بالبناء على التأويل في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به** لأن يجعل
الأول والصرف عن الظاهر متعلق بـ "دعوى"

أفراد المشبه به قسمين: متعارفا وغير متعارف كما مر، ولا تأويل في الكذب، **ونصب أي**

بنصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمحاجز من
يتعلق بـ "نصب"

قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له، دالة على أن المراد خلاف الظاهر،

بخلاف الكذب فإن قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود
متعلق بـ "لا بد"

في ترويج ظاهره،
إظهار صحة عند السابع

وأما التعجب إلخ: هذا إشارة إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم، وهو إذا كان الادعاء لا يقتضي

استعمال الاستعارة فيما وضعت له، فلا يصح التعجب والنهي عنه في البيتين السابقين؛ لأنهما لا يتمان إلا يجعل

المشبب من أفراد المشبه به حقيقة، وحاصل الجواب الذي أشار إليه المصنف: أن التعجب والنهي عنه لتناسى التشبيه،

وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف في حقيقة الادعاء، حتى أن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه.

[الدسوقي: ٤/٦٧] **البيتين**: يعني قامت تظللي إلخ، ولا تعجبوا إلخ.

تناسى: أي إظهار النسيان كما يقال: "تجاهل" لإظهار الجهل. [التجريد: ٣٥٧] **قضاء إلخ:** أي إنما تنوسي فيه

التشبيه توفيقا لحق المبالغة في دعوى الاتخاد بين المشبه والمشبب به. (الدسوقي) فإن المبالغة تنتهي إلى الاتخاد، وإذا عاد

التعجب والنهي عنه إلى المبالغة في التشبيه لم يلزم استعمال لفظ المشبه به في معناه الحقيقي، كما لم يلزم في الادعاء؛ لأن غرضها واحد وهو المبالغة، والحقيقة التي في نفس الأمر لا تتبدل بذلك. (المواهب)

أصلا: لا جسما ولا وصفا ولا نوعا ولا حسنا. **والاستعارة تفارق الكذب:** يعني الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق

الكلام الكاذب، فلا يرد ما يقال: إن الاستعارة تكون في المفرد؛ لأنها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، والكذب

يكون في الحكم أي في الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له، فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج إلى الفرق.

[الدسوقي: ٤/٦٨] (التجريد) **بالبناء إلخ:** أي بسبب بناء الاستعارة على التأويل وعدم بناء الكذب عليه. (الدسوقي)

في دعوى إلخ: متعلق بمحدود، صفة للتأويل أي المتحقق في دعوى إلخ من تحقق العام في الخاص أو أن "في" يعني

"من" البصانية. (الدسوقي) **أي بنصب:** أشار به إلى أنه عطف على قوله: "بالبناء".

ولا تكون الاستعارة علماً لما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه به في جنس المشبه
علة "لا تكون الاستعارة علماً"

بـ يجعل أفراده قسمين: متعارفاً وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم **لنافاته الجنسية**؛
الشخص العلم التي تقتضيه الاستعارة
متعلق بـ "إدخال"

لأنه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك، والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد، **إلا إذا**
عطف تفسيري

تضمن العلم نوع وصفية بواسطه اشتئاره بوصف من **الأوصاف كحاتم المتضمن**
العلم

للاتصاف بالجود،.....

ولا تكون: أي شخصياً؛ لأن المتأذر من إطلاق العلم، وأن علم الجنس تجري فيه الاستعارة كاسم الجنس، وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر في الامتناع يفهم منه أن الامتناع في العلمية مخصوصاً بها، وأما المجاز المرسل فيجوز في العلمية، ثم إن جملة "ولا تكون علماً" عطف على قوله: "والاستعارة تفارق الكذب" عطف جملة فعلية على اسمية، ولذلك أن يجعله عطفاً على قوله: "تفارق الكذب" فيكون التنااسب مرعياً. [الدسوقي: ٦٩/٤]

ولا يمكن: أي الشخصي، وقوله: "يقتضي التشخص" أي تشخص معناه وتعينه خارجاً، وهذا ظاهر في علم الشخص لا في علم الجنس؛ لإمكان العلوم في معناه لكونه ذهنياً، والمعنى الذهني لا ينافي تعدد الأفراد له. (الدسوقي)
لأن المشبه به يقتضي التعدد ولا تعدد في العلم الجزئي، وفيه بحث، فإن التعدد الادعائي لا ينافي الجزئي والشخصي النفس الأمري؛ لأن الاشتراك إنما هو في العلاقة الجامدة لا في الأطراف، فتأمل. (الملاخص)

ذلك: أي إدخال المشبه في المشبه به يجعل أفراده قسمين. **لنافاته الجنسية**: لقائل أن يقول: الجنسية التي تنافيها إنما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء، فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم، حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع لا للذات المعينة المشخصة وإذا صح التأويل في "المتضمن" نوع وصفية فليصح في غيره. [التجريد: ٣٥٧] **إلا إذا إلخ**: استثناء من عموم الأحوال، وقوله: "تضمن" أي استلزم نوع وصفية، وليس المراد أنه دل دلالة تضمنية على نوع من الأوصاف. [الدسوقي: ٧٠/٤]

نوع وصفية: الأولى نوع وصف: لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدري إلى إلحاق ياء المصدرية. (التجريد) **بواسطه اشتئاره إلخ**: متعلق بـ "تضمن"، والعلم المتضمن نوع وصفية، هو أن يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث من أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف، فيكون كلياً تأويلاً، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه فرد من أفراد ذلك الكل. (الدسوقي)

كحاتم المتضمن: أي المتصف والمستلزم للجود، فيجعل ذلك الوصف لازماً له، وحاتم في الأصل اسم فاعل من الحتم معنى الحكم، نقل حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي. [الدسوقي: ٧١/٤]

ومادر بالبخل، وسجان بالفصاحة، وباقل بالفهادة، فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجود، سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره، كما مر في الأسد، فبهذا التأويل يتناول الحاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود - أعني حاتم الطائي - حقيقة، وعلى غيره من يتصرف بالجود استعارة نحو: رأيت اليوم حاتما، وقريتها يعني أن الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقريتها إما أمر واحد كما في قولك: رأيتأسدا يومي،

ومادر: بتقديم الدال، يضرب به المثل في البخل، قيل: إنما سمي "مادر"؛ لأنه سقى إبله من حوض، فبقى في الحوض ماء قليل فسلح في الحوض ومدر به بخلا أن يسقي منه أحد. [الدسوقي: ٧١/٤] **وسجان:** بوزن عطشان، اسم رجل بليع يضرب به المثل، ومعناه في الأصل صياد يصيد ما مرّ به، ثم جعل علما للبليع المشهور، والمناسبة ظاهرة. [التحرید وغيره: ٣٥٧] **وباقل:** اسم رجل يضرب به المثل في العي والفةادة، وهو اسم رجل من العرب كان شديد العي في النطق، حتى أنه اشتري طيبا بأحد عشر درهما، فقيل له: بكم اشتريته؟ ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه ليشير بذلك إلى أحد عشر، فانفلت الظبي. (التحرید وغيره)

فحينئذ: أي حين تضمن العلم كحاتم نوع وصفية يجوز إلخ. (الدسوقي) **ويتأول إلخ:** أي فالتأويل بعد التشبيه، ولا يتوقف هو على التشبيه، وهذا اندفع ما يقال: إن حاتما إذا كان فردا من أفراده، فكيف يصح التشبيه؟ (الدسوقي) **أو غيره:** والقرينة تخصيص ذلك الغير بالإرادة. **فبهذا التأويل:** أي لما كان حاتم موضوعا للجود بالتأويل يتناول الفرد المتعارف وغير المتعارف؛ لتناول الجود له، والفرد المتعارف: هو الذي له غاية جود، وهو الشخص المعروف، وغير المتعارف: هو الذي له الجود مطلقا، وبهذا التأويل كان حاتم كأنه اسم جنس لا عالم شخص، فتناول كل من وجد فيه صفة الجود مطلقا. (الحواشي) **اليوم:** اليوم قرينة؛ لأن حاتم الطائي ليس في هذا اليوم.

وقريتها: يتadar منه أن المراد من قريتها القرينة المانعة، لأنها السابقة في تحقيق الجاز، لكن الأنفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقاً مانعة كانت أو معينة. [التحرید: ٣٥٨] **لكونها مجازا:** وأشار بالدليل العام الجاري في كل مجاز مرسلًا كان أو استعارة إلى أن تخصيص بيان القرينة في الاستعارة للاعتناء بشأنها، وإلا فالقرينة لازمة في كل مجاز. (الحواشي)

إما أمر واحد: أي من ملائمات المشبه في المصرحة كـ"يرمي" ومن ملائمات المشبه به في المكنية كالأظفار. [الدسوقي: ٧٢/٤] **أسدا يومي إلخ:** فإن وصفه بالرمي قرينة على أنه ليس المراد منه الحيوان المفترس. [العروس: ٧٢/٤]

أو أكثر أي أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة قوله: فإن تعافوا أي تكرهوا

بعض العرب عافية يعافه: كرهه من أمر واحد

العدل والإيمانا فإن في إيمانا نيرانا أي سيفا تلمع كشعال النيران، فتعلق قوله: "تعافوا"

إشارة إلى وجه الشبه جمع نار مبتدأ علة للحجاء أقيم مقامه التوحيد أو ضد الظلم

بكل واحد من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران: السيف لدلالته على أن

غير "إن" بحسب المفهوم

جواب هذا الشرط تخاربون وتلحوذون إلى الطاعة بالسيوف، أو معان ملائمة مربوط

لا بالنيران عطف على قوله: "أو أكثر" تقسيم للماشية

بعضها بعض، يكون الجميع قرينة لا كل واحد، وهذا ظهر فساد قول من زعم أن

اعتقد المجموع فظهور مقابله بقوله: "أو أكثر" البحري

قوله: "أو أكثر" شامل لقوله: "معان" فلا يصح جعله مقابل له، وقسماً كقوله: وصاعقة

لأنه من أفراده بقوله: "أو أكثر" البحري غير "إن" بحسب المفهوم

من نصله أي نصل سيف المدوح تنكفي بها، من انكفاً أي انقلب وبالباء للتعدية،

في "بها" تلك النار تقسيم للصاعقة

والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على رؤوس الأقران.....

فإن تعافوا إخ: يخاطب الأعداء أي إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا إلى الجور وتكرهوا التصديق بالنبي ﷺ، فإن في أيدينا سيفا تلمع كالنيران نحاربكم ونلحقكم إلى انتقاد الحق. [الدسولي: ٧٢/٤]

أي سيفا تلمع إخ: أي يعني فقد شبه السيف بالنيران بجامع اللمعان في كل، واستعار اسم المشبه به للمتشبه.

(الدسولي) **تعلق إخ:** تعلق "تعافوا" بكل واحد من العدل والإيمان يقتضي أن يكون المراد من النيران هو السيف؛ لدلالة هذا التعلق أن جزء هذا الشرط هو "تخاربون وتلحوذون إلى الطاعة بالسيوف". (الحواشي)

على أن جواب إخ: [أي تعلق تعافوا بكل واحد من العدل والإيمان] يعني جواب هذا الشرط محنوف، تقديره: "تخاربون"، فقوله: "فإن في إيمانا نيرانا" علة للجواب أقيمت مقامه، ولو حذف النون من "تخاربون وتلحوذون" لكان حسناً لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعاً ضعيف. [التجريد: ٣٥٨] **وهذا:** أي يكون المراد "معان ملائمة مربوط بعضها بعض" يكون الجميع قرينة، لا كل واحد. (التجريد) **وصاعقة:** يروى بالجر على إضمار "رب"؛ وبالرتفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله: "من نصله" وخبره قوله: "تنكفي بها"، والصاعقة في الأصل "نار سماوية" تحملك ما أصابته، تحدث غالباً عند الرعد والبرق. [الدسولي: ٧٤/٤]

من نصله: أي صاعقة هي نصله، جعله صاعقة في الاشتغال والتاثير، أو المراد: صاعقة ناشئة من نصله، والأول

أظهر، وإلى الثاني ذهب الشارح، والنصل حد السيف أو نفس السيف ما لم يكن له مقبض. (التجريد)

أي نصل إخ: أشار به إلى أنضمير "نصله" للمدوح، وفي الكلام حذف مضاد، ويجوز أن يرجع الضمير للمدوح، ولا حذف، بالإضافة لأدنى ملابسة. (الدسولي) **من حد سيفه:** إشارة إلى أن النصل هو حد السيف. (الدسولي)

على رؤوس الأقران: رؤوس: جمع رأس، والأقران: جمع قرن، وهو المكافئ والمماثل. (الدسولي)

خمس سحائب أي أنامله الخمس التي هي في الجود، وعموم العطايا سحائب أي يصيّها على أكفائه في الحرب، فيهلكهم بها لما استعار السحائب لأنامل المدوح، وذكر أن هناك صاعقة، وبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: على رؤوس الأقران، ثم قال: خمس، فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل، ظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل.

أعنه من السحائب
الصاعقة
الشاعر

[تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين]

وهي أي الاستعارة باعتبار الطرفين، المستعار منه والمستعار له قسمان؛ لأن اجتماعهما مبنية على اجتماع الطرفين في شيء إما ممكن نحو: {أَحْيَيْنَا} في {أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّنَا فَأَحْيَيْنَا} واحد (الأنعم: ١٢٢) أي ضالاً فهدينا استعار الإحياء

خمس سحائب: [عن بخمس سحائب أنامل المدوح، فذكر أن هناك صاعقة، ثم قال: "من نصله"، وبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: "على رؤوس الأقران"، ثم قال: "خمس"، فذكر عدد أصابع اليد فبان من مجموع ذلك غرضه. (الإيضاح)] فاعل "تكتفى بها"، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف كما أشار إليه الشارح بقوله: أي أنامله الخمس، والمراد: العليا فقط، وإلا فالأنامل كبيرة، فإن أريد بالأنامل معناها الحقيقي، فيه مبالغة في الشجاعة حيث يكفي للأقران أنامله ولا يحتاج في إهلاكه إلى إعمال الأصابع، وإن أريد بها الأصابع مجازاً فلا مبالغة. (الدسولي: ٧٤/٤، التحرير: ٣٥٨)]

التي هي إلخ: أشار بهذا إلى أن في البيت من الحسنات البديعية الاستبعاد حيث ضمن الشاعر مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء، ومن لم يدرك توهّم أنه لا يلام ذكره المقام، ولكن أن يجعل أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار. (التحرير) **فذكر العدد:** بتخفيف الكاف، ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحائب الأنامل؛ إذ السحائب الحقيقة ليست خمساً فقط. (الدسولي: ٧٥/٤)

فظهر من جميع ذلك: أي من ذكر الصاعقة، ومن كونها ناشئة من حد سيفه، ومن انقلابها على رؤوس الأقران، ومن كون المقلب بها خمساً، وفي كون مجموع ما ذكر هو الدلال على أن المراد بالسحائب الأنامل نظر؛ إذ لو أسقط بعضها فهم المراد حتى أن إضافة الصاعقة لنصل السيف فقط كان في القرينة المذكورة، فيخالف ما مر من قوله: "مربوط بعضها بعض، يكون الجميع قرينة إلخ". (الدسولي) **أي الاستعارة إلخ:** الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك. (المطول)

استعار الإحياء: أي لفظ الإحياء وإنما قال: استعار الإحياء، مع أن المستعار الفعل أعني "أحييَنا"؛ لأن استعارة الفعل تبعية لاستعارة المصدر - أعني الإحياء - ووجه الشبه بين الإحياء والمدحية ترتُب الانتفاع والمآل على كل منهما، كما أن وجه الشبه بين الإمامة والإضلal، ترتُب نفي الانتفاع على كل منهما. (الدسولي: ٧٦/٤، التحرير: ٣٥٩)

من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد، وهذا أولى من قول المصنف: إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء؛ لأن المستعار منه هو في "الإيضاح"

الإحياء لا الحياة، وإنما قال نحو: أحيبناه؛ لأن الطرفين في استعارة الميت الضال مما لا يمكن اجتماعهما؛ إذ الميت لا يوصف بالضلal، ولتسنم الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقيه لما بين الطرفين من الاتفاق، وإما ممتنع عطف على علة لتسمية الواقية الاجتماع

"إما ممكناً" كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غناه هو بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء هو المستعار له فوجة الشبه انتفاء النفع هو المستعار منه أصله

ممتنع، وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وقد،
اسم الموجود هو عكس مثال المصنف

وهذا: أي قولنا: الإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء، فقد اجتمعوا في الله سبحانه وتعالى فإنه محيي وهاد. [الدسوقي: ٢٦/٤] **أولى:** وإنما يحكم بفساد كلام المصنف لإمكان أن يقال: مراد المصنف بالإحياء لكونها اثرا له. **إنما قال إلخ:** أي ولم يقل نحو: "أو من كان ميتا فأحيبناه" حتى يكون ميتا داخلا في التمثيل أيضا.

[التجريد: ٣٥٩] **ما لا يمكن إلخ:** يعني فقد اجتمع في الآية الاستعاراتان: الوفاقية والعنادية. (الدسوقي)

لا يوصف إلخ: أي لأن الموت عدم الحياة، والضلال هو الكفر، والميت لا يتصرف بالكفر إلا باعتبار ما كان لا حقيقة. (الدسوقي) **ولتسنم:** وفاقيه إنما سموها وفاقيه لا اتفاقية؛ لأن وفاقيه أنساب عنادية، وإنما لم يقل: "وتسمى" إشعارا بأن هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة. (الدسوقي)

من الاتفاق: كان الأولى أن يقول لما بين الطرفين من الوفاق. (الدسوقي) **إما ممتنع:** اجتماع الطرفين في شيء واحد. **كاستعارة إلخ:** وذلك بأن تقول في "زيد" الذي لا نفع به: "رأيت اليوم معدوما في المسجد"، أو تقول: " جاء المعدوم" ونحو ذلك، فتشبه الوجود الذي لا نفع فيه بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتق من العدم معدوم يعني موجود لا نفع فيه، فهو استعارة عنادية؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء. [الدسوقي: ٧٧/٤]

هو بالفتح: أي والمد، وأما بكسر العين مع المد فهو الترم بالصوت، وبكسر العين مع القصر، فاسم لليسار والاستغناء، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهملا. (الدسوقي)

لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحبّي ذكره وتلسم في الناس اسمه **ولتسم الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفها في شيء عنادٍ**؛ لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما، **ومنها أي ومن العنادية: الاستعارة التهكمية والتملحية**، وما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها **ال حقيقي أو نقشه لما مر** تقييده لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة المناسب بواسطة تقليل أو تكتم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه، نحو: **فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ** (آل عمران: ٢١) أي أندرهم، استعيرت البشرة التي هي الإخبار بما يظهر سروراً في الخبر به للإنذار الذي هو ضدها يدخل الإنذار في جنس البشرة على سبيل التهكم والاستهزاء، وكقولك: رأيت "أسداً" وأنت تري جباناً على سبيل التملح والظرافة، أو التهكم والاستهزاء، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإذنار من جهة واحدة، **وكذا الشجاعة والجبن**.

عنادية: إن قلت: إن الوفاق والعناد بين الطرفين كما يتأتى في الاستعارة يتأتى في التشبيه، فلم يذكر هناك، أجيّب بأن المقصود: المبالغة، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندين من جنس الآخر متحداً به أشد مبالغة وغرابة من تشيبة أحدهما بالآخر. [الدسوقي: ٧٧/٤] **[التهكمية:** أي الغرض منها التهكم والاستهزاء. (الدسوقي) **والتملحية:** يكون الغرض منها إثبات القبيح بصورة حسنة. **ال حقيقي:** أو نقشه، الضدان هما الأمران الوجوديان الذيان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والنقيضان الأمران الذيان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأحدهما وجودي والأخر عدمي. [الدسوقي: ٧٨/٤] **تقليل:** الإثبات بشيء ملحوظ مستطرف.

بشـرـهـمـ إـلـخـ: استعير اسم البشرة للإنذار بسبب إدخال الإنذار في جنس البشرة، واشتقت من البشرة "بشر" بمعنى "أندر" على طريق الاستعارة: التهكمية أو التملحية العنادية. (الدسوقي) **فيـ المـخـبـرـ بـهـ:** أي في وجه شخص يخبر بذلك الخبر. **يـادـخـالـإـنـذـارـ إـلـخـ:** متعلق بـ"استعيرت" أي بسبب إدخال الإنذار في جنس البشرة لتتنزيل التضاد منزلة المناسب بواسطة التهكم أو التملح. [الدسوقي: ٧٩/٤] **وـلاـ يـخـفـيـ إـلـخـ:** هذا بيان لكون الاستعارة في "بشرهم" و"رأيتأسداً" عنادية. (الدسوقي) **مـنـ جـهـةـ وـاحـدـةـ:** أي بحيث يكون المبشر به هو المنذر منه والمبشر هو المنذر، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر أن فلاناً يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك. (الدسوقي) **وـكـذاـ الشـجـاعـةـ وـالـجـبـنـ:** أي لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة، وأما من جهتين فهو ممكن، ألا ترى إلى قول الشاعر: "أسد على وفي الحروب نعامة". (الدسوقي)

[تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع]

والاستعارة باعتبار الجامع أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه قسمان؛ لأنَّ الجامع إما داَخِلٌ في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عَلَيْهِ: "خَيْرُ النَّاسِ رَجُلٌ يَمْسِكُ بَعْنَانَ فَرَسِهِ كَلَمَا سَمِعَ هِيَةً طَارَ إِلَيْهَا، أَوْ رَجُلٌ فِي شَعْفَةٍ فِي غَنِيمَةِ لِهِ يَعْبُدُ اللَّهَ بِكَسْرِ الْعَنْنَانِ الْلَّهَامِ حَتَّىٰ يَأْتِيهِ الْمَوْتُ" الصَّغِيرُ لِلتَّقْلِيلِ بَيْنَ مَهْمَلَةِ يَخْافُ مِنْهُ الْحَدِيثِ قال جَارُ اللَّهِ: الْهِيَةُ الصَّيْحَةُ الَّتِي يَفْزَعُ مِنْهَا، وَأَصْلُهَا مِنْ هَاعٍ يَهْبِطُ إِذَا جَبَنَ، وَالشَّعْفَةُ رَأْسُ الْجَبَلِ، وَالْمَعْنَى خَيْرُ النَّاسِ رَجُلٌ أَخْدَى بَعْنَانَ فَرَسِهِ وَاسْتَعْدَدَ لِلْجَهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ رَجُلٌ اعْتَزَلَ النَّاسَ وَسَكَنَ فِي رُؤُوسِ بَعْضِ الْجَبَالِ

باعتبار الجامع إِلَيْهِ: قد يقال: ينبغي أن يكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام؛ لأنَّ إما داَخِلٌ في مفهوم الطرفين، أو خارج عنهما، أو داَخِلٌ في أحدهما وخارج عن الآخر، ويمكن أن يقال: إنَّ المصنف آثر الاختصار، فجعلهما قسمين يندرج فيهما الأقسام الأربع: الأول: أن يكون داخلاً في مفهوم الطرفين، والثاني: أن لا يكون داخلاً في مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجاً عنهما وما يكون داخلاً في مفهوم أحدهما خارجاً عن مفهوم الآخر، ولعل ذلك عبر في الثاني بغير داَخِلٍ لا يخرج عن مفهومهما. [الدسولي: ٧٩/٤]

أي ما قصد إِلَيْهِ: وهو الذي يسمى في التشبيه وجه الشبه؛ لأنَّ سبب للتشبيه وسموه ههنا جاماً؛ لأنَّ داَخِلَ المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراده تحت مفهوم. [الدسولي: ٨٠/٤] **إما داَخِلٌ:** لكونه جنساً، أو فصلاً لمفهوم الطرفين. **طَارَ إِلَيْهَا:** أي عدا إليها، فتبه العدو الذي هو قطع المسافة بسرعة في الأرض بـ"طيران" الذي هو قطع المسافة بسرعة في الهواء، فالجامع قطع المسافة بسرعة وهو داَخِلٌ في مفهوم الطرفين أي العدو والطيران؛ لأنَّ جنس لمفهوم كل منهما. (الدسولي) **أو رَجُلٌ إِلَيْهِ:** أو للتقسيم، فخير الناس مقسم لهذاين القسمين وليس للترديد. (الدسولي)

جارُ اللَّهِ: جار بيت الله الحرام يعني الزمخشري. (الدسولي) **إذا جَبَنَ:** أي فالميغة في الأصل معناها الجبن، واستعمالها في الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب في السبب؛ وذلك لأنَّ الصيحة لما أوجبت الخوف الذي هو الجبن سميت باسمه وهو الميغة. (الدسولي) **أَخْدَى إِلَيْهِ:** يصبح قراءته بصيغة اسم الفاعل ويرشحه قوله في الحديث: "مسك"، ويصبح قراءته فعلاً ماضياً ويرشحه قوله بعد: "وَاسْتَعْدَدَ لِلْجَهَادِ". (الدسولي)

وَاسْتَعْدَدَ إِلَيْهِ: أي ب بحيث إذا سمع أصوات المجاهدين عند المخاربة قدم لهم بسرعة، وأخذ الاستعداد من قوله: مسک بعنان فرسه. (الدسولي) **بعْضُ الْجَبَالِ:** أخذ البعضية من المعنى؛ لأنَّ قوله في الحديث: "في شعفة" المراد منه في أي شعفة، وليس المراد منه في كل شعفة لاستحالة ذلك. (الدسولي)

في غنم له قليل يرعاها، ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت.

أخذ القلة من التصغير

استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما؛ فإن الجامع بين العدو والطيران

المستعار له المستعار له

عن الفرس

النبي ﷺ

هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيما أي في العدو والطيران، إلا أنه في الطيران

ذلك الجامع

قطع المسافة

أقوى منه في العدو، والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة

سريرا كان أو بطانا

له في الأكثر لا داخلة في مفهومه، فالأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع

للطيران الأغلب

لفظ التقطيع

لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتفة بعضها بعض لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها

الصلة متعلق باستعارة

عطاف تنسيري

عن بعض في قوله تعالى: «وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَّا

جمع آنة

(الأعراف: ١٦٨) والجامع إزالة

الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد، والفرق بين هذا وبين إطلاق

مفهوم التقطيع والتفرق

إزالة الاجتماع

المرسن على الأنف مع أن في كل من المرسن والتقطيع.....

أنف الإنسان بمحازا مرسلا

أقوى منه: فلذا جعل الطيران مثبيها به والعدو مشبيها. **والأظهر إلخ:**قصد الشارح المناقشة في قول المصنف فإن

الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين. [الدسوقي: ٨١/٤]

فالأولى إلخ: عبر بالأولى إشعارا بأنه يمكن أن يجاك بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين

الاختباري في الهواء، لكن يصح هذا الجواب إذا ثبت النقل عن أئمة اللغة، أو يجاك بأن الم��ف إليه في الجامع قطع

المسافة فقط لا مع السرعة، أو بأن المناقشة في الأمثلة ليست من دأب المحصلين، أو بأن مبنى الاعتراض ليس بقطعي.

[التجريد: ٣٦٠] (الدسوقي) **أن يمثل إلخ:** أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين.

لتفرير الجماعة: أي الموضوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المختمة غير ملتقة بعضها بعض. (الدسوقي)

والفرق إلخ: هذا جواب عما يقال: إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفرير الجماعة استعارة، وجعلوا إطلاق المرسن

على أنف الإنسان بمحازا مرسلا مع أنه قد اعتبر في كل من المعنى الحقيقي للتقطيع، والمرسن وصف خاص به غير

موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ بمحازا، وذلك لأن المرسن اعتبار في معناه الأصلي خصوص كونه أنفاً لبهيمة يجعل

فيه الرسن، والتقطيع اعتبار في معناه الموضوع له الالتراق في الأشياء التي زال اجتماعها، فلما اعتبار في المعنى الحقيقي

لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد في معناه المحاري، فلِمَ جعل إطلاق التقطيع على تفرير الجماعة استعارة،

وإطلاق المرسن على أنف الإنسان بمحازا مرسلا، وما الفرق بينهما؟ [الدسوقي: ٨٢/٤]

خصوص وصف ليس في الأنف، وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعي في استعارته لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص الوصف في المرسن، والحاصل: أن التشبيه هنا منظور بخلاف ثمه، فإن قلت: قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، فكيف يكون جاماً، والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى؟ قلت: امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية،
ملحوظ ضمنا
الضئي
جملة حالية
لكل إنسان والحيوان
ليكون الاستعارة مفيدة للمبالغة

خصوص وصف: قد علمت أن الوصف الخاص في المرسن كونه أنفاً لهيمة يجعل فيه الرسن وهو غير موجود في أنف الإنسان، والوصف الخاص في التقطيع الترافق الأحاسيم التي زال اجتماعهما وهو غير موجود في تفريق الجماعة. [الدسوقي: ٨٢/٤] **ليس في الأنف:** أي أنف الإنسان، وهذا راجع لقوله: "في المرسن".

وتفريق الجماعة: راجع إلى قوله: "والقطيع". **هو أن إلخ:** توضيحه أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه الذي عليها مدار الاستعارة يقتضي قوة المشبه به عن المشبه في وجه الشبه، فالوصف الخاص في التقطيع لما روعي ولوحظ صار التقطيع بمعراته أقوى من التفريق في إزالة الاجتماع، فصح أن يشبه التفريق بالقطيع ويستعار التقطيع للتفريق، وأما الوصف الخاص في المرسن لما لم يلاحظ الإطلاق والتقييد، لم يكن استعارة بل بمحاجزاً مرسلاً، لعدم التشبيه. (الدسوقي) **والحاصل:** أي حاصل الفرق بين التقطيع والمرسن. (الدسوقي)

هنا منظور إلخ: [أي في استعارة التقطيع] أي ملحوظ ضمناً فكان استعارة، بخلاف ثمه فكان بمحاجزاً مرسلاً. [التجريد: ٣٦٠] **بخلاف ثمه:** أي بخلاف استعمال المرسن في أنف الإنسان؛ فإن التشبيه غير ملاحظ فيه، وإنما لوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد في المطلق فكان بمحاجزاً مرسلاً. [الدسوقي: ٨٣/٤]

فإن قلت: هذا رد على قول المصنف؛ لأن الجامع إنما داخل في مفهوم الطرفين وحاصله: أن الحكم بدخول الجامع في الطرفين في الاستعارة يقتضي الجامع بين المتنافيين؛ لأن دخوله في مفهوم الطرفين يقتضي عدم التفاوت؛ لأن جزء الماهية لا يختلف، وكونه جاماً يقتضي التفاوت؛ لأن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى، فلزم أن تكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين باطل. (الحواشي) **لا يختلف إلخ:** هذا هو المشهور عند القدماء، لكن الدليل على ذلك ليس بثبات، ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف والتشكيك في الذاتيات أيضاً، ولعل الحق لا يتتجاوزه. [التجريد: ٣٦١]

جامعاً: أي جزء الماهية وهو إزالة الاجتماع. **امتناع إلخ:** حاصل هذا الجواب: أن امتناع الاختلاف بالشدة والضعف في أجزاء الماهية ليس مطلقاً، بل بالنسبة إلى الماهية الحقيقة، وهي المركبة من الذاتيات لا الاعتبارية أي التي اعتبروا لها مفهوماً مركباً من أمور غير ذاتيات لها، والماهية المفهومة من اللفظ تارة تكون حقيقة فلا تختلف أجزاؤها، فلا يصح أن يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد، وتارة تكون اعتبارية، فيصبح كون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد. (الدسوقي)

والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقة، بل قد يكون أمراً مركباً من أمور بعضها
 الماهية المفهومة من اللفظ
 المفهوم من اللفظ
 أمراً اعتبارياً

قابل للشدة والضعف، فيصبح كون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى، ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود **أعني المركب من المستعار منه وله وهو أمر اعتباري**
 السواد والملل مع اختلافه بالشدة والضعف، **إما غير داخل** فيما عطف على "إما داخل" **كما مر** من استعارة الأسد للرجل الشجاع، والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارضة للأسد لا داخلة في مفهومه، وكذا التهلل للشمس.
الشاذين المتلهمون وللوجه

[تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع]

وأيضاً للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو **أنا إما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع**
يدركها عامة الناس
 فيما نحو: **رأيتأسدا يرمي، أو خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها إلا الخاصة**
لا يعرفها غير الخواص العبرة عن العامة بيان للغريبة على جامعها
 الذين أوتوا ذهناً به ارتفعوا عن طبقة العامة، **والغرابة قد تكون في نفس الشبه بأن يكون**
التشبيه نفسه

أعني المركب إلخ: أي يعني مفهوم الأسود المركب من السواد والملل أي الذات أي مفهوم الأسود مركب من أمرين: الجوهر الذي هو الذات، والعرض الذي هو وصف السواد، وقوله: "مع اختلافه" أي السواد بالشدة والضعف. [الدسوقي: ٨٤/٤] **إما غير داخل:** أي في مفهوم الطرفين، وهذا صادق بأقسام ثلاثة: بأن يكون خارجاً عن مفهومهما معاً، أو يكون خارجاً عن مفهوم المشبه به فقط، أو يكون خارجاً عن مفهوم المشبه فقط. [الدسوقي: ٨٥/٤]

للرجل الشجاع: أي في نحو قوله: "رأيتأسدا يرمي" وأنت تريد رجلاً شجاعاً، فإن الجامع بين الأسد والرجل هو الشجاعة وهي غير داخل في مفهومها. (الحاشية) **عارضه للأسد:** أي كما أنه عارض للرجل الشجاع. (الدسوقي)
وكذا التهلل: فاجامع في المثالين خارج عن الطرفين. (الدسوقي) **وهي المبتذلة:** من البذلة وهي المتهنة، فكان الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعملها العامة صارت متهنة مبتذلة. (الدسوقي) **نحو رأيتأسدا يرمي:** أي فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع والجامع بينهما - وهو الجرأة - أمر واضح يدركه كل أحد لاشتهار الأسد بها. [الدسوقي: ٨٦/٤]

في نفس الشبه إلخ: أي في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه، ويدل عليه قول الشارح: "بأن يكون تشبيهاً". (الدسوقي)
بأن يكون إلخ: وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيهاً فيه نوع غرابة كأن يكون تشبيهاً لهذا الأمر بهذا الأمر غريباً ونادراً، وإن كان كل واحد من المشبهين كثيراً في ذاته كما في المثال الآتي؛ فإن إيقاع العنان بالقربوس وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثرة، والنادر إنما هو تشبيه أحددهما بالآخر. (الدسوقي)

تشبيهاً فيه نوع غرابة **كما في قوله** في وصف الفرس بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه

صاحبه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف على مكانه إلى أن يعود إليه: **إذا احتى**

قربوسه أي مقدم سرجه بعنانه على **主公** الشكيم إلى انصراف الزائر، الشكيم والشكيمة
هي الحديدة المعرضة في فم الفرس، وأراد بالزائر نفسه، شبه هيئة وقوع العنان في

موقعه من قربوس السرج متدا إلى جانبي فم الفرس هيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي

المحتبي معتمدًا إلى جانبي ظهره، ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه

بثوب أو غيره لوقع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة

متصل بـ "استعار"

التشبيه، وقد تحصل الغرابة بتصرف في الاستعارة العامة كما في قوله:

عطف على: قد تكون

هو كثير عزة

أخذنا بأطراف الأحاديث بينا وسالت بأعنق المطى الأباطح

أصله: سالت المطى بالأباطح

جمع أبطح: وهو مسيل الماء فيه دقيق الحصى

قوله: يزيد بن مسلمة بن عبد الملك. **قربوس:** القربوس بفتح الراء ولا يخفف بالسكون إلا عند الضرورة؛ لأن فعلولاً

نادر لم يأت عليه غير صعفوق وهو اسم أعمامي. [الدسوقي: ٤/٨٦]

إذا احتى:

احتبي الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بثوب أو بيديه. (الدسوقي) **قربوسه:** يحتمل أن يكون "قربوسه" فاعل "احتبي" بتزييل القربوس منزلة الرجل

المحتبي، فكان القربوس ضم الفرس إليه بالعنان، كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلاً، ويحتمل أن يكون

قربوسه مفعول "احتبي" مضموناً لمعنى جمع، والفاعل على هذا ضمير عائد إلى الفرس، فكانه يقول: وإذا جمع هذا

الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبي ركبتيه إليه، فعلى الأول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظاهر

من المحتبي وفم الفرس منزلة الركبتين، وعلى الثاني بالعكس. (الدسوقي) **غرابة التشبيه:** وجه الغرابة أن الانتقال إلى

الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس في غاية الندور؛ لأن أحددهما من وادي

القعود، والآخر من وادى الركوب مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات. [الدسوقي: ٤/٨٨]

يتصرف إلخ: وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححه

المناسبة. (الدسوقي) **أخذنا إلخ:** أي أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها، وفي حال أخذنا بأطراف الأحاديث

أخذت المطاييا في سرعة السير المتتابع التشبيه بسائل الماء في تابعه وسرعته. (الدسوقي)

دقاق الحصى: الدقيق بضم الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد. (الدسوقي)

استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لمسير الإبل سيراً حتيماً في غاية السرعة المشتملة على لين وسلامة، والتتشبيه فيها ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما أفاده اللطف سريعاً سهولة
 والغرابة **إذ أنسد الفعل** يعني سالت إلى الأباطح دون المطى وأعنقاها، حتى أفاد أنه امتلأت الشاعر
الأباطح من الإبل، كما في قوله تعالى: **﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئاً﴾** (مرم: ٤)، **وأدخل الأعنق**
 في **السيير**؛ لأن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في الأعناق، ويتبين أمرهما في
الهوادي، وسائل الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة.
 مقدم العنق
 تقل السير وخفتها
 إلى الهوادي
 وجهاً للشبة

[تقسيم آخر للستارة]

والستارة باعتبار **الثلاثة المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام**؛.....
 المشبه به وجه الشبة

والتشبيه فيها إلخ: الحال: أن المستعار هنا هو "سالت"، والمستعار منه هو "سيلان السيول"، والمستعار له هو "سير الإبل"، والجامع بينهما هو غاية السرعة واللين والسلامة، وهو ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما إلخ. (الحاشية)
إذ أنسد إلخ: حالته: أنه حصلت الغرابة بتصريفين حيث أنسد السير إلى الأباطح إسناداً مجازياً لفظياً، وإلى الأعناق إسناداً مجازياً تقديرية؛ لأن مقتضى كونها في سيرها ملائمة للأعنق: أن تكون نفس الأعناق أيضاً سائرة. [التجريد: ٣٦٢]
المطى: الذي كان حقه أن ينسد إليه. [الدسوقي: ٩٠/٤] **حق أفاد إلخ**: توضيح ذلك أن سيلان المستعار للسير حقه أن ينسد إلى المطى؛ لأنها هي التي تسير، فأنسد الشاعر إلى الأباطح التي هي محل السير، فهو من إسناد الفعل إلى محله إشارة إلى كثرة الإبل، وأنها ملأت الأباطح؛ لأن نسبة الفعل الذي هو صفة الحال إلى المحل تشعر بشيوع الحال في المحل وإحاطته بكله، فلا ينسد الجريان إلى النهر، إلا إذا امتلأ النهر من الماء، وكذا لا يقال: سارت الأباطح إلا إذا امتلأت بالسائر فيها؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائراً لاشتماله على ما هو سائر فيه، فلو كان في الأباطح محل حال من الإبل لصدق عليه أنه غير سائر؛ لعدم اشتتماله على ما يسير فيه. [الدسوقي: ٩٠/٤]

وأشتعل الرأس شيئاً: أي أنسد الاشتغال الذي هو صفة الشيب إلى محله وهو الرأس؛ إشعاراً بأن ذلك الحال ملاً المحل كله كما مر تقديره. (الحواشي) **وأدخل إلخ**: أراد بإدخالها في السير جرحها بباء الملائمة المقتضية لملائمة الفعل لها، وأنها سائرة؛ لأن مرجع الملائمة إلى الإسناد، وحيثند فيكون السيل مسنداً إلى الأعناق تقديرها، أو ذلك الإسناد مجازاً عقلي. [الدسوقي: ٩٠/٤] **الأعنق**: بأن جعلت فاعلاً لـ"سالت" ولو بالقلب.

الهوادي: جمع هادية وهي العنق، وسميت الأعناق هوادي؛ لأن البهيمة تتدبر بعنقها إلى الجهة التي تميل إليها، وقيل: إن الهادية مقدم العنق، وعلى الأول وهو أن الهوادي هي الأعناق يكون قول الشارح: "ويتبين أمرهما في الهوادي" من قبيل الإظهار في محل الإضمار إشارة إلى أن الأعناق تسمى بالهوادي. [الدسوقي: ٩١/٤]

لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فيصير أربعة، والجامع في الثلاثة **الأخيرة** عقلي الجموع لا غير؛ لما سبق في التشبيه، لكنه في القسم الأول إما حسي أو عقلي أو مختلف، فيما طرفاً حسيان صرف المجموع ستة، وإلى هذا أشار بقوله: لأن الطرفين إن كانوا حسينين فالجامع إما حسي نحو: **﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ﴾** (طه: ٨٨) فإن المستعار منه المشبه به السامراني بنى إسرائيل صوت البقر ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي على شكل العجل لأنه موضوع له المشبه سبكتها نار السامراني عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطن فرس هو التراب أداتها جبرئيل عليه السلام.....

الأخيرة: يعني فيما كان فيه الطرفان عقليين أو أحدهما. **لما سبق:** أي من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معاً، فإذا كانا أو أحدهما عقلياً وجب كون الجامع عقلياً وامتنع كونه حسي، لاستحالة قيام الحسي بالعقل منهما أو من أحدهما. [الدسوقي: ٩٢/٤] **فيصير ستة:** لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام، والأقسام بعده ثلاثة، فالمجموع ستة، وحاصلها: أن الطرفين إنكان حسينين فالجامع إما حسي، أو عقلي، أو بعضه حسي وبعضه عقلي، فهذه ثلاثة وإنكان غير حسينين، فإما أن يكونا عقليين، أو المستعار منه حسي والمستعار عقلياً، أو بالعكس، فهذه ثلاثة أيضاً، ولا يكون الجامع فيها إلا عقلياً. [الدسوقي] **هذا:** أي الأقسام ستة وأمثلتها. [الدسوقي]

جسداً: أي بدننا بلحm ودم، وهذا بدل من عجلاً. [الدسوقي] **خوار:** الخوار بالضم من صوت البقر، والغم، والظباء، والنعام. [التحرید: ٣٦٢] **ولد البقرة:** أي الذي أطلق عليه لفظ العجل في الآية. [الدسوقي]

من حلي القبط: بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي، والقبط: بكسر القاف وسكون الباء قبيلة فرعون من أهل مصر. [الدسوقي] **التي سبكتها:** صفة للحلي؛ لأنه اسم جنس، والسامراني كان رجلاً حداداً في زمن سيدنا موسى عليه السلام، اسم ذلك الرجل أيضاً موسى منسوب إلى سامرة، قبيلة من بني إسرائيل. [الدسوقي] **من موطن:** أي محل وطى فرس جبريل الأرض بمحوايرها. [الدسوقي: ٩٣/٤]

فرس جبرئيل عليه السلام: واسم تلك الفرس "حيزوم" وكانت إذا وطئت الأرض بمحوايرها يحضر محل وطئها بالثبات في الحال، وأن السامراني لما كشف له ذلك فسولت له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحًا فيما ألقى فيه، وقد كان =

والجامع الشكل: فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، والجميع من المستعار منه
لوجه ترك المخواز

والمستعار له **والجامع حسي** مدرك بالبصر، **وإما عقلي نحو:** **﴿وَآيَةُ لَهُمُ اللَّيلُ نَسْلَخُ مِنْهُ**
الحيوان المخلوق من الخلي
علاقة على قوله قدرته تكشف ونزيل

النهار (يس: ٣٧) **فإن المستعار منه** معنى السلح وهو كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار
ضوء النهار

له **كشف الضوء عن مكان الليل** وموضع إلقاء ظله، **وهما حسيان، والجامع ما يعقل من**
إزالته طل الليل أي ظلمته الكشط والكشف بين الطرفين الأمر الذي يعقل
هواء أو الأرض

ترتب أمر على آخر أي حصوله عقب حصوله دائمًا أو غالباً كترتباً ظهور اللحم على

الكشط وترتباً ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، أن الظلمة هي الأصل،
في كل حادث ناظراً إلى قوله: دائمًا

= بنو إسرائيل استعاروا حلياً من القبط لعرس لديهم، فقال لهم: ائتوني بالحلي أجعل لكم الإله الذي تطلبوه من موسى، حيث قالوا: جعل لنا إلهاً كما لهم آلة، فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيواناً بدم ولحm له خوار كالعجل، فقال هو وأتباعه لبني إسرائيل: هذا إلهكم والله موسى الذي تطلبوه من موسى، نسيه هنا وذهب يطلبك، وكان ذلك في وقت ذهاب موسى بين إسرائيل للمناجاة وسبقه موسى طلباً للمناجاة فوافقت تلك الفتنة. [التجريد: ٣٦٢]

والجامع الشكل: أي الصورة الحاصلة في الحيوان ولد البقرة، إذ شكلهما أي الصورهما المشاهدة واحدة.

[الدسوقي: ٩٣/٤] **وإما عقلي:** عطف على قوله: "إما حسي"، يعني أن الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي. (الحاشية) **وآية لهم إلخ:** تقدير الكلام هكذا: وآية لهم الليل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فإذا هم مظلمون، فشيء إزالة ضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكشط الجلد، واستعيض السلح لإزالته، واشتقت من السلح "نسلح" بمعنى نزيل، **والجامع** ترتباً أمر على آخر كترتباً ظهور اللحم على السلح، وترتباً حصول الظلمة على إزالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل. [الدسوقي: ٩٤/٤]

وهما حسيان: لا يخفى أن كلاً من الكشف والكشط ليس حسيان، بل هو عقلي؛ إذ لا يدرك بالحس المعنى المصري، اللهم إلا أن يراد بحسيتما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسي، وقيل: حسيتما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء.

[التجريد: ٣٦٣] **دائماً أو غالباً:** قيل: إن قوله: كرتباً ظهور اللحم على الكشط راجع إلى قوله: "غالباً" لأن ترتباً ظهور اللحم على الكشط ليس دائماً؛ لأنه قد يكشف الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقاً به من غير إزالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم، وقوله: "وترتب ظهور الظلمة إلخ" راجع إلى قوله: "دائماً" ففيه لف ونشر مشوش، وقيل: هذا الترديد لبيان معنى الترتباً من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام وحيثئذ فقوله: "دائماً" إشارة إلى مذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوماً عقلياً، فيكون حصولها عقب حصولهما دائماً، وقوله: "أو غالباً" إشارة إلى المذهب المختار من أن لزومها لهما عادي بطريق الفيض وجري العادة من الله تعالى، والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض، فيكون حصول النتيجة عقب حصول المقدمتين غالباً لا دائماً. [الدسوقي: ٩٥/٤]

والنور طارئ عليها يسترها بضوئه، فإذا غربت الشمس فقد سُلخَ النهار من الليل أي كشط النور مكان ظلمة الليل وأزيل، كما يكشف عن الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر له، فيجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه، وحينئذ صح قوله: فإذا هم مُظْلِمُون (يس: ٣٧)؛ لأن الواقع عقى ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام، وأما على ما ذكر في "المفتاح" من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل فيه إشكال؛ لأن الواقع لا إزاله الضوء

بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام، وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل **كلام** الجمع كامل المصنف والسكاكى **المفتاح** على القلب أي ظهور ظلمة الليل من النهار، أو بأن المراد من **ظهور التمييز** في كتاب السكافى

يسترها بضوئه: جعل الضوء ساترا للظلمة مبني على أن الظلمة وجودية، وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كاجلد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها. **فيجعل إلخ**: كان الأولى أن يقول: فيجعل إظهار الظلمة كاظهار المسوخ؛ لأن السلخ في الآية يعني الإظهار، لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزمًا لتشبيه الظهور بالظهور اختيار التعبير به. [الدسويقى: ٩٦/٤] **وحينئذ**: أي لما جعل السلخ يعنى النزع والإزالة لا يعني الظهور. **وأما على إلخ**: مقابل ومعطف لمحنوف، أي أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمة الليل، فلا إشكال في قوله: فإذا هم مُظْلِمُون؛ لأن الواقع عقى ذهاب الضوء هو الإظلام وأما على ما ذكر في "المفتاح". (الدسويقى) **فيه**: أي في قوله: "إذا هم مظلومون". (الدسويقى)

بعد: أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل. (الدسويقى) **دون الإظلام**: فكان ينبغي أن يقال: فإذا هم مبصرون. **وحاول إلخ**: حاصل ما ذكره ذلك البعض: أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق، وذكر العلامة الحفيد في حواشي "المطول" وجها رابعا، حاصله: أن المراد بالنهار في قول السكافاكى المستعار له ظهور النهار بمجموع المدة التي هي من طلوع الشمس إلى غروبها، لا ظهوره بطلوع الفجر، ولا شك أن الواقع عقى جميع المدة الدخول في الظلام. (الدسويقى) **كلام المفتاح**: أي قوله: ظهور النهار من ظلمة الليل. **القلب**: قد سبق أن السكافاكى يقبل القلب مطلقا وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف، فاندفع ما يقال: إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط، ولم يظهر هنا اعتبار لطيف. (الدسويقى)

ظهور ظلمة إلخ: هذا قلب لكتاب السكافاكى: "ظهور النهار من ظلمة الليل"، واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب في كتاب السكافاكى يؤدي إلى ارتكاب القلب في الآية أيضا؛ لأن المعنى حينئذ: وآية لم ينم نسلخه من النهار أي نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلومون. (الدسويقى) **التمييز**: أي تميز النهار عن ظلمة الليل، ويكون "من" في كتاب "المفتاح" يعنى "عن"، ولمعنى: أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل، والواقع بعد ذلك التمييز هو الإظلام، وفيه أنه إن أراد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل بإعادته في مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده، وإن أراد تميزه مع بقاء وجوده في مكان الليل فلا معنى له، تأمل. [التحرید: ٣٦٣]

أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي: وذلك عار يا ابن ريبة ظاهر،
جواب ثالث في كلام السكاكي
امرأة زائل
وفي قول أبي ذويب:

وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

أي زائل، وذكر العالمة في "شرح المفتاح" أن السلخ قد تكون بمعنى النزع مثل: سلخت نزع عنها جواب رابع
الإهاب عن الشاة، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو: سلخت الشاة من الإهاب، فذهب صاحب "المفتاح" إلى الثاني، فصح قوله: **﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾** بالفاء؛ لأن التراخي وعدمه مما يختلف التعقيب
وذهب المصنف إلى الأول

معنى الزوال: فالمعني حينئذ أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل، ولاشك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الإظلام، فقد عاد كلام "المفتاح" إلى كلام المصنف. [الدسولي: ٩٧/٤] **كما في إلخ:** أي كالظهور الذي في قول الحماسي فإنه بمعنى الزوال. **وذلك عار إلخ:** إلخ هذا عجز بيت من أبيات الحماسة، صدره: أعزرتنا أبلها وحومها وذلك عار يا ابن ريبة ظاهر

الاستفهام للإنكار أي لم تعيينا بأبيان الإبل وحومها مع أن اقتداء الإبل مباح، والانتفاع بلحومها وأبلها جائز في الدين وفي العقل، وتفربيتها في المحتاجين إحسان، فذلك عار ظاهر أي زائل لا يعتبر. (الدسولي) **وتلك شكاة:** بفتح الشين مصدر بمعنى الشكابة، وصدر البيت: وعيرها الواشون أني أحبهما، كأنه يقول: وتلك شكابة زائل عنك عارها، فتأذيك بما ذكر مجرد أذى لا عار عليك فيه. (الدسولي)

وذكر العالمة إلخ: هذا إشارة إلى وجه رابع لتصحيح كلام المفتاح، ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج للدعوى القلب، ولا تأويل الظهور في كلامه بالتمييز أو الزوال. [الدسولي: ٩٨/٤] **فذهب إلخ:** فيكون على هذا معنى الآية: وآية لهم الليل نخرج منه النهار، فالسلخ مستعار لإخراج النهار من ظلمة الليل، وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد: فإذا هم مظلمون؛ لأن إخراج النهار من ظلمة الليل بطلع الفجر، والإظلام عند الغروب، وحينئذ فلا يصح الإتيان بـ"إذا" المفاجأة؟ فأجاب الشارح عنه بقوله: وصح قوله إلخ. (الدسولي) **فصح قوله:** حاصله: أن الليل لما كان عمومه لجميع الأقطار أمراً مستعظاماً كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضي مقدار النهار بأضعاف، فلما جاء الليل عقب ظهر النهار ومضى زمانه فقط نزل منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء، وعبر بالفاء الموضوعة للتعليق. (الدسولي)
ما يختلف إلخ: يعني قد يطول الزمان بين أمرين، ولا يعد ذلك الزمان متراخيًا لكون العادة تقتضي أطول منه، فيستعمل الفاء كما في قوله تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَصَبَّيْنَ الْأَرْضَ مُخْضَرَةً﴾** [الحج: ٦٣]، وفي عكسه قوله تعالى: **﴿شَمَّ أَنْشَأَنَا حَلْقًا آخَرَ﴾** [المؤمنون: ١٤] بعد قوله: **﴿فَنَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾** [المؤمنون: ١٤]، وكما في قوله: جاء الشيخ ثم الطلبة، فتأخرهم عنه ولو قليلاً تعدد العادة مهلة وتأخيراً. (الدسولي)

باختلاف الأمور والعادات وزمان النهار، وإن توسطَ بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الليل السابق الذي مبدئه طلوع الفجر

الظلام، لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في الظلام اللاحق

أضعف ذلك الزمان عدّ الزمان قريباً، وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة، وعلى هذا حَسْنٌ "إذا" المفاجأة كما يقال: إخراج النهار من الليل، ففاجأه دخول عظم شأن دخول الظلام

الليل فلو جعلنا السليخ بمعنى النزع وقلنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام الذي هو مكان الليل

لم يستقم أو لم يحسن كما إذا قلنا: كسرت الكوز ففاجأه الانكسار، **وإما مختلف** بعضه حسيٌ ذلك الجامع وبعضه عقلي **كقولك**: رأيت شمساً، وأنت تريدين إنساناً كالشمس في حسن الطلعة وهي حسيٌ، **وبناه الشأن وهي عقلية، وإلا عطف على قوله**: "إن كانا حسيين" **فهما** وإن لم يكن الظرفان حسيين شهرته ورفعته

لكن لعظم إلخ: أي لكن لما كان دخول الظلام بعد إضاءة النهار شأنه عظيم حتى أن من حقه أنه لا يحصل إلا بعد زمان طويل، فلما صار حصوله بعد نهار واحد نزل منزلة القريب، فلذا أتي بالفاء. [الدسولي: ٩٨/٤] **لم يستقم**: لأن الدخول في الظلام مصاحب نزع الضوء، فلا يعقل الترتيب الذي تفيده المفاجأة. [الدسولي: ١٠١/٤] **أو لم يحسن**: إنما قال: أو لم يحسن؛ لأن نزع الضوء ودخول الظلام وإن اتحدا زماناً، لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولة إذ النزع علة لدخول الظلام، فامكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتيب لا الزمان، لكنه لا يحسن. [التجريد: ٣٦٤]

ففاجأه إلخ: أي فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله، وحيثئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم، فقد ظهر مما قاله الشارح العلام صحة كلام السكاكي، وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لا على ما قاله المصنف. [الدسولي: ١٠٢/٤] **كقولك إلخ**: قد نبه يجعل مثال هذا القسم مصنوعاً على أنه لم يوجد في القرآن، ولا في كلام من يوثق به، فلذا تركه في "المفتاح". (الدسولي)

وهي عقلية: لأن بناه الشأن مرجعها استعظام النقوس ل أصحابها وكونه بحيث يالي به، وهذا أمر غير محسوس ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة وبناه الشأن على الانفراد كالسكاكي جعل هذا القسم من هذه الأقسام استعارتين: أحدهما بجامع حسيٌ، والآخر بجامع عقلي، فأسقطت عدّ هذا القسم من هذه الأقسام لعوده إلى الجامع الحسي أو العقلي، ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عده منها وهو الحق. [الدسولي: ١٠٣/٤]

عطف على قوله إلخ: ظاهره أن المعطوف على قوله: "إن كانا حسيين" الشرط فقط وليس كذلك، بل المعطوف بمحموع الشرط والجزاء وهو قوله: "فهما إما عقليان إلخ" عطف الجمل. (الدسولي)

أي الطرفان إما عقليان نحو: **﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾** (يس: ٥٢) فإن المستعار منه الرقاد أي النوم على أن يكون المرقد مصدراً وتكون الاستعارة أصلية، أو على أنه بمعنى المكان إلا

لكونها في المصدر **﴿وَهُوَ فِي الْمُشْتَقِ ثَانِي﴾** من التشبيه **﴿أَوْلَى وَفِي الْمُشْتَقِ ثَانِي﴾**

أنه اعتبار التشبيه في المصدر؛ لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو

المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، واعتبار التشبيه في المقصود الأهم أولى، وستسْمَعُ

وهو المصدر **﴿فَلَنَا فِرَادُ الْرِّقَادِ فِي الْمُثَالِ﴾**

لهذا زيادة تتحقق في الاستعارة التبعية، **والمستعار له الموت، والجامع عدم ظهر الفعل**

والجميع عقلي، وقيل: عدم ظهر الأفعال في المستعار له أعني الموت أقوى، ومن شرط

الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى، فالحق أن الجامع هو **البعث الذي** هو في النوم أظهر

فحيث لا يصح كونه جامعاً **﴿بَيْنَ الرِّقَادِ وَالْمَوْتِ﴾** من حيث الإدراك

وأشهر وأقوى؛ لكونه **مَا لَا شَبَهَ فِيهِ لَأْدَهُ**، **وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام ...**

قرينة معنوية **﴿فِي الْآيَةِ الْبَعْثُ فِي النَّوْمِ﴾**

إما عقليان: ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقلياً لما مر من عدم صحة قيام الحسوس بالمعقول. [الدسولي: ٤/٣٠]

من بعثنا: حكاية عن قول الكفار يوم القيمة. **أي اليوم إلخ:** حاصله: أن المرقد في الآية يحتمل أن يكون مصدر، ويحتمل أن

يكون اسم مكان، فإن أريد الأول أي الرقاد يعني النوم يكون المعنى من أيقظنا من رقادنا، المستعار له أي الموت، والمستعار منه

أي النوم عقليان بلا خفاء، وإن أريد الثاني يكون المعنى: من أيقظنا من مكان رقادنا، فالمستعار له والمستعار منه محل النوم، ولا خفاء في أهتما حسين، فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة

الأصلية. [التجريدي: ٤/٣٦٤]، [الدسولي] **أصلية:** لا تبعية لأنها تكون في المشتقات. **أولى:** من اعتبارها في اسم مكان.

هذا: أي لما ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات. [الدسولي: ٤/٤٠]

والجميع عقلي: أراد بالجميع الموت والنوم، وعدم ظهور الفعل، أما الموت وعدم ظهور الفعل فتكون كل منهما

عقلياً واضح، وأما النوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغضيط وانسداد العين

مثلاً، ولا شك أن انتفاء الإحساس المذكور عقلي. [الدسولي] **وقيل:** اعترض على قوله: والجامع عدم ظهور الفعل.

الموت أقوى: لأن في الموت تزال الروح والإدراك بالحواس.

هو البعث الذي: هو مشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت. [الدسولي] **وأقوى:** أي في الشهرة فهو مرادف لما قبله،

وليس المراد أنه في النوم أقوى بالنظر لعناء؛ لأن معناه في الموت أقوى؛ لأن فيه رد الحياة وإحساسها، وفي النوم رد

الإحساس فقط. [الدسولي] **مَا لَا شَبَهَ فِيهِ:** أي بخلافه في الموت، فقد أنكره قوم وهذا علة لكونه أشهر في النوم.

[الدسولي: ٤/٥١] **وقرينة الاستعارة:** أي القرينة المانعة من إرادة الرقاد بمعنى النوم الذي هو المعنى الحقيقي، وأن

المراد: الموت. [الدسولي] **هُوَ كُونُ هَذَا الْكَلَامِ إلخ:** أي بعد بعثهم، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى

النوم؛ لأنه لم يكن حاصلاً لهم. [الدسولي]

كلام الموتى مع قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (يس: ٥٢) وإما
بعد البعث قرينة لفظية
﴿وَالجَامِعُ عَقْلِيٌّ لَا حَالَةٌ وَالْمُسْتَعْرَ لِهِ عَقْلٌ﴾ عطف على "إما عقليان"

مختلفان، أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي، والحسي هو المستعار منه نحو:
﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمِرُ﴾ (الحجر: ٩٤) فإن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي، والمستعار
له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان، والمعنى ابن الأمر إبانة لا تنمحى كما لا يلتئم
تبليغ الرسالة بين الكسر والتبليغ المستعار له والجامع لا يتصل

صدع الزجاج، وإنما عكس ذلك أي مختلفان، والحسي هو المستعار له نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ (الحاقة: ١١) فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي، والمستعار
منه التكبر، والجامع الاستعلاء المفرط، وهما عقليان، والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار

بين التكبر وكثرة الماء طلب العلو المتتجاوز عن الحد التكبر والاستعلاء
قسمان؛ لأنه أي اللفظ المستعار إن كان اسم جنس حقيقة أو تأويلاً
أصلية وبعية

مع قوله تعالى إلخ: لأن الذي وعده الرحمن، وصدق فيه المرسلون، وأنكره القائلون أولاً هو البعث من الموت، لا الرقاد
ال حقيقي. [التجريد: ٣٦٥] **أي أحد الطرفين إلخ:** هذا يشمل صورتين: أحدهما أن يكون المستعار منه حسي والمستعار
له عقلياً، والأخرى أن يكون المستعار منه عقلياً والمستعار له حسي. (الحاشية) **فاصدع:** أي بلغ الأمة الأحكام تبليغاً
واضحاً، فشبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشيء الصلب، والجامع التأثير في كل، أما في التبليغ فلأن المبلغ أثر في الأمور
المبالغة ببيانها بحيث لا تعود إلى حالتها الأولى من الخفاء، وأما في الكسر فلأن فيه تأثيراً لا يعود المكسور معه إلى الالتفات
وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأدين، ولذلك قال الشارح في تفسيره: ابن الأمر إبانة لا تنمحى أي لا تعود إلى
الخفاء، كما أن كسر الزجاجة لا يعود معه الالتفات. [الدسوقي: ١٠٦/٤]

كسر الزجاجة: ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر. **وهو حسي:** جعل الكسر حسيباً باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته؛ لأن
الكسر مصدر، والمعنى المصدر لا وجود له في الخارج، وأما متعلق الكسر وهو تفريق الأجزاء فهو أمر وجودي يدرك
بالحسنة. (الدسوقي) **إنا لاما طغا إلخ:** أي لما كثر الماء، حملناكم في السفينة الجارية على وجه الماء، فشبه كثرة الماء بالتكبر
المعير عنه بالطغيان. (الدسوقي) **وهما عقليان:** أي التكبر والاستعلاء، أما عقلية التكبر فظاهر؛ لأن التكبر أن يعد نفسه
كبيرة، وأما عقلية الاستعلاء فقيل: لأن المراد به طلب العلو وهو عقلي، وقيل: إن المراد به العلو المفرط في الجملة أي كون
الشيء بحيث يعظم في النفوس إما بسبب كثرته كما في الماء، وإما بسبب وجود الرفعة ادعاء أو حقيقة كما في التكبر،
ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلي مشترك بين الطرفين. [الدسوقي بتصرف: ٤/١٠٧]

اسم جنس: هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف، فخرج بقولنا: "من غير اعتبار وصف" المشتقات، والمراد
بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عيناً كان أو معنى كالأسد والضرب. [الدسوقي بتصرف: ٤/١٠٨]

كما في الأعلام المشهورة بنوع وصفية **فأصلية** أي فالاستعارة أصلية **كأسد** إذا استُعيَّن للرجل الشجاع، **وقتل** إذا استُعيَّن للضرب الشديد، **الأول** اسم عين والثاني اسم معنى، **القتل** **الأسد** وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية **كالفعل** وما يشتق منها، مثل: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك، **والحرف** وإنما كانت تبعية؛ لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه، أو بكونه **أصلية** كانت أو تبعية **والمشبه به أيضاً** مشاركاً للمتشبه به في وجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي الأمور المترورة....

الأعلام المشهورة: أي المشهور مدلولها بنوع وصفية، كاستعارة لفظ "حاتم" لرجل كريم في قوله: "رأيت اليوم حاتماً" فإن حاتماً علماً، لكنه **أول** باسم جنس وهو رجل يلزم الكرم على أن الكرم غير متغير في مفهومه. [الدسوقي: ١٠٩/٤]

استُعيَّن للرجل الشجاع: أي في نحو قوله: "رأيت أسدًا في الحمام" أي رجلاً شجاعاً، فشبَّه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة في كل، واستُعيَّن اسم المشبه به للمتشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن اللفظ المستعار وهو لفظ "أسد" اسم جنس. [الدسوقي: ١١١/٤]

للضرب الشديد: أي في نحو قوله: هذا قتل أي عظيم، فشبَّه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الإيذاء في كل، واستُعيَّن اسم المشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن القتل اسم جنس. (الدسوقي)

الأول إلخ: إشارة إلى نكتة تعد المثال. **وإن لم يكن:** أي بعد أن يكون صالحلا للاستعارة فلا يتقدّم بما يكون معناه جزئياً.

غير ذلك: أي كأفعال التفضيل نحو: حال زيد أطلق من عبارته، وأسماء الرمان والمikan والآلة، نحو: مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه، ومقتاله لآلته ضربه. [الدسوقي: ١١٢/٤] **وإنما كانت:** أي الاستعارة في الحروف والفعل والمشتقات.

تعتمد: أي أصلها ومبناها: التشبيه؛ إذ الاستعارة إعطاء اسم المشبه به للمتشبه بعد إدخال الثاني في جنس الأول.

[الدسوقي بتصرف: ١١٢/٤] **يقتضي:** فإنك إذا قلت: زيد كعمرو في الشجاعة، فمدلوله أن زيداً موصوف بالشجاعة، وإنما وجدت فيه كما وجدت في عمرو. [الدسوقي: ١١٣/٤] **أو بكونه:** إنما ذكر لفظ "أو" إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبير في المقصود، فهي للتتوسيع في التعبير. (الدسوقي) **الموصوفية:** أي لكونه موصوفاً بوجه الشبه.

أي الأمور المقررة: أي التي اجتمع أجزاؤها في الوجود، سواء كانت جواهر أو عرضاً، فخرج بهذا القيد الأفعال والمشتقات، ودخل اسم العين اسم المعنى، قوله: "الثابتة" أي في نفسها لاستقلالها بالمفهومية، خرج بهذا الحرف، فظاهر أن الثابتة مغاير لقوله: "المقررة". (الدسوقي)

الثابتة كقولك: جسم أبضمّ وبياض صاف دون معانِ الأفعال، والصفات المشتقة منها؛
لكونها متتجدة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعرضه للصفات،
دون الحروف، وهو ظاهر، كذا ذكروه، وفيه بحث؛ لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول
اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية وهم أيضاً صرحاً بأن المراد من المشتقات
هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان
ونحوه أصلية بأن يُقدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره،
كاسم المكان والآلة لا تبعية

جسم أبضم وبياض صاف: أشار بالثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى، وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره، فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر أي ليس سبلاً متتجدداً شيئاً فشيئاً، وثبتت في نفسه لاستقلاله بالمفهومية. [الدسولي: ١١٣/٤] **دون معانٍ إلخ:** هنا بيان لمحترز الأول أعني قوله: المتقررة، حاصله: أن الفعل لدلالة على الزمان السيال لدخوله في مفهومه لا تقرر له، فلا يصلح مدلوله للموصوفية، والوصف وإن لم يدل على الزمان بصيغته، لكن يعرض اعتباره فيه، فيمنعه من التقرر، فلا يصلح مدلوله للموصوفية، المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الأصلية. (الدسولي) **للصفات:** لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه.

دون الحروف: أي دون معانٍ القيد الثاني وهو قوله: "الثابتة". [الدسولي: ١١٤/٤]

وهو ظاهر: لأن معانيها روابط والآلات ولا يقع الحرف موصوفاً. **كذا ذكروه:** أي كذا ذكر القوم في وجه كون الاستعارة في الأفعال والمشتقات والحرروف تبعية لا أصلية. (الدسولي بتصرف) **وفي بحث:** حاصله: أنا لا نسلم أولاً استقامته؛ لأن قوله: "إنما تصلح للموصوفية إلخ" من نوع؛ إذ هو منقوص بقولهم: حركة سريعة وحركة بطيئة، وهذا زمان صعب، فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهم، ويقال أيضاً: إن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي أن يمنع جريانه في المصادر لعروض الزمان لمفهومها أيضاً؛ لأن المصدر يدل على الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات مع أن الاستعارة في المصدر أصلية، ولو سلمنا استقامة ذلك الدليل يقال عليه: إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان، والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية نحو: مقام واسع، و مجلس فسيح، ومفتاح معتدل، وزمان صعب، وحينئذ فقضية ذلك الدليل أن الاستعارة فيها أصلية مع أنها تبعية بالاتفاق. (الدسولي) **للמושفية:** نحو: مقام واسع وغيرها.

وهم أيضاً: أي إنهم كما صرحاً بالدليل المذكور صرحاً أيضاً بأن المراد من المشتقات التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات، دون اسم الزمان والمكان والآلة، وهذا ترق في الاعتراض على القوم، فحاصله: أن هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاهم أيضاً كما لا يتناولها الدليل. [الدسولي بتصرف: ١١٥/٤] **فيجب:** تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا هنا على ما صرحاً به.

وليس كذلك للقطع بأننا إذا قلنا: هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً، أو لزمان الذي ضرب فيه
ومرقد فلان لقبره، **فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل، الموت بالرقاد، وأن الاستعارة**
في المصدر لا في نفس المكان، بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي
أولاً بل فيه ثانياً
يكون القصد بها إلى المعانى القائمة بالذوات تبعية؛ لأن المصدر الدال على المعنى القائم
بالذات هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ
أولاً بان كان المقصود الذات

وليس كذلك: أي ليس التشبيه في نفس اسم الزمان حتى يكون استعارة أصلية، بل يقدر التشبيه في مصدره، فيكون استعارة تبعية لا أصلية. **للقطع:** بيان لوجه مغایرة هذه الأسماء للصفة بعد دخولها في تعريف الصفة وصدقه عليها.
فإن المعنى: أي واستعارة القتل للضرب، واشتق من القتل المقتل بمعنى مكان الضرب، فهي تبعية لجريانها في المصدر أولاً قبل جريانها في اسم الزمان والمكان، فجريانها فيما بطريق التبعية لجريانها في المصدر، وليس المعنى على تشبيه الموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً بالمقتل أي موضع القتل، واستعارة المقتل أي محل القتل للمضارب أي محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية. [الدسوقي: ٤/١١٥]

بالرقاد: أي واستعارة الرقاد للموت، ثم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر. (الدسوقي)
بل التحقيق: يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة؛ فكأنه قال: فالتحقيق في الاستدلال على أنها تبعية أن يقال: إن الاستعارة إلخ. [التجريد: ٣٦٧] **وجميع المشتقات:** يشمل اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها من المشتقات حقيقة، ولا ينافي ما تقدم؛ لأنه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة. (التجريد)
تبعية: والحاصل: أن القوم قصرروا المشتقات التي تجري في التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، وإن كانت في الحقيقة من المشتقات، واستدلوا على ذلك بما تقدم فأضرب الشارح عن ذلك؛ لقصوره إلى أن التحقيق خلافه، وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية، وذلك لأن المقصود الأهم في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم أولاً، وحيثئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية. (الدسوقي)

المقصود: لأن الشيء إذا اشتملت على قيد فالغرض ذلك القيد. **وإلا إلخ:** أي وإن يكن المقصود الأهم من المشتقات المعنى القائم بالذوات بل المقصود منها نفس الذوات، لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعانى القائمة بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدال على ما قام بها من الصفات كضارب وقاتل ومضروب ومقتول، وإن يذكر مكان فيه الرقاد أو فيه الضرب بدل "مرقدنا ومضارب عمرو" وهكذا، فالعدول عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا مثلاً دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات المعنى القائم بالذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآلة لا نفس الذات. [الدسوقي: ٤/١١٦]

الدالة على نفس النوات دون ما يقوم بها من الصفات، فالتشبيه في الأولين أي الفعل وما يشتق
بيان لما

منه لمعنى المصدر، وفي الثالث أي الحرف متعلق معناه، قال صاحب "المفتاح": المراد بمعتقدات
منصرف لمعنى المصدر

معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: "من" معناها ابتداء الغاية، و"في"
المسافة

معناها الظرفية، و"كي" معناها الغرض، وهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفًا، بل
الصلة الباعثة

أسماء؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى وإنما هي معتقدات معانيها أي إذا أفادت هذه
الابتداء والظرفية والغرض معان الحروف

الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزم، فقول المصنف في تمثيل متعلق

معنى الحرف: **كالمحورو في "زيد في نعمة"** ليس بصحيح، وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر
في الأولين

معنى المصدر: أي الصالح للتشبيه والاستعارة أولاً وبالذات هو معنى المصدر والمعتقدات؛ لاستقلالها في الملحوظية و
صلاحيتها للموصوفية، وثانياً وبالواسطة هو الأفعال والمشتقات والحرروف؛ لعدم استقلال معان الأفعال والحرروف
وانتفاء صلاحيتها للموصوفية وجريان التشبيه والاستعارة في المشتقات بحسب معان مصدرها لا بحسب الذات،
فيكون كل من التشبيه والاستعارة معاً في المصادر والمعتقدات أصلًا وفي الأفعال والمشتقات والحرروف تبعاً. (الحواشي)
هذه: أي الابتداء المطلق، والظرفية المطلقة، والغرض المطلق. **إلا لما كانت حروفًا:** أي وإن كانت تلك المعاني الكلية
معاني الحروف لما كانت تلك الحروف حروفًا، بل كانت أسماء؛ لدلائلها على معان مستقلة بالمفهومية، واللازم باطل

فالملزوم مثله، ثبت أنها ليست معاني الحروف، بل معاني الحروف معان جزئية. (الحواشي) **أي:** تفسير لكونها معتقدات
معاني الحروف. **الحروف معاني:** أي الجزئية كابتداء خاص وظرفية خاصة وغيره خاص. **إلى هذه:** أي الابتداء
المطلق والظرفية المطلقة وهو الغرض المطلق. **بنوع استلزم:** أي استلزم نوعي وهو استلزم الخاص للعام لا العكس،
والحاصل: أن "من" مثلاً موضوعة للابتداء الخاص، والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أي يستلزم كون مطلق
الابتداء متعلقاً للابتداء الخاص، وهكذا. [الدسوقي: ١١٧/٤]

قول المصنف: تفريع على قوله: قال صاحب "المفتاح": المراد بمعتقدات معاني الحروف إلخ، يعني المراد بالمعتقدات ما قال
صاحب "المفتاح" لا ما ذكره المصنف. (الحواشي) **ليس بصحيح:** لأن المحورو ليس هو المتعلق، بل المتعلق هو المعنى
الكلي الذي استلزم معنى الحرف كما سبق، فمتعلق معنى الحرف في المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة،
فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع؛ فإن المحورو متعلق معنى الحرف عندهم،
وأما البيانيون فقد علمت اصطلاحهم في معنى الحرف. [الدسوقي: ١١٨/٤] **وإذا كان:** أي إذا كان التشبيه في
الأولين منصرفًا إلى معنى المصدر، وفي الثالث منصرفًا إلى معنى الحرف فيقدر إلخ. وأشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في
قول المصنف: "فيقدر" واقعة في جواب شرط مقدر. (الدسوقي)

ولم تعلق معنى الحرف فيقدر التشبيه في "نقطة الحال" و"الحال ناطقة بكذا" للدلالة بالنطق
 في الثالث مثال للمشتقة مثال للفعل واقعاً بين الدلالة والنطق

أي يجعل دلالة الحال مشبهاً، ونطق الناطق مشبهاً بها، ووجه الشبهة إيضاح المعنى وإيصاله
 في نقطت الحال

إلى الذهن، ثم يستعار للدلالة لفظ النطق، ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة،
 ذهن المخاطب ناطق

فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية، وإن أطلق النطق على الدلالة
 لأولئك لها

لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازاً مرسلاً، وقد عرفت أنه لا امتناع
 في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازاً مرسلاً باعتبار العلاقتين،
 كالدلالة كالتطرق هنا المشاهدة واللزوم

ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو: قوله تعالى: ﴿فَالْقَطْهُ﴾ أي موسى عليه السلام آئل فرعون
 ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ (القصص: ٨) للعداوة أي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد
 الالتقاط بعلته أي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبنّيمشبهاً به أحدهما

يجعل: ملخصه: أنه لا يستعار الفعل واسم الفاعل، إلا بعد الاستعارة في المصدر، فلا يقال: نقطت الحال والحال
 ناطقة بكذا، إلا بعد تقديم الاستعارة نطق الناطق للدلالة الحال. (الحواشي) **دلالة الحال:** أي دلالة حال الإنسان على
 أمر من الأمور. **ثم يستعار:** أي بعد إدخال الدلالة في جنس النطق. **لفظ النطق:** يعني يجعل الدلالة فرداً من أفراد النطق
 يجعل النطق قسمين: متعارف، وغير متعارف، ثم استعير النطق للدلالة، ثم يشتق من النطق الماضي أو اسم الفاعل أو
 غيرهما، ويجعل ذلك مستعاراً للدلالة تبعاً للمصدر. (الحاشية) **وإن أطلق:** هذا مقابل المحنوف، أي هذا إذا جعلت
 العلاقة المشابهة، فإن جعلت العلاقة اللزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة
 لازمة للنطق كان مجازاً مرسلاً علاقته اللزوم الخاص يعني لزوم السبب للسبب. [الدسولي: ٤/١١٩]

في لام التعليل: أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله: "في لام" ليس متعلقاً بـ"قدر"؛ لأن التشبيه المقدر ليس في
 اللام، بل في متعلقاتها كما تقدم. [التجريد: ٣٦٩] **للعداوة:** حاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف
 بناء على ما ذكره الشارح: أن يقال: قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالمحبة والتبنّي
 بجامع الترتب في كل على الالتقاط، واستعير اسم المشبه به للمشبّه، ثم استعيرت اللام الموضوعة لتترتب العلة الغائية على
 معلومها كترتباً للمحبة والتبنّي على الالتقاط لتترتب غير العلة الغائية كترتباً للعداوة والحزن عليه، فالاستعارة في اللام
 تابعة للاستعارة في المحرر الذي هو متعلق الحرف عنده. [الدسولي: ٤/١٢٠] **كمحبة والتبنّي:** فإنهما متقدمتان في
 الذهن متربّتان على الالتقاط في الخارج. (عبد الحكيم)

في الترتب على الالتقاط والحصول بعده، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المجرور، وهذا الطريق ينحوذ من كلام صاحب "الكشاف"، ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة؛ لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية، وعلى هذا الطريق المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك،

والحصول بعده: عطف تفسير، إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم، فإنه لا لزوم هنا. [الدسوقي: ٤/١٢١] **تبعاً للاستعارة في المجرور:** أي الذي هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف، فالأصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلته الغائية كالمحبة والتبنّي، واستغير اسم المشبه به - وهو المحبة والتبنّي - للمتشبه - وهو العداوة والحزن - ثم استعمل في العداوة والحزن "اللام" التي كانت حقها أن تستعمل في العلة الغائية كالمحبة والتبنّي، فتكون الاستعارة في اللام تبعاً للاستعارة في المجرور. (الدسوقي بتصرف)

وهذا الطريق: أي الطريق الذي ذكره المصنف وهو جعل العداوة والحزن مشبهها والعلة الغائية كالمحبة والتبنّي مشبهها به، والترتب على الالتقاط والحصول بعده وجه الشيء، والاستعارة في المجرور أصلاً وفي اللام تبعاً، مأنحوذ من كلام صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿فَالْتَّقْطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لَيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. (الحواشي)

صاحب "الكشاف": حيث قال: معنى التعليل في "اللام" في قوله تعالى: ﴿لَيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] وارد على طريق المحاجز؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً ولكن المحبة والتبنّي غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله. [التجريد: ٣٦٩] **على ما سبق:** أي في قوله: "زيد في نعمة" في تمثيل متعلق معنى الحرف، وهذا الطريق وإن كان مستقيماً على مذهب السكاكي حيث قال: لا يجب ترك المشبه في الاستعارة التصريحية، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف. (الحواشي)

غير مستقيم: حاصل اعتراض الشارح: أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخل اللام هنا استعارة أصلية، وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه، وذلك مانع من الحمل على الاستعارة؛ لأنه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه، ويمكن أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن في مدخل اللام استعارة بالفعل، بل أن فيه تشبيهاً يصح أن يترتب عليه استعارة، وإن لم تقع بالفعل. (التجريد) **هو المشبه:** المشبه هنا مذكور هو العداوة والحزن. **أو تبعية:** غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ. (التجريد) **لا متروك:** فلا يكون الاستعارة في اللام تبعاً ولا في المجرور أصلية.

بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه تقب العداوة والحزن على الالتقاط بترتبا علىه
مطلق الالتفات في الآية الشأن

الغائية عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضعية للمشبه به أعني ترتبا العلة الغائية
هو العداوة الخبة والمعنى

لللتقط عليه، فجرت الاستعارة أولا في العالية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في
في ترثيمها

"نقطت الحال"، فصار حكم اللام حكم الأسد حيث استغيرت لما يشبه العالية، فصار
اللام متعلق معنى اللام هو العالية والغرضية، لا المحروم على ما ذكره المصنف سهوا، وفي هذا
المقام زيادة تحقيق أوردنها في الشرح، **ومدار قريتها** أي قرينة الاستعارة التبعية في
الأولين أي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو: **نقطت الحال بكندا**، فإن النطق
ال حقيقي لا يسند إلى الحال، أو المفعول نحو:

جمع الحق لنا في إمام
قتل البخل وأجي السماحة
إزال ظهر الجود

فإن القتل والإحياء الحقيقيين

بل تحقيق: المراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم. [الدسوقي: ١٢١/٤] **ترتبا:** أي ترتبا مطلقا عداوة وحزن. **وبتبعيتها:** أي تبعية الاستعارة الأولى الجارية في ترتبا العالية والغرضية. [الدسوقي: ١٢٣/٤]
نقطت الحال: أي فكما أن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر، كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العالية والغرضية للعداوة والحزن. (الدسوقي) **حكم الأسد:** أي حيث استغير لما يشبه الحيوان المفترس. (الدسوقي)

ومدار إخ: أي دوران قريتها على الفاعل، والمراد بذلك رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل لكون الإسناد الحقيقى له غير صحيح، كما في المثال المذكور. [الدسوقي: ١٢٤/٤] **في الأولين:** إنما قال: "في الأولين؟ لأن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة؛ ولأنه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا. (الدسوقي بتغيير) **نقطت الحال:** فإن قلت: حاصل القرينة في هذه الأمثلة استحالة قيام المسند بالمسند إليه، وتقدم أن ذلك من قرائن المحاذ العقلي، قلت: لا يضر ذلك؛ لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقي، وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلي. (الدسوقي بتغيير)

لا يسند إلى الحال: لاستحالة وقوع النطق منه، فدل استحالة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يتصح
إسناده إلى الحال، ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق في إفهام المراد. (الدسوقي) **نحو:** البيت لابن المعتر يمدح أبيه.

فإن القتل إخ: ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة في "أجي"، إذ لا يتأتى الإحياء إلا من الله تعالى، فجعل كل من القتل
والإحياء مما القرينة فيه المفعول فقط لا يخلو عن الغفلة. [التحرید: ٣٧٠]

لا يتعلّقان بالبخل والجود، ونحو:

نفريهم لهذميات نقدّها

اللهدم من الأسنة القاطع، فأراد بـ"لهذميات" طعنات منسوبة إلى الأسنة القاطعة أو أراد نفس
كجعفر أو زيرج جمع سنان الضرب من نسبة الشيء لأنّه باللهذميات
الأسنة، والنسبة للمبالغة كأحمرى، والقد القطع، وزرد الدرع وسردها نسجها، فالمفعول
علي التوجيه الثاني شديد الحمرة بصيغة المصدر وال فعل الثاني أعني اللهذميات قرينة على أن "نفريهم" استعارة، أو المحرر نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرُهُمْ
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١) فإن ذكر العذاب قرينة على أن "بشر" استعارة تبعية حكمية.

لا يتعلّقان إلخ: [لأنّهما لا روح لهما ولا جسد] فلما كان إزالة البخل مشبهة بالقتل في الإعدام وكثرة السماحة مشبهة بالإحياء في الإظهار، استعار "القتل" للإزاله وأحيى للإظهار، وقال: "قتل البخل" مكان إزالة وأحيى السماح" مكان أظهره، والقرينة فيما الإسناد إلى البخل والسماحة. (الحواشي) **نفريهم إلخ:** بفتح التون، والقرى: هو الضيافة، والقد: القطع، والمعنى نصيفهم بالأسنة القاطعة نقطع بها ما أصبح عليهم كل زراد أي نقطع عليهم دروعهم ونقتلهم. [ونبه بالمثال الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا]. (الحواشي)
طعنات: فالمعنى: يجعل قراهم عند اللقاء الطعنات باللهدم أي الأسنة القاطعة. (الدسوقي: ١٢٦/٤)

منسوبة: أي فالباء في اللهذميات بالنسبة. **نفس الأسنة:** فالمعنى أنا يجعل تقديم الأسنة إليهم قراهم. (الدسوقي)
والنسبة إلخ: جواب عما يقال: إذا كان المراد باللهذميات الأسنة كان فيه نسبة الشيء إلى نفسه وهي متوترة؟ وحاصل الجواب: أن النسبة هنا للمبالغة في المنسوب كما يقال لرجل شديد الحمرة: " أحمرى" فزيت الياء فيه لإفاده المبالغة. (الدسوقي) **قرينة على إلخ:** و ذلك لأن اللهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيقي بها، إذ هو تقديم الطعام للضييف، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات وهو تقديم الطعنات أو الأسنة، فشبه تقديم الطعنات أو الأسنة عند الحرب بالقرى بجماع أن كلام تقديم ما يصل من خارج إلى داخل، واستغير اسم القرى لتقديم الطعنات أو الأسنة. (الدسوقي)
أو المحرر: أي أو على المحرر بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمحرر غير مناسب، فيدل ذلك على أن المراد يعنيهما ما يناسب ذلك المحرر. (الدسوقي) **فبشرهم:** يعني أن التبشير إخبار بما يسر، فلا يناسب تعلقه بعذاب، فعلم أن المراد به ضده وهو الإنذار، أعني الإخبار بما يحزن فنزل التضاد منزلة التناسب حكمما، فشبه الإنذار بالتبشير، واستعير التبشير للإنذار، فصار ذكر العذاب الذي هو المحرر قرينة على أنه أريد بالتبشير ضده. (الدسوقي)

تبعية حكمية: فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن "بشر" استعارة، وأما كونها تبعية حكمية فإنما هو معلوم من خارج، فكذلك تبعية إنما علم من كون "بشر" فعلا، وكوئها حكمية فمن تنزيل التضاد منزلة التناسب، ووضع البشارة موضع الإنذار، والخطب سهل. (الدسوقي)

وإنما قال: "ومدار قريتها على كذا"; لأن القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية ولم يقل: وقريتها الفاعل والمفعول والمحور

كقولك: "قتلت زيداً إذا ضربه ضرباً شديداً، والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين وهو حي حاضر المستعار منه

والجامع واللفظ ثلاثة أقسام: لأنها إما أن لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار مطلقة مجردة مرشحة بحسب

منه، أو قرنت بما يلائم المستعار له، أو قرنت بما يلائم المستعار منه، الأول **مطلقة هي**

ما لم تقرن بصفة ولا تفريع **ما يلائم المستعار له والمستعار منه**، نحو: عندي أسد،

والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو أحد التوابع، **والثاني: مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله: غمر الرداء** أي كثير المثلوح فقط

التوابع، والثاني: مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله: غمر الرداء أي كثير المثلوح **القسم الثاني** **العطاء، استعار الرداء للعطاء؛ لأنه يصون عرض صاحبه** كما يصون الرداء ما يلقى عليه، **يحفظ الإعطاء**

لا تنحصر: ولو قال: قريتها الفاعل والمفعول والمحور، لاقتضى الحصر؛ لأن الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر.

[الدسوقي: ١٢٧/٤] **باعتبار آخر:** أي آخر خاص، وإلا فالأقسام باعتبار آخر مطلقاً لا تنحصر في الثلاثة، فإن لها أقساماً باعتبار القرينة، فإنها إما حالية أو لفظية، وإما واضحة أو خفية. [التجريد: ٣٧٠] **الطرفين:** بل باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدم وجوده. **بما يلائم:** أي بذكر أمر يلائم أحدهما بعد تمام الاستعارة وقريتها.

مطلقة: سميت مطلقة لكونها غير مقيدة بشيء من ملائمات المستعار له والمستعار منه. (الحاشية) **صفة ولا تفريع:** إذا كان الملائم من تامة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة، وإن كان كلاماً مستقلاً جيء بعد ذلك الكلام فهو تفريع، سواء كان بحرف التفريع أو لا، قال الشارح في "شرح المفتاح": في قولنا: "لقيت بحراً ما أكثر علومه": إن جعل "ما أكثر علومه" صفة فيتقدير القول، وإن جعل تفريعَ كلامَ كانَ كلاماً مستقلاً. (عبد الحكيم)

ما يلائم: بيان لكل من الصفة والتفرع. **عندى أسد:** هو قرينة الاستعارة، والملائم الآخر غير مذكور، ولذا كانت مطلقة. (الحاشية) **بالصفة:** المذكورة في تعريف الاستعارة المطلقة. **قائم بالغير:** سواء كانت مدلولاً لنعت نحوي أو لا.

مجردة: أي تسمى مجردة لتجدرها بما يقويها من إطلاق أو ترشيح؛ لأن المشبه الذي هو المستعار له صار بذكر ملائمته بعيداً من دعوى الاتحاد التي في الاستعارة ومنها تنشأ المبالغة. [الدسوقي: ١٢٨/٤] **كقوله:** أي كقول كثير عزّة بن عبد الرحمن إلخ أعني الشاعر المشهور أحد عشاق العرب، وإنما صغروه لشدة قصره، قال الواقع: رأيت كثيراً يطوف بالبيت، فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أسباب فلا تصدقه. (الدسوقي)

لأنه يصون: بيان للجامع، وحاصله: أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره، إذ هو مشترك بينهما؛ لأن الرداء يصون ما يلقي عليه من كل ما يكره حساً، والإعطاء يصون عرض صاحبه. [الدسوقي: ١٢٩/٤]

ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء تحريراً للاستعارة، والقرينة سياق الكلام أعني قوله:
 دون الرداء
 الكلام المسوق بعده
 الرداء وصفاً معنوياً

إذا تَبَسَّمَ ضاحكاً أي شارعاً في الضحك آخذنا فيه، وتمامه: غلقت بضمكته رقاب المال،
 كطرب بمعنى تمكّن المرأة من الضحك

أي إذا تَبَسَّمَ غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين، يقال: غلق الرهن في يد المرهن إذا

لم يقدر على انفكاكه، **والثالث: مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو:**
 الراهن
 القسم الثالث
 صفة كان أو تغيرها

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُ الضَّالَّةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (آل عمران: ١٦) استعير الاشتراء
 نافية

للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة، وقد يجتمعان
 اختيار الضلال
 على الاستعارة المذكورة
 بيان ما

أي التجريد والترشيح **كقوله: لدى أسد شاكي السلاح** هذا تحرير؛
 زهير بن أبي سلمى

الذي إلخ: أي إذا كان من غمر الماء غماره وغموره إذا كثُر، وأما إذا كان من قوله: "ثوب غامر أو واسع" فهو ترشيح لا تحرير. [الدسولي: ١٢٩/٤] **والقرينة:** أي على أن الرداء مستعار للإعطاء غير مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب. (الدسولي) **شارعاً في الضحك:** لما كان التبسم دون الضحك على ما في "الصحاب" ولم يكن الضحك مجامعاً له، فسره بـ"شارعاً في الضحك" فجعلها حالاً مقارنة؛ لأن الشروع فيه عبارة عن الأخذ في مباديه وهو مقارن للتقبسم في الواقع. (الدسولي) **أي إذا إلخ:** أي تمكنت من أيديهم ولا يقدر على نزعها منهم، فكان المعنى أن السائلين يأخذون أموال ذلك المدوح من غير علمه ويأتون بها إلى حضرته فيتبسم ولا يأخذها منهم، فضمكته موجب لتمكنتهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم، فكانه يباح لهم بضمكته.

إذا لم يقدر إلخ: كان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عليه من الدين في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن. (الدسولي) **مرشحة:** من الترشيح وهو التقوية والتربية من قوله: "رشحت الصبي" أي ربيته باللين قليلاً قليلاً حتى يقوى على المص، سميت الاستعارة التي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة؛ لأنها مبنية على تناسي التشبيه حتى كان الموجود في نفس الأمر هو المشبه به دون المشبه، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجباً لقوة ذلك المبني، فتفوى الاستعارة بقوتها مبناتها. [الدسولي: ٤/١٣٠] **استعير إلخ:** أي إنه شبه استبدال الحق بالباطل والاختيار عليه بالشراء الذي هو استبدال مال بأخر، واستعير اسم المشبه به للم المشبه، والقرينة على أن الاشتراء ليس مستعملاً في معناه الحقيقي استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلال بالهدى. (الدسولي بتعبير)

من الربح: الأولى: من نفي الربح في التجارة. **وقد يجتمعان:** أي في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط، وأما ذكر ما يلائمهما معاً فليس من قبيل اجتماعهما، والأقرب أن هذا القسم أي اجتماعهما معاً لا يسمى بأحد هما ولا بهما، وأنه في مرتبة الإطلاق لتساقطهما بتعارضهما. [الدسولي: ٤/١٣٢] **لدى:** أي أنا عند أسد تام السلاح. **هذا تحرير:** لأن إضافة "لدى" قرينة للاستعارة، وقوله: "شاكي السلاح" يلائم المستعار له.

لأنه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع **مُقْدَفُ لَهْ لَبْدُ أَظْفَارِهِ لَمْ تُقْلِمْ**، هذا توسيع؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي، واللبّد: جمع لبدة وهي ما تلبد من شعر الأسد على منكبيه، والتقليم مبالغة القلم وهو القطع، والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد، ومن جمع التجريد والترشيح **لَا شَتَمَالَهُ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَبَالَغَةِ** في التشبّيـه؛ لأن في الاستعارة مبالغة في التشبّيـه، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق تزينتها **وَمِنْبَاهَا** أي مبني الاستعارة الترشيحية على تناسـي التشبـيـه، وادعاء أن ذلك وقوية له **أَيْ مِنْبَاهَا** أي مبني الاستعارة الترشيحية على تناسـي التشبـيـه، وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به **حَتَّىْ أَنْهُ يَبْيَنِ عَلَى عَلَوِ الْقَدْرِ** الذي يـستـعـار له عـلوـ المـكانـ ما يـبـيـنـ عـلـى عـلوـ المـكانـ كـقولـهـ أي من أفراده شأن تفرعـية أي تمام في مدحـ آيهـ

مُقْدَفُ: يـحـتمـلـ أنـ المرـادـ قـذـفـ بـهـ وـرـميـ بـهـ فـيـ الـوقـائـعـ وـالـحـرـوبـ كـثـيرـاـ، وـلاـشـكـ أـنـ المـقـذـفـ بـهـذـاـ المعـنـيـ مـخـصـوصـ بـالـمـسـتعـارـ لـهـ، فـيـكـونـ تـجـريـداـ مـثـلـ قولـهـ: "شاـكـيـ السـلاحـ"، وـيـحـتمـلـ أـنـ يـرـادـ بـهـ قـذـفـ بـالـلـحـمـ وـرـميـ بـهـ فـيـكـونـ مـلـائـماـ لـهـماـ، فـلـاـ يـكـونـ تـجـريـداـ وـلـاـ تـرـشـيـحاـ، بلـ هوـ فـيـ معـنـيـ الإـطـلاقـ. [الـدـسوـقـيـ: ١٣٣/٤] **هـذـاـ تـرـشـيـحـ**: أي قولـهـ: لـهـ لـبـدـ إـلـخـ، وـأـمـاـ "مـقـذـفـ"ـ فـلـيـسـ بـتـجـريـدـ وـلـاـ تـرـشـيـحـ. **هـذـاـ وـصـفـ**: أي الـلـبـدـ وـالـأـظـفـارـ وـعـدـمـ التـقـليـمـ.

وـالـترـشـيـحـ: هو ذـكـرـ مـلـائـمـ المـسـتعـارـ مـنـهـ. **عـلـى تـحـقـيقـ الـمـبـالـغـةـ**: أي تـقـويـتهاـ، فـأـصـلـ المـبـالـغـةـ جاءـ مـنـ الـاستـعـارـةـ بـجـعـلـ المـشـبـهـ فـرـداـ مـنـ أـفـرـادـ المـشـبـهـ بـهـ، وـتـقـويـتهاـ حـصـلـتـ بـالـتـرـشـيـحـ. [الـدـسوـقـيـ: ١٣٤/٤] **وـمـبـناـهـاـ**: أي وـالـأـمـرـ الذـيـ بـيـنـ عـلـيـهـ التـرـشـيـحـ تـنـاسـيـ التـشـبـيـهـ، أي إـظـهـارـ نـسـيـانـ التـشـبـيـهـ الـكـائـنـ فـيـ الـاستـعـارـةـ وـإـنـ كـانـ مـوـجـودـاـ فـيـ نـفـسـ الـأـمـرـ، وـأـنـ تـعـلـمـ أـنـ الـاستـعـارـةـ مـطـلـقاـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ تـنـاسـيـ التـشـبـيـهـ، إـنـماـ خـصـ التـرـشـيـحـ بـالـذـكـرـ فـيـ هـذـاـ الـبـنـاءـ لـمـ فـيـهـ مـنـ شـدـةـ ظـهـورـ الدـلـالـةـ عـلـىـ تـنـاسـيـ، فـلـوـ قـالـ المـصـنـفـ: "وـمـبـناـهـ عـلـىـ كـمـالـ تـنـاسـيـ التـشـبـيـهـ"ـ كـانـ وـاضـحـاـ. [الـدـسوـقـيـ: ١٣٤/٤]

وـادـعـاءـ: عـطـفـ تـفـسـيرـ لـ"ـتـنـاسـيـ"ـ أوـ إـنـهـ عـطـفـ سـبـبـ عـلـىـ مـسـبـبـ، أيـ وـيـحـصـلـ ذـلـكـ التـنـاسـيـ بـسـبـبـ اـدـعـاءـ إـلـخـ ولاـ شـكـ أـنـ هـذـاـ الـادـعـاءـ يـقـضـيـ تـفـرعـ لـواـزـمـ المـسـتعـارـ مـنـهـ عـلـىـ المـسـتعـارـ لـهـ وـإـثـبـاـتـاـ لـهـ. (الـدـسوـقـيـ)

حـتـىـ أـنـهـ يـبـيـنـ إـلـخـ: الـحـاـصـلـ: أـنـ لـمـ وـجـدـ تـنـاسـيـ التـشـبـيـهـ فـيـ الـاستـعـارـةـ صـحـ لـكـ الـإـتـيـانـ بـالـتـرـشـيـحـ، كـمـاـ صـحـ أـنـ يـبـيـنـ عـلـىـ عـلوـ الـقـدـرـ المـسـتعـارـ لـهـ عـلوـ الـمـكـانـ مـاـ يـبـيـنـ عـلـىـ عـلوـ الـمـكـانـ المـسـتعـارـ مـنـهـ، وـصـحـ التـعـجـبـ وـالـنـهـيـ عـنـهـ فـيـ الـبـيـتـنـ الآـتـيـنـ، فـلـوـلاـ وـجـودـ تـنـاسـيـ مـاـ صـحـ شـيـءـ مـنـ ذـلـكـ. [الـدـسوـقـيـ بـتـغـيـيرـ: ١٣٥/٤]

ويصعد حتى يظنّ الجھول بـأَنْ لَهُ حاجةً في السماء

المدحون
الذى لا ذكاء له

استعار الصعود لعلو القدر والارتفاع في مدارج الكمال، ثم بني عليه ما يبني على
الشاعر مراتب الشاعر علو المكان، والارتفاع إلى السماء من ظن الجھول أن له حاجة في السماء، وفي لفظ
بيان لما

الجھول زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشعار إلى أن هذا إنما يظنّه الجھول، وأما
كونه له حاجة في السماء لنقصان عقله

العقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات، وهذا المعنى مما
يبيّن ذلك في المدح

خفى على بعضهم فتوهم أن في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث أثبت هذا
الظن للكمال في الجھل بمعرفة الأشياء ونحوه أي مثل البناء على علو القدر
متقدما

ويصعد: أي ويرتقي ذلك المدحون في مدارج الكمال، فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلي الذي هو الارتفاع في المدارج الحسية؛ إذ لا معنى له هنا، وإنما المراد به العلو في مدارج الكمال والارتفاع في الأوصاف الشريفة، فهو استعارة من الارتفاع الحسي إلى الارتفاع المعنوي، والجامع مطلق الارتفاع. (الدسولي)

حتى يظن: أي إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجھول وهو الذي لا ذكاء عنده أن له حاجة في السماء لبعده عن الأرض وقربه من السماء. (الدسولي) **الصعود:** وهو الارتفاع الحسي المستعار منه. ثم بني عليه: أي ثم رتب عليه أي على علو القدر المستعار له، وقوله: ما يبني على علو المكان" أي وهو الارتفاع الحسي الذي هو المستعار منه، وذلك البناء بعد تناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسي وادعاء أنه ليس ثم إلا الارتفاع الحسي الذي وجه الشبه به أظهره. [الدسولي: ١٣٦/٤] **من ظن الجھول إلخ:** بيان لما، ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يختص بالصعود الحسي ويترتب عليه لا على علو القدر. (الدسولي)

لاتصاف إلخ: أي الكمالات التي يمكن حصوله للبشر، فلا حاجة له في السماء، فالعقل يعلم أن إفراطه في العلو بحد التعالي لا حاجة يطلبها من جهة السماء. (الحواشي) **فتورهم إلخ:** منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشارة بمزيد صعوده المشار إليه بقوله: "حتى يظن إلخ" إلى علو قدره، وإذا كان مزيد صعوده إنما هو في ظن كمال الجھل لا العارف بالأشياء، فلا يكون له ثبوت، فلا يحصل كبير مدح بذلك، وحاصل الرد: أن مزيد الصعود بمزوم به وسلم من كل أحد، وإنما النزاع في أنه هل له حاجة في السماء أم لا؟ فذكر أن كثير الجھل هو الذي يتورهم أن ذلك الارتفاع المفرط حاجة، وأما العاقل فيعلم أن ذلك الإفراط في العلو بحد التعالي لا حاجة في السماء لاتصافه بكل كمال. [الدسولي: ١٣٧/٤]

ما يبيّن على علو المكان لتناسي التشبيه **ما مر من التعجب** في قوله:
ابن العميد

معمول البناء

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
غير مقدم مبتدأ
والنهي عنه أي عن التعجب في قوله:

لا تعجبوا من بلى غالاته قد زر أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما وجه

سبق، ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام، فقال: **وإذا جاز البناء على الفرع أي**
قوله: ومبناه على تناسي التشبيه
المتشبه به **مع الاعتراف بالأصل** أي المتشبه، وذلك لأن الأصل في التشبيه
فرعية المتشبه به وأصلة المتشبه

قامت إلخ: إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء؛ لأن إيجاد هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مساغ، كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى. (الدسوقي)

لا تعجبوا إلخ: واعلم أن مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهي عنه؛ لأن التعجب هنا سببه إثبات ما لا يناسب المستعار منه، والنهي عنه سببه إثبات ما هو مناسب للمستعار منه، ألا ترى أنه في الأول قد أثبت التظليل للشمس وهو ممتنع، فلذا تعجب من تظليلها، وفي الثاني قد أثبت بلى الغالة للقمر وهو من خواصه، فلا يصح حينئذ أن يتعجب منه فلذا ناهم عن التعجب. (الدسوقي بتصرف)

على ما سبق: أي من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميلة تظلل شخصاً من الشمس، ولا معنى للنهي عن التعجب من كون ذات جميلة تبلي غالاته. (الدسوقي) **هذا الكلام:** أي قوله: "ومبناه على تناسي التشبيه حتى أنه يبيّن على علو القدر ما يبيّن على علو المكان"، قوله: "هذا الكلام فيه حذف" أي لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي التشبيه. [الدسوقي: ٤/١٣٧]

وإذا جاز البناء إلخ: حاصل ذلك: أنه إذا جاز البناء على الفرع أعني المتشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب؛ لأن وجود المتشبه الذي هو الأصل كأنه ينافي ذلك البناء، فإذا جاز البناء، مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب. [التجريدي: ٣٧٢] **وذلك:** أي كون المتشبه به فرعاً والمتشبه أصلاً، وهذا جواب عما يقال: كيف سمى المصنف المتشبه به فرعاً والمتشبه أصلاً مع أن المعروف عندهم عكس ذلك؟ وحاصل ما أجاب به الشارح: أن المصنف إنما سمى المتشبه أصلاً نظراً إلى كونه هو المقصود في التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود إليه كبيان حاله أو مقداره أو إمكانه أو ترتيبه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه، ولكونه هو المقصود في الكلام باللفني والإثبات، فإن اللفني والإثبات في الكلام يعود إلى المتشبه أي إلى شبيهه. [الدسوقي بتغيير: ٤/١٣٨]

وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف، إلا أن المشبه هو الأصل من في وجه الشبه

جهة أن الغرض يعود إليه، وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات كما في

قوله: هي الشمس مسكنها في السماء فعزّ أمرٌ من عزّاه حمله على العزاء
يُخاطب نفسه
عباس بن الأحلف الحبيبة

وهو الصبر الفؤاد عزاءً جميلاً، فلن تستطيع أنت إليها أي إلى الشمس الصعدوا،
لأنك لا تستطيع
لاقن فيما

ولن تستطيع أي الشمس إليك النزولا، والعامل في "إليها" و"إليك" هو المصدر
بعدهما إن جوّزنا تقديم الظرف على المصدر، **وإلا فمحذوف** يفسّره الظاهر،
هو الصعدوا وإنزاله

فقوله: "هي الشمس" تشبيه لا استعارة، وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك
اعتراف

فقد بني الكلام على المشبه به أعني الشمس وهو واضح، قوله: "إذا جاز البناء" شرطٌ،
المصنف
الشاعر

جوابه قوله: **فمع جحده أي جحده أي جحد الأصل كما في الاستعارة البناء على**
المشبّه

الفرع أولى بالجواز؛ لأنه قد طوى فيها ذكر المشبه أصلاً،.....
المشبّه به
لقطا وتقديرها
ترك

أن الغرض: من التشبيه كبيان الحال والإمكان. **حله:** فالمعنى فاحمل فؤادك على الصبر. **وإلا فمحذوف:** أي وإن لم نجئ تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في "إليها" وفي "إليك" محذوفاً، والتقدير: فلن تستطيع أن تصعد إلى
إليها الصعدوا، ولن تستطيع الشمس أن تنزل إليك النزول، ويكون المصدر المذكور مفسراً لذلك العامل المحذوف.

[الدسوقي: ٤/١٣٩] **تشبيه:** بلغ بمحذف الأداة أي هي كالشمس. **لا استعارة:** لأنه يتشرط في الاستعارة أن لا يذكر
الطرفان على وجه ينبيء عن التشبيه، وهذا هنا مذكوران كذلك، المشبه بضميره والمشبّه بلفظه الظاهر. (الدسوقي)

فقد بني الكلام: أي بين الشاعر الكلام يعني قوله: "مسكنها في السماء إلخ" على المشبه به وهو الشمس مع
الاعتراف بالمشبه وهو قوله: "هي" وهذا البناء واضح في ذلك البيت جداً لا سبيل إلى إخفائه أصلاً. (الحادية)

فمع جحده: "مع" ظرف محذوف أي فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره، وعدم ذكره أولى بالجواز،
ووجه الأولوية أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافي البناء؛ لأن ذكر المشبه يمنع تناسي التشبيه المقتضي للبناء
على الفرع، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل إلى الفرع الذي هو المشبه به بطبيعة ذكر المشبه، فیناسبه
التناسي، فإذا جاز البناء في الأول مع وجود ما ينافي فجوازه مع عدم المنافي أخرى وأولى. [الدسوقي: ٤/١٣٩]

وجعل الكلام خلوا عنه، ونقل الحديث إلى المشبه به وقد وقع في بعض أشعار العجم
عن المشبه

النهي عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه، وحاصله: لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها
ذكر المشبه أيضًا حاصل شعر العجم شعره النوايب

كالليل ووجهه كالربيع، والليل في الربيع مائلة إلى القصر، وفي هذا المعنى من الغرابة
المذكور في شعر العجم في السواد في البهجة

والملاحة بحيث لا يخفى.
متبس بحالة لا يخفى.

[المجاز المركب]

وأما المجاز المركب فهو لفظ المستعمل فيما شبه معناه الأصلي أي المعنى الذي يدل

معنى اللفظ

خرج به لفظ قبل الاستعمال

المركب

عليه ذلك اللفظ.....

وجعل إلخ: أي لأنه تنوسي التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه. [الدسوقي: ١٤٠/٤]

وقد وقع إلخ: هذا مغاير لما سبق في المتن؛ لأن ما سبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداة التشبيه، وما هنا ففيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه، وهذا مما يقرر الكلام المذكور. (الدسوقي) **مع التصريح إلخ:** فيه أنه ينافي ما سبق من أنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه معنى، اللهم إلا أن يقال: المراد التناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه. [التجريد: ٣٧٣] **وحاصله:** وشعر العجم هذا، قال المغربي:

آل زاف مشبار بـال روی چون نگار گر کوتاه است کوتی ازوی عجب مدار
شب در بهار میل کند سوئ کوتی آل زاف چون شب آمد و آن روئ چون بهار
ففيه نهي عن التعجب مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه.

والليل إلخ: من المعلوم أن المائل إلى القصر في الربيع الليل الحقيقي، والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع، فلما تنوسي التشبيه عن التعجب من قصر الذوائب التي هي كالليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع فقد بني على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداة. (الدسوقي بتغيير)

والملاحة: أي في معنى شبه ذلك المعنى. معناه الأصلي.

وأما المجاز: عطف على قوله: "أما المفرد" من قوله سابقاً: "فالمجاز مفرد ومركب، أما المفرد فهو الكلمة إلخ"، ثم

قال: وأما المركب فهو اللفظ إلخ. [الدسوقي: ١٤١/٤] **الركب:** شروع في بحث المجاز المركب بعد الفراغ عن بحث المجاز المفرد بقسميه أعني المرسل والاستعارة. (الخاشية)

بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعًا من متعدد، واحترز بهذا عن بالوضع معمول شبه بقوله: تشبيه التمثيل

الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه كما يقال للمتردد في أمرٍ: إني أراك تقدم رجلاً

.....
وتؤخر أخرى

بالمطابقة: هذا يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرخ به الشارح في شرح الشمسية وغيره، وأجيب بأن المراد بالمطابقة المطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة، وهذا إنما يكون في الحقيقة. (الدسوقي) **تشبيه التمثيل:** معمول لقوله: "شبه"، وأتى المصنف بذلك للتبني على أن التشبيه الذي يبين عليه المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلاً، ولم يكتف بقوله: "تمثيلاً"؛ لأن التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه منتزع من متعدد، وكان الطرفان مفردين كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية، فاحترز عن أحد اللفظ المشترك في التعريف. (الدسوقي)

واحترز إلخ: واعتراض عليه بأنه قد مر في بحث التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبل تشبيه المفرد بالمفرد، ووجه الشبه منتزع من متعدد، وحينئذ فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناهى التشبيه، ويكون استعارة في مفرد، ووجه الشبه منتزع من متعدد فيكون التعريف صادقاً، فلا يصح إخراجها من التعريف، وأجيب: لا نسلم جواز حربان الاستعارة في وجه مفرد، ووجه الشبه فيها منتزع من متعدد؛ لأن الاستعارة لابد فيها من جعل الكلام حالياً عن المستعار له والجامع، فإذا ذكر المستعار منه وكان مفرداً أو وجه الشبه منتزع من متعدد في الواقع كما لو قيل: رأيت عنقود ملاحية في السماء، لا يدرى هل وجه الشبه منتزع من متعدد أو لا؟ فيصير الكلام لغواً بخلاف التشبيه، فإنه إذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانتا مفردين فإنه قد يدرك العقل تركب وجه الشبه من مجموعة أوصاف لها إذا لم يكن وجه الشبه مذكورة. (الدسوقي)

في المفرد: لأن وجه الشبه فيها لا يكون منتزعًا من متعدد. **للبالغة إلخ:** علة لقوله: "المستعمل فيما شبه" أي إنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه لأجل المبالغة في التشبيه، وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب، وحاصل المجاز المركب: أن يشبه أحد الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها، فيطلق على هذه الصورة المشبهة بها اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها. [الدسوقي: ١٤٢/٤]

إني أراك إلخ: بيان لكلمة "ما" وليس مقول القول، فتأمل. [التجريد: ٣٧٣] **تقدم رجلاً:** أي تارة، قوله: "تؤخر" مفعوله مخدوف أي وتؤخرها يعني تلك الرجل المقدمة مرة أخرى، و"آخر" نعت لمرة مقدر. [الدسوقي بتغيير: ١٤٣/٤]
شبه إلخ: أي إنما كان هذا القول مجازاً مركباً مبنياً على تشبيه التمثيل؛ لأنه شبه صورة تردد في ذلك الأمر أي الهيئة الحاصلة من تردد في ذلك الأمر، فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه. (الدسوقي)

شبه صورة تردد في ذلك الأمر **بصورة تردد** من قام ليدهب فتارة ي يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدالّ بالطابقة على الصورة الثانية، ووجه الشبه، وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع عن عدة أمور كما ترى، وهذا المحاز المركب يسمى التمثيل؛ لكون وجهه منتزعاً من متعدد على سبيل الاستعارة؛ لأنّه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقاً من غير تقييد بقولنا: "على سبيل الاستعارة"، أي إن أراك إلخ

العقلية

الحسية

الامتناع

غيره

المحاز المركب

التمثيل

نظرة

ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له: تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي، وفي تخصيص المحاز المركب بالاستعارة نظر؟

بصورة تردد إلخ: بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليدهب إلخ ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية.

[الدسوقي: ١٤٤ / ٤] **وهو الإقدام:** أي هو الهيئة المركبة من الإقدام والإحجام. (الدسوقي)

لكون وجهه: يفيد أن ذلك لا بد في التمثيل. **وعنوان إلخ:** جواب عما يقال: إن تسمية المحاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا ليس فيها، وأما تسميته تمثيلاً من غير تقييد فقد يقال: إنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل، وحاصل الجواب: أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف إلى الاستعارة، وإذا أريد التشبيه فقل: تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلي. [الدسوقي: ١٤٥ / ٤] **تشبيه تمثيل:** كتشبيه الثريا بالعنقود الملأحة، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وغير ذلك مما مر. [التجريدي: ٣٧٤]

وفي تخصيص إلخ: اعتراض الشارح بأن المصنف قال في تعريف المحاز المركب: هو اللفظ المستعمل إلخ، فالتحصيص يستفاد من تعريف المسند والمسند إليه باللام، فيقتضي أن المحاز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه أي لا يوجد في غير الاستعارة، فهو مختص ومنحصر في الاستعارة على هذا التعريف، وجعل المحاز المركب منحصراً في الاستعارة عدول عن الصواب؟ لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشاهدة كالأخبار المستعملة في الدعاء أو التحسس أو نحو ذلك، فلا يكون التعريف جاماً، ولا يبعد أن يحاجب بأن ما سوى الاستعارة التمثيلية من المحازات المركبة مجازات بالعرض، والمجازات بالأصلية أجزاؤها الداخلة في المحاز المفرد، بخلاف الاستعارة التمثيلية فإنما من حيث إنها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها، بل المجموع نقل إلى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه، فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الأصلي، ولا شيء مما ليس علاقته المشاهدة كذلك. (الحوashi)

لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع،
 الشأن كضرب الشخص الوضع النوعي
 فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك بعلاقة، فإن كانت
 هي المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة، وهو كثير في الكلام كاجمل الخبرية التي
 بل بمحاز مرسل مركب الاستعمال
 لم تستعمل في الإخبار وهي فشا استعماله أي الجاز المركب كذلك أي على سبيل
 الاستعارة يسمى مثلاً، وهذا أي ولكن مثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل
 صفة تمثيلاً ظهر التمثيل

بحسب الشخص: أي الشخص والمعنى بأن يعن الواضع للفظ المفرد؛ للدلالة على معناه وإن كان كلياً.
 [الدسوقي: ١٤٥/٤] **بحسب النوع:** أي من غير نظر إلى خصوص لفظ، بل يلتفت الواضع لقانون كلي مثلاً هيئة التركيب في نحو: "زيد قائم" موضوعة للإخبار بالإثبات. [التجريد بتصرف: ٣٧٤]
 العلاقة: أي بين المعنى المنقول عنه وإيه وإلا كان الاستعمال فاسداً. **هي المشابهة:** نحو: إن أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى. [الدسوقي: ١٤٦/٤] **وإلا:** أي إن لم تكن العلاقة المشابهة كاللزوم. (الدسوقي)
 وهو كثير: أي استعمال المركب في غير ما وضع له علاقة غير مشابهة كثير، فيصدق على ذلك المركب أنه نقل لغير ما وضع له علاقة غير المشابهة، فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية، فتعين أن يكون مجازاً مرسلًا تركيبياً، وهذا مما أهله القوم ولم يظهر لإهمالهم وجه. (الدسوقي) **كاجمل الخبرية إلخ:** قوله:

هواي مع الركب اليماني مسعد جنيب وجثمانى بمكة مؤوثق

فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار التحزن والتحسر. (التجريد)

الإخبار: بل في الإنشاء مثل: بعت وزوجت. **كذلك:** حال من الضمير المضاف إليه، أي فشا استعمال الجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أي مماثلاً لها، واعتراض بما حاصله: أن الأولى حذف قوله: "كذلك"؛ لأنه إن احترز به عن شيوخ استعماله على سبيل التشبيه، أو في معناه الأصلي، ورد عليه أن شيوخ الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الأصلي غير داخل في فشو الجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله: "كذلك"، ويلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه؛ لأن الجاز المركب لا يكون الاستعارة كما مر، وإن احترز به عن الجاز التركيسي الذي ليس على حسب الاستعارة فهذا لم يذكره ولم يعتبره كما تقدم، فالوجه أن المراد بقوله: "كذلك" عدم التغيير أي متى فشا استعماله حالة كذلك أي باقياً على هيئة في حالة المورد بحيث إنه لم يغير في حالة مضر به عن هيئة في حالة المورد تأثيراً ولا تذكيراً ولا إفاداً ولا تثنية ولا جمعاً يسمى مثلاً. [الدسوقي: ١٤٧/٤]

على سبيل: لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الأصلي.

الاستعارة لا تغير الأمثال؛ لأن الاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً، وهذا لا يلتفت في الأمثال إلى مضاربها تذكيراً وتأنيشاً وإفراداً وتشنية وجمعها، بل إنما ينظر في الصيف مقوله للقوارب إلى مواردها، كما يقال للرجل الذي طلب شيئاً ضيّعه قبل ذلك: "بالصيف ضيّعت اللين" بكسر تاء الخطاب؛ لأنّه في الأصل لامرأة.

فصل

¹ في بيان الاستعارة بالكلنائية والاستعارة التخييلية،

الاستعارة: تذكيراً ولا تأنيثاً ولا إفراداً ولا جمعاً. **فلا يكون:** مثلاً؛ لأن الاستعارة أعم من المثل، فإن المثل فرد منهما إلا أنه مخصوص بالفشو، فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلاً؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص، والحاصل: أن تفسير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به، ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة؛ لأنها أخص منه؛ إذ كل استعارة لفظ المشبه به، وليس كل لفظ المشبه به استعارة، فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل وذلك ظاهر. [الدسوقي: ١٤٩/٤]

إلى مضارها: جمع مضرب، وهو الحال الذي يستعمل فيه المثل. **مواردها:** أي لوضعها الأصلي وهو المستعار منه.
لامرأة: أصل مورده أن وسوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت شيخ موسى، فسألته الطلاق فطلقوها، فتزوجت
شاباً فقيراً، فلما أصابها جدب وقطط في زمان الشتاء أرسلت إلى الشيخ تستقيه ليناً، فقال: بالصيف ضيغتِ اللبن،
 وإنما خص به الصيف؛ لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف. [التجريدة: ٣٧٥]

فصل: واعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا: "أظفار المنية نثبت بفلان" استعارة بالكتابية واستعارة تخيلية، لكن اختلفت في تعين المعنين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان، ومحصل الاختلاف في المكتبة يرجع إلى ثلاثة أقوال: أحدها: ما يفهم من كلام القدماء، وهو أن المكتبة اسم المشبه به المستعار في التبني للمتشبه، وإن إثبات لازمه للمتشبه استعارة تخيلية، والثاني: ما ذهب إليه السكاكي من أن المكتبة لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازם المشبه به لصورة متخيلة شبهت به وأثبتت للمتشبه، والثالث: ما أورده المصنف من أن المكتبة التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمتشبه، وهو الاستعارة التخيلية، ومحصل الخلاف في التخييلية يرجع إلى قولين: أحدهما: مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشاف، وهو أنها إثبات لازم المشبه به للمتشبه، والثاني: مذهب السكاكي، وهو أنها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التي أثبتت للمتشبه. [الدسوقي بتغير: ٤ / ١٥٠]

ولما كانت عند المصنف أمران معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلاً على الاستعارة بالكتابية والتخييلية حدة؛ ل تستوف المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة، فقال: قد يضم التشبّيـه في النفس أي بطرق الاشتراك الفقـط في نفس معنى الـلـفـظ أو نفس المـتـكـلـم، فلا يصرـح بشـيء مـن أـرـكانـه سـوىـ المـشـبـهـ، وأـمـا الـطـرـفـينـ وـالـأـدـةـ وـالـوـجـهـ لا في مـطـلـقـ التـشـبـيـهـ وغيرـ الحـقـيقـيـةـ وـالـتـجـريـدـ بالـكـنـاـيـةـ، وـيـدـلـ عـلـيـهـ أيـ عـلـىـ ذـلـكـ التـشـبـيـهـ المـضـمـرـ فيـ النـفـسـ بـأـنـ يـثـبـتـ لـلـمـشـبـهـ أـمـرـ مـخـتصـ كـالـأـظـفـارـ الـوـاـوـ بـعـنـيـ معـ بالـمـشـبـهـ بـهـ مـنـ غـيرـ أـنـ يـكـونـ هـنـاكـ أـمـرـ مـتـحـقـقـ حـسـاـ أوـ عـقـلاـ، يـطـلـقـ عـلـيـهـ اـسـمـ ذـلـكـ الأـمـرـ، فـيـسـمـيـ التـشـبـيـهـ المـضـمـرـ فيـ النـفـسـ استـعـارـةـ بـالـكـنـاـيـةـ أوـ مـكـنـيـاـ عـنـهـ،.....الأـمـرـ المـخـقـقـ

ولما كانت: اعتذار عن المصنف حيث جاء بفصل مستقل ولم يدخله في الكلام السابق. **عند المصنف:** إنما قال ذلك؛ لأن في تعين المكنية ثلاثة أقوال: أحدها: ما يفهم من كلام السلف، والثاني: ما ذهب إليه السكاكي، والثالث: ما أورده المصنف كما مر تفصيله في الحاشية السابقة. (الحاشية) **معنويـنـ**: يعني فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه؛ لأن الاستعارة بالكتابية هي تشبّيـهـ شيءـ بشـيءـ فيـ النـفـسـ، والاستعارة التخييلية إثبات شيءـ من لوازـمـ المـشـبـهـ بهـ للـمـشـبـهـ، والتـشـبـيـهـ وـالـإـثـبـاتـ منـ أـفـعـالـ النـفـسـ. (الحاشية)

غيرـ دـاخـلـينـ إـلـيـهـ: وجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ، وهو ما عند المصنف ليسا بلفظين، بل فعلان من أفعال النفس: أحدهما التشبّيـهـ المـضـمـرـ، والآخر إثبات لوازـمـ المـشـبـهـ بهـ للـمـشـبـهـ. [الدسوقي: ١٥٠/٤]

وـأـمـاـ وـجـوبـ إـلـيـهـ: جواب سؤال مقدر، قد مر أولاً في بحث التشبّيـهـ أن ذكر المـشـبـهـ بهـ واجبـ. (الحاشية)

المـصـطـلـحـ: وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة. **وـقـدـ عـرـفـ**: أي من تعريف التشبّيـهـ حيث قال فيه: والمـرادـ هـنـاـ مـاـ لمـ يـكـنـ علىـ وجـهـ الـحـقـيقـيـةـ وـالـاستـعـارـةـ بـالـكـنـاـيـةـ وـالـتـجـريـدـ. [الدسوقي: ١٥١/٤]

يـطـلـقـ عـلـيـهـ إـلـيـهـ: أي يطلق على ذلك الأمر الحق اسم ذلك الأمر الخاص بالـمشـبـهـ بهـ، كما في أظفار المنية نثبت بفulan، فإنه ليس للـمشـبـهـ أظفار مـحـقـقـةـ حـسـاـ أوـ عـقـلاـ يـطـلـقـ عـلـيـهـ لـفـظـ الأـظـفـارـ، وإنـاـ وـجـدـ بـمـجـرـ إـثـبـاتـ لـازـمـ المـشـبـهـ بهـ للـمـشـبـهـ لأـجلـ الدـلـالـةـ عـلـىـ التـشـبـيـهـ المـضـمـرـ. (الدسوقي) **فـيـسـمـيـ إـلـيـهـ**: الـحاـصـلـ أـنـ قـدـ وـجـدـ عـلـىـ ماـ ذـكـرـهـ المـصـنـفـ فعلان: إضمار التشبّيـهـ فيـ النـفـسـ عـلـىـ الـوـجـهـ المـذـكـورـ، والـآخـرـ إـثـبـاتـ لـازـمـ المـشـبـهـ بهـ للـمـشـبـهـ، وكـلـاهـماـ يـحـتـاجـ لـأنـ يـسـمـيـ باـسـمـ مـخـالـفـ لـاسـمـ الآخـرـ، فـذـكـرـ المـصـنـفـ أـنـ الـأـمـرـ الـأـوـلـ وـهـوـ التـشـبـيـهـ المـضـمـرـ فيـ النـفـسـ يـسـمـيـ باـسـمـينـ: أحـدـهـماـ استـعـارـةـ بـالـكـنـاـيـةـ، وـالـآخـرـ استـعـارـةـ مـكـنـيـاـ عـنـهـ، وـذـكـرـ أـنـ الـأـمـرـ الثـانـيـ وـهـوـ إـثـبـاتـ الـأـمـرـ المـخـتصـ بـالـمـشـبـهـ بهـ للـمـشـبـهـ يـسـمـيـ استـعـارـةـ تـخـيـيلـيـةـ. [الدسوقي: ١٥٢/٤]

أما الكناية فلأنه لم يصرح به، بل إنما دُلّ عليه بذكر خواصه ولوارمه، وأما الاستعارة تسميتها بالكناية بالتشبيه خواص المشبه به كما في البيت الأول ف مجرد تسمية خالية عن المناسبة، ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للم المشبه استعارة تخيلية؛ لأنه قد استعير للم المشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به، وبه يكون كمال بالمعنى الغوري

الم المشبه به أو قوامه في وجه المشبه؛ ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به كما في قول علة قوله: قد استعير كما في البيت الثاني

الهذلي: وإذا المنية أنشئت أي أعلقت أظفارها، أقيمت كل قيمة لا تنفع التمية:

الخربة التي تحمل معاذة أي إذا أعلق الموت مخلبها في شيء ليذهب به بطلت عنده تعويذاً

الريحيل شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبعين في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة وجه الشبه

بين نفاع وضرار ولا رقة لم رحوم ولا بُقِيَا على ذي فضيلة، فأثبت لها أي للمنية الأظفار

التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه، فتشبيهه

المنية بالسبعين استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخيلية وكما في قول الآخر:

ولئن نطقت بشكر برك مفصحاً فلسان حال بالشكائية أنطق

أما الاستعارة: أي تسمية ذلك التشبيه والاستعارة. [الدسوقي: ٤/١٥٢] لأنه قد استعير: أي قد نقل، وحاصله أن تسمية إثبات ذلك الأمر استعارة لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به، قد استعير أي نقل عما يناسبه واستعمل حيثئ ما شبه بما يناسبه، وأما تسميته تخيلية فلأن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت للم المشبه صار يخيل للسامع أن المشبه من جنس المشبه به. [الدسوقي: ٤/١٥٣] في وجه المشبه: تنازع فيه كمال وقوام. **كما في قول الهذلي:** أي كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للم المشبه.

الخربة: قال الدسوقي: بفتح الخاء والراء المهملة، وبعدها زاء معجمة مفتوحة، وكتب غيره بخاء معجمة والراء المهملة بعدها زاء معجمة. **التي لا يكمل إلخ:** فيه إشارة إلى أن اغتيال النفوس وإهلاكها يتقوم، ويحصل من السبع بدون الأظفار كالآتى، لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها. [الدسوقي: ٤/١٥٤]

ولئن نطقت إلخ: جواب الشرط محنوف والمذكور قائم مقامه، أي فلا يكون لسان مقايل أقوى من لسان حال، فحذف الجواب وأقام لازمه وهو قوله: "فلسان حال إلخ" مقامه. [الدسوقي: ٤/١٥٥] **بشكربرك:** متعلق بـ"مفصحاً" أي ولئن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك، قوله: "بالشكائية" متعلق بـ"أنطق" أي فلسان حال أنطق =

= بالشكایه منك؛ لأن ضرك أكثر من برك، ويحتمل أن المراد "فلسان حالي" ناطق بالشكایه من لسان مقالی حيث يعجز عن أداء حق شكرك، فهو كلام موجه، كذا قيل، لكن البيت السابق منه يبعد هذا الاحتمال الثاني وهو قوله:
لا تحسين بشاشتي لك عن رضي فَوْ حِقْ جودك أني أُمْلِق

شبه الحال (الحال): هذا على تقدير أن يكون "السان حالياً" ليس من قبيل إضافة المشبه به للمشبه كلحين الماء.
(الدسوقي) بالكتابية: يعني ليس للحال أمر ثابت حساً أو عقلاً أجري عليه اسم اللسان، بل إطلاق الاسم هنا على ما هو وهمي، فتشبيه الحال استعارة بالكتابية وإثبات اللسان للحال تخيلية. (الحواشي)

الذي به قوامها: أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة وجودها، وذلك أن الدلالة في الإنسان المتكلم الذي هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقة إلا باللسان، وأما وجود الدلالة في الإنسان بالإشارة فلا يرد؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم، لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطلقاً. (الدسوقي)

فعلي هذا: أي ما ذكره المصنف من تعريف الاستعارة بالكتابية والاستعارة التخييلية بأن تشبيه المنية بالسبعين استعارة بالكتابية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية. (الدسولي) **ليس في الكلام إلخ:** لأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضع له العلاقة مع قرينة، وليس في الكلام أعني قوله: "إذا المنية أنشبت أظفارها" لفظ مستعمل في غير ما وضع له على كلام المصنف، وإنما المجاز الذي في ذلك الكلام هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا مجاز عقلي كإثبات الإثبات للربيع على ما سبق. [الدسولي: ١٥٦/٤] **والاستعارة:** عطف على قوله: كل من لفظي إلخ

فعلان إلخ: الأول: التشبيه المضمر، والثاني: إثبات لازم المشبه به للمشبه، قوله: فعلن أي لا لفظان، والمخاز اللغوي من عوارض الألفاظ، وأعلم أن المصنف إنما خالق القوم في المكينة، وأما التخييلية فهو موافق لهم فيها، بخلاف السكاكي فإنه خالفهم في كل من المكينة والتخييلية، كما يتضح لك مذهبة فيما يأتي. (الدسوقي)
متلازمان: أي كل منهما لازمة للأخرى، فلا توجد إحداهما بدون الآخرى. (الدسوقي) **المكينة إلخ:** أي عند المصنف

كالقروم، خلافاً لصاحب الكشاف كما يأتي. [الدسوفي: ٤/١٥٧]

فمثل قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهْلَكَتْ فلاناً يكون ترشيحاً للتشبيه كما أن "أطْوُلُكُنْ" في قوله عَلَّة: "أَسْرَعَكُنْ لَحْوقَا بِي أَطْوُلُكُنْ يِدَا" أي نعمة، ترشيح للمجاز، خطاب للزوجات الحاضرات آخر كن لم ينقل عن أحد أي عذر هنا

هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكلية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية، ومعناها المأمور من كلام السلف هو أن لا يصرح بذلك المستعار، بل يذكر رديفه ولا زمه الدال عليه، فالمقصود بقولنا: "أظفار المنية" استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، إلا أنها لم نصرح بذلك المستعار أعني في قولنا: رأيت أسدًا

السبعين، بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الأظفار؛ لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن لفظ السبع من ذلك اللازم هو السبع الكلية، فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس، بل كثي عنه برديفه

والمستعار له هو المنية،

فمثل قولنا إلخ: جواب عن سؤال مقدر، حاصله أنه وجدت هنالك تخيلية بدون المكنية، ولا تلازم بينهما، وحاصل الجواب أن مثل هذا ترشيح للتشبيه لا تخيلية؛ لأن الاستعارة بالكلية عند المصنف أن يكون التشبيه به متراكماً، وهنالك مذكور وهو السبع، وكون إثبات الأظفار للمنية هنالك ترشيحاً للتشبيه مثل كون إثبات الطول لليد، المستعملة في النعمة ترشيحاً للمجاز في قوله عَلَّة: "أطْوُلُكُنْ يِدَا" وهذا من معجزاته عَلَّة حيث أخبرنا بأن أول من يموت من نسائه عَلَّة عقيبه إنما هي زينب عَلَّة، وإنما كان ترشيحاً لأن الأظفار تكون في السبع لا في المنية، والطول يكون في اليد لا في النعمة. (الحاشية) بما ذكره: من أنها التشبيه المضرور في النفس.

ولا هو: لأن إضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه حتى يكون مناسباً لأن يسمى بالاستعارة، كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز اللغوي. [الدسولي: ٤/١٥٨] **أن لا يصرح:** أي ذو أن لا يصرح، أي اسم التشبيه به المستعار في النفس الموصوف بعدم التصريح به، فالاستعارة بالكلية عند السلف لفظ المذكور لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح. (الدسولي) **لازمه:** أي لازم مدلوله؛ لأن الأظفار إنما هي لازمة مدلول لفظ السبع أعني "الحيوان المفترس". (الدسولي)

كما هو إلخ: فالحاصل: أن قولنا: "أظفار المنية نشبت بفلان" يقصد بالأظفار فيه أن يكون كنية عن السبع المقصود استعارة للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أنا لم نصرح بالمستعار الذي هو السبع بل كثينا عنه وبهنا عليه بمرادفعه؛ لينتقل منه إلى المقصود استعاراته. (الدسولي)

قال صاحب الكشاف: إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من لوازمه وروادفه، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو: شجاع يفترس أقرانه، ففيه تنبية على أن الشجاع أسد، هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتrok صريحاً الرموز إليه بذكر لوازمه، وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي، **وكذا قول زهير: صحا أي سلا مجازاً من الصحو خلاف السكر**
بيان للمعنى المراد حال

قال صاحب الكشاف: استدلال لما نقله عن السلف، فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه. [التجريد: ٣٧٥]

إن من أسرار البلاغة: أي إذا كان المقام مقتضياً للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة في المدح أو الذم أو كان المقام مقام خطاب الذكي دون الغبي، فإن من لطائف تلك البلاغة التي هي الإثبات بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ، وإنما كان ذلك من أسرار البلاغة؛ لأن التوصل إلى المجاز بالكتابية أصعب وأقوى من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى. [الدسولي: ٤/ ١٥٩]

على مكانه: أي على وجود ذلك الشيء المستعار المسكون عن ذكرها. **يفترس:** الافتراض إهلاك الحيوان بدق عنقه وقطع رأسه عن جسده، ثم استعمل في كل إهلاك. (الحاشية) **ففيه تنبية:** أي على أن الشجاع ثبت له الأسدية وأنه فرد من أفراده، وقد رمز إلى ذلك بشيء من روادفه وهو الافتراض. (الدسولي)

هذا كلامه: أي كلام صاحب الكشاف، وصريح كلامه موافق للمأمور من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكتابية إلا أنه يخالفهم في قريتها، وذلك؛ لأنما عند السلف يجب أن تكون تخيلية، وأما عند صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية. (الدسولي) **وسيجيء إلخ:** جواب عما يقال: إن الشارح لم يتعرض في الاستعارة بالكتابية هنا لمذهب السكاكي واقتصر على مذهب السلف، فأجاب بأن مذهبه فيها سيأتي الكلام عليه فلا حاجة للكلام عليه هنا. [الدسولي: ٤/ ١٦٠]

وكذا: هذا إشارة إلى مثال آخر فيه الاستعارة بالكتابية والتخيلية، وهو أيضاً مما يكون به قوام وجه الشبه في المشبه به الذي هو أحد القسمين السابقين، وبيانفائدة هذا المثال الآخر يجيء. (الحواشي) **زهير:** هو زهير بن أبي سلمي بضم السين وسكون اللام والد كعب، صاحب "بانت سعاد" القصيدة المشهورة. (الدسولي) **أي سلا:** حاصل ما أراده الشارح أن "صحا" مشتق من الصحو الذي هو في اللغة زوال السكر والإفادة منه، أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه، فشبهه السلو الذي هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر والإفادة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المرشد والمصالح، واستعارة اسم المشبه به للم المشبه، ثم اشتقت من الصحو "صحا" بمعنى "سلا"، فـ"صحا" بمعنى "سلا" - كما قال الشارح - استعارة تصريحية تبعية. [الدسولي بتصرف: ٤/ ١٦١]

القلب عن سلمى وأقصر باطله، يقال: أقصر عن الشيء، إذا أقلع عنه أي تركه وامتنع
 فلي عن حب سلمى
 عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله، **وعرّي أفراس الصبا ورواحله، أراد** زهير أن يبيّن
 الأصل وهو الخلو عن العشق
أنه ترك ما كان يرتكبه زمان الحبة من الجهل والغنى، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته
 هو خلاف الرشد تعطلت
 الضمير في معاودته وآلاته لما كان يرتكبه، **فشبّه** زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات
 المسير كالحجج والتجارة قضى منها أي من تلك الجهة **الوطَرْ فَأهْمِلَتْ آلاَهَا**، ووجه
 يتوجع الحاجة
 الشبه الاستعمال التام وركوب المسالك الصعبة فيه **غير مبال بعهلكة** ولا محترز عن
 فهو مركب عن عدة أمور في كل من السير والصبا
 معركة، وهذا التشبيه المضرر في النفس استعارة بالكلناية **فأثبتت له** أي للصبا بعض ما
 يختص بتلك الجهة أعني **الأفراس والرواحل** التي بها قوام جهة المسير والسفر، فإثبات
 الأفراس والرواحل استعارة تخيلية، فالصبا على هذا التقدير من الصبوة بمعنى الميل إلى
ما يخوضونها
الجهل والفتوة، يقال: صبا يصبو صبوة وصبوا أي مال إلى الجهل والفتوة،

باطله: المراد بباطل القلب ميله إلى الهوى. **وعري**: إن أفراس الصبا ورواحله عريت عن سروجها وعن رحالها التي هي آلات ركوبها للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه. [الدسولي: ١٦٢/٤] **رواحله**: جمع راحلة وهي ما يركب من الإبل ذكراً كان أو أنثى في الأسفار. (الحاشية) **بطلت آلاته**: هي الخيل والمال والأخوان والأعون. **فأهملت**: أي فلما قضى منها الوطر أهملت آلامها الموصلة إليها مثل الأفراس والرواحل والأعون والأقواف السفرية والقرب وغير ذلك. [الدسولي: ١٦٣/٤] **غير مبال بعهلكة**: أي من غير مبالاة في ذلك الشغل بعهلكة تعرض فيه، ولا احتراز عن معركة تزال فيه. (الدسولي) **التي لها إلح**: إن قلت: إن كثيراً ما تقطع المسافات بدون الأفراس والرواحل بل بالمشي، وحيثعن فالمناسب أن لها كماله لا قوامه، قلت: الكلام في السير العتدي به، وهو الذي يتحقق به الوصول بسرعة، وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والرواحل ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه أو إن قوله: "التي لها قوام جهة المسير" بناء على الغالب؛ لأن الغالب في الجهة البعيدة التي تحتاج فيها إلى المشاق وهي المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام آلات، فینعدم قضاء الوطر فینعدم الوجه. (الدسولي)

على هذا التقدير: وهو أن يكون الصبا مشبهها وجهة المسير مشبهها بها. (الدسولي بتغيير) **الجهل**: الأفعال التي يدمر ترتكبها جاهلا. **والفتوة**: أي والميل إلى الفتوة وهي المروءة والكرم، وتستعمل في استيفاء اللذات وهو المراد هنالـ. (الدسولي) **وصبوا**: بضم الصاد والباء وتشديد الواو.

كذا في الصحاح لا من الصباء بالفتح، يقال: صبي صباءً مثل: سمع سمعاً أي لعب مع
الصبيان، **ويحتمل أنه أي زهير أراد بالأفراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها،**
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو أراد بها الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباع
الغي إلا أوان الصبا وعنفوان الشباب، مثل المال والمنال والأعونان، فتكون الاستعارة أي
استعارة الأفراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلًا إذا أريد بها الدواعي، وحسناً إذا
أريد بها أسباب اتباع الغي من المال والمنال، مثل المصنف بثلاثة أمثلة: الأول: ما يكون
التخييلية إثبات ما به كمال المشبه به، والثاني: ما يكون إثبات ما به قوام المشبه به،
والثالث: ما يحتمل التخييلية والتحقيقية. **فصل** في مباحث من الحقيقة والمخاز والاستعارة
بالكنية، والاستعارة التخييلية وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف، والكلام عليها،
عطف على "مباحث"
عرف السكاكي الحقيقة اللغوية أي غير العقلية
فيشمل العرقية والشرعية

كذا في الصحاح: بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح، والجاري على الألسنة كسر الصاد على أنه جمع صحيح.
[الدسوقي: ١٦٤/٤] **لا من الصباء:** وإنما كان الصباء في البيت على التقدير المتقدم، وهو كونه مشبهاً مأخوذاً من
الصبوة لا من الصباء؛ لأن قوله: "صحا القلب عن سلمي إلخ" يدل على أن حاله الحبة والعشق لا اللعب مع
الصبيان؛ إذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله: "صحا القلب إلخ". (الدسوقي)
ويحتمل إلخ: أي فشله دواعي النفوس وشهواته بالأفراس بجماع أن كلاماً منها آلة لتحصيل ما لا يخلو الإنسان عن
المشقة في تحصيله، واستعار علم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية. (الدسوقي)
دواعي: جمع داعية : وهي صفة تحمل النفوس على الفعل والترك. **أراد بها الأسباب:** قال في "الأطول": ولا يذهب
عليك أنه لا يأس بأن يراد بالأفراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التردد، فكانه قصد بكلمة "أو" منع الخلوا.
[التجريدي: ٣٧٨] **تتأخذ:** ضبط بتشدد الخاء، وتخفيفها مع مد الهمزة، أي تجتمع وتتفق، مأخوذ من قولك: تأخذت
هذه الأمور إذا أخذت بعضها ببعض. [الدسوقي: ١٦٥/٤]
لتحقق معناها عقلًا: يعني أن الاستعارة التحقيقية قسمان: عقلية: إن تحقق معناه عقلًا، وحسبية: إن تحقق معناها
حسناً. (الحواشي) **أي غير العقلية:** أشار هذا إلى أن المراد باللغوية ما قابل العقلية التي هي إسناد الفعل أو معناه لما
هو له، وحيثئذ فتشتمل العرقية والشرعية، وليس المراد باللغوية ما قابلهما. [الدسوقي: ١٦٦/٤]

بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترز بالقيد الأخير،
السكاكبي
وهو قوله: من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على أصح القولين وهو القول بأن
 الاستعارة مجاز لغوي؛ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز
 عنها، وأما على القول بأنها مجاز عقلي، واللفظ مستعمل في معناه اللغوي، فلا يصح
متعلق بـ "احترز"
 الاستعارة
 الاحتراز عنها، **فإنما** أي إنما وقع الاحتراز

بالكلمة: هي جنس، خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقاً، قوله: "المستعملة" فصل خرج به الكلمة
 الموضوعة قبل الاستعمال، فلا تسمى حقيقة ولا مجازاً، قوله: "فيما" أي في المعنى الذي وضعت هي أي تلك
 الكلمة له، فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكل اصطلاح، فإنه مجاز قطعاً أو غلط، قوله:
 "من غير تأويل في الوضع" أي الذي استعملت تلك الكلمة بحسبه، فصل ثالث خرجت به الاستعارة؛ لأنها الكلمة
 استعملت فيما وضعت له مع التأويل في ذلك الوضع، بخلاف الحقيقة فإنها الكلمة مستعملة فيما وضعت له من غير
 تأويل في الوضع، وإلى هذا وأشار بقوله: "واحترز" أي السكاكبي بالقيد الأخير إلخ. [الدسوقي: ١٦٦/٤]

على أصح القولين: متعلق بـ "احترز"، أي وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين، ويصبح أن يكون حالاً من
 الاستعارة، وحاصل ما في المقام أن الاستعارة موضوعة قطعاً على كل قول، وإنما الخلاف في أنها مجاز لغوي يعني أن
 التصرف في أمر لغوي وهو اللفظ؛ لأنه استعمل في غير ما وضع له ابتداء أو عقلي يعني أن التصرف في أمر عقلي
 وهو جعل غير الأسد أسدًا، أما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه، فعلى أنها مجاز عقلي فهي
 حقيقة لغوية لا يصح إخراجها، وإنما يخرج به المجاز المرسل، وعلى أنها مجاز لغوي وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد
 زائد على قوله: "فيما وضعت له"؛ إذ لا تخرج بالوضع للاتفاق على وضعها، لكن وضعها للمتشبه بتأويل أي ادعاء
 أنه من جنس المتشبه به الذي وضع له اللفظ أصله، فلما بين السكاكبي تعريفه على هذا القول الأصح وهو أنه مجاز
 لغوي احتاج لزيادة قيد لإخراجها، وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء، ووضع الاستعارة فيه
 تأويل وادعاء وهو معنى قوله: "من غير تأويل في الوضع". [الدسوقي: ١٦٧/٤]

مستعمل إلخ: على أن الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلاً معنى لغوي للأسد بسبب الادعاء وجعل الأسد شاملاً
 له. (الدسوقي) **فلا يصح إلخ:** أي لوجوب دخولها في التعريف؛ لأنها من جملة المحدود على هذا القول، وإنما ضعف
 هذا القول؛ لأن الاستعارة ولو بولع في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المتشبه في جنس المتشبه به لا تقتضي ذلك كونها
 مستعملة فيما وضعت له ابتداء، وإنما استعملت في غير ما وضعت له بالأصل، فتأمل. (الدسوقي)

بهذا القيد عن الاستعارة؛ لأنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراده قسمين: متعارفا وغير متعارف، **وعرّف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة** في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير غير العقلي الكلمة بواسطة التأويل

بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع، قوله:

بالإضافة بيانية خرجت به الكتابة نوع الحقيقة عند المستعمل

"**بالنسبة**" متعلق بـ"**الغير**" **واللام في "الغير"** للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرها بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازاً لغوياً، وعلى هذا القياس، **ولما كان قوله:** "استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها" **منزلة قولنا:** "في اصطلاح به التحاطب" لأنه يفيد مقادير

بهذا القيد: يعني قوله: "من غير تأويل في الوضع". **مستعملة:** يعني فمجرد قوله: "المستعملة فيما وضعت له" لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقيد بقولنا: "من غير تأويل". (**الحواشي بالتحقيق:** الباء للملابسية، متعلقة بـ"الموضوعة"، أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعاً ملابساً للتحقيق بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه، فخرج بقوله: "في غير ما وضعت له" الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعاً حقيقياً، وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بتأويل. [الدسوقي بتغيير: ١٦٨/٤]

استعمالاً في الغير: مفعول مطلق لقوله: "المستعملة"، وإنما صرخ به مع فهمه من قوله: "المستعملة في غير ما هي موضوعة له" توطئة لذكر الغير بعده؛ ليتعلق به قوله: "بالنسبة إلى". (الدسوقي بتغيير)

للعهد: والمعهود هو غير ما وضعت له. [الدسوقي: ١٦٩/٤] **حتى لو كان إلخ:** أي كما إذا استعمل اللغوي الصلاة في الأركان فإن حقيقتها عنده الدعاء، فيكون: قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة، فتكون مجازاً لغوياً. (الدسوقي) **ولما كان إلخ:** هذا جواب عما يقال: إن السكاكي لم يقل: "في اصطلاح به التحاطب" فما نقلته عنه تقول عليه، وحاصل الجواب: أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى، فورد عليه أنه لم ينقل عنه اللفظ الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إليه المصنف أوضح وأدل على المقصود. (الدسوقي)

منزلة قولنا إلخ: إنما كان منزلته؛ لأن معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي يقع به التحاطب والاستعمال. معنى أن المغايرة إنما هي بالنسبة إلى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله: "استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها"؛ لما علمت أن إضافة نوع إلى حقيقتها إضافة بيانية. [الدسوقي: ١٧٠/٤]

مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود، أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكي فقال: **في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة**
استعمالاً في الغر إلخ الكلمة يتعلّق بـ"غير" أو بـ"وضعت"

عن إرادته أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح، وأتى السكاكي بقيد التحقيق حيث قال:
في تعريف المجاز الكلمة كافية

موضوعة له بالتحقيق؛ لتدخل فيه أي في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على
صفة كافية

ما من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق، فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق
في تعريف المجاز الاستعارة

لم تدخل هي في التعريف؛ لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل، وظاهر
عبارة المفتاح ه هنا فاسد؛ لأنه قال: وقولي بالتحقيق، احتراز عن أن لا تخرج الاستعارة،

وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها،
السكاكي من كلامهم في تعريف المجاز

أدل على المقصود: وإنما كان أدل؛ لأن قوله: "بالنسبة إلى نوع حقيقتها" ربما يتوهّم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أي كونها حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك، بخلاف قوله: "في اصطلاح به التخاطب" فإنه لا توهّم فيه؛ لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويًا أو شرعاً أو عرفاً. [الدسولي: ١٧٠/٤]

أقامه: أي قوله: "في اصطلاح به التخاطب". **قال موضوعة إلخ:** يعني أنه قيد الوضع في قوله: "غير ما وضعت له" بقوله: "بالتحقيق؟ ليدخل الاستعارة. (الحاشية) **لتدخل فيه:** الاستعارة؛ لأن قوله: "في غير ما وضعت له بالتحقيق" صادق باستعمالها في غير الموضوعة له أصلاً كما في المجاز المرسل، وباستعمالها في الموضوعة له بالتأويل كما في الاستعارة، فلو لم يزيد قيد التحقيق كان المنفي الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل، فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد؛ لأنها لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فظاهر بما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لإدخال الاستعارة. [الدسولي: ١٧٢/٤]

لأنها ليست إلخ: أي بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة، ف مجرد قولنا: "في غير ما وضعت له" لا يدخلها، فلا بد من قيد التحقيق. (الدسولي) **هنا:** أي في بيان فائدة الإثبات بقيد التحقيق. **احتراز إلخ:** فظاهره أن المخترز عنه عدم خروجها، فيكون خروجها من التعريف ثابتاً؛ لأن المخترز عنه منفي عن التعريف، وإذا كان المنفي عن التعريف خروجها كان الثابت له خروجها عنه، ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها منه، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته. (الدسولي)

فيجب أن يكون "لا" زائدة، أو يكون المعنى: احتراز؛ لئلا يخرج الاستعارة، وردّ ما ذكره السكاكي بأن الوضع وما يشتق منه كالموضوع مثلاً إذا أطلق لا يتناول الوضع

عن التقييد
الأفعال والصفات المتشقة
الوضع المطلقاً
بنفس اللفظ بدون القراءة
متيساً بقراءة

بتأويل؛ لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه، وقال:

"وقولى: بنفسه" احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة، ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة، فحيث لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفي تعريف المجاز بالتحقيق، اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تتميم الحد،

فيجب إخ: أي على حد قوله تعالى: **(إِنَّا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ)** [الجديد: ٢٩]؛ إذ المقصود: ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله. [الدسولي: ١٧٢/٤] **أو يكون المعنى إخ:** أي فـ"عن" في كلامه للتعليق، وعلى هذا فصلة الاحتراز محدوفة، فالمعنى احتراز عن خروج الاستعارة؛ لأجل تحقق عدم خروجها الذي هو دخولها. (الدسولي) **ورد ما ذكره إخ:** يعني رد مقتضى ما ذكر السكاكي من الاحتياج إلى زيادة قيد التحقيق في تعريف المجاز وزيادة قيد "من غير تأويل" في الوضع في تعريف الحقيقة بأن ذكر الوضع في التعريفين مطلقاً من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كاف في إخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة وإدخالها في تعريف المجاز؛ لأن الوضع إذا أطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل، بل ينصرف إلى الفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي، وحيثني فلا يحتاج إلى زيادة قيد في تعريف الحقيقة والمجاز. [الدسولي بتغيير: ١٧٣/٤]

لا يتناول إخ: أي لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من الوضع الحقيقي والتأويلي، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيقي. (الدسولي بتغيير) **بتأويل:** أي الوضع بواسطة التأويل، والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما مر. [الدسولي بتصرف: ١٧٤/٤] **إنما هو:** فلم يدخل وضع الاستعارة في الوضع إذا أطلق. **فحينئذ:** أي إذا كان الوضع المطلقاً لا يتناول الوضع بالتأويل.

لا حاجة إخ: أي لإخراج الاستعارة، وذلك؛ لأنه لا يقال: إن الكلمة مستعملة فيما وضعت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل، فقيد عدم التأويل مستدركاً. (الدسولي) **في تعريف المجاز:** أي لا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق لإدخال الاستعارة فيه لدخولها بدونه. (الدسولي)

اللهم إخ: [جواب أول من طرف السكاكي] جواب أول من طرف السكاكي بالتسليم، حاصله: أنا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع التأويلي، بل لا يدل إلا على الوضع التحقيقي، لكنه زاد لفظ التحقيق، وزاد قوله: "من غير تأويل في الوضع"؛ ليتضاعف المراد من الوضع، فقول السكاكي: وقولى: "بالتحقيق" للاحتراز إخ، معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع. (الدسولي بتغيير)

ويمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول جواب ثان
الوضع بالتأويل، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور
وهو تعين الفظ
الشأن
وبين الوضع بالتأويل في الاستعارة، فقيده بالتحقيق؛ ليكون قرينة على أن المراد
بالوضع معناه المذكور، لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً وهو الوضع بالتأويل،
الواقع في التعريف
وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر،
الجواب الثاني

ويمكن الجواب: هذا جواب ثان بالمنع، وحاصله: أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللغطي، فأئم السكاكي بالقيد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع، وفيه نظر؛ إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع؛ لأن المتادر من الوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقي، وإنما أطلق على التأويلي تبوزاً. [الدسوقي بتغيير: ١٧٤/٤]

يتناول الوضع بالتأويل: [هو تعين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه] أي بحيث يكون الوضع المطلق من قبيل المترافق حتى يعرض عليه بما تقدم من عدم التناول. [الدسوقي بتغيير: ١٧٥/٤] **اشتراك:** أي لغطي بين الأمرين المذكورين بحيث إنه وضع لكل منهما بوضع على حدة. (الدسوقي)

بين المعنى إلخ: فعلى هنا يكون لفظ الوضع مشتركاً بين الوضع بالتحقيق، وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة، فلا بد من قرينة يتعين به المراد من غيرها، فالمراد في تعريف الحقيقة هو الوضع بالتحقيق، كما أن المراد في تعريف المحاجز هو، فيكون القيدان المذكوران قرينة تعين المراد لا قيدي الاحتراز والإدخال على ما توهم المصنف.

(الحواشي) **فقيده بالتحقيق:** أي في تعريف المحاجز، وقيده بعدم التأويل في تعريف الحقيقة. [الدسوقي: ١٧٦/٤]

معناه المذكور: أي الذي ذكره السكاكي وهو تعين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه.

أحياناً: بطريق عروض الاشتراك اللغطي. (الدسوقي) **يخرج:** أي يحصل الجواب عن سؤال آخر يرد على السكاكي، وحاصل ذلك السؤال أن يقال: لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل حتى يحتاج إلى قيد التحقيق لإدخال الاستعارة، ولو سلم تناوله له فلا نسلم خروج الاستعارة عن تعريف المحاجز إذا لم يقيد الوضع بالتحقيق؛ لأن قوله في تعريفه: "هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له" لو اقتصر عليه ولم يزد قوله: "بالتحقيق" لم يتعين أن يراد بالوضع المنفي الوضع بالتأويل، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستعارة في المحاجز، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكن لا وجه للتخصيص، وحيثئذ فلا حاجة للتقييد المذكور، وحاصل الجواب أن يقال: إن السكاكي لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذي هو تعين اللفظ بإزاء المعنى ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل، وقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد منه. (الدسوقي بتصرف)

وهو أن يقال: لو سُلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضاً؛ لأنه المفهـى المذكور في التعريف
يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعني الوضع بالتحقيق؛ إذ
غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل، لكن لا وجه لشخصـيه
تقوية للسؤال في تعريف المحاز
بالوضـع بالتأويل فقط، حتى يخرج الاستعارة الـبتـة، ورـدـ أـيـضاـ ما ذـكـرـهـ بـأـنـ التـقـيـدـ
الـسـكـاكـيـ من تعريف المحاز
بـاـصـطـلـاحـ التـخـاطـبـ أوـ ماـ يـؤـديـ مـعـنـاهـ كـمـاـ لـاـ بـدـ مـنـهـ فـيـ تـعـرـيفـ المـحـازـ؛ـ لـيـدـخـلـ فـيـ نـحـوـ
لـفـظـ الصـلاـةـ إـذـ اـسـتـعـمـلـهـ الشـارـعـ فـيـ الدـعـاءـ مـحـازـ،ـ كـذـلـكـ لـاـ بـدـ مـنـهـ فـيـ تـعـرـيفـ الـحـقـيقـةـ
أـيـضاـ؛ـ لـيـخـرـجـ عـنـهـ نـحـوـ هـذـاـ الـلـفـظـ؛ـ لـأـنـهـ مـسـتـعـمـلـ فـيـمـاـ وـضـعـ لـهـ فـيـ جـمـلـةـ وـإـنـ لـمـ يـكـنـ
عـنـ تـعـرـيفـ الـحـقـيقـةـ باـعـتـارـ اللـغـةـ
ماـ وـضـعـ لـهـ فـيـ هـذـاـ اـصـطـلـاحـ،ـ وـيمـكـنـ الـجـوابـ بـأـنـ قـيـدـ الـحـيـثـيـةـ مـرـادـ فـيـ تـعـرـيفـ الـأـمـورـ
الـشـرـعـ
الـيـ تـخـتـلـفـ باـخـتـلـافـ الـاعـتـبارـاتـ وـالـإـضـافـاتـ،ـ وـلـاـ يـخـفـيـ أـنـ الـحـقـيقـةـ وـالـمـحـازـ كـذـلـكـ؛ـ لـأـنـ
خـتـلـفـانـ بـالـإـضـافـةـ وـالـاعـتـبارـ
الـكـلـمـةـ الـواـحـدـةـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـمعـنـىـ الـواـحـدـ،ــ
كـالـدـعـاءـ
كـلـفـظـ الـصـلاـةـ

تناول الوضع: أي بحيث يجعل الوضع من قبل المتساوئ. [الدسولي: ٤/١٧٦] **الاستعارة أيضاً:** كما لا تخرج عند زيادة القيد. **في الجملة:** أي بالنظر إلى بعض الأوضاع وهو الوضع التحقيقي لا باعتبار جميع الأوضاع؛ لأنها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلي. [الدسولي] **ورـدـ أـيـضاـ إـلـخـ:** يعني أن السكاكـيـ قـيـدـ الـاستـعـمـالـ فـيـ تـعـرـيفـ الـمـحـازـ باـصـطـلـاحـ بـهـ التـخـاطـبـ وـلـمـ يـقـيـدـ فـيـ تـعـرـيفـ الـحـقـيقـةـ،ـ ظـاهـرـ صـبـيعـ يـقـضـيـ الـاحـتـياـجـ إـلـىـ هـذـاـ الـقـيـدـ فـيـ تـعـرـيفـ الـمـحـازـ وـعـدـمـ الـاحـتـياـجـ إـلـيـهـ فـيـ تـعـرـيفـ الـحـقـيقـةـ،ـ فـرـدـ عـلـيـهـ أـنـ هـذـاـ مـرـدـودـ،ـ بـلـ ذـكـرـ الـقـيـدـ مـحـتـاجـ إـلـيـهـ فـيـ تـعـرـيفـيـنـ مـعـاـ.ـ [الدسولي بتغيير: ٤/١٧٧]

وـيمـكـنـ الـجـوابـ إـلـخـ: حـاـصـلـهـ:ـ أـنـ السـكـاكـيـ اـسـتـغـنـيـ عـنـ ذـكـرـ قـيـدـ "ـاـصـطـلـاحـ بـهـ التـخـاطـبـ"ـ فـيـ تـعـرـيفـ الـحـقـيقـةـ؛ـ لـأـنـ
الـحـقـيقـةـ تـفـيـدـ مـاـ يـقـيـدـهـ ذـلـكـ الـقـيـدـ،ـ وـالـحـيـثـيـةـ مـرـعـيـةـ عـرـفـاـ وـلـوـ تـذـكـرـ فـيـ تـعـرـيفـ الـأـمـورـ الـاعـتـبارـيـةـ،ـ وـهـيـ الـيـ يـكـونـ
مـدـلـولـهـاـ وـاحـدـاـ وـإـنـماـ اـخـتـلـفـ فـيـ الـاعـتـبارـ،ـ وـلـاـ شـكـ أـنـ الـحـقـيقـةـ وـالـمـحـازـ وـالـكـنـائـةـ مـنـ قـبـيلـ ذـلـكـ؛ـ فـإـنـ مـدـلـولـ الـثـلـاثـةـ:
الـكـلـمـةـ الـمـسـتـعـمـلـةـ،ـ وـإـنـماـ اـخـتـلـفـ بـالـاعـتـبارـ.ـ [الدسولي: ٤/١٧٨] **تـخـلـفـ إـلـخـ:** اـحـتـرـزـ بـذـلـكـ عـنـ الـمـاهـيـاتـ الـحـقـيقـيـةـ الـيـ
تـخـلـفـ بـالـفـصـولـ،ـ وـهـيـ الـأـمـورـ الـمـتـبـاـيـنـةـ الـيـ لـاـ يـتـمـتـعـ فـيـ شـيـءـ وـاحـدـ كـالـإـنـسـانـ وـالـفـرـسـ،ـ فـلـيـسـ قـيـدـ الـحـيـثـيـةـ مـعـتـبـراـ فـيـ
تـعـرـيفـهـاـ؛ـ إـذـ لـاـ تـبـاـسـ فـيـهـ لـعـدـمـ اـجـتـمـاعـهـاـ.ـ [الدسولي: ٤/١٧٩]

قد تكون حقيقة وقد تكون مجازاً بحسب وضعين مختلفين، فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة باعتبار وضع اللغة باعتبار الشرع المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث إنها موضوعة له لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال: الجواد لا يخيب سائله أي من حيث إنه جواد، فحينئذ يخرج عن التعريف مثل: لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء؛ لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له، وقد يجاب بأن قيد "اصطلاح به التخاطب" مراد في تعريف الحقيقة لكنه جواب ثان السكاكني اكتفى بذلك في تعريف المجاز؛ لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن، وبيان اللام في الوضع للعهد أي الوضع الذي وقع به التخاطب،.....

فالمراد إلخ: هذا تفريع على ما مر من أن قيد الحقيقة مراد في تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والمحاز منها، أي وإذا علمت ذلك فمراد السكاكني أن الحقيقة إلخ. [الدسوقي: ١٧٩/٤] **الحكم بالوصف:** المراد بالحكم هنا الاستعمال المأخذ من "مستعملة"، والمراد بالوصف الوضع المأخذ من قوله: "وضعت"، وقوله: "هذا المعن" أي المراد المشار إليه بقوله: "فالمراد إلخ" وهذا تأييد لما ذكره من مراد السكاكني. (الدسوقي) **هذا المعنى:** أي أن الحقيقة هي الكلمة إلخ. **لا يخيب:** يعني أن سائله لا يريد خائباً وخاصراً من غير عطية، فعدم الرد متعلق على الجود، فيشعر العلية أي عدم الرد لأجل جوده. (الحاشية) **فحينئذ:** أي إذا كان قيد الحقيقة مراداً. **من الموضوع له:** وهي الهيئة المختمعة من الأقوال والأفعال، أي وإذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث إنها موضوعة له، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعن الذي وضعت له، فتكون مجازاً. [الدسوقي: ١٨٠/٤] **وقد يجاب إلخ:** وحاصله: أن هذا القيد وهو "في اصطلاح به التخاطب" وإن كان متروكاً في تعريف الحقيقة إلا أنه مراد السكاكني فهو مخدوف من تعريفها لدلالة القيد المذكور في تعريف المجاز عليها. (الدسوقي) **لكنه:** جواب عما يقال: حيث اكتفى بذكر القيد في أحد التعريفين لدلالته على اعتباره في الآخر، فهلا عكس، وذكره في تعريف الحقيقة، وحذفه من تعريف المجاز؛ لدلالته ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز. (الدسوقي) **وبيان اللام إلخ:** عطف على قوله: "بأن قيد في اصطلاح به التخاطب مراد إلخ" فهو جواب ثالث، وحاصله: أن اللام في قوله في تعريف الحقيقة: "من غير تأويل في الوضع" لام العهد، والمعهود هو الوضع الذي وقع بسببه التخاطب، والوضع الذي وضع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب، وحينئذ فلا حاجة لزيادة قيد "في اصطلاح به التخاطب" في تعريف الحقيقة. (الدسوقي)

فلا حاجة إلى هذا القيد، وفي كليهما نظر، واعتراض أيضاً على تعريف المحاجز بأنه المصنف في "الإيضاح" يتناول الغلط؛ لأن الفرس في قوله: "خذ هذا الفرس" مشيراً إلى كتاب بين يديه الخطأ الشائني مستعمل في غير ما وضع له، والإشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي، **وقسم السكاكي المحاجز اللغوي** الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة إلى **الاستعارة وغيرها** بأنه إن تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة،
احتذر به عن العقلي
كالأسد للرجل الشجاع

وفي كليهما نظر: أما في الأول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة، وذلك لا يجوز في التعريفات، وكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها، وأما في الثاني فقال في "المطول": لأننا نقول: المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب؛ إذ لا دلالة عليها. [التجريد: ٣٨١]

واعتراض: أي على تعريف السكاكي للمحاجز بأنه غير مانع؛ لأنه يتناول الغلط، فكان على السكاكي أن يزيد بعد قوله: "مع قرينة مانعة عن إرادته": على وجه يصح بأن تكون القرينة ملاحظة لأجل إخراج ذلك، وأجيب بأن قوله: "مع قرينة" على حذف المضاف أي مع نصب القرينة، ولا شك أن نصب المتكلم قرينة يستدعي اختياره في المنصوب والشعور به؛ لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة، وذلك مفقود في الغلط؛ لأن الغلط لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلاً، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعاً في تعريف المحاجز. [الدسوقي: ١٨١/٤]

والإشارة إلى: رد بذلك ما أجب به من خروج الغلط بقوله: "مع قرينة مانعة عن إرادته"؛ إذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم إرادة الموضوع له. [التجريد] **وقسم:** إلى آخر قوله: "وعد التمثيل منها" القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد: وعد التمثيل منها؛ لأنه محظوظ الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد له. [الدسوقي: ١٨٢/٤]

الراجع: أي معنى الكلمة احتراز من الراجع إلى حكمها كما في قوله تعالى: **﴿وَجَاءَ رَبِّكَ﴾** [الفجر: ٢٢]، فالالأصل "وجاء أمر ربك"، فالحكم الأصلي في الكلام بقوله: "ربك" هو الجر، وأما الرفع فمحاجز، ومدار المحاجز الراجع إلى حكم الكلمة على اكتساه اللفظ حرفة لأجل حذف الكلمة لا بد من معناها أو لإثبات الكلمة مستغنى عنها استغناء واضحاً كالكاف في قوله تعالى: **﴿لَئِنْ كَمَثُلَهُ شَيْءٌ﴾** [الشورى: ١١]. [الدسوقي]

المتضمن للفائدة: بالنصف نعت للمحاجز، واحتذر بذلك عن اللفظ الدال على المقيد إذا استعمل في المطلق كالم ראשון، فإنه أنف البعير يستعمل في أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه به في الانبطاح فإنه محاجز لم يتضمن فائدة؛ لأن المعنى الأصلي للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي استعملت فيه الآن. [الدسوقي بتعيير]

إلى الاستعارة: أي مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والمكتنية.

وإلا فغير استعارة، وعرف السكاكي الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به أي بالطرف المذكور الآخر أي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه المتروك اسمه حال من فاعل "تذكر" باسم الطرف المذكور، كما تقول: "في الحمام أسد" وأنت تريده بالرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الأسد فتشبت له ما يختص المشبه به وهو اسم جنسه، وكما تقول: أنشبت المنية في المقصورة في المكينة أظفارها وأنت تريده بالمنية السبع بادعاء السبعة لها، فتشبت لها ما يختص السبع المشبه به وهو الأظفار، ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه، كما في المثال الأول كما في المثال الثاني ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويُسمّى المشبه مستعارا له.

وَقُسْمَهَا أَي الْإِسْتِعْرَةُ إِلَى الْمُصْرَحِ بِهَا وَالْمُكْنَى عَنْهَا، وَعِنْ الْمُصْرَحِ بِهَا أَنْ يَكُونَ
الْطَّرْفُ الْمَذْكُورُ مِنْ طَرَفِ التَّشْبِيهِ هُوَ الْمُشْبَهُ بِهِ، وَجَعْلُ مِنْهَا أَيٌّ مِنْ الْإِسْتِعْرَةِ الْمُصْرَحِ
بِهَا تَحْقِيقِيَّةً وَتَخْيِيلِيَّةً، وَإِنَّا لَمْ يَقُلْ: "قُسْمَهَا إِلَيْهِمَا"؛

الإلا: أي وإن لم يتضمن المبالغة في التشبيه ولكن فيه فائدة أخرى فهو غير استعارة أي بمحاز مرسل، وأما الاسم المقيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن المحاز المرسل عنده يسميه المحاز الحالى عن الفائدة. [الدسوقي: ١٨٢/٤]

أحد طرف التشبّيـه: لا يخفى أن أحد طرفي التشبّيـه في الحقيقة هو المعنى وأن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ، وحيثـذ فيجب أن يجعل في الكلام حذف مضاف أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبّيـه. [الدسوقي: ١٨٣/٤]

كما تقول إلـخ: لما كان قوله: "أن تذكر اسم أحد طرفي التشبّيـه وتريد به الآخر يشمل ما إذا ذكر اسم المشـبه به وأريد منه المشـبه كما في المـصرحة، ويـشمل ما إذا ذـكر اسم المشـبه وأـ يريد به المشـبه به كما في المـكـنية عنـده، مثل الشـارحـ بمـثالـين: الأول للـأولـ، والـثانـي للـثانـيـ. (الـدـسوـقـيـ)"

السبع بادعاء: حاصله أن المراد بلفظ المنية: السبع الادعائي، وهو الموت. **الطرف المذكور:** أي المذكور اسمه هو المشبه به، وعنى بالمعنى أنها يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه. (الدسوقي) **جعل منها:** أي من الاستعارة المصحح بما تحقيقة وتخيلية، أي ولم يجعل مثل ذلك في المكثة. [الدسوقي: ٤/١٨٥] **إغا لم يقل:** أي المصنف: "وَقُسْمَهَا إِلَيْهِما" المشعر بالاختصارها في القسمين، بل عدل إلى قوله: "جعل منها كذا وكذا" المشعر ببقاء شيء آخر وراء التحقيقة والتخيلية؛ لأن المت Insider المبادر إلخ. (الدسوقي)

لأن المبادر إلى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع، وهو قد ذكر السكاكيني قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير، **وarser التحقيقية بما** السكاكيني **مرّ** أي بما يكون المشبه المتrok متحققا حسّا أو عقلا، **وعد التمثيل** على سبيل الاستعارة كما في قولك: أراك تقدم رجلا وتوخر أخرى **منها** أي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصح بها: "التحقيقية" مع القطع، ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى، **ورُدّ ذلك** بأنه أي التمثيل **مستلزم للتركيب المنافي للإفراد**، فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من أقسام المحاز المفرد؛ لأن تنافي اللوازם يدل على تنافي الملازمات، وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزم، **والجواب**: أنه **عدّ** التمثيل قسما من مطلق التركيب والإفراد السكاكيني **كتالمثيل والاستعارة**

من التحقيقية إلخ: أي من إطلاق لفظ التحقيقية وإطلاق لفظ التخييلية، قوله: "ما يكون على الجرم" أي ما يكون استعارة تحقيقية جزما، وما يكون استعارة تخيلية جزما، لا على سبيل الاحتمال. [الدسولي بغيره: ١٨٥/٤] **في بيت زهير**: وهو قوله سابقا: صحا القلب عن سلمي وأقصر باطله :: وعرى أفراس الصبا ورواحله. فإن استعارة الأفراس والرواحل هنا يحتمل التحقيقية والتخييلية. (الحواشي)

حسا أو عقلا: الأول كلفظ أسد المنشول للرجل الشجاع في قولك: رأيت أسدًا في الحمام، والثاني: كلفظ الصراط المستقيم المنقول للدين المقيم بمعنى الأحكام الشرعية في قوله تعالى: **(اهدنا الصراط المستقيم)** [الفاتحة: ٦]. [الدسولي: ١٨٦/٤] **وعد التمثيل**: أي الاستعارة التمثيلية وتقدم أنها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وتسمى تمثيلا مطلقا، وحيثئذ فلا حاجة لتقدير الشارح قوله: "على سبيل الاستعارة" لكن الشارح قصد به الإيضاح بذكر الاسم الاعتراف. (الدسولي) **منها**: بخلاف المصنف فإنه جعله قسما مستقلا. **أي من التحقيقية**: أي التي هي قسم من أقسام المحاز المفرد، ولذا جاء الاعتراض الآتي. [الدسولي: ١٨٧/٤]

ورد ذلك: أي عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية التي هي قسم من المحاز المفرد. **مستلزم للتركيب**: لأن التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبة وضع لها إلى حالة أخرى. (الدسولي) **فلا يصح**: الذي هو لازم الاستعارة التحقيقية. **والجواب**: هذا شروع في أجوبة خمسة، أتى بها الشارح انتصارا للسكاكيني، وحاصل الأول: أن السكاكيني عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للإفرادية والتركيبية، ولا شك أن مطلق الاستعارة التحقيقية يكون تمثيلا مستلزما للتركيب، ولم يعد التمثيل من الاستعارة التحقيقية الإفرادية حتى يرد البحث. [الدسولي: ١٨٨/٤]

الاستعارة التصريحية الاستعارة التي هي مجاز مفرد، وقسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازاً مفرداً كقولنا: الأبيض إما حيوان أو غيره، والحيوان قد يكون أحياناً وقد لا يكون، على أن لفظ "المفتاح" صريح في أن المجاز الذي جعله منقساً إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له؛ لأنّه قال بعد تعريف المجاز: إنّ المجاز عند السلف قسمان: لغوي وعقلي، ولللغوي قسمان: راجع إلى معنى الكلمة، وراجع إلى حكم ^{جواب آخر}
في أنّ المجاز الذي جعله منقساً إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد بالكلمة ^{بل مطلق المجاز}
المستعملة في غير ما وضعت له؛ لأنّه قال بعد تعريف المجاز: إنّ المجاز عند السلف قسمان: لغوي وعقلي، ولللغوي قسمان: راجع إلى معنى الكلمة، وراجع إلى حكم ^{ويسمى مجازاً في المفرد}
الكلمة، والراجع إلى المعنى قسمان: حال عن الفائدة ومتضمن لها، والمتضمن للفائدة قسمان: استعارة وغير استعارة، وظاهر أنّ المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة.....
هو المجاز المرسل

وقسمة المجاز المفرد إلخ: كأنه قيل: إن الاستعارة يجب أن يكون مفرداً كلياً؛ لأنّها قسم من المجاز المفرد، وإفراد المقسم يستلزم إفراد قسمه ويوجبه، فكيف يصح قوله: من مطلق الاستعارة إلخ، لا من الاستعارة التي إلخ، فأجاب بقوله: وقسمة إلخ. (الحواشى) **لا توجب إلخ:** أي بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو في نفسه ليس أحص من المقسم، بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه كما في تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها. [الدسوقي: ١٨٨]

على أن إلخ: جواب ثان عن الرد يمنع كون المقسم الذي قسمه السكاكي للاستعارة وغيرها المجاز المفرد، وحاصله: لا نسلم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال: كيف يجعل التمثيل الذي هو مركب من أقسام المفرد، بل المقسم في كلامه مطلق المجاز، فقسمه إلى الاستعارة وغيرها، ثم قسم الاستعارة إلى التمثيلية وغيرها، وحيثئذ فالقسم صادق بالمركب الذي هو بعض الاستعارة، فلا يلزم اجتماع الأفراد من حيث إن المقسم مفرد والتركيب من حيث كون المقسم مركباً.

[الدسوقي: ١٨٩] **أن المجاز:** يعني مطلق المجاز لا المعرف بما ذكره أولاً الذي هو المفرد. [الدسوقي]

معنى الكلمة: بأن يصدق معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ. [التحرید: ٣٨٣] **حكم الكلمة:** وهو أن تنقل الكلمة عن إعرابها الأصلي إلى إعراب آخر بسبب نقصان كلمة أو زيادتها معبقاء اللفظ على معناه كما سيجيء. (الدسوقي) **حال عن الفائدة:** كاستعمال اسم المقيد كالمشرف الموضوع لشقة البعير في المطلق كمطلق الشفة، فإن العدول عن اسم المطلق إلى اسم المقيد مع إرادة المطلق به مما لافائدة فيه. (التحرید)

وظاهر إلخ: هنا من تمهة الدليل الذي استدل على أن المقسم في كلام السكاكي مطلق المجاز، لا خصوص المجاز المفرد المشار له بقوله: "لأنّه قال إلخ"، وحاصل كلامه: أن السكاكي قد جعل من جملة أقسام المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة، وبالضرورة أن كلاًّاً منها خارج عن المجاز المفرد، وإذا كان هذان القسمان - أعني المجاز =

خارجان عن المحاجز بالمعنى المذكور، فيجب أن يريد بالراجح إلى معنى الكلمة أعم من المفرد باعتبار المقسم والمركب ليصح الحصر في القسمين، وأجيب بوجه آخر: الأول: أن المراد بالكلمة العقلاني واللغوي عن هذا البحث الواقة في تعريف المحاجز الجواب الثاني اللُّفْظُ الشَّامِلُ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُرْكَبِ نَحْوُهُ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلِيَا (التوبه: ٤٠)، الثاني: أنا لا نسلم التشبيه التمثيلي أن التمثيل يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي، وهو قد يكون طرفاه مفرد مفرد أيضًا مفردین، كما في قوله تعالى: مَثَلُهُمْ كَمَثَلَ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا (البقرة: ١٧)

= العقلاني والراجح إلى حكم الكلمة - ليسا داخلين في المحاجز المفرد، وقد أدخلهما السكاكي في أقسام المحاجز وجب أن يريد بالمحاجز المقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المحاجز أعم من أن يكون لفظاً أو غيره، كلمة أو غيرها؛ لأجل صحة حصر المحاجز في القسمين: العقلاني، واللغوي. [الدسوقي: ١٩٠/٤]

خارجان: أما الأول ظاهر، لأن العقلاني هو الإسناد فهو ليس بلفظ فضلاً عن كونه كلمة، وأما الثاني فلأنه إما نفس الإعراب وهو ليس بكلمة، وإما الكلمة باعتبار الإعراب فهو غير مستقلة، والمراد باللفظ في تعريف الكلمة المستقل. (الملاخ) **فيجب إلخ:** تفريع على ما لزم من قوله: "فظاهر إلخ" من وجوب كون المقسم أعم، أي إذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المحاجز أعم من أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر، وجب أن يراد بالراجح إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح حصر المحاجز بالمعنى الأعم في القسمين: العقلاني، واللغوي. [التجريدي: ٣٨٣]

ليصح الحصر إلخ: إذ لو أريد بالراجح إلى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلًا؛ لأن اللغوي حيث لا يشتمل الراجح إلى معنى الكلمة إذا كان مركباً، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين، وهو اللغوي الراجح إلى معنى الكلمة المركب، فيكون الحصر باطلًا. (التجريدي)

المراد بالكلمة: يعني لما أريد بالكلمة النقطة دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم وسقط الاعتراض. (الدسوقي بتعديل)
كلمة الله: فإن المراد بكلمته تعالى كلامه؛ لأن قوله: "هي العليا" أي في البلاغة، وبالبلاغة لا تكون في الكلمة بل في الكلام، ورد هذا الجواب بأن إطلاق الكلمة على النقطة مجاز، فيلزم التحوز في التعريف بلا قرينة وهو غير جائز. [الدسوقي: ١٩١/٤] **أن التمثيل:** أي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب؛ لأن الصورة المتزرعة من متعدد لا تستدعي إلا متعدد يتزرع منه، ولا تتعين الدلالة عليه بلفظ مركب، فيجوز أن يعبر عن الصورة المتزرعة بلفظ مفرد مثل المثل. (الدسوقي)

طرفاه مفردین: أي فكذا الاستعارة المبنية عليه؛ لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة. [التجريدي: ٣٨٤] **مثلكم إلخ:** المثل بمعنى الصفة لفظ مفرد، وقد شبه حال الكفار بحال من استوقد ناراً، وعلى هذا صع عدم الاستعارة من أقسام المحاجز المفرد، واندفع الاعتراض على السكاكي. (الحواشي)

الثالث: أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقترانها بـألف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة، فالاستعارة في مثل: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، هو التقىم المضاف إلى الرجل المقترب بتأخير أخرى، المستعار له هو التردد، فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، وفي الكل نظر أوردناه في الشرح. **وَفِسْر السكاكى الاستعارة التخييلية**
من الأجوية الثلاثة المطلول
ما لا تتحقق لمعناه حسناً ولا عقلاً، بل هو أي معناه صورة وهمية محسنة لا يشوبها شيء من التتحقق العقلي والحسني، كلفظ "الأظفار" في قول الهدلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها

فإنه لما شبَّهَ المنية بالسبعين في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها أي المنية بصورته أي
الهندي إهلاك النفوس بالقهر شرع
بصورة السبع، واحتراع لوازمه لها أي لوازم السبع للمنية، وعلى الخصوص

الثالث إلخ: هذا في غاية السقوط؛ لأن الاستعارة في مثل: "إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى" إنما هي في نفس الكلام، لا في شيء من مفرداته؛ إذ كل منها مستعملة في معناه الأصلي. (الحواشى)
وفي الكل نظر: أما في الأول: فلأن استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية، فلا يصح في التعريف من غير قرينة، وأما في الثاني: فلأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا إنما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزمـه التركيب، ولا يصلح لتجويـه كلام السـكاكـى؛ لأنـه قد عـد من التـحقـيقـة مثل قولـنـا: أراك تـقدم رـجـلاً وـتـؤـخـرـ أـخـرىـ، ولا شـكـ أنه ليسـ مـاـ عـبـرـ بـهـ عـنـ المشـبـهـ بـهـ عـفـرـدـ، ولا يـحـوزـ فـيـ مـفـرـدـاتـهـ، بلـ فـيـ نـفـسـ الـكـلامـ حيثـ لمـ يـسـتـعـمـلـ فـيـ مـعـنـاهـ الأـصـلـيـ، وأـمـاـ فـيـ الثـالـثـ فـلـلـقـطـعـ بـأـنـ لـفـظـ "تقـدـمـ"ـ فـيـ "تقـدـمـ رـجـلاـ وـتـؤـخـرـ أـخـرىـ"ـ مـسـتـعـمـلـ فـيـ مـعـنـاهـ الأـصـلـيـ، وـالـحـاجـزـ إنـماـ هـوـ فـيـ استـعـمـالـ هـذـاـ الـكـلامـ فـيـ غـيرـ مـعـنـاهـ الأـصـلـيـ، أـعـنـيـ صـورـةـ تـرـدـدـ مـنـ يـقـومـ لـيـذـهـبـ، فـتـارـةـ يـرـيدـ الـذـهـابـ فـيـ قـدـمـ رـجـلاـ، وـتـارـةـ لـاـ يـرـيدـ فـيـؤـخـرـ أـخـرىـ. [التجريد: ٣٨٤]

بل هو إلخ: لما كان ما لا تتحقق له حسناً ولا عقلاً شاملاً لما تتحقق له في الوهم أيضاً أضرب عن ذلك بقوله: "بل هو".
[الدسوقي: ١٩٤/٤] وهـيـ: أي احتـرـعـتـهاـ التـخيـيلـةـ بـإـعـمـالـ الـوـهـمـ إـيـاـهـاـ. (الـدـسوـقـيـ) وهـيـ مـحـضـةـ: وهذا بـخـلـافـ اعتـبارـ السـلـفـ؛ـ فـإـنـ أـظـفـارـ الـمـنـيـةـ عـنـدـهـمـ أـمـرـ مـحـقـقـ شـابـهـ توـهـمـ الـثـبـوتـ للـمـنـيـةـ،ـ فـهـنـاكـ اـخـتـلاـطـ توـهـمـ وـتـحـقـقـ،ـ بـخـلـافـ ماـ اـعـتـبرـهـ فـإـنـهـ أـمـرـ وـهـيـ مـحـضـ لـاـ تـحـقـقـ لـهـ باـعـتـبارـ ذـاتـهـ وـلـاـ باـعـتـبارـ ثـبـوـتـهـ. (الـدـسوـقـيـ بـتـغـيـيرـ) وـعـلـىـ الـخـصـوصـ:ـ "علـىـ"ـ بـعـنـيـ الـباءـ وـهـوـ مـتـعـلـقـ بـ"ـيـكونـ"ـ بـعـدهـ،ـ وـمـاـ يـكـونـ عـطـفـ عـلـىـ لـوـازـمـ عـطـفـ تـفـسـيرـ. [الـدـسوـقـيـ: ١٩٥/٤]

ما يكون قوام اغتیال السبع للنفوس به، فاختبر لها أي لمنية صورة مثل صورة الأظفار الحقيقة، ثم أطلق عليه أي على ذلك المثل يعني الصورة التي هي مثل صورة الأظفار الحقيقة، لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار لفظ الأظفار فيكون استعارة تصريحية؛ لأنها قد أطلق اسم المشبه به وهو إضافتها إلى المنية، والتخييلية عند السكاكي مثلاً لها بنحو: "أظفار المنية الشبيهة بالسبعين" فصرح بالتشبيه؛ ليكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكتابية، وقال المصنف: إنه بعيد جداً لا يوجد له مثال في الكلام، وفيه أي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف السكاكي في الموضع، أما كونها تخييلية، فلأن اللفظ نقل عن معناه الأصلي لمعنى متحيل أي متوهّم لا ثبوت له في نفس الأمر، وأما كونها تصريحية؛ فلأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار الحقيقة على المشبه وهو الصورة الوهمية. [التجريد: ٣٨٤] (الدسوقي)

فاختبر إخ: أي فلما صور الوهم المنية بصورة السبع بالتصوير الوهمي وأثبت لها لوازمه يكون بها قوام وحصول وجه الشبه اختبر الوهم لتلك المنية صورة وهمية، مثل صورة الأظفار المختصة بالسبعين في الشكل والقدر. [الدسوقي: ١٩٥/٤] **استعارة تصريحية:** أي تصريحية تخيلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية، أما كونها تخييلية، فلأن اللفظ نقل عن معناه الأصلي لمعنى متحيل أي متوهّم لا ثبوت له في نفس الأمر، وأما كونها تصريحية؛ فلأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار الحقيقة على المشبه وهو الصورة الوهمية. [التجريد: ٣٨٤] (الدسوقي)
والقرينة إضافتها: على أن الأظفار نقلت من معناه. (الدسوقي) **والتخييلية عند إخ:** أي فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن يجعل قرينة الاستعارة بالكتابية، فلا تستلزم الاستعارة بالكتابية، بخلاف تفسير السلف فإنما لا تتفك عندهم عن الاستعارة بالكتابية، وقد صرّح به حيث مثل لتخيلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبعين، والسلف إما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعاً، أو يجعلوا الأظفار ترشحها للتشبيه لا استعارة تخيلية. (التجريد) **ولهذا:** أي لكون التخييلية توجد بدون المكينة.

مثل لها: أي للتخييلية المنفكّة عن المكينة. [الدسوقي: ١٩٦/٤] **صرح بالتشبيه إخ:** لأن عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلاً عن كونها مكينة؛ لبناء الاستعارة على تناسي التشبيه، فالتخيلية عند أعم مملاً من المكينة. (الدسوقي) **بعيد جداً:** أي وجود التخييلية بدون المكينة. **في الكلام:** أي البلاغ، وإن فقد وجد له مثال في الكلام غير البلاغ كالمثال المذكور. (الدسوقي) **لما فيه:** أي لما فيما ذكره من كثرة الاعتبارات، وهي تقدير الصور الخيالية، ثم تشبيهها بالحقيقة، ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور الحقيقة لها، بخلاف ما ذكره المصنف في تفسير التخييلية؛ فإنه حال عن تلك الأمور؛ لأنها فسرها بإثبات أمور مخصصة بالمشبه به للمشبه. [الدسوقي بتعويض: ١٩٧/٤]

من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل، ولا تمس إليها حاجة، وقد يقال: إن التعسف في وجه التسفيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية، فيما ذكر السكاكي من جهة إنه إلخ السكاكي لأنها تقرب بالوهم وهذا في غاية السقوط؛ لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة على أفهم يسمون حكم الوهم تخيلياً، ذكر صاحب الشفاء أن القوة المسممة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي، ولكن حكماً تخيلياً، ويختلف تفسيره للتخييلية بما ذكر تفسير غيره لها أي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال، وجعل الأظفار للمنية، قال الشيخ عبد القاهر: إنه لا خلاف في أن اليد استعارة، ...

أدنى مناسبة: والمناسبة هنا موجودة، وأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقرر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركان في المتعلق، فيجوز أن ينسب إلى إحدى القوتين ما ينسب إلى الأخرى. [الدسوقي: ١٩٧/٤] **حكماً تخيلياً:** أي فقد سمي حكم الوهم تخيلياً. (الدسوقي) بجعل الشيء للشيء: يصدق على كل مجاز عقلي، ودفعه بجعل "ال" للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه. [التجريد: ٣٨٥] **كجعل اليد للشمال:** أي في قوله:

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذ أصبحت يد الشمال زمامها

أي رب غداة ريح أزالت ببرودتها عن الناس بالطعام والكسوة وإيقاد النيران، و"قرة" بكسر القاف أي برد شديد عطف على "ريح"، و"إذ" ظرف لـ"كشفت"، و"زمامها" فاعل "أصبحت"، و"الشمال" بالفتح ريح مشهورة. [الدسوقي: ١٩٨/٤] **للشمال:** بفتح الشين، الريح التي تهب من جانب القطب.

يجعل الأظفار إلخ: أي في قول المعندي: وإذا المنية أنشبت أظفارها، فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل الشمال صورة متوجهة شبيهة باليد، ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له، وعند غيره الاستعارة إثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له، وكذلك يقال في أظفار المنية على المذهبين. (الدسوقي بتغيير) **قال الشيخ إلخ:** هذا استدلال على أن تفسير السكاكي يخالف لتفسير غيره، وأن التخييلية عند غير السكاكي جعل الشيء للشيء. (الدسوقي بتصرف)

لا خلاف: إن قلت: قول الشيخ: "لا خلاف إلخ" لا يصح؛ إذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكاكي، قلت: الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكي، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكي. (الدسوقي بتغيير) **في أن اليد:** أي لا خلاف في أن اليد من حيث إضافتها إلى الشمال، أو أن الكلام على حذف المضاف أي لا خلاف في أن إثبات اليد استعارة ليوافق التفسير بالجملة، فاندفع ما يقال: إن قول الشيخ حجة على المصنف لا له؛ لأن تكون اللفظ استعارة ينافي ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية، والتحوز إنما هو في إثبات الشيء للشيء. (الدسوقي بتغيير)

ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيءٍ لشيءٍ؛ إذ ليس المعنى
على أنه شبه شيئاً باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً، ولبعضهم في
هذا المقام **كلمات واهية** يَبِّنَا فسادها في الشرح، **نعم** يتوجه أن يقال: إن صاحب
المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه العبارات ليس بقصد التقليد لغيره حتى
يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره، ويقتضي ما ذكره السكاكي في
التخييلية أن يكون الترشيح تخيلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من
إثبات صورة وهمية فيه أي في الترشيح؛ لأن في كل من التخييلية والترشيح إثبات
بعض ما يختص المشبه به للمشبه، فكما أثبتت للمنية التي هي المشبه ما يخصّ السبع
في قوله: وإذا المنية إلخ.....
الذي هو المشبه به من الأظفار،.....

لا تستطع: أي لا تقدر على ذلك، وهو كنایة عن عدم قبول ذلك، لا أنه مستحب، وإلا فقد ارتكبه السكاكي وهذا تقدير لمذهب القوم وإبطال مذهب السكاكي. [الدسوقي: ١٩٨/٤] **قد نقل:** كالصورة الوهمية الشبيهة باليد.

بل المعنى إلخ: أي ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له، فلا استعارة في إثبات اليد للشمال، لا في لفظ اليد. (الدسوقي) **كلمات واهية:** زيفها كلام المصنف واعتراضه على السكاكي بينه الدسوقي مفصلاً لكن لا طائل تحته. [الدسوقي: ١٩٩/٤]

نعم إلخ: هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمحالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره، وحاصله: أن اعتراض المصطف على السكاكي بمحالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره لا يتوجه عليه؛ لأنه ليس مقلداً لغيره، لكن فيه أن تغيير تفسير الغير وتبدل الاصطلاح الثابت من غير حاجة مما لا يعتد به. (الدسوقي بتغيير)

ما ذكره إلخ: وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به ويستعمل مع المشبه في صورة وهمية شبيهة يلازم المشبه به. [الدسوقي: ٢٠٠/٤] **للزوم إلخ:** فإذا أن يلتزم السكاكي لزومه فيلزم منه مزيد التعسف ومخالفته الغير، وإما أن لا يلتزم منه فيلزم التحكم، وقد يقال: إن هذا الاعتراض لازم للقوم أيضاً، فكما قالوا: إن إثبات الأنظفار تخيل يلزمهم أن يقولوا: إن إثبات البد في قوله: "رأيت أسدًا له بد" تخيل أيضاً؛ لأن كلاً منها فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه مع أنهم جعلوه ترشحًا، وحاصل اعتراض المصنف: مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيح والتخييل. (الدسوقي)

كذلك أثبتت لاختيار الضلال على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة، فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار
بيان لما يخص المشبه به في التخييلية
 فليعتبر هنا أيضاً معنى وهمي شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح؛ ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارات تخييليتين؛ إذ لا فرق بينهما، إلا بأن التعبير عن المشبه
بين التخييلية والترشيح
 الذي أثبتت له ما يخص المشبه به كالمية مثلاً في التخييلية باللفظ الموضوع له كلفظ
تشبيه للمشبه
 المنية، وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبّر به عن الاختيار، والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له، وهذا الفرق لا يوجّب اعتبار المعنى المتوهّم في التخييلية، وعدم اعتباره في الترشيح، فاعتباره في أحد هما دون الآخر تحكم،.....

كذلك إلخ: أي فقد شبه اختيار الضلال بالاشتراء واستعتبر له اسمه واثنت من الاشتراء "اشتروا" بمعنى اختاروا، وإثبات الربح والتجارة في قوله تعالى: **(فَمَا رَبَحْتُ تِجَارَتَهُمْ)** [آل بقرة: ١٦] ترشيح. [الدسوقي: ٢٠٠/٤]
أثبت: في قوله تعالى: **(أَوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىِ)**. **هنا أيضاً**: والحاصل: أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحاً، كما أن لفظ اللازم للمشبه به في التخييل نقل لصورة وهمية، والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل وهو المبالغة في التشبيه.
[الدسوقي: ٢٠١/٤] **إذ لا فرق:** أي لأنه لا فرق بينهما يقتضي عدم صحة قياس أحد هما على الآخر. (الدسوقي)
إلا بأن إلخ: استثناء منقطع، لكن فارق غير مانع من إلحاد أحد هما بالآخر، وهو أن الترشيح غير فيه عن المشبه باسم المشبه به، كما تقدم في قوله:

لدى أسد شاكبي السلاح مقدف له لبد أظفاره لم تقلم

فقد أتى بلازم المشبه به وهو اللبد مع المشبه، لكن غير عنه باسم المشبه به وهو الأسد، وأما التخييل فقد غير فيه عن المشبه باسمه، كما تقدم في قوله: "إذا المنية أنشبت أظفارها"، فإن الأظفار أتى بها وهي اسم لازم المشبه به مع المشبه، لكن غير عن ذلك المشبه باسمه. (الدسوقي) **وهذا الفرق إلخ:** إنما كان هذا الفارق غير مانع من إلحاد أحد هما بالآخر؛ لأن هذا تفريق بمحرّد التحكم لا عبرة به؛ إذ المعنى الذي صصح اعتبار الصورة الوهمية موجودة فيهما معاً كما علمت، فإذا صصح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيح والتخييل فإما أن يقدر في كل منهما أو يسقط اعتبارها في كل منهما، واعتبارها في أحد هما دون الآخر تحكم. [الدسوقي بتغيير: ٢٠٢/٤]

والجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمبنية كالأنفاس السبع مثلاً جعلناه مجازاً عن أمر متوهם يمكن إثباته للم المشبه، وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه هو الاشتراك به لم يحتاج إلى ذلك؛ لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارناً للوازمه وخواصه، حتى أن المشبه به في قوله: "رأيتأسداً يفترس أقرانه" هو الأسد الموصوف بالافتراض الحقيقي من غير احتياج إلى توهם صورة، واعتبار مجاز في الافتراض، بخلاف ما إذا قلنا: "رأيت شجاعاً يفترس أقرانه" فإننا نحتاج إلى ذلك؛ ليصح إثباته للشجاع، فليتأمل، ففي الكلام دقةً مَّا، وعنِي بالمعنى عنها أي أراد السكاكِي بالاستعارة المكنية عنها أن يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو المشبه، ويراد به المشبه به،

والجواب: أي عن الاعتراض الوارد على السكاكِي، وحاصله: أن المشبه في صورة التخييل لما غير عنه بلفظه وقرن بما هو من لوازِم المشبه به وكان ذلك اللازم منافياً للم المشبه ومنافياً للفظه جعلنا لفظ اللازم المقوون عبارة عن أمر متوهם يمكن إثباته للم المشبه، وفي صورة الترشيح لما غير عن المشبه بلفظ المشبه به، وقرن بما هو من لوازِم ذلك المشبه به لم يحتاج إلى اعتبار الصورة الوهمية لعدم المُنافرة. [الدسوقي بتغيير: ٤/٢٠٢] **لما قرن:** الأمر الذي من خواص المشبه به. **إلى ذلك:** أي إلى جعله مجازاً عن أمر متوهם. (الدسوقي)

حتى أن إلخ: "حتى" للتغريع بمنزلة الفاء، أي فالم المشبه به في قوله: "رأيتأسداً يفترس أقرانه" هو الأسد الموصوف بالافتراض الحقيقي، فاستغير اسمه مقارناً لللازم للم المشبه وهو الرجل الشجاع، فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهي يستعمل فيه الافتراض الذي هو الترشيح مجازاً. (الدسوقي) **إذا قلنا إلخ:** هذا التركيب فيه استعارة مكنية، "ويفترس" تخيل، قوله: "إننا نحتاج إلى ذلك" أي لتوهם صورة واعتبار مجاز في الافتراض؛ لأنَّه لم يذكر في المبنية المشبه به، حتى يقال: استغير اسمه مقارناً لللازم، وإنما ذكر فيه المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به، بل هما متنافران، فاحتاج إلى اعتبار أمر وهي يكون لازماً للم المشبه به مستعملاً فيه. [الدسوقي: ٤/٢٠٣]

إلى ذلك: أي إلى توهם صورة واعتبار مجاز في الافتراض. **ففي الكلام إلخ:** أي في الجواب المذكور دقة، وهذا علة للأمر بالتأمل أي فليتأمل؛ لأنَّ فيه دقة تحتاج إلى تأمل ودقة نظر؛ لأنَّ كون حكم اقتران ما هو من لوازِم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل. (المُلْحَض) **أن يكون الطرف إلخ:** والمصنف لا يخالف في هذا، قوله: "يراد به المشبه به" المصنف يخالف فيه فهو محل نزاع. [الدسوقي: ٤/٢٠٤]

على أن المراد بالمنية في مثل: أنشبت المنية أظفارها هو **السبع بادعاء السبعة لها**، وإنكار أن تكون شيئاً غير السبع **بقرينة إضافة الأظفار** التي هي من خواص السبع إليها أي إلى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية، وأريد به المشبه به وهو السبع، فالاستعارة بالكتابية لا تنفك عن التخييلية **معنى أنه لا توجد استعارة بالكتابية بدون الاستعارة الشأن** التخييلية؛ لأن في إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخييلية، **وردة** ما ذكره من كالأظفار مثلاً تفسير الاستعارة المكيني عنها **بأن لفظ المشبه فيها** أي في الاستعارة بالكتابية كلفظ المنية مثلاً مستعمل فيما وضع له **تحقيقاً** للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير،

على أن المراد إلخ: وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية هو السبع عند السكاكي، وأما عند المصنف فالمراد بالمنية: الموت الحقيقي. [الدسوقي: ٢٠٥/٤] **بادعاء إلخ:** لما كان إرادة السبع الحقيقي من المنية في نحو المثال لا تصح أشار إلى ما تصح به إرادة الطرف الآخر الذي هو السبع من المنية بقوله: "إنما" تصح إرادة السبع من المنية مع أن المراد منها الموت قطعاً بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعة لها وإنكار أن تكون المنية شيئاً آخر غير السبع. (الدسوقي) **بقرينة:** أي وادعاء ثبوت السبعة لها كائن بقرينة هي إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها، فتقرير الاستعارة بالكتابية في المثال المذكور على مذهب السكاكي أن يقال: شبهت المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعة بالسبعين الحقيقي، وادعينا أنها فرد من أفراده وأنها غير مغایرة له وأن للسبعين فردين: فرد متعارف، وفرد غير متعارف وهو الموت الذي ادعى له السبعة، واستعير اسم المشبه وهو المنية لذلك الفرد الغير المتعارف، أعني الموت الذي ادعى له السبعة، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه وهو المنية الذي هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذي هو السبع في الجملة. (الدسوقي)

فالاستعارة إلخ: هذا تفريع على قول المصنف: "بقرينة إلخ"، وذلك؛ لأن قوله: "بقرينة إضافة الأظفار إليها" يفيد أنه لا قرينة للمكتنية إلا مسماه تخلياً، وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغة قصر؛ لأنه معلوم من مذهبيه أنه لا قرينة لها إلا التخييل. (الدسوقي بتغيير) **معنى أنه إلخ:** أي لا يعن أن كلاً منهما لا يوجد بدون الآخر، لما تقدم أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون المكتنية. (الدسوقي)

بأن لفظ المشبه إلخ: كل ما ذكره المصنف من الرد على السكاكي إشارة إلى قياس من الشكل الثاني، تقريره أن يقال: لفظ المشبه الذي ادعى أنه استعارة مستعمل فيما وضع له، ولا شيء من الاستعارة مستعمل فيما وضع له، ينتج: المشبه ليس استعارة. [الدسوقي بتغيير: ٤/٢٠٦]

والاستعارة ليست كذلك؛ لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرف التشبّيـه وترىـد به الطرف الآخر، ولما كان هـنا مظنة سؤـال وهو أنه لو أـريد بالـنية معـناـه الحـقـيقـي فـما معـنى إـضـافـة الأـظـفار إـلـيـها؟ أـشارـ إلىـ جـوابـه بـقولـه: **إـضـافـةـ نحوـ الأـظـفارـ قـرـيـنةـ التـشـبـيـهـ** المـضمـرـ فيـ النـفـسـ يـعـنيـ تـشـبـيـهـ الـمـنـيـةـ بـالـسـبـعـ، وـكـانـ هـذـاـ الـاعـتـرـاضـ منـ أـقـوىـ اـعـتـرـاضـاتـ المـصـنـفـ عـلـىـ السـكـاكـيـ، وـقـدـ يـحـابـ عـنـهـ بـأـنـهـ وـإـنـ صـرـحـ بـلـفـظـ الـمـنـيـةـ إـلـاـ أـنـ المرـادـ بـهـ السـبـعـ اـدـعـاءـ،

[الشأن بلفظ المنية]

كـماـ أـشارـ إـلـيـهـ فـيـ "المـفـتـاحـ" مـنـ أـنـاـ بـجـعلـ هـنـاـ اـسـمـ الـمـنـيـةـ اـسـمـاـ لـلـسـبـعـ مـرـادـفـاـ لـهـ بـأـنـ تـدـخـلـ

الـمـنـيـةـ فـيـ جـنسـ السـبـعـ لـلـمـبـالـغـةـ فـيـ التـشـبـيـهـ بـجـعلـ أـفـرـادـ السـبـعـ قـسـمـينـ: مـتـعـارـفـ وـغـيرـ

مـتـعـارـفـ، ثـمـ نـخـيلـ أـنـ الـوـاـضـعـ كـيـفـ يـصـحـ مـنـهـ أـنـ يـضـعـ اـسـمـيـنـ كـلـفـظـيـ الـمـنـيـةـ وـالـسـبـعـ

لـحـقـيقـةـ وـاحـدـةـ وـلـاـ يـكـونـانـ مـتـرـادـفـيـنـ، فـيـتـأـتـيـ لـنـاـ هـذـاـ الـطـرـيـقـ

ليـستـ كذلكـ: أيـ لـيـسـ مـسـتـعـمـلـةـ فـيـماـ وـضـعـتـ لـهـ تـحـقـيقـاـ عـنـدـ السـكـاكـيـ. [الـدـسوـقـيـ بـتـغـيـيرـ: ٢٠٦/٤]

مـظـنةـ سـؤـالـ: أيـ مـنـ جـانـبـ السـكـاكـيـ وـارـدـ عـلـىـ قولـهـ: "مـسـتـعـمـلـ فـيـماـ وـضـعـ لـهـ تـحـقـيقـاـ"، وـحـاـصـلـهـ: أـنـ إـذـاـ كـانـ

الـمـرـادـ بـالـمـنـيـةـ نـفـسـ الـمـوـتـ لـاـ السـبـعـ فـمـاـ وـجـهـ إـضـافـةـ الـأـظـفارـ إـلـيـهاـ مـعـ أـنـ مـعـلـومـةـ الـانتـفـاءـ عـنـهـ؟ [الـدـسوـقـيـ بـتـغـيـيرـ]

إـضـافـةـ إـلـيـخـ: أيـ لـأـنـهـ لـاـ مـنـافـاةـ بـيـنـ إـرـادـةـ نـفـسـ الـمـوـتـ بـلـفـظـ الـمـنـيـةـ، وـإـضـافـةـ الـأـظـفارـ لـهـ؛ لـأـنـ إـضـافـةـ نحوـ الـأـظـفارـ فـيـ

الـاسـتـعـارـةـ الـمـكـيـةـ إـنـاـ كـانـتـ؛ لـأـنـاـ قـرـيـنةـ عـلـىـ التـشـبـيـهـ الـنـفـسـيـ؛ لـأـنـاـ تـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـمـوـتـ الـحـقـ فـيـ الـنـفـسـ بـالـسـبـعـ، فـاستـحـقـ

أـنـ يـضـافـ إـلـيـهاـ مـاـ يـضـافـ إـلـيـهـ مـنـ لـواـزـمـ، فـإـضـافـةـ الـأـظـفارـ مـنـاسـبـةـ لـتـدـلـ عـلـىـ التـشـبـيـهـ المـضـمـرـ. [الـدـسوـقـيـ: ٢٠٧/٤]

مـنـ أـقـوىـ إـلـيـخـ: لـعـلـ الشـارـحـ أـحـدـ قـوـتـهـ عـنـدـ المـصـنـفـ مـنـ حـيـثـ اـعـتـنـائـهـ بـبـيـانـ رـدـهـ، وـ"كـانـ" فـيـ كـلـامـ الشـارـحـ مـحـتمـلـاـ

لـلـتـحـقـيقـ وـالـظـنـ. [الـدـسوـقـيـ) السـبـعـ اـدـعـاءـ إـلـيـخـ:

وـهـوـ الـمـوـتـ الـمـدـعـىـ سـبـعـيـهـ وـحـيـنـعـدـ فـلـيـسـ لـفـظـ الـمـنـيـةـ مـسـتـعـمـلـاـ فـيـماـ

وـضـعـ لـهـ تـحـقـيقـاـ حـتـىـ يـنـافـيـ كـوـنـهـ اـسـتـعـارـةـ، فـبـيـتـ الصـغـرـىـ. **بـأـنـ تـدـخـلـ إـلـيـخـ:** هـذـاـ وـمـاـ عـطـفـ عـلـيـهـ بـيـانـ لـلـمـرـادـفـةـ،

وـأـشـارـ بـهـ إـلـيـ أـنـ جـعـلـ اـسـمـ الـمـنـيـةـ مـرـادـفـاـ لـاـسـمـ السـبـعـ إـنـاـ هـوـ بـالـتـأـوـيلـ، وـلـيـسـ بـإـحـدـاثـ وـضـعـ مـسـتـقـلـ فـيـهاـ حـتـىـ تـكـونـ

مـنـ بـابـ الـاشـتـراكـ الـلـفـظـيـ، فـتـخـرـجـ عـنـ الـاسـتـعـارـةـ. [الـدـسوـقـيـ)

ثـمـ نـخـيلـ إـلـيـخـ: أيـ ثـمـ بـعـدـ إـدـخـالـ المـشـبـهـ فـيـ جـنـسـ المـشـبـهـ بـهـ نـذـهـبـ عـلـىـ سـبـيلـ التـخـيـلـ، أيـ عـلـىـ سـبـيلـ الإـيـقـاعـ فـيـ الـخـيـالـ

لـاـ عـلـىـ سـبـيلـ التـحـقـيقـ؛ إـذـ لـاـ تـرـادـفـ عـلـىـ سـبـيلـ الـحـقـيقـةـ؛ لـأـنـهـ لـيـسـ هـنـاـكـ وـضـعـ اـسـمـيـنـ حـقـيقـةـ لـشـيـءـ وـاحـدـ. [الـدـسوـقـيـ)

هـذـاـ الـطـرـيـقـ: أيـ اـدـعـاءـ دـخـولـ الـمـنـيـةـ فـيـ جـنـسـ السـبـعـ.

دعوى السبعة للمنية مع التصریح بلفظ المنية، وفيه نظر؛ لأن ما ذكره لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت، وهذا اللفظ الموضوع له بالتحقيق وجعله مرادفاً للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة، ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة، أي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث إنها موضوعة له بالتحقيق، ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، مثله في قولنا: "دَنَتْ مِنْيَةُ فَلَانْ" من حيث إن الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل، وهذا الجواب.....

دعوى السبعة إلخ: أي يتأتى لنا بالطريق المذكور أمان: أحدهما: ادعاء ثبوت السبعة للمنية؛ لأن ذلك لازم لإدخالها في جنسه، والثاني: صحة إطلاق لفظ المنية على ذلك السبع الادعائي؛ لأن ذلك لازم الترافق بين اللفظين. [الدسوقي: ٢٠٨/٤] **و فيه نظر:** حاصله أن ادعاء الترافق لا يقتضي الترافق حقيقة؛ إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها. (الدسوقي بتغيير)

بأن المراد إلخ: يعني وادعاء السبعة لذاك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناه الحقيقي في نفس الأمر. [الدسوقي: ٢٠٩/٤] **لا يقتضي إلخ:** لأن تخيل الترافق وادعاه لا يقتضي الترافق حقيقة كما علمت. (الدسوقي) **و يمكن الجواب إلخ:** نقل في "الأطول" عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى إلا لكونه موضوعاً له، أو لكونه لازماً للموضوع له، فاستعمالها في الموت لكونها موضوعة له. [التحرید: ٣٨٨] **مثله:** أي مثل استعمال لفظ المنية في قولنا: "دَنَتْ مِنْيَةُ فَلَانْ" فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، والح الحال: أنك إذا قلت: "دَنَتْ مِنْيَةُ فَلَانْ" فقد استعملت المنية في الموت من حيث إن اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق، وإذا قلت: "أَشْبَّهَتْ الْمِنْيَةَ أَظْفَارَهَا بِفَلَانْ" فإنما استعملتها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبعين وجعله فرداً من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل، فلم يكن اللفظ مستعملاً فيما وضع له من حيث إنه وضع له. (الدسوقي)

وهذا الجواب إلخ: أنت حبير بأن هذا الجواب إنما يقتضي خروج لفظ المنية في التركيب المذكور عن كونه حقيقة؛ لاتفاق قيد الحقيقة، ولا يقتضي أن يكون مجازاً فضلاً عن كونه استعارة مراداً به الطرف الآخر كما هو المطلوب؟ =

وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازا ومرادا به الطرف الآخر لفظ المية في البيت من طرف التشبيه غير ظاهر بعد، **اختار السكاكي رد الاستعارة التبعية** وهي ما يكون في الحروف والأفعال وما يشتق منها إلى الاستعارة المكينة عنها يجعل قرينتها أي قرينة التبعية متعلقة بـ "رد" استعارة مكينا عنها، وجعل الاستعارة التبعية قرينتها أي قرينة الاستعارة المكينة عنها على نحو قوله أي قول السكاكي: في المية وأظفارها حيث جعل المية استعارة بالكلناية عن السبع وإضافة الأظفار إليها قرينتها، ففي قولنا: "نطقت الحال بكندا" جعل القوم "نطقت" استعارة عن "دللت" بقرينة الحال، والحال حقيقة، وهو يجعل الحال استعارة بالكلناية عن جعلوا الحال حقيقة السكاكي استعارة تبعية لـ "دللت" المتكلم، ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة بالكلناية، وهكذا في قوله: "نقر لهم لهميات" للمتكلم الادعائي يجعل لهميات استعارة بالكلناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى إليها قرينة، وعلى هذا القياس، وإنما اختار ذلك لما فيه من الضبط وتقليل الأقسام، **وردة** لخدمات في الأمثلة الباقيه السكاكي ما اختاره السكاكي بأنه إن قدر التبعية كـ "نطق" في "نطقت الحال بكندا"

= لأنه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المعتبر في المجاز عندهم، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به، ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازا، ألا ترى أن يكون اللفظ المهمل ليس بحقيقة ولا مجازا. [الدسوقي: ٢٠٩/٤]

غير ظاهر: لجواز أن لا يكون حقيقة ولا مجازا بل واسطة بينهما. [الدسوقي: ٢١٠/٤] **وما يشتق:** كاسم الفاعل والمفعول والرمان وغيرها. **يجعل قرينتها إخ:** كما في نطق الحال بكندا" حيث جعل الحال مكتبة عن المتكلم الفصيح، وإسناد النطق إليها قرينة المكتبة، وجعل القوم مصرحة تبعية على العكس كما بينه الشارح. (الحوashi)

على نحو قوله: أي حالة تكون ذلك الجعل آتيا على نحو - أي طريقة - قوله إخ. [الدسوقي: ٢١١/٤]

عن المتكلم: أي للمتكلم الادعائي، فيتشبه الحال بالمتكلم ويدعى أنه عينه وأن للمتكلم فردين: متعارف وغير متعارف، وأن لفظ الحال مرادف للفظ المتكلم، فاستعير لفظ الحال للمتكلم الادعائي. [الدسوقي: ٢١٢/٤]

ذلك: أي رد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكتبة عنها بالجعل المذكور إثارةً لضبط أقسام الاستعارة وتقليل أقسامها لكون قسم التبعية عند الرد إليها مطروحا، فيكون الأقسام قليلة ومضبوطة جدا. (الحاشية) **وردة:** من رد التبعية إلى المكتبة عنها.

حقيقة بأن يراد معناها الحقيقي لم تكن التبعية استعارة تخيلية، لأنها أي التخييلية **مجاز عنده** أي عند السكاكي؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تتحقق لمعناه حسّاً ولا عقلاً، بل **وهما**، فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق ف تكون مجازاً، وإذا لم تكن التبعية تخيلية **فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية** معنى أنها لا توجد بدون تفسير للمعني لا للمعنى **بالاتفاق**، وذلك لأن المكني عنها قد وجدت بدون التخييلية في "مثـل نطقـتـ الحالـ أوـ الحالـ ناطـقةـ" على هذا التقدير، **وذلك** أي عدم استلزمـ المكـنـيـ عنـهاـ للتـخيـيلـ باـطـلـ تقدير كون التبعية حقيقة أو لا تستلزمـهاـ **كما في قولـناـ**: أظـفارـ المنـيةـ الشـبـيهـ بـالـسـبعـ،

مجاز عنده: لا عند المصنف والسلف أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازاً فضلاً عن كونها تخيلية. [الدسوقي: ٢١٣/٤] **أقسام الاستعارة**: التي هي من المحاجز اللغوي. **وهما**: لكونه صورة وهمية محضة كما مر. (الدسوقي) **فلم تكن إلخ**: أي على هذا التقدير مستلزمـةـ للتـخيـيلـيةـ، وإذا لم يستلزمـ المـكـنـيـ عنـهاـ التـخيـيلـ صـحـ وجودـ المـكـنـيـ عنـهاـ بـدونـ التـخيـيلـ كـماـ فيـ "نـطقـتـ الحالـ بـكـذـاـ"ـ حيثـ جـعـلـ الحالـ استـعـارـةـ بالـكـنـايـةـ عنـ المـتـكـلـ الـادـعـائـيـ وـجـعـلـ النـطـقـ مـسـتـعـمـلاـ فيـ معـناـهـ الـحـقـيقـيـ لـكـنـ عدمـ استـلزمـ المـكـنـيـ عنـهاـ للتـخيـيلـ باـطـلـ بـاتـفاـقـ، فـبـطـلـ هـذـاـ التـقـدـيرـ أيـ جـعـلـ الـتـبـعـيـةـ مـسـتـعـمـلاـ فيـ معـناـهـ الـحـقـيقـيـ. (الدسوقي)

أـنـاـ لاـ تـوـجـدـ: كـانـهـ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـهـ لـيـسـ المرـادـ هـنـاـ بـالـاسـتـلزمـ اـمـتـاعـ الـانـفـكـاكـ، بلـ المرـادـ بـهـ عـدـمـ الـانـفـكـاكـ فـيـ الـوـجـودـ بـحـسـبـ الـلـغـةـ. (الـحوـاشـيـ) **وـذـلـكـ**: أيـ بـيـانـ عـدـمـ استـلزمـ المـكـنـيـ عنـهاـ للتـخيـيلـ. (الـدـسوـقـيـ) **بـالـاـتـفـاقـ**: أيـ لـاـ تـقـدـيرـ أـهـلـ الـفـنـ؛ لـأـنـ الـاستـعـارـةـ بـالـكـنـايـةـ لـاـ تـنـفـكـ عـنـ الـاستـعـارـةـ التـخيـيلـيـةـ؛ لـأـنـ إـضـافـةـ الـلـواـزـمـ الـمـتـسـاوـيـةـ لـلـمـشـبـهـ بـهـ إـلـىـ الـمـشـبـهـ لـاـ يـكـوـنـ عـلـىـ سـبـيلـ التـخيـيلـ. (الـحـاشـيـةـ) **فـعـنـدـ السـكاـكـيـ إـلـخـ**: أيـ وـعـنـ غـيـرـهـ التـخيـيلـيـةـ تـسـتـلزمـ المـكـنـيـةـ، كـماـ أـنـ الـمـكـنـيـةـ تـسـتـلزمـ التـخيـيلـيـةـ، فـالـتـلـازـمـ عـنـدـ غـيرـ السـكاـكـيـ مـنـ الـجـانـبـيـنـ، وـأـمـاـ عـنـدـهـ فـالـمـكـنـيـةـ تـسـتـلزمـ التـخيـيلـيـةـ دـوـنـ الـعـكـسـ عـلـىـ مـاـ قـالـ المـصـنـفـ. [الـدـسوـقـيـ: ٢١٤/٤]

كـماـ فيـ قولـناـ إـلـخـ: أيـ فـقـدـ ذـكـرـ السـكاـكـيـ أـنـ الـأـظـفارـ أـطـلـقـتـ عـلـىـ أـمـورـ وـهـمـيـةـ تـخيـيلاـ، وـلـيـسـ فـيـ الـكـلـامـ مـكـنـيـةـ عـنـهاـ لـوـجـودـ التـصـرـيـعـ بـالـتـشـبـيهـ، وـلـاـ استـعـارـةـ عـنـدـ التـصـرـيـعـ بـتـشـبـيهـ الـطـرـفـ الذـيـ يـسـتـعـارـ لـهـ، وـأـمـاـ الـقـوـمـ فـيـقـولـونـ: هـذـاـ التـركـيبـ إـنـ صـحـ يـجـعـلـ مـنـ تـرـشـيـعـ التـشـبـيهـ وـلـيـسـ فـيـ الـكـلـامـ لـاـ مـكـنـيـةـ وـلـاـ تـخيـيلـيـةـ. (الـدـسوـقـيـ)

وبهذا ظهر فساد ما قيل: إن مِوَاد السِّكَاكِي بقوله: "لَا تُنْفِكُ الْمَكِينَ عَنْهَا عَنْ دُرْدَنِ الْأَسْتِرَلَامِ التَّخِيَّلِيَّةِ" أن التخييلية مستلزم للمكين عنها لا على العكس كما فهمه المصنف، نعم إلى هنا مقوله "قَبْلَ أَنْ يَأْبُصَ الْقَلْبَ" فالكلام محمول على القلب غير "إن" سيدركه بعده يمكن أن ينماز في الاتفاق على استلزم المكين عنها للتخييلية؛ لأن كلام صاحب الكشاف مشعر بخلاف ذلك، وقد صرّح في المفتاح أيضاً في بحث المحاذ العقلية بأن بل مصرح فتكون تخييلية قرينة المكين عنها قد تكون أمراً وهمياً كأظفار المنية،.....

وهذا: أي وباعتبار السِّكَاكِي التخييلية دون المكينة في قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبعين أهلكت فلاناً. [الدسوقي: ٢١٤/٤]

إن مِوَاد إِلَّا: [أي ما قاله صدر الشريعة جواباً من السِّكَاكِي ورداً لاعتراض المصنف] حاصل ذلك الجواب: أنا نسلم أن لفظ "نطقت" مثلاً إذا استعمل في حقيقته لم توجد الاستعارة التخييلية، وأما قوله: "لَكِنْ دُرْدَنِ الْأَسْتِرَلَامِ أَنْ لَفْظَ 'نَطَقْتُ' مُنْتَوِعٌ؛ لَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِ السِّكَاكِي: 'لَا تُنْفِكُ الْمَكِينَ عَنْهَا عَنْ دُرْدَنِ الْأَسْتِرَلَامِ التَّخِيَّلِيَّةِ' أَنَّ التَّخِيَّلِيَّةَ مُسْتَلِزَّةَ لِلْمَكِينَيَّةِ، فَمَنْ وَجَدَ التَّخِيَّلِيَّةَ وَجَدَ الْمَكِينَيَّةَ لَا عَكْسَ، وَحَاصِلُ الرَّدِّ: أَنَّ السِّكَاكِي بَعْدَ مَا اعْتَبَرَ فِي تَعْرِيفِ الْاسْتِعَارَةِ بِالْكَنَاءِ ذَكَرَ شَيْءاً مِنْ لَوَازِمِ الْمُشَبِّهِ بِهِ وَالْمُسْتَلِزِ فِي تِلْكَ الْلَّوَازِمِ أَنَّ تَكُونَ الْاسْتِعَارَةُ تَخِيَّلِيَّةً، قَالَ: وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْاسْتِعَارَةَ بِالْكَنَاءِ لَا تُنْفِكُ عَنِ الْاسْتِعَارَةِ التَّخِيَّلِيَّةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ سِيَاقُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَهَذَا صَرِيعٌ فِي أَنَّ الْمَكِينَيَّةَ مُسْتَلِزَّةَ التَّخِيَّلِيَّةِ، وَقَدْ صَرَّحَ فِيمَا قَبْلَ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّخِيَّلِيَّةَ تَوْجِدُ بِدُونِ الْمَكِينَيَّةِ كَمَا في قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبعين أهلكت فلاناً، فعلم من مجموع كلاميه أن المكينة تستلزم التخييلية دون العكس وأن معنى قوله: "لَا تُنْفِكُ الْمَكِينَ عَنْهَا عَنْ دُرْدَنِ الْأَسْتِرَلَامِ التَّخِيَّلِيَّةِ" أن المكين عنها مستلزم للتخييلية لا العكس كما فهمه المصنف. (الدسوقي)

نعم إِلَّا: استدرك على قوله: "ظَهَرَ فساد ما قيل"، حاصله: أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكين عنها لا توجد بدون التخييلية، وكيف يصبح ذلك مع أن صاحب الكشاف صرّح بخلاف ذلك في قوله تعالى: **(يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ)** [آل عمران: ٢٧]، وأن النقض استعارة تصريحية لإبطال العهد، وهي قرينة للمكين عنها التي هي العهد؛ إذ هو كناء عن الحبل، فقد وجدت المكين عنها عنده بدون التخييلية؛ لأن النقض الذي هو القريئة ليس تخيليّة، إذ التخييل إما إثبات الشيء لغير ما هو له كما عند الجمهور، وإما إثبات صورة وهمية كما عند السِّكَاكِي على ما تقدم بيانه، والنقض ليس كذلك بل استعارة تصريحية تتحقق في كلام المصنف.

ذلك: أي بعدم استلزم المكين عنها للتخييلية. **وقد صرَّح إِلَّا:** جواب عما يقال: نحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين: السِّكَاكِي والمصنف، لا على اتفاق القوم، فلا يتوجه ذلك الاعتراض، وحاصل الجواب: أن هذا أيضاً لا يصح؛ لأن السِّكَاكِي صرَّح أيضاً بما يقتضي عدم الاستلزم حيث قال في بحث المحاذ العقلية: قرينة المكين عنها إلَّا. (الدسوقي بتصرف)

وقد تكون أمراً محققاً كالإثبات في "أنت الربع البقل"، واهزم في "هزم الأمير الجند" إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي؛ لأنه قد صرّح في المحاز بأن "نطقت" في "نطقت الحال" أمر **وهمي** جعل قرينة للمكني عنها، وأيضاً فلما جوزوا وجود المكني **غير أن**^{غير أن} عنها بدون التخييلية كما في "أنت الربع البقل" وجود التخييلية بدونها كما في أظفار المكني عنها المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله: إن المكني عنها لا تنفك عن التخييلية، **إلا** أي وإن لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازاً، فتكون التبعية كنطقت^{متلا} استعارة ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة، والاستعارة في لا مجازاً مرسلاً^{ولا تعني بالاستعارة سوى هذا} الفعل لا تكون إلا تبعية، **فلم يكن ما ذهب إليه** السكاكي من ردّ التبعية إلى المكني عنها **من رد قرينته**^{من رد قرينته} **معنياً بما ذكره غيره** من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها؛ لأنه اضطر آخر الأمر **السكاكي** إلى القول بالاستعارة التبعية،

الإثبات: فقد شبه فيه الربع بالفاعل الحقيقي تشبيهاً مضمراً في النفس، وقريتها الإثبات. [الدسوقي: ٢١٥/٤] **والمهزم إلخ:** أي تشبه الأمير بجيش استعارة بالكتانية، وإثبات الهزم الذي هو من توابع الجيش له قريتها. [الدسوقي] **إلا أن هذا:** أي ما صرّح به في المفتاح في بحث المحاز العقلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي وهو لزوم القول بالتبعية. [الدسوقي] **الاعتراض:** وإن صلح لإبطال قول المصنف باستلزم المكني عنها التخييلية.

أمر وهمي: أي فيكون "نطقت" مستعملاً في غير ما وضع له؛ لأن ذلك الأمر الوهمي غير الموضوع له فيكون مجازاً. [الدسوقي] **وأيضاً إلخ:** هذا اعتراض على السكاكي لازم له من كلامه، أهله المصنف، وحاصله: أن السكاكي صرّح في هذا الباب بعدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية، وصرّح فيه أيضاً بعدم استلزم التخييلية للمكني عنها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وصرّح في المحاز العقلي بجواز وجود المكنية بدون التخييلية كما في أنت الربع البقل، فلما جوز وجود كلٍّ منهما بدون الأخرى فلا وجه لقوله: إن المكني عنها لا تنفك عن التخييلية؟ لأنها قد انفككت عنده في "أنت الربع وهزم الأمير". [الدسوقي: ٢١٦/٤]

لأنه اضطر إلخ: [علة لقوله: "لم يكن ما ذكره معنياً بما ذكره غيره؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعية فقد فرّ من شيء وعاد إليه؛ لأنه حاول إسقاط الاستعارة التبعية، ثم آلت الأمور على هذا الاحتمال إلى إثباتها كما أثبتته غيره.] [الدسوقي: ٢١٧/٤]

وقد يجاب بأن كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة بجواز أن يكون له علاقة أخرى، باعتبارها وقع الاستعمال، كما بين النطق والدلالة، فإنها لازمة للنطق، بل إنما يكون الاستعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه، وفيه نظر؛ لأن السكاكي قد صرَّح بأن "نطقت" هنا أمر مقدر وهمي كأظفار المية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقة، ولو كان مجازاً مرسلاً عن الدلالة لكن أمراً محققاً عقلياً على أنَّ هذا لا يخرج في جميع الأمثلة، رد آخر لا يجري

وقد يجاب: أي عن لزوم القول بالاستعارة التبعية، وحاصله أنا اختار الشق الثاني وهو أن التبعية التي جعلها قرينة للمكينة ليست حقيقة بل مجازاً، قولكم: "فتكون استعارة في الفعل، والاستعارة فيه لا تكون إلا تبعية" منوع؛ لأن ذلك لا يلزم إلا لو كان السكاكي يقول: إن كل مجاز يكون قرينة للمكينة عنها يجب أن يكون استعارة، فيلزم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعية، ولم لا يجوز أن يكون ذلك المجاز الذي جعله قرينة المكينة عنها مجازاً مرسلاً، فللسكاكي أن يقول: هب أن "نطقت" في قولنا: "نطقت الحال بكلداً" مجاز عن دلالة الحال، لكن لا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة؛ لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقة اللزوم والتشبيه مماً كما في دلالة الحال، فإنه يجوز أن يعتبر استلزم النطق لها فينتقل لفظه لها، ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما، وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود، فيكون "نطقت" على الأول مجازاً مرسلاً وعلى الثاني استعارة. [الدسوقي: ٤/٢١٧]

كل مجاز: أي كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة بأن كان محتملاً لها ولغيرها. (الدسوقي)

فإنها لازمة إنج: أي فـ"نطقت" إذا قلنا: إنه غير مستعمل في حقيقته بل في مجازه وهو الدلالة، نقول: إن استعماله فيها على جهة المجاز المرسل لعلاقة المزرومية لا على جهة الاستعارة، فقول المصنف: "فيكون استعارة" منوع فلم يلزم السكاكي القول بالتبعية. [الدسوقي: ٤/٢١٨]

وفي نظر: حاصله: أن هذا لا يصلح أن يكون جواباً عن السكاكي؛ لأنه صرَّح بأن "نطقت" أطلق هنا على أمر وهمي، فمقتضى هذا الكلام كون "نطقت" استعارة من النطق الحقيقي للأمر الوهمي لا أنه مجاز مرسل، ولو كان مجازاً مرسلاً عن الدلالة لكن مطلقاً على أمر محقق عقلي لا على أمر وهمي، وبالجملة فالالتزام السكاكي أن قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلاً لا يصح لمنافاة ذلك لما صرَّح به. (الدسوقي)

على أن هذا: أي كون قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مرسلاً لا يجري في جميع الأمثلة؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى سوى التشبيه. (الدسوقي)

ولو سُلم فحينئذ يعود الاعتراض الأول وهو وجود المكين عنها بدون التخييلية، ويمكن الجواب بأن المراد بعدم الانفكاك الاستعارة بالكتابية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدعونها فيما شاع من كلام الفصحاء؛ إذ لا نزاع في عدم شيوخ، مثل: أظفار المنية الشبيهة بالسبعين، وإنما الكلام في الصحة، وأما وجود الاستعارة بالكتابية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٧)، وصاحب المفتاح في مثل: أنبتَ الربيعُ البقلَ، فصار الحاصل من مذهبة أن قرينة الاستعارة بالكتابية قد تكون استعارة تخيلية مثل: أظفار المنية ونطقت الحال، وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر في قوله تعالى: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءِكِ﴾ (هود: ٤٤) إن البلع استعارة عن غور الماء في الأرض، والماء استعارة بالكتابية عن الغذاء، وقد تكون حقيقة كما في "أنبت الربيع".

فصل

في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه

ولو سلم إلخ: حاصله: أنه لو سلم أن قرينة المكينة إذا لم تكن حقيقة تكون مجازاً مراسلاً في جميع الأمثلة يلزم عليه أن المكينة خلت عن التخييلية، فبقي المكين عنها بدون التخييلية، وقد رد المصنف هذا سابقاً. [الدسولي: ٢١٨/٤]

وهو وجود: مع أن المكين عنها لا ينفك عن التخييلية. **في شرائط إلخ:** أي في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنها، ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهل لخرج من الحسن إلى القبح، والمراد من شرائط الجمع ما فوق الواحد؛ إذ المشروط في حسنها شرطان: رعاية جهات التشبيه وعدم شتمها رائحة التشبيه لفظاً، كما سيجيء. [التجريد: ٣٩١] **التحقيقية:** هي التي تتحقق معناه حساً أو عقلاً، وهي ضد التخييلية.

على سبيل الاستعارة: زاده الشارح أيضاً حالاً ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلي لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيلي على الإطلاق. (التجريد) **حسن التشبيه:** لأن بناءً مما على التشبيه، فيتبعه في الحسن والقبح. [الدسولي: ٢٢١/٤]

كأن يكون وجه الشبه شاملًا للطرفين، والتتشبيه وافياً بإفادته ما علق به من الغرض ونحو ذلك، **وأن لا يشم رائحته لفظاً** أي وبأن لا يشم شيء من التحقيقية والتتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، أعني ادعاء دخول المشبه في الإشام كمال الغرض بالغرض جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه، **ولذلك** أي علة للعلة ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظاً **يُوصى أن يكون الشبه** أي ما به المشاهدة **هو وجه الشبه** حسن الاستعارة **بين الطرفين** جلياً بنفسه، أو بواسطة عرف عام، أو اصطلاح خاص؛ **لئلا تصير الاستعارة إلغازاً** أي تعميمية إن روعي شرائط الحسن ولم تشم رائحة التشبيه وإن لم تراع فات الحسن، **شرط مؤخر** خفاء

كأن يكون إلخ: قد يقال: إن هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحسن؛ إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع، فالأولى إسقاطها، وأحاجيب البعض: أن المراد بكون وجه الشبه شاملًا للطرفين أن يكون متحققاً فيما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما، فإن وجد في أحدهما بأن كان جزءاً من مفهومه دون الآخر بأن كان لازماً له فات الحسن، وعلى هذا يندفع الاعتراض. [الدسوقي بتغيير: ٢٢١/٤]

وافي: أي يكون تشبيهه موافقاً بالغرض الذي قصد إفادته به كبيان إمكان المشبه أو تشويهه أو تزيينه، وغير ذلك مما مرّ في بيان الغرض من التشبيه، فإذا كان الغرض تزيين وجه أسود فيتشبه بمقلة الظني، ثم يستعار له لفظ المقلة، فهذا واف بالغرض ولو شبه لهذا الغرض بالغراب واستغير لفظ الغراب له فات الحسن. [الدسوقي بتغيير: ٢٢٢/٤]

وأن لا يشم: مثل كون وجه الشبه غير مبتدل أو نادر الحضور. **لا يشم:** وأشار إلى أن قوله: "أن لا يشم" عطف على "رعاية". **المتشبه به:** فينافي الاستواء المقصود من الاستعارة. **أن يكون الشبه إلخ:** لأنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيماً، فإذا انضم إلى خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتدد، فتصير الاستعارة إلغازاً، بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جلياً. [التجريدي: ٣٩١]

بنفسه: أي بذاته لكونه يرى مثلاً كما في تشبيه الثريا بعنقود الملائكة. [الدسوقي: ٢٢٤/٤] **أو بواسطة:** كما في تشبيه زيد مثلاً بإنسان عريض القفا في البلادة. [الدسوقي] **أو اصطلاح خاص:** كما في تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع. [الدسوقي] **ولم يشم:** من عطف الخاص على العام، أتى به بعد العام اهتماماً به إشارة إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص؛ لأن مناط التعميم والإلغاز عليه عند خفاء الوجه. [الدسوقي بتغيير: ٢٢٥/٤]

وإن لم تراع: مقابل لقوله: أن روعي إلخ، والحاصل: أنه إذا خفي وجه الشبه إنما تكون الاستعارة إلغازاً عند عدم إشامتها رائحة التشبيه؛ لأن عدم الإشام يبعد عن الأصل، وخفاء الوجه يزيد ذلك بعده، وإذا انتفى عدم إشام الرائحة بوجود إشامتها فذلك مما يقرب إلى الأصل لكن يفوت الحسن. [الدسوقي بتصرف]

يقال: **أَلْغَرِ في كلامه إِذَا عُمِي مِرَادُه وَمِنْهُ الْلُّغَزُ وَالجَمْعُ الْغَازُ، مُثْلِ رُطْبٍ وَأَرْطَابٍ، كَمَا لَوْ خَفِيَ بِضَمِ الْلَّامِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ**
قِيلَ: فِي التَّحْقِيقِيَّةِ "رَأَيْتُ أَسْدًا" وَأَرِيدُ إِنْسَانًا أَبْخَرَ فَوْجَهُ الشَّبَهِ بَيْنَ الْطَّرَفَيْنِ خَفِيٌّ، وَفِي التَّمْثِيلِ "رَأَيْتُ إِبْلًا مَائَةً لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحَلَةً" وَأَرِيدُ النَّاسَ مِنْ قَوْلِهِ ﴿النَّاسُ كَإِبَلٍ مَائَةٍ لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحَلَةً﴾ وَالرَّاحَلَةُ الْبَعِيرُ الَّذِي يَرْتَحِلُهُ الرَّجُلُ جَمْلًا كَانَ أَوْ نَاقَةً، يَعْنِي أَنَّ الْمَرْضِيَّ الْمُخْتَارِ يَرْكِبُهُ
الْمُتَجَبُ مِنَ النَّاسِ فِي عَزَّةٍ وَجُودَهُ كَالْمُتَجَبَّةِ الَّتِي لَا تَوْجِدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْإِبَلِ، وَهَذَا ظَهَرَ أَنَّ
الْتَّشَبِيهَ أَعْمَّ مَحَلًا؛ إِذْ كُلُّ مَا يَتَأَتَّى فِيهِ الْإِسْتِعَارَةِ يَتَأَتَّى فِيهِ التَّشَبِيهِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ؛ مُطْلَقاً مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ

مُثَلُّ إِلَيْهِ: أي مثله في وزن المفرد والجمع. [الدسوفي: ٤/٢٢٥] **كَمَا لَوْ قِيلَ**: أي التي خفي فيها وجه الشبه. (الدسوفي)
فَوْجَهُ الشَّبَهِ: فوجه الشبه وهو البحر بين الطرفين أي الأسد والرجل المتن الفم خفي، أي فلا يتنتقل من الأسد مع القرينة المانعة من إرادة الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر؛ إذ لا يتنتقل من الأسد مع القرينة المذكورة إلا إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشهور وهو الشجاعة، والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا يفيد في التجوز. (الدسوفي)
رَأَيْتُ إِبْلًا إِلَيْهِ: وإنما صار إلغازًا لأن مشاهدة الناس بالإبل المائة التي لا توجد فيها راحلة في عزة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة، ولذا صرَحَ النبي ﷺ بالتشبيه فيه فقال: الناس كإبل مائة لا توجد فيها راحلة. [التجريد: ٣٩١] **مَائَةً لَا تَجِدُ إِلَيْهِ**: يحتمل أن تكون جملة استئنافية، فهي جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل: على أي حال رأيتمهم؟ ويحتمل أن يكون "مائة" نعتا للإبل وما بعده وصف للمائة، أي إبلًا معدودة، وهذا القدر الموصوف بأنك لا تجد فيها راحلة. [الدسوفي: ٤/٢٢٦]

وَأَرِيدُ إِلَيْهِ: لا شك أن وجه الشبه المذكور خفي؛ إذ لا يتنتقل إلى الناس من الإبل من هذه الخليقة، وإنما كانت هذه استعارة تمثيلية؛ لأن الوجه متزع من متعدد؛ لأنه اعتبر وجود كثرة من جنس، وكون تلك الكثرة يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامل. (الدسوفي بتعين) **النَّاسُ**: أي حال الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه.
مِنْ قَوْلِهِ ﴿النَّاسُ كَإِبَلٍ مَائَةٍ لَا أَنْ قَصْدَ الْمُصْنَفِ التَّمْثِيلَ بِالْحَدِيثِ﴾: أي يعوده لوضع الرجل وحمل الإقبال عليه أو يعوده للارتحال عليه. (الدسوفي)

لَا تَوْجِدُ: إشارة إلى أن المراد من العدد الكثرة. **وَهَذَا**: أي بما ذكر، وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستعارة؛ لثلا تصير إلغازًا وتعمية ظهر أن التشبيه أعم مطلقاً من الاستعارة، وبني بقوله: "محلاً" على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق؛ إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة كما لا يصدق الاستعارة على التشبيه.
إِذْ كُلُّ إِلَيْهِ: اعترض بأنه إن أراد بالثانية الثانية على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه؛ لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى تحدا، وإن أراد مجرد الثانية على وجه الحسن أولاً فلا نسلم أن ليس كل ما يتأتى إلية فإنه إذا كان وجه الشبه خفياً يتأتى فيه الاستعارة أيضاً لكن لا على وجه الحسن. (التجريد)

لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة إلغازاً كما في المثالين المذكورين، فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جملتها أن

يكون وجه التشبيه بعيداً مبتذلاً، فاشترط جلاء في الاستعارة ينافي ذلك، قلتنا: كون وجه الشبه بعيداً جلاء وجه الشبه
الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف، فيجب أن يكون من الخفاء بحيث لا يصير إلغازاً ومن الجلاء بحيث لا يصير مبتذلاً، **ويتصل به أي بما ذكرنا من أنه إذا خفي وجه التشبيه** يلحق

لم يحسن الاستعارة ويتغير التشبيه، **أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين حق التحدا كالعلم** وجه الشبه عند البلوغ الشأن

والنور، والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه، **وتعينت الاستعارة؛ لغلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه، فإذا فهمت مسألة تقول: "حصل في قلبي نور" ولا تقول: "علم كالنور".....** مشينا للعلم لفظ النور وهو مجال

[في المثالين المذكورين]: أي في المتن، وهما: رأيت أسدًا مریداً به إنساناً آخر، ورأيت إبلًا إلخ. [الدسوقي: ٤٢٧]

ينافي ذلك: لأن من لوازم كون وجه الشبه بعيداً غير مبتذلاً أن يكون غير جلي، فكأنهم اشتربوا في حسنهما كون وجه الشبه جلياً وكونه غير جلي، وهذا تناف. [الدسوقي: ٤٢٨] **فيجب إلخ:** أي يكون وجه الشبه ملتبساً بحالة من الجلاء هي أن لا يصير إلغازاً وأن يكون ملتبساً بحالة من الغرابة هي أن لا يصير مبتذلاً، فالمطلوب فيه أن يكون متوسطاً بين المبتذل والخلفي. (الدسوقي)

ويتصل به: أي ينبغي أن يذكر متصلًا بما ذكرنا وعقبه أنه إذا قوي إلخ، وذلك المناسبة بينهما من حيث التقابل؛ لأن كلًا منهما يوجب عكس ما يوجبه الآخر. (الدسوقي) **بما ذكرنا:** أي ضمنا من قوله: "ولذلك إلخ"، فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتغير التشبيه. [التجريد: ٣٩٢] **إذا قوي:** أي وجه الشبه، وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه لهذا الوجه. (الدسوقي)

حتى التحدا: أي صارا كالمتحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، وليس المراد ألمما اتحداحقيقة، والكلام محمول على المبالغة. (الدسوقي) **العلم إلخ:** أي فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتمام والتشبيه بالظلمة في التحير حتى صار كل من المشبهين يتبارد منه المعنى الموجود في المشبه بهما، فصارا كالمتحدين في ذلك المعنى فيتخيل اتحادهما، ولا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر؛ لغلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه. [الدسوقي: ٤٢٩]

وتعينت الاستعارة: لعله أراد أنها تعين إذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله: "لم يحسن التشبيه" لا أنه تعينت البتة ولا يصح التشبيه، فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق أن التشبيه أعم من الاستعارة. (الحواشي)

وإذا وقعت في شبهة تقول: "وَقَعْتُ فِي ظُلْمَةٍ" ، ولا تقول: "فِي شَبَهَةٍ كَالظُّلْمَةِ" ،
[مشبهًا للشبهة بالظلمة]
والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في أن حسنها برعایة جهات حسن التشبيه؛
لأنها تشبيه مضموم، **والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها؛ لأنها**
لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها، وليس لها في نفسها تشبيه بل هي حقيقة
فحسنها تابع لحسن متبوعها.

فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه،
وقد يطلق المجاز على **كلمة تغير حكم إعرابها** أي حكمها الذي هو الإعراب على أن
الإضافة للبيان أي تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر **بمحض لفظ أو زيادة لفظ**، فال الأول
من أنواع الإعراب ما يكون بمحض
ك قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبَّكَ﴾ (الفجر: ٢٢) وقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢) ، ...

برعاية جهات: لم يقل: وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظاً؛ لأنها تشبيه مضموم في النفس، فلا ينافي رائحة التشبيه،
نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه. [التجريد: ٣٩٢] **حسن التشبيه**: لم يزد: وبأن لا تشم رائحة
التشبيه لفظاً؛ لأن من لازم الاستعارة بالكتابية ذكر ما هو من خواص المشبه به، وذلك يدل على التشبيه كما سبق.
(التجريد) **لأنها تشبيه مضموم**: أي المكنى عنها، وهذا على مذهب المصنف كما مر لا على مذهب القوم من أنها
لفظ المشبه به المضموم إليه بذكر لوازمه. [الدسولي: ٤/٢٣٠]

حسنها آخر: أي في حساب حسن المكنى عنها. يعني أنه يعد بعد حسن المكنى عنها تابعاً له. (الدسولي)
بل هي حقيقة: أي عند المصنف؛ لأنها مستعملة في الموضوع له بخلاف السكاكي. **معنى آخر**: أي هو الكلمة التي
تغير إعرابها الأصلي. [الدسولي: ٤/٢٣١] **على سبيل الاشتراك**: أي اللغظي بأن يقال: إن لفظ المجاز وضع
بوصفين: أحدهما: الكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة، والثاني: الكلمة التي تغير حكم إعرابها
الأصلي، فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال. (الدسولي)
أو التشابه: أي مشابهة الكلمة التي تغير إعرابها للكلمة التي استعملت في غير معناه، وذلك بأن شبها الكلمة المنتقلة
عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناه الأصلي بجامع الانتقال عن الأصل في كل، وعلى هذا الاحتمال فإطلاق
لفظ المجاز على الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة. (الدسولي بتغيير) **محض لفظ**: أي ذلك التغير يحصل
بسبب حذف لفظ أو زيارته. (الحاشية)

والثاني: مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أي جاء أمر رب لاستحالة المحيء عن الله تعالى، وسائل أهل القرية للقطع بأن المقصود هنا سؤال من أهل القرية وإن جعلت القرية مجازاً عن أهلها لم يكن من هذا القبيل، وليس مثله شيء؛ لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله لا نفي أن يكون مثل مثيله، فالحكم الأصلي لـ "ربك" وـ "القرية" هو الجرّ، وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف، والحكم الأصلي في مثله هو النصب؛ لأنه خبر "ليس"، وقد تغير إلى الجرّ بسبب زيادة الكاف، فكما وصفت الكلمة بالمحاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي، وظاهر عبارة "المفتاح" أن الموصوف بهذا النوع من المحاز هو نفس الإعراب، وما ذكره المصنف أقرب، والقول المستعمل في غير محله الأصلي بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)

لاستحالة إلخ: علة لحن دوف، أي وإنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المحيء على الله تعالى؛ لأن المحيء عبارة عن انتقال من حيز إلى حيز آخر. [الدسولي: ٤/٢٣٢] **هذا القبيل:** أي بل من قبيل المحاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له علاقة مع قرينة؛ لأنها حينئذٍ مجاز مرسل من إطلاق اسم الحال على الحال. [الدسولي: ٤/٢٣٣]

لأن المقصود: علة لحن دوف، أي وإنما حمل على زيادة الكاف؛ لأن المقصود إلخ. (الدسولي) **كذلك إلخ:** هذا صريح في أن المسمى بالمحاز هو كلمة "ربك"، ولفظ "القرية"، ولفظ "المثل"، وليس المسمى بالمحاز هو الإعراب المتغير، وهو ما قاله المصنف. (الدسولي) **وما ذكره المصنف:** أي من أن الموصوف بكونه مجازاً في هذا النوع هو الكلمة التي تغير إعرابها لأنفس الإعراب. (الحواشي)

أقرب: أي مما ذكره السكاكي من أن الموصوف بكونه مجازاً في هذا النوع هو الإعراب، وذلك لوجهين: أحدهما: أن لفظ المحاز مدلوله في الموضعين هو الكلمة، بخلاف إطلاقه على الإعراب فإنه يقتضي تخالف مدلوليه، والثاني: أن إطلاق المحاز على الإعراب لكونه قد وقع في غير محله الأصلي إنما يظهر في الحذف؛ لأن المقدر كالذكور، فانتقل إعراب المقدر للمذكور، وأما الزيادة فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعاً في غير محله؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدر كالذكور، وله مقتضى أوقع إعراباً آخر في محل مقتضاه، وإنما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود ومقتضاه واقع في محله. [الدسولي: ٤/٢٣٤]

أخذ بالظاهر، ويحتمل أن لا يكون زائداً ويكون نفياً بطريق الكنایة التي هي أبلغ؛ لأن الكاف للمثل من الحقيقة

الله تعالى موجود فإذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو

ولا يمكن نفي الموجود الذي هو المزوم الذي هو اللازم

أعني الله تعالى مثل مثله، فلم يصح نفي مثل مثله كما تقول: ليس لأخي زيد أخ، ليس لزيد أخ نفياً للملزوم بنفي لازمه، والله أعلم.

هو أخو زيد وهو أخو أخيه

هي أبلغ: أي من الحقيقة التي مقتضى زيادتها، ووجه الأبلغية أنه يشبه دعوى الشيء بالبينة، فكأنه ادعى نفي المثل بدليل صحة نفي مثل المثل. [الدسولي: ٤/٢٣٥] **لأن الله تعالى موجود:** توضيحه أن تقول: إن الشيء إذا كان موجوداً متحققاً فمعنى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشيء المزوم مثلاً لذلك المثل؛ لأن المثلية أمر نسبي بينهما، فإذا نفي هذا اللازم وقيل: لا مثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفي المزوم، وهو مثل ذلك المتحقق؛ لأنه يلزم من نفي اللازم نفي المزوم، وإلا كان المزوم موجوداً بلا لازم وهو باطل. (الدسولي بـ[تغیر])

فلم يصح إلخ: أي على تقدير وجود المثل، لكن النفي لمثل المثل صحيح لوقوعه في كلام الصادق، فليكن المثل منفياً وهو المطلوب. [الدسولي: ٤/٢٣٦]

[الكتابية]

[تعريف الكتابية]

الكتابية في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا، أو **كنت**^{إذا تركت التصریح به، وفي إن كان ياتي} إذا تركت التصریح به، وفي **الاصطلاح**: **لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه** أي إرادة ذلك المعنى مع **لazmeh كلفظ طويل النجاد المراد به طويل القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد** هو حائل السيف **أيضاً، فظهر أنها تختلف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه** كإرادة طول النجاد **..... بخلاف المجاز**

أو كنت: أي بكذا من كذا، و"أو" في كلامه للشك، فعل الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياء وعلى الثاني تكون واواً، والمضارع على الأول "يكنى" كـ"رمى يرمي" وعلى الثاني "يكون" كـ"دعا يدعوه". [الدسوقي بتغيير: ٢٣٧/٤] به: أي مدخل عن وهو راجع إلى كنيت وكنت، فالكتابية لغة: ترك التصریح بالشيء. (الدسوقي بتغيير) **لفظ أريد به إلخ**: جرى المصنف على أن الكتابية واسطة بين الحقيقة والمجاز، واعلم أنهما اختاروا في اللفظ الكتابي طريقين: الأولى: أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز إرادة الموضوع وعليها كلام المصنف، الثانية: أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا ليكون مقصوداً بل لينتقل إلى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الصدق والكذب والإثبات والنفي، فيصبح الكلام وإن فقد المعنى الحقيقي بل وإن استحال، واحتار هذه الطريقة في التلويع، قال في "الأطول": ولنا بحث نذكرها لك فإنه معجب لأولي الألباب، وهو أنه يمكن أن يجعل الكتابية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كتابياً من قبيل قصد النتيجة بعد إقامة الدليل، فيكون قوله: "فلان كثير الرماد" حقيقة صرفة ذكرت دليلاً على أنه مضياف، فيكون التقدير فهو مضياف، ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضياف. [التجرييد بتغيير: ٣٩٣]

معه: تبيه على أن إرادة اللازم أصل وإرادة الملزم تبع. [الدسوقي بتغيير: ٢٣٨/٤] **كلفظ طويل النجاد**: الحال: أن النجاد حائل السيف، فطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: فلان طويل النجاد، ف المراد أنه طويل القامة، فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حائل السيف، وطول القامة بأن يراد بطول النجاد معناه الحقيقي واللازمي. (الدسوقي) **بخلاف المجاز**: أي فإنه وإن شارك الكتابية في إرادة مطلق اللازم إلا أنه لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي وإن وجد فيه كالكتابية تصور المعنى الحقيقي؛ لينتقل منه إلى المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال. [الدسوقي: ٢٣٩/٤]

فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي، وقوله:
 الشأن من جهة إرادة المعنى معناه من جهة جواز إرادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية؛
 ولأن الكناية كثيرة ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا: فلان طويل
 النجاد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل وإن لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل، ومثل
 هذا في الكلام أكثر من أن تحصى، وهنها بحث لا بد من التنبيه عليه، وهو أن المراد بجواز
 إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث إنها كناية لا تنافي ذلك كما أن المجاز
 لا من حيث خصوص المادة إرادة المعنى الحقيقي تنظم للمعنى
 ينافي، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب "الكشف"
 إرادة المعنى الحقيقي لا من حيث إنها كناية
 في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أنه من باب الكناية كما في قوله: مثل ذلك
 لا يدخل؛ لأنهم إذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخصّ أو صافه فقد نفوه عنه، . . .
 البخل المخاطب

وقوله: من جهة: هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف، وحاصله: أن في كلامه تنافياً بين التفريع والمفرع عليه، وذلك؛ لأن المفرع عليه يقتضي أن إرادة كل من اللازم والملزوم في الكناية جائز، والتفرريع يقتضي أن إرادتهما معاً واقعة، وحاصل ما أحب به الشارح: أن في التفريع حذف مضاف، أي من جهة جواز إرادة المعنى. [الدسوقي: ٢٣٩/٤]
طويل النجاد: كناية عن طول القامة؛ لأنه يلزم من طول النجاد أي حمائ السيف طول القامة. (الدسوقي)
وجبان الكلب: كناية من الكرم؛ لأن جبن الكلب أي عدم جراءته على من يمر به يستلزم كثرة الواردين عليه، وكثرة الواردين تستلزم كرم صاحبه. [الدسوقي: ٢٤٠/٤] **ومهزول الفصيل:** كناية عن الكرم أيضاً؛ لأن هزال الفصيل يستلزم عدم وجود اللبن في أمه، وهو يستلزم الاعتناء بالضيفان لأخذ اللبن من أمه وسقيه لهم، وكثرة الضيفان يستلزم الكرم. (الدسوقي) **إن لم يكن له نجاد:** فإذا صحت الكناية بنحو هذه الألفاظ وقعت بما مع انتفاء أصل معناه لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقي، فلو لم يرد الكلام إلى الجواز خرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف. (الدسوقي)

وهنها بحث: هذا جواب عما يقال: إن التعريف غير جامع؛ لأنه لا يشمل الكناية التي تمنع فيها إرادة المعنى الحقيقي. (الدسوقي) **باب الكناية:** أي من حيث إن سلب الشيئية عن مثل يستلزم سلبها عن مثلكه. [الدسوقي: ٢٤١/٤]
كما في قوله: هذا نظير للأية من حيث إن كلاً كناية. (الدسوقي) **على أخص أو صاف:** أي على أوصافه الخاصة أي متبساً بها كالعلم والكرم، لا العامة كالحيوانية والناطقية، وهذا العطف تفسيري؛ لأن المماثل ما يكون مشاركاً في الأوصاف الخاصة كلها. (الدسوقي)

كما يقولون: **بلغت أترابه** يريدون به بلوغه، فقولنا: ليس ك الله شيء، وقولنا: ليس أقران فلان مثال الحقيقة كمثله شيء عبارتان متعاقبتان على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته ولا فرق تعالى مثال الكتابة بينهما إلا ما **يُعطِيه الكناية من المبالغة**, ولا يخفى هنا امتناع إرادة الحقيقة ونفي هي العبرة الثانية في الآية المماثلة عنمن هو مماثله وعلى أحص أو صافه.

[الفرق بين الكناية والمحاز]

وفرق بين الكناية والمحاز **بأن الانتقال فيها أي في الكناية من اللازم إلى المزوم كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة، وفيه أي وفي المحاز الانتقال من المزوم إلى مرسلًا كان أو استعارة اللازم **كالانتقال من العيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع، المطر****

بلغت أترابه: جمع ترب بكسر الناء أي أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد. [الدسوقي: ٢٤١/٤] **متعاقبتان:** أي واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدليلة، فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدى بالعبارة الأولى على وجه الصراحة، وتارة يؤدى بالعبارة الثانية على وجه الكناية. (الدسوقي) **من المبالغة:** أي لإفادتها المعنى بطريق اللزوم الذي هو كادعاء الشيء ببينة، ولما كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله: "ليس كمثله شيء" أو كد في نفي المثل من "ليس ك الله شيء". (الدسوقي)

ولا يخفى إلخ: هذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب "الكشف" استدلالا على قوله: "لكن قد يمتنع إلخ وإنما امتنع في الآية إرادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته تعالى. [الدسوقي: ٢٤٢/٤] **وفرق:** الحاصل: أن المصنف لما قدم الفرق المرضي عنده بين المحاز والكتابية وهو أن الكتابية فيها جواز إرادة المعنى الحقيقي لعدم نصب القرينة المانعة والمحاز لا يجوز فيه ذلك، وأشار إلى فرق آخر بينهما للسكاكى وغيره لأجل الاعتراض الذي أورده عليه. [الدسوقي بتغيير: ٢٤٣/٤]

كالانتقال إلخ: فطول القامة ملزم لطول النجاد، وطول النجاد لازم لطول القامة، فإن قلت: مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف: "لفظ أريد به لازم معناه" أن طول القامة لازم لطول النجاد، وطول النجاد ملزم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا، قلت: كل من طول النجاد وطول القامة لازم للأخر وملزوم له؛ لأن كلاً منها مساو للأخر، فالتمثيل بهذا المثال ه هنا لا ينافي التمثيل به فيما تقدم. (الدسوقي بتغيير)

كالانتقال إلخ: أي فإنه لازم للمطر بحسب العادة وملزوم له، وكذلك الشجاعة لازمة للأسد، والأسد ملزم لها، لكن لما ناسبت الشجاعة الرجل أيضاً انتقل من الأسد بواسطة القرينة إلى الرجل المقيد بالشجاعة، فصار الأسد ملزمـاً والرجل الشجاع لازماً بانضمام القرينة. [الدسوقي: ٢٤٤/٤]

ورُدَّ هذا الفرق بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً بنفسه أو بانضمام قرينة إليه لم ينتقل منه إلى الملزم؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على من ملزومه، وحيثُلِّي أي إذا كان اللازم ملزوماً يكون الانتقال من الملزم إلى اللازم كما في المجاز فلا يتتحقق الفرق، والسكاكيني أيضاً معترض بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً امتنع فتتأكد هذا الرد عليه بين المجاز والكتابية الانتقال منه، وما يقال: إن مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكتابة دون المجاز أو شرط لها دونه مما لا دليل عليه، وقد يحاجب عنه بأن مراده باللازم ما يكون
في جانب الكتابة والمحاجة عن الاعتراض السابق

ما لم يكن ملزوماً: يعني إنما ينتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوماً لذلك المتنتقل إليه لأن يكون مساوياً إما بنفسه كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان وهو ملزوم له لمساوته، فيلزم من وجوده وجود الإنسان أو بواسطة انتضام قرينة إليه كالعرف كقولنا كنایة عن المؤذن: رأيت إنساناً يلزّم المنار، فإن الإنسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن، ويصبح أن يكون أعم منه جلوزاً أن تكون ملزماً للمنار لا للأذان، لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن، فهذا لازم أعم صار ملزوماً بالقريئة. [الدسوقي: ٤٤٢]

أي إذا كان: الأولى أن يقول: أي وإذا كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملزوما. **فلا يتحقق الفرق:** أي بين المجاز والكناية؛ لأن الانتقال في كل منهما من الملزوم إلى اللازم؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما، فينتقل منه من حيث إنه ملزوم لا من حيث إنه لازم. [الدسوقي: ٤/٢٤٥]

وما يقال: أي في الجواب عن الاعتراض على السكاكي وتصحيح فرقه، وحاصله: أن مراد السكاكي بقوله: "الانتقال في الكتابة من اللازم إلى الملزم": اللازم المساوي للزموم؛ لأن اللزوم بين الطرفين من خواصها، ومراده بقوله: "والانتقال في الجاز من الملزم إلى اللازم" مطلقاً؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط في الجاز فصح تعبيره في جانب الكتابة بالانتقال من اللازم، ولم يصح التعبير به في الجاز، فتم التفرقة بينهما. (الدسوقي)

لا دليل عليه: أي فيقال عليه إنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزموم بين الطرفين دون المجاز، بل قد يكون اللازم فيها أعم كما يكون مساوياً وكذا المجاز، فالجواب المذكور ضعيف؛ لأن فيه حمل كلام السكاكي على ما هو تحكم محض. (الدسوقي) **مراده باللازم إلخ:** حاصله: أن مراد السكاكي باللازم في قوله: "إن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزم" ما يكون وجوده على سبيل التبع لوجود الغير كطول النجاد التابع وجوده في الغالب بطول القامة، ومراده بقوله: إن المجاز ينتقل فيه من الملزم إلى اللازم أي من المتبع في الوجود إلى التابع، فحيثئذ صحت التفرقة التي ذكرها بينهما، والحاصل: أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزم حتى يتوجه عليه الاعتراض، بل مراده همما التابع والمتبوع، وإن لم يكن بينهما لزوم عقلي كطول النجاد لطول القامة. (الدسوقي)

وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة، وهذا جوز كون اللازم في الخارج أو في الاعبار للغير فألكنـيـة عـلـى هـذـاـ جـوـاب أخص كالضاحك بالفعل للإنسان، فالكتابية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف، ويراد به متبع مردوف والمجاز بالعكس، وفيه نظر، ولا يخفى عليك أن الظاهر أنه عطف تفسير ليس المراد باللزم في الكتابة امتناع الانفكاك.

[تقسيم الكتابة]

وهي أي الكتابة ثلاثة أقسام: الأولى وتأنيتها باعتبار كونها عبارة عن الكتابة المطلوب بالاستفهام **بما غير صفة ولا نسبة، فمنها أي** فمن الأولى **ما هي معنى واحد** مثل أن يتفق في صفة نسبة صفة إلى موصوف ذو معنى واحد الكتابة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكرة تلك الصفة؛ ليتوصل بها إلى ذلك فاعل "يتفق" **الموصوف قوله:** عمرو بن معدى كرب

الضاربين بكل أيض مخدم قاطع

وهذا: أي لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف، جوز السكاكي كون اللازم المتعلق عنه للمعنى الكتابي أخص؛ لأن اللازم يعني التابع في الوجود لوجود غيره أو في الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص، بخلاف اللازم المتعارف، فإنه إنما يكون أعم أو مساواه ولا يكون أخص وإلا لكان الملزم أعم، فيوجد بدون اللازم، وهذا محال. [الدسولي: ٢٤٦/٤] **والجاز بالعكس:** بأن يذكر متبع ويراد التابع.

وفيه نظر: أي في هذا الجواب نظر بالنسبة إلى قوله: "الجاز بالعكس"؛ لأن الجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبات فهو: رعينا الغيث، واستعمال النبت في الغيث فهو: أمطرت السماء نباتاً، فكيف يصح ما ذكر. (الحواشي) **ولا يخفى إلخ:** جواب عما يقال: كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره. [الدسولي: ٢٤٧/٤] **امتناع الانفكاك:** أي الذي هو الزروم العقلاني، بل المراد باللزم هـنـا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف كما تقدم. (الدسولي) **وتأنيتها:** والظاهر تذكريها؛ لأن لفظ القسم مذكور.

غير صفة ولا نسبة: وذلك بأن يكون المطلوب بها موصوفاً، ولو قال: "الأولى المطلوب لها الموصوف" لكان أحسن. (الدسولي) **معنى واحد:** المراد بوحدة المعنى هنا: أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعاً كما في الأضغان في المثال الآتي، وليس المراد بوحدته ما قابل الشنية والجمعية الاصطلاحية. [الدسولي: ٢٤٨/٤] **بكل أيض:** أي بكل سيف أيضاً، والضاربين نصب على المدرج أي أمدح الضاربين بكل سيف أيضاً مخدم أي قاطع. (الدسولي)

والطاعنين بجامع الأضغان

المخدم القاطع والضعن الحقد ومجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب، ومنها ما من المكتبة

هو مجموع معان بأن يؤخذ صفة فتتضمّن إلى لازم آخر، وأخر تصير جملتها مختصة كمستوى القامة مثل عريض الأظفار.

موصوف فيتوصل بذكرها إليه **قولنا** كناية عن الإنسان: **حيّ مستوي القامة عريض الأظفار**، وتسمى هذه خاصة مركبة، وشرطهما أي: شرط هاتين الكنائيتين **الاختصاص بالمعنى عنه**؛ ليحصل الانتقال، وجعل السكاكي الأولى منها أعني ما هي معنى واحد منها إلى المكتفي عنه

قريبة بمعنى سهولة المأخذ، والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتفريق بينهما، **والثانية بعيدة بخلاف ذلك** وهذه غير البعيدة **بمعنى الذي سيجيء**،....

والطاعنين: أي الضاربين بالرمي بجامع الأضغان، فمجامع الأضغان كناية عن القلوب، ومجامع الأضغان معنى واحد؛ إذ ليس أجساماً ملائمة وإن كان لفظه جمعاً، فأطلق الشاعر الصفة التي هي لازم، يعني مجامع الأضغان، وأراد محلها وهو الموصوف، أعني القلوب على سبيل المكتبة. [الدسوقي: ٢٤٨/٤] **معنى واحد**: أي المضاف والمضاف إليه دال على معنى واحد. [الدسوقي: ٢٤٩/٤] **تصير إخ**: أي وإن كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به، ألا ترى أن "حي" في المثال ليس خاصاً بالإنسان، وكذلك مستوى القامة وعربيض الأظفار، وأما جملة الثلاثة فهي مختصة بالإنسان، فيتوصل بمجموعها إليه. (الدسوقي بتغيير)

حيّ مستوى: بدل أو بيان من "قولنا" بمعنى مقولنا و"كناية" حال منه. [التجريد: ٣٩٥] **وتسمى إخ**: أي مجموع الصفات المختصة بالموصوف يسمى عند أصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة، كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف تسمى خاصة بسيطة. (الدسوقي) **شرط هاتين**: يعني شرط المكتبة التي هي معنى واحد، والكتابة التي هي مجموع معان اختصاصها بالمعنى عنه كاختصاص بجامع الأضغان، ومجموع الحياة واستواء القامة وعربيض الأظفار بالإنسان، واعتراض على هذا الاشتراط بأنه مستدرك؛ لأن المكتبة الانتقال فيها من المزوم، والمزوم مختص قطعاً بالمعنى عنه الذي هو اللازم. (الحواشي المختلفة)

الثانية: ما هي مجموع معان، عطف على الأولى. **بمعنى الذي سيجيء**: وهي ما كان فيها وسائل، والحاصل: أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال لأجل البساطة، والمراد بالبعد صعوبتها لأجل التركيب؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالباً، وليس المراد هنا بالقرب انتقاء الوسائل والوسائل بين الكتابة والمعنى عنه وبالبعد وجودها كما سيأتي. [الدسوقي: ٢٥١/٤]

الثانية من أقسام الكتابة **المطلوب بها صفة** من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك، وهي ضربان: قريبة، وبعيدة، فإن لم يكن الانتقال من الكتابة إلى المطلوب بواسطة فقرية، والقرية قسمان: واضحة يحصل منها الانتقال بسهولة كقولهم كتابة عن طويل القامة: "طويل نجاده" و"طويل النجاد"، والأولى أي طويل نجاده كتابة ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح، وفي الثانية أي طويل النجاد تصريح ماء؛ لتضمن الصفة أي الطويل الضمير الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، والدليل على تضمينه الضمير أنك تقول: "هند طولية النجاد،

المطلوب بها صفة: معنى طلب الصفة بالكتابية دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقامها، فصار تصور المثبتة يعني المكنى عنها هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها؛ لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها، وذلك كان يذكر حين الكلب أو كثرة الرماد؛ ليتغلب منه إلى الجود. [الدسوقي بتغيير: ٤٥١]

وهي ضربان: حاصل ما ذكره من الأقسام أن الكتابة المطلوب بها صفة إما قريبة أو بعيدة، والقرية إما واضحة أو خفية، والواضحة إما ساذجة أو مشوبة بالتصريح، فجملة الأقسام أربعة. [الدسوقي: ٤٥٢] **كتابية:** حال من القول مقدم عليه أي كقولهم: "فلان طويل نجاده" حالة كون ذلك القول كتابة عن طول القامة. (الدسوقي)

طويل نجاده: برفع النجاد على أنه فاعل "طويل"، والضمير المضاف إليه عائد إلى الموصوف. (الدسوقي)
وال الأولى إخ: إشارة إلى الفرق بين المثالين بعد اتفاقهما في كونهما كتابة عن طول القامة، وإنما كان طويل نجاده كتابة ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح؛ لأن "طويل" لم يسند إلى شيء من الشخص أو ضميره، وإنما أُسند إلى نجاده، بخلاف طويل النجاد لما فيه من ثبوت التصريح حيث أُسند إلى ضميره لا إلى النجاد. (الحاشية)

لتضمن إخ: أي وإنما كان فيها تصريح ما لتضمن الصفة التي هي لفظ "طويل" الضمير الراجع إلى الموصوف؛ لكونها مشتقة، والضمير عائد على الموصوف، فكانه قيل: "فلان طويل"، ولو قيل ذلك لم يكن كتابة بل تصريحاً بطوله الذي هو طول قامته، ولما لم يصرح بطوله لإضافته إلى النجاد، وأُوْمِئَ إليه بتحمل الضمير كانت كتابة مشوبة بالتصريح ولم تجعل تصريحاً حقيقياً. [الدسوقي: ٤٥٣]

والدليل إخ: أي والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظاً لا أنها مضافة إلى فاعلها لفظاً، بل لفاعಲها في المعنى: أنك تقول: "هند طولية النجاد" بتأنيث الصفة نظراً لهند، والزيدان طولياً النجاد بتشبيتها نظراً للزيدين، والزيدين طوال النجاد بجمعها نظراً للزيدين، فقد أثنتا الصفة وثنيناها وجعلناها لزوماً، وجعلناها مطابقة للموصوف، وما ذاك إلا لإسنادها إلى الضمير الموصوف، بخلاف ما إذا خلت عن ضمير الموصوف الذي جرت عليه وأُسندت إلى اسم ظاهر، فإنما لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الإفراد والتجريد من علاقة الشتبة والجمع. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٤]

والزيـدان طـويلاً النـجـاد، والـزيـدون طـوال النـجـاد" ، فـتـؤـنـث وـتـشـنـي وـتـجـمـع الصـفـة الـبـتـة لـاستـنـادـها إـلـى ضـمـيرـ المـوـصـوفـ، بـخـلـافـ "هـنـد طـويـلـ بـنـجـادـهـاـ، والـزـيـدان طـويـلـ بـنـجـادـهـماـ، والـزـيـدون طـويـلـ أـنـجـادـهـمـ" ، وإنـما جـعـلـنا الصـفـةـ المـضـافـ كـنـايـةـ مشـتـملـةـ عـلـىـ نوعـ تـصـرـيـحـ، وـلـمـ بـجـعـلـهاـ تـصـرـيـحـاـ بـأـنـ الصـفـةـ فـيـ المعـنـىـ صـفـةـ لـلـمـضـافـ إـلـيـهـ، وـاعـتـبـارـ الضـمـيرـ رـعـاـيـةـ لـأـمـرـ الصـفـةـ لـلـقـطـعـ عـلـهـ لـقـولـهـ: وـلـمـ بـجـعـلـهاـ فـيـ الحـقـيـقـةـ وـهـوـ النـجـادـ فـكـرـ الـبـلـدـ لـفـظـيـ وـهـوـ اـمـتـنـاعـ خـلـوـ الصـفـةـ عـنـ مـعـمـولـ مـرـفـوعـ هـاـ أـوـ خـفـيـةـ عـطـفـ عـلـىـ "ـوـاضـحةـ"ـ، وـخـفـاؤـهـاـ بـأـنـ يـتـوقـفـ الـاـنـتـقـالـ مـنـهـاـ عـلـىـ تـأـمـلـ وـإـعـمـالـ رـوـيـةـ كـقـوـلـهـ كـنـايـةـ عـنـ الـأـبـلـهـ: عـرـيـضـ الـقـفـاـ"ـ إـنـ عـرـضـ الـقـفـاـ وـعـظـمـ الرـأـسـ بـالـإـفـرـاطـ مـاـ يـسـتـدـلـ بـهـ عـلـىـ الـبـلـاهـةـ فـهـوـ مـلـزـومـ لـهـ بـجـسـبـ الـاعـقـادـ لـكـنـ فـيـ الـاـنـتـقـالـ مـنـهـ إـلـىـ الـبـلـاهـةـ نـوـعـ خـفـاءـ لـاـ يـطـلـعـ عـلـيـهـ كـلـ وـاحـدـ، وـلـيـسـ الـخـفـاءـ بـسـبـبـ كـثـرـةـ الـوـسـائـطـ وـالـاـنـتـقـالـاتـ حـتـىـ تـكـوـنـ بـعـيـدةـ،.....

اعتبار الضمير: أي فلم يكن إرجاع الضمير مقصوداً أصلياً، فلا يكون تصريحاً بل مشوباً به. (الحاشية)
عطف على إلخ: أي إن الكناية المطلوب بها صفة إن لم يكن الانتقال فيها إلى مطلوب وهو الصفة بواسطة، فهي إما واضحة لا تحتاج في الانتقال إلى المراد إلى تأمل أو خفية يتوقف الانتقال منها إلى المراد على تأمل وإعمال رؤية أي فكر، وذلك حيث يكون اللزوم بين المكتنبي وعنه فيه غموض ما فيحتاج إلى إعمال رؤية في القرآن، وليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وسائله؛ لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة. [الدسولي: ٢٥٤/٤]
عرض القفا: القنا بالقصر مؤخر الرأس، وعرضه يستلزم عظم الرأس غالباً، والمقصود هنا العظم المفرط كما نبه عليه الشارح. [الدسولي بتغيير: ٢٥٥/٤] **عرض القفا:** العرض هنا بالفتح؛ لأن المراد به ما قابل الطول، وأما العرض بالضم فهو يعني الجانب. (الدسولي) **بالإفراط:** إنما قال: بالإفراط؛ لأن عظم الرأس واستواوه ما لم يفترط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم. [التحرید: ٣٩٦] **فهو:** أي عرض القفا ملزوم لها أي للبلاهة وهي لازمة له، فقد انتقل من الملزوم إلى اللازم. (الدسولي)

نوع خفاء: كان ذلك بالنظر إلى الأصل، وإنما فاستلزمها في عرفنا أظهر من أن يخفى، نعم سبب كون البلاهة لازمة به في الخارج خفي. (التحرید) **لا يطلع إلخ:** أي لا يدركه كل أحد، وإنما يدركه من أعمل فكرته ورويته حتى اطلع على الملزومية واعتقدها. (الدسولي) **ليس الخفاء:** دفع به ما يتوهمن قوله: "لا يطلع عليه كل أحد" أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائل. [الدسولي: ٢٥٦/٤]

وإن كان الانتقال من الكنية إلى المطلوب بها بواسطة **في بعيدة** كقولهم: "كثير الرماد" وهو الصفة
كنية عن المضيف، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر،
الشأن حال
ومنها أي ومن كثرة الإحراق إلى كثرة الطباخ، ومنها إلى كثرة الأكلة جمع أكلٍ،
جمع طبخ وهو ما يطبع
ومنها إلى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف، **ومنها إلى المقصود** وهو المضيف
 وبحسب قلة الوسائل وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوها وخفاء، **الثالثة** من
أقسام الكنية المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وهو المراد
 مجرد الشبوت صفة موصوف
بالاختصاص في هذا المقام قوله: إن السماحة والمروءة هي كمال الرجولية والندي،
الإنسانية الجود زياد الأعمم الكرم
في قبة ضربت على ابن الحشري، فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشري بهذه
الحاسنة بيت اسمه عبد الله الشاعر
الصفات أي ثبوتها له، فترك التصريح باختصاصه بها لأن يقول: إنه مختص بها أو نحوه
ثبوتها له تصوير للتصريح ابن الحشري الأوصاف
محورٌ عطفاً على "أن يقول"،

في بعيدة: لاحتياجها غالباً إلى استحضار الوسائل. [الدسوقي: ٤/٢٥٦] **فإنه ينتقل إلى:** أي إنما قلنا: إن كثرة الرماد كنية عن المضيافية لكثره الوسائل؛ لأنه إلخ. (الدسوقي) **إحراق الحطب:** لضرورة أن الرماد لا يكثُر إلا بكثرة الإحراق. (الدسوقي) **إلى كثرة الأكلة:** وذلك؛ لأن العادة أن المطبوخ إنما يطبع ليُؤكل، فإذا كثُر كثُر الأكلون له. (الدسوقي) **إلى كثرة الضيفان:** وذلك لأن الغالب أن كثرة الأكلة إنما تكون من الأضياف؛ إذ الغالب أن الكثرة المعبرة المؤدية لكثره الرماد لا تكون من العيال. (الدسوقي)

إلى المقصود: وهو المضيافية، فقول الشارح: "وهو المضيف" أي مضيافية المضيف بدليل أن الكلام في المطلوب بها صفة وهو الفرق بين كثرة الضيفان والمضيافية، حق ينتقل من أحدهما إلى الآخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للأضياف والمضيافية وصف للمضيف؛ إذ هي القيام بحق الضيف وهو أمران متلازمان. [الدسوقي: ٤/٢٥٧]

وضوها وخفاء: فكلما قلت الوسائل كانت الدلالة أوضح، وكلما كثرت كانت أخفى.

وهو المراد: وليس المراد بالاختصاص الحصر. **في قبة إلخ:** في جعل هذه الأوصاف الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشري كنية عن ثبوتها له؛ لأن الأمر إذا أثبتت في مكان الرجل وحيزه فقد أثبتت له. [الدسوقي: ٤/٢٥٩]
أي ثبوتها: له هو تفسير للاختصاص، وأشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الشبوت والحصول وأن في عبارة المصنف قليلاً. (الدسوقي) **محورٌ**: فالمعنى ترك التصريح المصور بذلك القول "أو نحوه".

أو منصوبٌ عطفاً على "إنه مختص بها" مثل: أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سَمْحَ ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سَمِحُ كذا في "المفتاح"، وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص ه هنا الحصر **إلى الكانية** أي ترك التصرير **ومال إلى الكانية** **بأن جعلها** أي تلك الصفات **في قبة** تنبئها على أن محلها ذوقُّة، وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء **مضروبة عليه** أي على ابن الحشرج، **أكبر منها** **مبيبة** وهو المدح، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه **الشاعر** **الذى لا يقوم بنفسه** فقد أثبت له **ونحوه** أي مثل البيت المذكور في كون الكانية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قوله: **المجد بين ثوبيه والكرم بين بردية** حيث **للتعليل** **الصلة** لم يصرّح بثبوت المجد والكرم له، بل **كنى عن ذلك** بين ثوبيه وبردية،

منصوب إلخ: فالمعنى حينئذٍ بأن يقول: إنه مختص أو يقول: نحوه أي نحو أنه مختص بها. **وبه يعرف:** أي بما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص المعير به في كلامهم ه هنا الحصر، بل المراد به الثبوت للموصوف، سواء كان على وجه الحصر أم لا، قوله: "وبه يعرف إلخ" استدلال على ما قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص الحصر، فلا تكرار بين ما ه هنا وما تقدم. [الدسولي: ٤٢٦]

ومال إلخ: إتيان الشارح بـ"مال" يحمل أنه إشارة إلى أن "ترك" في كلام المصنف مضمون معنى "مال"، فيكون العطف في كلام الشارح تفسيرياً، أي ترك التصرير **ومال عنه إلى الكانية**، ويحمل أنه إشارة إلى أن قول المصنف: "إلى الكانية" متعلق بمحدوف عطفاً على قوله: ترك التصرير. (الدسولي بتغيير) **تبنيها:** علة لترك الشاعر التصرير بثبوت تلك الأوصاف للمدح، وميله إلى الكانية **بأن جعلها** واقعة في قبة مضروبة على المدح، أي لأجل التنبية على أن محل تلك الصفات وهو المدح ذو قبة وأنه من الرؤساء. (الدسولي)

تكون فوق الخيمة: أي أكبر منها، وليس المراد أنه يجعل حيمته ويجعل فوقها شيء آخر هو القبة كما قد يتوهם. [التجريدي: ٣٩٧] **فأفاد إلخ:** الحصول أن المصحّ به نسبة الصفات إلى القبة حيث جعلت فيها، وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها، ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة، فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة، فيكون المقصود من تلك الكانية نسبة تلك الصفات وثبوتها له، فهذا هو المكتن عنه. (الدسولي)

بل كفى عن ذلك: أي عن ثبوتها له بكونهما بين بردية وثوبية، أي لأن المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبتين لا يخلو عن موصوف بهما، وليس إلا صاحب الثوبين؛ لأن الكلام في الثوبين الملبسين، فأفاد الثبوت للموصوف =

فإن قلت: ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معاً كقولنا: كثرة في الكتابة بطر حصر المصنف
الرماد في ساحة زيد، قلت: ليس هذا كتابة واحدة بل كتابيتين إحداهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد كتابة عن المضيافية، والثانية: المطلوب بها نسبة المضيافية إلى زيد وهو جعلها في ساحتته لتفيد إثباتها له زيد الجعل المضيافية لزيد **والموصوف في هذين القسمين يعني الثاني والثالث قد يكون مذكورة كما مر، وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين: المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده** هذا القول المؤذى وهذا النفي نسبة صفة الإسلام عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام. **وأما القسم الأول**

= بطريق الكتابة، والحمد والكرم مذكوران فلا يطلبان، وإنما طلب ثبوتما لموصوفهما، فكانت الكتابة هنا مما طلب بها النسبة. [الدسوقي: ٢٦١ / ٤]

كثرة إلخ: الساحة هي الفسحة التي بين بيوت الدار وقادم باهها، والمثال المذكور كتابة عن المضيافية وإثباتها لزيد، أما الإثبات فلأننا لم ثبتت كثرة الرماد لزيد، وإنما أثبتتها في ساحة زيد؛ لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له، وأما المضيافية فلأننا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة بل كتبنا عنها بكثرة الرماد. (الدسوقي)

قلت إلخ: حاصله: أنا لأنسلم أن هذا المثال كتابة طلب بها الصفة والنسبة معاً، بل كتابيات: أحدهما طلب بها النسبة وهي إثبات كثرة الرماد في الساحة، والأخر طلب بها نفس المضيافية وهي التصریح بكثرة الرماد؛ لينتقل إلى المضيافية لاستلزمها إياها. [الدسوقي: ٢٦٢ / ٤] **وهي:** ضمير هي راجع إلى "إداتها" لا إلى الصفة. [الدسوقي: ٢٦٣ / ٤]

هذين القسمين: إنما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف في القسم الأول؛ لأنه مكتن عنه. [التجريد: ٣٩٨] **يعني الثاني:** أي من أقسام الكتابة وهو المطلوب به صفة، والمطلوب به نسبة صفة لموصوف. (الدسوقي)

كما يقال: الأولى: كقوله عليه السلام؛ لأنه حديث كما في "البخاري". [الدسوقي: ٢٦٤ / ٤]

في عرض إلخ: العرض بالضم: الناحية والطرف والجانب، المراد به هنا التعريض من يؤذى المسلمين.

المسلم إلخ: مثال للقسم الثالث وهو الكتابة عن النسبة، والسبة المكتن عنها هنا تفي الصفة لا ثبوتها؛ لأن نسبة الصفة يمكنها مطلاقاً سواء كانت ثبوتية أو سلبية، وهي هنا سلبية إذ هي لسلب الإسلام عن المؤذى. (الدسوقي)

كتابية إلخ: وجه الكتابة أن مدلول الجملة حصر الإسلام فيمن لا يؤذى ولا ينحصر فيه إلا بانتفاءه عن المؤذى، فأطلق المزوم وأريد به اللازم. (الدسوقي) **وأما القسم الأول:** أي من هذين القسمين الأخيرين وهو الثاني في المتن، وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثة كما توهם، وهذا مقابل لمحظوظ أي أما كون القسم الثاني من هذين القسم تارة يكون الموصوف فيه مذكورة، وتارة يكون غير مذكور، فظاهر في جميع أنواعه، =

وهو ما يكون المطلوب بالكانية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحاً بها، فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورة لا محالة لفظاً أو تقديرًا. قوله: "في عرض من يؤذى" معناه في التعرض به، يقال: نظرت إليه من عرض - بالضم - أي من جانب وناحية، قال السكاكي: **الكانية تتفاوت إلى تعریض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة**، وإنما قال: **تفاوت** تنوع "تفاوت" ولم يقل: "تنقسم"؛ لأن التعریض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكانية فقط بل هو أعم كذا في "شرح المفتاح"، وفيه نظر، والأقرب أنه إنما قال ذلك؛ لأن هذه للرازي ما ذكر الأقسام قد تتدخل وتحتفل باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائل التعريض وأمثاله وكثراها، **والمناسب للعرضية التعریض** أي الكانية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل تفسير للعرضية موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعریض؛.....

= وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورة وتارة غير مذكور في جميع أنواعه، والقصد بذلك القول تقييد كلام المصنف؛ فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكورة وتارة يكون غير مذكور، سواء صرخ بالنسبة أم لا مع أنه متى صرخ بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف، فيقيد كلام المصنف بالنسبة إلى القسم الأول بما إذا لم يصرخ بالنسبة. [الدسولي: ٢٦٤/٤]

وتكون النسبة إلخ: أي: والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها، وهذا إشارة إلى قسم للقسم الثاني لا إلى جملة القسم الثاني. [الدسولي: ٢٦٥/٤] **وفيه نظر:** وجه النظر: أن كون التعریض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسماً من أقسام الكانية باعتبار كما يقال: الأبيض قسم من الحيوان، فلو قال: تنقسم لكان مستقيماً؛ لأنه قسمه باعتبار، ويمكن أن يقال في توجيه النظر: بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة "إلى" إلا بتضمين أمر آخر، والمناسب هنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام. [التجريدي: ٣٩٨] **قد تدخل:** والحاصل أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات، ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقة لا يمكن اجتماعها، فعدل السكاكي عن التعبير بـ"تنقسم"؛ لشلا يتوجهوا أنها أقسام حقيقة متباعدة كما هو الأصل فيها. [الدسولي بتأخير: ٢٦٦/٤]

والمناسب إلخ: هذا من كلام السكاكي قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض، وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبة، وحاصله: أن المناسب للعرضية أي تكون الكانية عرضية تسميتها بالتعريض. [الدسولي: ٢٦٧/٤]

لأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود، يقال: عرضت لفلان وبفلان إذا قلتَ العربيض ذلك العرض
 قولًا وأنت تعنيه، فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانبا آخر، **والمناسب لغيرها** أي تعني فلانا

لغير العرضية إن **كثرة الوسائل** بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وججان الكلب
ياد زادت على الواحدة

ومهزول الفصيل التلويع؛ لأن التلويع هو أن تشير إلى غيرك من بعد، والمناسب
إطلاق اسم التلويع عليها

لغيرها إن **قلت الوسائل مع خفاء** في النزوم كعرض القفا وعرض الوسادة **الرمز؛ لأن**
لغة العربية إطلاق الرمز عليها

الرمز أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأن حقيقته الإشارة بالشفة والجاجب،
في الأصل

والمناسب لغيرها إن **قلت الوسائل بلا خفاء** كما في قوله:
لغة العربية البكري

أَوْ مَا رأيْتَ الْمَحْدُ أَقْرَى رَحْلَهِ

 فِي آلِ طَلْحَةِ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ
لم ينتقل عنه

الإيماء والإشارة.....

إطلاق الإيماء

بين اللازم إلخ: أي الذي استعمل لفظه وبين المزوم أي الذي أطلق اللفظ عليه كتابة. [الدسولي: ٤/٢٦٩]
كما في إلخ: أي فإن بين كثرة الرماد والمضايف المستعملة هي فيها وسائل، وهي كثرة الإحرار، وكثرة الطباتخ
 وكثرة الأكلة، وكثرة الأضياف. (الدسولي) **وججان الكلب:** أي فإن بين جن الكلب والمضايف المستعمل هو فيها
 وسائل وهي عدم الجرأة وأن الكلب بالناس وكثرة مخالطة الورادين وكثرة الأضياف. (الدسولي)
مهزول الفصيل: أي فإن بين هزال الفصيل والمضايف المستعمل هو فيها وسائل وهي عدم البن وكثرة شارييه وكثرة
 الأضياف. (الدسولي) **لأن التلويع إلخ:** أي إنما سميت الكتابة الكثيرة الوسائل تلويعاً؛ لأن التلويع في الأصل أن تشير إلى
 غيرك من بعد وكثرة الوسائل بعيدة الإدراك غالباً. (الدسولي) **إن قلت الوسائل:** المراد بقولها عدم كثراها، فيشمل
 مالاً واسطة فيه أصلاً. [التجريد: ٣٩٩] **في النزوم:** أي بين المعنى المستعمل والمعنى الأصلي. (الدسولي)
كعرض القفا: مثال لما عدلت فيه الوسائل؛ لأنه يمكن عن البهء بعرض القفا، فيقال: فلان عرض القفا أي أنه أبهء
 وليس بينهما واسطة عرفاً. (الدسولي) **وعرض الوسادة:** مثال لما فيه واسطة واحدة؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض
 القفا، وعرض القفا يستلزم البهء. (الدسولي) **لأن حقيقته إلخ:** أي إنما قيدنا بقولنا: "على سبيل الخفية"؛ لأن حقيقة
 الإشارة بالشفة والجاجب، أي والغالب أن الإشارة هكما إنما تكون عند قصد الإخفاء. (الدسولي)
أو ما رأيْت إلخ: وجه كون الوسائل فيه قليلة من غير خفاء أن تقول: إن إلقاء المجد رحله في آل طلحه مع عدم
 التحول كتابة عن وجود المجد في مكافهم، ووجوده فيه كتابة عن نسبة المجد إليهم فهو كتابة بواسطة واحدة، وفيه
 استعارة بالكتابية تشبيها للمجد بالإنسان الراحل. (الحاشية) **والإشارة:** وأصل الإشارة أن تكون حسية.

ثم قال السكاكي: والتعريض قد يكون مجازاً كقولك: "آذيني فستعرف" وأنت ت يريد
تمثيل وتجويف

بناء الخطاب إنساناً مع المخاطب دونه أي لا ت يريد المخاطب؛ ليكون اللفظ مستعماً في
في قوله "آذيني" عند المخاطب علة لـ"تريد" أي آذيني

غير ما وضع له فقط فيكون مجازاً، وإن أردتها أي المخاطب وإنساناً آخر معه جميعاً
بناء الخطاب

كان كناية كأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معاً، والجاز ينافي إرادة المعنى
الأصلي ولا بد فيهما أي في الصورتين من قرينة دالة على أن المراد في الصورة الأولى
الجاز والكتابية

هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده؛ ليكون مجازاً، وفي الثانية كلاهما جميعاً؛ لتكون
كتابية، وتحقيق ذلك أن قوله: "آذيني فستعرف" كلام دال على تحديد المخاطب....
بحير "أن" تجوييف

ثم قال السكاكي: الحاصل: أن السكاكي بعد ما سمي أحد أقسام الكتابة تعريضاً انتقل بعد ذلك إلى تحقيق الكلام
التعريضي، فذكر أنه تارة يكون مجازاً وتارة يكون كتابة. [الدسوقي: ٤/٢٧٠] **قد يكون مجازاً:** بأن تقوم القرينة
على عدم صحة إرادة المعنى الحقيقي. (الدسوقي) **وأنت ت يريد إلخ:** جملة حالية أي: وإنما يكون هذا الكلام التعريض
مجازاً في حال كونك تريد ببناء الخطاب إنساناً مع المخاطب دون المخاطب. [الدسوقي: ٤/٢٧١]

مع المخاطب: صفة لإنسان أي حاضراً مع المخاطب فهو مصاحب له في الحضور والسماع لا في
الإرادة. (الدسوقي) **لا ت يريد المخاطب:** أي لا ت يريد تحدیده، ولما أردت بهذا الخطاب تحديد غير المخاطب فقط
صارت تاء الخطاب غير مراد بما أصلها الذي هو المخاطب، وإذا تحقق أنك لا ت يريد بهذا الخطاب المخاطب وإنما
أردت غيره للعلاقة كان هذا التعريض مجازاً لأنك قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم. (الدسوقي)

كان كناية: يعني أن الكلام التعريضي قد يكون كتابة حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلي، بل
قامت على إرادة الأصلي وغيره؛ لأن الكتابة هي اللفظ الذي يجوز أن يراد به المعنى الحقيقي ولازمه، والجاز لا يراد
به إلا اللازم كما تقدم. (الدسوقي)

من قرينة إلخ: إذا كان التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كتابة، فلا بد في الصورتين من قرينة تميز إحداهما من
الأخرى حيث اتحد لفظهما وإنهما اختلفا في الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدى في قوله: "آذيني"
فستعرف" هو غير المخاطب فقط لأن يكون المخاطب صديقاً وغيره مؤذناً كان اللفظ مجازاً، وإذا وجدت القرينة الدالة
على أنهما هدداً معاً كأن يكونا معاً عدوين للمتكلّم ومؤذنين له كان اللفظ كتابة. (الدسوقي بتغيير) **وتحقيق:** يعني إذا
وقع في هذين الاستعمالين شبهة وتردد تصدى لبيانه على الوجه الحق بقوله: وتحقيق ذلك. (الحاشية) **ذلك:** أي كون
قولك: "آذيني فستعرف" مجازاً على تقدير إرادته إنساناً غير المخاطب وكتابة على تقدير إرادتها مع لزوم قرينة دالة
على المراد في التقديرتين. (الحواشي)

بسبب الإيذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقاً وإما فرضاً وتقديرًا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازاً.

لروما عرفياً
غير المخاطب
قولك: "آذيني فستعرف"
قيد للإشارة وقوعاً وغلاً
جواب "إن أردت"

فصل [المجاز المركب أبلغ من الحقيقة والتصريح]

أطبق البلاغ على أن المجاز والكتابية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيما من المجاز المقدى
لف ونشر مرتب في المجاز والكتابية

الملزم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببيبة، فإن وجود الملزم يقتضي وجود اللازم؛
لامتناع انفكاك الملزم عن لازمه، وأطبقوا أيضًا على أن الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية أبلغ من التشبيه؛ لأنها نوع من المجاز،
الاستعارة

فصل: تكلم فيه على أفضلية المجاز والكتابية على الحقيقة والتصريح في الجملة. [الدسوقي: ٢٧٤/٤]

أطبق البلاغ: أي اتفق البلاغ، ويراد بالبلاغ، علماءُ البيان على ما هو الظاهر، ويمكن أن يراد جميع البلاغ، ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى في موارد الكلام إن لم يعلموا بهذه الاصطلاحات.

[التجريد بتغيير: ٤٠٠] **أبلغ:** قيل عليه: إن "أبلغ" إن كان مأحوذًا من بلغ بضم اللام بلاحقة، ففيه أن البلاغة لا يوصف بها المفرد، والكتابية كلمة مفردة، والمجاز قد تكون مفردة، وإن كان مأحوذًا من بالغ مبالغة، ففيه أن أفعى التفضيل لا يصاغ من الرباعي قد يجذب باختيار الأول وأن المراد: البلاغة اللغوية وهي الحسن فقوله: "أبلغ" أي أفضل وأحسن، ويصبح إرادة الثاني بناءً على مذهب الأخفش والمبرد. [الدسوقي: ٢٧٥/٤]

من الملزم إلى اللازم: وهذا الانتقال ظاهر في المجاز، وأما في الكتابية فإن اللازم إذا لم يصر مساوياً للملزم بسبب القرابة لا يمكن الانتقال منه كما مر، فملراد باللزم في الذهن وإن كان لازماً في الخارج. (الحواشي)

كدعوى إلخ: أي بخلاف الحقيقة والتصريح، فإن كلاً منها دعوى مجردة من الدليل، فإذا قلت: "فلان كثير الرماد" فكأنك قلت: "فلان كريم"؛ لأنَّه كثير الرماد. (الدسوقي) **التحقيقية والتمثيلية:** وأما المكينة والتخيلية فليستا من المجاز اللغوي عنده. [الدسوقي: ٢٧٧/٤] **لأنها:** أي الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة، وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وما كان من جنس الأبلغ يلزم أن يكون أبلغ مما يكون من جنس غير الأبلغ، وإنما أفرد المصنف الاستعارة بالذكر وإن دخل في قوله: "إن المجاز أبلغ من الحقيقة" اهتماماً بشأن الاستعارة له فيها من الأدلة؛ ولأن المقابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه. (الدسوقي)

وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وليس معنى كون كل من المجاز والكتابية أبلغ أن شيئاً منها يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقي والتصريح،
يشتبه

بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ
من كونه أبلغ الإضافة ببيانه هو وجه الشبه

حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه، والمعنى لا يتغير
مرتبة الكمال في المشبه راجع للمنفي

حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ، وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: ليست
مزية قولنا: "رأيتأسدا" على قولنا: "رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة" أن

الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل الفضيلة هي أن
فضيلة الأول على الثاني في "يعني على"

الأول أفاد تأكيد الإثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني، والله أعلم.

كمال القسم الثاني، والحمد لله على جزيل نواله والصلة على نبيه محمد وآلـه.

بل المراد: أي من كون كل من المجاز والكتابية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه.

أنه: أي ما ذكر من كل من المجاز والكتابية والاستعارة. [الدسوفي: ٤/٢٧٨]

أن الأول إلخ: هذا خير "ليس"، والمراد بالأول: "رأيتأسدا" والمراد بالثاني: "رأيت رجلا هو والأسد سواء في
الشجاعة". [الدسوفي: ٤/٢٧٩]

لم يفدها الثاني: أي ليست فضيلة التركيب الأول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه
أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة
الرجل للأسد في الشجاعة، ولم يفدهما زيادة على المساواة المذكورة. (الدسوفي)

أفاد تأكيد إلخ: يعني فثبتت أن كلاماً من المجاز والكتابية والاستعارة لا يدل على أزيد مما تدل عليه الحقيقة، وأن
فضيلة في كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفادة تأكيد الإثبات الذي لا يفيده الحقيقة، هذا وقد تم الفن الثاني.

[الدسوفي: ٤/٢٨١]

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام أي يتصور معانيها، ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة، والمراد بـ"الوجه" ما مر في قوله: "وتتبعها وجوه آخر" تورث الكلام حسنا، قوله: **بعد رعاية المطابقة لقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة الخلو عن التعقيد المعنوي** إشارة إلى أن هذه الوجه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، والظرف أعني قوله: "بعد رعاية" متعلق بقوله: تحسين الكلام.

[وجوه تحسين الكلام]

وهي أي وجوه تحسين الكلام ضربان: معنوي أي راجع إلى تحسين المعنى أولاً وبالذات،
نوعان

علم البديع: [البديع في اللغة: الغريب] أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي، كان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين. [التجريد: ٤٠١] **وهو علم:** المراد به هنا الملكة؛ لأنها هي التي تكون آلة في معرفة الوجوه الحسنة هي في تصورها وفي التصديق يضبط أعدادها وتفاصيلها. [الدسوقي: ٢٨٢/٤]

وجوه تحسين: الأمور التي يصير بها الكلام حسنا. [الدسوقي: ٢٨٣/٤] **أي يتصور:** أشار به إلى أن المراد بالمعرفة هنا تصور معاني تلك الوجه والتصديق بأعدادها وتفاصيلها، فالمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق، فيعرف بذلك العلم أن الأمور الحسنة عدتها كذا، وأن الوجه الفلاي يتصور بكلذا. (الدسوقي) **بقدر الطاقة:** أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زiadتها عليه. (الدسوقي)

والمراد: أشار بهذا إلى أن الإضافة في قوله: "وجوه تحسين" للعهد، وحيثئذٍ فصح التعريف، واندفع أن يقال: إن الوجه الحسنة للكلام مجهملة، والتعریف بالجهل لا يفيد. (الدسوقي) **الخلو إلخ:** تفسير لوضوح الدلالة، وأما الخلو عن التعقيد اللغطي فهو داخل في قوله: "بعد رعاية المطابقة"؛ لأن المطابقة لا تعتبر إلا بعد الفصاحة، وهي تتوقف على الخلو عن التعقيد اللغطي. (الدسوقي) **إنما تعد محسنة:** وإلا كانت كتعليق الدرر في أعناق الخنازير.

متعلق بقوله إلخ: يعني فهو ظرف لغو، فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود، فإنه تقارن فيه، وأما إذا جعل ظرفا مستقرا فالذي بعدهما هو الحصول، فيقتضي أنه متاخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلا بعدهما. [التجريد: ٤٠١] **أولا:** نصب على الظرفية معنى قبل، وهو حيئذٍ منصرف ولا وصفية له؛ ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل في الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفضلى والأفضل. [الدسوقي: ٢٨٥/٤]

وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضًا، **ولفظي** أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك.

كما في المشاكلة ثانياً وباتجاه فنيجي الاهتمام بما

[المعنوي]

أما **المعنى** قدّمه؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعانٍ، والألفاظ توابع في كلام واحد وقوابـلـها.

[المطابقة]

فمنه **المطابقة** وتسمى **الطباق** والتضاد أيضاً، وهي الجمـع بين المتضادـين أي معنـيين في كلام واحد **متقابلـين في الجملـة** أي يكون بينـهما تـقـابـل وـتـنـافـي ولو في بعض الصـورـ، سـوـاءـ كان لو في الجملـة التـقـابـلـ حـقـيقـياـ أوـ اـعـتـبارـياـ، سـوـاءـ كانـ تـقـابـلـ التـضـادـ أوـ تـقـابـلـ الإـيجـابـ والـسـلـبـ أوـ كـماـ فيـ القـدـمـ وـالـحـدـوـثـ **تـقـابـلـ الحـقـيقـيـ** كـقـابـلـ الحـرـكـةـ وـالـسـكـونـ **الـعـدـمـ وـالـمـلـكـةـ** أوـ **تـقـابـلـ التـضـاـيفـ** أوـ **ماـ يـشـبـهـ شـيـئـاـ مـنـ ذـلـكـ**، **وـيـكـونـ** ذلك **الـجـمـعـ** كـقـابـلـ العـيـ وـالـبـصـرـ **كـالـأـبـوـةـ وـالـبـيـوـةـ** الـمـذـكـورـ **الـمـسـمـيـ بـالـطـبـاقـ** **بـلـفـظـيـنـ مـنـ نـوـعـ وـاحـدـ مـنـ أـنـوـاعـ الـكـلـمـةـ**

كـذـلـكـ: أي راجع إلى تحسين اللفظ أولاً وبالذات، وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضًا، لكن بطريق التبع والعرض. [الدسوقي: ٤/٢٨٥] **تـوـابـعـ**: أي من حيث إن المعنى يستحضر أولاً، ثم يوتى باللفظ على طبقه. [التحرید: ٤٠١] **وـقـوـابـلـ هـاـ**: أي من حيث إن المعانٍ تتلقى منها وفهمـ منهاـ. [الدسوقي: ٤/٢٨٦] **فـمـنـهـ المـطـابـقـةـ**: ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعـةـ وـعـشـرـينـ وجـهاـ منـ هـذـاـ النـوـعـ: أـوـهـاـ المـطـابـقـةـ وـهـيـ فـيـ الـلـغـةـ: الموافقة، قال صاحب المفتاح: المطابقة مأخذـةـ منـ طـابـقـ الفـرسـ أيـ وضعـ رـجـلـهـ مـكـانـ يـدـهـ، وـكـوـنـهـ مـنـ وـجـوهـ التـحسـينـ تـعـرـفـ بـالـذـوقـ، وـكـذـاـ باـقـيـ الـوـجـوهـ. (الدسوقي، والتحرید)

مـتـقـابـلـينـ فيـ الجـمـلـةـ: لما كان يتوهم أن المراد بالمتضادـينـ هناـ خـصـوصـ الأمرـ منـ الـوـجـودـينـ المتـوارـدـينـ عـلـىـ عـلـلـ وـاحـدـ بينـهـماـ غـاـيـةـ الـخـلـافـ كـالـسـوـادـ وـالـبـيـاضـ وـلـيـسـ ذـلـكـ شـرـطاـ، بـيـنـ المـصـنـفـ أـنـ المرـادـ بـالـمـتـضـادـينـ هـنـاـ ماـ هـوـ أـعـمـ منـ ذـلـكـ أـعـنـ الـأـمـرـيـنـ الـذـيـنـ بـيـنـهـماـ تـقـابـلـ وـتـنـافـ. (الدسوقي) **أـوـ اـعـتـبارـياـ**: [كتـقـابـلـ الإـحـيـاءـ وـالـإـمـاتـةـ] أيـ باـعـتـبارـ المـعـتـبـرـ وـإـنـ لمـ يـكـنـ تـضـادـاـ فـيـ الـوـاقـعـ كـالـإـحـيـاءـ وـالـإـمـاتـةـ فـإـنـهـماـ عـبـارـتـانـ عـنـ الـخـلـقـ، سـمـيـ باـعـتـبارـ تـعلـقـهـ بـالـحـيـاةـ إـحـيـاءـ وـبـاعـتـبارـ تـعلـقـهـ بـالـمـوـتـ إـمـاتـةـ. (الـحـواـشـيـ) **تـقـابـلـ**: كـتـقـابـلـ مـطـلـقـ الـوـجـودـ وـسـلـبـهـ. **أـوـ مـاـ يـشـبـهـ إـلـخـ**: أيـ وـتـقـابـلـ ماـ يـشـبـهـ كـالـبـرـودـةـ وـالـحـرـارةـ الـكـائـنـيـنـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: **أـغـرـقـوـاـ فـأـدـخـلـوـاـ نـارـاـ** [نـوحـ: ٢٥ـ]، فـإـنـ الـغـرـقـ يـسـتـلـزـمـ المـاءـ الـمـشـتـمـلـ عـلـىـ الـبـرـودـةـ وـالـنـارـ مـشـتـمـلـةـ عـلـىـ الـحـرـارةـ، وـالـبـرـودـةـ وـالـحـرـارةـ مـتـقـابـلـانـ. (الـدـسوـقـيـ: ٤/٢٨٧)

اسمين نحو: **وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ** (الكهف: ١٨)، أو فعلين نحو: **يَحْيِي وَيُمِيتُ** (البقرة: ٢٥٨) أو حرفين نحو: **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** (البقرة: ٢٨٦)

فإن في اللام معنى الانتفاع وفي "على" معنى التضرر أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها أو من نوعين نحو: **أَوْ مَنْ كَانَ مِيتاً فَأَحْيَيْنَاهُ** (الأعراف: ١٢٢) فإنه قد عطف على قوله: من نوع **أَيْ ضَالًا فَهَدَيْنَاهُ**

اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة مما يتقابلان، وقد دل على الأول بالاسم المعتبر في "ميتا" **الموت**

وعلى الثاني بالفعل، وهو أي الطباقي ضربان: طباق الإيجاب كما مرّ، وطباق السلب **في الأمثلة** **تُوبيع آخر للطباق**

وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد: أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر هي، فالأول نحو: **وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِراً**

وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظاً: [جمع يقطن معنى يقطنان] فالحقيقة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، بينما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار أنفسهما؛ لأن اليقظة عرض يقتضي الإدراك بالحواس، والنوم عرض يمنع الإدراك، وقد دل على كل منهما بالاسم. [التجريد: ٤٠٢] **حيٍ وموتٍ**: فإن الإحياء والإماتة ولو صبح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت لكن بين متعلقهما أعني الحياة والموت العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي، فالتنافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لإشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي. [التجريد] **أَيْ لَا يَنْتَفِعُ إِلَّا**: أحد الحصر من تقديم الجار والمحرور على عامله، والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بشمرة الطاعة لا بنفسهما. (التجريد)

الإيجاب: بأن يكون معنى المتقابلين موجبا. **فَعَلِيٌّ مُصْدِرٌ وَاحِدٌ**: ظاهره التقييد به وإخراج غير الفعلين وفعلين للمصدرين. [الدسوقي: ٢٩٠/٤] **أَحَدُهُمَا**: [كيعلمون ولا يعلمون، ومصدرهما العلم] فيكون التقابل بين الإيجاب والسلب، لا بين مدلولي الفعلين. (الدسوقي) **أَوْ أَحَدُهُمَا إِلَّا**: فإن النهي يدل على طلب الكف عن الفعل، والأمر يدل على طلب الفعل، والكف والفعل متضادان، فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاستواه. (الدسوقي)

فَالْأُولُ: وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر. (الدسوقي) **لَا يَعْلَمُونَ**: هذا هو الشاهد فإن العلم الأول منفي والثاني مثبت، وبين النفي والإثبات تقابل في الجملة أي باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المنفي علم ينفع في الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها ولا تنافي بينهما. (الدسوقي)

من الحياة الدنيا (الروم: ٦ - ٧) **والثاني نحو:** **فَلَا تَخْشُوا النَّاسَ وَانْحِسُونَ** (المائدة: ٤٤)
ومن الطلاق ما سماه بعضهم تدييجا من دبّج المطر الأرض إذا زينها، وفسّره بأن يذكر
 في معنى من المدح وغيره ألوان لقصد الكناية أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد
 كالمفاجأة والرثى والغزل مانعة الخلو ذلك البعض
 بقرينة الأمثلة، فتدبيج الكناية نحو قوله: **تَرَدَّى** من تردّيت الشوب أخذته رداء ثياب
 كلثمال الأول
الموت حُمْرًا فما أتى لها أي تلك الثياب الليل إلا وهي من سندس **خُضْر** يعني ارتدى
 هو رقيق الحرير
 الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتلها ولم يدخل في ليلة إلا وقد صارت الثياب من
 سندس خضر من ثياب الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضراء، وقصد بالأول الكناية عن
 وهو حمرة الثياب
قتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة، وتدبيج التورية
 وهو حضرة الثياب

من الحياة الدنيا: لفظة "من" إما بيانية أي يعلمون الظاهر الذي هو الحياة الدنيا ويعذلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة، أو ابتدائية أي يعلمون شيئاً ظاهراً ناشئاً من الحياة الدنيا وهو التلذذ باللذات المحرومة، لا باطننا وهو كونها مزرعة الآخرة. [الدسولي: ٢٩٠ / ٤] **والثاني:** هو أن يكون أحدهما أمراً والآخر نهياً. [الدسولي: ٢٩١ / ٤]
فلا تخشوا الناس إلخ: من المعلوم أن الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة، بل من جهتين كما في الآية فقد أمر بما باعتبار كونها للناس، فالتنافي بين الأمر والنهي إنما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار مادة استعمالهما. (الدسولي) **ومن الطلاق:** إنما جعله من أقسام الطلاق ولم يجعله وجهاً مستقلاً من أوجه المعنوي؛ لدخوله في تعريف الطلاق لما بين الصورتين من التقابل. (الدسولي)
لقصد الكناية إلخ: أي بالكلام المشتمل على ألوان، بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المحسنات؛ لأن الحقيقة يقصد منها المعنى الأصلي، وأما إذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللغطية. [التحرید: ٤٠٢]
قوله: أبو تمام يرثي أبي فرشل حين استشهاده. **ترَدَّى:** أي ليس، وقوله: "ثياب الموت" أي ثياب الحرب، و"حُمْرًا" حال من الثياب، وهي حال مقدرة؛ إذ لا حمرة وقت اللبس، فالظهور أن المراد بثياب الموت الثياب الذي كفن فيها، وفيه أن الشهيد يكفن في الثياب التي قتل فيها وهو كان لا يسا لها قبل حصول الدم. [التحرید: ٤٠٣]
حضر: مرفوع على أنه خبر بعد خبر، لا مجرور صفة لسندس؛ لأن القوافي مضبوطة الردى. [الدسولي: ٢٩٢ / ٤]
عن دخول الجنة: لما علم أن أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، وصيغة هذه الثياب الحمر تلك الثياب الخضر عبارة عن انقلاب حال القتل إلى حال التنعم بالجنة. [الدسولي: ٢٩٣ / ٤] **وتدبيج التورية:** أي: والتدييج المشتمل على التورية، وهي أن يكون للفظ معنيان: قريب، وبعيد، ويراد به البعيد. (الدسولي)

كقول الحريري: فمذ اغبر العيش الأخضر وازور المحبوب الأصفر اسود يومي الأبيض
 وابيض فودي الأسود حتى رثى لي العدو الأزرق فيا حبذا الموت الأحمر، فالمعنى
جواب "مذ"
القتل
 القلبي للمحبوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة، والبعيد: الذهب، وهو المراد
 هنا فيكون تورية، وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية
 كما توهمه البعض، **ويلحق به** أي بالطريق شيئاً: أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق
 أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزموم.....

اغبر: واغبار العيش كنایة عن ضيقه ونقاصه؛ لأن اغبار النبات والمكان يدل على الذبول والتغير، فيكتفى به عن هذا اللازم. [الدسوقي بتغيير: ٢٩٣/٤] **وازور:** أي تباعد وأعرض عن المحبوب الأصفر، وفي ذكر هذا اللون وقعت التورية؛ لأن المعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الموصوف بالصفرة، والمعنى البعيد: الذهب، وهو المراد هنا فكان تورية. [الدسوقي] **اسود:** متعلق به المخمور بـ"مذ"، واسوداد اليوم كنایة عن ضيق الحال وكثرة الهموم فيه، ووصفه بالبياض كنایة عن سعة الحال والسرور. [الدسوقي]

وابيض فودي: ابياض الفود كنایة عن ضعفه من كثرة الحزن والهم. [الدسوقي] **العدو الأزرق:** أي الحال الصعداء الشديد، قيل: إن وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة؛ لأنه في الأصل كان أهل الروم أعداء العرب، والزرقة غالبة عليهم، ثم وصف كل عدو شديد العداوة بما على طريق الكنایة. [الدسوقي] **الموت الأحمر:** حمرة الموت كنایة عن شدته أي الشديد، يقال: أحمر البأس إذا اشتد، وقيل: إنه أراد بالموت الأحمر القتل فــ"يا" في قوله: "فيا حبذا" زائدة للتبيه لا للنداء أي فحبذا الموت الأحمر أي وأجيب به إن جاء عاجلاً. [الدسوقي: ٢٩٤/٤]

لا يقتضي إلخ: أي بل تجمع الألوان لقصد التورية بوحدة منها كما هنا، والحاصل: أن الحريري قد جمع بين ألوان من الأغبار والأخضر والأصفر والأسود والأبيض والزرقة والحرمة، وكل تلك الألوان في كلامه كنایة إلا الأصفار فإن في التورية، فقد علم من ذلك أن جميع الألوان لا يجب أن يكون على أنها كلها كنایات أو توريات، بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كنایة، وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو فاسد. [الدسوقي]

ويلحق به إلخ: قيل: لا وجه لإلحاق هذا النوع بالطريق؛ لأنه داخل في تعريفه؛ لأن مناف اللازم هنا مناف للملزوم، فيبين المذكورين تناقض في الجملة، فيكون طرفاً لا ملحقاً به، وقد يجتاب عنه بأن معنى قوله: في الجملة، بوجه من وجوه التقابل الأربع، وهذا الأمر ليس كذلك؛ إذ التقابل الذي فيه ليس تقبلاً بين عينيهما، بل بين عين أحدهما وملزوم الآخر، فيكون ملحقاً بالطريق بهذا الوجه، وأنت تحيط بأن هذا الجواب إنما يدفع الاعتراض عن المصنف لا عن الشارح؛ لأنه عم التقابل في الجملة غير الأربع، فتأمل في قول الشارح حيث قال: أو ما يشبه شيئاً من ذلك، فيجوز أن يريده بما يشبه يعني لا يشتمل مثل هذا. (الحواشي)

نحو: *(أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمَاءُ بَيْنَهُمْ)* (الفتح: ٢٩)، فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة، والثاني: الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عندهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان، **نحو قوله:** لا تعجي يا سلم من دعبل **رجل يريده نفسه ضاحك المشيب برأسه** أي ظهر ظهوراً تاماً **في** ذلك الرجل، فظهور المشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء، **ويسمى الثاني إيهام التضاد؛ لأن المعنيين ذكرها بلفظين يوهمان بالتضاد نظراً إلى الظاهر،** ظاهر اللفظ **دخل فيه** أي في الطلاق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة وإن جعله السكاكي **وغيره قسماً برأسه من الحسنات المعنوية وهي أن يؤتى معنيين متافقين أو أكثر،** غير متقابلين

وإن لم تكن إخ: حاصله أنه قد جمع في هذه الآية بين الرحمة والشدة، ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة، وإنما تقابل الرحمة الفاظنة، والشدة إنما يقابلها اللين، لكن الرحمة مسببة عن اللين المقابل للشدة، فقد قوبل في الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة، وأحدهما - وهو الرحمة - له تعلق بمقابل الشدة - وهو اللين - والتعلق بينهما تعلق السببية. [الدسوقي بتغيير: ٢٩٤/٤] **مسببة عن اللين:** أي ومنافي السبب لا يجب أن يكون منافياً للمسبب، والحاصل: أن التقابل هنا ليس بين المعنيين، بل بين أحدهما وملزوم الآخر. (الدسوقي)

غير متقابلين: ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر، وبه فارق ما قبله. [الدسوقي: ٢٩٥/٤]

نحو قوله: أي قول دعبل - بكسر الدال وسكون العين المهملتين، وكسر الباء الموحدة - شاعر خزاعي راضي. (الدسوقي بتغيير) **يا سلم:** منادي مرخم اسم امرأة، أصله سلمى أو سلامة، ويحمل اسمها كذلك. (حل الأبيات) **فيكى:** أي بتذكير الموت أو للتأسف على زمان الشباب. (الدسوقي) **لا يقابل:** بل يكاد أن يدعى أن بينهما تلازم؛ لأن بكاءه إما بتذكير الموت أو للتأسف على زمان الشباب. [الدسوقي بتغيير: ٢٩٦/٤]

ويسمى الثاني: أي بخلاف الأول فإنه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطلاق. (الدسوقي)

إيهام التضاد: أي فهو معنوي باعتبار إيهام الجمع بين المتضادين، فلا يرد أنه جمع في اللفظ فيكون لفظياً لا معنوياً.

[التجريد: ٤٠٤] **ودخل فيه:** فإن قيل: لما كان هذا داخلاً في الطلاق فهلا قدمه على ذكر الملحق به؛ لأن اللاحق تأخر ذكر الملحق عن جميع أنواعه، قلت: لما كان هذا قسماً برأسه عند غيره وأراد مخالفته الغير ناسب أن يتاخر عن جميع ذلك القسم وملحقاته أولاً، ثم يذكر مخالفته هذا ويدعى أنه من جملة ذلك. (الحاشية)

سبق: وهو الجمع بين أمرتين متضادتين أي معنيين متقابلين في الجملة. (التجريد)

ثم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتواافقين أو المعانى المتواقة على الترتيب فيدخل في الطباق؛ لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة، **والمراد بالتوافق خلاف التقابل**، حتى لا يتشرط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو: **﴿فَيُضْحِكُوا قَلِيلًا وَلَيْكُوا كَثِيرًا﴾** (التوبه: ٨٢) أتى بالضحك والقلة المتواافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين هما، ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله:

**ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعوا
وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل**
وقس عليه المرأة بالرجل

أتى بالحسن والدين والغنى، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب،
المعبر عنه بالدنيا
ومقابلة الأربعة بالأربعة

على الترتيب: أي يكون ما يؤتى به ثانياً مسوقاً على ترتيب ما أتى به أولاً بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني.
[الدسوقي: ٢٩٧ / ٤] **في الجملة**: أي من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر؛ لأن ذلك لا يتشرط في الطباق حتى تخرج المقابلة عن الطباق، فصدق حده عليها. [التحرید: ٤٠٤]

والمراد إلخ: جواب عما يقال: إن جعل المقابلة داخلة في الطباق دون مراعاة النظير تحكم؛ لأنه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع المتواافقين تعريف مراعاة النظير. (الدسوقي)
لا يتشرط إلخ: أي فلما لم يتشرط في المقابلة تماثل المعينين ولا تنسابهما، بخلاف مراعاة النظير فإنه يتشرط فيها ذلك، جعلت بالمقابلة داخلة في الطباق باعتبار جمع المتقابلين ولم يجعل داخلة في مراعاة النظير باعتبار جمع المتواافقين. (الدسوقي) **متناسبين**: أي بينهما مناسبة وإن اختلفا مصداقاً ومفهوماً كالشمس والقمر والعبد والفقير، قوله: "أو متماثلين" أي في أصل الحقيقة، وإن اختلفا مفهوماً فقط كإنسان وقائم. (التحرید)

أتى إلخ: حاصله: أنه أتى بالضحك والقلة وما متواافقان، ثم بالبكاء والكثرة وما متواافقان أيضاً، وقابل الأول من الطرف الثاني وهو البكاء بالأول من الطرف الأول وهو الضحك، وقابل الثاني من الطرف الثاني وهو الكثرة بالثاني من الطرف الأول وهو القلة. (الدسوقي) **نحو قوله**: أي قول أبي دلامة بضم الدال المهملة، زند - بالنون - ابن الجون كان صاحب النوادر والملح، فاسد الدين، رديء المذهب، وحكاياته مشهورة في كتب الأدب. (التحرید)

بالرجل: أي إذا اجتمعا بالرجل، ففي البيت احتباك. (التحرید) **ومقابلة**: الستة بالستة قول الشاعر:
على رأس حر تاج عز يزيمه وفي رجل عبد قيد ذل يشينه
قال الصفدي: هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى. (التحرید)

نحو: ﴿فَإِمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى فَسَيِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَإِمَّا مَنْ بَخْلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ
بِالْحُسْنَى فَسَيِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ (الليل: ١٠-٥) والتقابض بين الجميع ظاهر إلا بين الاتقاء
والاستغناء بفيمه للنار حقوق أمواله بالإنفاق في الخير عن ثواب الله الله تعالى
والمراد بـ"استغنى" أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغنٍ الثواب الآخرولي
عنـه أيـما عند الله تعالى فـلم يـتـقـ، أوـ المراد بـ"استـغـنى" استـغـنى بشـهـوـاتـ الدـنـيـاـ عنـ
نـعـيمـ الجـنـةـ فـلمـ يـتـقـ، فيـكونـ الاستـغـنـاءـ مـسـتـلـزـماـ لـعدـمـ الـاتـقاءـ وـهـوـ مـقـابـلـ لـلـاتـقاءـ، فيـكونـ
هـذاـ منـ قـبـيلـ قولـهـ تـعـالـىـ: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩)، وزاد
الـسـكـاكـيـ فيـ تعـريفـ المـقـابـلـةـ قـيـداـ آخرـ حيثـ قالـ: هيـ أنـ يـجـمـعـ بـيـنـ شـيـئـيـنـ مـتـوـافـقـيـنـ
أـوـ أـكـثـرـ وـبـيـنـ ضـدـيـهـمـ، مـفـعـولـ "زادـ" أـوـ أـخـدـادـهـاـ

واتقى: أي اتقى الله برعاية أوامره ونواهيه، والاعتناء بها خوفا منه تعالى أو محبة فيه، أو المراد اتقى حرمات الله وتبعده عنها. [الدسوفي: ٢٩٨/٤] **بالحسنى:** أي بالخلصلة الحسنى وهي الإيمان. **والتقابض إلخ:** فالبخل مقابل للإعطاء، والاستغناء مقابل للاتقاء، والتکذیب مقابل للتصديق، والتيسير للعسرى مقابل للتيسير لليسرى؛ لأن المراد بالتيسير لليسرى التهیؤ للجنة والتيسير للعسرى التهیؤ للنار، فظہر لك أن المقابلة الرابعة بين مجموع تيسيره لليسرى ومجموع تيسيره للعسرى لا بين الجزئين الأولين منهمما لاتحادهما وعدم المقابلة بينهما، ولا بين المحردين في الجزئين لما نقل في "الإيضاح": أنها إنما تكون بين المستقلين، والمحروم لا يستقل، فلا تقع المقابلة. [الدسوفي: ٢٩٩/٤]

الاتقاء والاستغناء: أي فإن التقابل بينهما فيه خفاء؛ لأن الاستغناء إن فسر بكثرة المال أو بعدم طلب الدنيا للقناعة فلا يكون مقابلًا للتفويى، وإن فسر بشيء آخر غير ما ذكر كان محتاجاً لبيانه لأجل أن تتضح مقابلته للاتقاء فلذا قال: والمراد إلخ. (الدسوفي) **زهد فيما:** أي من الثواب الآخرولي، وليس المراد به كثرة المال، يقال: زهد في الشيء وعن الشيء رغب عنه ولم يرده، ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ. (الدسوفي)

كانه مستغنٌ: أي فصار بترك طلبه كأنه استغنٌ عنه، أي لا يحتاج إليه مع شدة حاجته إليه؛ لأن العاقل لا يترك طلب شيء إلا إذا كان مستغنياً عنه. (الدسوفي) **فيكون هذا إلخ:** وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق، وحيثما فعل الآية من الطلاق الحقيقي أي المقابلة نظراً للغالب، أي فالآلية من الملحق بالطلاق باعتبار "استغنى واتقى" ومن الطلاق أي المقابلة باعتبار الثلاثة. [التحرید: ٤٠٤]

قوله تعالى إلخ: لكن بين الآيتين فرق، وهو أن الأولى أقيمت فيها المسألة وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين، والثانية أقيمت فيها المسألة وهو "استغنى" مقام السبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى. (التحرید)

وإذا شرط هنا أي فيما بين المتفقين أو المتفاهمين أمر شرط ثم أي فيما بين صديهما أو أصدادهما ضده أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التيسير صوابه أصاددهما الشأن السكاكي مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده أي ضد التيسير وهو التعسir المعبر عنه بقوله: ﴿فَسَيِّسِرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ (الليل: ١٠) مشتركاً بين أصدادها وهي البخل والاستغاء تعالى والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: "ما أحسن الدين والدنيا" من المقابلة؛ لأنـه اشترط في الدين والدنيا الاجتمـاع ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.

[مراجعة النظر]

ومنه أي من المعنوي مراجعة النظر وتسمى التناسـب والتوفيق والاتفاق والتلفيق أيضاً، من البدـع المعنوي وهي جـمـع أمر وما يـنـاسـبـه لا بالتضـادـ والمـنـاسـبـةـ بالـتـضـادـ أنـ يـكـونـ كلـ مـنـهـ مـقـابـلاـ للـآخـرـ، وـبـهـذاـ القـيـدـ يـخـرـجـ الطـبـاقـ، وـذـلـكـ قـدـ يـكـونـ بـالـجـمـعـ بـيـنـ الـأـمـرـيـنـ نـحـوـ ﴿الشـمـسـ لـاـ بـالـضـادـ فـهـمـاـ مـنـاسـبـانـ مـرـاعـةـ النـظـيرـ وـالـقـمـرـ بـحـسـبـانـ﴾ (الرحـمنـ: ٥)

وإذا شرط إلخ: أي وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في قوله تعالى: ﴿فَلَيُضْحِكُوا قَلِيلًا﴾ (التوبـةـ: ٨٢ـ). [الـدـسوـقـيـ: ٣٠٠ـ /ـ ٤ـ] **وهو التعسـيرـ إلخـ:** يـشيرـ إلىـ أنـ تـيسـيرـ العـسـرـىـ تعـسـيرـ فيـ المعـنىـ كـمـاـ أنـ تـيسـيرـ الـيـسـرـىـ تـيسـيرـ. (الـحـاشـيـةـ) **ضـدـهـ:** أي ضد الـاجـتمـاعـ وهو الـاقـترـانـ، بل اعتـيرـ فيـهـماـ الـاجـتمـاعـ أيضاً، وـالـحـاـصـلـ: أنـ ذـلـكـ الـبـيـتـ لاـ يـكـونـ مـنـ قـبـيلـ الـمـقـابـلـةـ عـنـدـ السـكـاكـيـ إـلـاـ لـوـ قـيـلـ: وـأـقـبـحـ الـكـفـرـ وـالـإـفـلاـسـ؛ـ إـذـ تـفـرـقـاـ مـعـ آنـ المـقصـودـ إـذـ اجـتمـعاـ فـيـ شـخـصـ. [الـدـسوـقـيـ: ٣٠١ـ /ـ ٤ـ]

لا بالـتضـادـ: أي بل بالـتوـافـقـ فيـ كـوـنـ ماـ جـمـعـ مـنـ وـاـدـ وـاحـدـ لـصـبـحـتـهـ فيـ إـدـرـاـكـهـ أوـ لـمـنـاسـبـتـهـ فيـ شـكـلـ أوـ لـتـرـتبـ الـبعـضـ عـلـىـ الـبـعـضـ أوـ مـاـ أـشـبـهـ شـيـئـاـ مـنـ ذـلـكـ، وـلـمـ كـانـ فيـ هـذـاـ جـمـعـ رـعـاـيـةـ الشـيـءـ معـ نـظـيرـهـ أوـ شـبـيـهـهـ أوـ مـنـاسـبـهـ سـيـ مـرـاعـةـ النـظـيرـ. (الـدـسوـقـيـ) **وـالـنـاسـبـةـ بـالـضـادـ:** هـذـاـ يـشـعـرـ بـأـنـ الـمـتـضـادـيـنـ مـنـاسـبـانـ، وـهـوـ كـذـلـكـ مـنـ جـهـةـ آنـ الضـدـ أـقـرـبـ خـطـورـاـ بـالـبـالـ عـنـدـ ذـكـرـ ضـدـهـ. [الـدـسوـقـيـ: ٣٠٢ـ /ـ ٤ـ] **مقـابـلاـ لـلـآخـرـ:** أي مـنـافـيـاـ لـهـ؛ـ لـأـنـهـ تـقـدـمـ آنـ المرـادـ بـالـتـضـادـ مـطـلـقـ التـقـابـلـ وـالـنـتـافـيـ فـيـ الـجـمـعـ. [الـتـجـريـدـ: ٤٠٥ـ]

جمع بين أمرین، وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور نحو قوله في صفة الإبل: كالقسي
 بيريان بحساب معلوم
قوس المعطفات المنحنيات بل الأسمهم جمع سهم مبُرية منحوته بل الأوتار جمع وتر،
حال من الأختاء
 جمع بين ثلاثة أمور، منها أي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو
القوس والسمهم والوتر
 أن يختتم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ
جملة كان أو أكثر
وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣)، فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار،
 والخبير يناسب كونه مدركا للأبصار؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيرا عالما، **ويلحق بها**
 أي مراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسفين بلفظين يكون لهما معنian متناسبان
في أنفسهما
 وإن لم يكونا مقصودين ههنا،.....

جمع بين أمرین: وهو "الشمس والقمر"، ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال؛ تكون كل منها جسما نورانيا سماويا، ثم إنه لا حاجة لقوله: "جمع بين أمرین" مع قوله: "قد يكون الجمع بين أمرین" فهو تأكيد له. [الدسوقي: ٣٠/٤] **بل الأسمهم:** أي بل هي كالأسمهم، و"بل" إضراب عن تشبيه الإبل بالقسي، وقوله: "بل الأوتار" إضراب عن هذا التشبيه الثاني، ومحصل معنى البيت: أن الإبل المهازيل في شكلها ورقة أعضائها شابت تلك القسي بل أدق منها وهي الأسمهم المنحوته بل أدق وهي الأوتار. [الدسوقي: ٣٠/٣ والتجرید: ٤٠/٥]
وتر: وهو الخطيط الجامع بين طرفي القوس. (الدسوقي) **بما يناسب:** كان يكون علة له كما في الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك. (التجرید) **ابتداءه في المعنى:** وإنما كان تشابه الأطراف نوعا خاصا من مراعاة النظير؛ لأنما الجمع بين متناسفين مطلقا سواء كان أحدهما في الافتتاح، والآخر في الابتداء كما في تشابه الأطراف أو كانوا معا في الابتداء كما تقدم في المثال أو في الاختتام أو في التوسط، بخلاف تشابه الأطراف؛ فإنه قاصر على الجمع بين متناسفين: أحدهما في الابتداء، والآخر في الانتهاء. (الدسوقي)

غير مدرك بالأبصار: أي باعتبار المت Insider منه وهو الدقة؛ لأن الشيء كلما لطف ودق كان أخفى وإن كان ذلك المعنى محلا في حقه تعالى؛ إذ اللطيف في حقه تعالى معنى الرفيق بعياده الرؤوف بهم، فيستعار اللطيف هنا من مقابل الكثيف لما لا تدركه الأبصار ولا ينطبع فيها، وهذا القدر يكفي في المناسبة. [الدسوقي بتغيير: ٣٠/٤]
بلغظين: أي حالة كون المعنيين المذكورين معبرا عنهم بلفظين. (الدسوقي) **إن لم يكونا إخ:** وهذا صادر بأن لا يقصد واحدا منهمما، أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما في المثال المذكور في المتن. (الدسوقي)

نحو: **الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ** (الرحمن: ٥) أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول، **وَالشَّجَرُ** الذي له ساق **يَسْجُدَان** ينقادان الله تعالى مثل الفحل والبصل فيما خلقا له، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون معنى من الانفاس هما النبات الكوكب وهو مناسب **لهمَا**، ويسمى إيهام التناصب مثل ما مر في إيهام التضاد.

[الإرصاد]

ومنه أي المعنوي **الإرصاد** وهو نصب الرقيب في الطريق ويسميه بعضهم التسهيم من البديع المعنوي في اللغة يقال: "بُرْدٌ مُسَهَّمٌ" فيه خطوط مستوية، **وهو أن يجعل العجز قبل الفقرة وهي في** بضم الجيم **النشر بمنزلة البيت**.

الشمس إلخ: المقصود بالتمثيل لفظ النجم مع الشمس والقمر. [الدسوقي: ٤/٣٠٥] **حسبان:** أي يجريان في فلكهما بحسب معلوم لا يزيد ولا ينقص. (الدسوقي) **الذي له ساق:** وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجراً، قال تعالى: **وَأَنْتَمَا عَلَيْهِ شَجَرَةٌ مِنْ يَقْطَنِين** (الصافات: ١٤٦)، واليقظين: وهو القرع مما لا يقوم على ساق. (الدسوقي) **يسجدان:** فالسجود مجاز عن الانقاد. **وهو مناسب لهمَا:** فالحاصل: أن النجم في الآية بالنسبة إلى الشجر من مراعات النظير، وبالنسبة إلى الشمس والقمر من إيهام التناصب. (الدسوقي)

مثل ما مر إلخ: أي يوجه بتوجيهه مثل التوجيه الذي وجه به إيهام التضاد، بقوله: "فيما مر" لأن المعنيين قد ذكرها بلفظين يوهمان التضاد، فيقال هنا: وإنما سمي بذلك؛ لكون المعنيين غير عنهما بلفظين يوهمان التناصب نظرا إلى

الظاهر، وبالجملة فنسبة إيهام التناصب من مراعاة النظير كنسبة إيهام التضاد من المطابقة. (الدسوقي)

نصب الرقيب: أي ليدل عليه أو على من يأتي منه كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شيء أو لا، ومناسبة هذا المعنى للاصطلاح ظاهرة؛ لأن ما قبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه. [التجريد: ٤٠٦]

وهو أن يجعل إلخ: ووجه تسمية ما يدل على العجز إرصاداً أن الإرصاد في اللغة: نصب الرقيب في الطريق، وما يدل على العجز نصب ليدل على صفتة وختمه، وأما وجه تسميته تسهيماً؛ فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه مزيد في البيت أو في الفقرة ليزيشه بدلاته على المقصود من عجزه، فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لترزيشه؛ أو لأن ما قبل العجز مع العجز كأهلهما خطان مستويان في البيت أو الفقرة. [الدسوقي: ٤/٣٠٦]

منزلة البيت: أي بمنزلة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع، إلا أنه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون بيتاً وحده، والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى. (الدسوقي)

من النظم قوله: "وهو يطبع الأسجاع بجوهر لفظه" فقرة، و"يقرع الأسماع بزواجه" فقرة أخرى، والفرق في الأصل: حلي يصاغ على شكل فقرة الظاهر، أو من في اللغة

الروي، قوله: "ما يدل فاعل "يجعل"، قوله: "إذا عرف" متعلق بقوله: "يدل"، والروي أي نائب فاعل

الحرف الذي يبني عليه أواخر الأبيات أو الفقر، ووجب تكرره في كل منهما، وقيد في النظم في الشـ الأبيات والفرق

بقوله: "إذا عرف الروي"؛ لأن من الإرصاد ما لا يعرف له العجز لعدم معرفة حرف الروي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَانْخَلَقُوا وَلَوْلَا كَلِمَةً سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس: ١٩) فلو لم تعرف أن حرف الروي هو النون في الآية

لربما توهם أن العجز فيما هم فيه اختلفوا أو "فيما اختلفوا فيه"، فالإرصاد في الفقرة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفَسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٠)،

يطبع الأسجاع: يقال: طبعت السيف والدرهم أي عملته، وطبعت من الطين جرة أي عملتها منه، والأسجاع جمع سجع وهو الكلام الملزم في آخره حرف. [الدسولي: ٣٠٦/٤] **بزواجه وعظه:** أي بالزواجه من عظه أي بالأمور المانعة للسامع من ارتکاب ما لا ينبغي. (الدسولي) **حلي:** بفتح الحاء وسكون اللام، وجمعه حلي بضم الحاء وكسرها وكسر اللام وتشديد الياء. **على العجز:** أي على مادته وصورته، فالمادة يدل عليها الروي. (الدسولي)

إذا عرف الروي: يعني معرفة صيغة القافية من الكلام السابق لابد منها أيضاً، فلا يرد أن معرفة الروي وهو النون في الآية لا تدل على أن العجز "يختلفون"؛ بلواز أن يكون " مختلفون" ، ولو قال المصنف: إذا عرف الروي مع معرفة صيغة القافية، لكن أوضح. (الدسولي) **ما لا يعرف:** أي باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجرد مادته، وإنما قوله: "اختلفوا" يدل على مادة الاختلاف. [الدسولي: ٣٠٧/٤] **قوله تعالى:** أي لو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروي، وإن فالآية عرف فيها حرف الروي، وإن كان ظاهر كلام الشارح خلافه. [التجريد: ٤٠٦]

فلو لم تعرف: لو فرض أنه لم تعرف. (الدسولي) **وما كان الله إِلَّا:** أي فيظلمهم إرصاد؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة الظلم، وبعين كون المادة من الظلم مختومة بنون بعد واو معرفة الروي فيما قبل الآية، وهو قوله تعالى: ﴿تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَبِيعَنْ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ إِذْ هُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٣٢) [الدسولي: ٣٠٨/٤]

و في البيت نحو قوله:
عمر بن معدى كرب

إذا لم تستطع شيئاً فدعه
و جاوزه إلى ما تستطيع
[المشاكلة]

و منه أي ومن المعنوي **المشاكلة**: وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقعه أي ذلك الشيء
كلفظ الطبع في المثال
كالخيطة في المثال
في صحبه أي ذلك الغير **تحقيقاً أو تقديراً** أي وقعاً محققاً أو مقدراً، **فال الأول نحو**
قوله: قالوا اقترح شيئاً من: "اقترحت عليه شيئاً" إذا سأله إيه من غير رؤية و طلبته
أبي البر فكر
على سبيل التكليف والتحكم، وجعله من "اقترح الشيء" ابتدعه،
الإرلام تفسيري أوجده أولاً

إذا لم تستطع إخ: قوله: "إذا لم تستطع" إرصاد؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة الاستطاعة، و معرفة
الروي تدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وهو تستطيع. [الدسوقي: ٣٠٨/٤] **المشاكلة**: اعلم أنه إذا
وجد علاقة بين الشيء وذلك الغير كما في قوله تعالى: **(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا)** (الشورى: ٤٠) فتلك المشاكلة
مجاز؛ فإن السيئة الأولى عبارة عن المعصية، والثانية عبارة عن جزاء المعصية، وبينهما علاقة السببية، فأطلق السبب
وأراد المسبب، وأما إذا لم يكن هناك علاقة كما في قول الشاعر: قلت: اطبعوا لي جبة وقميصا، فإنه ليس هناك
علاقة بين الطبع والخيطة، فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازاً فينتقض حصرهم أن اللفظ لا يكون إلا حقيقة أو
مجازاً، قال: في شرح "المفتاح": ولا محيس عن هذا الإشكال إلا بأن يتلزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن
الحصر، أو يقال: الوجود في الصحبة علاقة أيضاً. [التحرید: ٤٠٦]

وهي إخ: فإن قيل: كان ينبغي أن يذكر المشاكلة في القسم الثاني أي اللفظي؛ لأنها تتعلق باللفظ، أجيوب بأنها إنما
صوحيت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما، ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله: "إن الله
لا يستحيي"، وأجيوب أيضاً بأن المقصود أولاً وبالذات هو المعنى؛ لأن فيها ذكر معنى بلفظ غيره وإن كان فيها تغيير
لفظ ذلك المعنى، إلا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة البعض. (التحرید)

لوقوعه: فإن قلت: الوجود في صحبه متاخر عن الذكر، فكيف يكون علة للذكر؟ قلت: المراد بالوجود في الصحبة
قصد المتكلم الوجود في الصحبة، والقصد متقدم على الذكر. (التحرید)

تحقيقاً: أي بأن ذكر هذا الشيء عند ذكر الغير، قوله: "أو تقديراً" أي بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير،
فيكون اللفظ الدال على الغير مقدراً، والمقدار كالمذكور. [التحرید: ٤٠٧] **أي وقعاً**: دفع به ما يتوهם أن قوله:
"تحقيقاً" راجع إلى الذكر. [الدسوقي: ٤/٣١٠] **فال الأول**: أي فالقسم الأول من المشاكلة، وهو ذكر الشيء بلفظ
غيره لوقعه في صحبه وقعاً متحققاً. [الدسوقي: ٤/٣١١]

غير مناسب على ما لا يخفى، بحد مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهو تحسين من باب إفعال الشيء، لك طبخه قلت: اطبخوا لـ جبة وقميصا أي خيطوا، وذكر خياطة الجبة بلفظ

بيان معنى اطبخوا الطبخ لوقعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه: **﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾**

نحو هذا المثال

(المائدة: ١١٦) حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقعه في صحبة "نفسى"، والثانى

وهو ما يكون وقعه في صحبة الغير تقديرًا نحو: قوله تعالى: **﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا﴾**

(البقرة: ١٣٦) إلى قوله: **﴿صِبْغَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾**

(البقرة: ١٣٨) وهو أي قوله: "صبغة الله" مصدر؛ لأن فعلة من صبغ كاجلسة من جلس، وزنه فعلة بكسر الفاء

وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكدة لـ **﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾** (البقرة: ٨) أي تطهير الله؛ لأن أهية

الإيمان يُظَهِّرُ النُّفُوسَ، علة لـ "مؤكدة"

غير مناسب: خير عن قوله: "وجعله"، وإنما كان غير مناسب؛ لأنه على تقدير أن يكون "اقتراح" مأخوذا من "اقترح الشيء": ابتدعه، يصير المعنى ابتداع شيئاً من الأطعمة المطبوعة وأوجده بحد لك طبخه، ولا معنى لإيجاد المطبوخ ليطبخ؛

ولأن المراد: اطلب ما تريده من الأطعمة المطبوعة تعطاه، وليس المراد: اتنا بطعم نطبخه لك. [الدسولي: ٣١١/٤]

حيث أطلق إلخ: فالمراد: ولا أعلم ما في ذاك، والحاصل: أن النفس تطلق معنى الذات ومعنى الروح، وحيثند فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الأول إلا على سبيل المشاكلة للإيهام، فإن قلت: قد ورد في الحديث: **«أنت كما أثنيت على نفسك»**، وفي الآية: **﴿وَيُحَدِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾** (آل عمران: ٢٨) قلت: وإن أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الإطلاق

من غير مشاكلة في غير ما ورد، وذلك لأن تقول: إن في الآية مشاكلة بناء على أن المراد من نفسه تعالى علمه لا ذاته وأن

الظرفية بمحاربة. [الدسولي: ٣١٢/٤] **صحبة الغير:** أي كصبتنا أو صبغتكم في حل الآية الآتي. [التجريد: ٤٠٧]

صبغة الله: نصب بعامل مذوف وحوبا دل عليه قوله: **﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾** (البقرة: ٨)، تقديره: صبغنا الله بالإيمان صبغة

أي طهرنا تطهيرنا. (الدسولي) **الصبغ:** وهو هنا يعني التطهير. **تطهير الله:** بإضافة التطهير إلى الله، تفسير صبغة

الله، ولم يقدمه على قوله: "مؤكدة"؛ لولا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف، ثم إطلاق مادة الصبغ على التطهير

من الكفر مجاز بالاستعارة؛ لأنه شبه التطهير من الكفر بالإيمان بصبغ المغموس في الصبغ الحسي بجامع ظهور أثر كل

منهما على ظاهر صاحبه، فيظهر أثر التطهير على المؤمن حساً ومعنى بالعمل الصالح، والأخلاق الطيبة كما يظهر أثر

الصبغ على صاحبه. (الدسولي)

فيكون "آمنا" مشتملاً على تطهير الله تعالى لنفوس المؤمنين دالاً عليه فيكون "صبغة الله" معنى تطهير الله مؤكداً لمعنى قوله: "آمنا بالله"، ثم أشار إلى وقوع تطهير الله في صحبة العز عن بصبغة الله إلى وجه وقوع ما يعبر عنه بالصبغة تقديرًا بقوله: **والأصل فيه أي** في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه معمودية، ويقولون: **يدخلون** إنه أي الغمس في ذلك الماء **تطهير لهم**، فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانيا حقاً، فأمر المسلمين بأن يقولوا للنصارى: **قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ** (آل عمرة: ١٣٦) **با نصارى** **هذا مفهوم من السياق** **الولد** **وصبغنا الله بالإيمان** صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرنا لا مثل تطهيرنا، هذا إذا كان الخطاب في **"قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ"** للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين، فلمعنى أن المسلمين **أُمِرُوا** بأن يقولوا: صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم يصبح صبغتكم أيها النصارى، **هذا هو المفهوم المفروض** فعبر عن الإيمان بالله **بصبغة الله للمشاكلة**، لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرًا عن لازمه وهو التطهير **بهذه القرينة** الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء **الأصفر**، وإن لم يذكر ذلك لفظاً.

مشتملاً: من اشتتمال اللزوم على لازمه. [الدسولي: ٤/٣١٣] **لضمون**: أي ما تضمنه قوله: "آمنا بالله" وهو الفعل الذي قدرناه. (الدسولي) **في ماء أصفر**: أي شيء يجعلونه فيه كالزعفران يوكل [من التوكيل] بذلك القسيس منهم ويضع فيه الملح؛ لثلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير، ويقولون: إن ذلك من بركة القسيس، كما يغترون باظهار الرزد؛ فجعلوا استغفاره موجباً للمغفرة وفوضوا إليه أمر النساء فيbiaser أسرارهن إن شاء وهم راضيون بذلك. أخراهم الله. (الدسولي)

يسمونه: أي ذلك الماء، والمعمودية اسم للماء الذي غسل به عيسى عليه يوم ثالث من ولادته، ثم إنهم مزجوه بماء آخر، كلما أخذناوا منه شيئاً صبوا عليه ماء آخر وهو باق إلى الآن. (الدسولي) **تطهير لهم**: من كل دين يخالف دينهم. (الدسولي) **يصبغ**: وفي نسخة: نصبغ. **فعبر إلخ**: حاصله: أن الصبغ ليس مذكور لا في كلام الله ولا في كلام النصارى، ولكن غمسهم الأولاد عبارة عن الصبغ وإن لم يتكلموا به، والآية نازلة في سياق هذا الفعل، فكان لفظ الصبغ مذكورة. [التجريد: ٤٠٨] **للمشاكلة**: بين كلام النصارى وكلام المسلمين. **بهذه القرينة**: وهي إبراد المسلمين لهذا الكلام عقب غمس النصارى. (الحاشية)

[المزاوجة]

ومنه أي من المعنو^يي المزاوجة: وهي أن يزاوج أي توقع المزاوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف أعني قوله: بين معنيين في الشرط والجزاء، والمعنى أن

إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف أعني قوله: بين معنيين في الشرط والجزاء، والمعنى أن وهو المزاوجة صفة لمعنيين أو حال منه

يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يتربّى على كل منهما معنى

يتربّى على الآخر، كقوله: إذا ما فهى الناهي ومنعى عن حبها فلَجَ بِالْهُوَى وَلَزَمَنِي
البحري صار الهوى لازماً مستويين

أصاحت إلى الواشى أي استمعت إلى النمام الذي يشي حديثه ويزينه، فصدقته فيما
جزاء للشرط المحبوبة

افتري علىَّ، فلَجَ بِهَا الْهُجْرِ زاوج بين نَهَى الناهي وإصاحتها إلى الواشى الواقعين
الفاء للعطف لا للجزاء جمع

يزاوج: يصح كسر الواو من يزاوج على أنه مبني للفاعل، وحيثئذ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم، ويصح فتح الواو على أن الفعل مبني للمفعول عليه، فنائب الفاعل أما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، والمعنى هو أن يزاوج الزواج أي أن يوقع المزاوجة، لأن الفعل المبني المفعول إذا لم يكن له مفعول جعل المصدر نائب الفاعل، وأما الظرف على قول من قال: إن "بين" ظرف متصرف غير ملازم للنصب على الظرفية كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقْطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام: ٩٤) برفع "بين".

واقuan إلخ: أفاد بهذا أن قول المصنف: "في الشرط والجزاء" حال من معنيين أو صفة له، وأن ما وقعت فيه المزاوجة مخدوف، ثم لا يخفى أن المعنيين هما معن الشرط والجزاء، فالشرط في البيت الآتي "فهي الناهي" وهو المعنى الأول، والجزاء "أصاحت إلى الواشى" وهو المعنى الثاني. [الدسولي: ٣١٦ / ٤] **مزدوجين:** أي مجتمعين في أن يتربّى إلخ وحاصله: أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطاً والآخر جزاءً: أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما، فإذا بين معنى على كل منهما فقد ازدواجاً أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزء في ذلك المعنى الذي بين عاليهما. (الدسولي) **فهي:** نهان وحرني عن حبها.

فلج: [الفاء للعطف، لا للجزاء] عطف على "فهي" وجواب الشرط "أصاحت"، وقوله: "فلج بـها" عطف عليه.

(الدسولي) **أصاحت:** قيل: الصواب رواية ودرية "أصاحت إلى الواشى" بالذكر؛ لأن قبله:

كأن الشريا علقت بجبينه وفي نحره الشعري وفي خده البدر [الدسولي: ٣١٧ / ٤]

يشي حديثه: مضارع " Yoshi يشي" من الواشى وهو التزيين، والمراد باستعمالها لحديث الواشى قبولاً من إطلاق اسم السبب على المسبب. (الدسولي) **الواقعين إلخ:** يعني على سبيل التوزيع أي الواقع أحدهما، وهو فهي الناهي في الشرط، والآخر وهو إصاحتها إلى الواشى في الجزء؛ لأن كلاً منهما واقع في الشرط والجزاء. (الحاشية)

في الشرط والجزاء في أن رتب عليهم **جاج شيء**، وقد يتورط من ظاهر العبارة أن المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى، وفي الجزاء بين إصاحتها إلى الواشي ولجاج المجر وهو فاسد؛ إذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا: **إذا جاءني زيد فسلم علىَّ، أجلسه فإذا جواب "إذا"** معطوف على "جاء" من أهل البيان **عليه، وما ذكرنا هو المأذوذ من كلام السلف.** معطوف على "أجلست" من أهل البيان

[العكس]

ومنه أي من المعنوي **العكس والتبدل:** وهو أن يقدم جزءاً في الكلام على جزء آخر، عطف نفس ثم **يؤخر** ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولاً، **والعبارة الصربيحة** ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم أولاً في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت، **ظاهر** أولاً قبل

جاج شيء: أي لزوم شيء وإن كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو المجر. (الحاشية)
ظاهر العبارة: أي عبارة المصنف، فإن ظاهرها تعلق قوله في الشرط والجزاء بقوله: يزاوج، وحيثما ذكره فيه فهو أنه مرتبط بقوله: معنيين. [التجريد: ٤٠٨] **إذا لا قائل إلخ:** لأنه لا بد فيها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء واحداً، وهنا المرتب على المجيء غير المرتب على الإجلال. [الدسولي: ٣١٨/٤]

إذا جاءني إلخ: أي يصدق تعريف المزاوجة على قول المتشدد على هذا القول؛ لأن جمع بين معنيين في الشرط وهو مجيء زيد إلى المتكلم، وسلامه عليه، وفي الجزاء وهو إجلال المتكلم زيداً وإنعامه عليه مع أنه لا قائل بكونه مزاوجة. (الحاشية) **العكس:** وإنما كان العكس من المحسنات المعنوية؛ لأن فيه عكس المعنى وتبدلاته أولاً، ثم يتبعه وقوع التبدل في اللفظ، بخلاف رد العجز على الصدر فإنه إيراد اللفظين: أحدهما: في أول الكلام، والثاني: في آخره كما في قوله تعالى: **هُوَ تَحْشِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَحْشِيَهُ** (الأحزاب: ٣٧). (الدسولي)

والعبارة الصربيحة: أي بخلاف عبارة المصنف فإنها محتملة لغير المراد؛ لأن قوله: "ثم يؤخر ذلك المقدم" محتمل لأن يكون المراد "ثم يؤخر ذلك المقدم عن ذلك الجزء المؤخر"، ويحتمل "ثم يؤخر ذلك المقدم عن غير الجزء المؤخر"، ويحتمل أن المراد "ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الذي كان مؤخراً أو عن غيره". (الدسولي)
ظاهر: ظاهرها بدون تأويل الشارح.

عبارة المصنف صادق على نحو: عادات السادات أشراف العادات وهو ليس من العكس، **ويقع العكس على وجوه، منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه العكس** ذلك الطرف نحو: **عادات السادات سادات العادات**، فالعادات أحد طرفي الكلام، والسداد مضاد إليه لذلك الطرف، وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات، **ومنها أي من الوجوه أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو:** **يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيَّ** (الروم: ١٩) فالحي والميت متعلقا "يخرج"، وقدم أولا الحي على الميت وثانيا الميت على الحي، **ومنها أي من الوجوه أن يقع بين لفظين في طرف جملتين** طرفي كل واحدة منها العكس

صادق على إلخ: لأنه قد قدم جزء من الكلام وهو "عادات" على جزء آخر وهو "السادات"، ثم أخر ذلك المقدم. [الدسوقي: ٣١٨/٤] **ليس من العكس:** بل هو من رد العجز على الصدر، والحاصل: أنك إذا قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر، ثم عكست فقدمت ما أخرت وأخرت ما قدمت كان هنا عكساً وتبديلاً يستلزم تكرار الجزئين الواقع منهما العكس، وإن قدمت جزء من الكلام على جزء آخر ثم أخرت المقدم عن غير المؤخر كان هذا رد العجز على الصدر وهو لا يقتضي تكرار الجزئين معا. [الدسوقي بتصرف: ٣١٩/٤]

ويقع العكس: أي يجيء من بحث العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه، فاندفع ما يقال: مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه، وتلك الأوجه فسرها بوقوع العكس بقوله: "منها أن يقع" فهو من باب وقوع الشيء في نفسه. [التجريد: ٤٠٩] **أحد طرفي الجملة:** أي ويكون العكس وهو الخبر في تلك الجملة كما في المثال، فيكون إطلاق الجملة عليها باعتبار الأول؛ لأن العكس إنما وقع في عادات السادات وهو مفرد، لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة. (التجريد)

عادات السادات إلخ: يعني أن الأمور المعتادة للسادات أي الأكابر والأعيان من الناس أفضل وأشرف من الأمور المعتادة لغيرهم من الناس. (الدسوقي)

بين متعلقين فعلين: أي أو ما في معناهما نحو: مخرج الحي من الميت وخروج الميت من الحي، وخروج الحي من الميت كخروج الدجاجة من البيضة، وخروج الميت من الحي كخروج البيضة من الدجاجة. [الدسوقي: ٣٢٠/٤] **في جملتين:** أي فعلين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة. (التجريد) **متعلقا:** وفي نسخة: متعلقان بـ"يخرج".

نحو: **لَا هُنَّ حَلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحْلُونَ لَهُنَّ** (المتحنة: ١٠) قدم أولاً "هن" على "هم" وثانياً "هم" على "هن"، وهو لفظان وقع أحدهما في جانب المسند إليه والآخر في جانب المسند.

[الرجوع]

ومنه أي من المعنوي الرجوع: وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض أي بنقضه وإبطاله

لنكتة كقوله: **قف بالديار التي لم يعفها القدم** أي لم يبلوها تطاول الزمان وتقادم العهد،

زهير أمر لنفسه
من الإباء وهو التغير
لم يمحها
عهد أربابها

ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله: **بلى وغيرها الأرواح والديم** أي الرياح

غير آثارها الرياح جمع ريح
ذئاب العقل

والأمطار، والنكتة إظهار التحرير والتدلل أنه أخبر أولاً بما لا تتحقق له، ثم أفاق بعض الإفادة فنقض الكلام السابق قائلاً: **بلى عفاهما القدم وغيرها الأرواح والدسم.**

أبطل لإظهار التحسن والتحزن

[التورية]

ومنه أي من المعنوي

لا هن حل لهم إلخ: أي فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران: أحدهما ضمير جمع الذكور وهو "هم" ، والأخر ضمير الإناث وهو "هن" ، ففي الجملة الأولى وجد ما للإناث في الطرف الأول الذي هو المسند إليه، ووجد مالذكور في الطرف الثاني الذي هو المسند، وعكس ذلك في الجملة الثانية. [التجريد: ٤٠٩]

بنقضه: فاللام عوض عن المضاف إليه. **لنكتة:** متعلق بـ"العود" أي الرجوع لنقض الكلام السابق إنما يكون من البديع إذا كان ذلك النقض لنكتة، وأما إذا عاد المتكلم لإبطال الكلام الأول بمجرد كونه غلطاً فلا يكون من البديع، والعود بالنقض لنكتة يكون لأمور لأجل التحرير والتدلل أي الدهش أو لإظهار التحسن والتحزن. [الدسوقي: ٣٢١/٤]

وتقادم العهد: هذا تفسير لما قبله، والمعني: قف بالديار التي لم يغير آثارها، قدم عهد أربابها لقرب وقت انتقالهم منها، وهذا مرغوب للشاعر؛ لأن بقاء الأثر مما يستنشق منه رائحة المحبوب ويقرب له وقت الوصال. (الدسوقي)

بلى: أي عفاهما القدم؛ لأن نفي النفي إثبات، فقوله: " وغيرها الأرواح" عطف على المذوف الذي دل عليه "بلى". [الدسوقي: ٣٢٢/٤] **أرواح:** الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت الياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت الواو كقولك: أرواح الماء، وتروحت بالمرودة. (التجريد)

والديم: جمع ديمة؛ وهو المطر الكثير الدائم. **عفاهما إلخ:** أشار بهذا لما قلنا من أن قوله: " وغيرها" عطف على مذوف أي بلى عفاهما القدم وغيرها إلخ، فلا حاجة إلى القول بأن الواو في قوله: " وغيرها" زائدة. (الدسوقي)

التورية، ويسمى الإيهام أيضاً: وهي أن يطلق لفظ له معنian **قريب*** ويراد به البعيد اعتماداً على قرينة خفية، وهي ضربان: الأولى مجردة وهي التورية التي لا تجتمع شيئاً مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَ﴾ (طه: ٥) أراد بـ"استوى" معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار، والثانية مرشحة وهي التي تجتمع شيئاً مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات: ٤٧) أراد بالأيدي معناه البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: "بنيناها" إذ البناء مما يلائم اليد، وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسّرين وإلا فالتحقيق

التورية: تقول: وريت الخبر تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر. [التجريد: ٤٠٩] **قريب**: إلى الفهم لكثرة استعماله. **خفية**: أي ليذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعيد. [الدسولي: ٣٢٣/٤] **وهو استولى**: أي فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء أي ملكه بالقهر والغيبة، والمعنى الأول قريب والثاني بعيد، والمراد في الآية المعنى البعيد أي الرحمن استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات، والقرينة على ذلك خفية، وهي استحالة المعنى القريب وهو الاستقرار على الله تعالى، وإنما كانت القرينة خفية؛ لتوقفها على أدلة نفي الجسمية التي لا يفهمها كل أحد. [الدسولي: ٣٢٤/٤] **ولم يقرن إلخ**: أي فتكون مجردة، وقد يقال: إن العرش الذي هو السرير يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار الحسي، فلعل الآية من قبيل التورية المرشحة. [الدسولي] **المعنى القريب**: أي المورى به عن المعنى البعيد المراد. [الدسولي] **أراد بالأيدي إلخ**: لأن الأيدي جمع يد، واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها، وتطلق على القوة القدرة وهو معنى بعيد، وأريد في الآية معناها البعيد وهو القدرة اعتماداً على قرينة خفية، وهي استحالة الجارحة على الله تعالى، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله: "بنيناها"؛ إذ البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة، وأما ملائم القدرة فهو الإيجاد والخلق. [الدسولي] **وهذا**: أي كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الأيدي القدرة على طريق التورية. [الدسولي: ٣٢٥/٤] **وإلا فالتحقيق**: أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق من يمارس مقتضى تراكيب البيان. [التجريد: ٤١٠]

أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقف على كنه جلاله من غير أن يتمثل للمفردات نهاية تعلال تطليع ما ذكر من الآيات حقيقة أو مجازا.

[الاستخدام]

ومنه أي من المعنوي **الاستخدام**: وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما أي أحد المعنين ثم يراد **بضميره** أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد **ضميريه أحدهما** أي أحد المعنين، ثم يراد **بالآخر** أي بضميره الآخر معناه الآخر، وفي أو ضمائره كلا وجهي التفسير كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين أو مجازيين وأن يكونا مختلفين، **فال الأول**: وهو أن يراد باللفظ أحد المعنين وبضميره معناه الآخر **كتقوله**: حرير

تمثيل: أي استعارة تمثيلية بأن شبّهت هيئة إيجاد الله تعالى السماء بالقوة والقدرة الأزلية هيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالأيدي الحسية ثم استعير بمجموع "بنيناها بأيدٍ"، وفي الآية الأولى شبّهت استيلاء الرحمن على العرش هيئة ملك مستقر على سرير يجتمع أن كلا يبني عن الملك التام. [التجريد: ٤١٠] **وتصوير**: أي حيث شبه المقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع؛ لأن البناء بالأيدي جعل كأنه مرادف لقدرته على تراكيب الأشياء. [الدسوقي: ٤/٣٢٦]

على كنه جلاله: أي الكنه الذي يمكن أن يدرك هو الكنه الإجمالي. (التجريد)

من غير أن يتمثل: أي من غير أن يتكلّف للمفردات معنى حقيقي أو مجازي، بل تبقى المفردات على ما كانت عليه. (الدسوقي)

حقيقة: معمول لـ "يتكلّف" أي يتكلّف لها معنى حقيقي أو مجازي، بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الأصل من الحقيقة والمجاز. (التجريد) **الاستخدام**: يعني بالمعجمتين من خدمت الشيء قطعت، ومنه سيف مخدّم، وقد قطع هنا الضمير عما هو حقّه، ويروى بالحاء المهمّلة والدال المعجمة من حذمت أي قطعت أيضاً، ويروى بالخاء المعجمة والدال المهمّلة كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولاً تابعاً في الذكر للمعنى المراد فرد إليه الضمير. (التجريد) **ثم يراد إن**: يعني فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظاهر، والضمير الغائب إنما يقتضي تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع، فلا يلزم في الاستخدام استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز إذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما وهم. [الدسوقي: ٤/٣٢٧]

أو يراد بأحد: ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين وإلا كان أحدهما ليس استخداماً، وكلامنا في الضمير العائد على وجه الاستخدام، وهذا القسم مستلزم للقسم الأول. (الدسوقي)

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيَّناه وإن كانوا غضاباً الغيث

جمع غضبان، أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيَّناه البيت، وكل المعنيين مجاز، والثاني:
لأنه هو المعني

وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر، **قوله:**
البحري

فسقى الفضا والساكنية وإنْ هم شَبُّوه بين جوانحي وضلوعي أوقدوه

أراد بأحد ضميري الغضا أعني المحرر في "الساكنية" المكان الذي فيه شجرة الغضا،
وبالآخر أعني المنصوب في "شبوه" النار الحاصلة من شجرة الغضا، وكلاهما مجازي.

[اللف والنشر]

ومنه أي من المعنوي **اللف** والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال،

إن كانوا غضاباً: أي وإن كان يحصل لهم غضب من رعينا النبات الحاصل في أرضهم، فقد وصف الشاعر قومه
بالغلبة لمن عدتهم من الأقوام بأنهم يرعون كلَّاهم من غير رضاهم. [الدسوقي: ٣٢٧/٤] **الغضا:** هو بالغين المعجمة
نوع من الشجر، دعا الشاعر أن يسقى الله الشجر المسمى بالغضبا حيث ينزل الغيث في خلاله، الحاصل أنه ذكر
الغضبا أولاً بمعنى الشجرة وأعاد عليه الضمير أولاً بمعنى المكان النابت فيه الغضا، وأعاد عليه الضمير ثانياً بمعنى النار
الموددة فيه، وإطلاق الغضا على كل من المكان النابت فيه، والنار الموددة فيه مجاز. [الدسوقي بتصرف: ٣٢٨/٤]

والساكنية: أي: وسقى الساكنين في الغضا، والمراد به المكان النابت فيه، ثم بين أنه يتطلب الغيث للساكنين فيه وإن
عذبوه فقال: "إنْ هم شَبُّوه إِلَّا" أي فطلب لهم الغيث قضاء لحق الصحبة وإن شبوه أي أوقدوه، والضمير للغضا
معنى النار التي تتقد فيء؛ إذ يقال لها الغضا أيضاً لتعلقها به. (الدسوقي)

بين جوانحي وضلوعي: الجوانح: الأضلاع التي تحت التراب وهي ما يلي الصدر، والضلوع مما يلي الظهر، الواحد
جائحة، ثم إن قوله: "وضلوعي" هو الموجود في جميع نسخ المصنف، والصواب: بين جوانح وقلوب؛ لأن البيت من
قصيدة بائية للبحري. (الدسوقي) **اللف والنشر:** كان وجه تسمية الأول باللف أنه طوي فيه حكمه؛ لأنه اشتمل
عليه من غير تصريح به، ثم لما صرَّح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطروياً فسمي نشراً. [التجريد: ٤١١]

ذكر متعدد: أي النوع المسمى باللف والنشر. [الدسوقي: ٣٢٩/٤]

على التفصيل: أي ذكرنا كائناً على وجه التفصيل بأن بين كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به
أو على وجه الإجمال بأن يعبر عن المجموع بلفظ يجتمع فيه أفراد ذلك المجموع. (الدسوقي)

ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعين ثقة أي الذكر بدون التعين لأجل الوثوق بأن السامع يرده إليه أي يرد ما لكلٌ من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعلمه بذلك

يتعلق بالوثوق السامي بالقرائن اللغوية أو المعنوية، فال الأول: وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل ضربان؛ لأن

البرد

النشر إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف

والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر نحو: **(وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ**

لتطبّوا فيهِ رزقكم بالليل

وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) (القصص: ٧٣) ذكر الليل والنهر على التفصيل، ثم ذكر ما لليل وهو

السكون فيه، وما للنهار وهو الابتعاء من فضل الله تعالى فيه على الترتيب، فإن قيل:

عدم التعين في الآية ممنوع فإن المحروم من "فيه" عائد إلى الليل لا محالة،.....

فلا يصح التشبّث بالآية في الواقع قطعاً

ثم ذكر: أي ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد، فذلك المعنى المتعدد أولاً على وجه الإجمال أو التفصيل هو اللف، وذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانياً هو النشر.

[الدسولي: ٤/٣٢٩] **من غير تعين**: أي من غير أن يعين المتكلم لشيء مما ذكر أولاً ما هو له مما ذكر ثانياً، وإنما

قيد بذلك؛ لأنه لوعين لم يكن من باب اللف والنشر بل من باب التقسيم. (الدسولي)

بالقرائن اللغوية: كان يقال: رأيت الشخصين ضاحكاً وعاipse، فتأنيث "عايبة" يدل على أن الشخص العايس

المرأة والضاحك الرجل. [التجريد: ٤١] (الدسولي) **أو المعنوية**: كان يقال: لقيت الصاحب والعدو فأكرمت

وأنهنت، فالقرينة هنا معنوية وهي أن المستحق للإكرام الصاحب وللهبة العدو. (التجريد)

لأن الشر إلخ: فالترتيب قام أولاً باللف، وبعد ذلك النشر إما يكون على غلط ذلك الترتيب أو لا. (التجريد)

وهو الابتعاء: أي طلب الرزق بالحركة والتصرف في الأمور، ومناسبة السكون للليل وابتلاء الفضل للنهار ظاهرة، فقد صدق على الآية أنه ذكر فيها متعدد على وجه التفصيل، ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب، الأول

للأول والثاني للثاني من غير تعين ما لكل للاتكال على رد السامع لما ذكر في اللف بالنسبة المعنوية. [الدسولي: ٤/٣٣٠]

فإن قيل إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أن هذه الآية من قبيل اللف والنشر لاشتراطهم فيه عدم تعين شيء مما ذكر ثانياً

لما ذكر أولاً، وقد وجداً لتعين؛ لأن الضمير المحروم في قوله: "لتسكنوا فيه" عائد إلى الليل في نفس الأمر قطعاً، فلم يكن

الآية من باب اللف والنشر قطعاً، وحاصل الجواب: أن المراد بعدم التعين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملاً،

والضمير يتحمل الليل والنهار بحسب ظاهره، وإن كان مصدوقه في نفس الأمر هو الليل، وليس المراد به الاحتمال في

نفس الأمر وإلا لم يتحقق اللف والنشر أبداً لتعين المراد في نفس الأمر. (الدسولي)

قلنا: نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعين، وإنما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب **قوله: كيف أسلو**
ابن حيوش كثور
وأنت حِقْفُ وهو النقا من الرمل **وغضنْ وغزالْ** لحظاً وقَدَا ورَدْفاً فاللحوظ للغزال والقد للغضن، والردف للحِقف، أو مختلطًا كقولك: هو شمسٌ وأسدٌ وبحر جودا وبهاءٌ وشجاعةٌ، **والثاني:** وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال نحو قوله تعالى: **﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾** (آل عمران: ١١١) فإن الضمير في "قالوا" لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على الإجمال بالضمير العائد إليهما،.....

قلنا نعم: أي مسلم أنه راجع إلى الليل نظراً للواقع، وأما بالنظر إلى اللفظ فيحمل رجوعه للنهار فلا تعين فيه بحسب اللفظ، وعدم التعين المشرط إنما هو بحسب اللفظ، وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى. [الدسولي: ٤ / ٣٣٠]

غير ترتيبه: أي يكون النشر على غير ترتيب اللف. **معكوس الترتيب:** بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني لما قبله، وهكذا كما في المثال فإن اللحوظ للغزال، والقد للغضن، والردف للحِقف، شبه به الكفل في العظم والاستدارة. [التجريد: ٤١١] **كيف أسلو:** أي كيف أصبر عنك وأخلص من حبك، والاستفهام للإنكار أي لأسلو عنك. [الدسولي: ٤ / ٣٣٢] **وأنت:** بكسر الناء؛ لأنه خطاب لامرأة أي والحال أنك أنت مثل الحِقف. (الدسولي) **وهو النقا:** فالحِقف والنقا بالقصر، هو الرمل العظيم المجتمع المستدير يشبه به ردف الحِبوب أي عجيزته، وأما بالمد فهو النظافة. (الدسولي)

وغضن إلخ. معنى البيت: كيف أترك حبك وداعي الحوى من حسن العينين، واعتدال القامة وعظم الردف موجود فيك، واللحظ في الأصل مؤخر العين، والمراد به هنا العين بتمامها مجازاً. (الدسولي)
وغزال: أي أنت مثل الغصن ومثل الغزال. (الدسولي) **أو مختلطًا:** عطف على قوله: "معكوس الترتيب" أي أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني من النشر للأول من اللف والآخر من النشر للوسط من اللف. (الدسولي) **جودا إلخ:** [الجود للبحر وبهاء للشمس والشجاعة للأسد] لا يخفى احتلاط ذلك النشر؛ لأن الجود وهو الأول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من اللف، وبهاء وهو الثاني من النشر عائد للأولى من اللفظ وهو الشمس، والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف وهو الأسد. (الدسولي) **بالضمير:** أي من حيث التعبير عنهم بالضمير وهو الواو في "قالوا"؛ لأنه عائد على الفريقين. [الدسولي: ٤ / ٣٣٣]

ثم ذكر ما لكل أى وقالت اليهود: "لن يدخل الجنة إلا من كان هودا"، وقالت
النصارى: "لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى"، فلَفَّ بين الفريقين والقولين إجمالاً؛
عدم الالتباس والثقة بأن السامع يردد إلى كل فريق أو قوله للعلم بتضليل كل
فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب
وعدمه، ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد
ما يكون لـ**لكل** من آحاد كلي من المتعددين أو أكثر كما تقول: الراحة والتعب والعدل
والظلم قد سدّ من أبوابها ما كان مفتوحاً، وفُتح من طرقها ما كان مسدوداً.
فأعلى "سد" فاعل "فتح"

[الجمع]

ومنه أي من المعنوي الجمع: وهو أن يجمع بين متعدد اثنين أو أكثر في حكم كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف: ٤٦) ونحوه: قول أبي عتاهية: يوزن كراهة

علمت يا مجاشع بن مساعدة إن الشباب والفراغ والجدة
الخلو عن الشواغل حداة السن اسم رجل

ذكر ما لكل: أي ما يخص كلاً منها في قوله: **(إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ)**. **فلف:** أي فلف في قوله: **"قالوا"** فريقين؛ إذ لم يتميز كل فريق باسمه الخاص به، أو يقول: لف بين قولي الفريقين؛ إذ لم يتميز فيه مقول كل فريق.

[التجريد: ٤١١] **إحالاً:** ناظر إلى **"قالوا"** بدون الواو.

لعدم الالتباس: أي لأنه لا يتبس على أحد أن الفريقين اجتمعا وقالا ذلك القول لعلمنا بأن كل فريق يضلل صاحبه. [الدسوقي: ٤/٣٣٣] **ولا يتصور إلح:** أي إن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون مرتبًا ولا مشوشًا لعدم وجود الترتيب في اللفظ، بخلاف الضرب الأول. (الدسوقي) **أن يذكر إلح:** أي أن يذكر لفان أو أكثر على وجه الفضيل، ثم يؤتى بعد ذلك بنشر واحد يذكر فيه ما لكل واحد مما ذكر في اللففين أو أكثر، قوله: "الراحة والتعب" لف أول، "والعدل والظلم" لف ثان، قوله: "قد سد إلح" نشر ذكر فيه ما لكل واحد من اللففين؛ لأن قوله: "قد سد" من أبوابها ما كان مفتوحاً راجع إلى الراحة من اللف الأول وإلى العدل من اللف الثاني، قوله: "وفتح من طرقها ما كان مسدوداً" راجع للتعب المذكور في اللف الأول وللظلم المذكور في اللف الثاني. [الدسوقي: ٤/٣٣٤] **زينة إلح:** أي ما يتزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب عن قريب، فقد جمع المال والبتوء في حكم وهو زينة الدنيا. [الدسوقي: ٤/٣٣٥] **قول:** من مشطور الرجز فكل شطر بيت.

أي الاستغناء مفسدة أي داعية إلى الفساد للمرء أي مفسدة.

صفة "مفسدة"
تفسير لـ "بلدة"

[التفريق]

ومنه أي من المعنو^ي التفريق: وهو إيقاع تباین بين أمرین من نوع واحد في المدح
متعلق بـ "إيقاع"

أو غيره كقوله:
كالغزل والمحاج^ة الوطواط

ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير يوم سخاء

نافیه عطاء السحاب

فنوال الأمير بدرة عين، هي عشرة آلاف درهم، ونوال الغمام قطرة ماء، أوقع التباین
الباء تعليمه
بين النوالين.

[التقسيم]

ومنه أي من المعنو^ي التقسيم: وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعین،
وبهذا القيد خرج اللّف والنشر، وقد أَهْمَلَه السكاكي فتوهُم بعضهم
ترك هذا القيد
قوله: على التعین

مفسدة: أي كامل في الفساد، والمفسدة الأمر الذي يدعو صاحبه إلى الفساد، والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجدة في حكم وهو كونها مفسدة للمرء. [الدسولي: ٤/٣٣٥] **إيقاع تباین إلخ:** ليس المراد التباین المصطلح عليه، بل المراد المعنى اللغوي أي إيقاع الافتراق بين أمرین مشترکین في نوع مثل نوال الأمير ونوال الغمام؛ فإن النوع الذي يجمعهما مطلق نوال. (الدسولي) **كقوله:** أي قول رشيد الدين الوطواط وهو من تلاميذ صاحب الكشاف، والبيت المذكور مثال لإيقاع التباین في المدح بين أمرین مشترکین في نوع، فإنه أوقع التباین بين جمال ذلك الحبوب وجمال البدر مع أحهما من نوع واحد وهو مطلق الجمال. [الدسولي: ٤/٣٣٦]

وقت ربيع: أي الذي هو وقت ثروة الغمام. (الدسولي) **يوم سخاء:** أي الذي هو وقت فقر الأمير لكثره السائلين وكمال بذلك. (الدسولي) **فنوال إلخ:** يعني فقد أوقع التباین بين النوالين مع أحهما من نوع واحد وهو مطلق نوال. (الدسولي) **عشرة آلاف درهم:** وقيل: إن بدرة العين جلد ولد الصان مملوءاً من الدراهم. (الدسولي)

أوقع التباین: أي حيث أستد للأول بدرة عين وللثاني قطرة ماء. [التجريد: ٤١٢]

خرج إلخ: لما تقدم أنه ذكر متعدد، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعین ثقة بأن السامع يرده إليه. (الدسولي)
بعضهم: منهم المصنف، فزاد القيد غافلاً عن الإضافة.

أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر، وأقول: ذكر الإضافة مغنٍ عن هذا القيد؛ إذ
 لأنه شامل للتعيين وعده
 قيد التعيين

ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه
 من غير إضافة

ويりده عليه، فليتأمل، **ك قوله: ولا يقيم على ضيم أي ظلم يراد به**، الضمير عائد إلى
 العتليس مع ضيم في "به"
 بالقراءات

المستثنى منه العام المقدر **إلا الأذلان في الظاهر** فاعل "لا يقيم" وفي التحقيق بدل أي
 لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلا الأذلان غير الحي وهو الحمار **والوتد، هذا** أي غير
 الحي الأهلي بكسر الناء وفتحها على الخسف أي الذل مربوط برمهة، هي قطعة حبل بالية، **وذا** أي الوتد **يشج** أي
 يدق ويشق رأسه، **فلا يرثي** لا يرق ولا يرحم **له أحد**، ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى
 الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشج على التعيين، وقيل: لا تعيين؛ لأن "هذا"
العيير مع الخسف لفظ هذا

و"ذا" متساويان في الإشارة إلى القريب، وكل منهما يتحمل أن يكون إشارة إلى العير
من: هذا وذا لفظاً لا معنى
 وإلى الوتد، فالبait من اللف والنشر دون التقسيم، وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم التساوي بل
فيما قبل فإنها للأقرب
 في حرف التنبية إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبية ما بخلاف المجرد عنها،
في هذا

أعم: أي لأنه شرط في اللف عدم تعيين ما لكل واحد، وقال هنا: ذكر متعدد وإضافة ما لكل إليه، وهذا صادق
 بأن يكون هناك تعيين أو لا. [الدسولي: ٤/٣٣٦] **وأقول:** أي في الجواب عن السكاكي وفي الاعتراض على هذا
 التوهم. [التحرید: ٤١٢] **مغن:** والحاصل: أنا لانسلم أن السكاكي أهل ذلك القيد حتى يكون التقسيم عنده أعم
 من اللف؛ لأنه ذكر الإضافة المستلزم للتعيين، فيكون التقسيم عنده مبaitاً لللف والنشر. [الدسولي: ٤/٣٣٧]
بل يذكر إن: والحاصل: أنه في التقسيم يضيف المتكلم ما لكل واحد إليه، وإضافة ما لكل إليه تستلزم تعيينه، ففي
 التقسيم إضافة وتعيين من المتكلم، بخلاف اللف والنشر فإن المتكلم إنما يذكر ما لكل واحد من غير إضافة، والذي يضيف
 ما لكل واحد إليه إنما هو السامع. (الدسولي) **ك قوله:** أي المتلمس وهو جرير بن عبد المسيح. (الدسولي)
ولا يقيم إن: أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد إلا الأذلان. [التحرید: ٤/٤١٣] **في الظاهر:** أي فهو استثناء
 مفرغ حيث أنسد الفعل له في الظاهر، وفي الحقيقة أنسد إلى العام المذوف. (الدسولي) **فلا يرثي:** لا يخفى أن عدم
 الرحمة مشترك بين غير الحي والوتد، وحيثــ فالأولى جعل ضمير له راجعاً إلى كل منهما ويجعل قوله: "فلا يرثي"
 متفرعاً على الشج والربط. (الدسولي) **على التعيين:** متعلق بـ"أضاف"، ووجه التعيين أن "ذا" بدون هاء إشارة
 إلى القريب، وأما مع هاء التنبية فهو إشارة للبعيد. [الدسولي: ٤/٣٣٨]

فهذا للقريب أعني العبر، وذا للأقرب أعني الوتد، وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن يهمل في عبارات البلغاء بل ليست البلاغة إلا برعاية أمثال ذلك.

[الجمع مع التفريق]

ومنه أي من المعنوي، **الجمع مع التفريق**: وهو أن يدخل شيئاً في معنى ويفرق بين أو أكثر

جهي الإدخال كقوله:
الوطواط

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها

أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار، ثم فرق بأن وجه الشبه في الوجه الضوء
بين الشبيهين واللمعان، وفي القلب الحرارة والاحتراق.

[الجمع مع التقسيم]

ومنه أي من المعنوي الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد تحت حكم، ثم تقسيمه أو
العكس أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم، فالأول أي الجمع ثم التقسيم كقوله:
أبي الطيب
حتى أقام أي المدوح،
هوسيف الدولة

الجمع مع التفريق: أورد الكلمة "مع" إشارة إلى أن الحسن اجتمعهما، وكذا يقال فيما يأتي، وإنما لم يذكر اجتماع المحسنات الآخر بعضها مع بعض كالطابق مع المقابلة لما بين الجمع والتفرق من المقابلة واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منها. [الدسولي: ٤/٣٣٨] **أن يدخل شيئاً**: ببناء الفعل للمفعول، و"شيئان" نائب الفاعل أي وهو أن تجمع بين شيئاً فآخر في معنى أي في حكم يعني محکوم به كال مشاهدة بالنار في المثال. (الدسولي)
في كونهما كالنار: أي في المماثلة للنار أي وهذا هو الجمع؛ لأنّه جمع بين وجه الحبيب وقلبه في المماثلة للنار. [الدسولي: ٤/٣٣٩] **الحرارة والاحتراق**: أي حرارة القلب واحتراقه، وفيه إشارة إلى أن المراد بحرّ النار: حرارتها في نفسها لا لغيرها؛ لأنّه المناسب لتشبيه القلب بها. (الدسولي) **جمع متعدد**: أي كالروم في البيت الآتي، فإنه يتناول النساء والرجال والأولاد والمال والزرع. (الدسولي) **ثم تقسيمه**: أي الحكم يعني إضافة ما لكل متعدد إليه من ذلك الحكم. (الدسولي) **تقسيم متعدد**: أي إضافة ما لكل متعدد إليه ثم جمعه تحت حكم. (الدسولي)

ولتضمن الإقامة معنى التسلیط عدّاها بـ "على" فقال: **على أرباض** جمع ربض وهو ما حول المدينة **خرشنة**، وهي بلدة من بلاد الروم **تشقى به الروم والصلبان** جمع صليب النصارى **والبيع** جمع بيعة وهي متعبدهم، و "حتى" متعلق بالفعل في البيت السابق أعني بكسر الباء وسكون الياء النصارى وليس حارة قاد المقادب أي العساكر، جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح، ثم قسم فقال: **للسيي ما نكحوا والقتل ما ولدوا**، ذكر "ما" دون "من" إهانة وقلة المبالغة بهم حتى كأفهم من غير ذوي العقول وملائمة لقوله: **والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا**. والثاني عطف على "إهانة"
أي التقسيم ثم الجمع كقوله: قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم، وحاولوا أي طلبوا الفع
حسان عطف على "حاربوا"
في أشياعهم وأتباعهم وأنصارهم نفعوا، سجية أي غريبة وخلق تلك منهم غير محدثة
غير مقدم طبيعة مبتدأ مؤخر صفة السجية
إن الخلائق جمع خليقة،.....
علة لغير محدثة

عدّاها بـ "على": أي: وإن فالإقامة تتعدي بـ "في" أو بالباء. [الدسوقي: ٤٤٠ / ٤] **الصلبان:** بوزن كفران، جمع صليب: هو معبد النصارى. **المقادب:** جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل، والمراد بها العساكر كما قاله الشارح. [التحرید: ٤١٤] **جمع إلخ:** الأولى أن يقول: جمع في هذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع في حكم وهو الشقاء، ثم قسم ذلك الحكم إلى سبي وقتل وحب وإحرق، ورجع إلى كل واحد من هذه الأقسام ما يناسبه، فرجع للسيي ما نكحوا من النساء، وللقتل ما ولدوا، وللننهب ما جمعوا من الأموال، وللنار ما زرعوا، فأشجارهم للاحراق تحت القدر ومزروعاتهم للطبع والحزير بالنار، وأما ما عطف على الروم من الصليان والبيع فلم يتعرض له في التقسيم حتى يقال: إنه من المتعدد المجموع في الحكم، والحاصل أن الشقاء وإن تعلق بالروم والصلبان والبيع إلا أن التقسيم خاص بشقاء الروم.

ذكر "ما": أي إنما غير عن نسائهم وأولادهم بلفظ "ما" الموضوعة لغير العاقل دون لفظة "من" الموضوعة لمن يعقل إشارة إلى إهانتهم وقلة المبالغة بهم حتى كأفهم ليسوا من جنس ذوي العقول. [الدسوقي) **كقوله:** أي قول حسان ابن ثابت الصحابي في حق الصحابة رض. (الدسوقي) **سجية إلخ:** المعنى تلك الخصلة، وهي إضرار الأعداء ونفع الأشياع غريبة فيهم وطبيعة لهم، قوله: "شرها البدع" مبتدأ وخبر، والجملة خبر "إن"، وجملة "فاعلم" اعتراضية بالفاء، وجملة "إن الخلائق شرها البدع" مستأنفة جواباً لسؤال مقدر نشأ من قوله: "غير محدثة" وهو: لم جعلتها غير محدثة مع أنها ممدودة مطلقاً. [الدسوقي: ٣٤١ / ٤]

وهي الطبيعة والخلق، فاعلم شرها البدع جمع بدعة أي المبدعات والمحدثات قسم في الأول
من الأخلاق خبر "إن" جملة اعتراضية البيت الأول
صفة المدحدين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية.
في البيت الثاني الآباء والأنصار

[الجمع مع التفريق والتقطیم]

ومنه أي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقطیم، وتفسيره ظاهر ما سبق فلم يتعرض له،
كقوله تعالى: **(يَوْمَ يَأْتِي)** أي يأتي الله تعالى أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله، والظرف
منصوب بإضمار "اذكر" أو بقوله: **﴿لَا تَكُلُّ نَفْسًا﴾** (هود: ١٠٥) بما ينفع من جواب أو
شفاعة **﴿إِلَّا يَإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ﴾** (هود: ١٠٥) أي أهل الموقف **﴿شَقِّيٌّ﴾** يقضى له بالنار
شفاعة **﴿إِلَّا يَإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ﴾** (هود: ١٠٥) أي أهل الموقف **﴿شَقِّيٌّ﴾** يقضى له بالنار
شفاعة **﴿وَسَعِيدٌ﴾** يقضى له بالجنة **﴿فَمَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾** (هود: ١٠٦) إخراج
النفس **﴿وَشَهِيقٌ﴾** رده **﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾** (هود: ١٠٧) أي
سماءات الآخرة وأرضها، أو هذه العبارة كناية عن التأييد ونفي الانقطاع **﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾**
عطف تفسير وهي دائمة لا انقضاء لها

البدع: لا يقال: كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خلقة للزوم الخلقة؛ لأننا نقول: قد تسمى خلقة باعتبار
دوامها بعد حدوثها فتكون خلقة دواماً وبدعة ابتداء. [التجريد: ٤١٤] **ظاهر ما سبق:** أي من تفسيرات هذه
الأمور الثلاثة، وحاصله: أن يجمع بين متعدد في حكم، ثم يفرق أي يوضع التباين بينهما، ثم يضاف إلى كل واحد ما
يناسبه. [الدسولي: ٤/٣٤١] **أي أمره:** هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الإitan على الله سبحانه.
(التجريد) **أي هوله:** هذا التأويل واجب لأجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه، بل للمحافظة على
المقصود؛ لأن المقصود تفظيع اليوم، والمناسبة له بمحىء الهول لا مجرد الزمان. [الدسولي: ٤/٣٤٢]
فمنهم: أي الأنفس الكائنة يوم القيمة وهي أهل الموقف، ولذا قال الشارح: أي من أهل الموقف. (الدسولي)
شقى: أي محكوم له بالشقاوة أي دخول النار، وهذا شامل لشقى الإيمان وهو الكافر، وشقى الأعمال وهو
العصي، وقوله: "وسعيد" شامل لسعيد الإيمان فقط وللسعيد على الإطلاق بدليل ما قرره في قوله: "إلا ما شاء
ربك". (الدسولي) **يقضى له:** أي مؤمن صالحاً كان أو عاصياً. **أو هذه العبارة كناية:** يعني فالمراد حينئذ سماءات
الدنيا وأرضها، ولا ينافي التأييد بما فتاوتها قبل الدخول فضلاً عن الخلود؛ لأنها على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم
الكلام من الطول، والمراد طول لا نهاية له على ما حرى به استعمال اللغة في مثل ذلك. (التجريد)

إلا وقت مشيئة الله تعالى: *إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ* (هود: ١٠٧) من تخليد البعض
عدم الخلود
بيان لـ "ما" استقصائية أيضاً
الكاف استقصائية
كالكفار وإخراج البعض كالفساق *وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ حَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ*
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْدُوذٍ (هود: ١٠٨) أي غير مقطوع بل
اعطوا بعطاء
متدا لا إلى نهاية، ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون كالعصاة من
المؤمنين الذين شقوا بالعصيان، وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل
يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأييد من
مبدأ معين كما يتقدّم باعتبار الانتهاء، فكذلك يتقدّم باعتبار الابتداء فقد جمع
الأنفس في قوله: "لا تكلم نفس" ثم فرق بينهم لأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد
بقوله: "فمنهم شقي وسعيد"، ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار،
وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: "فأما الذين شقوا إلى آخره"

إلا وقت إدخ: يحتمل أنه حمل "ما" على المصدرية الظرفية، فيكون الوقت داخلاً في معناها؛ لأنها نائبة عنه، ويحتمل
تقديرها بمجرد المصدرية، فيكون الكلام على حذف المضاف، فالوقت مقدر في الكلام. [التجريد: ٤١٤]
وأما الذين سعدوا: أي بالإيمان وإن شقوا بسبب المعاصي، لا يقال: فعلى هذا كيف يكون قوله: "فمنهم شقي
وسعيد" تقسيماً صحيحاً مع أن من شرطه أن تكون صفة كل قسم منافية عن قسيمه؛ لأن ذلك الشرط من حيث
ال التقسيم للانفصال الحقيقي أو مانع الجمع، وهنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وإن حاولوا
عن السعادة والشقاوة، وذلك لا يمنع اجتماعهما في شخص باعتبارين، فتكون أما في قوله تعالى: "وأما الذين
سعدوا" لمنع الخلود فيحوز الجمع. [الدسولي: ٣٤٣/٤]

ومعنى الاستثناء: جواب عما يقال: ما معنى الاستثناء في قوله: "إلا ما شاء ربك" مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها
أصلاً، وكذا أهل النار لا يخرجون منها، والاستثناء يفيد خروجهم، وحاصل الجواب: أنه استثنى الفساق من
المخلدين في النار باعتبار الانتهاء، ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء؛ لأنهم لم يدخلوها مع السابقين، فالخلود في
حقهم ناقص باعتبار المبدأ، فظاهر أن ما صدق عليه الاستثناء في الاستثناءين واحد وهم الفساق. [الدسولي: ٣٤٤/٤]

لا يخلدون: وهذا كاف لصحة الاستثناء. **مبدأ:** هو وقت الدخول في الجملة.
ثم فرق بينهم: أي بأن أوقع التباين يجعل بعضها شقياً وبعضها سعيداً.

وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين: أحدهما: أن يذكر **أحوال الشيء** مضافاً إلى كل حال من الأحوال

من تلك الأحوال ما يليق به كقوله: **سأطلب حقي بالقنا ومشايخ، كأنهم من طول ما التشموا مرد، ثقال أي لشدة وطأتهم على الأعداء إذا لاقوا أي حاربوا خفاف أي مسرعين إلى الإجابة إذا دعوا إلى كفاية مهم ودفع ملم، كثير إذا شدُّوا لقيام واحد مقام الجماعة قليل إذا عدوا، ذكر **أحوال المشايخ وأضاف إلى كل حال ما يناسبها** بأن في النكبة**

أقسام الشيء كقوله تعالى: **لَيَهُبُّ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهُبُّ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ**

يدرك أحوال الشيء: المراد بالإضافة مطلق النسبة ولو بالإسناد لا خصوص الإضافة التحوية، وهذا المعنى مغایر للتقسيم بالمعنى المقدم؛ لأن ما تقدم أن يذكر متعدد أولاً، ثم يضاف إلى كل ما يناسبه على التعين بخلاف ما هنا فإنه يذكر المتعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه. [الدسولي: ٣٤٥/٤]

سأطلب إلخ: القنا بالقاف والنون جمع فناة وهي الرمع، وفي بعض النسخ بالفتح والناء وهو المناسب لمشايخ، وأراد بالفتح نفسه وبالمشايخ قومه وجماعته من الرجال الذين لهم لحي، والالثام وضع اللثام على الفم والأنف في الحرب، وكان من عادة العرب. (الدسولي) **من طول ما التشموا:** الالثام تغطية الفم واللحية باللثام وهو النقاب الذي يستر به الوجه والأنف والفم واللحية، يقال: التشم فاه: غطاء باللثام ليرى كالأمرد، والمعنى أنهم لا يفارقون الحرب ولا يفارقهم اللثام، فكأنهم مرد من حيث لا يرى لحائهم كما لا يرى للأمرد لحي. (الحواشي)

قليل إذا عدوا: أي لأن أهل النجدة والشجاعة مثلهم في غاية القلة. (الدسولي)

أحوال المشايخ: من الثقل والخفة والكثرة والقلة. [الدسولي: ٣٤٦/٤] **وهكذا إلى الآخر:** أي فأضاف إلى الكثرة حالة الشدة وأضاف إلى القلة حالة العدو لا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطلاق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل؛ إذ بين كل اثنين منها تضاد. (الدسولي) **استيفاء أقسام الشيء:** أي بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر، ومنه قول النحاة: الكلمة: اسم وفعل وحرف. (الدسولي) **إناثا:** قدم الإناث على الذكور؛ لأن سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث الباقي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم، ثم إنه لما حصل للذكر كسر جبره بالتعريف؛ لأن في التعريف تنويعها أي تعظيمها بالذكر، ثم بعد ذلك أعطى كلاماً من الجنسين حقه من التقديم والتأخير، فقدم الذكور وأخر الإناث إشارة إلى أن تقديم الإناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل لافتراض آخر وهو الإشارة إلى أن الله تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه العبد. (الدسولي)

أو يزروهم: أي يجمع لهم من الذكران والإإناث.

ذُكْرًا وَإِناثًا وَيَحْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا (الشوري: ٤٩، ٥٠) فإن الإنسان إما أن لا يكون له ولد، أو يكون له ولد ذكر، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفي في الآية جميع الأقسام.

[التجريد]

ومنه أي من المعنوي، **التجريد وهو أن يتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها** أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة **مبالغه أي لأجل المبالغة** وذلك **لكمها** أي تلك الصفة **فيه** أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن يتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة **وهو أي التجريد** ما ذكر من المبالغة إلى مرتبة يصح **أقسام، منها ما يكون بـ "من"** التجريدية

فإن الإنسان إلخ: حاصله: أن الآية قد تضمنت أن الإنسان الذي شأنه الولادة ينقسم إلى الذي لا يولد له أصلاً، وإلى الذي يولد له جنس الذكور فقط، وإلى الذي يولد له جنس الإناث فقط، وإلى الذي يولد له جنس الذكور والإإناث معاً، فهذا تقسيم مستوف لأقسام الإنسان باعتبار الولادة وعدمها، وأما الختني المشكل فلا يخرج عن الذكر والأنثى في الواقع فليس بقسم على حدة مع أنه نادر جداً. [الدسولي: ٣٤٧/٤]

وهو أن يتزع إلخ: وهذا الانتزاع دائر في العرب، يقال: في العسكر ألف رجل وهم في أنفسهم ألف، ويقال: في الكتاب عشرة أبواب وهو في نفسه عشرة أبواب. [الدسولي: ٣٤٨/٤] **مبالغه:** يعني أن مبالغة مفعول له لقوله "يتزع". **لأجل المبالغة:** [يعني أن "مبالغه" مفعول له لقوله: يتزع] أي إن الانتزاع المذكور يرتكب لأجل إفاده المبالغة، أي لأجل إفاده أنك بالغت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة. (الدسولي)

لكمها: أي لادعاء كمال تلك الصفة في ذلك المنتزع منه، وإنما قلنا: "ladعاء الكمال؟" للإشارة إلى أن إظهار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الأمر بحسب نفس الأمر، بل ادعاء كمالها كاف فيه سواء طابق أم لا. (الدسولي) **التجريد أقسام:** أي سبعة؛ لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه، والحرف إما "من أو الباء أو في"، والباء إما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع، وما يكون بدون الحرف إما أن يكون لا على وجه الكلمية، أو يكون على وجهها، ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه، فهذه أقسام سبعة، وأشار المصنف إليها وإلى أمثلتها فيما يأتي. [الدسولي: ٣٤٩/٤]

بـ"من" التجريدية: جعل بعضهم التجريد معن بكلمة "من"، والأصح أنها ابتدائية كما أنباء التجريدباء المصاحبة وتدخل "من" على المنتزع منه، ولم يوجد دعوها على المنتزع بخلاف الباء. (الدسولي)

نحو قوله: **لي من فلان صديق حميم** أي قريب يهتم لأمره **أي بلغ فلان من الصداقة**
ناشئ من فلان تفسير للحجم من مراتبها

حدا صح معه أي من ذلك الحد **أن يستخلص منه آخر** أي من فلان صديق مثله فيها
يترعرع أي مرتبة

أي في الصداقة، ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه **نحو قوله:**

لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة، **ومنها** ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع **نحو قوله: وشوهاء** أي فرس

المصاحبة "في" بمعنى "على"
رب فرس شوهاء

قبح المنظر لسعه أشداقها أو لما أصابها من شدائيد الحرب **تعدو** تسرع **بي إلى صارخ**
جمع شدق وهو حجب فم من ضربات وطعنات

الوغى أي مستغيث في الحرب **بمستلزم** أي لابس لأمة وهي الدرع، والباء للملابسة
بالهمزة وقد تسهل الحرب

والصاحبة مثل الفنيق وهو **الفحل المكرم المرحل** من رحل البعير أشخصه عن مكانه
أطلقه الشديد من الإبل

وأرسله أي تعدو بي ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى
انتزع منه آخر، **ومنها** ما يكون بدخول "في" في المنتزع منه **نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ**

تفسير للضمير المحور مستعد آخر

فيها دارُ الْخُلُدِ﴾ (فصلت: ٢٨) **أي في جهنم وهي دار الخلد** لكنه انتزع منها دار خلد جهنم

نحو قوله: في مقام المبالغة في وصف فلان بالكرم. **لتسألن به البحر:** يصح أن تكون "باء" للمصاحبة أي لتسألن البحر معه أي شخصاً كالبحر مصاحباً له، ويصح جعلها للسببية أي لتسألن بسببه البحر أي شخصاً آخر كالبحر يعني أنه سبب لوجود بحر آخر مجرد منه مماثلاً له في كونه يسأل. [الدسولي: ٣٥٠ / ٤]

أشداقها: بياض كثرة جرِّ المبارزين عناها. **أو لما أصابها:** أو للتتويع؛ وذلك لأن الشوه قيل: إنه قبح الوجه لسعه الأشداد جمع شدق وهو جانب الفم، وقيل: قبح الوجه لما أصابه من شدائيد الحرب وهو يستحسن في الخيل.

(الدسولي) **بمستلزم:** حال من المحروم في "بي" أي تعدو بي حالة كوني مصاحباً لمستلزم آخر، وليس الباء للتعددية، وليس قوله: "بمستلزم" بدلاً من الباء في قوله: "بي"؛ لأن ذلك يفوت التجريد؛ وأنه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إذا كان مفيداً للإحاطة والشمول. (الدسولي) **مثل الفنيق:** مثل الفنيق قيل: إنه صفة لمستلزم لقربه منه، وقيل: صفة لشوهاء، والفنيق بالفاء والتون ثم ياء تحكية وقف. [الدسولي: ٣٥١ / ٤]

الفحل المكرم: أي الفحل من الإبل الذي ترك أهله ركوبه تكرمة له. (الدسولي) **المرحل:** أي المرسل عن مكانه أي إنه مطلق وغير مربوط في محل، فقد شبه الفرس بالفحل المذكور في القوة وعدم القدرة على مصادمتها. (الدسولي)

أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار هؤيلاً لأمرها وببالغة في اتصافها بالشدة،
 علة لـ "اتزع"
ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله: **ولئن بقيت لأرحلن بغزوة: تحوي أي**
قادة بن مسلمة حجا لأسافر
تجمع الغائم أو يموت منصوب بإضمار "أن" أي إلا أن يموت كريم يعني بال الكريم نفسه
تلك الغزوة
 انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه، فإن قيل: هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى
 الغيبة، قلنا: لا ينافي التجريد على ما ذكرنا، **وقيل: تقديره: أو يموت مي كرم فيكون**
الالتفات
 من قبيل "لي من فلان صديق حميم" فلا يكون قسماً آخر، **وفيه نظر؛ لحصول التجريد**
في هذا القبيل
 و تمام المعنى بدون هذا التقدير، **ومنها** ما يكون بطريق الكنية.....
ولا فرقية عليه

ومبالغة إلخ: اعترض بعضهم بأن انتزاع دار الخلود يفيد المبالغة في الخلود لا في شدة العذاب إلا أن يقال: اتصافها بالخلود يستلزم شدة العذاب، فانتزع منها دار أخرى مثلها في شدة العذاب وفي كونها مخلداً فيها. [الدسوقي: ٣٥١/٤]
بدون إلخ: أي بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الأحوال من غير صرف مستعان به على إفاده التجريد. [الدسوقي: ٣٥٢/٤] **تحوي:** الغائم، الجملة صفة للغزوة أي تجمع تلك الغزوة الغائم يعني أهل تلك الغزوة الغائم وأنا منهم. (الدسوقي) **منصوب إلخ:** أي لوقوعه بعد "أو" التي تعني "إلا" أي لكن إن مات كريم فلا تحوي الغائم. (الدسوقي) **يعني بال الكريم نفسه:** أي إن الشاعر يعني بال الكريم نفسه؛ لأن معنى الكلام: أي أسفر لغزوة إما أن أجمع فيها الغائم أو أموط. (الدسوقي)

من قبيل الالتفات: يعني فلا يكون حينئذ من قبيل التجريد؛ لأن الالتفات مبني على الاتحاد، والتجريد مبني على التعدد، وهو متنافيان؛ وذلك لأن المعنى المعير عنه في الالتفات بطريق الأول والثاني واحد، والمعير عنه باللفظ الدال على المتنزع منه وباللفظ الدال على المتنزع متعدد بحسب الاعتبار؛ إذ يقصد أن المفرد شيء آخر غير المفرد منه. (الدسوقي) **على ما ذكرنا:** أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد؛ فإنه يقتضي أنه قد يجتمعه الالتفات؛ إذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه في الاعتبار، والتعدد في التجريد متعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضاً حتى ينافي الالتفات، والحاصل أنه تجريد نظراً للتغير الادعائي، والالتفات بالنظر إلى الاتحاد الواقعي. [الدسوقي: ٣٥٣/٤]

فيكون من قبيل: من جهة أن "من" داخلة على المتنزع منه في كل؛ لأن المقدر كالمفظ. **طريق الكنية:** أي مصحوباً بطريق الكنية أي تجريد معه كنایة بأن يتنزع المعنى ثم يعود عنه بكنایة كما أنه يعود عنه بصریح. [الدسوقي: ٣٥٤/٤]

نحو قوله: يا خير من يركب المطي ولا :: يشرب كأسا بكف من بخل أي يشرب الأعشى الكأس بكف الجواد، انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكنية؛ لأنه إذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم، وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو هو الحال على قوله "يا خير" تحريد وإلا فليس من التحرير في شيء بل كنایة عن كون المدوح غير بخیل، وأقول: إن كان خطاباً غيره في قوله: ولا يشرب إلخ في الرد عليه الكنایة لا تنافي التحرير على ما قررنا، ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسماً بنفسه بل داخلاً في قوله. **ومنها مخاطبة الإنسان نفسه**

المطي: جمع مطية: وهو المركوب من الإبل. **بكف من بخل:** أي بكف من هو موصوف بالبخل، وحاصله: أن ذلك المدوح من أهل الشرب، والحال أن الإنسان يشرب بكف نفسه، فانتزع الشاعر من ذلك المدوح شخصاً كريماً يشرب من كفة المدوح مبالغة في كرمه، فصار الأصل: ويشرب بكف كريم، فغير ذلك المعنى بالكنية بأن أطلق اسم المزوم وهو نفي الشرب بكف البخيل، وأريد اللازم وهو الشرب بكف الكريم. [الدسوقي: ٣٥٤/٤]

على طريق الكنية: حيث أطلق اسم المزوم الذي هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه لا حاللة فيكون المراد بالكرم نفسه، ففيه تحرير. [الدسوقي: ٣٥٥/٤]

وقد خفي: أي انتزاع الجواد على طريق الكنية. **فزعم إلخ:** يعني أن الخطاب في قوله: "يا خير من يركب المطي" إن كان لنفسه فهو تحرير؛ لأنه صير نفسه أمامه فخاطبها وإنما يصيرها كذلك بالتحرير، وإذا كان هذا تحريراً فقوله: "ولا يشرب كأسا بكف من بخل" كنایة عن الكريم فيكون وصفاً للمجرد أولاً، ولا تحرير في الكنية نفسها؛ لأن التحرير وقع أولاً في الكلام، والكلام في كون الكنية تتضمن تحريراً مستقلاً ولم يوجد على هذا، وإن كان الخطاب لغيره كان قوله: "ولا يشرب إلخ" كنایة عن الكريم الذي هو ذلك المخاطب بواسطة دلالته على أنه يشرب بكف الكريم مع العلم بأن الكف كله وليس من التحرير في شيء. [الدسوقي]

الكنية لا تنافي إلخ: رد لقوله: "إلا فليس إلخ"، وقوله: "ولو كان الخطاب لنفسه إلخ" رد لقوله: "إن كان الخطاب لنفسه فهو تحرير"، وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره، والتحرير حاصل معه، وكونه كنایة لا ينافي التحرير، وأن كون الخطاب لنفسه صحيح، والتحرير حاصل معه إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه؛ لأنه لا يكون حينئذ قسماً برأسه والمصنف جعله قسماً برأسه. [الدسوقي]

ومنها مخاطبة إلخ: أي من أقسام التحرير ما تدل عليه مخاطبة الإنسان لنفسه؛ لأن المخاطبة ليست من أنواع التحرير وإنما تدل عليه؛ وذلك لأن المخاطب يكون أمام الإنسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه، ولا يجعلها أمامه حتى يجهه منها شخصاً آخر يكون مثله، فمخاطبة الإنسان نفسه تستلزم التحرير. [الدسوقي: ٣٥٦/٤]

وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله: **لا خيل عندك تهديها ولا مال**، فليسعد النطق إن لم يسعد الحال، أراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال ومخاطبه.

[المبالغة المقبولة]

ومنه أي من المعنوي **المبالغة المقبولة**; لأن المردودة لا تكون من المحسنات، وفي هذا إشارة هي بعض صور الغلو التقى بالمقبولة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا، ثم إنه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبولة والمردودة، فقال: **المبالغة** مطلقا أن يدعى مقبولة كانت أو مردودة يقرب من الحال لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف **حذا مستحيلا أو مستبعدا**، وإنما يدعى ذلك؛ بالغ في النهاية لثلا يظن أنه أي ذلك الوصف غير متناه فيه أي في الشدة أو الضعف،.....

في الصفة: كفقد المال والخيل في المثال. [الدسولي: ٣٥٦/٤] **لا خيل عندك إلخ**: أي لا خيل ولا مال عندك تهديه للمادح، فإذا لم يكن عندك شيء من ذلك تواسي به المادح فواسه بحسن النطق. (الدسولي) **المبالغة المقبولة**: أي الإغراء والتبيغ وبعض صور الغلو. **مقبولة مطلقا**: أي سواء كان تبليغا أو إغراقا أو غلوا؛ وذلك لأن حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع، وأعدب الكلام أكذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد؛ ليكون من المحسنات مطلقا. [التجريدي: ٤١٧]

مردودة مطلقا: لأن خير الكلام ما نخرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق، ولا خير في كلام أوهم كذبا أو حققه فهذا قولان مطلقا مرددان، والمحتار ما قاله المصنف: إن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة. [الدسولي: ٣٥٨/٤] **فسر**: ولذا أتي بالاسم الظاهر فقال: **المبالغة إلخ**. (الدسولي) **المبالغة**: لم يقل: و"هي"؛ لثلا يعود إلى المبالغة. [التجريدي: ٤١٨] **حذا مستحيلا**: أي عقلا وعادة كما في الغلو أو عادة لا عقلا كما في الإغراء، و قوله: "أو مستبعدا" أي بأن كان ممكنا عقلا وعادة إلا أنه مستبعد كما في التبيغ. (الدسولي)

إنما يدعى ذلك: أي بلوغ الوصف لتلك المنزلة لدفع توهם أن ذلك الوصف متناه فيه أي غير بالغ فيه النهاية، بل هو متوسط أو دون المتوسط، وأتي الشارح بذلك إشارة إلى أن قول المصنف: "لثلا يظن" ليس داخلا في حد المبالغة، بل التعريف قد تم بدونه، وأنه بيان للعلة التي تحمل البليغ على إيجاد المبالغة، وبه اندفع ما يقال: إن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك. (الدسولي)

وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمراء، وتنحصر المبالغة في التبليغ
في "فيه" والأحد مذكر مفرد
والإغراق والغلو لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي، وذلك لأن المدعى إن كان
الحال عن الدليل مع الاستقراء
مكنا عقلاً وعادة فتبليغ، كقوله: **فعادى** يعني الفرس عداء وهو الموالاة بين الصيدين
يمكن عقلاً وعادة فتبليغ، كقوله: **فلم ينضح بماء فيغسل** بجزوم معطوف على ينضح
ونعجة يعني الأنثى منها **دراكا** أي متتابعاً، ككتاب **فلم ينضح بماء فيغسل**
أي لم يعرق فلم يغسل، ادعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا
ممكن عقلاً وعادة، وإن كان مكنا عقلاً لا عادة فإغراق كقوله: **ونكرم جارنا ما دام**
وإن كان نادراً عمرو بن الأئم الشعبي
فينا، وتبقيه من الإتباع أي نرسل **الكرامة** على إثره **حيث مala** وسار، وهذا ممكن عقلاً
مقينا فينا الجار بالخفيف
لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلاً، لغيبة الشج

في التبليغ إلخ: المناسبة بين معانيهما الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد في الجري، والإغراق استيفاء النازع في القوس حدهما، والغلو مجاوزة الحد في الأمر. [التحرید: ٤١٨]

وذلك: أي انحصر المبالغة في الأقسام الثلاثة بالدليل العقلي. [الدسولي: ٤/ ٣٥٨] **المدعى:** وهو بلوغ الوصف إلى النهاية. **تبليغ:** أي فدعوى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغاً؛ لأن فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب معناه اللغوي المتقدم. [الدسولي: ٤/ ٣٥٩] **كقوله:** أي كقول الشاعر وهو أمرؤ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق، وإن أكثر العدو. (الدسولي) **يصرع أحدهما:** جرح أحدهما على ثأر الآخر. **فلم ينضح:** أي لم يرشح ذلك الفرس الذي عادى بين الصيدين بخروج ماء أي عرق، واعلم أن "نضح" إن كان يعني "رش" كان من باب "ضرب"، وإن كان يعني "رشح" كما هنا كان من باب "قطع". [الدسولي: ٤/ ٣٦٠]

فيغسل: يتحتمل أنه أراد بالغسل المنفي غسل العرق، ويكون تأكيداً لنفي العرق، ويتحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القرابح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء القرابح. (الدسولي) **فاغراق:** أي فدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل بالعادة تسمى إغراقاً؛ لأن الوصف بلغ إلى الاستغراق حيث خرج عن المعناد، فناسب معناه اللغوي المتقدم. (الدسولي)
حيث مala: أي حيث رحل عنا وسكن مع غيرنا، فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار في حالة كونه مقينا عندهم وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحاله عنهم، فالوصف المبالغ فيه كرمهم، ولا شك أن إكرام الجار في حالة كونه مع غيرهم محال عادة حتى يكاد أن يتحقق بالمحال عقلاً في هذا الزمان، وإن حملت الكرامة على إعطاء الزاد حال الارتحال إلى جهة أخرى، فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الأكابر. (الدسولي)

وَهُمَا أَي التبليغ والإغراء مقبولان، وإلا أي وإن لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادة لامتناع إثبات العار الكrama

أن يكون ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً؛ إذ كل ممكناً عادة ممكناً عقلاً ولا ينعكس فغلو،

كقوله: وأخفت أهل الشرك حتى أنه، الضمير للشأن لتخافك النطف التي لم تخلق، فإن أبي نواس

حوف النطفة الغير المخلوقة ممتنع عقلاً وعادة، **والمحبوب منه أي من الغلو أصناف**، منها **لعدم الإدراك والحيات فيها**

ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو لفظة "يكاد" في قوله تعالى: **(يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْلَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ)** (النور: ٣٥)، **ومنها ما تضمن نوعاً حسناً.....** الصنف الذي تضمن

وَهُمَا: مقبولان أي لعدم ظهور الكذب فيما الموجب للرد، واعلم أن ما ذكره من المقبول والم ردود إنما هو بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعراء، وأما بالنظر إلى البيان فالكل مقبول؛ لأنها ليست جارية على معانيها الحقيقة بل كتابيات أو مجازات بالنظر للمواد والأمثلة. [الدسولي: ٤/٣٦١] **[أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا]**؛ هنا النفي للقسم الأول يعني قوله: "وإن كان ممكناً عقلاً وعادة"، وترك نفي القسم الثاني يعني قوله: وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة بأن يقول أي: وإن لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادة أو عادة لا عقلاً؛ لأنه لا يتصور أن يكون الشيء ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً، كما أشار إليه الشارح بقوله: لامتناع إلخ، فهو علة مخدوف أي وترك نفي القسم الثاني لامتناع إلخ أو إنه علة لاقتصره في تفسير إلا على صورة واحدة. (الدسولي)

ولا ينعكس: أي عكساً كلية وليس كل ممكناً عادة؛ لأن دائرة العقل أوسع. (الدسولي)

وأخفت: أي أدخلت في قلوبهم الخوف بهيتك. (الدسولي) **حق إنه**: بكسر همزة لدخول اللام في حريرها فهي ابتدائية.

النطف: جمع نطفة، وهي الماء الذي يتخالق منه الإنسان، وقوله: "التي لم تخلق" أي لم يخلق منها الإنسان بعد أو لم تخلق هي بنفسها أي لم توجد، فقد يقال في إخافة أهل الشرك حيث صيره تخاف النطف، ومعلوم أن خوف النطف محال، فهذه المبالغة مردودة لعدم اشتتماله على شيء من موجبات القبول الآتية. (الدسولي)

لفظة "يكاد": أي ولحظة "لو" ، و"لولا" وحرف التشبيه. **يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ**: لا شك أن إضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار محال عقلاً وعادة، فلو قيل في غير القرآن: هذا الزيت يضيء كإضاءة المصباح بلا نار لرداً، وحيث قيل: "يكاد يضيء" أفاد أن الحال لم يقع ولكن قرب من الواقع مبالغة وقرب الحال من الواقع قريب من الصحة، إذ قد تكثر أسباب الوهم التخييل بما وقوعه، ولو كان لا يقع قيل: إن المصنف لما مثل بالآلية كان ينبغي له أن يقول منها ما أدخل عليه ما يخرجه عن الامتناع بدل قوله: ما يقربه إلى الصحة تأدباً؛ إذ صحة كلام الله لا مزيد عليها، فكيف يقال فيه ما يقرب إلى الصحة، ثم إن ما ذكر من كون إضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار محالاً عقلاً غير ظاهر لصحة اتصاف كل جسم بما اتصف به الآخر ولعموم قدرة المولى لذلك، اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة. [الدسولي: ٤/٣٦٢]

من التخييل قوله: عقدت سنابكها أي حوافر الجياد عليها أي فوق رؤوسها **عشيرا**
بكسر العين أي غبارا، ومن لطائف العلامة في شرح "المفتاح" العثير: الغبار ولا يفتح
فيه العين، وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض **البعاليين** كان يسوق بغلته في سوق
بغداد، وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت **البغال**، فقال **البغال** على ما هو
دأبهم: بلحية العدل بكسر العين يعني أحد شقي الوجه، فقال: بعض الظرفاء على
الغور: افتح العين فإن المولى حاضر، ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة:

علا فأصبح يدعوه الورى ملكا
وريثما فتحوا عيناً غداً ملكا
ارفع العنق سلطاناً
بمعنى حينما
لهم وكلامهم

وما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي من الغالب على هجتهم إمالة الحركات نحو الفتحة،
لهم وكلامهم

من التخييل: أي تخيل الصحة وتوهمها؛ لكون ما استعمل الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه لشهاد شيء يغالط الوهم فيه، فتبادر صحته كما يذاق من المثال، بخلاف ما يbedo انتفاء للوهم بأدنى التفاتات كما في إحافة النطف. [التجريد: ٤١٩]
عشيرا: وتمام البيت كما يأتي: لو تبتغي عنقا عليه لأمكنا أي لو تريد تلك الجياد سيرا مسرعا على ذلك العثير
لإمكان ذلك العنق أي السير، ادعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متراكما
بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد، وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل الوهم تخيلا حسنا من ادعاء كثرته
وكونه كأرض في الهواء صحته فلا يخبله حتى يلتفت إلى القواعد، فصار مقبولا. [الدسولي: ٣٦٣/٤]

ولا يفتح فيه العين: له معانٰن: قريب وهو النهي عن فتح العين الجارحة في الغبار؛ لئلا يؤذيها بدخوله فيها، وليس
هذا بمراد، وبعيد وهو النهي عن فتح العين في هذا اللفظ أي لفظ "يسير"؛ لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه وهي
المراد. (الدسولي) **ضرط:** أخرجت ريجا من جوفها بصوت. (الدسولي) **قال البغال:** أي على عادة أمثاله عند
 فعل البغة ذلك. (الدسولي) **بلغية العدل:** أي ما فعلت يقع في لحية العدل لا في وجه السائق، وفيه تشبيه العدل
برجل ذي لحية على طريق المكنية. (الدسولي)

فتح العين: يحمل أن المراد: الجارحة، وأراد بالمولى من يستحيى منه، ويحمل أن المراد: افتح حرف العين وقل: "في لحية
العدل" بفتح العين، وأراد بالمولى المستحق لذلك الشاهد. (التجريد) **هذا القبيل:** أي احتمال التورية والتوجيه في مادة
فتح العين. **قصيدة:** في مدح السلطان أبي الحسين. **فتحوا عيناً:** يحمل فتحوا عين لفظ ملك أي وسطه، فغدا
بسبب الفتح ملكا، ويحمل أن يراد فتحوا عينهم فيه ونظروه فوجدوه قد صار ملكا. [الدسولي: ٣٦٤/٤]

وما يناسب: أي من جهة أن ضم العين فيه إشارة لمعنى خفي، وإن كانت الإشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية
ولا توجيه؛ ولذا قال: وما يناسب ولم يقل: ومنه. (الدسولي بتصرف)

أتاني بكتاب، فقلت: مَنْ هُو؟ فَقَالَ: مَولَانَا عُمَر - بفتح العين - فضحك الحاضرون، فنظر
إليّ كالمتعرّف بسبب ضحّكهم المسترشد لطريق الصواب فرمّزت إلّي بغضّ الجفن وضمّ
الظالب لمعرفة الطالب تفسير لما قبله

العين فتفطرن للمقصود، واستظرف ذلك الحاضرون **لو تبتغي ذلك الجياد عنقا** هو نوع من
السير عليه أي على ذلك العثير **لأمكنا** أي العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سبابك الخيل
فوق رؤوسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليها، وهذا ممتنع عقلاً وعادة لكنه تخيل
حسن، وقد اجتمعا أي إدخال ما يقربه إلى الصحة وتضمن التخييل الحسن في قوله:

يَخِيلُ لِي أَنْ سَمِّ الشَّهَبَ فِي الدَّجْهِيِّ وَشَدَّتْ بِأَهْدَابِ إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي

أي يقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وإن أجفان عيني
قد شدت بأهداها إلى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه،.....

استظرف: واعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار إليه. [الدسولي: ٣٦٤/٤] **الحاضرون**: وأيضاً مما يناسب في هذا
المقام ما قال المولى الهمام السيد المقدم مولانا السيد أنور شاه الكشميري رحمه الله، صدر المدرسین بدار العلوم
الديوبند، أن أمير خسرو الدهلوی قرع سمعه بأن رجلاً يلغز ألغازاً دقيقة، فشد الرجال إليه ليزوره وكان هو أيضاً
 Maherًا في الألغاز، فلما وصل إليه قال له: أقرأ على بعض ألغازك، قال: ما تريد من القولي والفعلي؟ فبّهت ولم
يجب بشيء، فما لبعث إلا كتصافح الأجفان حتى قام الرجل وركع، ثم قام ونشر أشعاره حيث و قال: بين لي بما
ترى، فبقي شاحضاً عينيه، فقال: إنه اسم إدريس، فإن القيام يشابه الألف، والركوع يشابه الدال، واللحية في
الفارسية ريش، ونشر الريش إشارة إلى نشر نقطه بقى إدريس. **تخيل حسن**: أي نشأ من ادعاء كثرة الغبار وكونه
كالأرض التي في الهواء. [الدسولي: ٣٦٥/٤] **ما يقربه**: هو لفظ يخيل في المثال الآتي.

قوله: القاضي الأرجاني يصف طول الليل. **يَخِيلُ لِي أَنْ سَمِّ**: أي يقع في خيالي وفي وهمي من طول الليل وكثرة
سهرى فيه أن الشهب وهي النجوم سرت أي أحكمت بالمسامير في الدجي أي ظلمة الليل. (الدسولي)
شدت: أي ويخيل لي مع ذلك أن ربطت أجفاني بأهداها حال كونها مائلة إليهن أي إلى الشهب، أي يخيل لي
أن أجفانى مربوطة في الشهب بأهداها، ادعى الشاعر أن طول الليل وصل إلى حالة هي أن الشهب أحكمت
بالمسامير في الدجي، وأن كثرة السهر وصلت إلى حاله هي أن أجفانه صارت مشدودة بأهداها في الشهب، ومعلوم
أن إحكام الشهب بالمسامير وشد أجفانه بالأهداها محال لكنه تضمن تخيلاً حسناً. (الدسولي)
يقع في خيالي: أي من طول الليل وكثرة سهرى فيه.

وَهُذَا تَخْيِيلٌ حَسَنٌ، وَلِفَظٌ "يَخْيِيلٌ" يُزِيدُهُ حَسَنًا. وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَ مُخْرَجَ الْهَزْلِ وَالْخَلَاعَةَ كَقُولَهُ:

أَسْكَرْ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَّمْتَ عَلَى الشَّرْبِ غَدًا إِنْ ذَا مِنْ الْعَجْبِ

[مَعَلِّمُ قاتِلَهُ]

مِنْ أَصْنافِ الْغَلوِ الْمُقْبُولِ

يَدْرُكُ حَسَنَهُ الْمَدْوَقِ

[المذهب الكلامي]

وَمِنْهُ أَيُّ مِنْ الْمَعْنَوِيِّ الْمَذْهَبِ الْكَلَامِيِّ، وَهُوَ إِيْرَادٌ حَجَّةً لِلْمَطْلُوبِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ عَلَى الْمَطْلُوبِ

الْكَلَام وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَعْدِ تَسْلِيمِ الْمَقْدِمَاتِ مُسْتَلْزِمًا لِلْمَطْلُوبِ نَحْوَهُ: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** (الأنبياء: ٢٢) وَاللَّازِمُ وَهُوَ فَسَادُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَاطِلٌ؛ لَأَنَّ

الْمَرَادُ بِهِ خَرْوَجَهُمَا عَنِ النَّظَامِ الَّذِي هُمَا عَلَيْهِ، فَكَذَا الْمَلْزُومُ وَهُوَ تَعْدُدُ الْآلهَةِ، وَهَذِهِ

بِفَسَادِهِمَا

وَهَذِهِ النَّظَامُ مَحْقُوقٌ

الْمَلَازِمُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ الَّتِي يَكْتُفِي بِهَا فِي الْخَطَابِيَّاتِ دُونَ الْقَطْعَيَّاتِ

الظَّاهِرَاتِ

الْيَقِيَّاتِ

مُخْرَجُ الْهَزْلِ: الْهَزْلُ خَلَافُ الْجَدِّ، وَهُوَ الْكَلَامُ الَّذِي لَا يَرَادُ بِهِ إِلَّا الْمَطَايِّهُ وَالْمَضْحَكُ، وَلَيْسَ مِنْهُ غَرضٌ صَحِيحٌ، وَالْخَلَاعَةُ الشَّطَارَةُ وَعَدْمُ الْمَبَالَاهُ بِمَا يَقُولُ لِعَدَمِ الْمَانِعِ الَّذِي يَمْنَعُهُ مِنْ غَيْرِ الصَّدْقِ. [الْدَّسْوِيقِيُّ: ٤٢٠، التَّحْرِيدُ: ٣٦٦/٤]

أَسْكَرْ إِلَيْهِ: هَذَا مَبَالَغَةٌ فِي شَغْفِهِ بِالْشَّرْبِ، فَادْعَى أَنْ شَغْفَهُ فِي الشَّرْبِ وَصَلَ إِلَى حَالَةٍ هِيَ أَنَّهُ يَسْكُرُ بِالْأَمْسِ عِنْدِ عَزْمِهِ عَلَى الشَّرْبِ غَدًا، وَلَا شَكَ أَنْ سَكْرَهُ بِالْأَمْسِ عِنْدِ عَزْمِهِ عَلَى الشَّرْبِ غَدًا مُحَالٌ، لَكِنْ لَا أَتَى بِالْكَلَامِ عَلَى سَبِيلِ الْهَزْلِ وَالْخَلَاعَةِ كَانَ ذَلِكَ الْغَلوُ مُقْبُولًا. (الْدَّسْوِيقِيُّ)

إِنْ ذَا: أَيْ سَكْرَهُ بِالْأَمْسِ إِذَا عَزَّمَ عَلَى الشَّرْبِ غَدًا مِنَ الْعَجْبِ، أَكَدَ كُونَهُ مِنَ الْعَجْبِ مَعَ أَنَّهُ لَا شَبَهَةُ فِي كُونِهِ عَجْبًا؛ لِأَنَّهُ حَكْمٌ عَلَى الْأَمْرِ الْمُحْقِقِ الْمُشَارِ لَهُ بِقُولِهِ: "ذَا" وَالْحَكْمُ عَلَيْهِ وَلَوْ بِكُونِهِ مِنَ الْعَجْبِ مَا يُنْكِرُ لِإِنْكَارِ وُجُودِ ذَلِكَ الْأَمْرِ.

(الْدَّسْوِيقِيُّ) **طَرِيقَةُ أَهْلِ الْكَلَامِ**: حَاصِلُهُ: أَنَّ الْمُحْسَنَ هُوَ كُونُ الدَّلِيلِ عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الْكَلَامِ بِأَنَّ يُؤْتَى بِهِ عَلَى صُورَةٍ قِيَاسِيَّةٍ أَوْ اقْتِرَانِيَّةٍ يَكُونُ بَعْدِ تَسْلِيمِ مَقْدِمَاتِهِ مُسْتَلْزِمًا لِلْمَطْلُوبِ، وَأَمَّا إِيْرَادُ حَجَّةٍ لَا عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الْكَلَامِ فَلَيْسَ مُحْسَنًا لَكِنَّ الْمَرَادُ بِكُونِ الْحَجَّةِ عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الْكَلَامِ صَحَّةً أَخْذُ مَقْدِمَاتِ مِنَ الْمُلْتَقِيِّ بِهِ عَلَى صُورَةِ الدَّلِيلِ الْاقْتِرَانِيِّ أَوِ الْاسْتَثْنَائِيِّ لَا وُجُودُ تِلْكَ الصُّورَةِ بِالْفَعْلِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنِ الْأَمْثَلَةِ. [الْدَّسْوِيقِيُّ: ٣٦٩/٤]

لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَيْهِ: [أَيْ كُونُهُمَا عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ] أَيْ لَوْ كَانُوا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ آلَهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قِيَاسِيَّةِ ذِكْرِ شَرْطِيَّتِهِ، وَحَذْفِ مِنْهُ الْاسْتَثْنَائِيَّةِ وَالْمَطْلُوبِ لَظَهُورِهِمَا، أَيْ لَكِنْ وُجُودُ الْفَسَادِ بَاطِلٌ بِالْمَشَاهِدَةِ فِي طَلْلِ الْمَلْزُومِ وَهُوَ تَعْدُدُ الْآلهَةِ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ لِذَلِكَ بِقُولِهِ: وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ فَكَذَا الْمَلْزُومُ. (الْدَّسْوِيقِيُّ)

دُونَ الْقَطْعَيَّاتِ: وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا الدَّلِيلُ امْتَنَاعِيٌّ لَا بِرَهَائِيٌّ، وَهَذَا بَنَاءٌ عَلَى مَا زَعَمَ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ الْمَرَادُ بِالْفَسَادِ الْلَّازِمُ لِتَعْدُدِ الْآلهَةِ: الْخَرُوجُ عَنِ هَذَا النَّظَامِ الْمَشَاهِدِ، وَأَمَّا لَوْ أَرِيدَ بِهِ عَدَمُ الْكَوْنِ أَيْ عَدَمُ الْوُجُودِ مِنْ أَصْلِهِ كَانَ =

المعتبرة في البرهانيات وقوله: حلفت فلم أترك لنفسك رية أي شكا وليس وراء الله
للمرء مطلب فكيف يحلف به كاذباً لئن كنت اللام لتوطئة القسم قد بلغت عنِي خيانة
لملبغك واللام جواب القسم الواشي أغش من غش إذا خان وأكذب، ولكنني كنت
امرأ لي جانب من الأرض فيه أي في ذلك الجانب مسترداد أي موضع طلب الرزق من
راد الكلأ، ومذهب موضع الذهاب للحجاجات، **ملوك** أي في ذلك الجانب ملوك
 وإنحوان إذا ما مدحتهم أحكم في أموالهم أي أتصرّف فيها كيف شئت وأقرب عندهم
وأصير رفيع المرتبة كفعلك أي كما تفعل أنت في قوم أراك اصطفيتهم أي أحسنت
إليهم، فلم ترهم في مدحهم لك أذنباً، أي لا تتعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إلى
المنعمين علىي كما لا تعاتب قوماً أحسنت إليهم فمدحوك،.....

= الملازمة قطعية، وكان الدليل برهانياً، وذلك لأنَّه لو تعدد الإله لجاز اختلافهما، ولو توافقاً بالفعل وجواز
 الاختلاف يلزمُه جواز التمازن، وجواز التمازن يلزمُه عجز الإله، وعجز الإله يلزمُه عدم وجود السماء والأرض،
 لكن عدم وجودهما باطل بالمشاهدة، فما استلزمته من تعدد الإله باطل، فأجاب عن الشارح بعض تلامذته، ومن أراد
 التفصيل فعليه بخواشى "شرح العقائد والمطول". [الدسوقي: ٣٦٩ / ٤]

وقوله: أي قول النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيه إلى النعمان بن المنذر ملك العرب بسبب تغيير النعمان عليه
 مدحه آل جفنة، وهو قوم أصلهم من اليمن وزرلوا بالشام، كان بينهم وبين النعمان عداوة. [الدسوقي: ٣٧٠ / ٤]
حلفت: أي حلفت لك بالله ما أبغضت ولا حقرتك ولا عرضت عند مدحي آل جفنة بذمك، وقوله: "فلم أترك
 لنفسك رية" أي فلم أبق عندك بسبب ذلك اليمين شكا في أني لست لك بمبغض ولا عدو. (الدسوقي)
شكًا: في أني لست لك بمبغض. **ليس وراء إلخ:** أي لا ينبغي للمحلف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق
 سوى اليمين بالله؛ إذ ليس وراء الله أعظم أن يطلب الصدق بالحلف به؛ لأنَّه أعظم من كل شيء. [التجريد: ٤٢٠]
ولكنني إلخ: هذا شروع في بيان سبب مدح آل جفنة؛ ليكون ذلك ذريعة لنفي اللوم عنه، أي ما كنت قصدت
 بمدحهم التعريض بنقصك "ولكنني كنت إلخ" فهو استدراك على مذوف. (الدسوقي)
إذا ما مدحتهم: ما زائدة، وقوله: "أحکم" بضم الهمزة وتشديد الكاف، أي أجعل حاكماً في أموالهم ومتصروا
 فيها بما شئت. [الدسوقي: ٣٧١ / ٤] **فلم ترهم:** أي فلم ترهم مذنبين في مدحهم إياك.

وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي تسميه الفقهاء قياسا، ويمكن رده إلى صورة
المأموردة من الآيات
قياس استثنائي أي لو كان مدحه لآل جفنة ذنبها لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبها،
واللازم باطل فكذا الملزوم.

[حسن التعليل]

ومنه أي من المعنوي حسن التعليل: وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار
المسمي بذلك متعلق بـ "يدعى"
لطيف لأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة **غير حقيقي** أي لا يكون ما اعتبر علة
لهذا الوصف علة في الواقع كما إذا قلت: قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم،
مثال للمعنى صفة لا اعتبار جمع فهو

على طريق التمثيل: الظاهر أنه اعترض على المصنف حيث مثل بهذه الآيات للمذهب الكلامي مع أن المذهب الكلامي هو إبراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام بأن يذكر قياس اقترياني أو استثنائي، فالمذهب الكلامي من أنواع القياس، والمذكور هنا من قبيل التمثيلي الأصولي، وهو إلحاق مجھول بمعلوم في حكمه لمساوته في العلة له، وهو قسيم ومبادر للقياس الميزاني. [الدسولي: ٣٧٣/٤] **قياسا:** أي أصوليا وهو حمل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما. [الدسولي: ٣٧٢/٤]
ويمكن رده إلخ: هذا إشارة إلى الجواب فكانه قال: "لكه يمكن رده"، وضمير "رده" لما ذكر من الآيات أو للحججة، وأعلم أن المصنف إن أراد بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد، وإن أراد بالمذهب الكلامي الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقترياني أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقا لما ذكر، وإنما يطابقه برده إلى صورة الاقترياني أو الاستثنائي، أما رده إلى الاستثنائي فكما قال الشارح: وأما رده إلى الاقترياني أن يقال: هكذا مدحه لآل جفنة مدح بسبب الإحسان، وكل مدح بسبب الإحسان لا عتب فيه ينتج مدحه لآل جفنة لا عتب فيه. (الدسولي بتصرف) **واللازم:** وهو كون مدح القوم لك ذنبها. (الدسولي)

فكذا الملزوم: أي كون مدحه لآل جفنة ذنبها. **باعتبار لطيف:** المراد بالاعتبار النظر واللاحظة بالعقل، والمراد باللطف الدقة كما أشار إليه الشارح بقوله: "بأن ينظر إلخ" أي يثبت لوصف علة حالة كون الإثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة إلا من له تصرف في دقائق المعانى. (الدسولي)
غير حقيقي: أراد بالحقيقي ما كان علة في الواقع، سواء كان أمراً اعتبارياً أو موجوداً في الخارج، وبغير الحقيقي ما كان غير مطابق للواقع. يعني أنه ليس علة في نفس الأمر بل اعتبار بوجه يتخيل به كونه صحيحاً كان ذلك المعتبر أمراً اعتبارياً أو موجوداً في الخارج. (الدسولي)

فإنه ليس في شيء من حسن التعليل، وما قيل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس بمفيد ههنا؛ لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي فغلط، ومنشئه ما سمع أن أرباب العقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ولو كان الأمر كما توهّم لوجب أن يبدل معاً الموحود في الخارج
يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع، وهو أربعة أضرب؛ لأن الصفة التي ياعتبر الصفة
واللازم باطل فكذا المزوم
بما تأثرت بها العلة
ادعى لها علة مناسبة، إما ثابتة قصد بيان عللها أو غير ثابتة أريد إثباتها، والأولى إما أن
في نفسها
غير التي أريد بيانها
لا يظهر لها في العادة علة، وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله: لم يحك أي لم يشابه
المتن
نائلك أي عطاءك السحاب وإنما حمت به أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوّقه
مفعول مقدم على الفاعل
عليها فصبيها الرخصاء أي فالمصوب عرق الحمى، فنزل المطر من السحاب صفة ثابتة
فالملاء المصوب منها
لا يظهر لها في العادة علة،

ليس في شيء: أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل؛ لأن دفع الضرر علة في الواقع لقتل الأعدى. [الدسوقي: ٣٧٤/٤]
وما قيل: حاصله: أن بعض الشرائح اعتبرت على المصنف فقال: الأولى إسقاط قوله: "غير حقيقي"؛ لأن قوله: "باعتبار لطيف" يعني عن ذلك؛ لأن الأمر الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي، فقال الشرائح: هذا الاعتراض غلط نشأ مما سمعه من أرباب العقول حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ونحن نقول: المراد بالاعتبار نظر العقل هنا لكون الشيء اعتباريا، ولا شك أن ما نظر العقل له تارة يكون حقيقيا وتارة لا يكون حقيقيا، فقول المصنف: "باعتبار لطيف" لا يعني عن قوله: "غير حقيقي". (الدسوقي)
كما توهّم: من أن الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي أي لا وجود له. وهو: أي حسن التعليل أربعة أضرب أي باعتبار الصفة، وأما العلة فهي غير مطابقة للواقع في الجميع. [الدسوقي: ٣٧٥/٤]
إما ثابتة: أي في نفسها وقصد بما أتى به بيان عللها بحسب الدعوى لا بحسب الواقع؛ لأنها بحسبه ليست علة؛ لأن الغرض أنها غير مطابقة للواقع. (الدسوقي) لا تخلو: لأن كل حكم لا يخلو عن علة. (الدسوقي)
لم يحك: نائلك السحاب أي إن عطاء السحاب لا يشابه عطاءك في الكثرة، ولا في الصدور عن الاختيار، ولا في وقوعه موقعه. (الدسوقي) حمت به: أي ليس كثرة أمطار السحاب لطلبها مشاهتك؛ لأنها أتيت من ذلك، وإنما صارت محمومة بسبب غيرها من عدم مشاهتها نائلها لسائلك وتفوق نائلك على نائلها في الكم والكيف، فالمصوب من السحاب هو العرق الناشئ من الحمى التي أصابتها بسبب غيرها. (الدسوقي بتصرف)
الرخصاء: هو العرق عقيب الحمى. في العادة: وإن كان لا يخلو عن العلة في الواقع.

وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء المدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة
في العادة صفة حمى نزول المطر

علة غير العلة المذكورة؛ لتكون المذكورة غير حقيقة فيكون من حسن التعليل قوله:
التي ذكرها المتكلم المتنى

ما به قتل أعدايه ولكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب
نافية جمع ذات

فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرهم وصفوة الملكة عن منازعتهم لا لما ذكره من
خلوها

أن طبيعة الكرم قد غلب عليه، ومحبته صدق رجاء الراحين بعثته على قتل أعدايه لما
تحقق

علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من
المدوح

يقتل من الأعداء، وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى
انتفاء ما ترجو الذئاب

ظهرت للحيوانات العجم، والثانية أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها **إما ممكنة**
غير الناطقة بالعلة

قوله: يا واثيا حسنت فيما إساءته نجي حدارك
..... مسلم بن الوليد يأسعاها بالإفساد صفة لـ "واشيا" إفساده

علة غير العلة إلخ: أي مطابقة للواقع أم لا؛ جواز أن تكون من المشهورات الكاذبة. [التحرید: ٤٢٢]

لتكون إلخ: أي وإنما قيد العلة الظاهرة بكونها غير المذكورة؛ لأجل أن تكون المذكورة غير حقيقة أي غير مطابقة لما في نفس الأمر، فتكون من حسن التعليل؛ إذ لو كانت علتها الظاهرة هي التي ذكرت وكانت تلك العلة المذكورة حقيقة أي مطابقة للواقع، فلا تكون من حسن التعليل. [الدسوفي: ٣٧٦/٤]

ما به إلخ: أي ليس بالمدوح غيظ أو حوف أو جحود قتل أعدايه، ولكن حمله على قتلهم أنه يتقي أي يتحجب بقتلهم إخلاف الأمر الذي ترجوه الذئاب منه من إطعامهم لحوم الأعداء؛ فإنه لو لم يقتلهم لفات ذلك المرجو.

[الدسوفي بتغيير: ٣٧٧/٤] **فإن قتل الأعداء إلخ:** أي قتل الملوك الأعداء في العادة إنما هو لدفع مضرهم. (الدسوفي بتصرف) **لما ذكره:** من أن طبيعة الكرم قد غلت عليه فصارت محبته تتحقق رجاء الراحين لكرمه بعثته على

قتل الأعداء، ومن حملة الراحين لكرمه الذئاب؛ لأنه عودها إطعامها لحوم الأعداء. (الدسوفي)

لما علم إلخ: فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الأعداء وهي تتحقق ما ترجوه الذئاب غير مطابقة للواقع. (الدسوفي)
إما ممكنة: أي في نفسها يعني أنها مجزوم باتفاقها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها. [الدسوفي: ٣٧٨/٤]

نجي حدارك إلخ: الحال: أن الشاعر يقول: "إما حسنت إساءة الواشي عندي؟ لأنها أوجبت حداري منه فلم أبك؛
لولا يشعر الواشي بما عندي وما ترك البكاء بنا أنسان عيني من الغرق في الدموع، فقد أوجبت إساءاته بناة أنسان
عيني من الغرق، وغرق أنسان العين في الدموع كنایة عن العمى. (الدسوفي)

أي حذاري إياك أنساني أي أنسان عيني من الغرق؛ فإن استحسان إساءة الواشى ممكن، لكن لما خالف أي الشاعر الناس فيه إذ لا يستحسن الناس عقبه أي عقب الشاعر استحسان إساءة الواشى في وقوعه وادعاه من الواشى بأن حذاره منه أي من الواشى نجي أنسانه من الغرق

في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه أو غير ممكنة كقوله:

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منستط

برج من برج الفلك المدوح المنطقه بواسطه
من: "انتطق" أي شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء، فـ"نية الجوزاء خدمة المدوح" صفة غير ممكنة قصد إثابتها كذا في الإيضاح، وفيه بحث؛ لأن

في قاله في الإيضاح وعلتها رؤبة النطاق
مفهوم هذا الكلام

أي حذاري: أي من إضافة المصدر إلى المفعول. **فإن استحسان إلخ:** هذا علة مخدوف، أي وإنما مثلنا بهذا البيت للصفة الممكنة الغير الثابتة؛ لأن استحسان إساءة الواشى أمر ممكن لكنه غير واقع عادة. [الدسولي: ٣٧٩/٤]

عقبه إلخ: أي ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكره استحسان إساءة الواشى بتعليل بقتضي وقوعه في زعمه، ولو لم يقع في الواقع وهو أن حذاره منه نجي أنسان عينه من الغرق. (الدسولي) **أو غير ممكنة:** عطف على قوله: "إما ممكنة" أي إن الصفة الغير الثابتة إما ممكنة كما مر، وإما غير ممكنة ادعى وقوعها وعللت بعلة تناسبها. (الدسولي)
كقوله: أي الشاعر، وهو المصنف فهذا البيت له، وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه بالعربية بما ذكر وقال: "كقوله" ولم يقل: "كقولي"؛ إما للتحريض أو نظرا لمعناه فإنه للفارسي، والشعر الفارسي هو هذا:

گرندودی قصد جوزا خد متش کس ندیدی بر میان او کمر

غير ممكنة: لأن اليبة لا تكون إلا من العاقل. **قصد إثابتها:** أي بالعلة المناسبة لها وهي كونها منتظمة أي شادة النطاق في وسطها. [الدسولي: ٣٨٠/٤] **وفي بحث:** وحالاته: أن أصل "لو" أن يكون جواها معلوما لمضمون شرطها، وظاهر قول المصنف أن المعلول مضمون الشرط، والعلة فيه مضمون الجزاء، وهذا خالف المشهور المقرر في "لو"، ولو أجري البيت على المقرر فيها بأن جعل نية خدمة المدوح علة لانت Capac الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب الأول، وهو ما إذا كانت الصفة التي ادعى لها علة مناسبة ثابتة، ولم تظهر لها علة في العادة، وذلك لأن المعلول الذي هو انت Capac الجوزاء ثابت؛ لأن المراد به إباحطة التحوم ها كإباحطة النطاق، وهذه الإباحطة محسوبة ثابتة، ونية الخدمة التي هي علتها غير مطابقة، فالبيت مثل البيت السابق، فلا يصح تمثيل المصنف للقسم الرابع. (الدسولي)

هذا الكلام: أي هذا البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها لامتناع الجزاء لامتناع الشرط. (الدسولي)

هو أن نية الجوزاء خدمة المدوح علة لرؤيه عقد النطاق عليه أعني لرؤيه الحالة
مفعول المصدر وهو نية

الشبيهة بانتطاق المتتطق كما يقال: "لو لم تجئني لم أكرمك". معنى علة الإكرام هي الجيء،

و هذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح فيكون من الضرب الأول، وما قيل:
رؤيه عقد النطاق لا من الرابع

إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتتها الشاعر وعللها بنية خدمة
الشاعر الحقيقي

المدوح، فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف في الإيضاح ليس بشيء؛ لأن

حديث انتطاق الجوزاء أعني الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس، والأقرب أن يجعل
فلا يكون من الرابع

"لو" ههنا مثلها في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنباء: ٢٢) أعني

الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول،

علة: [حبر "أن"] أي لا أنه معلوم له كما قال المصنف في الإيضاح. [الدسولي: ٣٨٠ / ٤]

كما يقال: نظير أن الأول علة والثاني معلوم. **بنية:** وهي علة غير مطابق للواقع.

وما قيل: أي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المترض، وحاصله: أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من

الضرب الرابع بأن يراد بالانتطاق الحقيقي، وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لا حالة شبيهة به، ولا شك

أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة. [الدسولي: ٣٨١ / ٤] **فهو مع أنه إلخ:** هذا رد لما قيل بوجهين: الأول: مخالفته لما في

الإيضاح، والثاني: أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكر هذا القائل. (الدسولي)

مخالف إلخ: لأن كلامه في "الإيضاح" صريح في أن المعلل نية الخدمة، والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره

هذا القائل. (الدسولي) **أعني الحالة إلخ:** وحمل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على إرادة خلافه، وهو هيئة

إحاطة النجوم بالجوزاء إحالة للدلالة عن وجهها فلا وجه له. (الدسولي)

والأقرب: [هذا يوافق ما في "الإيضاح" لا مخالف له] أي في معنى البيت، وحاصل ما ذكره الشارح: أن "لو" هنا

ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها، بل للاستدلال بانتفاء الجزء على انتفاء الشرط، فاستدل

بوجود الانتطاق في الخارج على وجود نية الخدمة، فالحاصل: أن الشاعر كأنه ادعى دعوة، وهي أن الجوزاء قصدها

خدمة المدوح، واستدل على ذلك بأنه لو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت متتطقة، لكن كونها غير متتطقة باطل

لمشاهدتها انتطاقها، فبطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمة، فيثبت نفيه وهو المطلوب. (الدسولي)

بانتفاء الثاني: وهو عدم رؤية الانتطاق، وانتفاءه يكون برؤية الانتطاق، وقوله: "على انتفاء الأول" وهو عدم نية الجوزاء

خدمته وانتفاءه يكون بنيتها خدمة؛ لأن نفي النفي إثبات، فصح قول الشارح: فيكون الانتطاق إلخ. (الدسولي)

فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة المدوح أي دليلاً عليه وعلة للعلم به مع بوجوهه تفسير لعنة هذا الملحظ لأن فيه ادعاء وإصراراً والشك ينافي، **قوله: لأن السحاب الغر جمع الأغر**، والمراد في حسن التعليل أي تمام الماظرة الغزيرة الماء **غيبن تحتها** أي تحت الربى حبيباً فما ترقا، والأصل ترقا بالهمزة المضمومة **فخفف أي ما تسكن لهن مدامع** علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها **أي الهمزة** **تفسير لما ترقا للسحاب** **فاعل ترقا** **السحاب** **على العين** **الكتم الماء** **دفن وسترن**

[التفريع]

ومنه أي من المعنوي **التفريع** وهو أن يثبت لتعلق أمر حكم بعد إثباته أي إثبات ذلك الحكم لتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعليق،
.....

أي دليلاً عليه: وذلك لأن الثاني مسبب عن الأول ولازم له، ووجود المسبب يدل على وجود السبب، وانتفاء اللازام يدل على انتفاء الملازم. [الدسوقي: ٣٨٢/٤] **ما بني على الشك:** أي علة أتى بها على وجه الشك بأن يؤتى في الكلام مع الإثبات بتلك العلة بما يدل على الشك. (الدسوقي) **وإصراراً:** أي على ادعاء التحقق، وذلك لأن العلة لما كانت غير مطابقة وأتى بها لإظهار أنها علة لما فيها من المناسبة المستعدية لم يناسب فيها إلا الإصرار على ادعاء التتحقق. (الدسوقي) **جمع الأغر:** الأغر في الأصل الأبيض الجهة، والمراد به هنا مطلق الأبيض، أي كان السحاب الأبيض أي كثير المطر؛ لأن السحاب المطر أكثر ما يكون أبيض. (الدسوقي)

أي تحت الربى: أي المذكورة في البيت قبله، والربى جمع ربواه وهي التل المرتفع من الأرض. [الدسوقي: ٣٨٣/٤] **ترقا بالهمزة:** الحاصل أنه يقال: رقى يرقى كعلم يعلم يعني صعد، ويقال: رقا يرقا بالهمزة يعني سكن وهو المراد هنا، فلذا قال الشارح: الأصل "ترقا" بالهمزة إلخ. (الدسوقي) **على سبيل الشك:** فكانه يقول: أوجب لي بكاهها الدائم الشك في أن سبب ذلك تغييبها حبيباً تحت الربى، ولا يخفى ما في تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز، وبه حسن التعليل. [التجريد: ٤٢٣]

التفريع: بالعين المهملة، وهو في اللغة جعل الشيء فرعاً لغيره، وقد روی بالغين المعجمة وهو الإفاضة والنصب، فوجه تسميته بذلك أن المتكلم قد فرع الحكم أي من المتعلق الأول إلى الثاني. (التجريد) **على وجه إلخ:** يعني أنه لا بد أن يكون إثبات الحكم للمتعلق الثاني على وجه يشعر بتفرعيه على إثباته للأول، وذلك لأن يثبت الحكم ثانياً للمتعلق الثاني مع أدلة ليست مطلقاً الجمع كان يقال: غلام زيد فرح كما أن أبوه فرح. [الدسوقي: ٣٨٤/٤]

احترازا عن نحو: غلام زيد راكب وأبوه راكب كقوله:
ولو قال: "فابوه" لكان منه كميٍّ

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب
عقولكم لأمراض الجهل "ما زائدة"

وهو بفتح اللام شبه الجنون يحدث للإنسان من عض الكلب، الكلب ولا دواء له
صفة للكلب العقور الكلب

أنفع من شرب دم ملك كما قال الحماسي:
أنفع

بناة مكارم وأساة كلب دماؤكم من الكلب الشفاء

ففرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب، يعني أنتم ملوك وأشراف وأرباب العقول الراجحة.
أخذه من قوله: أحلامكم إلخ

احترازا إلخ: أي لعدم التفريع في الإثبات للثاني وإن اتخد الحكم فيها؛ لأن الواو لمطلق الجمع فما قبلها وما بعدها سيان في التقدم لكل والتأخر للآخر. [الدسوقي: ٣٨٤/٤] **كقوله:** أي كميٍّ من قصيدة يمدح بها أهل البيت الكرام. (الدسوقي) **أحلامكم إلخ:** وجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول الكاف الذي هو المدوحون وهم أهل البيت أمر واحد، له متعلقان وهما الأحلام أي العقول المنسوبة لهم، والدماء المنسوبة لهم، أثبتت لأحد متعلقيه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد إثبات ذلك الحكم وهو الشفاء متعلق آخر وهو العقول، ولا يضر في اتخاذ الحكم كون الشفاء في أحد هما منسوباً للكلب وفي الآخر للجهل؛ لاتحاد جنس الحكم. (الدسوقي)

من عض الكلب: الكلب الأول يسكنون اللام والثاني بكسرها، والكلب في الأصل كلب عقور بعض الناس ويأكل لحمهم، فيحصل له بسبب ذلك الكلب الذي هو داء يشبه الجنون، فيصير ذلك الكلب بعد ذلك كل من عضه يحصل له ذلك الداء بإذن الله تعالى. [الدسوقي: ٣٨٥/٤] **ولا دواء له:** أي لذلك الداء بعد ظهوره أنفع وأكثر تأثيراً من شرب دم الملك، ولهذا كانت الحكام توصي الحجامين بحفظ دم الملوك لأجل مداواتهم هذا الداء به. (الدسوقي)

بناء إلخ: - بضم الباء - جمع باء، والأساة - بضم الممزة - جمع آس: وهو الطبيب، والكلم الجراحات والجمع كلوم، أي أنتم الذين تبنون المكارم وترتفعون أساسها، وأنتم الذين تأسون أي تطبون جراحات القلوب والفاقة وغيرها، وأنتم الذين دماؤكم تشفى من الكلب؛ لشرفكم وكونكم ملوكاً. (الدسوقي)

ففرغ إلخ: [بيان للبيت المذكور في المتن] أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر، لأن شفاء الدم من الكلب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل؛ إذ لا تفريع بينهما في نفس الأمر أصلاً. (الدسوقي)

أنتم ملوك: أخذه من قوله: "كما دماؤكم إلخ".

[تأكيد المدح]

ومنه أي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان: أفضلهما أن يستثنى من أحسنهما بعده

صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها أي دخول صفة كالعجب في البيت الآتي
نائب فاعل "يُستثنى"

المدح في صفة الذم **قوله: ولا عيب فيهم غير أن سيفهم هن فلول جمع فل:** وهو القوم النابعة

الكسر في حد السيف من قراع الكتائب أي مضاربة الجيوش، **أي إن كان فلول السيف** جمع كنية

عيها، فأثبتت شيئاً منه أي من العيب على تقدير كونه منه أي كون فلول السيف من الشاعر

العي، **وهو** أي هذا التقدير: وهو كون الفلول من العيب **حال**: لأنه كناية عن كمال

الشجاعة، **فهو** أي إثبات شيء من العيب على هذا التقدير **تعليق بالحال** كما كون الفلول من العيب

يقال: حتى يبيض القار و **حتى يلح الجمل في سم الخياط** (الأعراف: ٤٠).....
ثقب الإبرة وهو الرفت

ضربان: والأظهر أن يقول: "ضروب"؛ لقوله فيما بعد: ومنه ضرب آخر، فكانه زعم أن المشهور منه الضربان الأولان.

[التجريد: ٤٢٤] **بتقدير إلخ:** أي بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق؛ لأن معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفي الذي يقدر دخوله إن كان عيماً، ومرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلة، فيتاتي التعليق بالحال؛ فإن تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيماً لا يتأتى إلا إذا كانت الفلول داخلة في العيب المنفي. (التجريد)

دخول صفة إلخ: بأن ندعى أن لصفة الذم فردان: فرداً متعارفاً وهو المشتمل على الذم، وفرداً غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح، كالشجاعة بأن ندعى أنها فرد من أفراد العيب المنفي. (التجريد) **الذم:** كحد السيف في البيت الآتي. **ولا عيب فيهم:** نفي لكل عيب ونفي كل عيب مدرج، ثم استثنى من العيب المنفي كون سيفهم مقلولة من مضاربة الكتائب على تقدير كونه عيماً. [الدسولي: ٣٨٧/٤]

إن كان إلخ: جواب الشرط محدود أي ثبت العيب وإلا فلا. (الدسولي) **كناية عن:** أي وحال أن تكون الشجاعة صفة ذم، وإنما كان فلول السيف كناية عن كمال الشجاعة؛ لأن فلول السيف من قراع الكتائب لازم؛ لكمال الشجاعة، فأطلق اسم اللازم وأراد الملزم. (الدسولي) **تعليق بالحال:** أي والمعلق على الحال حال، وإنما قال في المعنى؛ لأنه ليس في اللفظ تعليق بقوله: "لا عيب فيهم إلخ" في معنى: لا عيب فيهم أصلاً إلا الشجاعة إن كانت الشجاعة عيماً، لكن كون الشجاعة عيماً حالاً، فيكون ثبوت العيب فيهم حالاً. (الدسولي)

فالتأكيد فيه أي في هذا الضرب من جهة أنه **كدعوى الشيء** ببينة؛ لأنه علق نقىض المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب متحقق، وهو عدم العيب بهذا الدليل

ومن جهة **أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال** أي كون المستثنى منه بحيث يدخل المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب متحقق، وهو عدم العيب بنفسه للاتصال

فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه، وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء **عن الاستثناء** بيان ذلك الأصل المنقطع مجاز، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال **فذكر أداته قبل ذكر ما بعده** يعني والمحاجز خلاف الأصل المستثنى **يوجه إخراج شيء** وهو المستثنى **ما قبلها** أي مما قبل الأداة وهو المستثنى منه، بما بعد

فإذا ولها أي الأداة صفة مدح **وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد** بعد أن توهם الاتصال

لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنىها فاضطر

فالتأكيد فيه: أي تأكيد المدح في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة لمدح من صفة ذم منافية على تقدير دخولها فيها. [الدسولي: ٤/٣٨٨] **أنه كدعوى:** أي إثبات المدح في هذا الضرب. **مطلق الاستثناء:** أي لا في كل الاستثناء؛ لأن الأصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع كما يأتي. (الدسولي)

ما فيهم: أعلم أنه اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع، وقد اختلف المراد من ذلك فقيل: قوله: "الاستثناء المنقطع مجاز" يريدون به أن استعمال أدلة الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجاز، وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحاً كإطلاقه على المتصل، وقيل: بل المراد أن إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع مجاز أيضاً. (الدسولي) **يوجه:** أي يقع في ذهن السامع أن غرض المتكلم أن يخرج شيئاً من أفراد ما نفاه قبلها، ويريد إثباته حتى يحصل لهم إثبات شيء من العيب. [الدسولي: ٤/٣٨٩]

وتحول الاستثناء: المراد بتحوله من الاتصال إلى الانقطاع ظهور أن المراد به الانقطاع، فكانه قال: فإذا ولـي الأداة صفة مدح وظهر أن المراد بالاستثناء الانقطاع بعد ما توهـم الاتصال من مجرد ذكر الأداة. (الدسولي)

ما فيه: أي لما في الاستثناء من المدح أي من زيادة المدح على المدح، فالمدح الأول المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهة العموم حيث قال: لا عيب فيهم، والمدح الثاني المزيد إشعار الاستثناء لصفة مدح بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها، فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهو منه أنه طلب الأصل الذي يتبعه ارتكابه؛ فلما لم يجد ذلك الأصل الذي هو استثناء الذم اضطر إلى استثناء المدح، وحوّل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع. (الدسولي)

والإشعار: عطف على المدح المجرور بـ"من". **فاضطر إخـ:** أي لأجل تعميم الكلام وإلا كان الكلام غير مفيد؛ لأنه إذا قيل: "لا عيب فيهم غير" لم يكن مفيداً. (الدسولي)

إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع، **والضرب الثاني** من تأكيد المدح عطف على "استثناء" وهو المفضول

ما يشبه الذم **أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب بأداة الاستثناء** أي يذكر عقيب إثبات **كلبي**
لكونه أفعى العرب

صفة المدح لذلك الشيء **أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له** أي لذلك الشيء نحو **نائب فاعل "يذكر"** ككونه من قريش

قوله عليه السلام: "أنا أَفْصَحُ الْعَرَبَ يَدِي أَنِّي مِنْ قَرِيشٍ" ، "يَدِي" بمعنى "غير" وهو أداة الاستثناء، **وأصل الاستثناء فيه** أي في هذا الضرب **أيضاً أن يكون منقطعاً** كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، **وهذا لا ينافي كون الأصل**
كون الأصل فيها الانقطاع

في مطلق الاستثناء هو الاتصال، **لكنه**

ويعقب: أي إثبات الصفة لشيء، وفي نسخة: "وتعقب" بتشديد القاف أي تلك الصفة. [التجريد: ٤٢٥]

أنا أَفْصَحُ إِلَيْهِ: وجه تأكيد المدح في هذا أن إثبات الأفصحية على جميع العرب تشعر بكماله، والإتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد إثبات مخالف لما قبلها، فلما كان المأني به كونه من قريش المستلزم لتأكيد الفصاحة؛ إذ قريش أفعى العرب، جاء التأكيد، وإنما كان مدحا بما يشبه الذم؛ لأن أصل ما بعد الأداة مخالفة لما قبلها وهو هنا ليس كذلك، فكان مدحا في صورة ذم؛ لأن ذلك أصل دلالة الأداة. [الدسولي: ٤/٣٩٠]

يَدِي بِعْنَى إِلَيْهِ: غير مختص بالمنقطع مضافا إلى "أن"، وقيل: إن "يَدِي" للتعليل، فالمعنى أي أفعى العرب لأجل أي من قريش، فلا يكون المثال من هذا الباب، وفي "القاموس": "يَدِي وَيَابِدٌ" بمعنى "غير ومن أجل". (التجريد)

وأصل الاستثناء إِلَيْهِ: شروع في بيان أن هذا الضرب إنما يفيد التأكيد من وجہ واحد من الوجهين السابقين في الضرب الأول ليترتب على ذلك أن الضرب الأول أفضل من ذلك الضرب. [الدسولي: ٤/٣٩١]

أن يَكُونُ مِنْقطِعاً: أما الانقطاع في الضرب الأول؛ فلأن الغرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافه، فلم يدخل المستثنى في حنس المستثنى منه فيه، وأما الانقطاع في هذا الضرب فلاتتفاء العموم في المستثنى منه فيه، وإنما كان الأصل في هذين الضربين الانقطاع؛ لأن ضابطهما لا يتأتى إلا إذا كان الاستثناء منقطعا. (التجريد)

وهذا: أي كون الأصل في هذين الضربين الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال؛ لأن أصله الانقطاع نظرا لخصوص الضربين، وأصله الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء، كما يقال: أصل الحيوان أن يكون بصيرا، وفي العقرب أن تكون عميا. (الدسولي) **لكنه إِلَيْهِ**: لما كان الاستثناء في الضربين منقطعاً أراد أن يفرق بينهما فقال: لكنه إلخ، وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة، والضرب الثاني فلا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة. (التجريد)

أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلًا كما قدر في الضرب الأول؛ إذ ليس هنا صفة ذم منافية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها إذا لم يكن تقدير الاستثناء متصلًا في هذا الضرب، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني وهو أن ذكر أدلة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوم إخراج شيء عما قبلها من حيث أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأدلة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التأكيد من جهة لمنافيه المدح على المدح الوجه الثاني الضرب الثاني أنه كدعوى الشيء ببينة؛ لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلًا، التأكيد وهو غير ممكن في هذا وهذا أي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، كان الضرب الأول المفيد للتأكيد من وجهين **أفضل**. ومنه أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم **ضرب آخر**، وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولاً للفعل فيه معنى الذم **نحو:** **(وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آتَنَا)** من الثاني وهو "نقمة" بالإيمان **آيات ربنا** الأعراف: ١٢٦ **(لأجلنا)** أي ما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها وهو الإيمان، الخطاب لفرعون الفضائل

لِمْ يَقُدِّرُ: بل بقي منقطعا على حاله من الانقطاع. [الدسولي: ٣٩١/٤] **مُنْفِيَةُ عَامَةٍ**: بل صفة خاصة لا يمكن تقدير دخول شيء فيها. **الوَجْهُ الثَّانِي**: من الوجهين السابقين في الضرب الأول. (الدسولي)

وَهُوَ أَنْ ذَكْرُ إِلَّا: حاصله: أن الإخراج في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة، فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، فإذا تبين بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضاً أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه، فيحيى التأكيد. [الدسولي: ٣٩٢/٤]

عَلَى تَقْدِيرِ الْإِسْتِثْنَاءِ: وهو غير ممكن في هذا؛ لأن كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة، فلا يتصور شمول أحدهما الآخر فلا يتصور الاتصال. (الدسولي)

ضَرْبُ آخِرٍ: أي غير الضربين الأولين بالنظر إلى الصورة التركيبية، وإن فهو يعود إلى الضرب الأول في المعنى؛ لأن المعنى لا عيب فيما إلا الإيمان إن كان عيباً. [الدسولي: ٣٩٣/٤]

نَحْوُ: أي نحو قوله تعالى، حكاية عن سحرة فرعون. (الدسولي)

وَهُوَ الْإِيمَانُ: قد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح هي الإيمان، والفعل المنفي فيه معنى الذم؛ لأنه من العيب فهو في تأويل لا عيب فيما إلا الإيمان إن كان عيباً لكنه ليس عيب، وحيثئذ فلا عيب فيما. (الدسولي)

يقال: "نقم منه وانتقم" إذا عابه وكرهه وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من الوجه الثاني، **والاستدراك** المفهوم من لفظ "لكن" في هذا الباب أي باب تأكيد المدح بما وجهين،

يشبه الذم كالاستثناء كما في قوله:

في إفادة المراد بـ*بديع الزمان الهمذاني*

سوى أنه الضرغام لكنه الوبل
في الشجاعة في الكرم

هو البدر إلا أنه البحر زاحرا
في العطاء

فقوله: "إلا وسوى" استثناء مثل: ييد أني من قريش، وقوله: "لكنه" استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب؛ لأن "إلا" في الاستثناء المنقطع يعني لكن.

[تأكيد الذم]

ومنه أي من المعنوي **تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان: أحدهما: أن يستثنى**

هذا عكس ماضٍ يذهب بشبه المدح

نقم منه: بابه ضرب وفهم، والأول هو الأكثر. **إذا عابه:** أي في شيء، وقوله: "كرهه" أي لأجل ذلك الشيء. [الدسوقي: ٣٩٣/٤] **كالاستثناء:** وإنما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب؛ لأنهما من واد واحد؛ إذ كل منهما لإخراج ما هو بقصد الدخول وما أو حقيقة، فإذا أتي بصفة مدح ثم أتي بعد أداة الاستدراك بصفة مدح أخرى أشعر الكلام بأن المتكلم لم يجد حالاً يستدركه على الصفة الأولى غير ملائم لها الذي هو الأصل، فأتي بصفة مدح مستدركة على الأولى فيجيء التأكيد كما تقدم في الضرب الثاني من الاستثناء. [الدسوقي: ٣٩٤/٤]

هو البدر: أي المدوح كالبدر في الرفعة والشرف، وقوله: "إلا أنه البحر" أي في الكرم، وقوله: "زاحرا" أي مرتفعاً من تراكم الأمواج، وقوله: "الضرغام" بكسر الضاد المعجمة أي الأسد في الجرأة والقوية، وقوله: "الوبل" جمع وايل: وهو المطر الغزير، ولم يكتف بوصفه بكونه بحراً في الكرم عن كونه وبلا فيه؛ لأن الوبالية تقتضي وجود العطاء، والبحرية تقتضي التهيؤ للأحد من كل جانب، فالكرم المستفاد من البحرية كالقوية والمستفاد من الوبالية كال فعل، فلذا لم يكتف بالأول عن الثاني. [التجريد: ٤٢٦] **فقوله إلا وسوى:** [أي قوله: إلا أنه البحر، وقوله: سوى] مثل "ييد أني من قريش" من جهة أن كلاً من الضرب الثاني؛ لأنه أثبت أولاً صفة مدح وعقبها بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى، إلا أن الصفة الأخرى في البيت قد تعددت. [الدسوقي: ٣٩٥/٤]

في هذا الضرب: أي ضرب "ييد أني من قريش" وهو الضرب الثاني، والحاصل: أن الاستثناءين والاستدراك المذكور كلها في هذا البيت من قبيل "ييد أني من قريش" وهو الضرب الثاني، والتأكيد فيه من الوجه الثاني فقط، ومثال الاستدراك الذي كالاستثناء في الضرب الأول: ولا عيب فيهم لكن سيوفهم هن فلول من قراع الكتائب. (الدسوقي)

من صفة مدحٍ منفيةٍ عن الشيء صفة ذمٍ بتقدير دخولها أي صفة الذم فيها أي صفة ثابتة لذلك الشيء
 المدح كقولك: **فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه، وثانيهما: أن ثبت للشيء صفة ذمٍ، وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذمٍ أخرى له كقوله: فلان فاسق إلا ذلك الصفة لذلك الشيء**
 أنه جاهم، فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، والثاني من وجه واحد وتحقيقهما تحقيق هذين الضربين على قياس ما مر في تأكيد المدح بما يشبه الذم.

[الاستبعاد]

ومنه أي من المعنوي الاستبعاد: وهو المدح بشيء على وجه يستبع المدح بشيء آخر
 كالنهاية في الشجاعة بستلزم ككونه سبباً لصلاح الدنيا
كقوله:
 أني الطيب

للهنت الدنيا بأنك خالد
 نهيت من الأعماres ما لو حويته
 أخذت على وجه الظهر جمعته وضممته إلى عمرك
مدحه بالنهاية في الشجاعة حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم
 العدو

بتقدير: متعلق بـ"يسْتَشْنِي" أي بواسطة تقدير دخولها فيها، ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم، فإذا أثبتت صفة ذم بعد هذا الفyi الذي هو ذم جاء التأكيد وكان متشابهاً للمدح لما سبق من أن الأصل فيما بعد "إلا" مخالفته لما قبلها، فيكون ما بعدها إثبات صفة المدح، فتأمل. [التجريد: ٤٢٦] **فلان لا خير فيه إلخ:** أي انتفت عنه صفات الخير إلا هذه الصفة وهي الإساءة للمحسن إليه إن كانت خيراً لكنها ليست خيراً فحيثئذ لا خير فيه أصلاً، ويجري في هذا ما جرى في الضرب الأول في تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من وجهين. [الدسوقي: ٣٩٦/٤]

من وجه واحد: لأن كونه كدعوى الشيء بالبينة لا يتأتى هنا؛ لأنه يتوقف على التعليق بالمحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء، وهو لا يتأتى هنا؛ لأن المستثنى منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخول شيء فيها، فالضرب الثاني إنما يفيد التأكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الأصل فيه الاتصال، والعدول عن الاتصال إلى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجد فائدة فأتي بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم. (الدسوقي)

ما لو حويته: أي وضمت تلك الأعماres إلى عمرك، وهذا مبني على منهبي المعتزلة القائلين أن القاتل قطع على المقتول أجله، ولو تركه لعاش، فإذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه إلى عمره لكان خالداً إلى آخر الدنيا، ومنهبي أهل السنة أنه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله. [الدسوقي: ٣٩٧/٤] **للهنت الدنيا إلخ:** أي لقليل للدنيا: هنبا لك بسبب أنك خالد فيها أي هناءً أهلهها بسبب خلود المدح. (الدسوقي) **مدحه بالنهاية إلخ:** أي لأن اغتيال النفوس وأخنها بالقهر إنما يكون بالشجاعة، ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو ضمت لنهايتها كانت خلوداً دل ذلك على كمال شجاعته. (الدسوقي)

على وجه استبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظمها، إذ لا هنئة لأحد بشيء لا فائدة له، قال علي بن عيسى الربعي: وفيه أي في البيت وجهان آخران من المدح: أحدهما: **أنه نهب الأعمار دون الأموال** كما هو مقتضى علو الهمة، وذلك مفهوم من المدح عند نهي الأعمار دون الأموال

تحصيص الأعمار بالذكر، والإعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون بأموال أنساب لغة اللعاء

ذلك في المخاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول، والثاني: **أنه لم يكن ظالما في قتلهم** وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده.

بل سرورها بخلوده

[الإدماج]

ومنه أي من المعنوي الإدماج يقال: أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه، وهو أن يضمن اصطلاحاً

كلام سبق لمعنى مدحاً كان أو غيره معنى آخر وهو منصوب بأنه مفعول ثان لـ "يضمن"

وقد أُسند إلى المفعول الأول فهو لشموله للمدح وغيره أعم من الاستبعاد؛ لاختصاصه بصفة للكلام

بالمدح **كقوله: أقلب فيه** أي في الليل أخفاني كأني أعد بها على الدهر الذنوبياً.....

على وجه: أي وهو كون الدنيا هنأ بخلوده، والحاصل: أن الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة، وجعل خلوده هنئة للدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور مستيناً ومستلزمًا لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها.

[الدسولي: ٣٩٧/٤] **إذ لا هنئة:** أي فلو لم يكن لهذا المدح فائدة لأهل الدنيا ما هنئ أهلها به؛ إذ لا هنئة إلخ.

[التجريدي: ٤٢٧] **قال علي:** أشار الشارح لهذا إلى أن استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره بل هو ناقل لذلك عن غيره، ففيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف. (الدسولي)

الربعي: بفتح الراء والباء نسبة لربيعة. (الدسولي) **وجهان آخران:** وما علو الهمة وعدم الظلم. (الدسولي)

بالذكر: لأن التخصيص بالذكر يقتضي الحصر. **أنه لم يكن ظالما إلخ:** أي لأن الظالم لا سرور للدنيا يلقائه بل سرورها بخلودها، ومعلوم أن كونه غير ظالم مدع فهم من التهنة لاستلزمها إيه، فالمدح الأول لازم للمعنى الذي جعل أصلاً وهو الذهاب في الشجاعة، والمدح الثاني لازم للمعنى الذي جعل مستيناً وهو كونه سببا لصلاح العالم. [الدسولي: ٤/٣٩٨]

أقلب إلخ: أي كثر تقليل الأخفاف في ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك في أنه يدع على الدهر ذنبه، وقوله: "أخفاني" جمع حفن، وهو غطاء العين من أعلى وأسفل، وقوله: "أعد بها" جعل أخفافه كالسبحة حيث يدع بها ذنب الدهر، =

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكائية من الدهر.
هو مفعول ضمن

[التجييه]

ومنه أي من المعنوي التوجيه: ويسمى محتمل الضدين وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين
الإنيان به
مختلفين أي متبادرين متضادين كالمدح والذم مثلاً، ولا يكفي مجرد احتمال معنيين
بيان للاختلاف
متغايرين **كقول من قال لأعور:**

ليت عينيه سواء خاط لي عمرو قباء

يتحتمل صحة العين العوراء فيكون دعاء له أو العكس فيكون دعاء عليه. قال السكاكي:
هذا الكلام
ومنه أي من التوجيه **متشابهات القرآن باعتبار** وهو احتمالها لوجهين مختلفين وتفارقه
باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين؛ لأن أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر
بعيد كما ذكر السكاكي نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام،
عطف مرادف

= قوله: "الذنوبيا" أي ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين الأحبة وعدم استقامة الحال لا ذنبه في الدهر؛ إذ
لا معنى لعدها على الدهر. [التجرييد: ٤٢٧]

فإنه ضمن إيج: [علة لكون البيت فيه إدماج]، وإنما كان في هذا البيت إدماج؛ لأن الشاعر ضمن وصف الليل بالطول
المأخوذ من قوله: "أقلب فيه أحجاني"، الشكائية المأخوذة من قوله: "كأني أعد لها إيج" وتلك الشكائية بها حصل الإدماج؛ لأنها
معنى تضمنه المعنى الذي سيق أولاً مع عدم التصریح بها و عدم إشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها. [الدسوفي: ٤٠٠]

محتملاً لوجهين: أي احتمالاً على السواء؛ إذ لو كان أحد هما متبادرًا لكان تورية لا توجيهها. (الدسوفي)

ولا يكفي إيج: أي كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو: رأيت العين في موضع يتحتمل على السواء أن
يراد به العين الجارية، وأن يراد به عين الذهب والفضة، فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين. (التجرييد)

كقول: روی أن بشار بن برد أعطى خياط أعور، اسمه عمرو ثوبا؛ ليحيط له، فقال له، الخياط: لأحيطنه بحيث
لا يعلم أقباء هو أم غيره، فقال له بشار: لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعرا لا يدرى أهجزاء أم غيره، فلما خاط له
الخياط ذلك الثوب قال له بشار: خاط لي عمرو قباء :: ليت عينيه سواه، فسأل الناس جميعاً مدح أم هجاء.

[الدسوفي: ٤٠١] **متشابهات:** نحو: **(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)** (طه: ٥).

والآخر بعيد: أي وهو المراد من اللفظ كما في "يد الله فوق أيديهم"؛ فإن المتبادر من اليد الجارحة، والمراد منه: القدرة،
وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ. (الدسوفي) **التورية:** وهي لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد بعيد.

ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنين في المشابهات لا يجب تضادهما.
بين التوجيه والمشابهات

[ال Hazel]

ومنه أي من المعنوي **ال Hazel** الذي يراد به الجد كقوله:
هون ضد ال Hazel أني نواس

إذا ما تميسي أتك مفاحرا فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

[تجاهل العارف]

ومنه أي من المعنوي **تجاهل العارف**، وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره
مصدر مبني
لنكمة وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول
تسمية سوق المعلوم بالخ

الخارجية:
ليلي بنت طريف

ويجوز إلخ: هذا وجه آخر للفرق بين التوجيه والمشابهات. [التجريد: ٤٢٨]
لا يجب تضادهما: أي بل يجوز احتمالهما كالقدرة واليد بمعنى الحارحة أي وخلاف التوجيه فإنه يجب فيه تضاد المعنين كمامر. [الدسولي: ٤٠١/٤] **ال Hazel:** الذي يراد به الجد وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب ويقصد به أمر صحيح، والفرق بينه وبين التهكم ظاهره جد وباطنه Hazel، وهذا بعكسه. [الدسولي: ٤٠٢/٤]
إذا ما تميسي إلخ: أي فقولك للتعمي وقت مفاحرة: "بحضورك لا تفتخر وقل لي: كيف أكلك للضب" Hazel ظاهر لكنك تريده به الجد وهو ذم التعمي بأكله الضب وأنه لا مفاحرة مع ارتقاده أكل الضب الذي يعافه الأشراف، وعلم من هذا أن Hazelية باعتبار استعمال الكلام، والجديدة باعتبار ما قصد منه في الحالة الراهنة. (الدسولي)
عد عن ذا: أي جاوز هذا الافتخار برتكه وحدثنا عن أكلك الضب تأكله على أي حالة، فـ"عد" أمر من "عدى" يعني "جاوز". (الدسولي)

لنكمة: متعلق بـ"تجاهل" وكان حقه أن يقدمه على قوله: "هو كما سماه" إلخ إلا أنه أخره؛ ليكون بيان النكات متصلة به، فلو عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لا لnkمة كان يقال: أزيد قائم أم لا؟ حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء. [الدسولي: ٤٠٣/٤] **لوروده:** في كلام الله تعالى كما في قوله تعالى: **«وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى»** (طه: ١٧) أي وتسمية الكلام المنسوب إلى الله تعالى بتجاهل العارف فيه إساءة أدب، وخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره فإنه أقرب إلى الأدب من الأولى وإن كان الغير فيها عبارة عن المجهول لكن دلالته أستر لعمومه. (الدسولي)
قول الخارجيه: هي ليلي بنت طريف ترثي أخاها وليد بن طريف حين قتله يزيد بن معاوية. (الدسولي)

أيا شجر الخابور هو من نواحي ديار بكر **ما لك مورقا** أي ناضرا من أورق إذا صار

ذا ورق **كأنك لم تجزع على ابن طريف**. والمبالغة في المدح كقوله:

البحترى
كان رئيس الخوارج كالبالغة

أمع برق سرى أم ضوء مصباح **أم ابتسامتها بالمنظر الصاحى**

الهمزة للاستفهام
تبسمها الوجه

أي الظاهر، أو المبالغة في الذم كقوله: **وما أدرى وسوف إحال** أي أظن، وكسر همزة زهير بن أبي سلمى تفسير إحال

المتكلم فيه هو الأفصح، وبنو أسد يقولون: **أحال بالفتح وهو القياس، أدرى أقوم آل** المتكلم في حرف المضارعة وهذا محل الشاهد

حصن أم نساء؟ فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة، **والتدلل** أي وكالتحير دون النساء

والتدھش في الحب في قوله: بالله يا ظبيات القاع هو المستوى من الأرض
ذهاب العقل حسین بن عبد الله العرجی القاع

شجر الخابور: هو الشجر النابت في هذا الموضع، والمراد بـ "بكر" الذي أضيفت إليه تلك الديار رجل كان من عظماء الجاهلية. [الدسولي يتصرف: ٤٠٣/٤] **ما لك مورقا**: أي: أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقا أي مخرجًا ورقة ناضرا لا ذابلًا؟ فـ "مورقا" حال من الكاف في "لك"، والعامل فيه معنى الفعل في "لك"، فأنكرت كون هذا الشجر ناضرا ذا ورق مع فرط حزنه. [الدسولي: ٤٠٤/٤]

كأنك لم تجزع: أي فهي تعلم أن الشجر لا يزع على أحد؛ لأن الجزء لا يكون إلا من عاقل، فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوي العقل وأنه يزع جزعا على المقتول يوجب ذهله، فلما أورق وبخته على إخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه، فإذا كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فأحرى غيره. [التجريدي: ٤٢٨] (الدسولي)

سرى: صفة "برق" أي ظهر بالليل، وقوله: "أم ابتسامتها" أي أم هو ضوء أنسانها عند ابتسامها، وهو عطف على مصباح، وقوله: "بالمنظر" الباء معنى "في"، وأراد بالمنظر الحال الذي ينظر وهو الوجه، فالشاعر يعلم أنه ليس ثم إلا ابتسامها لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر، فلم يدر هل هذا لمعان أنسانها عند الابتسام الكائن من منظرها الصاحي أم لمع برق سرى أم هو ضوء مصباح، وهذا التجاهل مفيد للعبارة في مدحها وأهنا بلغت إلى حيث يتحير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها. (الدسولي يتصرف)

سوف إحال إلخ: "إحال" اعتراف بين "سوف" و"ادرى"، وقد حذف مفعولاً "إحال"، والتقدير: "سوف أدرى إحال علمي بمحاظم حاصلا، يعني وما أدرى في الحال أن آل حصن رجال أم نساء، وفي الزمن الثاني أعلم ذلك، وقد تحقق عنده أفهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة في الذم. [التجريدي: ٤٢٩] **فيه دلالة إلخ**: أي حيث قابل بين النساء

والقوم، فمعادلته بينهم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل مخصوص بالرجال لغة، ويدل له قوله تعالى: **لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ**. (الحجرات: ١١) [الدسولي: ٤٠٥/٤]

هو: أي القاع: الأرض المستوية، وإضافة الظبيات إليه لكونها فيه، وقوله: "بالله" قسم استعطاف للظبيات. (الدسولي)

قلن لنا **أليلاً** منكِنْ أَمْ لِيلِيْ مِنْ الْبَشَرِ، في إضافة "لِيلِيْ" إلى نفسه أولاً، والتصرير باسمها ثانياً استلذاذ، وهذه أنموذج من نكت التجاهل وهي أكثر من أن يضبطها القلم.

ماذكره المصنف من النكات

[القول بالموجب]

ومنه أي من المعنوي **القول بالموجب**، وهو ضربان: أحدهما: أن يقع صفة في كلام ويقال له أسلوب الحكيم
كالآخر

الغير كنایة عن شيء أثبت له لذلك الشيء حكم فتشتها لغيره أي فتثبت أنت في
أي المنافقين إشارة فريق المنافقين كالله ورسوله والمؤمنين كالإخراج

كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له أي ثبت ذلك الحكم
لذلك الغير أو انتفاء عنه نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعْزَزَ مِنْهَا﴾
المنافقون من المدينة

الأَذْلَّ وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾
(المنافقون: ٨) فالأشعر صفة وقعت في كلام المنافقين إلى هنا قوله القول

كنایة عن فريقهم، والأذل كنایة عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج
المؤمنين من المدينة،
.....

أليلاً: أي ليلي المنسوبة إلى "منكِنْ"، فهو يعلم أن ليلي من البشر، فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدرى هل هي من الطبيات الوحشية أم من البشر. [الدسولي: ٤٠٥/٤] **القول بالموجب**: أي اعتراف المتكلم بما يوجه كلام المخاطب مع نفي مقصوده، وذلك إما بإثبات مناط مقصوده أي علته في شيء آخر، وإما بحمل لفظه في كلام على غير ما قصد منه، والموجب بكسر الجيم اسم فاعل؛ لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم، وبفتحها اسم مفعول إن أريد به القول بالحكم الذي أوجبته الصفة. [التجريدي: ٤٢٩]

فتشتها لغيره: كالله ورسوله والمؤمنين، أي للإماء إلى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب؛ لأن الصفة المستلزمة للحكم إنما هي لغير من عبرت بها عنه، فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلذاذها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه. [التجريدي] **من غير تعرض إلَّا**: أي فلو تعرضت للحكم إثباتاً أو نفياً خرج الكلام عن القول بالموجب، فإذا قال القوي: ليخرجن القوي من هذا البيت الضعيف معبراً بصفة القوة عن نفسه مثبتاً مدلولاً لها حكم الإخراج، فإن أثبتت الصفة للغير، ولم ت تعرض للحكم بأن قلت: "القوي أنا" كان الكلام من القول بالموجب، وإن تعرضت للحكم بأن قلت: القوي الذي هو أنا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب في شيء. [الدسولي: ٤٠٧/٤] **لَئِنْ رَجَعْنَا**: أي من غزوة بين المصطلق إلى المدينة.

فالأشعر: ذكروا صفة وهي العزة والذلة باعتبار أن ذكر الأعز والأذل ذكر همَّا؛ لأنهما يتضمناهما. (الحاشية)

فأثبتت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون، مفهول "أثبت"

ولم يتعرض لشوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزّة أعني الله ورسوله لكن فهم بالانزام

والمؤمنين ولا لنفيه عنهم، والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده حال مراد الغير

كون خلاف مراده **ما يحتمله ذلك اللفظ بذكر متعلقه أي إنما يحمل على خلاف مراده** احتمالاً حقيقياً أو محازياً

بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ **قوله:**
ابن الحجاج

قلت ثقلت إذا أتيت مرارا
للسلوح ظرف لـ"قلت" أو "ثقلت"

فلفظ "ثقلت" وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤونة فحمله على تشغيل عاتقه بالأيدي كنه هو المتكلم

والمِنْ بـأَنْ ذَكْرُ مَعْلُوقِهِ أَعْنِي قَوْلَهُ بـالْأَيْدِيِّ متعلقاً بالتشغيل

[الاطراد]

ومنه أي من المعنوي الاطراد وهو أن تأتي بأسماء المدوح أو غيره وأسماء آبائه
كل المذموم من البداع المعنوي

في الرد عليهم: فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم. [التجريد: ٤٢٩] **حمل لفظ وقع إلخ:** بمعنى أن الغير أطلق لفظاً على معنى، وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الأول. [التجريد] **ذكر متعلقه بـ"حمل":** متعلق بـ"حمل" وباء للسببية، أي وحمل اللفظ على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ. [الدسولي: ٤/٤٠٨]

متعلق ذلك اللفظ: المراد بالمتصل هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه، سواء كان متعلقاً اصطلاحياً كالمفهول والجار والمجرور أو لا. [الدسولي] **المؤونة:** أي المشقة من نحو أكل وشرب. **من المعنوي الاطراد:** قيل: الظاهر أنه من اللفظي؛ لأن مرجعه إلى حسن السبك، وقد يقال: بل إلى حسن السبك في معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل. [التجريد: ٤٣٠] **الاطراد:** يسمى ذكر اسم الشخص واسم آبائه على ترتيب الولادة اطراداً؛ لأن تلك الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده أي سهولة انسجامه وجريانه. [الدسولي: ٤/٤١٠]

أسماء المدوح: الأولى أن يقال باسم المدوح أو غيره؛ إذ لا تعدد هنا لاسم المدوح أو غيره، والمراد بغierre المذموم أي المهجو والمرثي. [الدسولي] **وأسماء آبائه:** أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بدليل المثال. [الدسولي]

على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك كقوله :

نظم النقوش ربيعة بن عبيد

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعثية بن الحارث بن شهاب

بسبب قتل عتبة

يقال: للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضع حا لهم قد ثل عرشهم يعني أن تبححوا بقتلوك
 ضف هلك عزهم افتحروا
 وفرحوا به فقد أثربت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم، فإن قيل: هذا من
 البيت تتابع الإضافات فكيف يعد من الحسنات؟ قلنا: قد تقرر أن تتابع الإضافات إذا سلم
 مع أنه محل بالفصاحة
 من الاستكراء ملح ولطف، والبيت من هذا القبيل كقوله عليه السلام: "الكرم ابن الكريم ابن
 الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم" الحديث، هذا تمام ما ذكر
 من الضرب المعنوي.

على ترتيب الولادة: بأن يذكر اسم الأب ثم اسم أب الأب وهكذا، فإن قلت: لا فائدة في ذلك القيد؛ إذ لا يمكن
 الإتيان بأسماء الآباء من غير ترتيب وإلا لكتاب الانتساب، فلا بد من الترتيب، قلت: لا ينحصر ذكر المدح وآبائه في
 الذكر على طريق الانتساب، فلو قيل بعثية بن شهاب وحارث لكان من الأطراط. (الدسولي)

في السبك: أي في نظم النقوش ونفي التكلف يرجع فيه إلى الذوق السليم، فلا يكون ذكره في التعريف مضراً؛ لأنه
 معلوم، وقيل: نفي التكلف أن لا يفصل بين الأسماء بل فقط لا دلاله له على النسب نحو: زيد بن عمرو بن خالد،
 والتتكلف في السبك ضده نحو: زيد الفاضل ابن عمرو أو زيد بن عمرو التاجر ابن خالد. [الدسولي: ٤١٠ / ٤]

أن يقتلوك إخ: أي أن يفتحروا بقتلوك ويفرحوا به، فلا يعظم علينا افتخارهم؛ لأن عندنا ما يخفف أذى افتخارهم
 وهو أنك أثربت في عزهم بقتل رئيسهم، فكأنك أحذت بثار نفسك قبل قتلك، فلا افتخار لهم في الحقيقة.
 [التجريدي: ٤٣] **فقد ثللت:** هو بناء الخطاب أي أهلكت، يقال: ثلهم إذا أهلكم، والعروش جمع عرش، يطلق
 على المقر، قوله: "بعثية" أي بقتل عتبة، وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير المدح ومثال الأطراط الذي ذكر فيه
 اسم المدح الحديث الآتي. [الدسولي: ٤١١ / ٤] **فقد أثربت إخ:** هذا دليل الجواب المذوف، أي فلا يعظم علينا
 افتخارهم؛ لأن ما عندنا يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثربت في عزهم. (الدسولي)

قد تقرر: حاصله: أن تتابع الإضافات إنما يخل بالفصاحة إذا كان فيه ثقل واستكراء، أما إذا سلم من ذلك حسن ولطف،
 والبيت من هذا القبيل مع أنه ليس فيه إلا إضافتان. (الدسولي) **الحديث:** أي أقرأ الحديث تماماً، أي فقد تتابعت فيه
 الإضافات وسلم من الثقل والاستكراء، إذ هو في غاية الحسن والسلامة. (الدسولي بتصرف)

[المحسنات اللفظية]

وأما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام.

[الجناس]

فمنه **الجناس** بين اللفظين وهو تشابهما في **اللفظ** أي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى
بقوله "في اللفظ"
 نحو: أسد وسبع أو في مجرد العدد نحو: ضرب وعلم، أو في مجرد الوزن نحو: ضرب و
 قتل، **والتم منه** أي من الجناس **أن يتفقا** أي اللفظان في **أنواع الحروف**، فكل من
غير المبتدأ
حقاتها
 الحروف التسعة والعشرين نوع،
برأسه

وأما الضرب اللفظي إلخ: لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوي شرع في الكلام على أنواع الضرب اللفظي، وقد ذكر في هذا الكتاب منها سبعة أنواع. [الدسوقي: ٤١٢/٤] **الجناس:** أي النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم؛ لأنه في الأصل مصدر "جنس" كقاتل قتلاً وجامع جماعاً، وأقسام الجناس خمسة: التام، والحرف، والناقص، واللاحق والمضارع، والمقلوب؛ لأن المضارع واللاحق في الأصل نوع واحد. [التحرید: ٤٣٠]
في التلفظ: أي في النطق بـما يُكون المسموع بينهما متعدد الجنسية، فلا يكفي التشابه في لام الكلمة أو عينها أو
 فائتها كما يؤخذ من الأمثلة، وإنما فسر اللفظ بالتلفظ؛ لأنه لو حمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ،
 ولا معنى لذلك ضرورة مغایرة وجه الشبه للطرفين، وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل إلا التام منه الجناس
 الغير التام. [الدسوقي] **في مجرد العدد:** أي: وينخرج من التعريف التشابه في العدد الجرد عن التشابه في اللفظ كما في
 "ضرب وعلم" فلا جناس بينهما؛ لعدم تشابههما في التلفظ وإن تشابهما في العدد. [الدسوقي: ٤١٣/٤]

في مجرد الوزن: ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو: "ضرب وقتل" مبنيان للفاعل، فلا جناس بينهما لعدم
 تشابههما في التلفظ وإن تشابهما في اللفظ والعدد. [الدسوقي] **والتم منه:** شروع في أقسام الجناس، وهي خمسة؛ لأن
 اللفظين إن اتفقا في كل شيء من أنواع الحروف وأعدادها وهياكلها وترتيبها فهو التام، وإن اختلافا في الهيئة فقط فهو
 الحرف، وإن اختلافا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص، وإن اختلافا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع
 واللاحق، وإن اختلافا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم تفصيل يأتي. [الدسوقي]
نوع: أي نوع آخر من أنواع الحروف، فالآلف نوع وتحته أصناف؛ لأنها إما مقلوبة عن واو أو عن ياء أو أصلية، والباء
 كذلك نوع تحته أصناف؛ لأنها إما مدغمة أو لا، مشددة أو لا، وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال: النوع تحته أصناف، =

وَهُدَا يخرج نحو: "يفرح ويمرح"، وفي أعدادها وبه يخرج نحو: الساق والمساق، وفي عن الجنس النام في مقدار الحروف بقوله "في أعدادها".
هيئتها وبه يخرج نحو: البرد والبرد فإن الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الأولى وهيئتها
 الحركات والسكنات فنحو: ضرب وقتل على هيئه واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيا للفاعل والمفعول؛ فإنهما على هيئتين مع اتحاد الحروف، وفي ترتيبها أي تقسم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو: الفتح والختف، فإن كانا بقوله: في ترتيبها وهو المفتاح
 أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين أو فعلين أو حرفين سمّي مثلاً جرياً على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هي الاتحاد في النوع نحو: **﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾** أي القيامة **﴿يُقْسِمُ الْمُحْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾** (الروم: ٥٥) من ساعات الأيام، وإن كانا من نوعين اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف.....

= الحروف المحاجية إنما تحتها أشخاص لا أصناف، وقد يجاب وهو أبعد من التكليف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوي، ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته. [التجريدي: ٤٣٠]

وَهُدَا: أي باشتراط الاتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن النام نحو: "يفرح ويمرح" مما اتفقا في بعض الأنواع دون بعض؛ فإنهما قد اختلفا في الميم والفاء، فليس بينهما جناس تمام بل لاحق. [الدسوقي: ٤١٤ / ٤]
نحو الساق والمساق: لأن الميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيدة، فليس بينهما جناس تمام بل ناقص، والمساق مصدر ميمي بمعنى السوق. (الدسوقي) **البرد والبرد**: بفتح الباء في أحدهما وضمها الآخر.

إن هيئه الكلمة: هذا تعليل لمحذوف، أي وإنما اشتراط الاتفاق في هيئه الحروف زيادة على الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئتها أمر زائد عليها فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئتها، ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئه الحرف حركته المخصوصة أو سكونه وهو غيره. (الدسوقي)

وفي ترتيبها: أي يشترط الاتفاق في ترتيب الحرف بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر، وقد تبين من كلام المصنف أن الجنس النام يشترط فيه أربعة شروط: الاتفاق في أنواع الحروف، والاتفاق في أعدادها، والاتفاق في هيئتها، والاتفاق في ترتيبها. [الدسوقي: ٤١٥ / ٤]

نحو يوم إلخ: محل الشاهد أن الساعة الأولى والثانية في الآية قد اتفقا في نوع الاسمية وفي جميع الأوجه السابقة؛ إذ لا عبرة باللام؛ لأنما في حكم الانفصال، فكان الجنس بينهما مماثلاً. (الدسوقي)

سمي مستوفى كقوله:

ما مات من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله

لأنه كريم يحيى مراسم الكرم، وأيضا للجناس التام تقسيم آخر وهو أنه إن كان أحد لفظيه مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب، وحينئذ فإن اتفقا أي اللفظان المفرد والمركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المشابه لاتفاق اللفظين في الكتابة **كقوله: إذا ملك لم يكن ذا هبة** أي صاحب هبة وعطاء فدعه أي اتركه، قوله أبي الفتح البستي وإن دولته **ذاهبة** أي غير باقية، وإلا أي وإن لم يتفق اللفظان: المفرد والمركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في صورة الكتابة **كقوله:** هو أبو الفتح أيضا

سمي مستوفى: أي لاستيفاء كل من اللفظين أو صاف الآخر وإن اختلفا في النوع. [الدسوقي: ٤١٦/٤]

كقوله: أي تمام في مدح يحيى بن عبد الله. (الدسوقي) **ما مات إلخ:** ما موصولة في محل الرفع على الابتداء وخبره جملة "إنه إلخ"، ومن كرم الزمان بيان لما أي ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي، فصار كالميت في عدم ظهوره. [الدسوقي: ٤١٧/٤] **[فإن:]** أي فإن ذلك الميت من الكرم يحيى أي يظهر كالحي عند يحيى بن عبد الله، ومح الشاهد قوله: "يحيى لدى يحيى" فإن الأول فعل والثاني اسم رجل. (الدسوقي)

تقسيم آخر: أي إلى ثلاثة أقسام: مشابه، ومفروق ومرفوع، فأقسام التام حينئذ خمسة. (الدسوقي)

أحد لفظيه: أي أحد لفظي الجنس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب، والمراد بكون أحد اللفظين مفردا أن يكون كلمة واحدة، والمراد بكونه مركبا أن لا يكون كلمة واحدة، بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى. (الدسوقي) **وحينئذ:** أي: وحين إذا كان بين اللفظين جناس التركيب فإن اتفقا إلخ، وحاصله: أن جناس التركيب ينقسم إلى قسمين؛ لأن اللفظين المفرد والمركب إما أن يتفقا في الخط بأن يكون هيئة مرسوم المركب والمفرد واحدة وإما أن لا يتفقا، فإن كان الأول خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المشابه، وإن كان الثاني خص باسم المفروق. [الدسوقي: ٤١٨/٤]

ذا هبة: مركب من لفظ "ذا" ولفظة "هبة". **فدعه:** أي اتركه وابعد عنه، فإن دولته ذاهبة، فالشاهد في "ذاهبة" الأول والثاني، فالأول مركب من "ذا" يعني صاحب و"هبة" وهو فعلة من "وهب"، والثاني مفرد إذ هو اسم فاعل المؤنث من "ذهب" وكتابتهما متفقة في الصورة، فالجناس بينهما مشابه. (الدسوقي)

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا
ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا
وهو الساقى الكلب

أي عاملنا بالجميل، هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركباً من الكلمة وبعض الكلمة وإلا خص باسم المرفوع كقولك: **أهذا مصاب أم طعم صاب، وإن اختلافاً عطف** على قوله: والتام منه أن يتفقا، أو على محدوف أي هذا إن اتفقا فيما ذكر، وإن اختلفا أي لفظاً المتاجانسين في هيئات الحروف فقط أي اتفقا في النوع والعدد والتركيب يسمى التجنيس **محرفاً لأنحراف إحدى الهيئتين عن الأخرى، والاختلاف قد يكون بالحركة فقط**
كقولهم: جبة البرد جنة البرد وقایة

ما الذي ضر إخ: أي إنه لا ضرر عليه في معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما أداره عليكم، ففي الاستفهام عتاب على الحاضرين وتحسر على حرمانه من الشرب، فاللفظ الأول من المتاجانسين وهو "جام لنا" مركب من اسم "لا" وخبرها، وهو المخور مع حرف الجر، والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة، فضار المجموع في حكم المفرد، ولذلك صحب التمثيل به مفرد ومركب وإلا كانا مركبين. [الدسوقي: ٤١٨/٤]

هذا إذا إخ: [أي كون المركب يقال له: جناس مفروق] قصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله: "إلا خص باسم المفروق" شاملًا لما ليس من المفروق وهو المرفوع، فحاصل التقسيم الصحيح للمركب أن يقال: إن المركب إن كان مركباً من الكلمة وبعض الكلمة يسمى التجنيس مرفوعاً وإلا فإن كان مركباً من كلمتين فهو متشابه إن تشابه اللفظان في الخط، ومفروق إن لم يتشارا في الخط. [الدسوقي: ٤١٩/٤]

باسم المفروق: مأخوذ من قولك: رفأ الثوب إذا جمع ما تقطع منه بالخياطة، فكانه رفء بعض الكلمة، فأخذنا الميم من "طعم" ورفأنا بها "صاب" فصارت "مصاب". [الدسوقي] **أهذا مصاب إخ:** المصاب قصب السكر، والصاب عصارة شجر مر، فاللفظ الثاني من لفظي التجنيس مركب من "صاب" ومن الميم في "طعم"، بخلاف الأول فإنه مفرد وهو غير متتفقين في الخط، ووجه حسن الجنس التام مطلقاً أن صورته صورة الإعادة وهو الحقيقة للإفاده. [الدسوقي]

وإن اختلفا: أي في أنواع الحروف أو في عددها أو في هيئتها أو في ترتيبها، وإنما جعلنا الاختلاف في حالة لا في أكثر؛ لأنهما لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس بعد التشابه بينهما. [الدسوقي بتصرف]

عطف: من عطف الفعلية على الاسمية. **أو على محدوف:** فيكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية. [الدسوقي] **قد يكون بالحركة:** أي فقط، أي أو بالسكون فقط أو بهما معاً، فأقسامه ثلاثة، وقد مثل لها على الترتيب. [التجريد: ٤٣٢] **جبة البرد جنة البرد:** الأول بالباء والثاني بالتون، والبرد كسام مخاطط أي إن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقایة من البرد. [التجريد]

يعني لفظي بُرد وَبَرْد بالضم والفتح **ونحوه** في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: **الجاھل**
إما مفرط أو مفرط؛ لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعه واحدة
 كحرف واحد عد حرقاً واحداً وجعل التجنیس مما لا اختلاف فيه إلا في الهيئة فقط،
 ولذا قال: **والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف**، واختلاف الهيئة في مفرط
 ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح، وقد يكون الاختلاف
 بالحركة والسكنون جميعاً **كقولهم: البدعة شرك الشريك** شريك الكفر فإن الشين من الأول مفتوح
 ومن الثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن، **وإن اختلفا** أي لفظاً
ف مقابلة الحركة سكوناً
المتحانسين في أعدادها أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد
 أو أكثر إذا أسقط حصل الجناس التام **يسمي الجناس ناقصاً**؛ لنقصان أحد اللفظين
 عن الآخر،

يعني إلخ: أي إن محل الشاهد: البرد والبرد، فإنهما مختلفان في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء؛ لأنها في الأول ضمة وفي الثاني فتحة، وأما لفظ الجنة والجنة فمن التجنیس اللاحق لا الحرف. [الدسوقي: ٤٢٠/٤]
ونحوه: أي نحو قولهم: "جبة البرد جنة البرد" في كونه من التجنیس الحرف؛ لكون الاختلاف في الهيئة فقط. (الدسوقي)
لأن الحرف المشدد إلخ: أي إنما كان هذا المثال من الجناس الحرف ولم يكن من الناقص بناء على أن الحرف المشدد حرفان؛ لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما عند النطق دفعه واحدة كالحرف الواحد عدا حرفاً واحداً، فلذا جعل من التجنیس الذي لم يقع الاختلاف فيه إلا في الهيئة دون العدد. (الدسوقي)
عنهمما: أفهم تثنية الضمير أن هناك حذفاً، والتقدير: لأن الحرف المشدد وإن كان بمحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما إلخ. (الدسوقي) **في حكم المخفف:** أي لوجهين: الأول ما تقدم من أن اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعه واحدة، والثاني أنهما في الكتابة شيء واحد، وأمامرة التشديد منفصلة. [الدسوقي: ٤٢١/٤]
فإن الشين: [ف مقابلة الحركة مغایرة لها] أي ولا عبرة بمحنة الوصل لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغمة في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط. (الدسوقي) **حرف زائد:** المراد بكونه زائداً أنه لا مقابل له في اللفظ الآخر لا كونه من غير الأصول. [التجريد: ٤٣٢]

وذلك الاختلاف إما بحرف واحد في الأول مثل: ﴿وَالْتَّفَّ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ
الشدة بالتشدة
الإباء

يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ (القيامة: ٣٠، ٢٩) بزيادة الميم أو في الوسط نحو: **جَدِي جَهْدِي** بزيادة الهاء،
في الثاني
واسطاء

وقد سبق أن المشدد في حكم المخفف أو في الآخر قوله:
أبي تمام

يَمْدُونَ مِنْ أَيْدِي عَوَاصِمِ عَوَاصِمِ
للحرب

بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين، قوله: "من أيد" في موقع مفعول "يَمْدُونَ" على زيادة
بناء على زيادة "من"

"من" كما هو مذهب الأخفش أو على كونها للتبعيض كما في قوله: "هَرَّ من عِطْفِه"
من زيادتها في الإثبات

وحرّك من نشاطه" أو على أنه صفة مخدوف أي يَمْدُونَ سواعد من أيد عواصم جمع
الساعد العضد
كائنة من أيد

عواصية من عصاه ضربه بالعصا، وعواصم من عصمه حفظه وحماه، وتمامه:

تَصُولُ بِأَسِيافِ قَوَاضِ قَوَاضِ
في الشاهد أيضاً
الأيدي

وذلك الاختلاف إلخ: حاصله: أن أقسام الجنس الناقص ستة، وذلك لأن الزائد إما حرف واحد أو أكثر، وعلى التقديرين فهو إما في الأول أو في الوسط أو في الآخر، وقد مثل المصنف بثلاثة أمثلة لأقسام المزيد الواحد، ولم يمثل من أقسام المزيد الأكثر إلا بالمزيد آخرًا. [الدسولي: ٤٢٢/٤]

جَدِي جَهْدِي: الجد بفتح الحيم: الغنى والحظ، والجهد بفتحها: المشقة والتعب، والتركيب يحتمل الوجهين: أحد ما أن يكون المعنى حظي وغناي من الدنيا مجرد إتّهام النفس في المكافحة من غير وصول إليها، ويكون تشكيكا وإنجازاً بأنه لا يحصل من سعيه نفع، والآخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغناي فيها هو بعشقه وجهدي لا بالوراثة عن الأب والجد، ويكون إنذاراً بالنهاية في السعي، وأن الغنى لا يتوقف على الوراثة. [التجريد: ٤٣٢]

وقد سبق إلخ: جواب عما يقال: إن جهدي بعد حذف الهاء منه يكون جدي بتحجيف الدال، فلا يكون بينه وبين "جَدِي" جناس تام. (الدسولي) **وَلَا اعْتَبَارُ بِالْتَّوْيِنِ:** أي في عواصم، وذلك لأنه في حكم الانفصال أو بقصد الروايل بسبب الوقف أو الإضافة. [الدسولي: ٤٢٣/٤] **أَوْ عَلَى كَوْهَمَا لِلتَّبْعِيْضِ:** أي أو بناء على كونها للتبعيض، قوله: "كما هو في قوله: هَرَّ من عطفه وحرّك من نشاطه" أي هز بعض العطف؛ لأن العطف: الشق والعضو المهزوز منه الكف مثلاً، وحرّك بعض الأعضاء الذي يظهر بتحريكها نشاطه، وهز العطف كناية عن السرور. (الدسولي)

ضربه بالعصا: على هذا فمعنى "عواص" ضربات بالعصى، والمراد به هنا السيف بدليل ما بعده، وقيل: إن "عواص" من العصيان أي عاصيات على أعدائهم عاصمات لأصدقائهم. (الدسولي)

أي يمدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولىء صائلات على الأقران بسيوف للقتال بالسيف بيان لمعنى عواصم حافظات الأصدقاء حاكمة بالقتل قاطعة، **وربما سمي هذا** القسم الذي يكون الزيادة في الآخر **مطراها**، وإنما **بيان لمعنى قواض** بيان لمعنى قواض **لطرف الزيادة فيه** بأكثر من حرف واحد وهو عطف على قوله: "إما بحرف"، ولم يذكر من هذا الضرب المصطف إلا ما يكون الزيادة في الآخر **كقولها أي الخنساء**: إن البكاء هو الشفاء من الجوى أي حرقة القلب **بين الجوانح** بزيادة النون والخاء، وإنما **بيان لمعنى "جوى"** سمي هذا النوع **مذيلا**، وإن اختلاف أي لفظا المتجلسين في أنواعها أي أنواع الحروف **فيشتهر** أن لا يقع الاختلاف **جواب الشرط** بأكثر من حرف واحد وإن **لبعده** بينما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي "نصر تمثل المعنفي" ونكل"، ثم **الحرفان** الذان وقع فيما الاختلاف إن كانوا متقاربين في المخرج **سمى** **بيان كاتانا حلقيتين مثلا** الجنس **مضارعا وهو** ثلاثة أضرب؛ لأن الحرف الأجنبي **إما في الأول نحو: يعني وبين** **لضارعة المبالغ لصاحبه** يعني المقابل المبالغ كتني ليل دامس وطريق طامس

ولم يذكر إلخ: أي: ولم يمثل لما إذا كانت الزيادة بأكثر في الأول أو الوسط إما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لم يعتبر. [التجريد: ٤٣٣] **أي الخنساء:** أحت صخر في رد كلام من لامها في كثرة البكاء عليه، روي أنها بكت عليه حتى ابكيت عيناها. [الدسوفي: ٤٢٤/٤] **بين الجوانح:** أي إن البكاء هو الشفاء من الحرقة الكائنة بين الجوانح أي الضلوع التي تحت الترائب مما يلي الصدر، ولا شك أن الجوانح زيد فيه بعد ما يمثل الجوى النون والخاء، فكان من التجنيس الناقص. (الدسوفي)
هذا النوع: أي الذي زيد في آخره أكثر من حرف. [الدسوفي: ٤٢٥/٤] **مذيلا:** لأن تلك الزيادة في آخره كالذيل. (الدسوفي) **في أنواعها:** الاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا وإنما كان من الناقص. (الدسوفي)
ولا لبعد: أي لو وقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد. **إما في الأول:** لفظ "في" زائد ولا لرم ظرفية الشيء في نفسه أو يكون من ظرفية العام في الخاص؛ فإن الحرف عام و"في" خاص. (الحواشي) **نحو يعني إلخ:** أي نحو: قول الحريري وهو نثر، قوله: كن بكسر الكاف وتشديد النون أي يعني، والدامس المظلم، قوله: "طامس" أي مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد، والشاهد في دامس وطامس؛ فإن الدال والطاء حرفان متبادران إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان وقد وجدا في أول اللفظين. [الدسوفي: ٤٢٦/٤]

أو في الوسط نحو: قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَانَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ (الأعراف: ٢٦) أو في الآخر
في وسط اللفظين المتباينين
يعدون عنه

نحو: الخيل معقود بنواصيها الخير، ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا
في دامس وطامس في "ينهون" و"ينأون"
اللام والراء، وإلا أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقاً وهو أيضاً إما في الأول

نحو: ﴿وَيَالِ لَكُلٌّ هُمَزَةٌ لَمَزَةٌ﴾ (المزمار: ١) الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالها
في الحيل في الخبر

في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها، وبناء فعلة يدل على الاعتياد، أو في الوسط
في أعراض الناس بضم الفاء وفتح العين
هذا العرض

نحو: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ (غافر: ٧٥) وفي
العذاب في النار تكبرون توسعون في الفرج

**عدم تقارب الفاء والميم نظر؛ لأنهما شفويتان، وإن أريد بالتقريب أن يكونا بحيث
تدغم إحداهما في الأخرى فالفاء والهمزة**

قوله تعالى إلخ: فالشاهد في "ينهون وينأون"؛ فإن الهمزة والهاء حرفان متبايانان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ إذ هما
حلقيان وقد وجدا في وسط اللفظين المتباينين. [الدسوقي: ٤٢٦/٤] **نحو الخيل إلخ:** في بين اللام والراء تباين إلا
أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من الحنك واللسان وقد وجدا في آخر اللفظين المتباينين، والخير نائبٌ فاعل
"معقود" أو مبدأ خبره "معقود". (الدسوقي) **بنواصيها:** جمع ناصية منتهى شعر الرأس من جانب الوجه.

سمى لاحقاً: لأن أحد اللفظين ملحق بالأخر في الجناس باعتبار أكثر الحروف. (الدسوقي)

إما في الأول: أي والحرف المبادر لمقابله من غير تقارب في المخرج إما أن يقع في أول اللفظين المتباينين أو في
وسطهما أو في آخرهما. (الدسوقي) **يدل على الاعتياد:** فلا يقال: فلان ضحكة ولا لعبة إلا من كان ملازماً لذلك
بحيث صار عادة له لا من وقع منه ذلك في الجملة أحياناً، والشاهد في "همزة ولمزة"؛ فإن بينهما جناساً لاحقاً؛ لأن
الهاء واللام متبايانان ومتباعدان في المخرج ووقع في أولهما. [الدسوقي: ٤٢٧/٤] **وفي عدم إلخ:** حاصله: أن كون
الجناس الذي في هذه الآية لاحقاً فيه نظر؛ لأن التقارب في المخرج بين الفاء والميم موجود؛ لأنهما شفويتان، فالأولى
أن يمثل بقوله تعالى: **﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾** (العاديات: ٨-٧) لأن الهاء واللام متبايانان
ومتباعدان في المخرج. (الدسوقي) **إن أريد إلخ:** يعني لو قيل في الجواب عن المصنف: إن مراده بالحرفين المتقاربين
في المخرج أن يكونا بحيث يمكن إدغام أحدهما في الآخر، والميم والفاء ليستا كذلك فصح التمثيل، فيقال في رد:
إنكم ذكرتوا أن من جملة المتقاربين في المخرج الهاء والهمزة كمامر في "ينهون وينأون"؛ لأنهما حلقيان، والحال أنه
لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر فبطل ذلك الجواب. (الدسوقي)

ليستا كذلك، أو في الآخر نحو: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾ (النساء: ٨٣) وإن اختلفا أي لفظاً المتجانسين في ترتيبها أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع **تجانس القلب** نحو: حسامه فتح لأولياته حتف لأعدائه، ويسمى قلب كل؛ لأنعكس ترتيب الحروف كلها نحو: **اللهم استر عوراتنا وآمن رواعتنا**^{العورة العيب والذنب جمع روعة وهو الخوف قوله}، ويسمى قلب بعض؛ إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروف الكلمة، **وإذا وقع أحدهما** أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب في أول البيت **واللفظ الآخر في آخره سمي تجانس القلب** حينئذ مقلوباً **مجححاً** لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله: لم يعلم قائله

لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال

.....
وإذا ولي أحد المتجانسين أي تجانس كان، ...

ليستا كذلك: أي لا تدغم أحدهما في الآخر مع أنه مثلهما للمتقاربين. [الدسولي: ٤٢٧/٤]
أمر من الأمان: فالامن والأمر متفقان إلا في الراء والنون، وهما متباعدان في المخرج على قول المصنف، وفيه نظر بل هما متقاربان، حتى أنه يجوز إدغام أحدهما في الآخر، فالمثال الصائب "تلاف وتلاق". (الدسولي)
تجانس القلب: لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للأخر. [الدسولي: ٤٢٨/٤] والتجريد: [٤٣٤] **نحو حسامه إلخ:** هذا مأخوذ من قول الأحنف بن قيس:
حسامك فيه للأحباب فتح ورحمك فيه للأعداء حتف

أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه، وحمل الشاهد: "حتف وفتح"؛ فإنك إذا أخذت الفاء من "حتف" ثم التاء ثم الحاء كان فتحاً فهو قلب للكل. (الدسولي) **اللهم استر إلخ:** فالألف والتاء والنون في عوراتنا ورواعتنا في محالها، وقع العكس في العين والواو والراء، والروعات جمع روعة الخوف أي آمناً مما نخاف. (الدسولي)
لاح أنوار إلخ: أي بين لفظي "لاح" و"حال" الواقع أحدهما أوله والآخر آخره جناس مقلوب بمحنة. [الدسولي: ٤٢٩/٤] **وإذا ولي:** أي: إذا ولي أحد اللفظين المتجانسين المتجانس الآخر من غير أن يفصل بينهما بفاصل سوى حرف جر أو حرف عطف وشبه ذلك. (الدسولي)
أي تجانس كان: أي سواء كان تماماً أو محرفاً أو ناقصاً أو لاحقاً أو مضارعاً أو مقلوباً. (الدسولي)

ولذا ذكره باسمه الظاهر المتجانس الآخر سمي الجنس **مزدواجاً** ومكرراً ومرداً نحو: **وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَّاً بِنَبَّاً يَقِينٌ** (النمل: ٢٢) هذا من التجنيس اللاحق، أمثلة الأقسام الآخر ظاهرة مما سبق، **وَيَلْحُقُ بِالجَنَّاسِ شَيْئَانِ**: أحدهما: أن يجمع **اللَّفْظَيْنِ الْاشْتَقَاقِ** وهو **تَوَافُقُ الْكَلْمَتَيْنِ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْوَلِ** مع الاتفاق في أصل المعنى نحو: **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلَّدَّيْنِ الْقَيْمِ**، فإنّهما مشتقان من قام يقوم، والثاني: أن **يَجْمِعُهُمَا** أي **اللَّفْظَيْنِ الْمُشَاهِدَ** على وجه الترتيب **أَقِمْ وَالْقَيْمِ** وهي ما يشبه.....

ولذا: [ولو كان المراد المقلوب خاصة أتي بالضمير] أي لأجل كون المراد مطلق الجنس الشامل لجميع الأنواع السابقة لا خصوص المقلوب. (الدسولي: ٤٢٩/٤) **مزدواجاً**: لازدواج اللفظين بتواлиهما بتكرير أحدهما بالآخر وتزداده به. (الدسولي) **من سباً بنباً**: فـ"سباً وبنباً" متوايان، وتجنيسهما لاحق لاختلافهما بحرفين متبعدين في المخرج، فالباء في "بنباً" لا دخل لها في التجنيس. (الدسولي: ٤٣٠/٤) **ظاهرة مما سبق**: فمثال التام أن يقال: تقوم الساعة في ساعة، ومثال الحرف أن يقال: هذه لث جبة وجنة من البرد للبرد، ومثال الناقص أن يقال: جدي جهدي، ومثال المقلوب أن يقال: هذا السيف للأعداء والأولىء حتف وفتح. (الدسولي)
وَيَلْحُقُ بِالجَنَّاسِ: هذا شروع في شيئاً من الجنس الحقيقي، ولكنهما ملحقان به في كونهما مما يحسن الكلام كحسن الجنس. (الدسولي) **اللَّفْظَيْنِ**: بأن يكون اللفظان مستقين من أصل واحد.
وهو: أي اجتماع اللفظين في الاشتغال توافق الكلمتين إلخ، وأشار الشارح لهذا إلى أن المراد بالاشتغال هنا الاشتغال الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق، وهو الاشتغال الصغير المفسر بتواافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى. (الدسولي)
في الْحُرُوفِ الْأَصْوَلِ: أي على وجه الترتيب قوله: "في الْحُرُوفِ الْأَصْوَلِ" خرج به الاشتغال الأكبر كالثالث والتلهم، وقوله: "مع الترتيب" خرج به الاشتغال الكبير كالجذب والجذب والمرق والرقم. (الدسولي)
مع الْاِتْفَاقِ: خرج به الجنس التام؛ لأن المعنى فيه مختلف ولذا لم يكن هذا جنساً بل ملحقاً به؛ لأنّه لابد في الجنس من اختلاف معنى اللفظين. (الدسولي) **من قام يقوم**: أي على المذهب الكوفي، ومن مصدر "قام يقوم" على التحقيق من الاشتغال من المصادر كما هو مذهب البصريين. (الدسولي)
أَنْ يَجْمِعُهُمَا: لو قال: أن يجمعهما شبه الاشتغال لكن أختصر وأظهر، والمراد بالمشاهدة الأمر المشابه فهي مصدر معنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله: "وهي ما يشبه الاشتغال". (الدسولي: ٤٣١/٤)

أي اتفاق يشبه الاشتقاء وليس باشتقاء، فلفظة "ما" موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أي إشباء اللفظين الاشتقاء وهو غلط لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلأنه من جهة النطق والمعنى أما بيان الغلط لفظاً

جعل الضمير المفرد في "يشبه" للفظين وهو لا يصح إلا بتأويل بعيد فلا يصح عند المستتر بأن يقول بالذكر

الاستغناء عنه، وأما معنى فلأن اللفظين لا يشبهان الاشتقاء بل توافقهما قد يشبه

الاشتقاء بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها، كما في الآية المتقدمة

لكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاء نحو: **«قالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ»**

(الشعراء: ١٦٨) فال الأول من القول والثاني من القلي، وقد توهם أن المراد بما يشبه الاشتقاء

أحروف واوبي قالين ناقص يأتي ذلك البعض

هو الاشتقاء الكبير وهذا أيضاً غلط؟ فقط

مثل الغلط في "ما" المصدرية

أي اتفاق إلخ: حاصله: أن الاتفاق الذي يشبه الاشتقاء الذي أطلق عليه المصيف المشابهة هو اتفاق اللفظين في جزء الحروف أو كلها على وجه يتبارد منه أنها مراجعاً لأصل واحد كما في الاشتقاء، وليس في الحقيقة كذلك؛ لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف كما في الآية الآتية، ففي شبه الاشتقاء يتوهם بالنظر ليادى الرأى أن اللفظين مشتقات من أصل واحد، وإن كان بعد التأمل يظهر خلاف ذلك، وأما في الجنس فلا يظهر في يادى الرأى ذلك. [الدسولي: ٤٣١ / ٤]

لفظة ما إلخ: إن قلت: في هذا التفريع نظر؛ لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير، وهو قوله: "أي اتفاق" بل الذي يتفرع عليه أنها موصوفة فقط، قلت: وجه التفريع أنه لما علم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولة والموصوفة؛ لأنهما يؤديان ذلك المعنى فتأمله بلفظ. [التجريد: ٤٣٥]

وزعم إلخ: الحامل له على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقتها، فلما أبقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج إلى جعل "ما" التي فسرت بها المشابهة مصدرية. (الدسولي) **إشباء اللفظين:** مصدر مضارف إلى الفاعل أي مشابهة إلخ.

للفظين: أي لأنه جعل فاعل "يشبه" اللفظين، وهو مثنى، فقد رجع الضمير المفرد للمثنى. (الدسولي)

عند الاستغناء: ويخصل الاستغناء بجعل "ما" موصولة أو موصوفة.

فلأن اللفظين: إذ الاشتقاء معناه التوافق فيما سبق، نعم إن قدر مضارف صح أي إشباء توافق اللفظين، لكن لما كان تقدير المضارف تكالفاً ولا داعي إليه لم يتعرض الشارح له. (الدسولي)

قال إلخ إلخ: أي قال لوط عليه السلام لقومه: إني لعملكم من القالين أي المغضوبين، فإن "قال و قالين" مما يتوهם في يادى الرأى وقبل التأمل أنهما مراجعاً لأصل واحد وهو القول، لكن بعد النظر يظهر أن "قال" من القول و "القالين" من القلي بفتح القاف وسكون اللام وهو البعض. (الدسولي)

لأن الاستيقا^{كبير} هو الاستيقا^ق في الحروف الأصول دون الترتيب مثل: القمر والرقم والمرق، وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى: ﴿أَثَاقْلُتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ
جَهَنَّمَ حَالَةً مَا يُشَبِّهُ الْإِشْتِقَاقَ
الْدُّنْيَا﴾ (التوبه: ٣٨) ولا يخفى أن الأرض مع "أَرَضِيْتُمْ" ليس كذلك.

[رد العجز]

ومنه أي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أي المتفقين في اللفظ والمعنى أو المتجانسين أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى ولا يستغنى بأحد هما عن الآخر تحت قسمان كما قال الشارح أو الملحقين بما أي بالمتجانسين يعني اللفظين الذين يجمعهما الاستيقا^ق أو شبه الاستيقا^ق في أول الفقرة وقد عرفت معناها، واللفظ الآخر في آخرها أي في آخر الفقرة فتكون

مثل القمر إلخ: هذه الكلمات اتفقت في الحروف دون الترتيب. **ليس كذلك:** أي ليس بينهما استيقا^ق كبير؛ لأن هزة "أَرَضِيْتُمْ"؛ ليست أصلية؛ لأنها للاستفهام بخلاف هزة "أَرْض"، فلم يحصل اتفاق في الحروف الأصول، والاستيقا^ق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب، والحاصل: أن تمثيلهم لما يشبه الاستيقا^ق بهذه الآية التي لا يصح أن تكون من الاستيقا^ق الكبير دليل على بطلان قول من قال: المراد بما يشبه الاستيقا^ق هو الاستيقا^ق الكبير فقط. [الدسولي: ٤٣٢/٤]

رد العجز: هو في المشهور هنا كعَصْدُ و هو في اللفظ على خمس لغات كفَسٌ و قُفْلٌ و عَلِمٌ و كَيْفٌ. [التجريد: ٤٣٥]

على الصدر: أي إرجاع العجز إلى الصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر. [الدسولي: ٤٣٣/٤]

أي المتشابهين إلخ: هذا تصريح باشتراط اختلاف المعنى في الجنس. **في أول الفقرة:** متعلق بـ" يجعل" أي هو في النثر أن يجعل في الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع الأربع، ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك الفقرة. (الدسولي) **وقد عرفت معناها:** أي في بحث الإرصاد، فلذا لم يتعرض لبيانها، وحاصل ما مرّ: أن الفقرة في الأصل اسم لعظم الظهر، استعيرت للحلي المصوغ على هيئة، ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحستها ولطافتها، والتحقيق أنه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لأخرى، فصح التمثيل بقوله: "ونحن في الناس والله أحق أن تخشاه"، وبقوله: "سائل اللثيم إلخ"؛ لأن كلامنها ليس معه أخرى. (الدسولي)

فتكون إلخ: أي أقسام رد العجز على الصدق في النثر أربعة، وأما في النظم فسيأتي أنها ستة عشر، وإنما كانت أقسامه في النثر أربعة؛ لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها، إما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاستيقا^ق أو من جهة شبه الاستيقا^ق، وقد مثل المصنف لها بالترتيب. [الدسولي: ٤٣٤/٤]

الأقسام أربعة نحو: **(وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ)** (الأحزاب: ٣٧) في المكررين، و**نحو:** سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل في المتGANسين و**نحو:** **(إِسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ طَالِبُ الْعِرْفِ هُوَ الْجَيلُ مِنَ السِّيَّلَانِ لِكُونِهِ مَحْرُومًا** غَفَارًا (نوح: ١٠) في الملحقين اشتقاقة، و**نحو:** **(قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ)** (نوح: ١٠) في الملحقين بشبه الاشتقاقة، وهو في النظم أن يكون أحدهما أي أحد اللفظين المكررين أو الملحقين أو الملحقين بـ**نحو** اشتقاقة أو شبه اشتقاقة في آخر البيت، واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو في صدر المصراع الثاني، فتكون الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، والمصنف أورد ثلاثة عشر مثلاً وأهمل ثلاثة كقوله: حاصلة على الأمثلة المذكورة

سرير إلى ابن العم يلطم وجهه
من ضرب ونصر

نحو وتخشى الناس إلخ: أي فقد وقع "تخشى" في أول هذه الفقرة وكسر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالباء؛ لأنه لما كان مفعولاً له كان من تتمته. [الدسولي: ٤٣٤/٤] **في المتGANسين:** لأن "سائل" الأول من السؤال والثاني من السيلان. (الدسولي) **ونحو استغفروا إلخ:** لم يعتير في الآية لفظ "قلت" قبل "استغفروا"؛ لأن "استغفروا" هو أول الفقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المعترضة أولاً ولفظ "قلت" لحكايتها. (الدسولي)

في الملحقين اشتقاقة: أي في الملحقين بالمتGANسين من جهة الاشتقاقة؛ لأن "استغفروا" و"غفاراً" مشتقان من المغفرة، ولذلك الاشتقاقة ألقاها بالمتGANسين. (الدسولي) **قال إنِّي لِعَمَلِكُمْ:** بين "قال" و"القالين" شبه اشتقاقة كما تقدم.

في الملحقين: أي في الملحقين بالمتGANسين بسبب شبه الاشتقاقة، فصلة الملحقين محنوفة والباء في قوله: "بشبهه" للسببية. [الدسولي: ٤٣٥/٤] **أو آخره:** أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في آخر المصراع الأول. (الدسولي)

أو في صدر المصراع: حاصل كلامه: أن أحد اللفظين ليس له إلا محل واحد من البيت وهو الآخر، واللفظ الثاني له أربعة مواضع: أول المصراع الأول، أو وسطه، أو آخره، أو أول المصراع الثاني. (الدسولي)

أربعة إلخ: وهي كون اللفظين مكررين أو متGANسين أو ملحقين اشتقاقة أو شبه اشتقاقة. في أربعة: وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو في صدر المصراع الثاني. [التحرید: ٤٣٦]

ثلاثة عشر إلخ: يعني قد مثل للمكررين بأربعة أمثلة، وللمtragansin بأربعة، وللملحقين بالمتGANسين من جهة الاشتقاقة بأربعة، ولم يمثل للملحقين بالمتGANسين بشبه الاشتقاقة إلا بمثال واحد. (الدسولي)

سرير إلخ: شروع في أمثلة المكررين، أي هذا المذموم سرير إلى الشر في لطمه وجه ابن عمّه، وليس سرير إلى ما يدعى إليه من الندى والكرم. (الدسولي)

فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول **وقوله:**

هو صممة بن عبد الله

تَمَّعْ مِنْ شَمِيمْ عَرَارْ نَجَدْ

زائدة

مصدر كالشم يفتح العين

فَمَا بَعْدُ العَشِيهَةَ مِنْ عَرَارْ

فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول، ومعنى البيت استمتع بشم عرار

نجد، وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فإننا نعدمه إذا أمسينا بخروجنا من أرض نجد

الأرض المترفة

ومنابته **وقوله: مِنْ كَانْ بِالْبَيْضِ الْكَوَاعِبْ**

أبي تمام
جمع بيضاء

للنهد مُغْرِماً

مولعاً فما زلت بالبيض القواط

أي السيف القواط مغرماً

فيما يكون

المكرر الآخر في آخر المصراع الأول **وقوله: إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَعْرَجْ سَاعَةْ**

التعريف الإقامة

هو ذو الرمة

هو النزول

واسمه ضمير يعود إلى الإمام المدلول عليه في البيت السابق وهو:

أَلْمَا عَلَى الدَّارِ الَّتِي لَوْ وَجَدْتَهَا

قَلِيلًا صَفَةً مُؤْكِدَةً؛ لِفَهْمِ الْقَلْةِ مِنْ إِضَافَةِ التَّعْرِيفِ إِلَى السَّاعَةِ أَوْ صَفَةِ مُقيِّدَةٍ

وَمِنْ كَانْ إِلَيْهِ: معنى البيت إن من كانت لذته في مخالطة النساء الحسان فلا أنتفت إليه؛ لأن ما زالت لذتي بمخالطة السيف القواطع. [الدسولي: ٤٣٦ / ٤] **مَعْرَجْ سَاعَةْ:** أي وإن لم يكن الإمام إلا تعريف ساعة، فـ"معرج" اسم مفعول بمعنى المصدر. [الدسولي: ٤٣٧ / ٤] **أَلْمَا:** أي انزلا في الدار، والثنية لتعدد المأمور أو خطاب الواحد بخطاب الاثنين كما هو عادة العرب. (الدسولي) **هَا أَهْلَهَا:** هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لـ"وجد".

مَا كَانْ وَحْشَا مَقِيلَهَا: جواب "لو" أي ما كان موحشا محل القيلولة منها، وهي النوم في وقت القائلة أعني: نصف النهار، والمعنى أن أطلب منكما أيها الخيال أن تساعداني في الإمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها، فصارت القيلولة فيها والنزول فيها موحشة، وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا. [التجريد: ٤٣٧] **صَفَةً مُؤْكِدَةً:** أي إن لوحظ جعل "قليلاً" صفة لمurge بعد تقييده بالإضافة لساعة، وقوله: "مقيدة" أي مخصوصة أي إن لوحظ جعله صفة لمurge قبل تقييده بالإضافة؛ لأنه حينئذ يصدق بالقليل والكثير. (التجريد)

مِنْ إِضَافَةِ التَّعْرِيفِ: والإضافة على هذا لامية، أي إلا معرجاً منسوباً لساعة، فالساعة مفعول به لـ"تعريف" على التوسيع لا أنها ظرف له، فستفاد القلة من تلك الإضافة، بخلاف الإضافة على الثاني فإنهما بمعنى "في"؛ لأنها إضافة الشيء إلى ظرفه، والمعنى إلا تعريجاً قليلاً في ساعة. (الدسولي)

أي إلا تعريجاً قليلاً في ساعة فإني نافع لي قليلها مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل التعریج في الساعة ينفعني ويشفي غليلي وجدي، وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني، **وقوله: دعاني أي اتركتاني من ملامكما سفاحاها أي خفة حرقة القلب عشقني**
 القاضي الأرجاني من ودع يدع بفتح السين
 وقلة عقل، **فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء**، هذا فيما يكون المتGANس الآخر في صدر المصراع الأول، **وقوله: وإذا البلايل جمع ببلال وهو طائر معروف أفصحت**
 هو جمال المحبوب دعайдعو فاجبه نطق بالفصاحة
 فيه الخمر، وهذا فيما يكون المتGANس الآخر أعني البلايل الأول في حشو المصراع **بلغاتها: فأنف البلايل جمع ببلال وهو الحزن باحتساء بلايل**، جمع بلبلة بالضم وهو إبريق ببنغاتها
 فيه الخمر، وهذا فيما يكون المتGANس الآخر أعني البلايل الأول في حشو المصراع الأول؛ لأن صدره هو قوله: "إذا".....

إلا تعريجاً قليلاً: فيه إشارة إلى أن "مخرج" مصدر، فيبني على أنه اسم مفعول؛ لأنه هو الذي يكون معنى المصدر دون اسم الفاعل. [الدسوقي: ٤٣٨ / ٤] **قليلها:** ولا تضر الماء في كونه في العجز؛ لأن الضمير المتصل حكم حكم ما اتصل به. [التجريد: ٤٣٧] **فاعل نافع:** أو مبتدأ خبره "نافع" مقدم عليه، والجملة في محل رفع خبر "إن". (الدسوقي) **والضمير للساعة:** أي التي وقع فيها التعریج، والأقرب أن يكون الضمير للتعریج بتأويل الإقامة. (الدسوقي والتجريد)

وهذا إلخ: حاصله: أن المكرر في هذا البيت لفظ "قليلاً" فقد ذكر أولاً في صدر المصراع الثاني وذكر ثانياً في عجزه، ولا يضر اتصال الضمير في آخره كمامر. (الدسوقي) **المصراع الثاني:** شروع في أمثلة المتGANس وهي أربعة أيضًا. **أي خفة:** هذا على تقدير أن يكون "سفاحها" بفتح السين المهملة، فيكون نصباً على التمييز أو على أنه مفعول لأجله، وقد يروي بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة في الكلام، فيكون نصباً على المصدرية أي ملامة مشافهة، أو على الحال، والمعنى: اتركتاني من لومكما الواقع منكما لأجل سفهكما وقلة عقلهما، أو الواقع منكما مشافهة من غير استحياء، فإني لا ألتفت إلى ذلك اللوم، فالشاهد في "دعاني" الواقع في صدر المصراع الأول و"دعاني" الواقع في عجز البيت، فإنكما ليسا مكررين بل متGANسين؛ لأن الأول يعني اتركتاني، والثاني يعني ناداني؛ لأنه من الدعوة بمعنى الطلب، والجنسان الذي بينهما متماثل. (الدسوقي)

لأن صدره إلخ: [جواب عما يقال: إنه في صدره لا في حشو] يعني لفظ "إذا" متقدمة على البلايل، وحييند فالبلايل الأولى واقعة في الحشو لا في الصدر، وعلم من كلام الشارح أن المقصود بالتمثيل لفظ "بلايل" الثالث مع الأول لا مع الثاني؛ لأن الثاني ليس في أول المصراع الثاني ولا الأول ولا في حشو الأول ولا في آخره، بل في حشو الثاني وهو غير معتر عن المصنف خلافاً للسكاكبي. [الدسوقي: ٤٣٩ / ٤]

وقوله : فمشغوف بآيات المثاني أي القرآن **ومفتون** بربات المثاني أي بغمات أو تار
نفس الرنات
الحريري

المزامير التي ضمّ طاق منها إلى طاق هذا فيما يكون المتاجنس الآخر في آخر المصراع
تفسير للمثاني

الأول، قوله: أملتهم ثم تأملتهم فلاخ أي ظهر لي أن ليس فيهم فلاخ أي فوز ونجاة،
بعد التأمل
القاضي الأرجاني رحوت منهم العبر

هذا فيما يكون المتاجنس الآخر في صدر المصراع الثاني، **وقوله: ضرائب** جمع ضريبة،
وحدث فيه
نفسها
أثناثها
العطاء

وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها **أبدعتها في السماح** فلسنا نرى لك فيها
العطا
ضربياً
أي مثلاً وأصله المثل في ضرب القداح
للسندوح
أصل الضريب
سهام القمار

أي القرآن: تفسير للمثاني، وإنما قيل: فيه "مثاني"، لأن القصص والوعد والوعيد ثنى فيه، وأطلق المثاني أيضاً على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتي آيات. [التجريدي: ٤٣٧] **ومفتون:** من الفتن. معنى الإحراب قال الله تعالى: **﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾** [الذريات: ١٣] أو معنى الجنون، والرنات جمع رنة وهي الأصوات، والمثاني جمع ثني وهو ما كان من الأعواد له وتران فأكثر، والفاء في قوله: "فمشغوف" لتفصيل أهل البصرة، أي فنهم الصالحون المشغوفون بقراءة القرآن، ومنهم من هو مفتون بالآلات اللهو والطرب، ومنهم دون ذلك، والمقصود مدح البصرة بأنها مصر جامع. [الدسوقي: ٤٤٠]

التي ضمّ إلخ: فيه إشارة إلى وجه تسميتها مثاني؛ أي لأنها ثنى أي يضم طاق أي وتر منها إلى طاق أي وتر آخر حال الضرب عليها. (الدسوقي) **فلاح إلخ:** محل الشاهد قوله: "فلاح" الواقع في صدر المصراع الثاني و"فلاح" الثاني الواقع في عجز البيت فإنهما متاجنسان؛ لأن الأول يعني "ظهر"، والثاني يعني الفوز والخير، والفاء في الأول زائد للعاطف وفي الثاني فاء الكلمة. (الدسوقي) **وقوله:** هو السري الرفقاء، مسرور من بيت البحري، هذا شروع في أمثلة الملحقين بالمتاجنسين من جهة الاشتغال وهي أربعة أيضاً.

أبدعتها: إن قلت: كونها طبائع وكونه أبدعها واخترعنها متنافيان؛ إذ لا معنى لإحداث الطبائع، قلت: المراد أنك أنسأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الإعطاء الأفخم والبذل لكل نفس أعظم بدليل قوله: "في السماح". (الدسوقي) **أي مثلاً:** أي بل تلك الضرائب اختصقت بها، وعلم من كلامه أنه فرق بين الضريبة والضريب، فالضريبة عبارة عن الطبيعة التي طبع الشخص عليها، والضريب: المثل. [الدسوقي: ٤٤١/٤]

وأصله المثل: أي فهو في الأصل مثل مقيد، ثم استعمل في مطلق مثل، قوله "في ضرب القداح"، "في" يعني "من"، و"ضرب" يعني خلط، و"القداح": السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار، وإضافة "ضرب" من إضافة الصفة للموصوف أي المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة، فكل واحد منها يقال له ضريب؛ لأنها يضرب به في جملتها وهو مثلاً في عدم التمييز في المضاربة. (الدسوقي)

هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجازسين اشتقاقة في صدر المصراع الأول، قوله:
 من جهة الاشتقاء امرئ القيس
 والأول في عجز البيت

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان
 من باب نصر

أي إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليه فلا يحفظ على غيره مما بالطريق الأولي وإنما ضرره على غيره

لا ضرر له فيه، وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقة في حشو المصراع الأول، قوله: لو اختصرتم من الإحسان زرتكم، والعذب من الماء يهجر للإفراط في الخضر

أبي العلاء المعري
 أي البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليّ، وقد توهם بعضهم أن هذا المثال
 مكرر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول، كما في البيت الذي قبله

وقد عجزت عن الشكر

وهو اختصرتم
 لبس "لو" عليه

ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاء،.....

هذا فيما يكون إلخ: وجه كونهما ملحقين بالمتجازسين من جهة الاشتقاء أن "ضرائب وضربيا" يرجعان إلى أصل واحد وهو الضرب، لا يقال: الضرائب والضربي من قبيل المتجازسين؛ لأن معنى الضرائب: الطبائع، والضربي: المثل، وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجازسين؛ لأننا نقول: الاختلاف في المصدق لا ينافي الاتفاق في أصل الاشتقاء الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات كما تقدم، وجنس الضرب متعدد فيهما، ولو كان في الضرائب بمعنى الإلزام بعد الإيجاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على السرهم، وفي الثاني بمعنى التحرير الذي هو هنا أخص من مطلق التحرير الصادق على الضرب، فافهم. [التجريد بتصرف: ٤٣٨]

وهذا مما يكون إلخ: أي هذا المثال من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان ملحقين بالمتجازسين من جهة الاشتقاء واحدهما في العجز، والملحق الآخر في حشو المصراع الأول، وإنما كانا ملحقين؛ لأن "يخزن" و"خزان" يرجعان لأصل واحد وهو الخزن، فهما مشتقاتان منه. [الدسوقي: ٤٤١/٤]

لو اختصرتم إلخ: أي لو تركتم كثرة الإحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه لزرتكم، لكن أكثرتم من الإحسان فهجرتكم لتلك الكثرة، ولا غرابة في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال؛ لأن الماء العذب يهجر للإفراط في الصفة المستحسنة منه وهي الخضر أي برودته. [الدسوقي: ٤٤٢/٤]

في الخضر: بالخاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحتين: البرد، وأما بفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد. (الدسوقي)

يجمعهما الاشتقاء: لأنه يتadar في بادي الرأي أن "اختصرتم" والخضر من مادة واحدة، وليس كذلك؛ لأن الأول مأخوذه من الاختصار الذي هو ترك الإكثار والثاني مأخوذ من الخضر أي البرد. [الدسوقي: ٤٤٣/٤]

وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاء، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا

المثال وأهمل الثالثة الباقيه قد أوردناها في الشرح **وقوله:**

عبد الله بن محمد

فدع الوعيد فما وعيك ضاري أطنين أجنة الذباب يضير

صوت ضاري جمع جناء يضر

هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقة وهو ضاري في آخر المصراع الأول، **وقوله: وقد**
أبي تمام **الأول في عجز البيت**

كانت البيض القواضب في الوعي أي السيوف القواطع في الحرب بوادر أي قواطع
جع أبيض **تفسير للبيض القواضب**

بحسن استعماله إياها فهي الآن من بتر جمع أبتر؛ إذ لم يبق بعده من يستعملها
الممدوح بعد الممدوح

استعماله، وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقة في صدر المصراع الثاني.
كاستعماله

[السّجع]

ومنه أي من اللفظي **السّجع** قيل: وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد...
توافق على "معنى" من

هذا القسم: أي ملحقين بالمتاجنيين بسبب شبه الاشتقاء. [الدسولي: ٤٤٣/٤]

إلا هذا المثال: وكان الأولى تأثيره عن المثالين المذكورين بعده؛ لأنهما بقية الأمثلة الأربعة للاشتقاء.

فدع الوعيد: معنى البيت: دع وعيك أي تخويفك، فإنه لا يجديك من شيئاً؛ لأنه منزلة طنين أجنة الذباب، والشاهد في "ضاري" و"يضر"، فإنما مما يجمعهما الاشتقاء؛ لأنهما مشتقات عن الضير. معنى الضير، وقد وقع الأولى في آخر المصراع الأول والثاني في عجز البيت. [الدسولي بتصرف: ٤٤٤/٤]

الذباب: سمي بذلك؛ لأنه كلما طرد رجع فاصله: ذب فآب أي طرد فرجع. [التجريد: ٤٣٨]

وقد كانت إخ: أي إن السيوف البيض القواطع في ذاتها كانت قواطع في الحروب لرقب الأعداء لحسن استعمال الممدوح إياها لمعرفته بكيفية الضرب بها وتدرّبه وشجاعته. (الدسولي)

فهي الآن: أي بعد موت الممدوح بتر أي مقطوعة الفائدة؛ إذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله، والشاهد في قوله: "بوادر" و"بتر"، فإن البوادر والبتر مما يجمعهما الاشتقاء؛ لأنهما مأخوذان من البتر وهو القطع. (الدسولي)

السّجع: أعلم أن هنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الألسن: السّجع، والفاصلة، والقرينة، والفقرة، فالقرينة: قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى، والفقرة: مثلها إن شرط فيها مقارنتها لأخرى، وإلا كانت أعم، سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم، والفاصلة: الكلمة الأخيرة من القرينة، والسّجع: توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى. (التجريد)

في الآخر وهو معنى قول السكاكي، وهو أي "السجع" في النثر كالقافية في الشعر يعني التواطؤ المصنف أن هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله وإلا فالسجع على التفسير المذكور يعني تفسير السجع بالتواطؤ لأن عينه المصادر يعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ للآخر في أواخر الفقر، ولذا ذكره السكاكي بلفظ الجمع حيث قال: إنها في حال من اللفظ دليل أول الأسحاج النثر كالقوافي في الشعر، وذلك لأن القافية لفظ في آخر البيت إما الكلمة نفسها أو دليل ثان الألخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذهب، وليس عبارة عن تواطؤ الكلمتين من على حرف واحد القوافي أو أخر الآيات، فالحاصل: أن السجع قد يطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار من كلام السكاكي الأولى توافقها للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى وقد يطلق على نفس توافقهما، ومراجع المعينين واحد وهو أي السجع على ثلاثة أضرب: مطرّف إن اختلفا

في النثر: وقيل: السجع غير مختص بالشعر. **القالقافية في الشعر:** أي من جهة وجوب التواطؤ في كل على حرف في الآخر. [الدسوقي: ٤٤٥/٤] **مقصود كلام السكاكي:** يعني أن مراد المصنف بقوله: وهذا التفسير أي تفسير السجع بالتواطؤ المذكور معنى قول السكاكي: السجع في النثر كالقافية في الشعر: أن هذا التفسير محصول كلام السكاكي وفائده لا أنه عينه، وذلك أن تسمية السكاكي الفاصلة سجعاً إما هو لوجود التوافق فيها ولو لا ذلك ما سميت، فعاد الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة بالسجع حقيقة وفي القصد. (الدسوقي)

وإلا إلخ: أي وإن نقل أن هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكي بل قلنا: إنه عينه فلا يصح؛ لأن السجع إلخ. **ولذا ذكره:** أي لأجل كون السجع عند السكاكي نفس اللفظ المتواطئ لا المعنى المصدرى وهو التواطؤ، ذكره السكاكي بلفظ الجمع، ولا يجمع المصدر إلا إذا أريد به الأنواع، ولا يتأتى إرادتها هنا، فتعينت إرادة اللفظ، وهذا دليل أول على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ. [الدسوقي: ٤٤٦/٤]

وذلك: أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ. **أو غير ذلك:** كان تكون من المتحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء. **وليست إلخ:** أي فلما شبه الأسحاج بالقوافي التي هي الألفاظ قطعاً علم أن المراد بالأسحاج عند السكاكي هو الألفاظ الموافقة لا المعنى المصدرى. (الدسوقي) **ومرجع المعينين واحد:** وهو التوافق المذكور، فإن المعنى الثاني نفس التوافق، والأول الكلمة من حيث التوافق، فهو المسمى في الحقيقة. (الدسوقي)

مطرّف: إنما سمى مطرّفاً؛ لأنه خارج في التوغل في الحسن إلى الطرف، بخلاف غيره كما يأتي، أو لأن ما وقع به =

أي الفاصلتان في الوزن نحو: *(مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ اللَّهَ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقْتُمْ أَطْوَارًا)* فإن عظامه مراتب
الوقار والأطوار مختلفان وزنا وإن أي لم تختلفا في الوزن فإن كان ما في إحدى
القرينتين من الألفاظ أو كان أكثره أي أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابلها من
القرينة الأخرى في الوزن والتفقية أي التوافق على الحرف الأخير فمرصيع نحو: فهو
يطبع الأسماع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعشه، فجميع ما في القرينة الثانية
موافق لما يقابلها من القرينة الأولى، وأما لفظ " فهو" فلا يقابلها شيء من الثانية، ولو قيل
جواب "أما" يدق بيدق متعلقاً بـ"مثل" تفسير للتفقية
يطلع الأسماع بدل الأسماع: "الآذان"
.....

= التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين إنما هو في الطرف وهو الحرف الأخير دون ما يعم وهو الوزن، وقيل: سمي
مطروفاً أحذنا له من الطريف وهو الحديث من المال؛ لأن الوزن في الفاصلة الثانية حديث، وليس هو الوزن الذي كان
في الأول. [الدسولي: ٤٤٦ والتجريد: ٤٣٩]

الفاصلتان: أي الكلمتان الأخيرتان من القرینتين. (الدسولي) **في الوزن:** المعتر هنا الوزن الشعري لا التصريفي،
والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة مطلق حركة، وإن اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة، والوزن التصريفي
مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بفتحتها. (التجريد)

مختلفان وزنا: أي إن الوقار فاصلة من الفقرة الأولى، والأطوار فاصلة من الفقرة الثانية، وقد اختلفا في الوزن، فإن
ثاني "وقاراً" متحرك وثاني "أطواراً" ساكن. [الدسولي: ٤٤٧/٤] **مرصيع:** أي فالسجع الكائن في الفاصلتين على
هذه الصورة يسمى ترصيعاً تشبيهاً له يجعل إحدى اللولوتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها المسمى لغة بالمرصيع،
وكان الأولى أن يقول: فمرصع على صيغة اسم المفعول ليناسب قوله أولاً: "فمطروف" وقوله بعده: "فمتواز".
(الدسولي والتجريد) **نحو:** مثال ما فيه المساواة في الجميع.

فهو يطبع إلخ: محل الشاهد أن "وعشه" فاصلة موازنة للفاصلة الأولى وهي "لفظه"، فخرج السجع عن كونه مطروفاً،
ثم إن كل كلمة من القرينة الأولى موافقة لما يقابلها من القرينة الثانية وزنا وتفقية، وذلك لأن "يطبع" موازن لـ"يقرع"
والكافية فيها العين، والأسماع موازن للأسماع، والكافية فيها العين أيضاً، و"جواهر" موازن لـ"زواجر"، والكافية
فيهما الراء. (الدسولي) **فلا يقابل إلخ:** هذا جواب أما، أي لا يقابلها شيء من الثانية حتى يقال: إنه متساوٍ له أو غير
مساوٍ له، والحاصل: أن هذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات. (الدسولي)

لكان مثلاً لما يكون أكثر ما في الثانية موافقاً لما يقابلها، **إلا فمتوازٌ** أي وإن لم يكن جميع

ما في القرينة ولا أكثر مثل ما يقابلها من الأخرى فهو السجع المتوازي نحو: **فِيهَا سُرُّرْ**
القرينة
جمع سرير

مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ (الغاشية: ١٤، ١٣) لا اختلاف سرر وأكواب في الوزن والتفقية،
كيران لاعروفة فيها

وقد يختلف الوزن فقط نحو: **وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا** (المرسلات: ٢٠، ١)

وقد يختلف التفقيه فقط كقولنا: **حَصْلُ النَّاطِقِ وَالصَّامِتِ وَهَلْكُ الْحَاسِدِ وَالشَّامِتِ**
دون الوزن
العدو
كالدواي
كالعيدي

وَقِيلَ: وَأَحْسَنَ السِّجْعَ.....

لكان مثلاً لما يكون إلخ: إذ ليست الآذان موافقة للأسجاع في التفقيه، إذ آخر الأسجاع العين وآخر الآذان التون، ولا في الوزن بحسب لفظها الآن، وإن كانت موافقة بحسب الأصل؛ لأن أصل آذان آذان بوزن أفعال، ولا ينظر للأصل في مثل ذلك على أنه يجوز أن يكتفى في عدم التوافق بعدم الموافقة في التفقيه وإن كانت الموافقة في الوزن حاصلة بالنظر للأصل. [الدسولي: ٤٤٨/٤] **المتوازي:** أي فهذا النوع من السجع يسمى متوازياً لتوازي الفاصلتين وزناً وتفقيه دون رعاية غيرهما، والتسمية يكفي فيها أدنى اعتبار. (الدسولي)

لاختلاف إلخ: وإنما كان السجع في هذه الآية متوازياً لا اختلاف "سرر" و"أكواب" في الوزن والتفقيه، وأما الفاصلتان وهما "مرفوعة"، و" موضوعة" فمتوافتان وزناً وتفقيه، ولفظ "فيها" لم يقابل شيء من القرينة الأخرى. (الدسولي) **وقد يختلف إلخ:** هذا من جملة ما دخل تحت "إلا"، فهي صادقة بثلث صور؛ لأن عدم الاتفاق في الوزن والتفقيه صادق باختلاف فيما أو في أحدهما. [التجريد: ٤٤٠]

والمرسلات إلخ: "عرفاً" و"عصفاً" في الآية متوازيان، والقافية فيهما واحدة، وأما "المرسلات" و"العاصفات" فغير متوازيين؛ لأن "المرسلات" و"العاصفات" متفقان تفقيه ولم يتتفقاً وزناً، كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري لا الوزن النحوي، وعليه فهما متفقان؛ إذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف واحد فيها. (التجريد)

عرفاً: إن كان المراد بـ"المرسلات" الملائكة وبالعرف المعروف، "عرفاً" إما مفعول لأجله أو نصب بتزع الخافض وهو الباء والتقدير: أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف، وإن كان المراد بـ"المرسلات" الأرواح أو الملائكة "عرفاً" بمعنى متابعة، فانتصار "عرفاً" على الحال، والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلة متابعة.

(الدسولي) **حَصْلُ النَّاطِقِ:** أي أنعم الله على فحصل عندي وملك الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها والعقار فـ"حصل" على وزن "هلك" وفقيههما مختلفة، وكذا يقال: في ناطق وحاسد، وأما "صامت وشامت" فلا يندرج فيهما من التوافق وزناً وقافية؛ لأنهما فاصلتان. [الدسولي: ٤٤٩/٤] **قيل:** ليس المراد التضعيف بل الحكاية عن الغير. (الدسولي)

ما تساوت قرائنه نحو: *﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنْصُودٍ وَظَلٌّ مَمْدُودٌ﴾* (الواقعة: ٢٨، ٢٩)
أي متد
شجر البَّقُ الذي لا شوك فيه شجرة الموز

ثم أي بعد أن لا تتساوى قرائنه، فالأحسن ما طالت قرينته الثانية نحو: *﴿وَالنَّجْمٌ إِذَا هُوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾* (النجم: ٢١) أو قرينته الثالثة نحو: *﴿خُدُودٌ فَغُلُوْهُ ثُمَّ الْحَجِيمَ صَلُوْهُ﴾* (الحاقة: ٣٠) من التصلية **ولا يحسن أن يؤتى** قرينة أي تؤتى بعد قرينة **قرينة أخرى أقصر منها** قصراً **كثيراً** لأن السجع قد استوفى أmode في الأول بطوله، فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيراً يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها، وإنما قال: "كثيراً" احترزا عن نحو قوله تعالى: *﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفَلِيلِ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾* (الفيل: ٢-١) **والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز** أي آخر فواصل القرائن؛

ما تساوت قرائنه: أي في عدد الكلمات لا في عدد الحروف. **منضود:** الذي نضد بالحمل من أسفله إلى أعلى أي متراكم الشمرة. [الدسولي: ٤٤٩/٤] **وظل ممدود:** أي متد لا تسخنه الشمس، وهذه قرائن ثلاثة وهي متساوية في كون كل مركبة من لفظين. (الدسولي) **ما طالت:** أي طولاً غير متفاوحش وإلا كان قبيحاً، والطول المتفاوحش بالزيادة على الثلاث، وحمل القبيح إذا وقعت الطويلة بعد فقرة واحدة، أما لو كانت بعد فقرتين فأكثر لا يقبح؛ لأن الأولين حينئذٍ بمثابة واحدة. (الدسولي) **والنجم إلخ:** أي فهاتان قريبتان والثانية أكثر في الكلمات من الأولى فهي أطول منها. (الدسولي) **ولا يحسن إلخ:** أي بأن تكون قرينة طويلة والقرينة التي بعدها قصيرة قصراً كثيراً بالنسبة إليها، سواء كانت القصيرة ثانية أو ثالثة أو رابعة. [الدسولي: ٤/٤٥٠]

يقي الإنسان إلخ: لأن السمع يطلب مثل الأولى أو قريباً منها، فإذا سمع القصير كثيراً حصل ما ذكر. [التجريد: ٤٤٠]

احترزا إلخ: فإن القرية الثانية أقصر لكن لا كثيراً، فإن الأولى من تسعة كلمات بهمزة الاستفهام وحرف الجر، والثانية من ستة ولم يضر، فيؤخذ منه أن الزيادة بالثلاث داخلة في الأقل فلا تضر. (التجريد)

والأسجاع إلخ: أشار إلى أمر يرتكب في اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حق صار أصلاً، فقال: "والأسجاع إلخ" أي الأصل الذي يرتكب ويفتقر؛ لتحقيل الأسجاع ولتكثيرها هو سكون الأعجاز بالوقف فهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها. (التجريد)

أي آخر إلخ: أشار بهذا إلى أن كلامه على حذف مضاف، والفوائل تفسير للأعجاز أي على سكون أو آخر الأعجاز. [الدسولي: ٤/٤٥١]

إذ لا يتم التواطؤ والتزاوج في جميع الصور إلا بالوقف والسكون **كقولهم: ما أبعد ما**
التواطؤ الشناية
فات، وما أقرب ما هو آت؟ إذ لو لم يعتبر السكون لفاس السجع؛ لأن التاء من فات
 مفتوح ومن آت منون مكسور قيل: ولا يقال: في القرآن أنسجاع رعاية للأدب تعظيمًا؛
 إذ السجع في الأصل هدير الحمام ونحوها، وقيل: لعدم الإذن الشرعي، وفيه نظر؛ إذ
 لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع، وإنما الكلام في أسماء الله تعالى **بل يقال**
الخلف اختير أن أسماءه ترقيفية
 للأنسجاع في القرآن يعني الكلمة الأخيرة من الفقرة: **فواصل،** وقيل: **السجع غير مختص**
 بالنشر ومثاله من النظم قوله: **تجلى به رشدي وأثرت أي صارت ذات ثروة به يدي،**
أبي تمام بالمدوح
وفرض به ثدي هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال **وأوري أي صار ذا وري به**
كثير به مالي القليل فعل ماضي وهو خروج النار من الزند
زندى، وأما أوري بضم الهمزة على أنه متكلم المضارع من أوريت الزند آخر جرت ناره

فتصحيف ومع ذلك
نغير الكلمة

في جميع الصور: وإن تم في بعضها بأن تتوافق حركة أواخر الفواصل. **ما أبعد، ما فات:** لأن مافات [من الزمان
 ومن الحوادث فيه] لا يعود أبداً. [الدسولي: ٤٥١/٤] **رعاية:** لا لعدم وجوده في نفس الأمر.
ونحوها: بالرفع عطفاً على المضاف، أي ونحو الهدير كتصويب الناقة، لا على المضاف إليه؛ لأن الهدير قاصر على
 الحمام، والحاصل: أن كلًا من هدير الحمام وتصويب الناقة يقال له: سجع في الأصل. (الدسولي)
بل يقال: فواصل لمناسبة ذلك بقوله تعالى: **(فصلت آياته)** (فصلت: ٣)، ثم هذا يدل على أن السجع اسم الكلمة
 الأخيرة؛ إذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق. [التجريد: ٤٤١]
غير مختص بالنشر: أي بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين، لكل فقرة سجعة، أو بأن يجعل كل
 شطر فقرة فيكون البيت فقرتين. (التجريد) **تجلى به:** أي ظهر بهذا المدوح - وهو نصر المذكور في البيت السابق
 - رشدي أي بلوغي للمقاصد، وهذه قرينة في النظم، قوله: "وأثرت به يدي" أي وصارت يدي بهذا المدوح
 ذات ثروة أي كثرة مال، فهذه قرينة أخرى. [الدسولي: ٤٥٢/٤] **صار ذا وري:** أي صار زندى ذا نار بعد أن
 كان لا نار له، وصيورة زنده ذا نار كنایة عن ظفره بالمطلوب، فـ"أوري" فعل ماض، وفاعله "زندى".
[الدسولي: ٤٥٣/٤] **أوريت الزند:** فيكون المعنى حينئذ أوري أنا بالمدوح زندى.

يأباه الطبع، ومن السجع على هذا القول أي القول بعدم اختصاصه بالنشر ما يسمى التشطير: وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختتها أي للسجعة التي في الشطر الآخر، فقوله: "سجعة" في موضع المصدر أي مسجوعا سجعة؛ لأن الشطر معنى المصدر نفسه ليست سجعة، أو هو مجاز تسمية الكل باسم جزئه قوله: تدبير معتصم بالله

بابا الطبع: أي لعدم مطابقته لما قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة، فلم يجر الكلام على نمط واحد، وأيضاً فيه الإيماء إلى ما ينافي المقام؛ لأن فيه الإيماء إلى أن عنده أصل الظفر بالمراد، ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود، وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح ذا وري أنساب بالمقام من أن يخرج نار زنده بإعانة الممدوح مع مباشرته الوري بالتسبيب. [التجريد: ٤٤١]

ومن السجع على هذا: حاصله: أنه إذا بنينا على القول بأن السجع مختص بالشعر فما يوجد في النظم مما يشبه السجع يعد من المحسنات الشبيهة به، وإذا بنينا على القول بأن السجع يوجد في الشعر أيضاً، فنقول: السجع الموجود فيه قسمان: ما لا يسمى بالتشطير - وهو الذي تقدم - وما يسمى بالتشطير. [الدسوقي: ٤٥٤ / ٤]

وهو جعل كل: أي أن يجعل كل مصraig من البيت مشتملا على فقرتين، والفقرتين اللتين في المصraig الأول مخالفتين اللتين في المصraig الثاني في التقويفية كما في البيت الآتي، وسيجيئ هذا النوع بالتشطير؛ لجعل الشاعر سجعى الشطر الأول مخالفتين لأختيهم من الشطر الثاني، وشمول تعريف السجع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر وإن كان لا يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في التقويفية. (الدسوقي)

مخالفـة لـأختـها: بأن لا يتوافقـا في الحـرف الـأخـير. (الـدـسوـقـي) **فـقولـه سـجـعـة:** هـذا شـروعـ في جـوابـ اـعـتـراـضـ عـلـى المـصـنـفـ، حـاـصـلـهـ: أـنـ ظـاهـرـ قـولـهـ: "وـهـوـ جـعـلـ كـلـ مـنـ شـطـرـيـ الـبـيـتـ سـجـعـةـ" أـنـ كـلـ شـطـرـ يـجـعـلـ سـجـعـةـ وـلـيـسـ كـذـلـكـ؛ إـذـ السـجـعـةـ إـمـاـ الـكـلـمـةـ الـأـخـيـرـةـ مـنـ الـفـقـرـتـينـ فـيـ الـحـرـفـ الـأـخـيـرـ كـمـاـ مـرـ، وـحـاـصـلـ الـجـوابـ: أـنـ قـولـهـ: "سـجـعـةـ" لـيـسـ مـفـعـولـاـ ثـانـيـاـ لـ"جـعـلـ"، بلـ نـصـبـ عـلـىـ الـمـصـدـرـيـةـ وـالـمـفـعـولـ مـخـذـوـفـ أـيـ جـعـلـ كـلـ مـنـ شـطـرـيـ الـبـيـتـ مـسـجـوـعـاـ سـجـعـةـ أـوـ مـسـجـعـاـ سـجـعـاـ، وـهـذـاـ صـادـقـ بـكـونـ الشـطـرـ فـقـرـتـينـ، فـلـعـمـ أـنـ قـولـهـ: "سـجـعـةـ" مـصـدـرـ مـؤـكـدـ بـعـنـ سـجـعـاـ، وـمـنـ الـمـعـلـومـ أـنـ يـلـزـمـ مـنـ جـعـلـ كـلـ شـطـرـ مـسـجـعـاـ سـجـعـاـ أـنـ يـكـونـ كـلـ شـطـرـ فـيـ فـقـرـتـانـ لـيـتـحـقـقـ بـعـنـ السـجـعـ فـيـهـ. (الـدـسوـقـيـ)

لأن الشطر: علة مخدوف أي وليس مفعولا ثانياً لـ "جعل"؛ لأن الشطر إلخ. **أو هو مجاز:** حواب بالتسليم وكأنه يقول: سلمنا أن "سجعة" مفعول ثان لـ "جعل"، لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذي وجدت فيه مجازاً من اطلاق اسم الجزء على الكل. (الدسوفي) **تبذير مختص بالله:** هذا مبتداً، وخبره في البيت الثالث وهو قوله:

لَمْ يَرِمْ قَوْمًا وَلَمْ يَنْهَدْ إِلَى بَلْدٍ إِلَّا تَقْدَمَهُ جَيْشٌ مِّنَ الرُّعْبِ

أي لم يقصد تدبيره قوماً ولم يتوجه إلى بلد إلا تقدمه الرعب، وقوله: "معتصم بالله" هو المدحور، وقوله: "منتقم لله" =

متقم، الله مرتعب في الله أي راغب فيما يقربه رضوانه **مرتقب** أي متضرر ثوابه أو خائف عقابه، فالشطر الأول سجعة مبنية على الميم والثاني سجعة مبنية على الباء.
ميم "معتصم" و"متقم"
في "مرتعب" و"مرتقب"

[الموازنة]

ومنه أي من اللفظي **الموازنة**، وهي تساوي الفاصلتين أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن دون التقافية نحو قوله تعالى: **(وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وزَرَابِيُّ مَبْشُوَّةٌ)**، فإن "مصفوفة" و"مبشوّة" متساويان في الوزن لا في التقافية؛ إذ الأولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بين في **موقعه**
.....

= أي إنه إذا أراد أن يتقم من أحد فلا يتقم منه إلا لأجل الله تعالى لا لحظ نفسه، وقوله: "مرتعب في الله" بالغين المعجمة أي راغب فيما يقربه من رضوان الله تعالى، وقوله: "مرتقب" بالكاف أي من الله تعالى أي متضرر الثواب من الله تعالى وخائف منه، يعني هو خائف راج كما هو صفة المؤمنين الكامل. [الدسوقي: ٤٥٥/٤]

فالشطر الأول: جعل الشطر سجعة بناء على ما مر له من التجوز، والمراد أن الشطر الأول محتوا على سجعتين مبنيتين على الميم، والثاني محتوا على سجعتين مبنيتين على الباء. [الدسوقي] **أي الكلمتين**: يعني أن مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتين الأخيرتين أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين، فاندفع به أن الفاصلة مختصة بالشر، فالموازنة لا تكون إلا في الشر مع أن الموازنة تكون في الشعر أيضا. [الدسوقي] [التجريد: ٤٤٢]

ونمارق: جمع غرقة: الوسادة الصغيرة. [الدسوقي: ٤٥٦/٤] **وزرابي**: البسط الفاخرة جمع زربية. [الدسوقي]
في موقعه: أي وهو علم القوافي، فإلم ذكروا هناك أن تاء التأنيث ليست من حروف القافية إن كانت تبدل هاء في الوقف وإلا فتعتبر كـ"تاء بنت وأخت". [الدسوقي] **وظاهر قوله**: الحاصل: أن قول المصنف: "دون التقافية" يحتمل أن يكون على ظاهره، وأن المراد أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا تتفقا في التقافية، فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقافية، بخلاف السجع فإنه يشترط فيه الاتفاق في التقافية فهما متبادران، ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقافية فلا يشترط التوافق فيها، وإذا لم يشترط في الموازنة التوافق في التقافية جاز أن تكون مع التقافية ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن، وعلى هذا فيكون بين الموازنة والسجع عموم وخصوص من وجه؛ لأنه شرط في السجع اتحاد التقافية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن. [الدسوقي]

"دون التقافية" أنه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقافية حتى لا يكون قوله تعالى: **﴿فِيهَا سُرُّرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾** (الغاشية: ١٣، ١٤) من الموازنة، فيكون بين الموازنة والسجع مباینة إلا على رأي ابن الأثير، فإنه يشترط في السجع التساوي في الوزن فلا يبيان والحرف الأخير، وفي الموازنة في الوزن دون الحرف الأخير، فنحو: شديد و قريب من الموازنة دون السجع وهو أخص من الموازنة، **إذا تساوى الفاصلتان** في الوزن دون مطلقًا التقافية، **فإن كان ما في إحدى القراءتين** من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابلها من القراءة **الأخرى في الوزن سواء** كان يماثل في التقافية أو لا، **حص** هذا النوع من الموازنات حواب "إن" باسم **المماثلة**، وهي لا تختص بالنشر كما توهم البعض من ظاهر قولهم: "تساوي الفاصلتين"، ولا بالنظم على ما ذهب إليه البعض، بل يجري في القبيلتين، فلذلك أورد لهم مثالين اسم المماثلة النثر والنظام **نحو: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** قوله تعالى موسى وهارون ﷺ

حق لا يكون: لأنه وجد فيه التساوي في التقافية. **من الموازنة:** عطف على النفي أي لا يكون. **مباینة:** لأنه شرط في السجع التساوي في التقافية، وفي الموازنة عدم التساوي فيها. **ابن الأثير:** حاصله أن ابن الأثير شرط في السجع التوافق في الوزن وفي التقافية أي الحرف الأخير، وشرط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف الأخير، فالموازنة عنده الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقاً في التقافية أم لا، فالسجع عنده أخص من الموازنة؛ لأنه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة. [الدسولي: ٤٥٦ / ٤]

في الموازنة: أي لا يشترط في الموازنة التساوي في الحرف الأخير. **سواء كان:** هذا بالنظر إلى كلام ابن الأثير المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقافية؛ إذ لا يتأتى عليه هذا التعميم، وفيه نظر؛ إذ هذا التعميم إنما هو في ما عدا الفاصلتين؛ لأن ما عدا ذلك هو المحدث عنه، وأما الفاصلتان فيشترط فيها عدم التقافية كما حل به الشارح أولاً، فالنعمان ظاهر على ظاهر كلام المصنف، تأمل. [الدسولي: ٤٥٧ / ٤، التجريد: ٤٤١]

هذا النوع: المراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات جميعاً أو أكثرها، فالمماثلة نوع من مطلق الموازنات، فهي بمنزلة الترصيع من السجع. [الدسولي بتصرف: ٤٥٧ / ٤] **الفاصلتين:** لأن الفاصلتين مستعمل في النثر.

ما ذهب إليه: أي نظراً إلى أن الشعر لوزنه أليق باسم الموازنة. (الدسولي) **وآتيناهم:** في كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين، والتوافق بينهما في ثلاثة من الأربع وهي الفعل وفاعله ومفعولاه، ولا تختلف إلا في الفعل. [التجريد: ٤٤٢]

وقوله: مها الوحش جمع مهأة: وهي البقرة الوحشية إلا أن هاتا أي هذه النساء أوانس،
قنا الخط إلا أن تلك القنا ذوابل، وهذه النساء نواضر، والمثالان مما يكون أكثر ما في
إحدى القربيتين مثل ما يقابل من الأخرى لعدم تمايل "آتيناهما" و"هديناهما" وزنا،
وكذا هاتا وتلك، ومثال الجميع قول أبي تمام:

وأكثر مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء العجم على المماثلة، وقد اقتفي الأنورى
مشتمل على المماثلة اقتدى إثره في ذلك.

[القلب]

.....**ومنه أي من اللفظي القلب:** وهو أن يكون الكلام بحيث

مها الوحش: أي هن كقر الوحش في سعة الأعين وسوادها، ولها بضم الميم وبفتحها جمع مهأة أي البقرة الوحشية. [الدسوقي: ٤٥٨ / ٤] **هاتا:** فيه أن "هاتا" للمفردة المؤنثة وـ"النساء" ليس مفرداً، وأجيب بأنه مفرد حكماً. [الدسوقي) **أوانس:** جمع آنسة، يقال: هذه الحاربة أنسية أي طيبة النفس الحبوب قرها وحديثها. (الخاشية) **قنا الخط:** أي هن كقنا الخط في طول القد واستقامته، والقنا: جمع قناة، وهي الرمح، والخط - بفتح الخاء - موضع باليمامة تصنع فيه الرماح المستقيمة. [الدسوقي)

ذوابل: جمع ذابل من الذبول، وهو ضد النعومة والنضارة. [التجريدي: ٤٤٢] **نوادر:** حاصله أن الشاعر يقول: إن هؤلاء النساء كمها الوحش وزدن عليها بالمؤانسة، وكالقنا وزدن بالتضاربة والنعومة. (الدسوقي)
عدم تماثل: فيه مسامحة؛ لأن التحالف بين الفعلين فقط، وأما الضميران فلا تختلف فيهما. (الدسوقي)
وكذا هاتا: حاصله أن "مها" من المصراع الأول موازن لـ"قا" من المصراع الثاني، وأوانس" موازن لـ"ذوابل" وـ"إلا" أن" فيهما متفق، وأما "هاتا" في الأول وتلك" في الثاني فهما غير متوازيين، فهذا المثال لما تساوى فيه الأكثر. (الدسوقي)
قول أبي قام: أي في مدح فتح بن حراقان ويذكر مبارزته للأسد، فالضمير في "أحجم وأقدم" للأسد، والمعنى أن هذا الأسد لما لم يجد طمعا في تناولك لقوتك عليه أحجم وتباعد عنك، ولما عرف أنه لا ينحو منك أقدم داهشا، فإنقادمه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم الحاجة لالشجاعة، فـ"أقدم" في المصراع الثاني موازن لـ"أحجم" في المصراع الأول، ولما لم يجد في الثاني موازن لنظيرها في الأول وـ"عنك" موازن لـ"فيك" وـ"مهربا" موازن لـ"مطمعها"، وليس في البيت موافقة في التلقفية. (الدسوقي)

لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام، يجري في الأول القلب

النظم والنشر كقوله:
القاضي الأرجاني

مودّته تدوم لكل هول
المدحون اللام للوقت

في مجموع البيت وقد يكون ذلك في كل من المتراسين كقوله:

أرانا إله هلا أثارا

أمسنا الله تعالى أضاء وألطف لإشاع

وفي التنزيل: ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ﴾ (الأنياء: ٣٣)، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبَرَ﴾ (المدثر: ٣)، والحرف المشدد

في حكم المخفف، وقد يكون ذلك في مفرد نحو: سلس، وتغيير القلب بهذا المعنى

لتجنسيس القلب ظاهر، فإن المقلوب هنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلاف

ثمه، ويجب ثمه ذكر اللفظين جميعاً بخلاف ههنا.

تجنسيس القلب

لو عكسته: أي عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير، ثم بما يليه ثم بما يليه، وهكذا إلى أن وصلت إلى الحرف الأول. [الدسوقي: ٤٥٩/٤] **كان الحاصل:** أي كان الحاصل هو الكلام الأول بعينه، ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات، ولا تخفيف المشدد أولاً ولا تشديد ما خفف أولاً ولا قصر ممدود ولا مد مقصور ولا تصير الألف همزة ولا الهمزة ألفاً. (الدسوقي) **وهل كل:** استفهام إنكارى، معنى النفي، والمقصود وصف خليله من بين الإخلاء بالوفاء. (الدسوقي)

في مجموع البيت: أي حال كون القلب في مجموع البيت لا في المتراس منه، وحاصله أن القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المتراسين قلباً للآخر كما في:

أرانا إله هلا أثارا

إذا قلبت المتراس الأخير حصل المتراس الأول، وإذا قلبت المتراس الأول حصل المتراس الأخير، وتارة لا يكون ذلك بل يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه، وأما كل متراس فلا يحصل من قلب الأخير كما في قوله: "مودته تدوم" إلخ. (الدسوقي) **والحرف المشدد:** لأن المنظور في القلب الحرف والمكتوب، فلا يضر في القلب اختلاف لامي "كل وفلك" مثلاً تشديداً وتخفيضاً. [الدسوقي: ٤٦٠/٤] **سلس:** بفتح اللام وكسرها، فال الأول مصدر والثانية وصف، يقال: سلس سلساً من باب تعب أي سهل. [التجريد: ٤٤٣]

بهذا المعنى: أي أن يكون الكلام بحيث لو عكسته إلخ. (الدسوقي) **تجنسيس القلب:** الذي مر كما في "اللهم استر عوراتنا وآمن رواعتنا". (الدسوقي) **ويجب ثمه:** أي يجب في تجنسيس القلب أن يذكر اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابلة، بخلاف القلب هنا أي القلب في المفرد، فيذكر اللفظ المقلوب وحده. [الدسوقي: ٤٦١/٤]

[التشريع]

ومنه أي اللغظي **التشريع** ويسمى التوشيح وذا القافيتين وهو بناء البيت على قافيتين التربيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منها أي من القافيتين، فإن قيل: كان عليه أن يقول: يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منها؛ لأن التشريع هو أن يبني الشاعر **أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد**، فعلى أي صفة لقصيدة وهو قليل القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً.

قلنا: القافية إنما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور إلا إذا كان البيت بحيث يصبح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منها وإن لم تكن الأولى قافية **كقوله: يا** الحريري
خاطب الدنيا من خطب المرأة الديبية الخسيسة إنها شرك الردى أي حالة الهلاك طلبهما **وقدارة الأكدار** أي مقر الكدورات، فإن وقفت على "الردى" فالبيت من الضرب الثامن من الكامل البحر الكامل

التشريع: قيل: لا يناسب التسمية بهذا؛ فإن التشريع قد اشتهر استعمالها فيما يتعلق بالشرع المعمظم، فكان اللائق احتسابها.
[التجريد: ٤٤٣] يصح المعنى: المراد بصحة المعنى تمام المعنى، وتمام البيت عند الوقوف على كل منها. (التجريد)
إن قيل: اعترض على المصنف حيث لم يشترط صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنى مع أن الشعر لا يتحقق بدون صحة الوزن. [الدسوقي: ٤٦١/٤] **قلنا:** حاصله أن لفظ القافية مشعر باشتراط الوزن؛ لأن القافية لا تكون إلا في البيت، فيستلزم تحقّقها تحقق استقامة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى قافية إلا مع الوزن. (الدسوقي)
يا خاطب: أي فقد بني هذا البيت، وكذا سائر القصيدة على قافيتين إذ يصح أن يقال فيها:
 ياخاطب الدنيا إنها شرك الردى

كما يصح قراءة كل بيت على تمامه. (الدسوقي) **على الردى:** يعني: إن وقفت على لفظ "الردى" وهو القافية الأولى كان البيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن وقفت على لفظ "الأكدار" كان البيت من الضرب الثاني منه، وبيان ذلك أن أصل البحر الكامل "متفاعلن" سنت مرات، وأنه يسدس على الأصل تارة ويربع بجزروا تارة أخرى، وضربه الثاني: هو مسدسه الذي عروضه سالت وضربه مقطوع، فالآيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل، وأما ضربه الثامن وهو مربعه الذي أجزاءه الأربع سالت، والأيات على القافية الأولى كذلك. [الدسوقي: ٤/٦٢]

وإن وقفت على "الأكدار" فهو من الضرب الثاني منه، والكافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، فالكافية الأولى من هذا البيت هو لفظ "الردى" مع حركة الكاف من "شرك"، والكافية الثانية هي من حركة الدال من "الأكدار" إلى الآخر، وقد يكون البناء على أكثر من القافيتين، وهو قليل متكلف، ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي، وهو أن يكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأول بحيث إذا اجتمعت كانت شعراً مستقيماً المعنى.

[لزوم ما لا يلزم]

ومنه أي من اللفظي لزوم ما لا يلزم، ويقال له: الالتزام والتضمين والتشديد والإعنة، وهو أن يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبني عليه القصيدة وتنسب إليه، فيقال: قصيدة لامية أو ميمية مثلاً،

على الأكدار: يعني اعتبرته تمام البيت، وتفاعيله حيثد ستة، ومصراعه على الماء من أنها تقطيعة: "ياخاطبد": مستفعلن مضممر، "دينيدن": مستفعلن، "يتلها" متفاعلن سالمة، "شركردا" متفاعلن، "وقراتل" متفاعلن، "أكداري" مفعولن مضممر. [التحرید: ٤٤٤] **من آخر:** فيه إدخال "من" على الآخر وإدخال "إلى" على الأول، وهو خلاف المشهور فكان الأولى العكس. [الدسوقي: ٤٦٢/٤] [التحرید]

يليه: أي يلي ذلك الآخر أي قبل ذلك الساكن، وقوله: "مع الحركة التي قبل ذلك الساكن" أي وأما حرف تلك الحركة فخارج عنها. (الدسوقي) **هذا البيت:** لأن الراء الأولى أول ساكن، والحركة التي قبل ذلك الساكن هي حركة الكاف. **من حركة الدال:** لأن الألف أول ساكن، والحركة قبل ذلك الساكن حركة الدال.

على أكثر: يعني ولو قال المصنف: "هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر" كان أحسن. (الدسوقي)
إذا اجتمعت: أي بأن يؤخذ ما بعد القافية الأولى من كل بيت ويجتمع المأخوذ وينظم. [الدسوقي: ٤٦٣/٤]

ويقال: أي التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما كاما سيأتي. (التحرید)
والتضمين: أي لتضمينه قافية ما لا يلزمها، قوله: والإعنة أي الإيقاع فيما فيه عنت أي مشقة؛ لأن التزام ما لا يلزم فيه مشقة. (الدسوقي) **لامية أو ميمية:** إذا كان الحرف الأخير "لاماً" وهكذا.

من "رويت الحبل" إذا قتلتة؛ لأنه يجمع بين الأبيات كما أن القتل يجمع بين قوى الحبل، أو من "رويت على البعير" إذا شددت عليه الرداء، وهو الحبل الذي يجمع به طاقاته ويلزم الجمع الروي
الأَهَالُ، أَو مَا فِي مَعْنَاهُ أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة على البعير عطف على حرف الروي
يعني الحرف الذي وقع في فوحاصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات، وفاعل يعنيه "يحيى" هو قوله **ما ليس بلازم في السجع** يعني يؤتى قبله بشيء لو جعل القوافي أو الفواصل أنسجاماً لم يحتاج إلى الإتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه، فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول: ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله: "قبل حرف الروي أو ما في معناه" فهو لم يعرف معنى هذا الكلام، ثم لا يخفى أن المراد بقوله:

يجمع به الأَهَالُ: أي فكذا الحرف الأخير من القافية الذي تنسب إليه القصيدة يجمع بين الأبيات. [الدسولي: ٤٦٣/٤]
يعني: أشار الشارح إلى أن قوله: "من الفاصلة" بيان لما في معناه. (الدسولي) **بشيء**: الشيء أمور ثلاثة: حرف وحركة معاً كما في الآية الآتية والأبيات المذكورة بعدها، وحرف فقط كـ"القر" وـ"مستمر" في قوله تعالى: **﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾** (القمر: ١)، **﴿وَإِنْ يَرُوا آيَةً يُعَرِّضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌ﴾** (القمر: ٢)، وحركة فقط كقول ابن الرومي:

يكون بكاء الطفل ساعة يولد	لما توزن الدنيا به من صروفها
لأوسع مما كان فيه وإنما	وإلا فما يسكنه منها وإنما

حيث الترم فتح ما قبل الدال. [الدسولي: ٤٦٤/٤] **لو جعل**: أي بأن حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت أنسجاماً، وكذلك الفواصل إذا غيرت عن حالها وجعلت أنسجاماً آخر. (الدسولي)

لم يعرف: أي لم يعرف معناه المراد منه، والحاصل أن هذا المعرض فهم أن المراد بالسجع الفواصل، فاعتراض عليه وقال: كان الأولى له أن يزيد القافية بأن يقول: ما ليس بلازم في السجع أي الذي يكون في الفواصل ولا في القافية التي تكون في الشعر ليوافق قوله: قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع، فرد الشارح بما حاصله أن هذا المعرض لم يفهم مراد المصنف؛ لأنه ليس مراده بالسجع الفواصل، وإنما مراده أن الفواصل والقوافي لزوم ما لا يلزم فيها هو أن يحيى شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أنسجاماً وتحويلها أي خصوص السجع. (الدسولي)

ثم لا يخفى: حاصله أن المراد بقول المصنف أن يحيى قبل حرف الروي أو قبل ما يجري مجرها ما ليس بلازم في السجع =

"يجيء قبل كذا ما ليس بالازم في السجع" أن يكون ذلك في بيتهن أو أكثر أو فاصلتين
محيء، وليس بالازم
 قبل حرف الروي
 أو أكثر، **إلا** ففي كل بيت وفاصلة يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه ما ليس

بالازم في السجع كقوله:
أمرى القيس

فـقا نـبك من ذـكرـي حـبـيـبـ وـمنـزـلـ بـسـقـطـ اللـوـيـ بـيـنـ الدـخـولـ فـحـوـمـلـ
منقطع الرمل موضع آخر

وقد جاء قبل اللام ميم مفتوح، وهو ليس بالازم في السجع، قوله: "قبل حرف الروي
لو حولناه سجعاً
 أو ما في معناه" إشارة إلى أنه يجري في التتر والنظم نحو: **فَأَمَّا الْيَتِيمُ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلُ**
لزوم ما لا يلزم

فَلَا تَنْهَرْ (الضحى: ١٠-٩) فالراء بمنزلة حرف الروي، وبحيء الهااء قبلها في الفاصلتين لزوم
في "تقهر" و"نهر" في القافية وكذا فتحة الهااء

ما لا يلزم؛ لصحة السجع **بدونها** نحو: فلا تنهرا ولا تسخرا ولا تنحر، **وقوله: سأشكر**

عمرًا إن تراخت مني أيادي بدل من "عمرًا" لم تمن
بدل اشتغال

= أن يؤتى بما ذكر في بيتهن أو في فاصلتين فأكثر كما سيأتي في التمثل، فإنه لوم يشترط وجوده في أكثر من بيت
 أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه؛ لأنه لابد أن يؤتى قبل حرف الروي أو ما جرى بحرف لا يلزم في
 السجع، قوله:

فـقا نـبك من ذـكرـي حـبـيـبـ وـمنـزـلـ بـسـقـطـ اللـوـيـ بـيـنـ الدـخـولـ فـحـوـمـلـ

قد حيء قبل الروي الذي هو اللام بعيم، وهي حرف لا يلزم في السجع، وعليه يكون البيت من هذا النوع، وليس
 كذلك. [الدسولي: ٤٦٤] **إلا**: أي وإلا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتهن إن يكون التعريف غير مانع
 لشموله كل بيت على حدثه مع أن البيت الواحد ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم. [الدسولي: ٤٦٥]

بسقط اللوي: بكسر اللام رمل يعوج ويلتوي. **بدونها**: أي لو حولناه إلى سجع آخر نحو: فلا تبصر ولا تصغر
 كما ذكر في قوله تعالى: **فَاقْرَبُتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَ الْقَمَرُ وَإِنْ يَرُوا آيَةً يُعِرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌ** (القمر: ٢).

وقوله: أي محمد بن سعيد الكاتب في مدح عمرو بن سعيد، وقيل: قائلها عبد الله بن الزبير الأستدي في مدح عمرو
 ابن عثمان بن عفان. [التجريد: ٤٤٥] **إن تراخت**: أي إذا تأخرت مدي وطال عمرى شكرت عمرًا أي أديت
 حق شكر نعمته بالمباغة في إظهارها والثناء عليه بها. (الدسولي) **أيادي**: جمع أيد: وهي النعم، والأيدي جمع يد
 معنى النعمة فهو جمع الجموع. (الدسولي)

وإن هي جلت أي لم تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وكثرت
 فهو من الملايين

ففي غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

أي هو فن لا يمنع غناه عن صديقه

زلة القدم والنعل كنایة عن نزول الشر والخنة، رأى خلتي أي فقرى من حيث يخفى

أمارة فقرى

ما كانها؟ لأنى كنت أسترها بالتجمل، فكانت أي خلتي قد عينيه حتى تجلت أي

انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأيديه، يعني من أحسن اهتمامه جعله كالداء اللازم

لأشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح، فحرف الروي وهو التاء، وقد جيء قبله بلا م

مشددة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع؛ لصحة السجع بدونها نحو: جلت ومدت

كل من اللام والفتح

المفروض بدون كل من اللام والفتح

ومنت وانشقت ونحو ذلك، وأصل الحسن في ذلك كله أي في جميع ما ذكر من

المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس أي لا أن تكون المعاني

الواقعة

تتابع للألفاظ بأن يؤتى بالألفاظ متكلفة مصنوعة

وإن: "إن" وصلة والجملة حالية أي وإن كانت جليلة في نفس الأمر فهو لا يقطعها ولا يمن بها. [الدسوقي: ٤٦٥/٤]

لم تقطع: بل دائمة، فهو من الملايين. **كنایة:** فالمعنى أن من صفتة أنه لا يظهر الشكوى إذا أُنزلت به البلايا

وابتلني بالشدة بل يصبر على ما يتوبه من حوادث الزمان ولا يشكوا ذلك إلا إلى الله تعالى. [الدسوقي: ٤٦٦/٤]

بالتجمل: أي بالصبر الجميل إن كان بالمعجمة، أو بتحمل الشدائيد إن كان بالمهملة. (الحاشية)

فكانت: أي فلما رأى خلتي كانت كالقذى في عينيه وهو أعظم ما يهتم بإزالته؛ لأنه واقع في أشرف الأعضاء فما زال يعالجها حتى تجلت. (الدسوقي) **وأصل الحسن:** أي شرطه، فأطلق على الشرط أصلاً باعتبار أنه لا بد منه كما أن

الأصل كذلك. [التجريد: ٤٤٥] **في ذلك:** أي فيما ذكر من المحسنات اللفظية، وفي "في" المعنى الباء أي إن شرط حصول

الحسن بتلك المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني بأن تكون المعنى هي المقصدة بالذات والألفاظ تابعة لها،

وإنما أتى بقوله: "كله؟ لئلا يتوهم أنه مختص بالأخير منها وهو الزام ما لا يلزم. [الدسوقي: ٤٦٧/٤]

لا أن تكون: تفسير لقوله: "دون العكس" لا لقوله: العكس؛ لأنه لو كانت المعاني تتابع للألفاظ لفوات الحسن

وانقلب إلى القبح؛ لأنه إذا اختل موجب البلاغة بطل التحسين اللفظي. [الدسوقي: ٤٦٨/٤]

بأن يؤتى: هذا تصوير المنفي، وهو كون المعاني تتابع للألفاظ وهو متكلفة أي متكلفا فيها غير متراكمة على

ساحتها. (الدسوقي) **متكلفة مصنوعة:** أي قصد فيها إلى الصناعة اللفظية. (الدسوقي)

فيتبعها المعنى كيف ما كانت، كما يفعله بعض المتأخرین الذين لهم شغفٌ بإيراد الحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفاده المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني، فيصير كغمدٍ من ذهب على سيف من خشب، بل الوجه أن الطريق ترك المعاني على سجيتها فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها، وعند هذا تظهر البلاغة الواقعة الحاضرة عنده طبيعتها أنت المعانى والبراعة ويتميز الكامل من القاصر، وحين رتب الحريري مع كمال فضله في ديوان متعلق بقوله: رتب في البلاغة الإنسان عجز فقال ابن الخشاب: هو رجل مقاماتي؛ وذلك لأن كتابه حكاية تحرير معنى كونه مقاماتياً الحريري في سبب عجزه على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، فأين هذا عن كتاب الحريري أمر به في قضيّة! وما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والصابي: إن الصاحب أبن عباد كان يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر، وبين الحالين بون بعيد؛ ولهذا قال قاضي كامل الحريري "قم" حين كتب إليه الصاحب "أيهما القاضي بـ"قم"! قد عزلناك، فقم": "والله ما اسم بلدته مقول قال أبن عباد بيان ما كتب لأن بينهما بونا بعيداً عزلتني إلا هذه السجعة".

ولا يبالون: إذا كانت الألفاظ مجازات أو كنایات. **ورکاكة المعانی:** أي إذا كانت الألفاظ حقائق. **وعند هذا:** أي عند الإتيان بالألفاظ اللائقة للمعنى. [الدسوقي: ٤٦٩/٤] **وгин رتب:** أي أعطى وظيفة الإنشاء ورتب فيها وطلب أنها يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء كما يؤمر. [التجريد: ٤٤٦]

عجز: أي لأنه كلف إنشاء الألفاظ مطابقة للمعنى الواقعية، وتكون تلك الألفاظ مع ذلك مصاحبة للبدعيات، والحال أنه إنما كانت له قوة على إنشاء الألفاظ لمعنى الواقعية، تناسب أحوالاً مقدرة يختلفها كما أراد. [الدسوقي: ٤٧٠/٤]

رجل مقاماتي: أي له قوة على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعنى التقديرية المتخيّلة لا على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعنى الواقعية؛ لأن المقامات حكايات تقديرية. (الدسوقي) **فأين هذا:** أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة. (التجريد) **بون بعيد:** أي فرق بعيد وأن الحالة الثانية أشرف من الأولى ويلزم من القدرة على الحالة الثانية المقدرة على الحالة الأولى دون العكس. [الدسوقي: ٤٧١/٤]

ما عزلتني: أي لأنه لا غرض له في عزلي ولا حامل له عليه إلا ذكر هذه السجعة، فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبعاً والمعنى تابعاً له. [الدسوقي: ٤٧٣/٤]

[الخاتمة]

[في السرقات الشعرية وما يتصل بها]

خاتمة من الفن الثالث في السرقات الشعرية وما يتصل بها مثل الاقتباس والتضمين
ستأتي معانٍ هنا مفصلاً
 والعقد والخل والتلميح وغير ذلك مثل: القول في الابتداء والتخلص والانتهاء، وإنما
 قلنا: إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن يجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
 كما توهّم غيرنا؛ لأن المصنف قال في آخر بحث الحسنات اللفظية: هذا ما تيسّر لي
 بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها في العلم
من مسائل الباقي
 البديع بعض المصنفين وهو قسمان: أحدهما: ما يجب ترك التعرض له؛ لعدم كونه
 راجعاً إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب،

في السرقات: أي يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول، وخص السرقة الشعرية بالذكر؛ لأن أكثر السرقة يكون فيه، فلا ينافي أن السرقة تكون في غير الشعر أيضاً، ولعله أدخل ذلك في قوله: وما يتصل بها إلخ. [الدسوقي: ٤٧٤ / ٤] **مثل الاقتباس إلخ:** وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات الشعرية كون كل من القبيلتين فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. (الدسوقي) **مثل القول في الابتداء إلخ:** قال في "الأطول" جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع أن كل ما يجب فيه مزيد الاحتياط. (الدسوقي)

قال: في "الإيضاح" الذي هو كالشرح لهذا المتن. (الدسوقي) **وبقيت إلخ:** هذا ظاهر في كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه وإلا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله: في علم البديع إلخ، وكذا قوله: والثاني ما لا يأس بذكره لاشتماله إلخ، فإن هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن. (الدسوقي)

أحدهما ما يجب إلخ: أي ما يجب ترك عده من هذا الفن وإن ذكره ذلك البعض، ووجوب ترك عده من هذا الفن، إما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلاً، وإنما يعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسناً غير ذاتي، وهذا قسمان: الأول: ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما في الجناس الخطبي كما في "يسقين" و"يشقين"، وكما في كلام حروفه كله منقوطة أو غير منقوطة، وإنما لم يكن في هذا حسن؛ لأن هذا يرجع للشكل المرئي لا للمسموع، ومع ذلك لا يتعلق به غرض البلاغة غالباً، والثاني: ما لا يسلم كونه حسناً أصلاً كذكر موصوف؛ =

والثاني: ما لأباس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في

من الأبواب

السرقات الشعرية وما يتصل بها اتفاق القائلين على لفظ الشتية إن كان في العموم على
المعنى المقصود متعلق بـ "اتفاق" [المعنى المقصود] [المعنى قوله "الإيضاح"]

العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد
جواب الشرط [المعنى مطلقاً هو الحسن]

هذا الاتفاق سرقة ولا استعanaة ولا أخذنا ونحو ذلك مما يؤديي هذا المعنى لتقرره أي
كالانتهاب والغصب

لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشتراك فيه الفصيح والأعجم والشاعر
جميعاً

والمفحّم، وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
[المعنى من لا يقدر على الشعر]

= ثم يذكر له أوصاف عديدة مثل: جاعني زيد عاقلاً تاجراً كبير السن عالماً باللغة، فهذا لا يعد من الحسنات أصلاً وإنما لكونه راجعاً إلى تحسين الكلام لكن ذكر فيما تقدم في الإطناب والإيجاز كالتذليل والتكميل والإرصاد، فقد تقدم أن بعض هذه الأشياء قد يكون من الحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال. [الدسوقي: ٤٧٤/٤]

والثالث: هذا محل الشاهد في نقل كلام "الإيضاح"، ولا شك أن هذا يدل على أن السرقات الشعرية وما يتصل بها من فن البديع، فالخاتمة المشتملة على البحث عما ذكر خاتمة للفن الثالث، لا خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة.

[الدسوقي: ٤٧٥/٤] **على لفظ الشتية:** حال من القائلين أي حال كونه ملتبساً بلفظ الشتية لا بلفظ الجمع، وليس صلة للاتفاق ولا للقائلين، والمعنى إذا قال قائلان قولًا واتفقا في الغرض العام، وإنما أعر به مثني؛ لأن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق، والمراد بالقائلين قائل المأمور منه ولو كان القائل متعددًا وسائل المأمور ولو متعددًا أيضًا. [الدسوقي: ٤٧٦/٤]

على العموم: أي حال كون ذلك الغرض على العموم أي يقصده عامة الناس أي كل واحد منهم، وقوله: إن كان في الغرض على العموم يتضمن أمرين: أحدهما: كون الاتفاق في نفس الغرض لا في الدلالة عليه، وثانيهما: كون الغرض عاماً، وقابل الأول بقوله: وإن كان في وجه الدلالة وترك مقابل الثاني، وهو ما كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص، وحكمه حكم ما سيأتي. (الدسوقي) **نحو ذلك:** كرشاقة القد والذكاء والبلاد. (الدسوقي)

سرقة: أي إذا نظر فيه باعتبار شخصين: أحدهما متقدم، والآخر متاخر، ولا استعanaة أي ولا يعد ذلك الاتفاق استعanaة بأن يعتقد أن الثاني منها استعان بالأول في التوصل للغرض، قوله: "ولا أخذنا" أي بأن يدعى أن الثاني أخذه من الأول.

(الدسوقي) **ما يؤدي إلى إلخ:** أي كالانتهاب والإغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتي من الألقاب، وإنما قلنا: إن هذه الألقاب تؤدي هذا المعنى الواحد؛ لأنها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل، وإنما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجيء. [التجريد: ٤٤٧] **يشترك فيه إلخ:** فلا يحتاج أحد أن يأخذه من أحد.

وإن كان إلخ: كما لو قال أحد القائلين: زيد كالبدر في الإضاءة أو كالأسد في الشجاعة أو كثير الرماد أو قال: رأيتأسداً في الحمام، وقال الآخر في عمرو مثل ذلك. [الدسوقي: ٤٧٧/٤]

أي طريق الدلالة على الغرض كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها. من هي أي لاختصاص تلك الهيئات. من ثبتت تلك الصفة له التي هي الغرض موصوف

كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة أي السائلين جمع عاف و كوصف البخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة ذات اليد أي المال، وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد عند ورود العفاة عليه

فمن أوصاف الاستحياء، فإن اشترك الناس في معرفته أي معرفة وجه الدلالة لاستقراره فيها أي في العقول والعادات في الشجاعة في السخاء **كال الأول** أي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض بيان لهذا النوع

العام في أنه لا يعد سرقة ولا أخذًا، وإن لم يشترك الناس في معرفته جاز أن يُدعى فيه أي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بأن يحكم بين القائلين . . . الذي ليس بعام تفسير للسبق

طريق الدلالة: المراد بطريق الدلالة للفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه، و قوله: "على الغرض" أي العام متعلق بالدلالة. [الدسوقي: ٤٧٧/٤] **وكذكر هيئات:** أي أوصاف، والمراد: الجنس، و قوله: "تدل على الصفة" أي التي هي الغرض كما إذا قيل: زيد يتھل وجهه عند ورود العفاة عليه أو عمرو يبعس وجهه عند ورود العفاة عليه: فإن التھل لازم لذات الجواد: فينتقل من الوصف بالتهلل لذات الجواد، وكذا يقال في العبوس. (الدسوقي) **بالعبوس:** هو تلون الوجه بحيث يدل على الغم.

فمن أوصاف الاستحياء: لأن عبوسه في تلك الحالة دليل على كرمه؛ لأنه يحصل له غم على عدم كثرة المال؛ ليكرم منه العفاة. [الدسوقي: ٤٧٨/٤] **فإن اشترك إلخ:** هذا دليل جواب الشرط في قوله: "إإن كان في وجه الدلالة"، وجواب الشرط محفوظ، تقديره: ففيه تفصيل فإن اشترك إلخ. (الدسوقي) **لاستقراره:** بحيث صار متداولاً بين الخاص والعام. (الدسوقي)

أي وإن لم يشترك إلخ: في معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا يصل إليه كل أحد لكونه مما لا ينال إلا بفكراً بأن كان مجازاً مخصوصاً أو كناية أو تشبيهاً على وجه لطيف. [الدسوقي: ٤٧٩/٤] **جاز أن يُدعى:** أي صح أن يدعى فيه إلخ، بخلاف ما تقدم فإنه لا يصح أن يدعى فيه ذلك، فهذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقق السرقة، لكن لا يتعين فيها السرقة، ولذا فصلتها كما يأتي. (الدسوقي) **بأن يحكم إلخ:** فيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم في الزمن، بل السبق إلى علو المرتبة والكمال، فإن المت Insider من هذا السياق أن قوله: بأن يحكم إلى قوله: "أكمل" من الآخر تفسير للسبق وإن الثاني تفسير للزيادة. [التجريد: ٤٤٨]

فيه بالتفاضل، وأن أحدهما أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص منه
تفسير لـ"الزيادة"

وهو أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان: أحدهما:

خاصي في نفسه غريب لا ينال إلا بفکر والآخر: عامي تصرف فيه بما يخرجه
تفسير لقوله "خاصي" تفسير لـ"غريب"
يعرفه عامة الناس
منسوب خاصة

من الابتدا إلى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى

الغرب الخاصي والمبتدا العامي الباقى على ابتدائه والمتصرف فيه بما يخرجه من
زائدة على ما هبها

الابتدا إلى الغرابة، فالأخذ والسرقة أي ما يسمى بذين الأسمين نوعان: ظاهر، وغير

ظاهر، أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله، إما حال كونه مع اللفظ كله أو بعضه
أنا الأخذ الظاهر

أو حال كونه وحده من غير أخذ شيء من اللفظ، فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير
كله أو بعضه
فهذه ثلاثة أقسام

لنظمه أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات

الغرابة: أي في قوله: لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا إلخ. **أي ما يسمى:** أشار بهذا إلى أحدهما اسماع مترادفات مدلولهما

واحد لا أحدهما متغيران. [الدسوقي: ٤٨٠ / ٤] **ظاهر:** أي بأن يكون لو عرض الكلام على أي عاقل حكم بأن

أحدهما أصله الآخر بشرطه المتقدم وهو كون وجه الدلالة لا يعرفه كل الناس. (الدسوقي) **غير ظاهر:** أي بأن يكون

لو عرض الكلام يحتاج العقل في حكمه بأن أحدهما أصله الآخر إلى تأمل. (الدسوقي ملخصاً)

أن يؤخذ المعنى إلخ: أي مع ظهور أن أحدهما من الآخر، وإنما زدنا ذلك القيد؛ لأن غير الظاهر منه أخذ المعنى

أيضاً لكن مع خفاء، والذوق السليم يميز ذلك. (الدسوقي) **اللفظ كله:** سواء كان فيه تغيير النظم أو لا، وكذا

يقال: في بعضه. **أو حال كونه وحده:** أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قوله: "أو يؤخذ وحده" عطف على قوله:

"أما مع اللفظ" أي المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه.

فعلم حينئذ أن الأخذ للظاهر ضربان: أحدهما: أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه، والثاني: أن يؤخذ المعنى وحده،

هذا الثاني يلزمه تغيير النظم بأن يبدل جميع الكلام بتركيب آخر، ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها

مع بقاء النظم؛ لأن هذا في حكم أخذ اللفظ كله، والضرب الأول قسمان؛ لأن المأحوذ مع المعنى إما كل اللفظ وإما

بعضه، وفي كل منهما إما أن يحصل تغيير في النظم أو لا يحصل تغيير منه، فأقسام الأخذ للظاهر خمسة، وقد ذكر

المصنف هذه الأقسام الخمسة بقوله: فإن أخذ إلخ. (الدسوقي) **أخذ اللفظ:** التي يقيود ثلاثة وسبعين محتزها.

بين المفردات: أي مفردات اللفظ المأحوذ والمأحوذ منه، وذلك بأن يكون اللفظ المأحوذ والمأحوذ منه متolidين

تأليفاً متعددين شخصاً باعتبار اللافظين. [الدسوقي: ٤٨١ / ٤]

فهو مذموم؛ لأنَّه سرقة محضر.

[النسخ والانتحال]

ويسمى نسخاً وانتحالاً كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن كامبئه السنجي كمضر هذا الأعداء أوس: إذا أنت لم تنصف أخاك أي لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه وجده على طرف المحران أي هاجرا لك مبتداً بك وبمواخاتك إن كان يعقل، ويركب حد السيف أي يتتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيف وتقطعه تقطيعها من أن تضيمه، أي بدلاً من أن تظلمه إذا لم يكن عن شفرة السيف أي عن ركوب حد السيف وتحمّل المشاق مزحلاً، أي وبعد فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنسدَه هذين البيتين فقال معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى كتبه عبد الله بن الزبير

لأنَّه سرقة محضر: أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للمسروق منه، ومعلوم أنَّ السرقة المحضر أشد من السرقة المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه. [الدسولي: ٤٨١/٤] **نسخاً:** لأن القائل الثاني نسخ ظاهر غيره أي نقله ونسخه لنفسه من قوله: "نسخت الكتاب" أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر. (الدسولي) **انتحالاً:** الانتحال في اللغة ادعاء شيء لنفسك، أي أن تدعى أن ما لغيرك لك يقال: انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه. (الدسولي)

الزبير: بفتح الزاء وكسر الباء الموحدة، شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزبير العوام الصحابي رضي الله عنه فإنه بضم الزاء وفتح الباء. (الدسولي) **معن:** بضم الميم وفتح العين، وهو غير معن بن زائدة، فإنه بفتح الميم وسكون العين. (الدسولي) **النصفة:** بفتحات اسم مصدر بمعنى الإنصاف. **إن كان يعقل:** أي وجده هاجرا لك ورافضاً لصحبتك إن كان له عقل؛ لأنَّه لا يحب في صحبة من لا يرى لك ما ترى له، فكيف بصحبة من ظلمك. (الدسولي)

أي يتتحمل إلخ: أشار بهذا إلى أنه لم يرد برکوبه حد السيف المعنى الحقيقي، بل المراد تحمل ما ذكر أي الشدائدين التي هي بمنزلة القتل بالسيف. [الدسولي: ٤٨٢/٤] **من أن تضيمه:** بفتح التاء والضيم: الظلم والذلة، وأشار الشارح بقوله: "بدلاً إلى أن" للبدل، ويصبح جعلها للتعميل أي من أجل ضيمرك أي ظلمك. (الدسولي)

فأنشده: لأنَّه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد، وقيل: لأنَّ معاوية رضي الله عنه كان حاقداً عليه. (الدسولي)

لقد شعرت بعدي: بضم العين أي لقد صرت شاعراً بعد علمي بأنك غير شاعر أو بعد مفارقاتي إليك، فأنت قبل أن أفارقك لم تقل شعراً وصرت بعد مفارقاتي شاعراً. (الدسولي)

دخل معن بن أوس المزني، فأنشد قصيده التي أولّها:

لعمرك ما أدرني وإيني لأوجل على أيّنا تغدو المنيّة أول
 أخوف تصبح الموت
 حتى أتمها وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية رضي الله عنه على عبد الله بن الزبير وقال له: ألم تخبرني
 أهـما لك؟ فقال: اللـفـظ لـهـ وـالـمـعـنـي لـيـ، وـبـعـدـ فـهـوـ أـخـيـ منـ الرـضـاعـةـ وـأـنـاـ أـحـقـ بـشـعـرـهـ، وـفـيـ
لـ"مـعـنـ"
 معناه أي في معنى ما لم يغير فيه النظم أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها

يعني أنه أيضاً مذموم وسرقة محضة، كما يقال في قول **الخطيئة**:

مثال لإبدال الكل
دع المـكـارـمـ لا تـرـحـلـ لـبـغـيـتـهـ
 مقوله القول جمع لكرمة بمعنى الكرامة لا تذهب لطلبها
ذر المـائـثـ لـا تـذـهـبـ لـطـلـبـهـ
 مقول بقال طلبها

وـكـمـاـ قـالـ اـمـرـؤـ الـقـيسـ:
 مثال لإبدال البعض

يـقـولـونـ لـا تـهـلـكـ أـسـىـ وـتـحـمـلـ
 بـكـسـرـ الـامـ

وقـوـفاـ بـهـاـ صـحـيـ عـلـيـ مـطـيـهـمـ

وـإـنـيـ لأـوـجـلـ: من الوجل، وهو الخوف وموضع "على أيّنا" نصب؛ لأنّه مفعول "أدرني"، وقوله: "إيني لأوجل" اعتراض وتغدو بالعين المعجمة بمعنى تصبح، وذكر بعضهم أنه بالعين المهملة من العدو، وأول مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، وحاصل المعنى: ما أدرني من الذي تغدو عليه الموت منا قبل الآخر وإن لأحاف ما يقع من ذلك. [الدسولي: ٤٨٢/٤]

وـبـعـدـ: هذا اعتذار من ابن الزبير في سرقته البيتين. [الدسولي: ٤٨٣/٤] **وـفـيـ معـنـاهـ**: أي ومن قبيله في كونه مذموماً وسرقة محضة. (الدسولي) **الخطيئة**: بالخاء والطاء والمهملتين اسم الشاعر سمى به لقصره، وقيل: لدمامته. [التحرید: ٤٤٩]

دع المـكـارـمـ إـلـخـ: المعنى لست أهلاً للمكارم والمعاني فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة، وهي الأكل والستر باللباس فإنك تناه. (التحرید) **ذر المـائـثـ إـلـخـ**: "ذر" في مقابلة "دع"، و"المـائـثـ" مقابل "المـكـارـمـ"، و"لا تذهب" مقابل "لا ترحل"، و"لطلبها" بدل "لبغيتها"، "واجلس" بدل "واقعد"، و"الأكل" بدل "الطاعم"، و"اللباس" بدل "الكاسي"، وأما "إنك أنت" فمذكور في البيتين باللفظ. (التحرید)

وـقـوـفاـ: جمع وقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس، لا من الوقوف بمعنى اللبس؛ لأنّه لازم، والمذكور في البيت متعدد مفعوله "مطيهم" ، و"صحي" فاعل وانتصابه على الحالية من فاعل "تبك" ، أي: قفا بك في حال وقوف أصحابي مراكبهم على أي لأجي قائلين: لا تهلك أساً أي من فرط الحزن، وتحمل أي اصير صيراً جميلاً. (التحرید)

فأورده طرفة في داليته إلا أنه أقام بحّلْد مقام تحمل.
في قصيدة دالية

[الإغارة والمسخ]

وإن كانأخذ اللفظ كله مع تغيير نظمته أي لننظم اللفظ أوأخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا
محترز قوله كله الأخذ إغارة ومسخا، ولا يخلو إما أن يكون الثاني أبلغ من الأول أو دونه أو مثله، فإن كان
الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو
الإيضاح أو زيادة معنى فممدوح أي فالثاني مقبول كقول بشار: من راقب الناس أي حاذرهم
ويسمى حسن الاتياع حاف
لم يظفر بحاجته، وفاز بالطبيات الفاتك للهج، أي الشجاع الحريص على القتل وقول سلم
بعده: من راقب الناس مات غمما: أي حزنا وهو مفعول له أو تميز وفاز باللذة الجسورة أي
الشديد الجرأة، فيبيت سلم أجود سبكا وأحصر لفظا، وإن كان الثاني دونه أي دون الأول
في البلاغة لفوat فضيلة توجد في الأول فهو أي الثاني مذموم كقول أبي تمام
الحسن

تغير نظمته: محترز قوله السابق: من غير تغيير لنظمته. [الدسولي: ٤٨٥ / ٤] **إغارة:** لأنه أغدر على ما هو للغير فغيره عن وجهه، والمراد بتغيير النظم تغيير التأليف الواقع بين المفردات. [الدسولي] **ومسخا:** لأنه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى، والغالب كونها أقبح، والمسخ في الأصل تبديل صورة بما هو أقبح منها. [الدسولي]

أبلغ من الأول: أي من الكلام الأول المأخوذ منه، والمراد بالبلاغة هبنا ما يحصل به الحسن مطلقا لا خصوص البلاغة المعلومة بدليل الأمثلة. [الدسولي] **مقبول:** أي فإغارة ومسخ مقبول؛ لأن تلك الزيادة أخرجته إلى طرف من الابتداع. [الدسولي] **من راقب إخ:** أي راعاهم ومشى على مزاجهم وحاذرهم فيما يكرهون فيترك وفيما يتغرون فيقدم عليه لم يظفر بحاجة كلها؛ لأنه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه إليها.

[التجريد: ٤٤٩] **وفاز إخ:** أي من لم يراقب الناس ولم يبال بهم فاز بالظفر بالطبيات. [الدسولي: ٤٨٦ / ٤]
سلم: بفتح السين وسكون اللام، الملقب بالخاسر لخسارته في تجارتة؛ لأنه باع مصحفا ورثة، فاشترى بشمنه عودا يضرب به، وقيل: غير ذلك. [الدسولي] **وفاز إخ:** الشاهد فيه مع قوله "من راقب الناس" حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير. [الدسولي] **أي الشديد الجرأة:** فهو معنى الفاتك للهج وأحصر منه. [الدسولي]

فيبيت سلم إخ: الحال: أن المعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب فيه، ومن راقبهم فاته مطلوبه، لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى من غير تأمل لوضوحة، وأحصر لفظا؛ لأن لفظ الجسورة قائم مقام لفظي الفاتك والهج. [الدسولي]

في مرثية محمد بن حميد:

هيئات لا يأتي الزمان بمثله لبخيل إن الزمان عنة لعدم الإتيان متعلق بخبل الآف

وقول أبي الطيب: أعدى الزمان سخاوه يعني تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاوه إلى سخاء ممنوح

الزمان فسخا به وأخرجه من العدم إلى الوجود ولو لا سخاوه الذي استفاد منه لبخل به الممنوح الزمان تفسير لقوله: فسخا به

على الدنيا واستيقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنّي، وقال ابن فورجة: هذا تأويل فاسد؛ لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخا به علىٰ وكان بخيلا به علىٰ بالسريالية إلى الغير

فلما أعداه سخاوه أسعدني بضمي إليه وهدايتي له ولقد يكون به الزمان بخيلا.....

هيئات إلخ: هيئات اسم فعل ماض، معناه: "بعد" وفاعله محنوف أي بعد إتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده، وهو قوله "لا يأتي الزمان بمثله" أو يقال بعد نسياني له. [التحرید: ٤٥٠] **إن الزمان:** [أي في الماضي ولاستقبال] وهذه جملة مستأنفة جواباً لسؤال مقدر كأنه قيل: لماذا لا يأتي الزمان بمثله؛ هل لأنه بخيل بمثله أو لاستحالة مثله؟ فقال: "إن الزمان بمثله لبخيل"، فلما كان هذا معنى الكلام، اعترض على أي ثمام بأن في هذا البيت تقدير؛ لأن الغرض من هذا الكلام نفي المثل، فإذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض وجوز وجود المثل، ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجود بمثله. [الدسولي بتغيير: ٤٨٧/٤]

وقال ابن فورجة: حاصل الخلاف بين الشيختين أن قوله: "فسخا به" معناه على ما قال ابن جنّي: فجاد به على الدنيا بإيجاده من العدم، وعلى ما قال ابن فورجة: فجاد به على وأظهره لي وجمعني معه، وكذا قوله: "ولقد يكون به الزمان بخيلا" أي على إظهاره إلى وجمعي عليه أو بخيلا على الدنيا بإيجاده من العدم. [الدسولي بتغيير: ٤٨٨/٤]

فاسد: الأولى غير مقبول؛ لأن البيت على ما قال ابن جنّي من الغلو كما تقدم:

وأخذت أهل الشرك حتى أنه لتخافك النطف التي لم تخلق

والغلو غير مقبول؛ لأن فاسد. (الدسولي والتحرید)

لأن سخاء إلخ: بإضافة "سخاء" لما بعده أي لأن سخاء شخص غير موجود، فـ"سخاء" اسم "أن" ، قوله: "لا يوصف" حرها. (الدسولي) **وإنما المراد:** أي وإنما المراد أن الممنوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا بالمدحون على، أي بإظهاره لي وهدايتي له فلما أعدى سخاوه الزمان سخا الزمان بذلك الممنوح على، فالملوسوف بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود، بل سخاء شخص موجود. (الدسولي)

فالمصراع الثاني مأخوذه من المصراع الثاني لأبي تمام على كلٍ من تفسيري ابن جنّي وابن أبي الطيب، إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلًا كما توهّمه البعض وإن لم يكن مأخوذه منه على تأويل ابن جنّي أيضًا؛ لأن أبو تمام علق البخل بمثل المريء وأبا الطيب بنفس المدوح، ^{عذّهذا} ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكاً؛ لأن قول أبي الطيب: "لقد يكون" بلفظ المضارع لم يقع موقعه إذ المعنى على الماضي، فإن قيل: المراد لقد يكون بخيلاً هلاكه أي لا يسمح بهلاكه فقط؛ لعلمه بأنه سبب إصلاح العالم والزمان، وإن سخا بوجوذه بذلك للغير لكن إعدامه وإفاؤه باق بعد في تصرفه، ^{بعد وجوده}

إذ لا يشترط: هو جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن الأخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى. [التجريد: ٤٥٠] **أصلًا:** أي لا يشترط الاتخاد من كل وجه، بل يكتفي الاتخاد من بعض الوجوه كما هنا؛ لأنهما مشتركان في أصل البخل على ما قاله ابن فورجة أيضًا. (التجريد)

توهّمه: أي توهم أنه يشترط الاتخاد من كل وجه. **وإلا لم يكن:** في الاستدلال بهذا إشعار موافقة ذلك البعض على الأخذ على تأويل ابن جنّي. (التجريد) **أيضاً:** أي كما لا يكون مأخوذه منه على تأويل ابن فورجة. [الدسولي: ٤٨٩/٤]

لأن أبو تمام إلخ: يعني فهناك مغایرة بحسب الظاهر وإن كان في نفس الأمر لا مغایرة؛ لأن المراد من المثل المدوح كما في قوله: مثلث لا يدخل أي أنت لا تدخل.

ولكن: استدرك على قوله: فالمصراع الثاني مأخوذه من المصراع الثاني من بيت أبي تمام، وحاصله: أن قول أبي الطيب: "ولقد يكون به الزمان بخيلاً" مأخوذه من قول أبي تمام: إن "الزمان بمثله لبخيل"، وظاهر أن الأول أحسن من الثاني؛ لأن الثاني غير بصيغة المضارع والمناسبة صيغة الماضي بأن يقال: لقد كان به الزمان بخيلاً كما دلت عليه الجملة الاسمية من البيت الأول؛ لأن أصلها الدلالة على الواقع مع زيادة إفادتها الدوام والثبت الشامل للماضي. (الدسولي)

فإن قيل إلخ: أي في الجواب عن كون بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام، وحاصله: أنا لانسلم أن بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام؛ لأن كلام أبي الطيب على حذف مضاف أي "ولقد يكون بهلاكه الزمان بخيلاً" وهلاكه استقبالي وحيثئذ فالتعبير بالمضارع واقع في موقعه. (الدسولي) **لكن إعدامه إلخ:** حاصله: أن بعد إيجاده صار الذي في تصرف الزمان إنما هو إعدامه، وأما إيجاده فلا يتعلق به؛ لأنه تحصيل للحاصل حيثئذ. (التجريد)

باق بعد إلخ: أي فله أن يسمع بهلاكه وأن يدخل به، فنفي الشاعر ذلك، والحاصل: أن إيجاده وإعدامه كانا ييد الزمان، فسخا بإيجاده ولم يسخ بإعدامه قط لكونه سبباً لصلاح العالم. [الدسولي: ٤٩٠/٤]

وقول أبي الطيب:
أي الطالب الذي هي المنية على أنها إضافة بيانية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلاً
هلاكه مسنتني مقدم مسنتني منه

**لَوْلَا مُفَارِقَةُ الْأَحَبَابِ مَا وَجَدْتُ
لَهَا الْمَنَائِيَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبْلًا**

فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفرق والوجدان وبدل بالنفوس الأرواح.
الباء داخلة على المتروك

[الإمام وتقسيمه]

..... وإن كان أخذ المعنى وحده سُيّ هذا الأخذ إلماً من ألم بالمنزل إذا نزل به وسلخاً،

دللا: مفعول "يجد" الأول، ومفعوله الثاني مذوف أي "ها"، وقوله: "إلا الفراق" استثناء من قوله: "دللا"، وقوله: "على النفوس" متعلق بـ"دللا". معنى طريقاً، وفي الكلام حذف مضاد، والمعنى لو تغيرت المية في وصوتها هلاك النفوس لم تجد لنا طريقة يوصلها لذلك إلا فراق الأحبة. [الدسولي: ٤٩٠ / ٤]

حال من سبلا: أي لأنه في الأصل صفة "لها"، فلما قدم صار حالا، وهبنا وجه غريب منقول عن أبي الطيب، وهو أن يقال: إن "لها" جمع لها كحصاة وحصى، واللها اللحمة في أقصى الفم فيكون "لها" فاعل "ووجدت"، ويكون المنيا حينئذ مضافا إليه فكأنه يقول: لما وجد فم المنيا التي شأنها الاغتيال إلى أرواحنا سبلا، فأطلق اللها وأراد الفم لعلاقة المحاور. [الدسوقى: ٤٩١ / ٤٥١ والتجرید: ٤٥١] **فقد أخذ إخ:** أي فقد أخذ أبو الطيب في بيته معنى بيت

أبي تمام بتمامه؛ لأن محصل معنى البيتين أنه لا دليل للمنية على النقوس إلا الفراق. (الدسولي)
وحده: أي دون شيء من اللفظ، وهذا عطف على قوله: "فإن أخذ اللفظ" فهو شروع في الضرب الثاني من الظاهر من الأخذ والسرقة. [الدسولي: ٤٩٢/٤] **من ألم إذا قصد:** لأن الشاعر قصد إلى أخذ المعنى من لفظ الغير. (الدسولي)

وهو كَشْط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلداً وألبسه جلداً آخر؛
فإن اللُّفْظ للمعنى منزلة اللباس **وهو ثلاثة أقسام كذلك** أي مثل ما يسمى إغارة
ومسخاً؛ لأن الثاني إما أبلغ من الأول أو دونه أو مثله **أولُها** أي أول الأقسام وهو أن
يكون الثاني أحسن من الأول كقول **أبي تمام**: هو ضمير الشأن، **الصُّنْعُ** أي الإحسان،
والصُّنْع مبتدأ وخبره الجملة الشرطية، أعني قول **إِنْ يَعْجَلْ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرِثْ** أي يبطئ
فَالرَّيْثُ في بعض الموضع **أَنْفَعُ**، والأحسن أن يكون "هو" عائداً إلى حاضر في الذهن
و "هو" مبتدأ وخبره "الصُّنْعُ" ، والشرطية ابتداء الكلام، وهذا كقول **أبي العلاء**:
بابه ضرب هو اللُّفْظ ما يسمى بالثانية فيكون مذموماً فيكون بعيداً عن التَّمَّ

هو الهرج حتى ما يلّم خيال
ما في النهن
وبعض صدود الزائرين وصال
الاعراض

وهو: أي السلاح في اللغة كشط الجلد إلخ أي: واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأن الشاعر الثاني كشط من ذلك المعن جلدا وألبس ذلك المعنى جلدا آخرأ. [الدسوقي: ٤٩٢/٤] **كذلك:** يعني ممدوح ومذموم وأبعد من الذم.

أي مثل ما إلخ: أي مثله في الانقسام إلى ثلاثة أقسام، وأن تلك الأقسام الثلاثة عين الأقسام الثلاثة المتقدمة.

(الدسوقي) أنفع: يعني لعل تأخير عطائكم متضمن للنفع، فيكون أنفع من العجل. (الحاشية)

والأحسن إلخ: أي يفسره قوله: "الصنع" الذي جعل خيرا عنه، وإنما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول؛ لأن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع إفاده هذا الإعراب ما يفيده الأول من الإجمال والتفصيل، ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه؛ إذ فيه الحكم بأن ذلك المتعلق هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفتة ما ذكر. (الدسوقي)

وهذا كقول أبي العلاء: أي: وهذا الإعراب على الاحتمال الثاني كالإعراب الكائن في قول: أبي العلاء؛ فإن الضمير فيه عائد إلى متعلق في الذهن يفسره ما بعد المخبر عنه، ولا يصح أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن؛ لأن الخبر الواقع بعده مفرد، وضمير الشأن إنما يخبر عنه بجملة، والحاصل: أن الضمير في بيت أبي تمام يحتمل أن يكون ضمير الشأن ويحتمل أن يكون عائدا على متعلق في الذهن، وأما في بيت أبي العلاء فيتعين أن يكون عائدا على متعلق في الذهن. [الدسوقي: ٤٩٣/٤]

حتى ما يلم خيال: "ما زائدة ويلم" بفتح أوله وضم ثانية من لم يلم كـ"رَدِيرَدْ" يعني "نزل" وـ"حصل" ، وضمير "يلم" للهجر أي حتى إذا لم وحصل من هذا الذي يهجرنا فهو خيال؛ لأنَّه لعدم الاعتبار به متنزلة العدم الذي هو خيال. (الدسوقي) **وبعض صدود إلخ:** أي إنما نزل من الذي هجرنا حتى الصدود؛ لأنَّا لا نلقاه لا يقظة ولا مناماً، والصدود قد يعد وصالاً بالنسبة لهذا الهجر. (الدسوقي)

وهذا نوع من الإعراب لطيف لا يكاد يتتبّع له إلا الأذهان الرائضة من أئمة الإعراب
المتأصلة لصناعة الإعراب

وقول أبي الطيب: ومن الخير بطة سَيْبَكَ أي تأخير عطائك عنِّي أسرع السُّحْبِ في
المسير الجَهَامَ: أي السحاب الذي لا ماء فيه، وأما ما فيه ماء فيكون بطريقاً ثقيلاً لل المشي،
فتح الحيم

وكذا حال العطاء ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على ضرب المثل في

السحاب، **وَثَانِيهَا** أي ثاني الأقسام وهو أن يكون الثاني دون الأول **كقول البحترى:**
فكانه دعوى بالدليل الكلام المأمور منه

وإذا تألقَ أي لمع في النَّدَى أي المجلس **كَلَامَهُ الْمَصْقُولُ** المنقح **خَلَّتْ** أي حسبت لسانه
المدوح **الْمَلُوكُ** المصفى

من عضيه أي سيفه القاطع **وقول أبي الطيب:**
المدوح وهو القول الثاني

كَانُوا لَسْنَهُمْ فِي النَّطْقِ قَدْ جَعَلُوا على رماحهم في الطعن خرchanan
جمع لسان عند النطق مفعول "جعل"

جمع خرس **بِالضمِّ وَالْكَسْرِ** وهو السنان يعني أن ألسنتهم جعلت ألسنة رماحهم، فيبيت
البحترى أبلغ لما في لفظي "تألق" و"مصدق" من الاستعارة التخييلية؛ فإن التألق والصقالة
للكلام **منزلة الأظفار للمنية**، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكلناية،

وهذا: أي عود الضمير إلى حاضر في الذهن. **وَمِنَ الْخَيْرِ:** أي لأن بطأه وعدم سرعته يدل على كثرة كمال السحاب،
فإنما لا يسرع منها إلا ما كان حالياً عن الماء، وأما السحاب التي فيها ماء فإنهما بطبيعة المشي. [الدسولي: ٤٩٣/٤]

أَي حسبت: أي ظلت أن لسانه ناشيء من سيفه القاطع، أو أن "من" زائدة فتشبه لسانه بسيفه بجامع التأثير.
[الدسولي: ٤/٤٩٤] **قد جعلت:** أي قد جعلت خرchanan على رماحهم عند الطعن أي الضرب بالقنا. (الدسولي)

بِالضمِّ وَالْكَسْرِ: أي في المفرد، وكذا في الجمع، وقيل: في المفرد، وأما الجمع فيكسر الخاء لا غير.
[التجريد بتصرف: ٤٥٢] **فيبيت البحترى أبلغ:** حاصله: أن كلاً من البيتين تضمن تشبيه اللسان بالآلة الحرب في

النفاذ والمضاء، وإن كانت الآلة المعتبرة في الأول السيوف، والآلة المعتبرة في الثاني الرمح، ولكن بيت البحترى أبجود؛
لأنه نسب فيه التألق والصقالة للكلام، وهو من لوازם السيوف على حد المنية والأظفار، فكان في الكلام استعارة

بالكلناية، فزاد بـهذا حسناً بخلاف بيت أبي الطيب. [الدسولي: ٤/٤٩٥]

الأظفار للمنية: فإنهما يخصان المشبه به وهو السيوف. (الدسولي) **ولزم من ذلك:** أي من إثبات التألق والصقالة
للكلام؛ لأن التخييلية والمحكية متلازمان على ما سبق. (الدسولي)

وَالثَّالِثُ أَيُّ ثَالِثُ الْأَقْسَامِ وَهُوَ أَنْ يَكُونُ الثَّانِي مُثْلُ الْأُولَى كَقُولُ الْأَعْرَابِيِّ أَبِي زِيَادٍ:

ولم يك أكثر الفتى مالا
ولكن أرجهم ذراعا
المدحوج جمع فتح
أوسعهم

أي أَسْخَاهُمْ يَقَالُ فَلَانْ رَحْبُ الْبَاعِ وَالدَّرَاعِ وَرَحِيهِمَا أَيْ سَخِيٌّ وَقُولُ أَشْجَعُ وَلَيْسُ

أي المدوح يعني جعفر بن يحيى بـأوسعهم الضمير للملوك في الغنى ولكن معروفة أي في البيت السابق

إحسانه أوسع، فالبيتان متماثلان هذا، ولكن لا يعجبني معروفة أوسع، وأما غير الظاهر من معروفهم

فمنه أن يتشابه المعنian أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني كقول جرير: فلا يمنعك

من أربأ أي حاجة لـلحام جمع لحية يعني كونهم صورة الرجال سواء ذو العامة والخمار:
تریدها منهم بكسر اللام

يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف **وقول أبي الطيب:**

ومن في كفه منهم قنأة رمع
كمن في كفه منهم خضاب
صيغ الحنا

رحب الْبَاعُ وَالنِّزَاعُ: الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين والذراع من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطي.

[الدسوقي: ٤٩٦ / ٤] **فالبيتان متماثلان:** أي لاتفاقهما على إفاده أن المدوح لم يزد على الأقران في المال، ولكنه

فأفهم في الكرم، ولم يختص أحدهما بفضيلة عن الآخر، فلذا كان الثاني بعيداً عن الذم. (الدسولي)

ولكن لا يعجبني: أي فحينماً البيتان ليسا متماثلين، بل الأول أبلغ، فالتمثيل لا يتم، ووجه عدم الإعجاب أن

فالبست الآباء، قد ازداد بالخاتمة حسناً (الرسوقي) وأما غير الظاهر: لابنة العذراء، والظاهر: للأئمة والآباء.

المذموم والمساوي في البلاغة بعيد عن الذم؛ لأن أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث الأخذ، فإن اعتناؤه رد المذموم والمساوي.

من جهة أخرى خارجة عن معنى الأحد كأنت غير مقبولة. [الدسوقي: ٤٩٧/٤]

الأول المأحوذ منه ومعنى الثاني المأحوذ، أي من غير نقل للمعنى إلى محل آخر، فغاية ما بعده. (الدسوقي)

من أرب: الإرب بالكسر الحاجة وكذا الأربة والأرب بفتحتين، والمأربة بفتح الراء وضمها. **لخاهم**: بضم اللام وكسرها،

فاعل "يمعن". (الدسوقي)

سواء ذو العمامة إلخ: أي لأن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف، والعمامة بالكسر تطلق على المغفر والبيضة

وَمَا يَلْفُ عَلَى الرَّأْسِ، وَهَمْلَهَا عَلَى الْأَوَّلِينَ أَبْلَغَ، وَعَلَى الثَّالِثِ أَوْفَقَ بِقَوْلِهِ: "وَالْخَمَارُ". [التحرید: ٤٥٣]

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسبياً مديحاً وهجاءً وافتخاراً
تشبيهاً وتغزلاً

ونحو ذلك، فإن الشاعر الحاذق إذا قَصَدَ إلى المعنى المختلس؛ لينظمه احتال في إخفائه،
فغير عن لفظه وصرفه عن نوعه وزنه وقافية، وإلى هذا أشار بقوله: **ومنه أي من غير**
الظاهر أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحترى: سُلِّبُوا أَيْ ثِيَابُهُمْ وأَشْرَقَ الدَّمَاءِ
كالملاح أو المتم ظهرت بصيغة المجهول

عليهم مُحَمَّرَةً فَكَاهُمْ لَمْ يُسْلِبُوا؛ لأن الدماء المشرقة كانت منزلة ثياب لهم، وقول
أَيِ الطَّيْبٌ: يَسِ النَّجْيِعَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى السَّيْفِ وَهُوَ مُجَرَّدُ مِنْ غَمَدَهُ فَكَانَهُ هُوَ مُعْمَدٌ؛
حال من السيف قائل "يس"

لأن الدم اليابس منزلة غمد له، فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف، **ومنه أي**
للسيف

من غير الظاهر أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول كقول جرير:
أجمع

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدَتِ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا

مفعول أول لـ"وجدت" مفعول ثان

نحو ذلك: أي كالمثيئ واختلاف الوزن والقافية. **المختلس:** الذي اختلسه وأخذه من كلام الغير. [الدسوقي: ٤٩٨/٤]

وإلى هذا إخ: أي وإلى هذا القسم، وهو نقل المعنى من نوع إلى نوع آخر، أشار بقوله إلخ، ووجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر، وهذا صادق بأن ينقله من التشبيب إلى أحد المذكورات. (الدسوقي)

أن ينقل إخ: أي بأن يكون المعنى وصفاً وينقل من موصوف إلى موصوف آخر كنقله ستر الدم من القتلى إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف، أو يكون المعنى مدواً فينقل للهجاء أو الرثاء أو العكس. (الدسوقي)

وأشرقت الدماء: أي فظهرت الدماء عليهم ملائبة لإشراق شعاع الشمس، وأتى بقوله: "محمرة" لنفي ما يتوهם من غلبة الإشراق عليها حتى صارت بلون البياض. [الدسوقي: ٤٩٩/٤] **فَكَاهُمْ لَمْ يُسْلِبُوا:** أي فلما ستروا بالدماء بعد سلبهم صاروا كآهُمْ لم يُسلِبُوا؛ لأن الدماء المشرقة عليهم صارت سترة لهم كاللباس المعلوم. (الدسوقي)

النجيع: هو الدم المائل إلى السواد، وقيل: دم الجوف خاصة. (الدسوقي)

فَكَانَهُ هُوَ مُغَمَّدٌ: أي فصار السيف لما ستره النجيع الذي له شبه بلون الغمد كأنه مغمد أي مجعول في الغمد. (الدسوقي)

فقل المعنى: أي وهو ستر الدم كاللباس من القتلى إلى السيف أي؛ لأنه في البيت الأول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس، ونقل هذا المعنى لموصوف آخر وهو السيف، فوصفه بأن ستره الدم كستر الغمد. (الدسوقي)

لأنهم يقظون مقام كلهم وقول أبي نواس:
بني تميم

وليس من الله بمستكر أن يجمع العالم في واحد

غير "ليس"

فإنه يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت جرير. ومنه أي من غير الظاهر من الملائكة والجن

القلب وهو أن يكون المعنى الثاني نقىض معنى الأول كقول أبي الشيص:

أحد الملامة في هواك لذيدة حبًا لذكرك فليلمني اللوم

اللوم والإنكار على شانه أو بسيبه

جمع لام

وقول أبي الطيب: أحبه الاستفهام للإنكار، والإنكار باعتبار القيد الذي هو الحال أعني الحنوب

قوله: "أحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً" كما يقال: أتصالِي وأنت محدث على تحويز واو الحال في المضارع المثبت،

لأنهم: أي بني تميم، و قوله: "يقظون مقام كلهم" أي مقام كل الناس، فقد أفاد جرير بهذا الكلام أن بني تميم ينزلون منزلة الناس جميعاً في الغضب. [الدسوقي: ٤ / ٥٠٠] **أن يجمع العالم:** أي صفات العالم الكمالية، وهذا البيت أشمل من الأول؛ لأن في الأول جعل بني تميم منزلة كل الناس الذين هم بعض العالم، وفي البيت الثاني جعل المدحوب منزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس؛ لأن الناس بعض العالم. (الدسوقي)

أن يكون المعنى: وذلك مثل أن يقرر في البيت الأول حب اللوم في الحنوب لعلة، ويقرر في الثاني بغض اللوم في الحنوب لعلة أخرى، فيكون التناقض والتباين بين البيتين بحسب الظاهر، وإن كانت العلة تنفي التناقض؛ لأنها مسلمة من الشخصين فيكون الكلامان معاً غير كذب، ومعلوم أن من كانت عنده العلة الأولى صح الكلام باعتباره ومن كانت عنده العلة الثانية صح الكلام باعتباره، فالتناقض في ظاهر اللفظين والالتمام باعتبار العلل. (الدسوقي)
حبًا لذكرك: أي: وإنما وجدت اللوم فيك لذيداً لأجل حبي لذكرك، واللوم مشتمل على ذكرك. [الدسوقي: ٤ / ٥٠١]

ومثله شعر الهندى:

نہ انوں گا نصحت پر نہ میں سنتا تو کیا کرتا کہ ہر برات میں ناصح تمہارا نام لیتا تھا

والإنكار: أي إنه لا يحب الملامة فيه بل يحبه فقط، فالنفي المستفاد من الاستفهام الإنكري منصب على القيد على حد قوله تعالى: **«أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْإِيمَانِ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ»** (آل عمران: ٤٤). **كما يقال:** فالنكر هو وقوع الصلاة مع الحديث، لا وقوع الصلاة من حيث هي. [التجريد: ٤٥٤]

كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدأ أي وأنا أحب، ويجوز أن يكون الواو للعطف، فالإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه **إن الملامة** يعني لا يكون إلا واحداً علة لقوله "أوح فيه" صادر من أعدائه المحبوب بحسبها

فيه من أعدائه: وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضاً وهذا نقىض معنى بيت أبي الشيص لكن كلاً منها باعتبار آخر، وهذا قالوا: **الأحسن** في هذا النوع أن يبين السبب. ومنه أي من غير الظاهر أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يُحسّنه الشاعر كما في البيتين المذكورين

كقول الأفوه: وترى الطير على آثارنا رأي عين أي عيانا ثقة حال أي واثقة أو

رؤيه عين فيه المبالغة الأودي

.....**مفعول له مما يتضمنه** من الفعل الذي

يكون الواو للعطف: والمعطف بالواو وإن كان لا يقتضي المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم، فحبه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحد هما على الآخر اجتماعهما في الواقع من شخص واحد وهو الحكم، وهذا الاجتماع هو محط الإنكار أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الواقع مني. [التجريد: ٤٥٤] **وهذا نقىض:** أي بعض اللوم في المحبوب نقىض معنى بيت أبي الشيص؛ لأنه جعل اللوم في المحبوب محبوباً. [الدسوقي: ٥٠١/٤]

لكن كلاً منها إلخ: أي لكن كلاً من كراهة اللوم وحبها باعتبار غير اعتبار الثاني، فمحبة اللوم من حيث اشتمال اللوم على ذكر المحبوب وكراهته من حيث صدوره من الأعداء، والصادر منهم يكون مبغوضاً. (الدسوقي)

الأحسن إلخ: وإنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب؛ لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة، بل بحسب الصورة. [الدسوقي: ٥٠٢/٤] **ويضاف إليه إلخ:** مفهوم هذا الكلام أنه إذا لم يضاف إليه شيء أصلاً كان من الظاهر؛ لأن مجردأخذ المعنى من الأول كلاً كان أو بعضاً لا ليس فيه يعد من الظاهر، وكذا إذا أضيف إليه ما لا يحسنه من الزيادة، فإنه يكون من الظاهر؛ لأن المأحوذ حينئذ ولو قل لا ليس فيه، بخلافأخذ البعض مع تزينه بما أضيف إليه، فإن ذلك يخرجه عن سنت الاتباع إلى الابتداع فكأنه مستأنف فيحفي. (الدسوقي)

الأفوه: هو في اللغة: الواسع الفم الطويل الأسنان بحيث خرجت من الشفتين. (التجريد) **ترى الطير:** أي وتتصر الطير وراءنا تابعة لنا معاينة، وقيل: الآثار جمع أثر بمعنى العلم أي مستعملية على أعلامنا متوقفة فوقها، فتكون الأعلام مظللة بالطير. [الدسوقي: ٤٥٣/٤] **حال:** من الطير والمصدر بمعنى اسم الفاعل. (الدسوقي) **ما يتضمنه:** أي من العامل الذي يتضمنه المجرور الذي هو قوله: "على آثارنا"، وعلى هذا فقوله: "ثقة أن ستمار" جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: لماذا كانت الطيور على آثارنا تابعة لنا؟ فقيل: كانت على آثارنا لوثيقها بأنها ستمار أي ستطعم الميرة أي الطعام وهو لحوم من نقتلهم. (الدسوقي)

قوله: "على آثارنا" أي كائنة على آثارنا لوثيقها **أن سَتُمَارَ**، أي ستطعم من لحوم من نقتلهم، وقول **أبِي تمامٍ**: وقد **ظَلَّلَتْ** أي ألقى عليها الظل فصارت ذوات ظل بالباء للمعنى

عقبان أعلامه ضَحَى بعقبان طير في الدماء نواهل: من نهل إذا روى نقيض عطش رایاته ماء القتلی جمع ناهل

أقامَتْ أي عقبان الطير مع الرايات أي الأعلام وثوقاً بأنها ستطعم من لحوم القتلى وتروى من دمائها

حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل، فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول عقبان الطير لم يقصد

الأفوه: رأى عين الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عياناً لا تخيلاً وهذا مما يؤكّد شجاعتهم وقتلهم الأعدى **ولا بشيء من معنى قوله "ثقةً أن سَتُمَارَ"** الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتراضها بذلك، وهذا أيضاً مما يؤكّد الميرة وثوق الطير بالميرة

المقصود قيل: إن قول أبي تمام: "ظَلَّلَتْ إِلْمَامٌ إيات الشجاعة

أن سَتُمَارَ: من مار أهله أتاههم بالميرة وهي الطعام و"مار" مضارع بجهول، وإن مخففة من المثلقة، وأسمها ضمير مقدر راجع إلى الطير، والجملة مفعول "ثقة". (الحواشي) **عقبان أعلامه:** [جمع عقاب] من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلوّنها وفحامتها، فلمراد بالعقبان الأعلام نفسها، وقد كان للنبي ﷺ راية تسمى العقاب؛ لأنها سوداء ولون العقاب أسود وكان من برد لعائشة رضي الله عنها، ذكره أهل السير. [التجريد: ٤٥٤]

عقبان طير: متعلق بـ"ظللت" أي ظللت عقبان الأعلام بعقبان طير؛ لأنها لزمت فوق الأعلام، فألفت ظلها عليها. [الدسولي: ٥٠٣/٤] **[إذا روى]:** يقال في ضد العطش: روى يروي كـ"هوي يهوي"، ويقال في رواية الحديث ونحوه: روى يروي كـ"هوي يهوي". (التجريد)

حتى كأنها من الجيش: أي حتى صارت من شدة الاختلاط برؤوس الرماح والأعلام من أفراد الجيش، إلا أنها لم تقاتل أي لم تباشر القتال، وهذا استدراك على ما يتوجه من الكلام السابق من أنها حيث صارت من الجيش قاتلت معه. [الدسولي: ٤/٥٠٤] **[فإن أبا تمام إلخ]:** أي: وإنما كان كلام أبي تمام بالنسبة لكلام الأفوه السابق مما ذكرناه، وهوأخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنـه؛ لأن أبا تمام إلخ. (الدسولي)

وهذا: أي كون الطير قريباً من الجيش بحيث يرى معاينة مما يؤكّد المعنى المقصود، وهو وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الأعدى، وذلك لأن قرها إنما يكون لأجل توقع الفريسة. (الدسولي) **إِلْمَامٌ:** فلا يصح قوله: إن أبا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه رأى عين.

معنى قوله: رأي عين؛ لأن وقوع الظل على الرایات مشعر بقربها من الجيش، وفيه نظر؛ إذ قد يقع ظل الطير على الرایة وهو في جو السماء بحيث لا يرى أصلاً نعم، لو قيل: إن قوله: "حتى كأنها من الجيش" إمام معنى قوله: "رأي عين"؛ فإنها إنما تكون من الجيش إذا كان قريباً منهم ومتخلطاً بهم لم يبعد من الصواب، لكن زاد أبو تمام عليه أي على الأفوه زيات محسنة للمعنى المأخوذ من الأفوه يعني تساير الطير على آثارهم قول الأفوه ثلاتاً بالمعنى المأخوذ من الأفوه
بقوله: **"إلا أنها لم تقاتل"**، وبقوله **"في الدماء نواهل"**، وبإقامتها مع الرایات حتى كأنها من الجيش، وبها أي بإقامتها مع الرایات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول يعني قوله: "إلا أنها لم تقاتل"؛ لأنه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله: "إلا أنها لم تقاتل" ذلك الحسن إلا بعد أن تجعل الطير مقيمة مع الرایات معدودة في عدد الجيش، حتى يتوجه أنها أيضاً من المقاتلين هذا هو المفهوم.....

معنى قوله: فلا يصح قوله: إن أبو تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه: رأي عين. **وفي نظر**: حاصله: أن وقوع ظل الطير على الرایات لا يستلزم قربه منها؛ لأن ظل الطير يمر بالأرض وغيرها، والحال أن الطير في الجو بحيث لا يرى، وفيه أن الظل يضمحل بالبعد الكثير الذي يوجب عدم الرؤية. [الدسولي: ٤٥٥، التحريد: ٤٥٥]
نعم إلخ: هذا اعتراض ثان على قول المصنف: إن أبو تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه رأي عين، وحاصله: أن قوله: "حتى كأنها من الجيش" فيه إمام معنى قوله: "رأي عين" وحيثئذ فلا يتم ما قاله. (الدسولي) **قريباً**: خبر "كان" ولم يؤنثه؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يرد متخلطاً؛ لأنه تابع. [الدسولي: ٥٠٥، التحريد: ٤٥٤]
لم يبعد من الصواب: ويزيد هذا تأكيداً قوله: "آقامت مع الرایات"؛ لأن صحبة الرایات تستلزم القرب. (الدسولي) **بقوله إلا أنها إلخ**: أي زاد عليه بأمر ثالثة: أحدها قوله: "إلا أنها لم تقاتل"، وثانيها قوله: "في الدماء نواهل"، وثالثها قوله: أقامت مع الرایات. (التحرید) **يعني قوله إلخ**: أشار بذلك إلى أن مراد المصنف بالأول الأول من تلك الزيادات، لا الأول في كلام الشاعر؛ لأنه آخر فيه. (الدسولي)
هذا هو المفهوم إلخ: أي إن المفهوم من "الإيضاح" أن ضمير قوله: "وبها" راجع لإقامتها مع الرایات حتى كأنها من الجيش، والمراد بالأول الأول من الزيادات، وهو قوله "إلا أنها لم تقاتل" لا الأول في كلام أبي تمام؛ لأنه آخر فيه، وبيان ذلك أنه لو قيل "ظلت عقبان الرایات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل" لم يحسن هذا الاستدراك؛ =

من "الإيضاح"، وقيل: معنى قوله: "وَبِهَا يَتَمْ حَسْنُ الْأُولِ" أي بهذه الزيادات الثلاثة يتم وعليه التعميل حسن معنى البيت الأول، **وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة لما** نحو هذه الأنواع فيها من نوع تصرف بل منها **أي من هذه الأنواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتّباع إلى حيز الابداع، وكلما كان أشدّ خفاء بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من** الكلام المأجودة تابعاً للغیر الإحداث والابتکار **الأول إلا بعد مزيد تأمل كان أقرب إلى القبول** لكونه أبعد من الاتّباع وأدخل في ما ليس كذلك لكونه أبعد من الاتّباع وأدخل في الابداع، **هذا** الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأنحد الثاني منه وكونه مقبولاً أو مردوداً وتسمية كل بالأسامي المذكورة **كله** إنما يكون **إذا علم أن** **الثاني أحدٌ من الأول بـأن يعلم** أنه كان يحفظ قول الأول حين ظهر الشاعر الثاني

= لأن مجرد وقوع ظلها على الرايات لا يوقع في الوهم أنها تقابل مع الجيش حق يستدرك عليه بالنفي، بخلاف إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش" فإنه مظنة بأنما أيضاً تقاتل مثل الجيش، فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهם الناشئ من الكلام السابق. [الدسولي: ٥٠٥/٤]

يتم حسن: معنى البيت الأول أي المعنى الذي أخذه أبو تمام من بيت الأفوه وهو تسایر الطير على آثارهم وإتباعها لهم في الزحف. (الدسولي) **الأنواع المذكورة:** أي التي ذكرها المصنف لغير الظاهر وهي خمسة كما مر. (الدسولي) **وتحوها:** الظاهر أن "نحوها" معطوف على "هذه" أي وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول، وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضاً، وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع الأنواع غير الظاهر أعني: ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر، ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصريف فكيف بغير الظاهر، وهذا يعلم أن الأولى إسقاط لفظ الأكثر ويقول: وهذه الأنواع وتحوها مقبولة. [التحرید: ٤٥٥]

أي من إخ: أي التي تنسب لغير الظاهر مطلقاً لا بقيد كونها مذكورة. [الدسولي: ٥٠٧/٤] **وكلما كان أشد:** أي: وكلما كان الكلام المأجود من غيره أشد خفاء من مأخوذ آخر كان أقرب إلى القبول. (الدسولي بتغيير) **بحيث لا يعرف إخ:** وذلك بأن يكتب من التصرف وإدخال اللطائف ما أو جب كونه لا يعرف مما أخذ منه، وأن أصله ذلك المأجود منه إلا بعد مزيد تأمل وإمعان نظر. (الدسولي) **مزيد تأمل:** أي وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر. (الدسولي)

الذي ذكر: فإنفراد هذا بتأويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله: "كله". (الدسولي) **بأن يعلم:** بيان لسبب علم أن الثاني أحد من الأول. (الدسولي)

أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه **وإلا فلا يحكم** بشيء من ذلك لجواز أن يكون

الاتفاق في اللفظ والمعنى جمِيعاً أو في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر أي مجئه على
الخطاط بين القائل الأول والثاني

سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنسد لنفسه:
أنشد بيتاً ونسبه إلى نفسه من الثاني من الأول

مُفِيدٌ ومتلَافٌ إذا ما أتيته تهَلَّلْ واهتَرَّ اهتَرَازَ المهنَّد

فقيل له: أين يذهب بك هذا للحظيَّة؟ فقال: الآن علمت أنني شاعر إذا وافقته

على قوله ولم أسمعه، فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد

سبقه إليه فلان فقال كذا، ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب
لو عين السرقة أو عدمها إلى القول المذكور

ونسبة النص إلى الغير، وما يتصل بهدا أي بالقول في السرقات الشعرية **القول في**
الشاعر الثاني خبر مقدم

الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من: "لمحه" إذا
مبتدأ مؤخر

أبصره، وذلك؛ لأن في كل منها أخذ شيء من الآخر.

وإلا فلا يحكم: أي وإن لم يعلم أخذ الثاني من الأول بأن علم العدم أو جهل الحال بشيء من ذلك أي من سبق أحدهما واتباع الآخر، ولا بما يتربَّط على ذلك من القبول أو الرد، وأشار الشارح بقوله: "وإلا فلا يحكم بشيء إلى أن قول المصنف: "يجواز أن يكون إلخ" علة لمحظوظ". (الدسوقي: ٤٧٥)

[ابن ميادة]: بفتح الياء وتشديد الياء اسم امرأة سوداء وهي أم الشاعر، فهو من نوع عن الصرف للعلمية والتأنيث. (الدسوقي: ٤٨٥)

مفید ومتلَافٌ: أي هذا الممدوح يفيد الأموال للناس أي يعطيها لهم ويقللها على نفسه. (الدسوقي)
إذا ما إلخ: التهليل طلاقة الوجه، والاهتزاز التحرك، والمهند السيف المصنوع من حديد الهند، أي إذا أتيت الممدوح
 كلل أي تنور وجهه فرحا بسؤالك إيه، واهتز بارادة العطاء كاهتزاز السيف الهند في البريق والإشراق. (الدسوقي)
أين يذهب: كلام يقال للضال، كقوله تعالى: **(فَإِنَّ تَدْهَبُونَ)** (التوكير: ٢٦). (الدسوقي)

هذا للحظيَّة: أي هذا البيت للحظيَّة، وهو اسم شاعر. (الدسوقي) **ليغتنم إلخ:** علة لمحظوظ، أي فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقة إليه فلان فقال كذا، ولا يقال: إن الثاني أخذه من الأول سرقة

ليغتنم إلخ؛ لأنه لو ادعى سرقة مثلاً أو عدمها مثلاً لم يؤمن أن يخالف الواقع. (الدسوقي: ٤٩٥)

وذلك: أي وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات أن في كل من هذا أخذ شيء من شيء سابق كما في السرقات.
(الدسوقي) في كل منها: أي كل واحد من الحمسة المذكورة.

[الاقتباس]

أما الاقتباس فهو أي يضمّن الكلام نظماً كان أو نثراً شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على يعني من المركبات فيه إشعار بأنه منه، كما يقال في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذا، وقال النبي ﷺ كذا راجع للمنفي ونحو ذلك، فإنه لا يكون اقتباساً، ومثل الاقتباس بأربعة أمثلة؛ لأنَّه إما من القرآن المصنف والمحدث وكل منهما إما في النثر أو في النظم، فالأول كقول الحريري: فلم يكن **إلاَّ كَلْمَحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ**» (النحل: ٧٧) حتى أنسد فأغرب، والثاني مثل قول الآخر: إن كنت أزمعت أي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل.....

أن يضمن إلخ: أي أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام، وما ينبغي أن يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيئاً من كلام الذين ي Berk بهم وبكلامهم خصوصاً الصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم أجمعين. [الدسولي: ٥٠٩ / ٤] **يعني إلخ:** أتى بالعنابة إشارة إلى أن النفي ليس منصباً على المقيد وهو الوجه والطريقة، بل منصبه المقيد وهو كونه من القرآن أو الحديث، ففسر المتن أولاً على ظاهره، ثم أشار إلى بيان المراد منه. [التجريد: ٤٥٧] **كما يقال إلخ:** مثال للمنفي أي الإتيان بشيء من القرآن أو الحديث على وجه فيه إشعار بأنه منه. [الدسولي: ٥١٠ / ٤]

ونحو ذلك: مثل: وفي التنزيل أو في الحديث كذا. [الدسولي] **فإنه إلخ:** أي لأن هذا ليس من التضمين في شيء بسهولة التناول، فلا يفتقر إلى نسخ الكلام نسخاً، يظهر منه أنه شيء آخر، فيعد مما يستحسن فيلتحق بالبديع. [الدسولي] **فال الأول:** أي الاقتباس من القرآن في النثر. [الدسولي]

فلم يكن إلخ: أي لم يكن من الزمان إلا كلمح البصر في القلة واليسارة، فأنسد فيه أبو زيد السروجي وأغرب أي أتى بشيء غريب بديع، وهذا كنایة عن سرعة الإنشاد الغريب. [الدسولي] **إلاَّ كَلْمَح:** هذا مقتبس من قوله تعالى: **وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلْمَحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ**» (النحل: ٧٧).

والثاني: أي الاقتباس من القرآن في النظم. [الدسولي: ٥١١ / ٤] **ما جرم:** "ما" زائدة أي من غير ذنب صدر منها. [الدسولي] **فصبر جميل:** أي فأمرنا معك صير جميل، وهو الذي لا شکوى فيه، اقتبس هذا من قوله تعالى: حكاية عن قول يعقوب عليه السلام: **بَلْ سَوَّلْتُ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبَرْ جَمِيلٌ**» (يوسف: ١٨). [الدسولي]

وإن تبدّلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل، والثالث: قول الحريري: قلنا: "شاهدت الوجه" أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتد الحرب يوم حنين شاهدت الوجه أحد النبي ﷺ كفأ من الحصى، فرمى بها وجوه المشركين، وقال النبي ﷺ: "شاهدت الوجه" وأله وصحبه فتح العين، وبوزن ضرب وقبح على المبني للمفعول أي لعن من: "قبحه الله" بالفتح أي أبعده من الوجه، الرقيب الحافظ قبيح الطبع مثل قول ابن عباد: قال للامتنع على أي الحبيب لي إن رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة هو الملاطفة والمحاتلة، وضمير المفعول للقريب هو الماء في داره المخادعة قلت: دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره، اقتباسا من قوله عليه النهاية: "حُفت الجنة بالمكاره وحُفت النار بالشهوات" أي أحیطت يعني لابد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره من إضافة المشبه به للمشبه نفسـ لـ "حفت" الرقيب، كما لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف، كالصلوة والزكاة وغيرها وهو أي الاقتباس ضربان: أحدـ هما: ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي

وَإِنْ تَبَدَّلْتِ إِلَيْهِ: أي وإن اتخذتَ غيرنا بدلاً منا في الصحبة، فحسبنا الله أَيْ فِيكُفِينَا اللَّهُ فِي الإِعْانَةِ عَلَى هَذِهِ الشَّدَّةِ، ونعم الوكيل أي المفوض إليه في الشدائِدِ، اقتبس هذا من قوله تعالى: **وَقَالُوا حَسِبْنَا اللَّهَ وَنَعَمُ الْوَكِيلُ فَأَنْقَلُلُوا بِعِمَّةٍ مِّنَ اللَّهِ وَقَضَلُ** [آل عمران: ١٧٤-١٧٣]. [الدسولي: ٥١١/٤]

وَالثَّالِثُ: أي الاقتباس من الحديث في النشر. (الدسولي) **شَاهِتُ الْوِجْهَ**: أي قبحت وتغيرت بانكسارها وافزامها وعودها بالخيبة، فلما فعل ذلك اهرم المشركون. (الدسولي) **إِنْ رَقِيبٌ إِلَيْهِ**: الرقيب: الحافظ والحارس، والخلق يسكنون اللام، أي رقيبي قبيح الطبع غليظه فلا طفه لتناول معه المطلوب. [التحرید: ٤٥٧]

دُعِنِي: أي اتركتي من الأمر بمداراة الرقيب وملاحظته. [الدسولي: ٥١٢/٤] **وَجَهْكَ**: مبتداً خبره "الجنة"، وما بعدها حال منها بإضمار "قد"، والمعنى على التشبيه. (الدسولي) **أَيْ أَحِيطَتْ**: يعني كل من الجنة والنار بما ذكر يعني بالمكانة والشهوات، فلا يتوصل إلى كل منها إلا بارتکاب ذلك. (الدسولي) **هَا لَمْ يَنْقُلْ إِلَيْهِ**: أي بل أريد به في كلام المقتبس بكسر الباء معناه الأصلي المفهوم منه بعينه. (الدسولي)

معناه الأصلي: المراد به المفهوم منه وإن كان المصدق مختلفا، فما صدق في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلاً والمفهوم واحد، فحيثئذ يكون الاستعمال حقيقة؛ لأنه مستعمل في مفهومه وإن اختلف المصدق، بخلاف ما إذا نقل فإنه يكون مجازا. (الدسولي)

كما تقدم من الأمثلة، والثاني: **خلافه** أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله أي قول ابن الرومي:

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحُوكٍ	مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتَ حَاجَاتِي	بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ

هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّى أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرَيْتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ (ابراهيم: ٣٧) لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن هارون رضي الله عنه (أرض مكة المشرفة) عن هذا المعنى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع، **ولا بأس** بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره كقوله: قد كان أي وقع ما حفت أن يكونا إنما إلى الله راجعون، وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (البقرة: ١٥٦).

[التضمين]

وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير.....

من الأمثلة: يعني فإن قوله: **﴿كَلَمْحُ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾** [النحل: ٧٧] أريد به ذلك المقدار من الزمان، كما أريد به في الأصل، قوله: "فصير جميل" على معناه، وكذا "حسبنا الله ونعم الوكيل"، و"شاهد الوجه" أريد به قبح الوجه وتغييرها كما أريد به في الأصل، وكذا "حفت الجنة بالملكاره" فإن المفهوم في الأصل والفرع واحد، وإن كان المراد بمتصدق الفرع خلاف الأصل؛ لأن الاختلاف في المتصدق لا عبرة به. [الدسولي: ٥١٢/٤]

لَئِنْ أَخْطَأْتَ إِلَيْهِ: أي والله إن كنت أخطأت في مدحك لكونك لا تستحق المدح ما أخطأت في معنى لكوني أستحق المنع؛ لأن مدحت من لا يستحق المدح. [الدسولي: ٥١٣/٤] **قوله تعالى**: حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام.

وَلَا بَأْسَ إِلَيْهِ: أي ويسمى اللفظ المتغير بتغيير يسير مقتبساً، وأما إذا غير كثيراً حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقباساً، كما لو قيل في "شاهد الوجه": قبحت الوجه أو تغيرت الوجه أو نحو ذلك. (الدسولي)

كَفُولَه: أي بعض المغاربة عند وفات صاحب له. (الدسولي) **أَنْ يَضْمَنْ إِلَيْهِ**: أي يدخل في الشعر شيئاً من شعر الغير، وخرج النثر بقوله: "أن يضمن الشعر" فلا يجري فيه التضمين، وإنما اختص التضمين بالشعر؛ لأن ضم كلام الغير في الشعر على وجه يوافق المضموم إليه مما يستبدع؛ إذ ليس سهل التناول، ولذا عد من الحسنات، =

بيتاً كان أو فوقه أو مصراعاً أو ما دونه، مع التنبيه عليه أي على أنه من شعر الغير، إن لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء، وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة قوله: أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع:

على أنني سأنشد عند بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا

مفعول "أنشد"

المصراع الثاني للعرجي وتمامه:

لِيَوْمٍ كَرِيهَةٍ وَسِدادٍ ثَغْرٍ

اللام في "ليوم" لام التوقيت، و"الكريهة" من أسماء الحرب، و"سداد الثغر" بكسر السين سده بالخيل، والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان، أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا لحقى أحوج ما كانوا إلىٰ وأي فتى أي كاملاً من

مصدرية "أضاعوا"

= بخلاف ضم كلام الغير في التتر فإنه لا استبداع فيه، وخرج بقوله: " شيئاً من شعر الغير" ما إذا ضمن الشعر شيئاً من نثر الغير فلا يسمى تضميناً بل عقداً كما يأتي. [الدسولي: ٥١٤ / ٤]

بيتاً كان إلخ: وهذه الأربعة إما مع التنبيه أو عدمه إن كان مشهوراً، فالألقاسام ثلاثة، مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله: "سانشد إلخ"، ومثل الشارح لقسم ثان منها وهو تضمين بدون تنبيه، وترك أمثلة الباقى. (الدسولي) **مشهوراً:** فإن كان مشهوراً فلا حاجة إلى التنبيه. **وبهذا يتميز:** أي يقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة. **قوله إلخ:** هذا مثال لتضمين المصراع مع التنبيه على أنه لغير فإن قوله: "سانشد" نبه به على أن المصراع الثاني لغيره وهو قوله: أضاعوني إلخ. [الدسولي: ٥١٥ / ٤] **للعرجي:** بسكن الراء وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان طه نسبة للعرج، موضع بطريق مكة. (الدسولي)
وتمامه: أي تمام المصراع الثاني، فالالأصل هكذا:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر

هذه الأبيات من قصيدة قالها العرجي حين حبس في شأن قتله، ثم إن الغلام الذي عرضه أبو زيد السروجي للبيع وهو ولده، أحير عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع ينشد ما ذكر وضمن شعره الذي أنشده عند بيعه المصراع الأول من البيت الأول من كلام العرجي، ونبه بقوله: "سانشد" على أن المصراع الثاني لغيره، والحريري حكى ما قاله ذلك الغلام. (الدسولي) **أضاعوني إلخ:** أشار الشارح إلى أن اللام في قوله: "ليوم كريهة" يعني "في" وإنما متعلقة بـ"أضاعوني". [الدسولي: ٥١٦ / ٤] **أحوج:** حال من الواو في "يراعوا". (الدسولي)

الفتیان أضاعوا، وفيه تندیم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول
في الكلام لمضيعين مبتداً

الشاعر:

قد قلت لما أطلعت وجناهه
أبدت وأظهرت الطري مفعول "أطلعت"
أعذاره الساري العجول توقفا
ورد أحضر ما في وقوفك ساعة من بأس

حول الشقيق الغض روضة آس
ورد أحضر الطري مفعول "أطلعت"

المصراع الأخير لأبي تمام، وأحسنه أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل أي شعر
الشاعر الأول بنكتة لا توجد فيه كالتسوري أي الإيهام والتشبيه في قوله: إذا
الوهم أبدى لي أي أظهر لي لماها أي سمرة شفتيها وثغرها، تذكرت ما بين العذيب
إذا تخيلت لهاها وثغرها حمراء أنسانيا حواب "إذا"
وبارق، ويذكّري من الأذكار من قدّها ومداععي مجرّ عوالينا وبحرى السوابق

أي جريان مداععي بقطع المرة

وفي تنديم: أي في الكلام تندم للمضيعين وتخطئه لهم من حيث إنهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملاً في الفتنة. [الدسوقي: ٥١٦/٤] وجناهه: جمع وجنة هو ما ارتفع من الخدين. (الدسوقي) روضة آس: مفعول "أطلعت"، و"الروضة" منبت الأشجار، و"الآس" الريحان، أي لما أظهرت وجناهه شيئاً أخضر كالآس، والمراد به شعر العذار؛ لأن الشعر في حال نباته يميل للحضر. (الدسوقي)

أعذاره إلخ: المفردة للنداء، والعذار هو ما يوجد من الشعر على الخد، و"الساري" في الأصل: الماشي بالليل وهو بالنسب صفة لـ"عذار" إلا أنه أسكنه للضرورة، وإنما نادى عذاره؛ لأنه مشغوف به، ووصفه بأنه الساري؛ لأنه مشتمل على سواد كسواد الليل، فكانه سار بالليل ووصفه بأنه العجول؛ لأن فيه تظاهر عجلة المسرع. [الدسوقي: ٥١٧/٤]

توقفا: في أكثر النسخ: "ترفقا" بالراء، قيل: هو أمر مؤكّد بالتون الخفيفة قلبت الفاء لوقوعها في الوقف بعد فتح، فهو حينئذ بفتح القاف أو الفاء، وقيل: إن "توقفا أو ترافقا" مصدر منصوب بفعل مقدر أي "توقف أو ترافق"، فعلى هذا يقرأ بضم القاف أو الفاء منونا. (الدسوقي) لا توجد فيه: بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزید لنكتة، وإلا فالزيادة على المضمن لابد منها، فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شيء، وإنما احترز بكونها لنكتة زائدة على ما كان، فاحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك. [التجريد: ٤٥٩]

التسوري: هو أن يكون للكلام معيان: بعيد و قريب، ويراد بعيد لقرينة. [الدسوقي بتغيير: ٥١٨/٤]
في قوله: أي التورية والتشبيه الموجودين في قوله: "إذا الوهم إلخ"، فإن البيت الأول فيه تضمين على التورية، والثاني فيه تضمين مشتمل على التشبيه. (الدسوقي) مجرّ عوالينا: أي جرّ رماحة العالية، راجع لتختبر قدّها أي تمايله، قوله: "مجرى السوابق" أي وجّر الخيل السوابق راجع لجريان مداعمه، والمعنى أن الوهم يذكره من تختبر قدّها جرّ الرماح وتمايلها للتشابهة بينهما، ويذكره من جريان مداعمه جريان الخيل السوابق للمشاكلة بينهما. (الدسوقي)

انتصب " مجرّ" على أنه مفعول ثان لـ" يذكريني" ، وفاعله ضمير يعود إلى " الوهم" ،
وقوله: " تذكّرتُ ما بين العذيب وبارق: مجرّ عوالينا و مجرى السوابق" مطلع قصيدة
لأبي الطيب، و" العذيب والبارق" موضعان، و" ما بين" ظرف لـ" تذكّر" ، أو لـ" مجرّ"
أو " المجرى" اتساعاً في تقديم الظرف على عامل المصدر، أو يكون " ما بين" مفعول
" تذكّرت" و" مجرّ" بدلاً منه، **والمعنى أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين، وكانوا**
العذيب والبارق القائل وقومه
يحرّون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل، فالشاعر الثاني أراد بالعذيب
إشارة إلى مجرى السوابق طرد بعضهم بعضاً
تصغير العذب يعني شفة الحبيب، وبفارق **شعرها الشبيه بالبرق**، وبما بينهما ريقها، وهذا
في المعانٍ هو أيضاً معنى بعيد
تورية وشبّه تبختر قدّها بتمايل الرمح، وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق،
فالتورية في ثلاثة مواضع

أنه مفعول ثان: ومفعوله الأول ياء المتكلم في " يذكري". [الدسوقي: ٥١٨/٤] **مطلع قصيدة:** فالشاعر الثاني أخذ الشطر الأول وجعله شطراً ثانياً، وأخذ الشطر الثاني وجعله شطراً ثانياً أيضاً. [الدسوقي: ٥١٩/٤ والتجريد: ٤٥٩]
والعذيب إلخ: هذا شروع في بيان مراد أبي الطيب، ثم بين مراد المضمن بعد ذلك، قوله: " موضعان" هذا معناهما
القريب المشهور وسيأتي معناهما البعيد. (الدسوقي)

ظرف لتذكّر: وعلى هذا فـ" ما" زائدة، و" مجرّ" وما عطف عليه مفعول التذكرة، قوله: " أو لـ" مجرّ" أي والمجرى وما
عطف عليه مفعول للتذكرة، ويكون التقدير: تذكّرت جرّ العوالى وإجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والإجراء بين
العذيب وبارق، قوله: " أو ما بين مفعول" أي على أن " ما" موصولة و" بين" صلتها.

والحاصل: أن " ما" في قوله: " ما بين العذيب" يصح أن تكون موصولة مفعولاً لـ" تذكّرت" وصلتها الظرف بعدها، أي
تذكّرت الذي استقر بين العذيب وبارق، وعلى هذا فـ" مجرّ و مجرى" بدلان من " ما" الواقعه مفعولاً، وحيثند يكون المراد
بالمجرى والمجرى المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح وإجراء الخيل، ويصح أن يكون مفعول تذكّرت مجرّ و مجرى، و" بين"
ظرف للتذكرة أو مجرّ و مجرى، قدم عليهم لكونه ظرفاً و" ما" زائدة على الوجهين. (الدسوقي والتجريد)

على عامل المصدر: أي لأن مجرّ معناه الجر، ومعناه الإجراء. (الدسوقي) **والمعنى:** أي معنى البيت الأصلي الذي هو
بيت أبي الطيب. (الدسوقي) **وكانوا:** إشارة إلى معنى قوله: " مجرّ عوالينا". **فالشاعر الثاني:** فقد زاد على أبي الطيب
بهذه التورية والتشبيه. (الدسوقي) **شعرها:** هذا هو المعنى البعيد، وكذلك ما قبلها.

وشبه تبختر إلخ: أي تشبيهاً ضمنياً لا صريحاً، والحاصل: أن الشاعر الثاني زاد على أبي الطيب بالتورية في ثلاثة
مواضع وبالتشبيه الضمني. (الدسوقي)

ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه؛ ليدخل في معنى الكلام كقول الكلام المؤلف الثاني متعلق بـ"التغيير" علة لـ"تغيير"

الشاعر في يهودي به داء الشعلب:
ذما له

أقول لعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه
لجماعة اليهود لم يحترموه
هو ابن جلا وطلاع الشايا متى يضع العمامة تعرفوه

هذا مقول القول

البيت لسحيم بن وثيل، وهو "أنا ابن جلا" على طريقة التكلم، فغيّره إلى طريقة الغيبة؛
أصل البيت الشاعر الثاني

ليدخل في المقصود، ورمي سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة، وتضمين
كتضمين البيتين أو الثلاثة للقليل

المصراع فما دونه إيداعاً كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير، ورفوا كأنه رفأ
إصلاحاً لأنه كصنفه خرق شعره بشيء من شعر غيره.

التغيير اليسير: احتزز به من التغيير الكثير، فإنه يخرج به المضمون عن التضمين، ويدخل في حد السرقة إن عرف أنه للغير، والفرق بين الكثير واليسير موكل إلى عرف البلغاء. [الدسوقي: ٤١٩/٤ والتجرید: ٤٦٠]

لما قصد تضمينه إلخ: أي لو وقع في التضمين "تغيير يسير" يقصد انتظامه ودخوله بالمناسبة في معنى الكلام؛ لتوقف المراد على ذلك التغيير، فهذا التغيير لا يخرجه عن التضمين، فما يقال فيه هو ذاك، ولا فرق بينهما إلا هذا الأمر الخفييف الظاهر، فـ"يسير" ولو خالقه في أمور تبعده وتجعله كأنه ليس هو فكثير. (الدسوقي)

داء الشعلب: هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو المسمى بالقراء. (الدسوقي) **أقول لعشر إلخ:** المعشر الجماعة، قوله: "غلطوا" أي في حقه، قوله: "غضوا" أي أبصارهم عند رؤيته احتقاراً به، قوله: "من الشيخ" يعني ذلك اليهودي، قوله: "الرشيد" أراد به الغوي أي الضال هكما، قوله: "هو ابن جلا إلخ" مقول القول. (التجرید)

أنا ابن جلا إلخ: فمراد هذا الشاعر الأول الافتخار وأنه ابن رجل جلا أمره واتضح، وأنه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب، بناء على أن المراد بالعمامة ملبوس الحرب، ومراد الشاعر الثاني بقوله: هو "ابن جلا إلخ" التهكم باليهودي، وأنه ابن شعر أي صاحب شعر جلا الرأس منه، وانكشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الشعلب، وأنه طلاع الشايا أي ركاب صعب الأمور وهي مشاق داء الشعلب ومشاق الذل والهوان، ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيه. (التجرید)

استعانة: لأنه لكثرةه كان الشاعر استعان به وتنقى على تمام مراده، بخلاف ما هو دون ذلك. [الدسوقي: ٥٢٠/٤]

ورفوا: أي إصلاحاً؛ لأن رفو الثوب إصلاح خرقه فكان الشاعر لقلة المصراع وما دونه أصلح به خرق شعره أي حلله كما يرفا الثوب بالخيط الذي هو من جنسه. (الدسوقي)

[العقد]

وأما العقد فهو أن ينظم نشر قرآناً كان أو حديثاً أو مثلاً أو غير ذلك، لا على طريق الاقتباس يعني إن كان النشر قرآناً أو حديثاً فنظمته إنما يكون عقداً إذا غير تغييراً كثيراً، أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن والحديث فنظمته عقد

كيف ما كان؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله:

في غير القرآن والحديث كما مر هو أبو العناية
ما بال من أوله نطفة وحيفة آخره يفخر

الجملة حال أي ما باله مفتخرأ عقد قول على الشاعر: "ما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره حيفة".
جملة "يفخر" فمن ابن يائمه الافتخار

[الحلّ]

وأما الحل فهو أن ينشر نظم وإنما يكون مقبولاً إذا كان سبكه مختاراً لا يتقارن عن سبك النظم وأن يكون حسن الموضع مستقراً في محله غير قلق
 يجعل النظم ثابتاً غير مضطرب الوقوع

يعني إن كان إلخ: حاصله: أن النشر في قوله: "أن ينظم نشر" شامل للقرآن والحديث وغيرها، وقوله: "لا على طريق الاقتباس" قيد في القرآن والحديث فقط؛ لأن الاقتباس لا يكون إلا فيما كما تقدم. [التجريد: ٤٦٠]
إذا غير: لأنه لا يغتفر في الاقتباس من التغيير إلا البسيير. [الدسوقي: ٥٢١/٤] أو أشير: أي أو غير تغييراً يسيراً لكن أشير. **كيف ما كان:** أي سواء غير تغييراً يسيراً أو كثيراً أو لم يغير بأن قال: قال فلان كذا وغير بإشارة أو لا. (الحاشية) **ما بال إلخ:** وقبل هذا البيت:

عجب للإنسان في فخره وهو غداً في قبره يغير

ما بال من أوله نطفة إلخ والبيت لأبي العناية. (التجريد) **عقد قول على إلخ:** فهو عقد لما ليس بقرآن ولا حديث. [الدسوقي: ٥٢٢/٤] **والفخر:** مفعول معه أي إلى شيء ثبت لابن آدم مع الفخر. (الدسوقي)
إنما يكون مقبولاً إلخ: أشار الشارح إلى أن شرط كون الحل مقبولاً أمان: أحد هما راجع إلى اللفظ، والآخر إلى المعنى، الأول: أن يكون سبكة ذلك النشر مختاراً لا يقتصر عن سبكة النظم؛ لكونه مسجعاً ذا فرائين مستحسنة، والآخر أن يكون ذلك النشر حسن الوضع غير قلق مطابقاً لما تجحب مراعاته في البلاغة مستقراً في مكانه الذي يجب أن يستعمل فيه، فإن فات في النشر أحد الأمرين المذكورين لا يكون الحل مقبولاً. [الدسوقي بتصرف: ٥٢٣/٤]

كقول بعض المغاربة: فإنه لما قبّحتْ فعالُه وحنظلَتْ خلاطَه أي صارت ثمار خلاطَه
أفعاله
أفكاره
نتائج أفكاره
جع مغربي
كالحنظل في المراة لم ينزل سوء الظن يقتاده أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات
حواب لما
باطلة ويصدق هو توهمه الذي يعتاده من الاعتياد حلّ قول أبي الطيب:
إذا ساء فعل المرء ساءت ظنوئه وصدق ما يعتاده من توهم
يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه.

[التلميح]

وأما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمّحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيراً مَا
يتشدّد الميم
نظرة مراعاة
تسمعهم يقولون: لمح فلان هذا البيت فقال كذا، وفي هذا البيت تلميح إلى قول فلان،
نظرة لاحظة
وأما التلميح بتقديم الميم على اللام بمعنى الإتيان بالشيء المليح كما في التشبيه
والاستعارة فهو هنا غلط محضر،

كقول بعض: أي في وصف شخص يسيء الظن بالناس؛ لقياسه غيره على نفسه. [الدسوقي: ٥٢٣/٤]
المغاربة إلخ: جع مغربي والياء للنسبة، والياء في الجمع عوض عن ياء النسبة. [التحرید: ٤٦١] **لم ينزل إلخ:** أي لما كان
قيحاً في نفسه قاس الناس عليه فسأله ظنه بكم في كل شيء، فصار سوء الظن يقوده إلى ما لا حاصل له في الخارج من
التخيلات الفاسدة. [التحرید] **ويصدق هو توهمه إلخ:** يعني أنه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس
كذلك، فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد، فلم يحصل بسبب ذلك إلا الإثم والعداوة؛ لأن أكثر الظن إثم.
[التحرید] **حل:** أي في هذا السجع قول أبي الطيب وزاد عليه قوله: "وحنظلَتْ خلاطَه". [الدسوقي: ٥٢٤/٤]

قول أبي الطيب: أي شكاية من سيف الدولة حيث استمع لقول الأعادي فيه وأن سبب ذلك هو سوء فعله فظن
الناس كذلك. [الدسوقي] **إذا ساء إلخ:** أي إذا قبح فعل الإنسان قبّحتْ ظنوئه فيسيء ظنه بالناس ويصدق في
أولئك وأتباعه ما يخطر بباله من الأمور التي توهمها منهم لاعتياض مثله من نفسه. [الدسوقي]

صح بتقديم اللام: أي الذي صح وتحرر عند المحققين أنه هنا بتقديم اللام، وأما ما قاله بعضهم من أنه يجوز بتقديم
الميم وأنه لا فرق بين التلميح والتلميح فليس بشيء. [الدسوقي] **وكثيراً:** هذا تأييد لكونه بتقديم اللام. [الدسوقي]

غلط محضر: أي نشأ من توهم اتحاد الأعم بالأخص؛ لأن الإتيان بالشيء المليح أعم من التلميح الذي هو النظر إلى
شعر أو قصة أو مثل. [الدسوقي]

وإن أخذ مذهبها فهو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير
ذكره أي ذكر كل واحد من القصة أو المثل، فالتلخيص إما في النظم أو في النثر، والمشار
إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعراً أو مثلاً يصير ستة أقسام، والمذكور في
الكتاب مثال التلخيص في النظم إلى القصة والشعر كقوله:

فوالله ما أدرى أحلام نائم ألمت بنا أم كان في الركب يوشع

وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل،
ذكر لحوق الشاعر وجه الحبيب الشبيه بالشمس في النثر ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيراً أو تدلها و قال: هذا حُلْمٌ أراه في النوم أم كان
فيما بين الركب يوشع النبي صلى الله عليه وسلم علينا وعليه السلام، فرد الشمس بدعائه، وأشار
إلى قصة يوشع عليهما وستيقافه الشمس على ما روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما
أدببت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه،
كادت أن تغرب

وإن أخذ مذهبها: أي وإن جعل ذلك مذهبها للشارح العلامة حيث سوى بين التلخيص والتلخيص وفسرها بما قاله المصنف.
[الدسوقي: ٥٢٥/٤] أي ذكر: أشار الشارح إلى أن الضمير لواحد؛ لأن العطف بـ"أو"، وحيثئذ فلا يعرض على
المصنف بعدم مطابقة الضمير لمرجعه. (الدسوقي) والمذكور في الكتاب: أي وترك أمثلة التلخيص في النثر بأقسامه الثلاثة،
وكذا ترك مثال التلخيص في النظم للمثل. (الدسوقي) مثال التلخيص: أتى بمثاليين وترك أربعاً وتمثل لك المتروك، فال الأول
التلخيص في النظم إلى المثل كقول عمر بن كلثوم. أحلام: جمع حلم بالضم: ما يراه النائم.

ثم استعظم ذلك: أي طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في الليل حتى كأنه لا يمكن عادةً كرد الشمس.
[الدسوقي: ٥٢٦/٤] وتجاهل إخ: أي فكانه يقول: حاط على الأمر لما شاهدت، فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته
حلم أم حضر يوشع فرد الشمس. (الدسوقي) فرد الشمس: أي ردها عن الغروب وأمسكها، وليس المراد أنها
غابت بالفعل ثم ردها كذا قيل. (الدسوقي)

يوشع: هو ابن نون فقي موسى عليهما السلام أي صاحبه. (الدسوقي) خاف إخ: أي فهو لم تغرب بالفعل لكنها قارت
الغروب، فلما دعا الله حبسه له حتى فرغ من قتالهم، فقد حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس في الظلام مثل
ظهور الشمس في الليل المظلم، وقيل: إن الشمس غربت بالفعل ورددت له بعد غروبها. (الدسوقي)
ويدخل السبت: لأن بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة؛ لأن يوشع عليهما كان متبعاً بشرعية موسى عليهما السلام،
ومن شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليلته. [التجريد: ٤٦١]

فدعى الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم **وَكَوْلَهُ لِعُمَرٍ** اللام للابتداء وهو
أمّسكة عن الغروب جبارين

مبتدأ مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي ترمش فيها القدم أي تحرق حال من الضمير في
قوله: الرمضاء حال

"أَرْقٌ" **وَالنَّارُ** مرفوع معطوف على عمرو أو محور معطوف على الرمضاء **تلتظي**، حال
الواقع بحراً عن عمرو

منها، وما قيل إنها صفة على حذف الموصول أي النار التي تلتظي تعسف لا حاجة إليه
أَرْقُ خير المبتدأ من رق له إذا رحمه **وَأَحْفَى** من حفي عليه تلطّف وتشفّق منك في ساعة
كرضي

الْكَرْبُ، أشار إلى البيت المشهور وهو قوله: **الْمُسْتَجِيرُ أَيُّ الْمُسْتَغِيثِ** **بِعُمَرٍ** عند كربته،
الضمير للموصول أي الذي يستغيث عند كربة عمرو **كالمُسْتَجِيرُ مِنِ الرَّمَضَاءِ بِالنَّارِ**

وعمره: هو جساس بن مرّة، وذلك أنه لما رمى كلبيا ووقف فوق رأسه قال له
اسم رجل

كليب: يا عمرو أغثني بشربة ماء، فأجهز عليه، فقيل: المستجير بعمرو.
قتله سريعاً

إلى آخر البيت

كقوله إلخ: هذا مثال التلميح في النظم إلى الشعر هذا، ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روی أن تمیما قال لشريكه:
ما في الجوارح أحب إلى من البازی، وقال شريك: وخاصة إذا كان يصيد القطط، أشار التمیمی إلى قول جریر:
أنا البازی المطل على غیر أتبیح من السماء لها انصباباً

وأشار الشريك إلى قول الطراح: تم بطريق اللوم أهدى من القطا ولو سلكت طريق المكارم ضلت. [المطول: ٧٢٩]
حال إلخ: والأوجه أن يجعل قوله: "مع الرمضاء" صفة لعمرو، والنار بالجر عطف على "الرمضاء" أي لعمرو المصاحب للرمضاء وللنار في الذكر، أي لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء، والنار في البيت الآخر، وعمرو الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت الآخر هو عمرو قاتل كليب، فكانه قيل لقاتل كليب: أرق منك يا أيها المخاطب.

[الدسوقي: ٥٢٧ / ٤] **معطوف**: فيكون مبتدأ ثانياً وأرق خير عنهما. (الدسوقي)

تعسف: لإمكان ارتكاب ما هو أقرب منه. **الكرب**: أي هو الغم الذي يأخذ النفس. (الدسوقي)
كالمستجير: أي كالفار من الأرض الرمضاء إلى النار. (الدسوقي) **هو جساس**: هذا سهو من الشارح؛ لأن عمرا هو
عمرو بن الحارث، و"جساس" هو جساس بن مرة فليس أحدهما هو الآخر. [الدسوقي: ٥٢٨ / ٤]
وذلك إلخ: حاصلها: أن امرأة تسمى البيوس ذهبت لزيارة اختها الهيلة، وهي أم جساس بن مرة ومعها ناقة
لحارها، وكان كليب من كبار تغلب، وجساس المذكور من بكر بن وائل، وحبي كليب أرضا من العالية وهي أرض
الحجاز لا يرعى فيها غير إبله إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما، ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في إبل جساس =

[فصل من الخاتمة]

[حسن الابتداء والخلص والانتهاء]

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والخلص والانتهاء **ينبغي للمتكلم** شاعراً كان أو كاتباً **أن يتألق أي يتتبع الأنق أي الأحسن** يقال: تأنق في الروضة إذا وقع فيها متبعاً لما نثرنا **نفسه** في **الستان** **ثلاثة موضع من كلامه حتى تكون** تلك الموضع الثلاثة **أعذب لفظاً** **يؤنقه أي يعجبه** **من غيرها** **تعليلية** **بأن يكون في غاية البعد عن التنازع والثقل وأحسن سبكاً** **فهذا متعلق بالفروقات** **عطاف تنسير** **المعنى على السابع** **متشاركة ضد الركاكتة** **القرة ضد الغلط** **هذا يعلق بالمركيبات** **السهولة** **تفسير لل المناسبة**

= فابصرها كليب، وعرف أنها ليست من إبل جساس، فرمها بالسهم فأبطل ضرورتها فرجعت حتى بركت ببناء جساس وضررها يشتبه دما ولبنا، فصاحت البسوس: واذلاه واغربته، فقال جساس: اسكنني ياحرة! والله لأعقرن فحلا هو أعز على أهلها منهمما، فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحي، فركب جساس فرسه وأخذ رمحه وخلفه فرماه في ظهره، فسقط كليب فوق جساس عنده فقال له كليب: يا جساس! أغثني بشربة ماء، فقال له جساس: تركت الماء وراءك، ثم ولت عنه فأتاه بعده عمرو بن الحارث حتى وصل إليه، فقال له: يا عمرو! أغثني بشربة ماء، فنزل عمرو إليه من فرسه وأجهز عليه أي قتله فقيل: المستجير بعمرو... ومن هذا يعلم أن عمرو وغيره جساس. [الدسوقي: ٥٢٨/٤]

من الخاتمة: إنما كان ذلك الفصل من الخاتمة؛ لأن كلاماً اشتمل على محسن غير ذاتي. [التجريدي: ٤٦٢] **ينبغي للمتكلم:** أعلم أن المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو أيضاً ما يستحسن رعايته في الكلام البليغ، وهو أن يخرج التكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقدم وسيلة موصولة إليه كقوله: **(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)** (الفاتحة: ٥)، فإنه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة؛ لأنه أسرع إلى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحصول إلى الملوك والكبار. (التجريدي)

الأنق: بالمد بكسر النون، وقيل: بفتح النون والقصر. [الدسوقي: ٥٢٩/٤] **البعد عن التنازع:** قيل عليه: إن البعد عن التنازع من المحسنات الذاتية، والخاتمة تقتضي ذكرها سواها، وأجيب بأن البعد عن التنازع من المعاني، وغاية البعد أمر زائد ومحسن غير ذاتي، فناسب ذكرها في الخاتمة. (ملخص) **والتأخير:** كتابة عن ضعف التأليف.

المليس: صفة التقديم والتأخير؛ لأنهما شيء واحد. [الدسوقي: ٥٣٠/٤]

اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس، بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤمٍ
اللفظ والمعنى

وأصحّ معنى بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتدال ومخالفة العرف ونحو ذلك،
إيهامه المعنى

أحدها: الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذباً حسن السبك صحيح المعنى
الابتداء معنى البتدا به يصيب الموضع

أقبل السامع على الكلام فوعي جميعه وإلا أعرض عنه وإنْ كان الباقي في غاية الحسن،
السامع حقظ

فالابتداء الحسن في تذكاري للأحبة والمنازل كقوله:

خبره أمرى القيس

حال

فَفَانِكَ مِنْ ذَكْرِي حَبِيبٍ وَمِنْزِلٍ بُسْقَطَ اللَّوْيَ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحُوْمَلٍ

مضارع متكلم تذكر

اللفظ الشريف: أي لاشتماله على الحسنات البديعية، وقوله: "المعنى السخيف" أي الذي لا فائدة فيه للسامع؛ لعدم مطابقته للحال. [الدسوقي: ٥٣٠/٤] **أو على العكس:** بأن يكتسي اللفظ السخيف المعنى الشريف. (الدسوقي)

صياغة تنااسب: بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفاً، وشرف اللفظ باشتماله على الحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال. (الدسوقي) **وأصح معنى:** أي أزيد في صحة المعنى، فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب

وإلا فصحة المعنى لابد منها في كل شيء. (الدسوقي) **بأن يسلم:** أي المعنى من التناقض أي من إيهام التناقض وإلا فالسلامة من التناقض واحب لا مستحسن، وكذا يقال في ما بعدها. (الدسوقي) **والامتناع:** أي والسلامة من

الامتناع أي البطلان بأن يكون المعنى باطلًا وهذا لازم لما قبله. (الدسوقي)

والابتدال: أي وسلامة المعنى من الابتدال أي الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل واحد.

(الدسوقي) **ومخالفه العرف:** أي سلامه المعنى من مخالفه العرف؛ لأن مخالفه العرف البليغ كالغرابة المحلة بالفصاحة أو هي نفسها. (الدسوقي) **ونحو ذلك:** كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب، قيل: وفيه شيء؛ لأن

هذا من علم المعاني. [التجريد: ٤٦٣] **عذباً:** الأولى التعبير بأفعال التفضيل؛ ليلاهم ما مرّ أي فإن كان أعزب من غيره. [الدسوقي: ٥٣١/٤]

في تذكاري للأحبة: حال، وليس بخير؛ لأن ابتداء الحسن ليس خاصاً بما ذكر، بل يكون في الغزل وفي وصف الأيام وفي استجلاب المودة وفي المدح وغير ذلك]. (الدسوقي) **قفانِكِ إِلَّا:** هذا أول شعر قاله أمرى القيس؛ لأنه رافق

ولم يقل شعراً فقال أبوه: هذا ليس ابني؛ إذ لو كان كذلك لقال شعراً، ثم قال لاثنين من خاصته: خذاه وادهبا به إلى مكان كذا فاذبحاه وأتياي بدمه، فمضيا به حتى وصلاً المخل المعن فشرعوا ليدبحاه، فبكى وقال البيت إلى آخر

القصيدة، فرجعاً به إلى أبيه، وقالاً: هذا أشعر من على وجه الأرض، قد وقف واستوقف وبكي واستبكى، ونعي

الحبيب والمنزل في نصف بيت، فقام إليه واعتنه وقبّله وقال: أنت ابني حقاً. (التجريد)

السقط منقطع الرمل حيث يدقّ، واللّوى رمل معوج يلتوي، والدخول وحومل

متعطف بعضه على بعض

موضعان، والمعنى بين أجزاء الدخول وحومل **وفي وصف الدار قوله:**
أشعر السلمي

قصرٌ عليه تحيةٌ وسلام خلعت عليه جمالها الأيام

خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه **ويبغى أن يجتب في المدح مما يتطير به** أي
في ابتدائه

يتشاءم قوله:

موعد أحبابك بالفرقة غدً

مصدر ميمي

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنسدها للداعي العلوى، فقال له الداعي: هو موعد
أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء وأحسنه أي أحسن الابتداء **ما ناسب المقصود** بأن
يشتمل على إشارة إلى ما سبق الكلام لأجله.

[براعة الاستهلال]

ويسمى كون الابتداء مناسباً للمقصود **براعة الاستهلال** من برع الرجل إذا فاق
بضم الراء وفتحها

أصحابه في العلم.....

السقط إلخ: المعنى: قفا نبك عند طرف الرمل المعوج أي الملتوي الكائن بين الدخول فحومل. [الدسولي: ٤٥٣١/٤]

والمعنى إلخ: أي ليصح العطف بالفاء، وهذا جواب عما يقال: إن "بين" لا تضاف إلا إلى متعدد، و"بين" هنا إنما أضيفت لواحد، وحيثند فلا يحسن العطف بالفاء، فالواجب العطف بالواو، وحاصل الجواب: أن في الكلام حذف مضاد أي بين أجزاء الدخول، والأجزاء متعددة، فصيير الدخول مثل: اسم الجمّ كالقوم، فصح التعبير بـ"بين" والفاء". [الدسولي: ٤٥٣٢/٤] **وفي**: أي وحسن الابتداء في وصف الدار. **خلعت عليه**: ضمن "خلع" معنى طرح،

فعدها للمفعول الثاني بـ"على"، والمعنى: أن الأيام نزعت جمالها وطرحته على ذلك القصر. (الدسولي)

بالفرقة: بضم الفاء وسكون الراء، اسم موضع إلا أنها توهم معنى آخر فبسبيه كان يتطير منه. [التحرید: ٤٦٣]
العلوي: نسبة لـ"علي هاشم"؛ لأنّه من أولاده. **براعة الاستهلال**: هو في الأصل أول ظهور الهلال، ثم استعمل في مطلق الافتتاح ، وإضافة البراعة إلى الاستهلال على معنى الملابسة أي البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال أي لابتداء الكلام. (التحرید) **في العلم**: فكان هذا الكلام فاق على غيره.

وغيره كقوله في التهنئة:

بُشْرٍ فقد أنجز الإقبال ما وعدا
وَكَوْكِبُ الْمَجْدِ فِي أَفْقِ الْعُلَى صَعِيدَا

الإثنان

مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن يهنى الصاحب بولد لابنته، قوله في المرثية: هي الدنيا
أبن عباد أبن الفرج الساوي

تقول بملء فيها حذار حذار أي احذر من بطشى أي أخذى الشديد وفتكتى أي قتلى

بغتةً، فإنه مطلع قصيدة لأبي فرج الساوي يرثي فخر الدولة.

[الخلاص]

وثانيها: أي ثانى الموضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها التخلص أي الخروج ما شُبّب الكلام به أي أبتدئ وأفتح، قال الإمام الوادعي: معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهم والغزل، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فسمى ابتداء كل أمر تشبيباً ذكر النساء ذكر أيام الشباب وإن لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب من وصف للجمال أو غيره كالأدب والافتخار الأوصاف الأدبية بيان لما

في التهنة: بالهمزة وهي إيجاد كلام يزيد سرورا بشيء مفروض به. [الدسوقي: ٤/٥٣٣] **بشرى إلخ:** إنما كان هذا من البراعة؛ لأنّه يشعر بأنّ ثمّ أمراً مسروراً به وأنّه أمر حثّ وهو رفع في نفسه يهناً به ويشرّ من سرّ به، فقيه الإيماء إلى التهنة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة. [التحرید: ٤٦٤] **وكوكب المجد:** يحتمل أن المراد بالكوكب المولود، فإنه كوكب سماء المجد، جعل المجد كالسماء، فأثبتت له كوكباً هو المولود، ويحتمل أنه أراد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أي أن هذا المولود ظهر به وعلم به طالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود. [الدسوقي: ٤/٥٣٤]

المجد عوفي إذ عوفيت والكرم

وزال عنك إلى أعدائك السقم [الموهاب: ٥٣٤]

في المرثية: أي في مرثية فخر الدولة ملك من آل بويه، والمرثية بالتحجيف مصدر رثى يرثى فله مصدران الرثاء والمرثية. (التحرید) **هي الدنيا إلخ:** الضمير للقصة والجملة الواقعه بعد الضمير تفسير له، والمدلء بكسر الميم ما يملا الشيء، وبفتحها المصدر، والمراد هنا الأول، يعني أنه يقول ذلك جهرة بلا حفاء؛ لأن ملء الكلام الفم يشعر به، بخلاف الكلام الخفي فإنه يكون بطرف الفم. (الدسوقي) **الساوي:** نسبة لساوة مدينة بين الري وهمدان. (الدسوقي) **أي الخروج:** وليس المراد المعنى الاصطلاحى كما سماى. [الدسوقي: ٥٣٥ / ٤]

والشكاية وغير ذلك إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما أي بين ما شُبّب به الكلام
كالدح والمحو متعلق بـ "التخلص" هو محظ القائلة
وبين المقصود، واحترز بهذا عن الاقضاب وأراد بقوله "التخلص" معناه اللغوي وإلا
مطلق الخروج بقوله: مع رعاية الخ فالخلص في العرف هو الانتقال من ما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة،
فيلم التكرار في كلامه وإنما ينبغي أن يتأنق في التخلص؛ لأن السامع يكون متربقاً للانتقال من الافتتاح إلى
المقصود، كيف يكون فإن جاء حسناً متلائم الطرفين حرّك من نشاطه وأعان على
إصغاء ما بعده وإلا فالعكس، فالخلص الحسن كقوله أي أبي تمام: **تقول في قوم** اسم
استماع مفعلاً **قد أخذت منا السرى** أي أثر فيها السير بالليل ونقص
موضع يقال له دامغان: **قومي** وفي مدد عبد الله بن طاهر جملة حالية من الفاعل
خففها فاعل "يقول" من قوانا **وخطى المهرية** عطف على السرى لا على المجرور في "منا" كما سبق إلى
بعض الأوهام وهي جمع خطوة، وأراد بالمهرية الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة
خطى بالضم

عن الاقتضاب: وهو الخروج والانتقال من شيء إلى شيء آخر من غير مراعاة ملائمة بينهما، فهو ارتحال المطلوب من غير توطئة إليه من المتكلم وتوقع من المخاطب؛ لأن الاقتضاب في اللغة الاقطاع. [الدسوقي: ٤٥٣]

إلا فالخلص: أي فلو كان المراد بالخلص التخلص الاصطلاحي لزم التكرار في كلامه؛ لأن قوله: مما شُبِّبَ الكلام به إلى المقصود مع رعاية الملائمة من جملة مدله. [الدسوقي]

الطرفين: هما المقصود وما افتتح به الكلام. **أي أثر إلخ:** أشار بذلك إلى أن "أخذ" يعني "أثر" و"من" يعني "في"، والسرى يعني السير ليلاً، وأن المراد بتأثير السير فيهم نقص قوئهم. [الدسوقي: ٤/٥٣٦] **عطف على السرى:** فيكون المعنى وقد أثُرتَ فيما سرى ونُقِصَتْ مِنْ قوانا، وأخذتْ مِنْ أيا خطي المهرية أي مشيهَا وتحريكها إيانا، ففاعل التأثير فيهم والنقص في قواهم شيئاً: السرى وخطا المهرية. [الدسوقي]

لا على الجرور: أي لأن فيه مانعاً من جهة اللفظ وهو العطف على الضمير المحروم من غير إعادة الجار، ومن جهة المعنى؛ لأن التقدير حيئته، وقد نقصت من السرى ونُقِصَتْ السرى أيضاً من خطأ المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطأ المهرية من حيث إنها خطأ، وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرية، كما نقص قوانا وكفى عن ضعفها ونقص قواها بنقص خطأها تكلف لا حاجة إليه على أن هذا لا يناسب قوله: "أمطلع الشمس" إلخ لأنه يفيد أنها قوية لا ضعفة، فتأمل. [الدسوقي] **جمع خطوة إلخ:** بالضم ما بين القدمين، وبالفتح اسم لنقل القدم، ومهرة ابن حيدان أبو قبيلة من اليمن من قضاة، إبلهم أئب الإبل. [التجريدي: ٤٦٥] **حيدان:** بكسر الحاء وسكون الياء. [الدسوقي: ٤/٥٣٧]

القدود الطويلة الظهور والأعناق جمعُ أقواد أي أثر فينا مزاولةُ السرى ومسايرة المطاياد مداومةً بالخطى، ومفعول "يقول" هو قوله: **أمطلع الشمس تبغي** أي تطلب أن تؤمَّ أي تقصد بنا، فقلت كلاً ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود وقد يتنقل منه أي مما يشتبَّب به ابتدئ به الكلام إلى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب: وهو في اللغة الاقتطاع لأن فيه قطع المناسب والارتجال وهو أي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخلاف الانتحال من غير يغيبوا والضاد المعجمتين أي الذين أدركوا الجahلية والإسلام مثل ليبيد، قال في "الأساس": ناقة خضرمة: جُدُع نصف أذنها، ومنه المخضرم الذي أدرك الجahلية والإسلام كأنما قطع

نصفه حيث كان في الجahلية **كقوله**:
نصف عمره أبي تمام

لو رأى الله أن في الشيب خيرا جاورته الأبرار في الخلد شيئاً
خيار الناس الحنة

أمطلع الشمس: يصح نصبه على أنه مفعول "تؤم" أي تطلب أن تؤم أي تقصد بنا مطلع الشمس، ويصح رفعه على أنه مبتدأ خبره "تبغي" أي تطلب أن تؤمه بنا أي معنا، وعلى كل حال فالجملة في محل نصب مقول القول. [الدسولي: ٤/٥٣٧] **ردع للقوم**: أي ارتدعوا وانزحروا عما يقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس، وتنبهوا على أنه لا وجه لقصده. (الدسولي) **ولكن مطلع الجود**: أي ولكن أطلب التوجه بكم إلى مطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم، فقد انتقل من مطلع الشمس إلى المدوح الذي سماه مطلع الجود مع رعاية المناسبة بينهما من جهة أن كلاً محل لطلوع أمر محمود به النفع، فكان فيه حسن التخلص. (الدسولي)

إلى ما لا يلائمه: بأن لا يكون بين الأخير وما تقدم ارتباط. **كأنما قطع نصفه**: أي سمي بذلك؛ لأنه لما فات جزء من عمره في الجahلية صار كأنه قطع نصفه أي ما هو كالنصف من عمره؛ لأن ما صادف به الجahلية وكان حاصلاً منه فيها يلغى لا عبرة به كالمقطوع. [الدسولي: ٤/٥٣٨] **كقوله**: أي قول الشاعر وهو أبو تمام وهو من الشعراء الإسلامية كان موجوداً في زمن الدولة العباسية. (الدسولي)

لو رأى الله: أي لو علم الله أن في الشيب خيراً، قوله: "جاورته" الضمير لله تعالى والمراد بالخلد الجنة، والمراد بالأبرار خيار الناس أي لأنزل الله تعالى الأبرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة في حال كوفهم شيئاً؛ لأن الألائق أن الأبرار يجاورونه على أحسن الحال؛ ولأن الجنة دار الخير والكرامة. (الدسولي)

جمع أشيب، وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائم، فقال:
 كل يوم تُبْدِي أي تُظْهِرُ صروف الليالي خلقاً من أبي سعيد غريباً، ثم كون الاقتضاب
 مذهب العرب والمخضرمين أي دأبهم وطريقهم لا ينافي أن يسلكه الإسلاميون
 ويتبعونهم في ذلك؛ فإن البيتين المذكورين لأبي تمام، وهو من الشعراء الإسلامية في
 الدولة العباسية، وهذا المعنى مع وضوحي قد خفي على بعضهم حتى اعترض على
 المصنف بأن أبو تمام لم يكن في الجاهلية، فكيف يكون من المخضرمين؟

[فصل الخطاب]

ومنه أي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في أنه يُشُوّبُ شيء من المناسبة كقولك
 بعد حمد الله تعالى: "اما بعد: فإنه كان كذا وكذا" فهو اقتضابٌ من جهة الانتقال ...
هذا مقول القول

إلى ما: أي إلى مقصود لا يلائم، وهو مدح أبي سعيد بأنه تبدي - الليالي منه خلقاً وطبع غريبة
 لا يوجد لها نظير من أمثاله، ومعلوم أنه لا مناسبة بين ذم الشيب ومدح أبي سعيد. [الدسولي: ٥٣٩ / ٤]
 كل يوم تُبْدِي: فإنه تخلص من غير مناسبة، وقد أورد عليه بأن أبو تمام ليس من المخضرمين بل في زمن المعتصم من
 الدولة العباسية، ولعل المصنف لم يرد أنه مخضرم، بل قصد تمثيل التخلص بلا مناسبة. [العروسي: ٥٣٩ / ٤]
 لا ينافي: فالانتقال من التشبيب إلى المقصود من غير مناسبة اقتضاب، سواء فعله العرب أو المخضرمون أو غيرهم،
 فلا اعتراض بأن أبو تمام ليس من المخضرمين، فإن الاقتضاب ليس مختصاً بهم. (الملاخص)

الشعراء الإسلامية: المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن الإسلام ولو كافراً. (الدسولي)
 من المخضرمين: وظاهر كلام المصنف أنه منهم. (الدسولي) الاقتضاب: وهو الإتيان بالمقصود بلا ربط. (الدسولي)
 ما يقرب: أي اقتضاب أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحى في كونه يخالفه شيء من المناسبة، ولم يجعل هذا القسم
 تخلصاً قريباً من الاقتضاب؛ لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود، والتخلص مبناه على ذلك. (الدسولي)
 بعد حمد: أي بعد أن حمدت الله تعالى، وصلت على رسوله ﷺ. (الدسولي)

فإنه كان: أشار به الشارح إلى أن المراد: أما بعد مع جملتها التي هي فيها، وبه يندفع ما يقال: إن السياق في أقسام
 الكلام التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيهما، وأما بعد" ليست كلاماً. [الدسولي: ٥٤٠ / ٤]
 فهو: أي الانتقال المحتوى على "أما بعد". (الدسولي)

معنى الشاب

المفید لذم الشیب

كل يوم تُبْدِي أي تُظْهِرُ صروف الليالي خلقاً من أبي سعيد غريباً، ثم كون الاقتضاب

صفة لـ"خلقها" طبعة حسنة

جوانبها

من الحمد والثناء إلى **كلام آخر** من غير ملائمة، لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام على الله ورسوله الآخر فجاءة من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله، بل قُصد نوع من الربط على معنى "مهما" بغة تفسير فحاة يكن من شيء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا" **وقيل: وهو أي قوله** بعد حمد الله: "أما بعد" **فصل الخطاب**، قال ابن الأثير: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو: "أما بعد"؛ لأن المصنف يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له الكلام فصل بينه وبين ذكر الله بقوله: "أما بعد" من ذكر الله وتحميده **وقيل: "فصل الخطاب"** معناه الفاصل من الخطاب، أي الذي يفصل بين الحق والباطل على أن يميز الكلام المصدر بمعنى فاعل، **وقيل: المفصول** من الخطاب الذي يتبعه من يخاطب به أي يعلمه فإضافة بمعنى "من" لا يلتبس عليه، فهو بمعنى المفعول، **وكقوله تعالى عطف على قوله:** "كقولك بعد حمد الله" المصدر والإضافة بمعنى "من أيضًا" يعني من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ "هذا" كما في قوله تعالى: بعد ذكر **أهل الجنة هـذا وإن للطاغين لـشـرـمـاـب** ص: ٥٥ المرجع

كلام آخر: كالسبب الخامل على تأليف الكتاب مثلا. [الدسولي: ٤٠٤] **الربط:** أي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه، فالتعليق يتضمن نوع مناسبة. [الدسولي] **على معنى:** مرتبط بمحذف أي من حيث الإitan يعني مهما يكن إلخ. [الدسولي] **وقيل:** فصل الخطاب، أي هو المسمى بهذا اللفظ، والمراد بالخطاب الكلام المخاطب به، وكذا يقال فيما يأتي. [الدسولي] **ابن الأثير:** القصد من نقل كلامه تأيد ذلك القيل والتعریض على المصنف حيث حكاه بـ"قول" مع أن المحققين أجمعوا عليه. [الدسولي]

السوق له: أي الذي سيق الذكر والتحميد لأجله. [الدسولي] **بينه إلخ:** [استعظاما له من التحالط بغيرة] أي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله: "أما بعد" على وجه مقبول كما مر. [الدسولي]

المفصول: أي المبين المعلوم من الخطاب أي من الكلام، فكل كلام يعلمه المخاطب به علماً بينما يقال فيه: "فصل الخطاب" على هذا القول. [الدسولي: ٤١٥] **هذا وإن للطاغين:** أي هذا المذكور للمؤمنين والحال أن للطاغين إلخ. [الدسولي] **فهو اقتضاب:** أي لأن ما بعد "هذا" لم يربط بما قبلها بالمناسبة، ولكن فيه نوع ارتباط، ووجه الربط هنا أن الواو في قوله: "إن للطاغين" ووا الحال، ووا الحال تقتضي مصاحبة ما بعده لما قبلها برعاية اسم الإشارة المتضمن لمعنى عامل الحال وهو أشير، فالحصول للربط ووا الحال مع لفظ "هذا". [الدسولي]

فيه نوع ارتباط؛ لأن الواو للحال، ولفظ "هذا" إما خبر مبتدأ محذوف أي الأمر هذا والحال كذا، أو مبتدأ محذوف الخبر أي هذا كما ذكر، قوله تعالى بعد ما ذكر جمعاً من الأنبياء عليهن السلام وأراد أن يذكر بعد ذكرهم الجنة وأهلها: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ^{هو قوله: للمتقين} لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ (ص: ٤٩) بإثبات الخبر، أعني قوله: "ذكر"، وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلظَّاغِنِينَ﴾ (ص: ٥٥) مبتدأ محذوف الخبر، قال ابن الأثير: لفظ "هذا" في مثل هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة وكيدة بين القطع بين الكلامين التخلص كلمة "هذا" قوية قوله من كلامه الخروج من كلام إلى كلام آخر. **ومنه** أي ومن الاقتضاب القريب من التخلص قول **الكاتب** هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث إلى حديث آخر:

ولفظ هذا: جعله بعضهم جملة مركبة من "ها" بمعنى "خذ"، فيكون اسم فعل و"ذا" مفعوله فلا حاجة حينئذ إلى الحذف بأن يجعل خبر مبتدأ أو مبتدأ محذوف الخبر، لكن رسم الخط لا يساعد له، والمشهور ما ذكره الشارح (الملاعنة) **أي الأمر هذا:** أي الأمر الذي يتلى عليكم هو هذا، والحال أن كذا وكذا واقع. [الدسوقي: ٤١/٤] **أو مبتدأ:** أي أو مفعول فعل محذوف أي: أعلم هذا، أو فاعل فعل محذوف أي: مضى هذا وال الحال أن كذا وكذا. [الدسوقي] **جعا من الأنبياء عليهن السلام:** وهم أبوب وإبراهيم وإسحاق وبعقوب وغيرهم.

الجنة: هي قوله: لحسن مآب. **هذا ذكر:** أي لهم بالثناء الجميل قوله: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ^{أي الشاملين لهم ولغيرهم} لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ أي مرتع في الآخرة، قوله: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾ (التوبه: ٧٢) بدل من **لحسن مآب**. [الدسوقي] **وهذا مشعر:** أي ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه المحذوف في نظيره كقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلظَّاغِنِينَ لَشَرٌ مَآبٌ﴾ (ص: ٤٩)؛ لأن الذكر يفسر الحذف في النظير، فلفظ "هذا" في ما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر، أي فهو يرجح احتمال كونه مبتدأ محذوف الخبر على بقية الاحتمالات. [الدسوقي: ٤٢/٥]

هذا المقام: أي مقام الانتقال من غرض إلى غرض آخر. **من الفصل الذي:** أي مما يفصل بين كلامين فصلاً أحسن عند البلوغ من التخلص الذي هو الوصل المناسب، وذلك؛ لأن لفظ "هذا" ينبه السامع على أن ما سيلقى عليه بعدها كلام آخر غير الأول، ولم يؤت بالكلام الثاني فجاءه حتى يشوش على السامع سمعه لعدم المناسبة، وأما التخلص الحضر فيليس فيه تنبية السامع على أن ما يلقى هل هو كلام آخر أو لا. [الدسوقي]

وكيدة: أي قوية شديدة، أي يتأكد الإتيان بما بين الخروج من كلام والدخول في كلام آخر، قوله: "وهي علاقة وكيدة" كالعلة لما قبله، وهو أحسينية "هذا" في مقام الانتقال من الوصل المناسبة. [الدسوقي]

هذا باب؛ فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يبدأ في الحديث الآخر بغة.

[الانتهاء]

وثلاثها أي ثالث الموضع التي ينبغي للمتكلم أن يتألق فيها **الانتهاء**؛ لأن آخر ما يعنيه ينفذه السمع ويرتسم في النفس، فإن كان حسناً مختاراً تلقاء السمع واستلهذه حتى جبر سمع السابع يبقى نفس السابع الانتهاء بالقبول الانتهاء فيما سبقه من التقصير، **إلا** كان على العكس، حتى ربما أنساه المحسن الموردة فيما سبق، فالانتهاء الحسن كقوله: **إني جديّ** أي خلائق إذ بلغتك بالمني أي جديّ ما به الانتهاء حقيقة أي نواس ما به الانتهاء بالفوز بالأمانى، **وأنت بما أملأْتُ** منك الجميل ما يمتناه الإنسان الإحسان **فأهلِهِ** أي فأنت أهل لاعطاء ذلك الجميل، **إلا إني عاذِرٌ** إياك وشكور، فإن لم تولني الجميل فالمبتدأ محنوف

هذا باب: ومن هذا القبيل لفظة "أيضاً" بعد الفراغ من غرض وأريد الإتيان بغير آخر؛ لأنه يشعر بأن الثاني يرجع به إلى المتقدم، وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يوت بالثاني فجاءة. [الواهب: ٥٤٢/٤] **فإن فيه:** أي لأنه ترجمة على ما بعده، ويفيد أنه انتقل من غرض إلى آخر وإنما لم يحتاج للتبسيب، فلما كان فيه تبيه على إرادة الانتقال لم يكن الإتيان بما بعده بغة، فكان فيه ارتباط ما، ولفظ "أيضاً" في كلام المؤاخرين من الكتاب يشعر بأن الثاني يرجع به على المتقدم، وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يوت بالثاني فجاءة. [الدسوقي: ٥٤٢/٤] **الانتهاء:** أي انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة، ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء. [التجريدي: ٤٦٧] **وإلا:** أي وإن لم يكن الانتهاء حسناً بمحض السمع وأعرض عنه وذمه، وذلك قد يعود على مجموع الكلام بالذم؛ لأنه ربما أنسى محسنه السابقة قبل الانتهاء، فهو - أي ما ختم به الكلام - كالطعام الذي يتناول في الآخر، فإن كان حلواً الذي أنسى مرارة أو ملوحة ما قبله، وإن كان مراً أو مالحاً أنسى حلاوة ما قبله. [الدسوقي: ٥٤٣/٤] **وإني جديّ:** أي حقيقة لكوني شاعراً مشهوراً عند الناس بمعرفة الشعر والأدب، وقوله: "إذ بلغتك" أي وصلت إليك مدحبي، وقوله: "باليمني" أي بما ألمتني وهو متعلق بـ "جديّ" أي إني جديّ بالفوز بالمني منك حين بلغتك. (الدسوقي) **وأنت:** أي أنت جديّ وحقيقة بما أملته ورجوته منك، وهو الظفر بالمني؛ لأنك من الكرام. (الدسوقي) **عاذر:** عما صدر عني من الإبرام. **وشكور:** قيل: إن في إتيان المصنف بذين البيتين تورية؛ لأن معناهما القريب ما قصده الشاعر، والبعيد ما قصد المصنف، وهو أن كتابه قد ختمه وبلغ منه فيه، وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويشبه عليه. (الدسوقي)

لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح، أو من العطایا السابقة، وأحسنه أي أحسن
متلقي بـ "شكراً" فإن ذلك من الملة

الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى للنفس تشوف إلى ما وراءه **قوله:**
أعلم انتظار

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل

قوله: بقيت إلّي

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حاهم، وهذه **المواضع الثلاثة** يبالغ المتأخرن في

التأنق فيها، وأما المتقدمون فقد قلتْ عن اياتهم بذلك، **ومجمع فواتح السور وحوامتها**
للسهولة وعدم التكلف القرآنية جمع سورة

واردة على أحسن الوجوه وأكملها من البلاغة لما فيها
حال من الوجوه في فواتح السور آتية

ما آذن: أي ما أعلم بأن الكلام قد انتهى، والذي يعلم بالانتهاء إما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ "انتهى" أو "تم" أو "كمل"، أو بالعادة كأن يكون مدلوله يفيد عرفاً أنه لا يُؤتى بشيء بعده ولا يبقى للنفس تشوف لغيره بعد ذلك، مثل قوله في آخر الرسائل والمكتبات: والسلام، ومثل: الدعاء، فإن العادة حاربة بالختم به كما في البيت الآتي، وأعلم أن الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يسمى "براعة مقطع". [الدسوقي: ٥٤٤ / ٤]

قوله: أي الشاعر وهو أبو العلاء المعري، وقيل لأبي الطيب المتنبي، وما وجد في ديوان واحد منهم. [الدسوقي]
[ومثل ذلك قول المتنبي:]

قد شرف الله أرضاً أنت ساكنها وشرف الناس إذ سواك إنساناً

فإن هذا يقتضي تقرر كل ما مدح به مدوحه، فعلم أنه قد انتهى كلامه ولم يبق للنفس تشوق لشيء وراءه

يا كهف أهله: أي يا كهفاً يأوي إليه غيره من أهله، والكهف في الأصل: الغار في الجبل يؤوي إليه ويلجأ إليه، استعير هنا للملحأ. [الدسوقي] **وهذا دعاء:** إشارة إلى قوله: "بقيت" إلّي وقد وجه الشارح الشصول بقوله؛ لأن بقاءك سبب" إلّي، حاصله: أنه لما كان بقاوئه سبباً لنظام البرية ودفع ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحة كان الدعاء بيقائه دعاء بنفع العالم، وإنما آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام؛ لأنه قد تعرف الإتيان بالدعاء في الآخر، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشفّف لشيء وراءه. [الدسوقي] **المواضع الثلاثة:** يعني الابتداء، والتخلص، والانتهاء. [الدسوقي: ٥٤٥ / ٤]

الوجوه: أي الضروب والأنواع التي هي مقتضيات الأحوال. [الدسوقي] **وأكملها:** جملة وتفصيلاً من الفصاحة والبلاغة، وجميع الأنواع تقتصر عنده العبارات ولا يقدر أحد من الإنس والجن أن يأتي بما يماثله أو يداريه قال: **﴿فَلِئِنْ اجْتَمَعَتِ الْأَنْسُ وَالْجِنُ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لَيَعْضِلُ طَهِيرًا﴾** [الإسراء: ٨٨] **﴿لَمْ يَقُولُوا إِنْ فَتَرَاهُ قُلْ فَأَتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مِنْ أَسْتَطَعُتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾** [هود: ١٣]

من التفنن وأنواع الإشارة، وكونها بين أدعية ووصايا، مواعظ وتحميمات وغير ذلك

حواتم السور دائرة بين أدعية

ما وقع موقعه وأصاب مَحْزَه، بحيث تقصير عن كنه وصفه العبارة، وكيف لا؟ وكلام الله تعالى وسبحانه في الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة، وقد أعجز مصاقع البلاغة وأخرس شقاوش الفصحاء، ولما كان هذا المعنى مما قد خفي على بعض الأذهان لما في بعض الخواتم والفوائح من ذكر الأهوال والأفراط وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار إلى إزالة هذا الخفاء بقوله: يظهر ذلك بالتأمل مع التذكرة لما تقدم من ذكر الغضب والنرم

**الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاريقها وتفاصيلها إلا لعلام الغيوب، فإنه يظهر بتذكرها أن كلام ذلك
بتذكر ما مر من أصول**

- **﴿فَإِلَمْ يَسْتَجِيبُوا إِلَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾** (هود: ١٤) **﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مُّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾** (البقرة: ٢٣) وقال تعالى: **﴿إِنْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ فَلَيُتَوَلَّوْا بِحِدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾** [الطور: ٣٤-٣٣]؛ وقد عجزوا عن آخرهم، فالقرآن كلام الله ومعجزة باقية ومحفوظ ومقرء إلى آخر الزمان لقوله تعالى: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** (الحجر: ٩) وقوله تعالى: **﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَةً وَقُرْآنَهُ﴾** (القيامة: ١٧). (الملخص)

من التفنن: أي ارتکاب الفنون، أي العبارات المختلفة، وهذا علة لقوله: واردة إلخ. [الدسولي: ٥٤٥/٤]

وأنواع الإشارة: أي اللطائف المناسب كل منها لما نزل لأجله ومن خطوبه. (الدسولي) **مَحْزَهُ**: بالحاء المهملة والزاي المعجمة، أي موضعه الذي يليق به، و"المحز" في الأصل موضع القطع، أريد به هنا موضع اللفظ، والكلام على طريق المجاز المرسل. [الدسولي: ٥٤٦/٤] **وكيف لا؟**: يصبح رجوعه ل الكلام المتن، أي وكيف لا تكون فوائح السور وحوائطها واردة على أحسن الوجوه، والحال أن كلام الله إلخ، ويصبح رجوعه ل الكلام الشارح قبله. (الدسولي)

هذا المعنى: أي ورود فوائح السور وحوائطها على أحسن الوجوه وأكمليها. (الدسولي) **من ذكر الأهوال:** أي التي يتوجه عدم مناسبتها للابتداء والختام. (الدسولي) **ذلك:** أي كون الفوائح والحوائط واردة على أحسن الوجوه وأكمليها. (الدسولي) **بالتأمل:** أي في المعانى الفوائح والحوائط. (الدسولي) **والقواعد:** عطف تفسير، وقوله: "التي لا يمكن" إلخ نعت للأصول والقواعد المذكورة كما هو ظاهر. (الدسولي)

من ذلك: أي من الأهوال والأفراط وأحوال الكفار وأمثال ذلك.

وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال وأن كلا من السُّور بالنسبة إلى المعنى الذي تتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة، ومنطوية على حسن الخاتمة، خَتَّمَ اللَّهُ لَنَا بِالْحُسْنَى
ما احتجت به

وَيَسِّرْ لَنَا الْفُوزَ بِالدَّرْجَةِ الْقُصُوْى بِحَقِّ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِيْنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تم مختصر المعاني بفضل الرحمن وحوله وقوته

بالحسنى: أي بالحالة الحسنى وهو الموت على الإيمان؛ لأنَّه يترتب عليها كل أمر حسن. [الدسقى: ٤/٥٤٧]

وقد تم ما أردناه منه ونواه. والصلوة والسلام على سيد البشر وآلهم.

العبد محمود حسن - عفى عنه - الديوبندي. وسعى في تصحيح متنه والحواشي فاضل الحواضر والبواudi

مولانا المولوي عبد الهادي السنبهلي ثم الدھلوی.

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
			الفن الثاني علم البيان
١١٨	تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع.....	٣	تعريف علم البيان
١٢١	تقسيم آخر لها باعتبار الجامع		الدلالة
١٢٣	تقسيم الاستعارة باعتبار الثلاثة.....	٤	تعريف الدلالة وتقسيمها.....
١٣٠	تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار		التشبيه
١٣٩	تقسيم الاستعارة باعتبار آخر	١٦	تعريف التشبيه
١٤٥	المجاز المركب وهو التمثيل	١٩	أركان التشبيه.....
١٤٩	فصل في بيان الاستعارة بالكتابية	٢٠	تقسيم التشبيه.....
١٥٦	الاختلاف بين المصنف والسكاكيني	٦٤	تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
١٨٣	فصل في شرائط حسن الاستعارة	٦٦	تقسيم التشبيه باعتبار الوجه
١٨٧	فصل في بيان معنى آخر للمجاز	٧٩	الخاتمة في تقسيم التشبيه.....
	الكتابية		الحقيقة والمجاز
١٩٠	تعريف الكتابية	٨٢	تعريف الحقيقة
١٩٢	الفرق بين الكتابية والمجاز	٩٠	تعريف المجاز وتقسيمه
١٩٤	تقسيم الكتابية.....	٩٣	تقسيم الحقيقة والمجاز
٢٠٤	فصل في المجاز والكتابية أبلغ من.....	٩٤	المجاز المرسل والاستعارة.....
	الفن الثالث علم البديع		
٢٠٦	تعريف علم البديع	٩٧	تقسيم المرسل
٢٠٦	وجوه تحسين الكلام.....	١٠٠	الاستعارة وتقسيمها
	الحسنات المعنوية		
٢٠٧	المطابقة.....	١٠١	الاستعارة قد تقييد بالحقيقة
		١١٥	تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٦١	الاستبعاد.....	٢١٤	مراعاة النظير.....
٢٦٢	الإدماج.....	٢١٦	الإرصاد.....
٢٦٣	التوجيه.....	٢١٨	المشاكلة.....
٢٦٤	الهزل.....	٢٢١	المزاوجة.....
٢٦٤	تجاهل العارف.....	٢٢٢	العكس.....
٢٦٦	القول بالموجب.....	٢٢٤	الرجوع.....
٢٦٧	الاطراد.....	٢٢٤	التورية.....
الحسنات اللغوية			
٢٦٩	الجنس.....	٢٢٧	اللف والنشر.....
٣٧٠	تقسيم الجنس إلى المائل والمستوفي.....	٢٣٠	الجمع.....
٣٧١	تقسيم آخر للجنس.....	٢٣١	التفريق.....
٢٨٠	رد العجز على الصدر.....	٢٣١	التقسيم.....
٢٨٦	السجع.....	٢٣٣	الجمع مع التفريق.....
٢٩٣	الموازنة.....	٢٣٣	الجمع مع التقسيم.....
٢٩٤	المائلة.....	٢٣٥	الجمع مع التفريق والتقسيم.....
٢٩٥	القلب.....	٢٣٨	التجريد.....
٢٩٧	التشريع.....	٢٤٢	المبالغة المقبولة وتقسيمها.....
٢٩٨	لزوم ما لا يلزم.....	٢٤٧	المذهب الكلامي.....
الخاتمة			
٣٠٣	السرقات الشعرية وما يتصل بها.....	٢٤٩	حسن التعليل.....
٣٠٧	النسخ والانتحال.....	٢٥٤	التفريع.....
٣٠٩	الإغارة والمسخ.....	٢٥٦	تأكيد المدح بما يشبه الدم.....
		٢٦٠	تأكيد الدم بما يشبه المدح.....

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٣٥	الابتداء.....	٣١٢	الإمام وتقسيمه.....
٣٣٦	براعة الاستهلال	٣٢٣	الاقتباس.....
٣٣٧	التخلص.....	٣٢٥	التضمين.....
٣٣٩	الاقتضاب	٣٣٠	العقد.....
٣٤٠	فصل الخطاب	٣٣٠	الحل.....
٣٤٣	الانتهاء.....	٣٣١	التمثيل.....
فصل من الخاتمة			
		٣٣٤	حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

من منشورات مكتبة البشرى

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(مطبوع قريباً بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

عوامل النحو	المقامات للحريري
الموطأ للإمام مالك	التفسير للبيضاوي
قطبي	الموطأ للإمام محمد
ديوان الحماسة	المستند للإمام الأعظم
الجامع للترمذى	تلخيص المفتاح
الهداية السعيدية	المعلقات السبع
شرح الجامي	ديوان المتibi
	التوضيح والتلويح

☆.....☆.....☆

Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

منتخب الحسامي	الهداية (٨ مجلدات)
نور الإيضاح	الصحيح لمسلم (٧ مجلدات)
أصول الشاشي	مشكاة المصاييف (٤ مجلدات)
نفحات العرب	نور الأنوار (مجلدين)
شرح العقائد	تيسير مصطلح الحديث
تعريب علم الصيغة	كنز الدقائق (٣ مجلدات)
مختصر القدوري	البيان في علوم القرآن
شرح تهذيب	مختصر المعاني (مجلدين)
	تفسير الجنالين (٣ مجلدات)

(ملونة كرتون مقوى)

زاد الطالبين	متن العقيدة الطحاوية
المرقات	هداية النحو (مع الخلاصة)
الكافية	هداية النحو (المتداول)
شرح تهذيب	شرح مائة عامل
السراجي	دروس البلاغة
إيساغوجي	شرح عقود رسم المفتى
الفوز الكبير	البلاغة الواضحة

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

مکتبہ البشیری کی مطبوعات

اردو کتب

مطبوعہ کتب (رُنگین مجلد)	مطبوعہ کتب مجلد/ کارڈ کور	مطبوعہ کتب مختار اعمال	مختار احادیث
اسان القرآن (اول، دوم، سوم) (مکمل)	تعلیم الاسلام (مکمل)	فضائل اعمال	مختار احادیث
بہشتی زیور (۲۳ حصے)	بہشتی زیور (۲۳ حصے)	مختار لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم	مختار احادیث
الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر) (۲ جلد)	تفسیر عثمانی (۲ جلد)	☆.....☆	☆.....☆
خطبات الاحکام / جماعت العام	خطبات الاحکام / جماعت العام	زیر طبع کتب	زیر طبع کتب
الحزب الاعظم (جیسی) ماہانہ ترتیب پر تیسرے المنشق	الحزب الاعظم (جیسی) ماہانہ ترتیب پر تیسرے المنشق	حسن حصین	تعلیم العقادہ
الاجملۃ (پچھنالگانا) جدید انڈیشن	علم الخواجہ	آسان اصول فقہ	فضائل حج
علم الصرف (اولین و آخرین)	جمال القرآن	عربی کامعلم (سوم، چہارم)	عربی کامعلم (سوم، چہارم)
عربی صفوۃ المصادر	سیر الصحابیات	عربی کامعلم	عربی کامعلم
عربی کامعلم قاعدہ	تسہیل المبتدی	عربی کامعلم	عربی کامعلم
فارسی کامعلم قاعدہ	فونکڈ مکیہ	فارسی کامعلم	فارسی کامعلم
روضۃ الادب	بہشتی گوہر	تاریخ اسلام	تاریخ اصول فی حدیث الرسول
آداب المعاشرت	زاد السعید	تعالیم الدین	تعالیم الدین
حیاة اسلامیین	جزاء الاعمال	جوامع الفکم	جوامع الفکم
تعلیم الاسلام (مکمل)	تعلیم الاسلام (مکمل)		